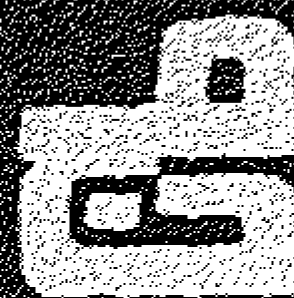
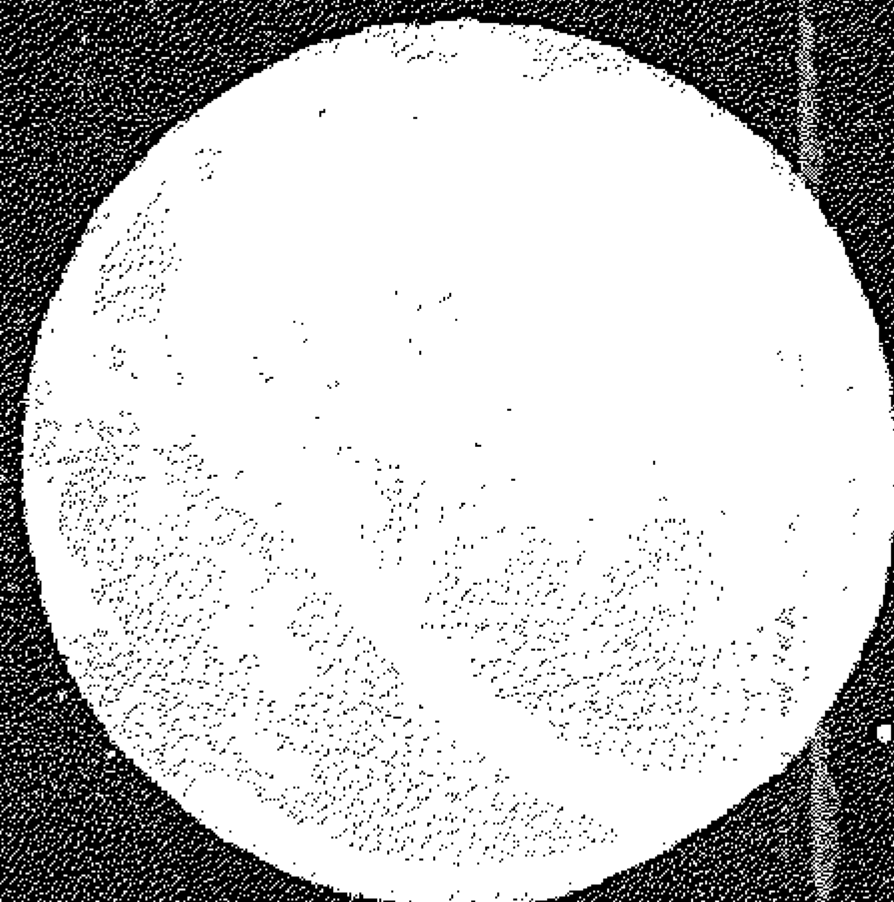


المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

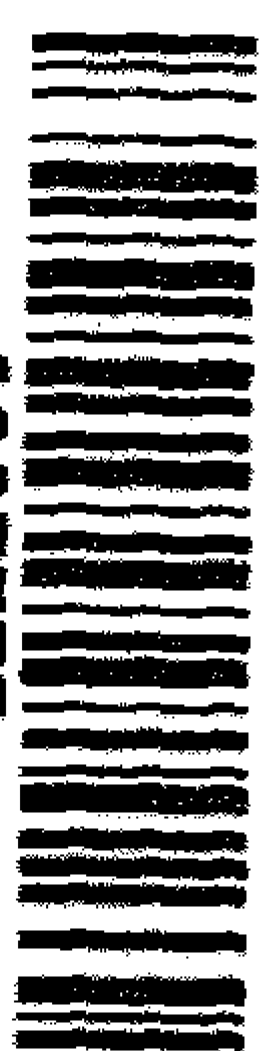
د. رياض الصمد



العلاقات الدولية في القرن العشرين

تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤ - ١٩٤٥





العلاقات الدولية
في القرن العشرين

د. رياض الصمد

العلاقات الدولية في القرن العشرين

تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤- ١٩٤٥

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

الطبعة الثالثة
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

مقدمة

يشمل هذا الكتاب العلاقات الدولية ما بين الحربين (١٩١٤ - ١٩٤٥) ، تلك الفترة التي ما تزال احداثها تتوضح مع الزمن وما زالت النتائج تتبلور مع توضح هذه الاحداث . لأن الحدث اذا كان قد اصبح في ذمة التاريخ فان الوثائق او بعضها ما يزال في طي الكتمان ، وان الباحث والمنقب عن هذه الوثائق ما يزال يجد صعوبة كبرى في اخراجها من ادراجها المغلقة ، اي من السرية الى العلنية . وذلك على الرغم من المبدأ الذي اخذت به الدول منذ نهاية الحرب العالمية الاولى ، واقراره في « عهد » عصبة الامم ومن ثم في ميثاق هيئة الامم المتحدة ، هذا المبدأ الذي يقضي باحلال الدبلوماسية العلنية محل الدبلوماسية السرية .

ان اقرار الدول للدبلوماسية العلنية واحلالها محل الدبلوماسية السرية من حيث المبدأ لم ينهِ العمل بالدبلوماسية السرية من حيث الواقع . اذ ان هنالك بعض الدول ما يزال يمنع نشر الوثائق الدبلوماسية الا بعد مضي فترة من الزمن : البعض حددها بخمسة وعشرين عاما والبعض الثاني بخمسين عاما والبعض الآخر لم يحددها بزمن . لهذا فان الدارس للعلاقات الدولية يرتكز في دراسته على ما توفر لديه من وثائق وعلى واقع العلاقات بين الدول ، ولا عجب بان تتغير الآراء والتحليلات مع ما يتكشف من وثائق دولية ، ورب وثيقة دولية واحدة تخرج من الادراج المغلقة ، تستطيع ان تقلب هذه الاراء والتحليلات رأسا على عقب .

لقد عرف العالم في فترة ١٩١٤ ـ ١٩٤٥ حربين عالميتين تسببتا في خراب البشرية وتدمير حضارتها ، واذا كانت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) ، اكثر امتدادا واعظم نتائج من الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) ، الا ان الحربين معا صح فيهما وصف « العالمية » ، وذلك يعود لما تميزت به كل منهما من جهة ، وللنتائج الضخمة التي ترتبت عليهما من جهة ثانية .

فعلى الرغم من ان ميدان الحرب العالمية الثانية كان اوسع من الاولى الا ان الحربين معا انتشرتا في آسيا وافريقيا وامريكا فضلا عن اوروبا التي كانت المسرح الرئيسي للمعارك الضارية والتي لم تشهد الانسانية لها مثيلا .

الى جانب الاتساع والشمول الذي عرفته كل من الحربين فإن من اهم سماتهما هو تخطيهما المفهوم الكلاسيكي للحروب ، حيث ان الحرب لم تعد تقتصر على مناوشات ومعارك بين الجيوش المتحاربة ، وانما تطورت لتشمل القطاع المدني ايضا ، حيث تجمّع الطاقة الصناعية والبشرية والتي بدونها لا يمكن للجيوش من مواصلة القتال فترة طويلة من الزمن . وكان نتيجة لبلوغ الحرب هذا المفهوم ان عانت ن غالبية الدول المتحاربة من الغارات الجوية المكثفة ولا سيما المدن البريطانية واليابانية . اما الاتحاد السوفياتي والمانيا فكانت اراضيهما مسرحا لاشرس المعارك واعنفها كما عرفت بعض مدنهما الدمار الرهيب والشامل .

وكذلك بالنسبة للسلاح الذي استعمل في الحربين ، فانه وان كان اكثر تطورا في الحرب العالمية الثانية منه في الحرب الاولى ، وهذا شيء طبيعي لان الحرب الثانية حصلت بعد الاولى وكان السلاح في هذه الفترة قد تطور ، الا ان الحربين شهدتا معا على وحشية الانسان وجبروته واستعداده لأن يستعمل أقسى الوسائل ، حتى وإن أدى ذلك إلى إزالة الانسان كل الانسان عن الكرة الأرضية ، كإلقاء القنبلتين الهيدروجيتين على هيروشيما وناغازاكي ، ارضاء لنزواته وتحقيقا لمصالحه .

هذا بالنسبة للسمات اما النتائج فقد كانت من الضخامة بحيث انها ساهمت في اعطاء كل من الحربين الاولى والثانية صفة « العالمية » ، اذ ان الحروب التي عرفتها البشرية لم يكن لها نفس النتائج التي كانت لهاتين الحربين سواء من حيث التطور الذي احدثتاه في موازين القوى الدولية او من حيث اعطاء مفاهيم جديدة ، وأهم هذه النتائج :

١ ـ التبدل الجذري في المحور الاساسي للنظام الدولي :

يعتبر من اهم نتائج الحربين العالميتين هو ذلك التبدل الجذري الذي طرأ على المحور الاساسي للنظام الدولي والذي جاء كنتيجة للتطور الذي طرأ على ميزان القوى في العالم . فبعد ان كان المحور الاساسي للنظام الدولي يتمثل في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدول اوروبا الغربية ، اتسع ميدانه دون ان يحصل اي تعديل جذري كنتيجة للحرب العالمية الاولى واصبح يشمل الى جانب دول اوروبا الغربية : الولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان والاتحاد السوفياتي . ويعود ذلك للتقارب في نسب القوى العسكرية والاقتصادية التي تملكها هذه الدول بالاضافة الى نفوذها السياسي الذي يشمل بعض اجزاء العالم . اما بعد الحرب العالمية الثانية ، وكنتيجة لها ، فكان التبدل الجذري في موازين القوى حيث انحصر المحور الاساسي للنظام الدولي وتمثل نسبيا بالدولتين العملاقتين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية . ويعود ذلك الى التفاوت الشاسع بين قوة هاتين الدولتين والدول التي كانت تعتبر قبل الحرب العالمية الثانية من الدول الكبرى . ان هذه الدول التي لعبت دورا اساسيا في النظام الدولي القائم على توازن القوى ، قد هزم بعضها في الحرب العالمية الثانية وكان نتيجة لذلك ان قسمت المانيا . وبالرغم من نهضتها الصناعية اليوم فان قواها العسكرية ما تزال ضعيفة اذا لم تكن متلاشية بالنسبة لقوى الدول الكبرى .
اما ايطاليا فانها اذا لم تقسم او تفقد اراضيها الأوروبية مثل حليفتها المانيا وكذلك لم تدفع التعويضات المفروضة عليها لظروف دولية ، سنأتي على ذكرها في حينه ، فانها فقدت كنتيجة للحرب العالمية الثانية كل مستعمراتها

خارج القارة الاوروبية ، حيث كانت تعتمد عليها لمد صناعاتها بالمواد الاولية وكأسواق للفائض من سكانها وانتاجها ، فاصبحت بذلك دولة فقيرة ، وجعلت منها الانقسامات الداخلية دولة ليست بعيدة عن ان تكون في مصاف الدول العظمى فحسب وانما بعيدة عن ان تكون في المرتبة الثانية او الثالثة . اما اليابان الحليف الثاني لالمانيا فانه بسبب اعتدائه على الولايات المتحدة الامريكية قامت موجة من الحقد ضده في الرأي العام الامريكي ، فخرج من الحرب ليس مغلوبا على امره وحسب ، وانما سلخت عنه كل الاراضي التي كان قد احتلها في حروبه السابقة ، وحصرت رقعته في ارخبيل مكتظ بالسكان تحتله الجيوش الامريكية ويرتبط ارتباطا وثيقا في عجلة السياسة الامريكية .

اذا كان الذي حصل بالنسبة لدول « المحور » الثلاث هو كنتيجة لانهزامها بالحرب ، فلماذا ابتعدت فرنسا وبريطانيا اللتان قاتلتا في جبهة الحلفاء الى جانب الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ، لماذا ابتعدتا عن مرتبة الدول العظمى واصبح الفرق شاسعا بينهما وبين الدولتين العملاقتين رغم انهما انتصرتا في الحرب ؟ لقد خرجت بريطانيا وفرنسا من الحرب منهوكتي القوى مضطربتي الاقتصاد . ففرنسا لم تفدها المقاومة الداخلية ولا حتى قيام « لجنة التحرير الوطني الفرنسية » بدور هام في الدبلوماسية الحليفة خلال الحرب العالمية الثانية ، ولم يفدها انتصارها في الحرب لاستعادة مكانتها الدولية في التأثير على السياسة العالمية بل بقيت وحتى عودة « ديغول » الى الحكم في عام ١٩٥٨ تسير في فلك الولايات المتحدة الامريكية . اما بريطانيا وان استطاعت ان تبقي على رابطة الشعوب البريطانية « الكومنولث البريطاني » ، فان جاذبية الولايات المتحدة الامريكية كانت قوية بحيث انها استطاعت ان تشدها ايضا الى فلكها كبقية الدول الاوروبية الغربية .

في معرض كلامنا عن موازين القوى يجدر بنا ان نلفت الانتباه الى ان القوة في الوقت الحاضر لم تعد مقتصرة على الامكانيات العسكرية للدولة وما

تستطيع اعداده من جيوش برية وبحرية وجوية ، وانما اصبحت قوة الدولة في وقتنا الحاضر هي وليدة عوامل عدة ، منها الاساسية : كالجغرافية والحدود والمساحة والمواد الاولية والتقدم الصناعي والتكنولوجي ، ومنها المساعدة : كأنظمة الحكم والوحدة الوطنية ونشاطات القائد والدعاية ، والى جانب كل ذلك القوات العسكرية .

٢ ـ تدهور الحركة الاستعمارية العسكرية :

النتيجة الثانية للحرب العالمية الاخيرة ، هي تدهور « الحركة الاستعمارية الكلاسيكية » ، فكان ذلك نتيجة لضعف دور الدول الاوروبية في رسم السياسة الدولية . ان تدهور قوة اوروبا ونفوذها كان بالدرجة الاولى لصالح المستعمرات ، وبالتالي لصالح استقلال دول العالم الثالث . واذا كان التطور الذي طرأ على المحور الاساسي للنظام السياسي العالمي كنتيجة للحرب العالمية الاولى قد ادى الى تحقيق مصالح الشعوب الاوروبية المغلوبة على امرها وتطبيق مبدأ ولسن القائل بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، فان التبدل الجذري الذي طرأ على المحور الاساسي للنظام الدولي كنتيجة للحرب العالميةالثانية كان من نتيجته تحقيق اهداف شعوب العالم الثالث بالاستقلال . الا ان الحركة الاستعمارية لم تمت بشكل نهائي وانما عادت لتتجلى بشكل آخر ، فتغيرت من استعمار عسكري قديم الى استعمار اقتصادي جديد وكان بذلك النتيجة الثالثة ، الا وهي ازدياد اهمية دول العالم الثالث .

٣ ـ تزايد اهمية العالم الثالث كهدف للتنافس الدولي :

كانت سياسة الدولتين العملاقتين حتى الحرب العالمية الثانية متصفة بالعزلة وعدم التدخل . ولكن بعد افول نجم الامبراطوريات الاستعمارية القديمة ، وانحسار موجة الاستعمار العسكري استفاقت هاتان الدولتان من عزلتهما ، واخذتا تتسابقان من اجل املاء الفراغ الذي احدثه غياب الدول

الاستعمارية ، فكان التنافس بينهما على قيادة العالم . وما تحالفهما في فترة الحرب العالمية الثانية ومحاربتهما في جبهة واحدة الا لان كرههما للعدو المشترك كان اقوى من الخلاف الذي كان قائما بينهما . وعندما زال العامل الموحد بينهما ، تمزقت تلك الوحدة الظاهرية التي اوجدها النصر فعاد الخلاف من جديد وتجلى ذلك في التسابق على استمالة الدول المستجدة في الاستقلال . ومما ساعدها على ذلك هو ان هذه الدول التي ارادت ان تتخلص من كل نفوذ استعماري كان لا بد لها من ان تتجه نحو دولة قوية تحميها ، وتمد لها يد العون للنهوض ، ومن ثم اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة . فكان ان اتجهت نحو هذه الدولة العملاقة او تلك ، وباتت خاضعة اقتصاديا الى نفوذ احدى الدولتين العملاقتين . هذه التبعية وان يكن يصعب على المواطن العادي ان يلاحظها الا انها في الواقع ثقيلة جدا على هذه الدول ، وهكذا حل الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار العسكري الكلاسيكي ، واخذت العوامل الاقتصادية تطبع العلاقات الدولية بطابعها الخاص لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

ان العوامل الاقتصادية وان كان لها تأثيرها في السابق على العلاقات الدولية الا ان دورها اخذ يتعاظم بعد الحرب العالمية الثانية ، حتى انه ليمكننا القول بان الاتفاقيات التجارية والمالية اخذت في وقتنا الحاضر تتقدم الاتفاقيات السياسية قيمة وعددا . فقبل الحرب العالمية الثانية كان من السهل توقيع اتفاقيات سياسية صرفة مثل : الميثاق الفرنسي ـ السوفياتي (٢ ايار ١٩٣٥) ، الميثاق السوفياتي ـ التشيكي (٢٢ ايار ١٩٣٥) ، الميثاق الفولاذي بين المانيا وايطاليا في نيسان ١٩٣٩ ، وكذلك ميثاق الانتي ـ كومنترن بين المانيا واليابان (١٩٣٦ وانضمام ايطاليا واسبانيا اليه في عام ١٩٣٧) . ان كل هذه المواثيق وغيرها العديد من المعاهدات كانت سياسية صرفة . اما اليوم وبعد الحرب العالمية الثانية فإن من الصعب ان نجد معاهدة سياسية صرفة دون ان يتبعها تعاون اقتصادي . وحتى ان اكثر التحالفات المعروفة اليوم بانها احلاف عسكرية ، هي ليست سياسية او عسكرية وحسب وانما هي احلاف اقتصادية ايضا . ومثالنا على ذلك هو ان

ميثاق « منظمة شمالي الاطلسي » وان يكن حلفا سياسيا وعسكريا الا انه في الوقت ذاته هو اتفاق اقتصادي ، كيف لا ؟ وهو قبل كل شيء يسعى الى تقديم المساعدات العسكرية والمالية الى الدول الاعضاء ، لان الاستراتيجية الامريكية اول ما تهدف اليه هو المحافظة على مستوى حياة الشعوب المهددة بالخطر الشيوعي ، وذلك عن طريق تقديم المساعدات والمعونات اليها .

٤ ـ انقسام العالم الى معسكرين :

بعد افول نجم القوى الدولية الكلاسيكية ، ونهوض الدولتين العملاقتين من عزلتهما وانتهاجهما لسياسة التدخل في القضايا الدولية بهدف السيطرة ومد النفوذ الى اكبر قسم من دول العالم ، اخذ انقسام العالم يظهر رويدا رويدا حتى بدا ملموسا في عام ١٩٤٧ . وهذا التكتل يبدو اكثر وضوحا حول الاتحاد السوفياتي ، لان « تابعيه » يكونون عادة متحدين معه بروابط ايديولوجية الى جانب الروابط الاقتصادية والعسكرية على عكس التكتل حول الولايات المتحدة الذي يبدو اقل تماسكا وارتباطا . ولهذا فان الدولة التي تدخل في فلك الاتحاد السوفياتي يصبح من الصعب عليها ان تخرج منه . اما الدول التي تدخل في فلك الولايات المتحدة الامريكية وان يكن ليس من السهل عليها الخروج منه الا انه يبقى اقل صعوبة في الانفلات من فلك الاتحاد السوفياتي . وهذا ما يفسره لنا التناقص المستمر في الدول المؤيدة للولايات المتحدة الامريكية في المحافل الدولية وخاصة في هيئة الامم المتحدة .

ان انقسام العالم الى شطرين اصبح حادثا مستمرا يؤثر في مجرى العلاقات الدولية ، وبهذا تميز النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، في حين ان العلاقات بين الدول كانت تتأثر في فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى بالنظام القائم على ميزان تعادل القوى الكلاسيكي ، ثم كان نظام الامن الجماعي كنتيجة للحرب العالمية الاولى ، دون ان يتمكن من القضاء

نهائياً على نظام تعادل القوى الكلاسيكي . ان النظام العالمي ، بعد الحرب العالمية الثانية ، القائم على نظام المعسكرين يتأثر بعاملين اساسيين :

الاول : تقليدي ويتمثل بمبدأ توازن القوى ، الا ان الجديد فيه انه لم يبق بين قوى متعددة كما كان في القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين ، وانما اصبح يقوم بين قوتين كبيرتين تسعى كل واحدة منهما الى جذب مجموعة كبيرة من الدول الى جانبها .

الثاني : جديد كل الجدة ، ويتمثل بعامل الخوف من التدمير الشامل خاصة بعد أن تسلح كل من العملاقين بالسلاح الذري وبعد أن أظهرت التجربة في « هيروشيما » و« ناغازاكي » ما لهذا السلاح من قوة تدميرية هائلة وما يمكن أن يصيب البشرية إذا ما استعمل العملاقان القنابل المخزونة لديهما . وإذا كان من السهل على أحد الطرفين أن يدمر ليس فقط مراكز الذرة على أرض الآخر وحسب ، بل يستطيع أن يدمر الآخر تدميراً كلياً إلا أنه من الصعب جداً أن يدمر المراكز المتنقلة والمتمثلة بالمركبات الفضائية وبالغواصات الحاملة للقنابل الذرية ، وهذه تشكل فعلياً « القوة الرادعة » .

ومما لا شك فيه ان هنالك محاولات عدة بذلت وتبذل من اجل الخروج على نظام الكتلتين ، وهذه المحاولات اتت من قبل دول العالم الثالث وحتى من قبل الدول الاوروبية التي خرجت منهوكة القوى من الحرب العالمية الثانية ، والتي كانت هدفا للتنافس بين العملاقين الكبيرين .وهنالك محاولة من قبل الصين حيث ارادت وما تزال تريد ان تجعل لنفسها كتلة ثالثة الى جانب الكتلتين الامريكية والسوفياتية . وهنالك فرنسا الديغولية « تحاول من جهتها الخروج على الوصاية الامريكية وتشكيل « كتلة اوروبا » عن طريق تقوية منظمة « السوق الاوروبية المشتركة » . وكذلك محاولات من قبل دول العالم الثالث الا ان المحاولة الجديدة تتزعمها الدول العربية عن طريق تملكها لمواردها الاولية والتصرف بها حسب ما يتراءى لها ان مصالحها تفرض عليها ذلك ، الا ان هذه المحاولة ما تزال في بدايتها ويلزمها الكثير من مقومات النجاح ، لان المواد الاولية وان كانت تعتبر من اهم العوامل

المؤدية الى القدرة الا انها لا تستطيع ان تشكل لوحدها القدرة .

٥ ـ تطور التكنولوجيا العسكرية وسباق التسلح :

اما النتيجة الخامسة للحربين فتمثلت بذلك التطور الذي طرأ على التكنولوجيا العسكرية ، فبدل ان يوجه العقل البشري من اجل خدمة الانسان ، وجه هذا العقل من اجل ايجاد الوسائل الفتاكة بالانسان وحضاراته . فكان ذروة ما اوجد وما استعمل في الحرب العالمية الثانية القنبلة الهيدروجينية . اما النتيجة العملية لهذا التطور ، فيما يختص بدراستنا ، كان ان نشطت الدبلوماسية لمنع تكرار الحروب التي قد تقضي ليس فقط على الحضارات وانما على « الانسان » ككل . وبذلك يكون خطر الحرب وبالتالي الخوف من القضاء على المدنية باستعمال الاسلحة الفتاكة وفي مقدمتها السلاح الذري ، هو السبب في تعقيد مهام الدبلوماسية وتطوير دورها حتى بلوغه الاهمية القصوى في حياة الدول . ان غاية الدبلوماسية اذا كانت من حيث المبدأ وكما كانت هي بالفعل : السعي المتواصل لانقاذ البشرية وبالتالي الحضارات الانسانية من الاندثار والدمار ، فان الروح الجشعة الاستعمارية عند الدول الكبرى غيرت من هذا المبدأ وجعلت منه « عمليا » : السعي من اجل السيطرة على المادة الاولية والاسواق ومسالك البر والبحر ، والاستئثار بمناطق النفوذ واقامة القواعد العسكرية ، وادخال الدول الصغرى والمتوسطة في دائرتها لتقف الى جانبها في المحافل الدولية . كما كان الحال في « عصبة الامم » وكما هو الحال في « هيئة الامم المتحدة » . ولكي تتمكن الدول الكبرى من ترجيح كفتها في الصراع الدولي ، وتصبح على اتم الاستعداد لخوض غمار المعارك ، وجهت دبلوماسيتها نحو اقامة الاحلاف وتوقيع المواثيق العسكرية متجاهلة عن قصد ما يمكن ان تجره الحرب الحديثة المتطورة من ويلات وخراب وازهاق ارواح الملايين من زهرة شباب الامم . هذا اذا لم تقض نهائيا على معالم الحضارات بل على معالم الحياة كما كان الحال في « هيروشيما » و« ناغازاكي » بفعل القنابل الهيدروجينية .

ونشير في هذا المجال الى ان قادة المعسكرين الكبيرين يلمون بهذه الاثار السيئة لسياسة التسلح ونراهم مع ذلك جادين في سياستهم ، وخاصة في الانفاق على تسلحهم ، فايزنهاور مثلا كان قد اعلن في ١٦ نيسان ١٩٥٣ امام محرري الصحف ، ناقدا سباق التسلح الذي يعيشه العالم منذ ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها وذلك بقوله : « ان العالم في جو دائم من الخوف والتوتر ، وهذا السلام المسلح يستنزف ثروات وجهود كافة الشعوب ، وهو تبذير للنشاط دون جدوى . وان كل بندقية تصنع وكل سفينة حربية تنزل الى المياه وكل صاروخ يطلق سرقة صارخة لأقوات الذين يعضهم الجوع بنابه وهم محرومون من الطعام ، وللنساء اللواتي لا يجدن اجر يومهن ليستطعن ان يتقين العري ، وان هذا العالم الذي يتسلح بعنف اليوم لا ينفق المال فقط بل يبعثر ثمرات عرق العمال وعبقرية العلماء والباحثين وآمال الاجيال المقبلة ، وان نفقات انتاج احدى قاذفات القنابل الضخمة ، هي نفقات مدرسة تبنى على احسن طراز من الحجر لمدينة عدد سكانها ثلاثون الف نسمة ، هي نفقات محطتين للسكك الحديدية ، هي نفقات محطتين لتوليد الكهرباء لمدينة عدد سكانها ستون الف نسمة ، هي نفقات مستشفيين كاملي المعدات . . وتدفع الولايات المتحدة ثمنا لاحدى السفن الصغيرة المضادة للطوربيد يعادل من المساكن ما يكفي لايواء اكثر من ثمانية الاف ساكن »[١] .

هذه اهم مميزات ونتائج الحربين العالميتين ، فما هي اهم الاحداث الدولية التي عرفتها الفترة الفاصلة بين بداية الحرب العالمية الاولى ونهاية الحرب العالمية الثانية (١٩١٤ ـ ١٩٤٥) ؟ ولماذا عجز العالم عن الاستفادة من دروس الحرب العالمية الاولى ؟ ولماذا تكررت المأساة العالمية في اقل من ربع قرن من الزمن ؟ هذا ما سنحاول الاجابة عنه في هذا الكتاب تاركين معالجة احداث ما بعد الحرب العالمية الثانية الى كتابنا الثاني .

---

(١) الدكتور احمد سويلم ، اصول العلاقات الدولية ، مطبعة الانجلو المصرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٥٩ ، صفحة ٣٢ ـ ٣٣ .

البَابُ الأوّل

العلاقات الدولية خلال الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨

الفصل الأوّل

الوضع الدولي على ابواب الحرب العالمية الاولى واسباب اندلاع هذه الحرب :

مع بداية القرن العشرين ، كانت السياسة العالمية ترسم في اوروبا ، ويعود السبب في ذلك الى تفوق دول اوروبا الغربية والوسطى في ميادين العلم والتكنولوجيا ، ولامتلاكها الرساميل الضخمة التي جمعتها من بلاد العالم ، في خلال قرون من الزمن ، عن طريق الاستعمار ، فضلا عن امتلاكها لجيوش واساطيل غزيرة العدد ، قوية الفاعلية وشديدة التنظيم . وبكلمة موجزة ، كان بامكان الدول الاوروبية ان تحصل على كل ما تريد ان عن طريق الترغيب بما لديها من وسائل الاغراء ، أو عن طريق الترهيب ، وذلك بما تتمتع به من قوة . الا ان ما كان يحول دون ذلك ، وهذا ما ساعد بعض القوى الاخرى على الاستمرار ، هو تنافسها فيما بينها من جهة ، ووقوف بعضها في وجه مصالح البعض الاخر من جهة ثانية . فما هي القوى المؤثرة في السياسة الدولية ؟ وما هي الاسباب التي ادت الى نشوب الحرب العالمية الاولى ؟

القسم الاول : القوى المؤثرة في السياسة الدولية وقوة الصمود لدى كل منها

"ان المحور الاساسي للنظام الدولي كان يتمثل في اوروبا مع بداية القرن العشرين . كما ان السلام الاوروبي وبالتالي السلام العالمي كان يقوم على مبدأ التوازن بين القوى الاساسية في هذه القارة". وتتمثل هذه القوى بعدة دول تأتي في مقدمتها :[٢] بريطانيا ، فرنسا ، الروسيا ، المانيا ، النمسا ،

ايطاليا ، فضلا عن الامبراطورية العثمانية[٩]. فكيف كانت اوضاع هذه الدول عشية اندلاع الحرب العالمية الاولى ؟ وما هي قوة الصمود لدى كل منها ؟

البند الاول : بريطانيا :

كانت تعرف ببريطانيا العظمى او بالامبراطورية التي لا تغيب عن اراضيها الشمس[٩]. وهذا يعني بان قوة بريطانيا لم تكن مقتصرة على قوة الجزر البريطانية وحسب ، وانما كان مصدر هذه القوة المستعمرات ايضا[١٠]. فالجزر البريطانية لم يتجاوز عدد سكانها ، في العقد الاول من القرن العشرين الخمسة والاربعين مليونا في حين ان نفوذها كان يمتد الى ما وراء البحار ويشمل مناطق منتشرة في جميع انحاء العالم ويقطنها ما يقارب الاربعماية مليون نسمة . ومما ساعد بريطانيا في بسط نفوذها على هذه المساحات الشاسعة من العالم ، هو موقعها الجغرافي . هذا الموقع الذي تحيط به البحار من جميع الجهات ، والذي دفع بالمسؤولين الانكليز الى الاهتمام باسطولهم ، لتكون لديه القدرة على صد اي عدوان عن الجزر البريطانية .

وبعد ان ثبت للانكليز مناعة بلادهم في وجه الاخطار الخارجية اطمأنت نفوسهم واتجهت نحو البناء والتصنيع ، فكانت النهضة الصناعية ، وكان معها التفات بريطانيا الى تعزيز ثروتها وتنويع مواردها عن طريق المستعمرات . ومنذ ذلك الحين اصبح للاسطول الانكليزي ، الذي تزعم البحار لفترة طويلة من الزمن ، هدفان ، الاول : هو الدفاع عن الجزر البريطانية نفسها . والثاني : هو الحفاظ على المستعمرات وتأمين ارتباطها بالجزر البريطانية .

ان الصناعة غير المعرضة لخطر الدمار المباشر من جهة ، والمؤمنة لها الموارد الاولية من جهة ثانية ، فضلا عن تضامن الشعب وانضباطيته وتجاوبه مع حكومته ، أمن لبريطانيا الامكانيات الكافية لان تكون في موقع القوي بالنسبة للدول الاوروبية الاخرى ، لان مثل هذه المقومات اذا ما توفرت لاية دولة تجعلها قادرة على مجابهة التحديات ، وخوض الحروب بشكل عام والطويلة الامد بشكل خاص .

البند الثاني : فرنسا :

تأتي فرنسا في المرتبة الثانية بعد بريطانيا في بناء امبراطورية مترامية الاطراف، كما انها حذت حذو بريطانيا في اعتمادها على تنويع الموارد في تغذية صناعتها ، اذ كانت تعتمد بالاضافة الى مواردها الذاتية ، على المواد الخام الاتية من الخارج وخاصة من مستعمراتها المنتشرة في جميع انحاء العالم . ولكن بسبب موقعها الجغرافي وحدودها المتاخمة لدول اوروبا الرئيسية انصب اهتمامها في الدرجة الاولى على بناء جيش بري قادر على صد العدوان عن اراضيها . وبسبب توزيع اهتمام المسؤولين الفرنسيين بين جيش بري قوي واسطول بحري قادر : اتى الاسطول الفرنسي في المرتبة الثانية بعد الاسطول الانكليزي ، وكذلك جيشها البري اتى في المرتبة الثانية بعد الجيش الالماني .

ان كلامنا عن عدم استطاعة الجيش الفرنسي احتلال المرتبة الاولى لا بالنسبة للجيوش البرية ولا بالنسبة للاساطيل البحرية ، ليس معناه ان الفشل هو مصير فرنسا اذا ما اندلعت الحرب بينها وبين احدى الدولتين بريطانيا او المانيا . لانه بالاضافة الى القوة العسكرية هنالك عوامل كثيرة تؤثر في احراز النصر ، منها اختيار الحلفاء الاقوياء ، وتأمين المواد الاولية للصناعة بشكل دائم ، بالاضافة الى قوة صمود الجبهة الداخلية . فبالنسبة لاختيار الحلفاء الاقوياء وضمان تدفق المواد الاولية فلقد استطاعت فرنسا تأمينها عن طريق تحالفها مع بريطانيا ، اما بالنسبة لتماسك الجبهة الداخلية وقوة صمودها فان هذا الامر كان يشك به بالنسبة لفرنسا مع بداية الحرب ، اذ ان هنالك فئة كبيرة من المفكرين كانت تعتبر ان الامة الفرنسية اصبحت امة عاجزة وغير قادرة على البذل والعطاء القوميين ، انطلاقا من الظواهر التالية :

١ ـ ضعف عدد الشباب بالنسبة لمجموع السكان العام ، حيث ان فرنسا كانت تُعرف ببلد « الولد الوحيد » .
٢ ـ رفض فكرة تزايد الاعباء العسكرية من قبل الكتل البرلمانية .

٣ـ فوز النواب الاشتراكيين في انتخابات ١٩١٤ ، وزيادة عددهم على اساس برنامجهم المتضمن الدعوة للسلام وضرورة حل المشاكل الدولية بالطرق السلمية .

ان هذه المؤشرات التي دفعت ببعض المفكرين الى وصف الامة الفرنسية بالعجز وعدم القدرة على خوض حروب قومية ، تغيرت مع بدء العمليات العسكرية ، حيث ان الفرنسيين عندما شعروا بان كرامتهم قد تداس للمرة الثانية ، في اقل من نصف قرن من الزمن على ايدي الالمان ، وقفوا جميعهم وقفة الرجل الواحد في وجه العدو . ولهذا فان استمرار تدفق المواد الاولية والغذائية من جهة ، وتجاوب الشعب مع المقاومة من جهة ثانية ، وفّرا لفرنسا امكانية الاستمرار في الحرب حتى تحقيق النصر .

البند الثالث : الروسيا :

ان اتساع اراضي الامبراطورية الروسية الممتدة على اجزاء كبيرة من آسيا واوروبا ، وكثرة سكانها ، حيث ان عددهم ، قبل الحرب العالمية الاولى ، كان يقدر بحوالي ١٦٥ مائة وخمسة وستين مليونا . ان هذين العاملين لم يمكنا الروسيا ، في فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى ، من لعب دور اساسي في السياسة الدولية . لان بقية العوامل : الموقع الجغرافي ، النظام ، القيادة ومدى التقدم العلمي والتكنولوجي ، والتي كلها عوامل مؤثرة في قوة الدولة او ضعفها ، لم تكن مؤاتية للروسيا ، بالشكل الذي يمكنها من لعب دور اساسي في السياسة الدولية يتناسب مع مساحة اراضيها وعدد سكانها .

فبالنسبة للموقع الجغرافي كانت الروسيا محاطة بجيران اقوياء (المانيا ، النمسا ، والامبراطورية العثمانية) حالوا دون بلوغها المياه الدافئة واتصالها بالعالم الخارجي ، وبالتالي دون امتلاكها لاسطول بحري قوي . وعندما فكرت الروسيا بالتوغل في الاراضي الاسيوية ، وبلوغها المياه الدافئة من جهة الشرق ، واجهتها القوة اليابانية وحالت دون ذلك (١٩٠٥) . وبالنسبة للتقدم العلمي والتكنولوجي فان الروسيا لم تستطع مجاراة الدول

الاوروبية الاخرى في هذاالمضمار . فانعكس ذلك على اقتصادها الـذي ظل معتمدا على القطاع الزراعي وعلى تصدير المواد الاولية واستيراد المواد المصنعة . وهي اذا ما تمكنـت من بنـاء بعض الصناعـات ، فان ذلك تم بمساعدة الدول الاوروبية ، وبشكل خاص فرنسا الراغبة في قيام دولة قوية وصديقة لها على الحدود الشرقية لالمـانيا . ان ضعف الصناعـة الـروسية انعكس بدوره سلبا على الجيش الروسي الذي لم يتمكن من بلوغ الجيوش الاوروبية الاخرى حداثة في التسلح . واذا ما اضفنا الى ذلك ضعف الجبهة الداخلية حيث ان الشعب الروسي كان غير متجاوب مع حكامه ، ويتحين الفرص لتغييرهم ، علاوة على ان هنالك بعض القوميات كانت تطمح الى الاستقلال ، تبين لنا مدى ضعف الامبراطورية الروسية . فدولـة كهـذه : ضعف في التكنولـوجيا ، تفـكك في الجبهـة الـداخلية ، عدم اكتفـاء في الانتاج ، صعوبة في الاتصال ، محكوم عليها بعدم القدرة على خوض غمار حرب قومية وطويلة الامد ، وذلك على الرغم من اتسـاع اراضيهـا وكثـرة سكانها .

البند الرابع : المانيا :

[5] ان التأثير المتبادل كان واضحا وجليا بين الوحدة الالمانية والانتصار الذي حققته بروسيا على فرنسا في حرب السبعين (١٨٧٠) . اذ ان النتيجة الاولى للتعاضد الالماني كان تحقيق الانتصار على فرنسا ، كما ان النتيجة الاولى للانتصار الذي حققته الامارات الالمانية بزعامة بروسيا ، كان ترسيخ الوحدة الالمانية [6] ، اذ اندفع المترددون من الامراء الالمان حيال الوحدة الالمانية الى مؤازرة بروسيا والاتفاق معها على اعلان قيام الدولة الالمانية الواحدة[8] . وبعد انجاز الوحدة الالمانية اقام بسمارك شبكة احلافه في وجه فرنسا ، واستطاع ان يجمع بين الـروسيا والنمسـا وايطـاليا وبين المـانيا ، الا ان حلفـاءه ، وبسبب التناقض في المصالح بين الروسيا والنمسا في الدانـوب ، فضلـوا الوقوف الى جانب النمسا مما دفع بالروسيا الى الاتجاه نحو فرنسا ، عدوة المانيا التقليدية .[9]

وفي الفترة التي كانت فيها المانيا تقيم شبكة احلافها ، كان الاهتمام يسير في خط متواز من اجل بناء القوة الذاتية الالمانية . فاتجهت الانظار نحو تشجيع الصناعة الالمانية وخاصة منها الصناعات الثقيلة والكيماوية حتى اصبحت الاولى في هذاالمضمار . وهذا ما دفع بالمانيا الى التفتيش عن اسواق لمنتجاتها والى بناء اسطول بحري قوي ، مما اقلق بريطانيا . ولكن التقدم العلمي الالماني لم ينعكس على قوة الاسطول الالماني وحسب وانما على قوة الجيش البري ايضا حيث ان المانيا استطاعت ان تجهز هذا الجيش باحدث الاسلحة . ومما ساعد في ذلك هو فتوة الامة الالمانية وتزايد سكانها بشكل مطرد ، على عكس الامة الفرنسية ، وكذلك تشبّع الشعب الالماني بالروح الوطنية وبعظمة قوميته حيث تهون التضحيات في سبيل نصرتها .

اذن الجبهة الداخلية في المانيا كانت قوية ومتراصة ومما زاد في قوتها هو ان الاقليات القومية : من بولونيين ودانمركيين والزاسيين ـ لوريين ، كان لا يزيد عددهم عن ٧٪ من مجموع السكان الالمان الذي بلغ عدده في الفترة السابقة للحرب العالمية الاولى ، ٦٧ سبعة وستين مليونا . وهذه الاقليات كانت موزعة على مناطق مختلفة ومتباعدة مما يحول دون تأثيرها على وحدة الشعب الالماني وبالتالي على امكانية صموده في وجه التحديات الخارجية .

ان التقدم العلمي والتكنولوجي ، وكثافة السكان ، والجيش المجهز باحدث الاسلحة فضلا عن تضامن الجبهة الداخلية ، كانت كلها عوامل ايجابية ومساعدة في تحقيق النصر فيما لو تعرضت ألمانيا لحرب قصيرة الامد . لان الحرب الطويلة الامد يلزمها بالاضافة الى العوامل المذكورة ، الاتصال بالخارج وتأمين المواد الاولية للصناعة بشكل دائم ، وهذا العامل اذا تحقق لها في زمن السلم فانه من المتعذر عليها تأمينه في زمن الحرب ، خاصة اذا كانت هذه الحرب ضد كبريات الدول البحرية ، اي فرنسا وبريطانيا .

البند الخامس : النمسا :

كانت الامبراطورية النمساوية تشكل احد اعمدة التوازن الاوروبي ، وظل دورها حتى الحرب العالمية الاولى ، هاما واساسيا في السياسة الدولية . واراضي هذه الدولة لم تقتصر فقط على النمسا والمجر وانما كانت تشمل ايضا اراضي ايطالية ويوغوسلافية ورومانية وتشيكوسلوفاكية الخ . . وبالتالي فإن مواطنيها كانوا يشكلون مجموعات قومية مختلفة حتى وصفها البعض بقطعة فسيفساء .

ان امبراطورية من هذاالنوع كان بامكانها ان تقف في وجه خصومها وان تخوض اقسى المعارك واطول الحروب في العصر الذي كانت فيه الدول تشاد على اساس الدين ، اما وان الدولة قد اصبحت تشاد على اساس قومي ، مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فقد اصبح من الصعب على الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية ان تخوض حروبا قومية وطويلة الامد . لان هذه الامبراطورية وان كانت غزيرة الموارد وكثيفة السكان وشاسعة الاراضي ، الا ان ذلك لم يكن كافيا لتأمين النجاح لها ، بسبب فقدان عنصر التلاحم والتضامن بين ابنائها ، ولان الاقليات القومية الراغبة في التحرر ستجد في انشغال السلطة المركزية في الحرب ، الفرصة المؤاتية لاعلان ثورتها ، والمطالبة بحقها في تقرير المصير .

وبالاضافة الى هذه القوى الاوروبيةالمؤثرة ليس في ميزان التوازن الاوروبي وحسب ، وانما في السياسة الدولية ايضا ، كانت توجد بعض القوى التي تمكنت من لعب دور مؤثر بشكل نسبي في مناطق نفوذها . واهم هذه القوى غير الاوروبية : الامبراطورية العثمانية ، اليابان ، والولايات المتحدة الامريكية .

بالنسبة للامبراطورية العثمانية فهي لم تكن أحسن حالاً من الامبراطوريةالروسية ، ولا من الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية ، خاصة على صعيد جبهتها الداخلية . فقد كانت تضم مجموعات قومية كالعرب ،

والارمن ، وجدت في الحرب العالمية الاولى فرصتها للقيام بثوراتها التحررية والاستقلالية .

اما اليابان فقد كان احسن حالا من الامبراطورية العثمانية ، سواء من حيث تماسك جبهته الداخلية وتجانسها ام من حيث استيعابه للعلم والتكنولوجيا وقدرته على بناء المؤسسات الحديثة بشكل عام وقوته العسكرية بشكل خاص . هذه القوة التي اثبتت تفوقها واخذت تخيف الدول الاوروبية ، بعد ان تمكنت من انزال الهزيمة بقوات الروسيا في حرب ١٩٠٤ و١٩٠٥ . ولقد وجدت اليابان في الحرب العالمية الاولى فرصتها التاريخية من اجل اضعاف النفوذ الاوروبي . فتمّ لها ذلك عن طريق تصفية الوجود العسكري لبعض الدول الاوروبية في منطقة الشرق الاقصى وعن طريق اتفاقيات فرضتها على الصين وحصلت بموجبها على امتيازات كبيرة مع انشغال اوروبا في حربها مع بعضهاالبعض .

اما بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية فهي وان اعتمدت في سياستها الخارجية على مبدأ «مونرو» «Monrow» منذ عام ١٨٢٣، والقاضي باتخاذ موقف الحياد من المنازعات الاوروبية . الا انه وبسبب النهضة الصناعية التي عرفتها مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وبعد ان عجزت اسواقها المحلية عن استهلاك كامل انتاجها ، أخذت تفكر في اسواق لهذا الفائض من انتاجها . فوجدت هذه الاسواق ، في بداية الامر ، لدى دول القارة الامريكية التي وطدت علاقاتها بها بالتفاوض حيناً وباللجوء الى القوة أحياناً .

ان القوى التي برزت مع بداية القرن العشرين ، من خارج القارة الاوروبية وان استطاعت مشاركة الدول الاوروبية في النفوذ ، الا ان ذلك ظل محدودا وضمن مناطق معينة . ولهذا فان مركز الثقل في العلاقات الدولية ظل يتمثل ، حتى الحرب العالمية الاولى بالقوى الاوروبية وخاصة الغربية منها . ولكن اذا كانت هذه الاخيرة هي القائدة للعالم والمسيطرة عليه سواء عن طريق الاستعمار المباشر او عن طريق النفوذ السياسي او المالي او

الاقتصادي ، فلماذا انطلقت الحرب العالمية الاولى من اوروبا لتشمل غالبية المناطق الاخرى ؟

القسم الثاني : انقسام اوروبا الى معسكرين واندلاع الحرب العالمية الاولى

ان الرغبة التي ابدتها الدول الاوروبية مع بداية القرن العشرين ، في الحصول على المزيد من الثروة ، عن طريق تأمين الاسواق الخارجية للفائض من انتاجها ، كان السبب في تنافسها على المستعمرات وعلى الطرق المؤدية اليها . وهذا ما دفع بكل دولة من الدول الاوروبية الى تعزيز قدراتها القتالية سواء عن طريق تقوية جيوشها البرية والبحرية او عن طريق انشائها لشبكة من الاحلاف والصداقات الدولية . وهذا بدوره ساعد على انقسام الدول الاوروبية الى معسكرين كبيرين ، ودفع باوروبا والعالم الى اتون حرب وصفت بالعالمية ، واعتبرت عن حق بانها من ابشع الحروب التي شهدتها البشرية حتى تاريخها . فما هي الاسباب القريبة والبعيدة للحرب العالمية الاولى ؟ وكيف تم تشكيل الجبهتين ؟

ان الاسباب البعيدة للحرب العالمية الاولى يمكن اعادتها الى اسباب عامة واسباب خاصة .

أما بالنسبة للاسباب او العوامل العامة ، والتي اشتركت فيها غالبية دول اوروبا ، فتعود في بعضها الى التنافس القوي بين الدول الصناعية على المستعمرات ، والى الرغبة في السيطرة والتسلط التي اتخذت طابعا جديدا يتلاءم والعصر الصناعي الالي ويحقق الاثراء السريع . ومما اوصل التنافس الى درجة التصادم واستعمال العنف اشتداد الحركة التحررية واعتزاز كل امة بقوميتها اعتزازاً بلغ حد التعصب .

وبالاضافة الى هذه العوامل المشتركة : الثورة الصناعية ، التنافس على المستعمرات والنهضة القومية ، وتأثيرها على غالبية الدول الاوروبية ،

توجد بعض العوامل الخاصة والتي دفعت بهذه الدولة او تلك الى الانضمام الى احد المعسكرين اللذين تمحورا حول المانيا وفرنسا . لانه بعد ان تحققت الوحدة السياسية الالمانية واعلنت في فرساي عام ١٨٧١ ، اخذ القادة الالمان يسعون الى تقوية الصناعات الالمانية والى تأمين الاسواق للفائض منها . فأدت هذه السياسة وما تفرع عنها من السياسة البحرية التي استهوت غليوم الثاني ، الى تلبد الاجواء مع الدول البحرية الاخرى . وفي مقابل المانيا الصاعدة على المسرح السياسي الاوروبي والطامحة في لعب دور هام واساسي في السياسة الدولية ، كانت فرنسا تترصد خطواتها وتتحين الفرص للايقاع بها ، لان في هزيمة المانيا يزول الخطر الذي يهدد سلامة وأمن فرنسا في كل لحظة . كما انها تكون قد تخلصت من دولة قوية نازعتها الزعامة الاوروبية وسلخت عنها منطقتي الالزاس واللورين . ولقد تجلت الخطوات العدائية في تعزيز كل منهما لقدراته القتالية من جهة ، وفي تنشيط دبلوماسيتها الهادفة الى انشاء الاحلاف وعزل الدولة الاخرى من جهة ثانية .
وكانت الغلبة في الربع الاخير من القرن التاسع عشر للدبلوماسية الالمانية التي نجحت بفضل جهود بسمارك في جمع النمسا والروسيا وايطاليا حولها .
الا انه في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، ومع غياب بسمارك عن مسرح الدبلوماسية الالمانية ، انسحبت الروسيا من حلفها مع المانيا واتجهت نحو فرنسا . اما الاسباب التي حالت دون ابقاء المانيا على صداقة الروسيا ، فهي ان هذه الاخيرة كانت تطمح بمد نفوذها الى البلقان ، وهذا ما يتناقض مع مصالح النمسا . ولقد تجلت سياسة الروسيا هذه بشكل واضح ، بعد هزيمتها في آسيا على ايدي القوات اليابانية في عام ١٩٠٥ . اذ انها بعد هذاالتاريخ وجهت انظارها شطر اوروبا ، واخذت تتدخل في شؤون البلقان بحجة الدفاع عن الشعوب السلافية . واذا كان السبب المعلن لتدخل القيصر في شؤون البلقان هو الدفاع عن شعوب هذه المنطقة ضد السلطات التركية ، الا ان الاهداف غير المعلنة كانت تتجلى برغبته في مد نفوذه الى هذه المنطقة ، والحلول محل تركيا في (امبراطورية بيزنطية) .
ولكن الامبراطورية النمساوية - الهنغارية المدعومة من المانيا لم تسكت

حيال هذا التدخل الروسي الذي هدد مصالحها وشكل بالتالي ، خطرا على نفوذها في هذه المنطقة .

كان فشل خلفاء بسمارك اذن في جمع الروسيا والنمسا ضمن حلف واحد مع المانيا ، قد دفع بهم الى المفاضلة بين الدولتين والى تفضيل النمسا على الروسيا التي اتجهت نحو فرنسا عدوة المانيا التقليدية . ولكن المانيا لم تكتف بتوثيق علاقاتها مع النمسا فحسب وانما سعت الى حليف آخر وجدته في الامبراطوريةالعثمانية ، الحاقدة على الامبراطورية الروسية ، بسبب الحروب الطويلة بينهما واطماع الروسيا في اراضيها .

اما فرنسا فقد كان لقاؤها مع الروسيا القيصرية طبيعيا ، فمدت لها يد العون وقدمت لها الاموال من اجل النهوض باقتصادياتها وانشاء صناعة ثقيلة تساعد على تسليح الجيش الروسي في وجه المانيا والنمسا ، كما سعت فرنسا الى وصل حبل المودة بينها وبين بريطانيا ، واتفقت معها على اقتسام النفوذ في حوض البحر المتوسط . ومما ساعدها في ذلك السياسة التوسعية الالمانية التي تجلت في تقوية اسطولها وانشائها للقواعد العسكرية التي اخذت تشكل خطرا على التجارة البريطانية وعلى طرق المواصلات التي تربط الجزر البريطانية بالمستعمرات .

اذن من خلال هذا التحليل للاوضاع الدولية مع بداية الحرب العالمية الاولي يظهر لنا بوضوح ، انقسام اوروبا الى معسكرين كبيرين : الاول : يضم فرنسا ، بريطانيا ، والروسيا . والثاني : يضم المانيا ، النمسا ، والامبراطورية العثمانية بالاضافة الى ايطاليا . ولكن ايطاليا اذا كانت لم تستمر في تحالفها مع المانيا والنمسا فيعود ذلك الى تناقض مصالحها مع هذه الاخيرة التي تسيطر على بعض المناطق الايطالية وتحول بالتالي دون اكتمال الوحدة الايطالية . وهذا ما دفع بايطاليا الى التردد اولا ثم الى الاتجاه الى معسكر الدول الاخرى بعد ان اغدقت عليها الوعود في الحصول على كل ما تريد من اراض على حساب الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية والامبراطورية العثمانية وفي المستعمرات .

اذا كانت هذه هي العوامل التي ادت الى انقسام اوروبا الى معسكرين كبيرين ، وشكلت بالتالي الاسباب البعيدة للحرب العالمية الاولى ، فما هي الاسباب المباشرة لبدء العمليات العسكرية ؟

ان السبب المباشر للحرب العالمية الاولى يعود الى مقتل ولي عهد الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية ، الارشيدوق « فرديناند » في مدينة « سيراجيفو » الصربية في ٢٨ حزيران ١٩١٤ ، وذلك على يد ثوري سلافي . فاعتبرت السلطات النمساوية ان صربيا هي المسؤولة عن مقتل ولي عهدها ، خاصة وانها كانت تتهمها بالعمل ضدها في منطقتي « البوسنة » و « الهرسك » . فوجهت لها بالاتفاق مع المانيا ، انذارا شديد اللهجة ، ينم عن عزم النمسا على ازالتها من الخارطة الاوروبية . وفي ٢٨ تموز من عام ١٩١٤ بدأت النمسا في ترجمة انذارها الى عمليات عسكرية ضد صربيا .

لقد اتى هذا الحادث ليزيد الوضع الاوروبي تأزما ، وليضع الاتفاقيات الدولية والاحلاف القائمة على محك الواقع العملي في اقل من اسبوع من بدء العمليات العسكرية . حيث انه في اليوم الذي بدأت فيه النمسا عملياتها العسكرية ضد صربيا ، اعلنت حكومة القيصر المرتبطة مع صربيا بمعاهدة صداقة وتحالف بانه لا يمكنها ان تتخلى عن صديقتها . فطالبت النمسا بأيقاف العمليات العسكرية واللجوء الى التحكيم من اجل حل خلافها مع صربيا ، ثم الحقت ذلك باعلان التعبئة الجزئية تدليلا على انها جادة في التدخل لصالح حليفتها صربيا في حال استمرار العمليات العسكرية . والسبب في اتخاذ حكومة القيصر لهذا الموقف المتشدد ، يعود الى شعورها بانها اذا تقاعست عن نصرة صربيا ستفقد كل اعتبار لدى الشعوب الاخرى وخاصة الصديقة منها ، كما سيؤدي ذلك الى تقوية قبضة النمسا على منطقتي الدانوب والبلقان .

هذا بالنسبة للموقف الروسي ، فماذا عن الموقف الالماني ؟ ان المانيا لم تكن اقل وفاء من الروسيا ، خاصة وان الانذار النمساوي لصربيا قد تم بمعرفة المانيا . ولذلك كان ان اعلنت الحكومة الالمانية فى ٢٩ تموز ،

بانها ستعلن التعبئة العامة اذا لم تلغ الروسيا التعبئة الجزئية . فكان جواب الروسيا على ذلك باعلانها للتعبئة العامة عوضا عن التعبئة الجزئية . فاجابت المانيا على قرار الروسيا بان وجهت في ٣١ تموز انذارين : الاول للروسيا والثاني لفرنسا . ثم كان اعلانها للتعبئة العامة في الاول من آب . فما كان من فرنسا الا ان جاوبت على الانذار الالماني باعلانها للتعبئة العامة في نفس اليوم ، تدليلا منها على تأييدها التام لحليفتها الروسيا .

والسؤال هنا : ما هو موقف بريطانيا من قرارات التعبئة العامة هذه ؟ لقد رفضت بريطانيا اعلان التعبئة العامة كما انها اعلنت بتاريخ اول آب ، بانها غير ملزمة بتقديم المساعدة العسكرية الى فرنسا . وهذا ما ساهم في اسراع المانيا باعطاء الاوامر الى جيوشها ، في ٢ آب ١٩١٤ ، بالتوجه الى فرنسا عبر الحدود البلجيكية على الرغم من حياد هذه الاخيرة . وكانت المانيا ترمي من وراء ذلك الى مفاجأة الجيش الفرنسي وانهاء المعركة معه بسرعة لتعود وتصفي حسابها مع الروسيا . ولكن المخططات الالمانية باءت بالفشل ، وذلك لسببين : الاول يتعلق بصمود القوات البلجيكية التي حالت دون مفاجأة الجيش الفرنسي . والثاني يتعلق بالموقف البريطاني . فقد كان لاقدام القوات الالمانية على خرق حياد بلجيكا ردود فعل قوية لدى الحكومة البريطانية والرأي العام البريطاني ، معتبرين ان احتلال الاراضي البلجيكية من قبل دولة كبرى يهدد سلامة الجزر البريطانية من جهة ، كما ان مصلحة بريطانيا العليا تقضي بعدم السماح لالمانيا او لاية دولة اوروبية بان تزعزع اسس التوازن الاوروبي من جهة ثانية . فما كان من الحكومة البريطانية الا ان عدلت من موقفها وسارعت الى مشاركة حليفاتها فعليا في ٤ آب من عام ١٩١٤ . وبهذ الشكل تكون الدول الاوروبية التي شاركت في الحرب في خلال اسبوع من اندلاعها هي الدول التالية :

فرنسا ، الروسيا ، بريطانيا ، بلجيكا ، وصربيا ، وتكون جميعها ، جبهة دول التفاهم ضد جبهة دول التحالف او دول تكتل الوسط التي تمثلت في بداية الحرب بالامبراطوريتين الالمانية والنمساوية ـ الهنغارية . ومع تطور

الحرب استطاعت هذه الدول ان تجر الى ساحة المعركة بعض الدول الاخرى وهكذا ما لبث العالم ان اصبح مسرحا لمجزرة بشرية عامة اشتركت فيها معظم الامم .

ان الساسة والمفكرين وان اختلفوا في تقدير فترة استمرار الحرب لدى اندلاعها ، اذ قدرها البعض بفترة شهور وزعم البعض الاخر بانها ستدوم سنة على الاكثر . الا انهم جميعهم عادوا واتفقوا بانها ستكون طويلة الامد ، وذلك بعد ايام قلائل من اندلاعها وخاصة بعد ان فشلت المخططات العسكرية الالمانية الرامية الى مفاجأة القوات الفرنسية وسحقها ثم الالتفاف نحو القوات الروسية لسحقها بالتنسيق مع القوات النمساوية .

اذن ، بعد فشل المخططات الالمانية اضحت الحرب عملا دبلوماسيا بالاضافة الى العمليات العسكرية . فاتجهت نشاطات الدول الى تقوية جبهاتها الداخلية وتنظيم اوضاعها الاقتصادية من جهة والى كسب الصداقات الدولية من جهة ثانية .

لقد برزت بالنسبة للاوضاع الداخلية مشكلة تموين الجيوش بالرجال والعتاد وذلك على اثر الخسائر الفادحة التي منيت بها الجيوش المتقاتلة في الاشهر الاولى للحرب ، والتي فاقت كل التنبؤات . فالدول لم تكن تتوقع حربا طويلة الامد ، ولم تفكر في التحضير لصنع الاعتدة الحربية ، ظنا منها ان ما تختزنه من مدافع كافٍ لكسب المعركة . . .[١] » اذن لا احتلال المانيا لبعض مناطق الاعداء : بلجيكا ، شمالي فرنسا الغني بانتاج الفحم الحجري ومناجم الحديد[٢] ، ولا استمرار اتصال الدول المتفاهمة : فرنسا وبريطانيا بالعالم الخارجي وخاصة بالمستعمرات ، حال دون تحويل اقتصاديات هذه الدول الى اقتصاد حربي ، اذ لم تلبث اجهزة الانتاج ، وهي

---

(١) موريس كروزيه ، تعريب يوسف اسعد داغر وفريد م . داغر . تاريخ الحضارات العام ، العهد المعاصر ، المجلد السابع ، عويدات ، بيروت ، ١٩٧٠ ، صفحة ٢٤ .

(٢) تنتج هذه المنطقة ٤٠٪ من الفحم الحجري و ٩٠٪ من الحديد الفرنسي .

اجهزة دقيقة ومعقدة ، ان تعطلت فجأة فالتزمت كل حكومة باجراءات ثورية ، وتولت بنفسها ادارة الاقتصاد الوطني ، ووضعه تحت سلطتها لتتمكن من امداد الجيوش بالمعدات والمؤن ، وتأمين اسباب العيش للمواطنين [1] .

ان استمرار الاتصال بين الدول المتفاهمة والعالم الخارجي وتأمين تدفق المواد الاولية لصناعات هذه الدول والجند لجيوشها لم يشكل السبب الوحيد في ترجيح كفتها في الحرب على دول تكتل الوسط . وان كان للحرب الدبلوماسية وكسبها للصداقات الدولية ، وخاصة في خارج القارة الاوروبية التأثير القوي على مجريات الحرب . ولكن هذا لا يعني ان دبلوماسية دول تكتل الوسط قد باءت بالفشل الكلي . فهي قد تمكنت من جر بعض الدول الاوروبية الى جانبها ومن تحقيق التوازن النسبي الذي من دونه ما كانت الحرب لتستمر حوالي اربعة اعوام . ولهذا فانه بامكاننا تقسيم مراحل الحرب الى مرحلتين اساسيتين : الاولى : المرحلة الاوروبية او مرحلة التوازن بين القوى المتحاربة . الثانية : المرحلة العالمية او مرحلة دخول الولايات المتحدة الامريكية للحرب واختلال التوازن لصالح الدول المتفاهمة .

---

(١) موريس كروزيه ، نفس المرجع ، صفحة ٢٤ .

الفصل الثاني
الحرب الاوروبية

لقد دخلت الحرب العالمية الاولى في الاسبوع الاول من اندلاعها ، سبع دول اوروبية هي : المانيا والنمسا في جبهة واحدة عرفت بجبهة الدول الوسطى ، ضد فرنسا ،٠الروسيا ، بريطانيا ، بلجيكا وصربيا في جبهة اخرى عرفت بجبهة التفاهم . وفي خلال سنتين من تاريخ بدء الحرب ، كانت غالبية الدول الاوروبية قد تساقطت الواحدة تلو الاخرى في أتون هذه الحرب التي استمرت حوالي الاربع سنوات . بعضها حارب الى جانب دول تكتل الوسط والبعض الاخر قاتل الى جانب دول التفاهم . اما الاسباب التي أدت الى دخول هذه الدول الحرب ، فتعود في بعضها الى عوامل ذاتية حيث ان كل دولة كانت تطمح في تحقيق بعض المصالح ، وكانت ترى ان ذلك لا يتم الا عن طريق خوضها للحرب الى جانب هذا الفريق او ذاك ، وفي البعض الاخر تعود الى عوامل تتعلق بالقدرة الدبلوماسية لدى كل من الجبهتين في جر هذه الدولة او تلك الى جانبها سواء عن طريق الترغيب او الترهيب .

القسم الاول : الدول الاوروبية التي دخلت الحرب الى جانب دول تكتل الوسط

ان الدول التي دخلت الحرب الى جانب جبهة الدول الوسطى هي الامبراطورية العثمانية وبلغاريا . فكيف تم ذلك ؟

البند الاول : دخول الامبراطورية العثمانية الحرب :

نتيجة لاطماع الروسيا وبريطانيا وفرنسا في اراضي الامبراطورية العثمانية ، والتي ظهرت بوضوح في خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن

العشرين ، كان ان اتجهت السلطات العثمانية الى التعاون مع الالمان ، ظنا منها ان الاطماع الالمانية هي اقل الاطماع الاستعمارية خطرا على أمن وسلامة الامبراطورية . ولقد انعكست اولى نتائج هذا التعاون على الجيش العثماني ، حيث اعيد تنظيمه وتدريبه على ايدي مجموعة من الخبراء الالمان مكونة من اثنين واربعين ضابطا برئاسة الجنرال « ليمان فون ساندرز »[1] .

اذن ، عندما نشبت الحرب العالمية الاولى كانت الامبراطورية العثمانية تربطها علاقة طيبة ومتينة مع الامبراطورية الالمانية . ومما ساعد على تطور هذه العلاقة نحو التحالف هو ثقة القادة الاتراك ، وعلى رأسهم انور باشا ، بقوة الجيش الالماني ، وقدرته على تحقيق النصر . ولذلك لم تجد المانيا كبير عناء في جر الامبراطورية العثمانية الى توقيع معاهدة تحالف معها ، وحصل ذلك في ٢ آب من عام ١٩١٤ . وكانت المانيا تهدف من وراء تحالفها مع الامبراطورية العثمانية الى تحقيق الغايات التالية :

١ ـ اغلاق المضائق التركية ومنع الاتصال بين الروسيا وحليفتيها فرنسا وبريطانيا .
٢ ـ اغلاق قناة السويس وقطع الطريق بين بريطانيا ومستعمراتها الآسيوية .
٣ ـ اعلان الجهاد المقدس وجر المسلمين في آسيا وافريقيا الى اعلان الثورة على بريطانيا وفرنسا وارباك قواتهما .
٤ ـ احتلال القفقاس ودفع الروسيا الى توزيع قواتها على عدة جبهات ، مما يخفف الضغط على المانيا ويسمح لها بتنفيذ مخططاتها الرامية الى احتلال فرنسا ومن ثم العودة الى سحق القوات الروسية .

اذا كانت هذه هي اهداف المانيا من وراء جر الامبراطورية العثمانية الى الحرب ، فما هي أهداف الامبراطورية العثمانية من خوضها الحرب الى جانب المانيا ؟

---

(١) جورج لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، تعريب جعفر خياط ، دار الكشاف ، بغداد . ١٩٥٩ . ص ٦٥ .

لقد كانت الامبراطورية العثمانية تعاني الكثير من القيود التي فرضت عليها من جراء نظام الامتيازات الاجنبية والحقوق الخاصة الممنوحة للدول الاجنبية . كما ان سيادتها على المضائق كانت منقوصة بسبب الاتفاقات التي فرضت عليها في ايام ضعفها وخاصة في فترة حربها مع محمد علي واستغلال الروسيا لتلك الحرب . لذلك فإن ما هدفت اليه الامبراطورية العثمانية من وراء دخولها الحرب الى جانب المانيا هو تحقيق الغايات التالية :

١ ـ تحرير الامبراطورية العثمانية من الوصاية الاجنبية .
٢ ـ استرجاع المقاطعات العثمانية التي وقعت تحت السيطرة الاجنبية ، امثال مصر وقبرص وربما ليبيا وتونس والجزائر .
٣ ـ تحرير الاراضي المأهولة بالاتراك والتي احتلتها الروسيا : القفقاس وتركستان .
٤ ـ تتريك الامبراطورية العثمانية بعد ان ارتفعت بعض الاصوات القومية مطالبة بالاستقلال الذاتي او بالاستقلال التام .
٥ ـ اعادة ترسيخ سلطة الخلافة العثمانية على جميع انحاء العالم الاسلامي .

وعلى الرغم من توقيع الامبراطورية العثمانية لاتفاقية التحالف السرية مع الامبراطورية الالمانية ، في ٢ آب من عام ١٩١٤ ، الا انها لم تعلن الحرب فورا على الدول المتفاهمة ، وانما ارادت ان تناور فترة من الزمن وأن تجعل هذه الدول تعتقد بانها ستتخذ موقفا محايدا من الحرب الدائرة في اوروبا ، بينما تكون هي قد أعدت قواتها لحرب قاسية ومتشعبة الجبهات . ان فترة الاعداد هذه او التي وصفها البعض بالتردد او الحياد ، لم تستمر طويلا اذ انتهت مع وضوح قصة البارجتين الالمانيتين الهاربتين من الاسطول الانكليزي واللتين لجأتا الى المضائق التركية . ودافعت السلطات العثمانية عن هذه العملية في بادىء الامر بانها اشترت هاتين البارجتين عوضا عن بارجتين انكليزيتين كانت بريطانيا قد رفضت تسليمهما الى السلطات

العثمانية على الرغم من دفعها لثمنهما . [1] . اما خطوة السلطات العثمانية الثانية نحو الحرب فقد تجلت بالقرار الصادر في ٢٦ ايلول من نفس العام ، القاضي باغلاق المضائق في وجه جميع الاساطيل التجارية . ولقد سوغت السلطات العثمانية قرارها هذا بأنه عام وشامل لجميع الدول . اما الخطوة الثالثة فقد تجلت بتسليم قيادة اسطولها الى قائد البارجتين الالمانيتين الذي قام بهجوم مفاجىء على الاسطول الروسي في البحر الاسود ، بتاريخ ٢٩ تشرين الأول . وهكذا دخلت الامبراطورية العثمانية الحرب العالمية الاولى بشكل فعلي ، ثم كان اعلانها للحرب بشكل رسمي في الاول من تشرين الثاني من نفس العام . فما كان من الروسيا الا ان اعلنت الحرب عليها في ٤ تشرين الثاني ثم لحقت بها بريطانيا وفرنسا في اليوم التالي ، اي في ٥ تشرين الثاني من عام ١٩١٤ .

البند الثاني : دخول بلغاريا الحرب الى جانب الدول الوسطى :

على الرغم من ان تيارا قويا في بلغاريا كان يقول بضرورة المحافظة على العلاقات الطيبة مع الروسيا التي دعمت الكيان البلغاري في عام ١٨٧٨ ، وعلى الرغم من الاغراءات التي عرضت عليها من قبل الدول المتفاهمة ، بإعطائها « اندرنيبل Andrinoble » والقسم الذي خسرته من تراقيا في عام ١٩١٣ ، فان الدبلوماسية الالمانية نجحت في جر بلغاريا الى جانبها ، ومما ساعد الدبلوماسية الالمانية في احراز هذا النجاح هو :

١ ـ مطامع بلغاريا في صربيا . وكانت بلغاريا تعتقد بأن هذه المطامع لا تتحقق الا اذا دخلت الحرب الى جانب المعسكر المناوىء لصربيا .
٢ ـ الانتصارات العسكرية التي حققتها الجيوش الالمانية على الجيوش الروسية في نهاية صيف عام ١٩١٥ ، وهذا ما جعل بلغاريا تعتقد بأن المعسكر الالماني هو المنتصر ، وبالتالي فإن عليها اتخاذ جانب

---

(١) اعطت السلطات العثمانية للبارجتين الالمانيتين : «Goeben » و« Brealau » بعد ان لجأتا اليها اسم : « السلطان سليم » و« ميدلي » .

المنتصر وليس المنهزم . فكان اعلانها للحرب على الدول المتفاهمة في ٢١ ايلول من عام ١٩١٥ . وفي السادس من تشرين الاول بدأت بلغاريا حملتها على صربيا . وهكذا اصبح معسكر دول تكتل الوسط يضم : الامبراطوريات الالمانية والنمساوية ـ الهنغارية ، والعثمانية وبلغاريا .

القسم الثاني : الدول الأوروبية التي دخلت الحرب الى جانب الدول المتفاهمة

ان دبلوماسية دول التفاهم كانت اكثر نجاحا من دبلوماسية دول تكتل الوسط ، اذ تمكنت من جر ايطاليا الى جانبها على الرغم من التحالف الذي كان يربط بينها وبين المانيا . كما تمكنت من جر اليونان الى جانبها على الرغم من صلة القرابة التي تربط بين العرش اليوناني والعرش الالماني . وتمكنت ايضا من جر رومانيا الى جانبها ومن دفع العرب الى اعلان الثورة على السلطات العثمانية بعد ان وعدتهم بريطانيا بالاستقلال وبدعم هذا الاستقلال .

البند الاول : دخول ايطاليا الحرب :

على الرغم من ان ايطاليا كانت تربطها في فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى ، معاهدة تحالف مع المانيا والنمسا ، الا ان الحكومة الايطالية التي كانت برئاسة سلاندرا «Salandra» اتخذت موقفا حياديا من الحرب ، وبشكل رسمي ، بتاريخ ٣ آب ١٩١٤ . والسبب في عدم إقحام ايطاليا لقواتها في الحرب فور نشوبها الى جانب حليفتيها المانيا والنمسا ، يعود لخلاف على الحدود بين هذه الاخيرة وبينها ، حيث كانت الحكومة الايطالية ترغب بضم بعض المناطق المأهولة بالايطاليين والخاضعة للسيادة النمساوية . ولذلك فضلت قبل ان تخوض الحرب الى جانب حليفتيها التفاهم مع النمسا حول هذه المناطق . الا ان الاوساط الحاكمة في النمسا رفضت التخلي عن هذه المناطق الايطالية محتجة أن في تخليها عن هذه

المناطق سيفتح الباب أمام مطالب أخرى من قبل دول اخرى ، وخاصة من قبل رومانيا التي كانت تطالب بمنطقة ترانسلفانيا « Transylvanie »ومع تطور الحرب من جهة ورفض النمسا التخلي عن المناطق المأهولة بالايطاليين من جهة ثانية ، ورغبة الحكومة الايطالية في استكمال وحدة اراضيها القومية من جهة ثالثة كان رجحان كفة الايطاليين القائلين بالتفاوض مع « الدول المتفاهمة » مسوغين موقفهم هذا بأنه اذا لم يكن بالامكان تحقيق الوحدة الايطالية بالسلم فليكن ذلك عن طريق الحرب . ولذلك ما إن تبلغت الحكومة الايطالية رفض النمسا لتخليها عن المناطق الايطالية حتى بدأت مفاوضاتها مع بريطانيا وفرنسا . ولكن عندما عرفت الحكومة النمساوية بالمفاوضات بين ايطاليا من جهة وفرنسا وبريطانيا من جهة ثانية عن طريق الايطاليين انفسهم ، سارعت الى فتح الحوار من جديد . فاستجابت الحكومة الايطالية الى طلب النمسا دون ان تقطع المفاوضات مع الدول المتفاهمة . وعندما قارنت الحكومة الايطالية بين عروض النمسا من جهة وعروض بريطانيا وفرنسا من جهة ثانية وجدت ان العروض الاخيرة اكثر سخاء واغراء .

لقد كان من الطبيعي ان تكون عروض الدول المتفاهمة اكثر رجحانا لانها لم تكن من حساب هذه الدول الخاص ، وانما كانت من حساب اعدائها . فقد وعدت ايطاليا باعطائها ليس فقط المناطق النمساوية المأهولة باكثرية ايطالية ، وانما باعطائها ايضا مناطق اخرى مأهولة بالالمان والنمساويين والسلافيين . كما وعدت باعطائها بعض الجزر الاستراتيجية في الادرياتيك ، وجزءا من اضاليا ، بالاضافة الى بعض المستعمرات الالمانية في افريقيا وتصحيح الحدود الليبية والارتيرية ، وذلك مقابل دخول ايطاليا الحرب الى جانبها . اما العروض النمساوية فقد كانت من حساب النمسا الخاص وغير مشروطة بدخول ايطاليا الحرب ، اي مقابل وقوف ايطاليا على الحياد ، وتجلت هذه العروض ، بتنازل النمسا لصالح ايطاليا عن منطقة « ترانتان » (Trentin) و « فينيسيا الايطالية » (Vénétie Italienne) و « غوريزيا » (Gorizia) . كما وعدت ايطاليا بان تعطي لمنطقة « تريستا »

(Trieste) نوعا من الحكم الذاتي في ظل السيادة النمساوية . بالاضافة الى اطلاق يدها في البانيا وجزر « الدوديكانيز »(Dodécanése) في بحر إيجه (Egée) [1] .

وعندما قابلت الحكومة الايطالية بين هذين العرضين وجدت أن العروض النمساوية وبالتالي ثمن حيادها لا يحقق لها اهدافها القومية في الوحدة . لذلك اسرعت في قبول العروض التي كانت أكثر سخاء ، ووقعت اتفاقية لندن مع الدول المتفاهمة ، في ٢٦ نيسان من عام ١٩١٥ ، تعهدت فيها ايطاليا باشتراكها في الحرب خلال مهلة لا تتعدى الشهر الواحد من تاريخ توقيع الاتفاقية .

وتمكنت الحكومة الايطالية من الوفاء بتعهدها ، اذ انه تحت ضغط المظاهرات الشعبية التي اجتاحت جميع المناطق الايطالية اجتمع البرلمان الايطالي وقرر اعلان التعبئة العامة في ٢٠ ايار ١٩١٥ ، ودخلت ايطاليا فعلا الحرب الى جانب فرنسا وبريطانيا في ٢٣ ايار من نفس العام .

البند الثاني : دخول رومانيا الحرب :

كما ان اطماع ايطاليا في النمسا هو الذي دفعها الى دخول الحرب الى جانب « دول التفاهم » كذلك الامر كان بالنسبة الى رومانيا حيث ان اكثر من ثلاثة ملايين روماني كانوا يسكنون في « ترانسلفانيا »(Transylvanie) [2] « بيكوفين »(Bukovine) و« بانات »(Banat) . وجميع هذه المناطق كانت خاضعة للسيادة النمساوية . وعلى الرغم من ان رومانيا كانت تتحين الفرص من اجل انتزاع هذه المناطق من النمسا ، فان اندلاع الحرب العالمية الاولى لم يدفع بها الى دخول الحرب فورا الى جانب دول التفاهم ، وانما ظلت تراقب تطور الحرب خلال سنتين ،حتى خيل اليها ، في نهاية صيف ١٩١٦ ، بان انتصار « دول التفاهم » على « الدول الوسطى » اصبح اكيدا ،

1 — Cf.P.Renouvin, Histoire des Relations Internationales, de 1914 à 1929, Hachette, Paris, 1960, P.41.

عند ذلك فقط قررت التحالف مع الدول المعادية للنمسا ، ودخلت الحرب فعليا الى جانب فرنسا وبريطانيا والروسيا في نهاية اب من عام ١٩١٦ . ولكن على الرغم من الصعوبات التي اخذت تواجه الدول الوسطى ، فان المانيا استطاعت ان تنظم حملة قوية ضد رومانيا وتمكنت من احتلال القسم الاكبر من اراضيها في تشرين الثاني من عام ١٩١٦ ، اي بعد حوالي شهرين من دخولها الحرب .

البند الثالث : دخول اليونان الحرب :

مع اندلاع الحرب العالمية الاولى كان يسود اليونان وجهتا نظر : الاولى يتزعمها الملك ، وتقول بضرورة الابقاء على حياد اليونان من الحرب . اما اذا وجد ما يوجب على اليونان الدخول في الحرب فانه من الافضل ان تختار جانب المانيا . ويعود ذلك الى ان الملك قسطنطين كان يعتقد بأن المانيا هي الاقوى عسكريا وبأنها هي الاقدر على تحقيق النصر . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية كانت هنالك صلة قرابة بين البلاطين : اليوناني والالماني حيث ان الملك قسطنطين كان متزوجا من شقيقة الامبراطور الالماني « غليوم الثاني » . اما وجهة النظر الثانية فقد كان يتزعمها رئيس الوزراء « فينزالو » (Venezilos) ، وتقول بضرورة دخول اليونان الحرب الى جانب « دول التفاهم » ، وذلك انطلاقا من ايمانه بان الظروف اصبحت مؤاتية لتحقيق « اليونان الكبرى » وان ذلك لا يتم الا باعلان الحرب على الامبراطورية العثمانية ، وبالتالي على المانيا وحلفائها . ولذلك كانت دعوة « فينزالو » في اذار ١٩١٥ ، الى تقديم المساعدة الى الجيوش الفرنسية والانكليزية الزاحفة على الدردنيل والبوسفور . فكان رد فعل الملك على هذه الدعوة بأن اجبره على الاستقالة . ولكن « فينزالو » ما لبث ان عاد على رأس الوزارة في ايلول من نفس العام وهو اكثر حماسا لفكرته . فأعلن فور عودته بانه على استعداد لمساعدة صربيا اذا ما اعلنت بلغاريا التعبئة العامة ، شرط ان ترسل بريطانيا وفرنسا فرقة عسكرية الى البلقان . ولقد سمح لهذه الفرقة بالنزول سرا في سالونيك (Salonique) في ٢ تشرين الاول ، على الرغم من حياد اليونان حتى ذلك التاريخ .

بعد ان حقق « فينزالو » الخطوة الاولى في جر اليونان الى جانب دول التفاهم ، اقدم على خطوة ثانية تجلت بطلبه الى البرلمان اليوناني في ٥ تشرين الاول ، الموافقة على اعلان الحرب على بلغاريا . فما كان من الملك الرافض لهذه السياسة الا ان اقاله للمرة الثانية من رئاسة الوزارة ، ولكن « فينزالو » المصمم على دخول الحرب الى جانب دول التفاهم ، ترك اثينا ، وذهب الى سالونيك ، حيث شكل « حكومة اليونان الحرة » والتي لاقت تأييد فرنسا وبريطانيا الراغبتين في جر اليونان الى الحرب مهما كان الثمن .

وبضغط من القوات الحليفة واحتلالها « لتساليا » من جهة ، وانذارها بقصف اثينا من جهة ثانية ، اضطر الملك قسطنطين الى التخلي عن العرش لولده اسكندر الذي كلف « فينزالو » خصم والده ، تشكيل الحكومة الجديدة ، في حزيران ١٩١٧ . وهكذا انتصرت ارادة « فينزالو » الداعي الى انشاء « اليونان الكبرى » ، فأقدم على قطع العلاقات مع المانيا والنمسا . ولكن اذا كان « فينزالو » قد نجح في جر اليونان الى جانب بريطانيا وفرنسا ، وفي ابعاد قسطنطين عن الحكم ، الا ان هذا الابعاد لم يكن الا مؤقتا فلم يلبث قسطنطين ان عاد الى العرش في عام ١٩٢٠ ، بعد ان فشلت مخططات « فينزالو » في انشاء « اليونان الكبرى » .

وهكذا ، حتى نهاية عام ١٩١٦ وبداية عام ١٩١٧ ، كانت الدول الاوروبية في غالبيتها قد كوتها نار الحرب ، ولم يبق خارج أتونها سوى بعض الدول التي اعلنت عن حيادها ، كسويسرا وهولندا والدول الاسكندنافية بالاضافة الى البورتغال واسبانيا . ولقد بلغ عدد الدول الاوروبية المتقاتلة اثنى عشرة دولة : اربع منها قاتلت في جبهة الدول الوسطى وهي : الامبراطورية الالمانية ، الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية ، الامبراطورية العثمانية وبلغاريا . والثماني الباقية قاتلت في جبهة دول التفاهم وهي : فرنسا ، بريطانيا ، الروسيا ، صربيا ، بلجيكا ، ايطاليا ، رومانيا ، واليونان .

الفصل الثالث

امتداد الحرب الى خارج القارة الاوروبية ودخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب

ان الحرب اذا كانت ، حتى نيسان من عام ١٩١٧ (١) ، تعرف بانها حرب اوروبية ، فلا يعني ذلك ان وقودها من الرجال والعتاد قد اقتصر على القارة الاوروبية من دون بقية القارات ، وانما الذي يعنيه هذا القول ان العناصر التي دخلت الحرب من خارج القارة الاوروبية لم تؤثر كثيرا على التوازن الاوروبي ، ولم تحسم بالتالي الموقف لصالح هذا الفريق او ذاك . ومن العناصر غير الاوروبية التي كان لها تأثيرها في الحرب دون ان يبلغ ذلك درجة الحسم هي : دخول اليابان الحرب بشكل محدود وانضمام العرب الى جبهة دول التفاهم بعد ان اعلنوا الثورة على السلطات العثمانية . ولقد ظلت الحال من دون حسم حتى دخلت الولايات المتحدة الامريكية الحرب الى جانب الحلفاء . فكان لدخولها هذا اكبر الاثر في توجيه مجرى الحرب ، اذ اضحى انتصار دول التفاهم على الدول الوسطى امرا اكيدا ، وذلك لما حملته معها الولايات المتحدة الامريكية من طاقات اقتصادية وبشرية جددت بها دم حلفائها في الوقت الذي كانت فيه الاوضاع الاقتصادية والبشرية تسير من سيء الى اسوأ لدى المانيا وحلفائها .

---

(١) تاريخ دخول الولايات المتحدة الامريكية للحرب العالمية الاولى .

القسم الاول : العوامل غير الاوروبية التي اثرت نسبيا في الحرب

ان العوامل غير الاوروبية التي كان لها تأثيرها في الحرب العالمية الاولى دون ان يكون لهـا دور الحسـم تجلـت باعـلان اليابـان الحـرب علـى المستعمرات الالمانية وبدخول العرب الحرب الى جانب دول التفاهم .

البند الاول : دخول اليابان الحرب :

اليابان هي احدى الدول غير الاوروبية التي شاركت في الحرب العالمية الاولى ، الا ان مشاركة هذه الدولة في الحرب كانت محدودة ، اي بالقدر الذي خدم مصالحهـا وحقـق اهدافهـا . فهـي وان اقدمـت علـى احتـلال المستعمرات الالمانية في منطقة الشرق الاقصى ، الا انها رفضت ارسـال جيوشها الى اوروبا ، عندما طلبت منهـا بريطـانيا المشـاركة في المعـارك الدائرة على الساحة الاوروبية ، معلنة بان جيشها ليس « بمرتزقـة » وبـأن ليس لهـا من مصلحـة في مقاتلـة جيوش الـدول الوسطـى علـى الساحـة الاوروبية . والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ، هو لماذا كان لليابان مصلحة في احتلال المستعمـرات الالمـانية دون المشـاركة في حلبـة الصـواع في اوروبا ؟

ان الهدف المعلن لذلك تجلى بتصـريح وزير خارجية اليابـان البـارون « كاتو kato » ، حيث قال في ١٩ تشرين الثاني ١٩١٤ : « اذا كنا قد اجبرنا على احتلال المستعمرات الالمانية ، فهـذا لاننـا نرغـب في اقامـة السلام في الشرق [1] » اذن السبب المعلن لاقدام القوات اليابانية على احتلال المستعمرات الالمانية في « اتسانـغ ـ تـوو » Tsing — Tao » يعـود لرغبـة اليابان في احلال السلام في هذه المنطقة والحؤول دون امتداد المعارك من اوروبا الى الشرق الاقصى .

1 — Cf.P.Renouvin, Ibid, P.51.

ان هذا الهدف يشكل برأينا ، سببا وليس « السبب كله » في اقدام اليابان على تصفية الوجود العسكري الالماني في منطقة الشرق الاقصى ، حيث ان هنالك سببا لم يعلن عنه وزير خارجية اليابان ويتجلى برغبة اليابان في طرد النفوذ الاوروبي من هذه المنطقة واحتكار اسواقها لمنتوجاته .

ان اليابان التي استطاعت ان تستوعب آخر ما توصل اليه الفكر الغربي من علم وتكنولوجيا كان من السهل عليها ان تنهج نفس الاسلوب الغربي في الحصول على اسواق خارجية لمنتوجاتها . فكان لا بد وان يحصل التنافس بينها وبين الدول الاوروبية على اسواق الشرق الاقصى ، واول حدث تجلى فيه هذا التنافس كانت الحرب اليابانية ـ الروسية في عام ١٩٠٥ . وعندما نشبت الحرب العالمية الاولى كان من الطبيعي ان ترى فيها اليابان فرصتها الذهبية ، وان تستغل انشغال الدول الاوروبية في قتال بعضها البعض ، من اجل الحصول على مستعمرات جديدة على حساب بعض الدول الاوروبية . نقول بعض الدول الاوروبية لان القوة اليابانية الناهضة كان من الصعب عليها في خلال الحرب العالمية الاولى ان تصفي الوجود الاوروبي في منطقة الشرق الأقصى . ولذلك فضلت تصفية الوجود العسكري الالماني ، فكان قرارها باحتلال المستعمرات الالمانية في ٢٣ آب من عام ١٩١٤ ، ثم كانت خطوتها التالية بتشديد قبضتها على الصين ، والتي اجبرتها على توقيع اتفاقية اقتصادية معها في ١٤ أيار من عام ١٩١٥ ، نالت بموجبها امتيازات اقتصادية وسياسية كبيرة ، وذلك في غفلة عن الدول الاوروبية التي ستعود وتثير هذه القضية فيما بعد .[١]

البند الثاني : اعلان الثورة العربية ودخول العرب الحرب الى جانب دول التفاهم

ان البلاد العربية لم تكن تشكل دولة ذات سيادة عندما نشبت الحرب العالمية الاولى ، وانما كانت تابعة للامبراطورية العثمانية ، اسميا في بعض

---

(١) راجع مؤتمر واشنطن ومواقف الدول الكبرى من الصين

الاقسام وفعليا في الاقسام الاخرى . وعلى الرغم من ان العرب لم يشكلوا دولة عند نشوب الحرب فاننا افردنا لهم هذا القسم وذلك لانه علينا ان نلم بدور العرب الدولي مهما كان ثانويا ، فكيف وان الثورة العربية قد لعبت دورا هاما في اضعاف الامبراطورية العثمانية وبالتالي في اشغال القسم الاكبر من قوات هذه الدولة ومنعها من المشاركة بشكل فعّال في المعارك الاوروبية . فلماذا الثورة العربية ؟ وما هي الاسباب التي دفعت بالعرب الى التعاون مع دول التفاهم بشكل عام ومع بريطانيا بشكل خاص ؟

ان القرن التاسع عشر اذا كان قد وصف بالعصر الذهبي للقوميات في اوروبا ، فان القرن العشرين هو العصر الذهبي لقوميات العالم الثالث . لانه بعد ان عرفت اوروبا ثورتها القومية وتوحدت كبريات دولها على اساس قومي [1] ، امتد شعاع هذه الثورة الى بقية اطراف العالم . وكان من الطبيعي ان يكون اول المتأثرين بهذا الشعاع ، الامة العربية . ويعود السبب في ذلك ليس الى التجاور الجغرافي وحسب ، وانما ايضا الى الاحتكاك المباشر بينهما ، عن طريق المثقفين العرب انفسهم الذين وفدوا الى جامعات اوروبا والى الارساليات الاجنبية التي كانت قد ركزت اقدامها في هذه المنطقة من العالم .

اذن تحت تأثير التيار القومي من جهة وبسبب الاضطهاد وسوء المعاملة من جهة ثانية ، كان ان ارتفعت اصوات المفكرين العرب [2] ، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، داعية ابناء هذه الامة الى التضامن والوحدة ، معلنة ان في ذلك وحده طريق خلاصهم . فتداعت النخبة الى تأليف الجمعيات [3] التي كان من اهدافها الحفاظ على التراث العربي في وجه عملية « التتريك » ، والدعوة الى المشاركة في الحكم بشكل فعال . نقول

(١) الوحدة الالمانية ، والوحدة الايطالية .

(٢) امثال : بطرس البستاني ، ابراهيم اليازجي ، عبد الرحمن الكواكبي والخ . .

(٣) كان اهمها ، جمعيتين : العربية الفتاة و« العهد » .

المشاركة في حكم الامبراطورية العثمانية وليس الاستقلال ، لان القادة العرب كانوا يدركون استحالة تحقيق الاستقلال في ذلك الوقت ، فلم يطالبوا به ، اذ كانوا يتخوفون فيما لو قاموا بثورتهم ضد الاتراك ، من ان يؤدي ذلك بهم الى الانتقال من حكم الاتراك الى حكم اجنبي آخر ، خاصة وانهم لاحظوا ان جميع الاقطار العربية الافريقية انتقلت من حكم الامبراطورية العثمانية الى حكم الاوروبيين الذي لا يقل طغيانا واستبدادا [1] .

ومع اشتداد حملة « التتريك » التي قام بها قادة الاتراك حيال الشعوب الخاضعة لهم ، وبعد ان يئس العرب من تحقيق المشاركة في الحكم ، اخذت مطالبهم تجنح تدريجيا نحو الاستقلال التام وبناء الدولة العربية المستقلة ، فاخذوا يعدون انفسهم للثورة . ولكن بقي عليهم ان يأمنوا جانب الاوروبيين قبل ذلك . فحصل اول اتصال بين قادة العرب والاوروبيين قبل نشوب الحرب العالمية الاولى اذ قام احد اولاد الشريف حسين ، الامير عبد الله ، بزيارة لمصر ، في شباط من عام ١٩١٤ ، حاول خلالها ان يعرف من المعتمد البريطاني « كتشنر » موقف الحكومة البريطانية اذا ما نشب صراع سافر بين العرب والاتراك . فكان جواب « كتشنر » بانه من غير المحتمل ان تتدخل بريطانيا في نزاع كهذا طالما ان سياستها التقليدية هي الصداقة مع تركية [2] .

لقد وجد العرب في الحرب العالمية الاولى افضل الفرص لاعلان ثورتهم ، ولكن بقي عليهم ان يأمنوا جانب الاوروبيين اذا ما اعلنوا الثورة على الاتراك ، ولذلك كان لقاء قادة الجمعيتين : « العربية الفتاة » و « العهد » بالامير فيصل بن الحسين ، في دمشق في ايار عام ١٩١٥ ، والذي نتج عنه تفويض الشريف حسين باجراء اتصالات مع بريطانيا للحصول على تأييدها لثورتهم ، وكان من نتيجة الاتصالات بين العرب وبريطانيا ، والتي

---

(١) خضعت الجزائر وتونس والمغرب في جزء منها الى النفوذ الفرنسي ، وليبيا الى النفوذ الايطالي ، والريف المغربي الى النفوذ الاسباني ، ومصر والسودان الى النفوذ الانكليزي .

(٢) جورج انطونيوس ، يقظة العرب ، ترجمة الدكتوران ناصر الدين الاسد وإحسان عباس ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ص ٢٠٦ .

عرفت بمراسلات « حسين ـ مكماهون » ان وعدت بريطانيا العرب بالاعتراف باستقلالهم وبدعم هذا الاستقلال ، مقابل اعلانهم الثورة على الاتراك [1] .

ونتيجة لوعد بريطانيا بالاعتراف باستقلال البلاد العربية وبدعم هذا الاستقلال ، انتهت المفاوضات باعلان الثورة على الاتراك ، وبدخول العرب الحرب حلفاء لبريطانيا في ٥ حزيران من عام ١٩١٦ . ولقد لعبت قوات الثورة العربية دورا اساسيا في اضعاف تركية ، اذ مشت جيوشها جنبا الى جنب مع القوات الانكليزية ، تقاتل الاتراك وتدك قلاعهم . واذا كانت جيوش الدول المتفاهمة قد احتلت القدس والساحل ، فان جيوش الثورة العربية هي التي احتلت العقبة ، معان ، عمان ، فضلا عن تتبعها لفلول الجيش التركي في الداخل . كما ان قوات الثورة العربية ، بالتعاون مع الخيالة البريطانية ، استطاعت دخول دمشق في اول تشرين الاول ، بعد ان كانت الراية العربية ترفرف في سماء المدينة حيث رفعها الاهالي ابتهاجا بانقضاء عهد بائد جثم فوق صدورهم اربعة قرون من الزمن [2] .

بعد ان قامت قوات الثورة العربية بالدور المقدر لها في قهر العدو ، وبعد المساهمة الفعالة في احراز النصر وتحرير الارض العربية من الحكم العثماني ،شعر العرب بانهم قاموا بكامل التزاماتهم فاخذت انظارهم تتجه نحو بريطانيا آملين منها ان تفي بوعودها وتحقق امانيهم القومية بالاعتراف باستقلال البلاد العربية وبدعم هذا الاستقلال . ولكن من اين لبريطانيا تنفيذ هذا العهد وهي قد التزمت في نفس الوقت باتفاقيات[3] ووعود مناقضة لمضمون تعهدها للعرب . وهذا ما سنراه بالتفصيل في كلامنا عن مقررات مؤتمر الصلح .

---

(١) نفس المرجع ، صفحة ٢٥٩ .

(٢) بدأت فترة حكم الاتراك للبلاد العربية المشرقية من عام ١٥١٦ حتى عام ١٩١٨ .

(٣) اتفاقية سايكس ـ بيكو .

(٤) وعد بلفور .

القسم الثاني : دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب

عند نشوب الحرب العالمية الاولى ، اتخذت الولايات المتحدة الامريكية منها موقف الحياد . وظل موقفها الرسمي على هذه الحال حتى نيسان ١٩١٧ حيث قررت التدخل مباشرة في الحرب ضد المانيا . فما هي الاسباب التي ادت الى موقف الحياد في بداية الحرب ؟ وماذا حصل من تطورات حتى غيرت الولايات المتحدة الامريكية موقفها من الحياد الى التدخل المباشر ؟ وما هي نتائج هذا التدخل ؟

البند الاول : موقف الحياد واسبابه :

غداة الحرب العالمية الاولى ، بادر الرئيس ولسن الى مناشدة الشعب الامريكي بان لا ينتصر لفريق ضد آخر ، معلناً بأن الولايات المتحدة الامريكية ستكون حيادية حيال الحرب الدائرة في اوروبا ، معتبراً ان تلك الحرب هي واحدة من حروب الامبريالية الاوروبية التي لا تنتهي . والعوامل التي دفعت بالرئيس الامريكي الى اتخاذ موقف الحياد ، تعود بالاضافة الى تأثير « مبدأ مونرو » الى الاسباب التالية :

اولا : تكوين الشعب الامريكي :

ان الشعب الامريكي هو مزيج من شعوب اوروبا بشكل خاص وشعوب العالم بشكل عام . يتكون من فئات متحدرة من اصول اوروبية او غير اوروبية ، اي انه يضم مجموعات من اصول جرمانية او انكليزية او فرنسية او ايطالية الخ . . ، وهذا ما كان يدفع بالبعض الى الاعتقاد بان الولايات المتحدة الامريكية مفروض عليها اتخاذ موقف الحياد من الحرب الدائرة في اوروبا ، لانها اذا تدخلت في الحرب ، فان الشعب الامريكي قد ينقسم على نفسه الى فئات تشايع هذا الفريق او ذاك .

ثانيا : المصالح الاقتصادية الامريكية

ان اسراع الرئيس ولسن في اتخاذه موقف الحياد من الحرب قد اعاده البعض الى رغبته في الحفاظ على المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة

الامريكية . فهو وان كان يرغب في ابعاد شبح الحرب عن بلاده ، الا انه كان يرى في الحرب الدائرة في اوروبا فرصة ذهبية للنهوض باقتصاديات الولايات المتحدة الامريكية ، وذلك عن طريق الحفاظ على الصناعة الامريكية وتطويرها او عن طريق جعل الدول المتحاربة جميعها ، بعد ان تشل الحرب قدراتها الانتاجية اسواقا للمنتوجات الامريكية .

ثالثا : رغبة الرئيس ولسن في الابقاء على نظام التوازن الاوروبي ولعب دور الوسيط في انهاء الحرب

لقد كان الرئيس الامريكي يرغب في الابقاء على نظام التوازن في اوروبا ويسعى الى الحؤول دون احراز احد المعسكرين انتصارا حاسما على الفريق الاخر . لان انتصار احدهما على الاخر كان يعني برأي ولسن ، ان الفريق المنتصر لن يكتفي في السيطرة على اوروبا وانما سيسعى الى السيطرة على العالم ، وهذا ما لا يمكن ان يتوافق مع المصالح الامريكية . ولذلك كان يرغب الرئيس الامريكي بان تنتهي الحرب دون غالب ومغلوب . وترجمت رغبته هذه في ارساله الوفود الامريكية الى اوروبا من اجل التوسط لدى الفريقين ، من اجل انهاء القتال والعودة باوروبا الى ما كانت عليه قبل بدء العمليات العسكرية ، ثم يُدعى الى مؤتمر تحضره جميع الدول المتقاتلة لتحل جميع قضاياها بالطرق السلمية .

وبالاضافة الى هذه الاسباب كان الرئيس الامريكي « ولسون » يرى بانه ليس من صالح الديمقراطية ، ان تقاتل الولايات المتحدة الامريكية دولا ديكتاتورية ، الى جانب دول ديكتاتورية اخرى . حيث ان الولايات المتحدة الامريكية فيما لو قاتلت الى جانب جبهة دول التفاهم ، وحققت نصرا حاسما لتحقق للروسيا القيصرية الهيمنة على اوروبا . اما فيما لو قاتلت الى جانب دول جبهة الوسط وكتبت الغلبة الكاملة لالمانيا لطغت الروح العسكرية الجرمانية على اوروبا . وفي كلتا الحالتين لن يتمكن من تحقيق الانتصار والهيمنة للديمقراطية التي يؤمن بها .

اذن ، لقد كان لموقف الولايات المتحدة الامريكية المحايد من الحرب اسبابه وموجباته ، فماذا طرأ على هذه العوامل حتى اقدمت الولايات المتحدة الامريكية على اعلان الحرب على المانيا وحلفائها في نيسان من عام ١٩١٧ ؟

البند الثاني : اعلان الولايات المتحدة الامريكية الحرب على المانيا واسبابه :

ان التبدل الذي طرأ على موقف الرئيس « ولسن » من موقف محايد في بداية الحرب ، الى اعلانه الحرب على المانيا وحلفائها ، بعد مضي ما يقارب الثلاث سنوات على بداية الحرب[١] ، يعود برأينا الى عوامل عدة اهمها :

اولا : العامل الاقتصادي :

ان استمرار الحرب فترة تقارب الثلاث سنوات ، أدى الى ازدهار المرافق الاقتصادية الامريكية ، اذ انه لم تنقض فترة قصيرة على بدء الحرب[٢] ، حتى تكشفت للدول المتحاربة حاجتها الملحة للمواد الضرورية . فتوجهت انظار الفريقين الى الولايات المتحدة الامريكية ، لكونها الدولة الوحيدة القادرة على تأمين حاجياتهم ، وعلى ذلك فقد انهالت عليها طلبات شراء الاسلحة والذخيرة والمواد الغذائية والاولية . وكانت هذه الطلبات تتزايد مع استمرار الحرب حتى ان صادرات الولايات المتحدة الامريكية بلغت في عام ١٩١٦ حوالي الاربعة مليارات وربع المليار من الدولارات في حين انها لم تتعد في عام ١٩١٤ المليارين وربع المليار ، وهذا يعني بانها تضاعفت في خلال اقل من سنتين . والسؤال هو من كان من الدول المتحاربة يتزود بتلك المنتوجات الامريكية ؟ . بسبب الحياد الامريكي الرسمي ، كان من حيث المبدأ ، بامكان جميع الدول الاوروبية شراء حاجياتها من المنتوجات

(١) بدأت الحرب في اب من عام ١٩١٤ ودخلتها الولايات المتحدة في نيسان من عام ١٩١٧ ، اي بعد سنتين وثمانية اشهر .

(٢) لقد استنفذت الدول المتحاربة غالبية احتياطها من الذخيرة في الشهور الاولى من الحرب ، وذلك بسبب ضراوة المعارك .

الامريكية . الا انه من حيث الواقع فان دول جبهة التفاهم كانت الدول الوحيدة من بين الدول المشاركة في الحرب ، التي تعاملت مع الولايات المتحدة الامريكية . والسؤال الثاني هو لماذا شكلت الدول المتفاهمة من دون تكتل الوسط زبائن الولايات المتحدة في فترة الحرب ؟ ان السبب ولا شك يعود الى ان الحصار البحري المحكم الذي فرضته بريطانيا وفرنسا على المرافىء الالمانية ، حال بين المانيا وبين شرائها للمنتوجات الامريكية . وبسبب اقتصار تعامل الولايات المتحدة الامريكية على الدول المتفاهمة ، قامت علاقات اقتصادية ومالية وثيقة بينهما ، لدرجة ان الولايات المتحدة الامريكية اخذت ترى مع مرور الزمن ان مصلحتها تقضي بان يكون النصر حليف الدول المتفاهمة . ولهذا فان العامل الاقتصادي اعتبر من اهم العوامل لجر الولايات المتحدة الامريكية الى جانب دول التفاهم ، وخاصة بعد ان سمحت هذه الدولة للمصارف والبيوتات المالية بتقديم القروض الى الدول المتفاهمة . وكذلك بعد ان اخذت كبريات المؤسسات الصناعية تصدر انتاجها لهذه الدول على امل تسديد ثمنها بعد انتهاء الحرب .

فما هي الاسباب التي ادت الى سماح الولايات المتحدة الامريكية لمؤسساتها المالية في فتح اعتمادات لصالح الدول المتفاهمة ؟ الم يشكل ذلك خرقا للحياد الامريكي الرسمي من الحرب ؟ ان السبب في اجازة الرئيس ولسن للمصارف الامريكية في فتح اعتمادات لصالح الدول المتفاهمة يعود الى ان الرئيس الامريكي كان يرغب في مساعدة المنتجين والمصدرين الامريكيين في تأمين الاسواق الخارجية لمنتوجاتهم . وكان يرى بانه اذا ما توقفت بريطانيا وفرنسا وايطاليا عن شراء المنتوجات الامريكية فان ذلك سيؤدي ولا شك الى ازمة اقتصادية لا تحول دون تطور الاقتصاد الامريكي وحسب ، وانما قد تؤدي ايضا الى افلاس المؤسسات التجارية والصناعية وبالتالي الى انتشار البطالة . ومن أجل تلافي هذه الازمة ، عمد الرئيس ولسن الى السماح للمصارف والمؤسسات المالية في تقديم القروض « للدول المتفاهمة » وتأمين الاموال اللازمة لها من اجل الاستمرار في شراء السلع والمنتوجات الامريكية .

يبقى ان نجيب عن السؤال الثاني والذي يقول : الم تشكل هذه التسهيلات خرقا للحياد الامريكي ؟

لقد عارضت فئة كبيرة من الامريكيين سياسة التساهل التي اتبعها الرئيس ولسن حيال دول التفاهم ، واعتبرته خرقا لموقف الولايات المتحدة الامريكية المحايد من الحرب . وانعكست هذه المعارضة على انتخابات الرئاسة لعام ١٩١٦ ، حيث ان الرئيس ولسن وان نجح في هذه الانتخابات ، الا ان نجاحه تم باغلبية ضئيلة جدا ، في وجه منافسه « هيوغز » « Huges » . الذي كان قد استمد شعبيته من نقده لسياسة ولسن ، ودعوته الصريحة الى ضرورة ترجمة الحياد الامريكي الرسمي الى حياد فعلي . وبنتيجة هذه الانتخابات ايقن الرئيس ولسن ان الفئة المعارضة لسياسة التساهل حيال دول التفاهم تشكل قوة كبيرة لا يستهان بها . فارضاء لهذه الفئة من جهة ، ومنعا لتزايد النقمة من قبل المواطنين على ارتفاع اسعار السلع الداخلية من جهة ثانية ، عمد الرئيس ولسن الى انتهاج سياسة مشددة حيال دول التفاهم مانعا على المؤسسات المالية الامريكية تقديم القروض للآخرين من دون ضمانات عينية .

ان هذا الموقف الجديد للرئيس ولسن لم يستمر طويلا . لان الولايات المتحدة الامريكية التي ربطت حركة تجارتها مع دول التفاهم بعد ان قدمت لها المساعدات والتسهيلات المالية والاقتصادية ، كان من الصعب عليها العودة الى اعتماد الحياد الفعلي من الحرب . ان الرئيس ولسن وان كان قد اراد ، ارضاء للفئة المعارضة ، ان يجعل موقف الولايات المتحدة محايدا بالقول والفعل من الحرب ، الا انه كان من الصعب عليه ان يقاوم ضغط اصحاب المؤسسات المالية والتجارية والذين تمادوا في تقديم القروض وبيع السلع للدول المتفاهمة ، على امل ان تسددها فيما بعد . وهنالك من يعيد الضغط الذي مارسه اصحاب المؤسسات المالية والتجارية على الرئيس ولسن الى عامل سياسي ، حيث ان اصحاب هذه المؤسسات كانوا في غالبيتهم من اليهود ، وكانوا يأملون من وراء موقفهم المؤيد للدول المتفاهمة مساعدة بريطانيا لليهود في انشاء وطن قومي لهم في فلسطين .

ثانيا ـ حرب الغواصات الالمانية :

مع بداية الحرب العالمية الاولى ، ومنذ آب ١٩١٤ ، ضربت اساطيل دول التفاهم حصارها على الشواطىء الالمانية بهدف اضعاف المانيا اقتصاديا عن طريق منع وصول المواد الاولية والحربية اليها . فردت المانيا على حصار شواطئها باعلانها حرب الغواصات على السفن التجارية التي تنقل بضاعة الى الدول المتفاهمة . والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال : هو لماذا اكتفت الدول المتفاهمة في ضرب الحصار الاقتصادي على الشواطىء الالمانية في حين ان المانيا تعدت ذلك الى ضرب جميع السفن التي تنقل بضاعة الى بريطانيا وفرنسا واغراقها ؟ ان السبب يعود ولا شك الى ضيق الشواطىء الالمانية وسهولة مراقبتها من جهة والى اتساع الشواطىء الانكليزية والفرنسية وصعوبة مراقبتها من جهة ثانية . وبناء عليه فان الاساطيل الفرنسية والانكليزية لم تكن بحاجة الى اكثر من الحصار للشواطىء الالمانية ، للحؤول دون وصول المواد الحربية الى المانيا ، وقد نجحت في ذلك بالفعل . اما المانيا فقد وجدت نفسها ومن اجل الوصول الى غايتها في منع وصول المواد الأولية والحربية الى دول التفاهم ،مضطرة الى اعلان حرب الغواصات ، علها في ذلك تخيف الدول المحايدة فتختار بين الامتناع عن المتاجرة مع دول التفاهم او الضغط على هذه الاخيرة من اجل فك حصارها عن الشواطىء الالمانية .

لقد كان موقف الدول المحايدة ، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية بان استنكرت تصرف الفريقين ، ودعتهما الى احترام القانون الدولي وعدم وضع العراقيل في طريق حرية الملاحة الدولية ، الا ان استنكار الدول المحايدة لعمل المانيا كان اعنف واشد ، وذلك يعود الى ان دول التفاهم لم تعمد الى اغراق السفن المتجهة الى المانيا بمن فيها ، وانما اكتفت بتفتيشها ومن ثم تحويلها الى موانئها . في حين ان الغواصات الالمانية كانت تقصف البواخر وتغرقها ، وهذا ما ادى الى وقوع ضحايا كبيرة بين ابناء الدول المحايدة . واهم حادثة كانت قد اثارت سخط الولايات المتحدة الامريكية واحتجاجها

الشديد كان اغراق الباخرة الانكليزية « لوزيتانيا » Lusitania من قبل الغواصات الالمانية ، في ايار من عام ١٩١٥ ، حيث كان على ظهرها حوالي ١٥٠ مئة وخمسين راكبا امريكياً . ثم تبع ذلك اغراق الباخرة Arabic الانكليزية والباخرة « سوسكس » Sussex الفرنسية الخ . . ، وكانت السلطات الالمانية تعلن في كل مرة بانها ستعمد الى الحد من خسائر حرب الغواصات ، وبانها على استعداد للاقلاع عن حرب الغواصات نهائيا فيما لو اوقفت فرنسا وبريطانيا حصارها للشواطىء الالمانية . وكانت الحكومة الالمانية تبغي من وراء ذلك التخفيف من ردود فعل الدول المحايدة السلبية ودفعها للضغط على فرنسا وبريطانيا من اجل ايقاف حصارهما على الشواطىء الالمانية . وفي ربيع عام ١٩١٦ اقدمت المانيا على توقيف حرب الغواصات ارضاء للدول المحايدة . ولكن ايقاف حرب الغواصات لم يستمر طويلا اذ بعد ان اشتدت الازمة الاقتصادية في المانيا من جهة ، وبسبب تمادي فرنسا وبريطانيا في حصارهما للشواطىء الالمانية من جهة ثانية ، واتجاه الموقف الامريكي نحو الحياد الفعلي من الحرب من جهة ثالثة ، عمدت السلطات الالمانية الى اتخاذ قرارها في كانون الثاني من عام ١٩١٧ بالعودة الى حرب الغواصات فحشدت حوالي مائة غواصة بالقرب من الشواطىء الانكليزية وزودتها بالاوامر المشددة في اغراق جميع السفن المتجهة نحو شواطىء دول التفاهم . وكان هدف الحكومة الالمانية من وراء العودة الى حرب الغواصات بشكل اعنف واقسى من ذي قبل هو القضاء على المقاومة الانكليزية في اقل من ستة اشهر عن طريق منع المواد الاولية والحربية عنها . وعندما اقدمت الحكومة الالمانية على هذه الخطوة كانت تعلم بان ردود فعل الولايات المتحدة الامريكية سيكون كبيرا على ذلك ، الا انها كانت ترى بان هذاالعمل سيدفع بالولايات المتحدة الامريكية الى اتخاذ قرارها الحاسم اما باتخاذ موقف الحياد الفعلي والذي بدأته في النصف الثاني من عام ١٩١٦ ، واما بانجرافها الكلي نحو دول التفاهم ، وفي ذلك بداية دخولها الحرب . وعلى ما يبدو كانت السلطات الالمانية قد رجحت دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب ، واخذت تعد العدة لمواجهته . الا

انها كانت ترى بان دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب ضدهـا لن يحول دون تحقيقها للنصر في اوروبا . لانـه لن يكون بامـكان الـولايات المتحدة ان تجهز قواتها وترمي بها الـى المعـركة في اوروبـا قبـل عام من اعلانهـا للحـرب ، تكون خلالهـا القـوات الالمـانية قد ارغمـت الـدول المتفاهمة ، وعلى رأسها بريطانيا على عقد الصلح . فما هو موقف الولايات المتحدة الامريكية من حرب الغواصات الالمانية ؟ وما هي العوامل الاخرى التي دفعت بالرئيس ولسن الى دخول الحرب الى جانب دول التفاهم ؟

كان اول عمل اقدم عليه الرئيس ولسن حيال الموقف الالماني الجديد ، هو قطع العلاقات الدبلوماسية في ٣ شباط من عام ١٩١٧ ، ثم كان طلبه في ٢٦ شباط من الكونغرس الامريكي السماح له في تسليح البواخر التجـارية لتمكينها من الدفاع عن نفسها ضد اي اعتداء .

اذن ردود فعل الولايات المتحدة الامريكية على تشـدد المـانيا في حرب الغواصات ، كانت قطع العلاقات الدبلوماسية وتسليح السفن التجارية ، اما انجرار الولايات المتحدة الامـريكية للحـرب فكان نتيجـة عوامـل اخـرى بالاضـافة الى استمرار المانيا في اغراق السفن الامريكية المتجهة الى فرنسا وبريطانيا غير آبهة للتهديدات الامريكية . والعوامـل الاخـرى هي الثـورة الروسية الاولـى واكتشـاف المخطـط الالمانـي الرامـي الـى التحـالف مع المكسيك واذا امكن مع اليابان ضد الولايات المتحدة الامريكية .

ثالثا : الثورة الروسية او العامل الايديولوجي :

ان الثورة الروسية التي اندلعت في آذار من عام ١٩١٧ ، قد ازالت الحاجز الايديولوجي الذي كان يحول دون دخـول الـولايات المتحـدة الامـريكية الحرب الى جانب دول التفاهم . فهي قد ازالت الشعار الذي كان مرفوعا بان الولايات المتحدة الامريكية لا يمكنها ان تقاتل دولا ديكتاتورية الى جانب دول ديكتاتورية اخرى وذلك عن طريق ازالتها للنظام القيصري التعسفي . لان الثورة الروسية كما هو معروف لدى الجميع بانها اعتنقت الديمقراطية السياسية عند انطلاقتها ، فبدأت بورجوازية في مرحلتها الاولى حيث شكل

حكومتها الاولى الامير ليفوف « Levov » الا انها انتهت شيوعية في المرحلة الثانية ، والتي بدأت في تشرين الثاني من عام ١٩١٧ [١] . لقد كان لقيام الثورة الروسية وخلعها للقيصر اصداء طيبة لدى الدول الديمقراطية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ، حيث خصصت لها ، الصحف الامريكية على الرغم من اخبار الحرب ، صدر صفحاتها . وكتبت معبرة عن فرحتها وابتهاجها بهذا الحدث : « ان الشعب الروسي الذي ثار مؤخرا ضد الظلم والتعسف لهو قادر على اعلان قيام حكومة دستورية تعترف لجميع المواطنين بكل الحقوق الديمقراطية [٢] » ولهذا اعتبرت الثورة الروسية كأحد العوامل الايجابية في دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب الى جانب دول التفاهم . لان ايمان الرئيس ولسن بالمبادىء الديمقراطية كان يحتم عليه نصرة الانظمة الديمقراطية في وجه خطر الانظمة الديكتاتورية . ولقد اشار الرئيس ولسن الى هذا العامل عندما اعلن الحرب على المانيا في نيسان من عام ١٩١٧ ، في خطابه الذي القاه امام الكونغرس حيث خصص مقطعا كبيرا منه للكلام عن الثورة الروسية والاشادة بالشعب الروسي معتبرا : « ان هؤلاء الذين يعرفون جيدا الروسيا يعلمون مدى نزعتها الى الديمقراطية . . وبأن الروسيا تقاتل الان بكل قواها الى جانب القوى الديمقراطية في العالم من اجل الحرية والعدالة والسلام [٣] » .

رابعا : برقية « زيمرمان » « Zimmerman » :

ان المانيا عندما عاودت حرب الغواصات في كانون الثاني من عام ١٩١٧ ، كانت تتوقع ان يكون رد الفعل الامريكي على قرارها هذا اعلان الحرب عليها ، ولذلك عمدت الى مواجهة خطر دخول الولايات المتحدة الامريكية للحرب بالتمهيد لقيام تحالف فيما بينها وبين المكسيك . ولقد توضحت مخططات المانيا في انفضاح امر البرقية السرية التي ارسلها الوزير الالماني « زيمرمان

---

١ ـ راجع القسم المتعلق بالثورة الروسية ، ص : ٥٨

2— L. Foster Rhea Dulles, Le chemin de Téhéran, overseas Editions, inc, New York, 1944, P.101.

3 — Ibid, P.103.

Zimmerman » الى السفير الالماني في المكسيك ، طالبا منه عقد تحالف بين المانيا والمكسيك ضد الولايات المتحدة الامريكية . يكون ثمن هذا التحالف تعهد المانيا للمكسيك باسترجاع التكساس واريزونا والمكسيك الجديدة اي جميع المناطق التي سلختها الولايات المتحدة الامريكية عن المكسيك في عام ١٨٤٨ . كما تتضمن الرسالة دعوة المكسيك للاتصال باليابان واقناعها بدخول هذا الحلف ضد الولايات المتحدة الامريكية . ولكن كيف تمت معرفة هذه البرقية السرية ؟ ان بريطانيا بمراقبتها الدائمة للاتصالات الالمانية مع الخارج استطاعت ان تلتقط هذه البرقية وان تفك رموزها . فسارعت الى تسليمها للرئيس ولسن الذي امر بنشرها في الصحف الامريكية .

وعندما اكتملت هذه العوامل جميعها ، وبلغ سخط الرأي العام الامريكي على المانيا حده الاقصى ، وقف الرئيس ولسن امام الكونغرس في ٢ نيسان من عام ١٩١٧ طالبا منه الموافقة على اعلان الحرب على المانيا . فكان له ما اراد باغلبية ٣٧٣ نائبا ضد ٥٠ نائبا و ٨٢ شيخا ضد ستة شيوخ .

البند الثالث : نتائج دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب :

ان الواقع وان اثبت صحة اعتقاد المانيا بان الولايات المتحدة الامريكية لن تستطيع اعداد جيوشها ونقلها الى اوروبا قبل مرور عام على اعلانها للحرب ، الا انه اثبت خطأ اعتقادها بانها في هذه الفترة تكون قد تمكنت من فرض الصلح على بريطانيا وفرنسا ، حيث ان هاتين الدولتين استطاعتا الاستمرار في مقاومة ضراوة الهجمات الالمانية والحصار المضروب على شواطئهما على الرغم من انسحاب حليفتهما الروسيا من الحرب . وبسبب فشل المخططات الالمانية في جر المكسيك واليابان الى الحرب ضد الولايات المتحدة الامريكية ، اخذت كفة التوازن ترجح بصورة تدريجية الى جانب دول التفاهم ، وذلك يعود لما كرسه تدخل الولايات المتحدة الامريكية في الحرب من تفوق اقتصادي وسياسي وعسكري لدول التفاهم .

لقد كان لدخول الولايات المتحدة الامريكية في الحرب تأثيره الكبير من الناحية الاقتصادية حيث اضاف موارد اقتصادية هائلة الى كفة دول التفاهم

في حين ان الدول الوسطى كانت تعيش ازمة اقتصادية ، وكانت قد استنفدت القسم الاكبر من مواردها الاولية والغذائية ، وهذا انعكس بدوره على الوضع الاجتماعي في كلا المعسكرين وعلى قوة الصمود لدى كل منهما .

اما من الناحية السياسية فقد كان لاشتراك الولايات المتحدة تأثيره على دول القارة الامريكية حيث ان غالبية هذه الدول عمدت الى تأييد موقف « الشقيقة الكبرى » باعلان الحرب على المانيا . واذا كانت هذه الدول لم تشارك عسكريا في المعركة كما فعلت الولايات المتحدة الامريكية ، الا انها شاركت عمليا بوضع امكاناتها الهائلة من غذائية وصناعية في خدمة دول التفاهم .

بالاضافة الى هذه النتائج الاقتصادية والسياسية فقد استطاعت الولايات المتحدة ان تقدم الى الحرب في خلال اقل من سنة ونصف السنة حوالي المليون جندي بكامل معداتهم واعتدهم ، وكان بامكانها ان تؤمن المزيد من الجنود لو لم تنته الحرب في تشرين الثاني من عام ١٩١٨ .

من هنا كان قولنا بان تدخل الولايات المتحدة الامريكية في الحرب كان له اهميته القصوى في حسم الحرب لصالح دول التفاهم . واهمية الدور الامريكي في الحرب سيترك انعكاسا على دورها في السلم ، ولكن ليس بنفس الاهمية التي كان لدورها في انهاء الحرب . لان الدول الاوروبية التي كانت ترسم سياسة العالم سيصعب عليها التخلي عن هذا الدور لدولة من خارج القارة الاوروبية .

وقبل ان نبدأ الكلام عن اتفاقيات الصلح ودور الولايات المتحدة الامريكية فيها ، نود ان نكمل رسم الصورة عن الوضع الدولي خلال الحرب العالمية الاولى بالتوقف قليلا عند الثورة الروسية التي كان لها بعض النتائج على مسار الحرب العالمية الاولى والعلاقات الدولية قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها .

الفصل الرابع
الثورة الروسية والانسحاب من الحرب

ان الثورة الروسية وان كانت وليدة عهود طويلة من الظلم والاستبداد ، الا ان الحرب العالمية الاولى شكلت السبب المباشر والمناخ المناسب لنجاحها [1] . ويعود ذلك لما رافق العمليات العسكرية من اندحار للجيوش الروسية وتجاوزات مخجلة ، وفساد سيطر على البلاط الامبراطوري والادارة معا . وكان إقدام القيصر على حل « مجلس الدوما » قد دفع بالبورجوازية المستنيرة الى قطع علاقاتها بالبلاط ابتداء من عام ١٩١٦ .

ولقد مرت الثورة الروسية بمرحلتين اساسيتين : الاولى : عرفت بالمرحلة البورجوازية ، والثانية عرفت بالثورة البلشفية . فكيف بدأت الثورة وما هي المواقف الدولية منها ؟ ثم ما هو تأثيرها على الحرب العالمية الاولى ؟

القسم الاول : الثورة البورجوازية :

بدأت الثورة الروسية بتظاهرات شعبية ، مطالبة ببعض الاصلاحات الداخلية وبتأمين الغذاء لجميع المواطنين . وكانت الحكومة القيصرية تحرض على القيام بالمظاهرات ليتسنى لها ضرب الفئة المعارضة ، وخاصة تلك التي تدعو الجنود الى ترك ساحات القتال والى توجيه سلاحهم نحو صدور اعدائهم الداخليين . الا ان المظاهرات التي بدأت بمطالب اصلاحية ما لبثت ان تحولت الى اعمال عنف موجهة ضد النظام ككل . فاقدم المتظاهرون على احتلال محطات السكك الحديدية ثم « القلعة » ،

(١) جرت محاولات عدة للثورة على القيصر في بداية القرن العشرين ، ولكنها باءت بالفشل .

واطلقوا سراح المعتقلين من دون مقاومة تذكر . والسبب في ذلك يعود الى ان الفرق العسكرية التي كانت بامرة الحكومة رفضت الاوامر المعطاة لها بالتصدي للحركة الشعبية وقمعها بالقوة . مما اجبر الحكومة على تقديم استقالتها .

البند الاول : تشكيل الحكومة المؤقتة واستقالة القيصر :

نتيجة لاستقالة الحكومة شكلت على الفور لجنتان : الاولى برلمانية وسميت باللجنة التنفيذية ، والثانية من الجنود والعمال وسميت بمجلس السوفيات . وتم الاتفاق بين اللجنتين على تشكيل حكومة مؤقتة من ١٢ وزيرا ، برئاسة الامير « ليفوف » «Levov » وكانت بغالبيتها من البورجوازيين [١] . والسؤال هنا ، هو : هل قبل القيصر بالحكومة الجديدة من دون مقاومة ؟

الجواب على ذلك هو ان القيصر كان بعيدا عن العاصمة « بترسبورغ » عندما بدأت الاضطرابات . فقد كان في مركز القيادة العسكرية يشرف على تطورات المعارك مع الالمان وحلفائهم النمساويين . وعندما بلغته اخبار المظاهرات لم يكترث لها بادىء الامر ، ظنا منه بان حكومته بما لديها من قوات امن قادرة على فرض الامن وضرب المتمردين . ولكن عندما بلغته اخبار الثورة واضطرار الحكومة الى الاستقالة ، فكر بتوجيه بعض فرقه العسكرية الى العاصمة للقضاء على الحكومة المؤقتة وضرب المتمردين ، ولكن كبار قواد جيشه نصحوه بصرف النظر عن الحملة العسكرية وبتقديم استقالته . فاستجاب القيصر للنصيحة وتنازل عن العرش لولده ميشال في ١٦ آذار من عام ١٩١٧ . وميشال بدوره اعتذر عن قبول العرش بعد ان نُصح بذلك ، وبعد ان لاحظ خطورة الموقف في البلاد . وهكذا اصبحت الروسيا ابتداء من ١٧ آذار ١٩١٧ ذات نظام حكومي ، لا هو بملكي ولا هو بجمهوري بانتظار تبلور الاوضاع .

---

(١) باستثناء « كيرنسكي » الاشتراكي الوحيد ، والذي نال حقيبة وزارة العدلية .

البند الثاني : موقف الدول الكبرى من ثورة آذار ١٩١٧ :

لقد كان لثورة اذار البورجوازية الصدى الطيب لدى الدول الديمقراطية ، وتجلى ذلك في تصريحات التأييد وابراز اخبار الثورة على صدر صفحات جرائدها . والسؤال الذي يطرح نفسه هو : لماذا كان تأييد بريطانيا وفرنسا للثورة ؟ الم يكن القيصر حليفهما في الحرب ضد دول تكتل الوسط ؟ ان موقف بريطانيا وفرنسا المؤيد للثورة يعود الى اسباب عدة اهمها :

اولا : رغبتهما في رؤية راية الديمقراطية ترفرف فوق الروسيا . وكان برأيهما ان التعاون مع نظام ديمقراطي عوضا عن نظام القيصر الديكتاتوري المتفسخ سيزيد من قوة الجبهة الشرقية في مقاومة الدول الديكتاتورية .

ثانيا : اطلاعهما على مفاوضات جرت في صيف ١٩١٦ ، بين الروسيا والمانيا ، وبروز دلائل[١] تشير الى ان القيصر الروسي بدأ يميل نحو التفاهم مع المانيا ، واخذت ترجح لديه فكرة عقد صلح منفرد معها .

ثالثا : اعلان وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة ، منذ اليوم الاول لتشكيلها ، اي في ١٧ آذار ، بان بلاده ستستمر في الحرب الى جانب حلفائها وفاء منها للاتفاقيات الموقعة مع حكومة القيصر .

لهذه الاسباب جميعها كان تأييد بريطانيا وفرنسا للثورة التي اطاحت بالقيصر ، على الرغم من تحالفه معهما . اما الولايات المتحدة الامريكية فان تأييدها للثورة كان نابعا من موقفها المعارض لكل الانظمة الديكتاتورية والمؤيد للانظمة الديمقراطية . كما ان الفئة الامريكية التي كان لها مصلحة في انتصار بريطانيا وفرنسا وجدت في الثورة الروسية عاملا ايجابيا يساعدها في حمل الولايات المتحدة الامريكية على دخول الحرب الى جانب دول التفاهم[١] . وقد رفعت الشعار القائل بضرورة توحيد جميع القوى الديمقراطية في معسكر واحد من اجل التصدي للقوى الديكتاتورية ، اي

---

(١) من بينها تعيين المفاوض الروسي «بروتوبوبوف» (Protopopove) الذي تفاوض مع الألمان، وزيراً للداخلية .

(١) راجع القسم المتعلق بدخول الولايات المتحدة الامريكية للحرب العالمية الاولى

بمعنى آخر ، ان الواجب يقضي على الولايات المتحدة الامريكية ان تنضم الى المعسكر الذي اصبح كله ديمقراطيا واعلانها حربا لا هوادة فيها على المعسكر الديكتاتوري .

واما بالنسبة للموقف الالماني من الثورة الروسية فقد كان مرتبطا بمدى تجاوب الحكومة المؤقتة مع مطلب انهاء الحرب في الجبهة الشرقية . وحاولت المانيا ان تتفاهم مع الحكومة المؤقتة الروسية حول هذا الموضوع بواسطة النائب الاشتراكي السويسري « غريم » « Grim » . ولكن بسبب عدم استجابة الحكومة المؤقتة للرسول الالماني واصرارها على متابعة الحرب ضد المانيا دفع بهذه الاخيرة الى اللجوء لجميع الوسائل من اجل اسقاطها .

وبعد اعلان الولايات المتحدة الامريكية الحرب على المانيا في ٢ نيسان من عام ١٩١٧ ، ازدادت الرغبة الالمانية في انهاء القتال على الجبهة الشرقية ، ونشطت بالتالي في مساعيها من اجل اسقاط الحكومة البورجوازية المصممة على الاستمرار في الحرب الى جانب دول التفاهم .

وكانت المانيا ترمي من وراء الحاحها في انهاء الحرب بسرعة مع الروسيا ، الى تنفيذ خطتها القاضية بنقل الجيوش الالمانية من الجبهة الشرقية وجمعها مع جيوش حليفتها النمسا ، في الجبهة الغربية ليتسنى لها القضاء بسرعة على المقاومة البريطانية وفرض الصلح على اخصامها الاوروبيين قبل ان تتمكن الولايات المتحدة الامريكية من استكمال استعداداتها الحربية وايصال جنودها الى ساحة المعركة في اوروبا . وبما ان المانيا كانت ترى ضرورة تنفيذ خطتها هذه ، وبعد ان فشلت في اقناع الحكومة الروسية المؤقتة في توقيع اتفاقية صلح منفردة ، لذلك وجهت انظارها نحو الحزب البلشفيكي الروسي الذي كان من اهدافه اسقاط حكومة البورجوازيين من جهة ، وانهاء الحرب من جهة ثانية . والتقاء الطرفين على اهداف مرحلية مشتركة كان ان سهل اللقاء بين ممثلين عن الحكومة الالمانية ولينين زعيم البلشفيين الذي كان لاجئا في سويسرا . وظهرت اول ثمرات

التفاهم بين الفريقين في تسهيل السلطات الالمانية لسفر لينين وصحبه في قطار خاص إلى الروسيا عبر الاراضي الالمانية دون تفتيش حقائبهم وذلك في ١٦ نيسان من عام ١٩١٧ . وبوصول لينين الى الروسيا بدأ العمل للمرحلة الثانية من الثورة الروسية اي للثورة البلشفية .

القسم الثاني : الثورة البلشفية :

مع عودة لينين الى الروسيا وتزعمه للحركة الشعبية المطالبة بوقف الحرب ، ازدادت قوة الدعوة للسلام ، واخذ البلشفيون يدبرون المظاهرات الصاخبة ضد موقف الحكومة المؤقتة الرامي الى استمرار القتال . وبهدف التخفيف من حدة النقمة الشعبية عمدت الحكومة المؤقتة الى اقالة وزير الخارجية والذي كان قد اعلن في ١٧ آذار بان بلاده ستفي بجميع التعهدات الدولية التي التزمت بها حكومة القيصر . ولكن تدبير الحكومة المؤقتة هذا لم يحسم النزاع ، لان الوزير الجديد وان تراجع في ايار من نفس العام واعلن بان بلاده لن تعترف بالاتفاقيات السرية [١] التي كانت قد وقعتها حكومة القيصر ، الا ان ذلك لم يكن كافيا لتغيير السياسة الخارجية في الاساس وانهاء الاقتتال : المطلب الاساسي للحزب البلشفيكي والمدعوم بتأييد قطاعات كبيرة من الشعب الروسي .

في هذا الوقت الذي كانت فيه الحكومة المؤقتة تتابع القتال ، والبلشفيون يضغطون لايقافه ، جرت محاولة انقلاب فاشلة في ايار ثم محاولة ثانية في حزيران[١] . والمحاولة الثانية وان فشلت ايضا الا ان من نتائجها كان : هروب لينين الى فنلندة واحلال « كيرنسكي » مكان الامير « ليفوف » في رئاسة الحكومة المؤقتة . ولكن لا هروب لينين ولا التعديل الذي طرأ على الحكومة المؤقتة حسم الموقف ووضع حدا للاضطرابات التي عمت البلاد . وانما الذي حصل هو تطور الوضع الداخلي من سيء الى اسوأ . حتى انه لم تعد اية هيبة للسلطة .

(١) من بين هذه الاتفاقيات السرية التي رفضتها الحكومة البورجوازية كانت اتفاقية : «سايكس ـ بيكو» .

في هذا الوقت الذي بلغت فيه الفوضى ذروتها ، اراد « كيرنسكي » ان يحسم الموقف ، فاتخذ قراره القاضي بتحديد كانون الاول كموعد لانتخابات المجلس التأسيسي الذي سيضع دستورا للبلاد على اساس جمهوري . وما ان بلغ الخبر « لينين » حتى قرر العودة سرا الى الروسيا ليحول دون الانتخابات وبالتالي دون سيطرة البورجوازيين والاشتراكيين على المجلس التأسيسي .

البند الاول : نجاح الثورة البلشفية وهروب كيرنسكي :

عندما وصل لينين الى العاصمة الروسية ، دعا اللجنة التنفيذية الى عقد اجتماع لها في اول تشرين الثاني حيث قررت : اعلان الثورة . فلاقى هذا القرار تأييد جنود العاصمة الذين اعلنوا في بيان لهم في ٣ تشرين الثاني ، بانهم سيقفون الى جانب السوفيات حتى الرجل الاخير . كما لاقى هذا القرار تأييد بعض الصحف ومن بينها البرافدا فنشرت عدة مقالات مؤيدة للبلشفيك .

كان جواب الحكومة على ذلك بان عطلت الصحف البلشفية ـ كما اصدرت اوامرها الى طلاب المعاهد الحربية بان يكونوا على استعداد للدفاع عن الحكم ولسحق الثورة . ولكن اجراءات الحكومة هذه لم تصمد امام الثوار الذين بدأوا بعملياتهم المسلحة في السادس من تشرين الثاني . وفي اليوم التالي تمكن الثوار من الاستيلاء على المراكز الحساسة بعد ان القى طلاب المعاهد الحربية سلاحهم . وفي مساء السابع من تشرين الثاني شكل لينين حكومته الثورية بعد ان فر « كيرنسكي » من العاصمة الى الجبهة . وبعد ان فشلت مساعي « كيرنسكي » الاخيرة في جر الجيش الى مقاتلة « الحكومة الثورية » اتى دوره في اللجوء الى خارج البلاد .

البند الثاني : النتائج الداخلية للثورة البلشفية :

السابع من تشرين الثاني لعام ١٩١٧ ، تاريخ راسخ في ذاكرة الملايين من البشر ، ويعود ذلك لما تركته الثورة البلشفية من نتائج هامة على الصعيدين

الداخلي والدولي . فهي الاولى من نوعها لا لانها اتت بالشيوعيين الى الحكم في الروسيا ، وانما لان الحزب الشيوعي اتى الى الحكم وبيديه برنامج عمل على تطبيقه . وتنفيذا لبرنامج العمل هذا اتخذت الحكومة الثورية مقررات هامة على الصعيد الداخلي : فصدر القرار الاول في ٩ تشرين الثاني ، وقضى بوضع جميع أملاك الدولة ، والاوقاف المسيحية والاسلامية ، واملاك كبار الاقطاعيين تحت تصرف اللجان المحلية ومجالس الفلاحين . اما القرار الثاني فقد صدر في ١٤ تشرين الثاني وقضى بوضع جميع المصانع والمعامل بتصرف اللجان العمالية . وبكلمة موجزة فقد استطاعت الثورة ان تضع البلاد في خلال اسبوع من بدئها تحت حكم العمال والفلاحين والجنود ، وبذلك تكون الاولى من نوعها .

البند الثالث : النتائج الدولية للثورة البلشفية :

ان الشعار الذي اتى بالبلشفيين الى الحكم وهو : الانسحاب من الحرب ليتسنى البناء الداخلي ، وضع موضع التنفيذ في الاسابيع الاولى من بدء الثورة . حيث ان عملية الانسحاب من الحرب سارت جنباً الى جنب عملية البناء الداخلي . فهل نجحت الحكومة الثورية في سحب الروسيا من الحرب من دون عقبات ؟ وما هي الخطوات التي اتخذتها في هذا المجال ؟ وما هي مواقف الدول الديمقراطية منها ؟

اولا : موقف المانيا من الثورة البلشفية واجبارها الحكومة الثورية على قبول شروطها للصلح

ان غاية المانيا من مساعدتها للحزب البلشفيكي لم تكن ايصاله الى الحكم واقامة النظام الشيوعي في الروسيا ، وانما كانت تقتصر على استعماله كأداة ضغط على « الحكومة الروسية المؤقتة » لاجبارها على ايقاف القتال بالشروط الالمانية ، وفي حال تعذر بلوغ هذه الغاية فليكن ابدالها باخرى . من هنا كان لقاء البلشفيين والالمان على الاطاحة بالحكومة المؤقتة . ولكن مع زوال الخصم المشترك برز التناقض بين الشيوعيين والالمان حول قضية

انسحاب الروسيا من الحرب . فعلى الرغم من اتفاق الفريقين على ضرورة انهاء الحرب ، فان الخلاف وقع بينهما على كيفية الانسحاب ، وبالتالي على بنود الاتفاق . وهذا ما دفع بالسلطات الالمانية الى استعمال القوة ضد البلشفيين واجبارهم على قبول الشروط الالمانية للصلح . فكيف تم ذلك ؟

١ ـ اتفاقية الهدنة : في التاسع من تشرين الثاني ، اليوم الذي صدر فيه القرار القاضي بوضع الاراضي بتصرف لجان ومجالس الفلاحين ، صدر قرار آخر يتعلق بايقاف القتال ، وعرف « بقرار السلام » . ولكن الحكومة الثورية اخرجت هذا القرار بشكل نداء الى جميع الشعوب والدول المتحاربة يدعوهم الى الشروع فورا في مفاوضات من اجل تحقيق سلام عادل .

ان الخطوات العملية لتنفيذ « قرار السلام » ، لم تبدأها الحكومة الثورية الا بعد ان استتب لها الوضع في الجبهة ، بعد ان تركها « كيرنسكي » ولجأ الى خارج البلاد . اذ عند ذلك فقط بدأت الحكومة الثورية بتنفيذ « قرار السلام » فاصدرت اوامرها في ٢١ تشرين الثاني ، الى القائد العام للجيش الروسي بالاتصال بالقيادة الالمانية للتباحث معها في موضوع الهدنة . ولكن القائد العام الجنرال « دوخونين Dukhonine » رفض الانصياع لاوامر الحكومة الثورية بحجة ان ذلك يسيء الى سمعة الجيش الروسي . فكان جواب الحكومة الثورية على هذا الرفض بان اقالته من منصبه وشكلت لجنة مكونة من ثلاثة مندوبين في السادس والعشرين من تشرين الثاني ، للتفاوض مع القيادة الالمانية والاتفاق على اعلان الهدنة . وتدليلا على صدق نية السوفيات في ايقاف القتال واعلان الهدنة صدرت الاوامر في نفس اليوم الى الجيوش الروسية بوقف اطلاق النار .

ان القيادة الالمانية لم تبدأ مفاوضاتها فورا مع اللجنة الروسية ، وانما فضلت التريث ريثما يصبح وضع الحكومة الثورية اكثر وضوحا . ولكن فترة الانتظار لم تستمر طويلا ، اذ ما لبثت المباحثات ان بدأت بين الفريقين في

(١) ولكنه اغتيل في ٣ كانون الاول من عام ١٩١٧

٣ كانون الاول وانتهت في الخامس عشر من نفس الشهر ، بالاتفاق على بنود اتفاقية الهدنة التي قضت بوقف اطلاق النار وباحتفاظ جيوش كل من الطرفين بمواقعها طوال فترة الهدنة ، شرط ان لا تتلقى امدادات جديدة . وارضاء للدول المتفاهمة اصر المفاوضون الروس على ادخال بند يقضي بمنع القيادة الالمانية طوال مدة الهدنة من نقل جيوشها من الجبهة الشرقية الى الجبهة الغربية .

٢ ـ مفاوضات الصلح وتوقيع معاهدة « برست لتوفسك » :

كانت مفاوضات الصلح على عكس مباحثات الهدنة ، سواء من حيث صعوبتها وتضارب وجهات النظر حول الاراضي الروسية المحتلة ، ام من حيث الفترة الزمنية . فقد استمرت مفاوضات الصلح فترة تقارب الثلاثة اشهر تخللها انقطاع في المفاوضات لاختلاف شديد في وجهات النظر . والخلاف الظاهري بين الفريقين كان يدور حول كيفية تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير . فكانت وجهة النظر الروسية تقول بضرورة اعطاء سكان المناطق الروسية المحتلة الحق في تقرير مصيرهم بحرية تامة . وكان رأي المفاوض الروسي « تروتسكي » ان هذه الحرية لا يمكن ان تتحقق الا بعد خروج القوات المحتلة ، اذ كيف يمكن لسكان تلك المناطق ان يقرروا الانضمام الى الروسيا في ظل قوات الاحتلال التي تضغط على ارادتهم ؟ اما وجهة النظر الالمانية والنمساوية فكانت لا تعارض حق شعوب تلك المناطق في تقرير مصيرها ، الا انها كانت ترى بضرورة اجراء الاستفتاء في ظل الاحتلال العسكري .

اذن ، الخلاف الفعلي هو على مصير الاراضي الروسية المحتلة وليس على تطبيق مبدأ حق تقرير المصير على سكان هذه الاراضي . واظهار الخلاف بانه خلاف على كيفية اجراء الاستفتاء ارادت منه المانيا ان تخفي نياتها في ضم هذه الاراضي اليها ، اما الهدف من اطالة الحكومة الثورية للمفاوضات فتجلى في دفع الحكومة الالمانية الى الاعلان عن نياتها بانها لا تريد ان تمنح السلام للروسيا من دون اقتطاع بعض اجزائها ، وفي ذلك

احراج لها امام الرأي العام الالماني وخاصة لدى الفئات العمالية في الدول الوسطى التي اعلنت عن تعاطفها مع الثورة البلشفية .

ولكن الحكومة البلشفية التي حصلت على ما تريد في اتفاقية الهدنة ، حيث اصبح بامكانها ان تسحب ما تريد من فرقها العسكرية لاستعمالها في قمع حركات العصيان الداخلية ، كانت تعرف جيدا بان الحكومة الالمانية لن تسكت طويلا على المماطلة في المفاوضات وانها قد تلجأ الى القوة من اجل فرض شروط الصلح وانتزاع اعتراف الحكومة الثورية بشرعية ضم المناطق الروسية المحتلة اليها باسرع ما يمكن ، لتتمكن مع حليفاتها من تنظيم حملة كبيرة على الجبهة الغربية وانهاء القتال فيها قبل ان تصل الامدادات الامريكية الى اوروبا وتصبح المبادرة بيد دول التفاهم . ولذلك عمدت الحكومة الثورية الى مناقشة الموقف وظهر خلال المناقشات ثلاث وجهات نظر :

الاولى : مثلت وجهة نظر لينين ، وتقضي بضرورة قبول الشروط الالمانية ، لانه في حال الاستمرار في رفض هذه الشروط فان الحكومة الالمانية ستلجأ الى فرضها بالقوة ، ولن يكون بامكان الروسيا المنهوكة القوى ان تقاوم الضغط الالماني ، وقد يؤدي ذلك الى خنق الثورة في مهدها ، وبرأيه ان خسارة الروس لبعض المناطق ستكون اقل بكثير من خسارتهم لثورتهم ، وكان يبرر رأيه بان الروسيا اذا خسرت بعض الاراضي وابقت على ثورتها فانها ستتمكن يوم يشتد عودها من استعادة جميع ما خسرته من اراضي . اما اذا استمرت في مقاومة الشروط الالمانية فانها ستخسر الثورة والارض معا .

الثانية : مثلت وجهة نظر العسكريين ، وتقضي بضرورة الاستمرار في رفض الشروط الالمانية للصلح ، وبالتالي بعدم التسليم في اقتطاع المانيا لاي جزء من الاراضي الروسية حتى ولو ادى ذلك الى معاودة الالمان للقتال . وكان برأيهم ان النكبة العسكرية ستكون اخف وطأة من اعتراف الحكومة الثورية بضم المانيا للاراضي الروسية المحتلة .

الثالثة : مثلت وجهة نظر تروتسكي وتقضي بالجمع بين النظريتين المتعارضتين ، اي لا سلم : عن طريق رفضها للشروط الالمانية ، ولا حرب : عن طريق تمسكها بالهدنة وتسريحها للجيش الروسي . وكان يرى تروتسكي بان تسريح الجيش الروسي سيمكن الروسيا من الاستمرار في رفضها للشروط الالمانية دون ان يغضب المانيا . لان هذا الموقف ـ يسمح لالمانيا بان تبقى عمليا في الاراضي الروسية المحتلة ، كما انه سيسمح لها بسحب جيوشها من الجبهة الشرقية الى الجبهة الغربية وهي مطمئنة لعدم وجود الاداة التي ستتيح للحكومة الثورية معاودة القتال . اما اذا حصل وعاودت الجيوش الالمانية القتال من اجل انتزاع الاعتراف من الحكومة الثورية بشرعية الاحتلال للمناطق المحتلة ، تكون الحكومة الثورية عند ذلك ملزمة بقبول الشروط الالمانية وبتوقيع اتفاقية الصلح ، اي بالتخلي عن الارض حماية للثورة .

في هذا الوقت الذي كانت فيه صيحات النقاش تعلو ، سواء في مناقشات اللجنة المركزية للحزب البلشفيكي ، ام في مفاوضات « برست لتوفسك » رأت السلطات الالمانية بالاتفاق مع حليفتها النمسا ان تحرج الحكومة الثورية فتوقع اتفاقية صلح مع الحكومة الاوكرانية التي كانت قد شكلت في « كياف Kiev » منذ ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩١٧ ، والتي كانت مخاصمة للحكومة البلشفية وثائرة عليها [1] ، ولكن المفاجيء في الامر هو ان القوات البلشفية زحفت على اوكرانيا واحتلت « كياف » في ٩ شباط من عام ١٩١٨ ، اي في نفس اليوم الذي وقعت فيه الحكومة الاوكرانية على اتفاقية الصلح مع الدول الوسطى . فالتفتت الحكومة الاوكرانية نحو الدول الوسطى طالبة منها المساعدة في وجه القوات البلشفية ، وبما أن الدول الوسطى كانت راغبة في احراج الحكومة الثورية من جهة وفي الحصول على خيرات أوكرانيا من جهة ثانية ، أسرعت قوات الدول الوسطى في التصدي للقوات البلشفية وإجبارها على الجلاء عن أوكرانيا .

(١) الدكتور عبد الرزاق حفار . محاضرات في العلاقات الدولية للسنة ثالثة علوم سياسية ١٩٧٤ . صفحة ٤٥

لقد انعكس التصادم بين الحكومة الروسية الثورية وبين الدول الوسطى حول اوكرانيا ، على المفاوضات الدائرة بينهما في « برست ليتوفسك » حيث اعلن المفاوض الروسي « تروتسكي » انسحاب بلاده من المفاوضات احتجاجا على صلح اوكرانيا . وتمشيا مع وجهة نظره التي اقرت من قبل اللجنة المركزية ، اعلن في الوقت ذاته تمسك بلاده بالهدنة وبرفضها لشروط الصلح الالمانية . وتأييدا من الحكومة البلشفية لموقف مفاوضها في « برست لتوفسك » عمدت في نفس اليوم الى اتخاذ قرارها بتسريح الجيش الروسي .

ان الموقف الروسي هذا دفع الحكومة الالمانية الى مناقشة الموضوع في اجتماع ضم القادة العسكريين وبحضور الامبراطور غليوم الثاني . وانقسم المجتمعون الى فئتين لكل منهما وجهة نظرها :

الاولى : وتمثلت بوجهة نظر وزير الخارجية الالمانية « ريتشارد فون كوهلمن » « R. Von Kohlamen » ، وتقضي بعدم معاودة المانيا قتالها للروسيا ، لان هذه الاخيرة اصبحت غير قادرة على خرق اتفاقية الهدنة مع غياب الاداة التي تمكنها من ذلك .

الثانية : وتمثلت بوجهة نظر القيادة العسكرية الالمانية ، وتقضي بمعاودة المانيا لقتال الروسيا ، وحملها بالقوة على توقيع اتفاقية الصلح .

ولقد رجحت وجهة نظر العسكريين بسبب تأييد الامبراطور غليوم الثاني لها ، ولذلك كان انذار المانيا للروسيا بضرورة توقيع معاهدة الصلح فورا ، فلما لم تلق الجواب المطلوب ، بدأت القوات الالمانية في ١٨ شباط غزوها للاراضي الروسية ، دون ان تلقى اية مقاومة .

ان تقدم الجيوش الالمانية نحو العاصمة الروسية « بترو غراد » كان كافيا لان يعيد المفاوض الروسي الى « برست لتوفسك » وكان نفسه « تروتسكي » الذي اعلن بانه يعود الى توقيع معاهدة الصلح تحت ضغط الغزو الالماني

لبلاده . ووقع هذه الاتفاقية في ٣ آذار من عام ١٩١٨ . اما اهم ما تضمنته فهي البنود التالية :

١ ـ تنازل الروسيا عن اي حق او سيادة لها في اراضي بولونيا وليتوانيا وكورلانده ، مع الاعتراف بحق المانيا الكامل في التصرف بهذه المناطق .

٢ ـ الاعتراف باستقلال اوكرانيا وفنلندة .

٣ ـ اخلاء الروسيا لاستونيا وليفونيا من كل قوة عسكرية ولكن من دون ان تتخلى عن سيادتها على هاتين المنطقتين [1] .

ان تنازل الروسيا عن هذه المناطق كان يعني تخليها عن اهم مناطقها في انتاج القمح والشمندر واغناها في المواد الاولية كالنفط والنحاس . وبالاضافة الى ذلك فان الروسيا تعهدت بعدم رفع التعرفة الجمركية على البضاعة الالمانية .

اذن ، النتيجة الاولى للثورة البلشفية كانت انسحاب الروسيا من الحرب وقبولها بشروط الصلح الالمانية القاسية ، اما النتيجة الثانية فكانت انهاء القتال على الجبهة الشرقية وأجبار رومانيا على توقيع معاهدة صلح لا تقل قساوة عن اتفاقية « برست لتوفسك » .

٣ ـ معاهدة الصلح مع رومانيا : على اثر انسحاب الروسيا من الحرب وتوقيعها لوثيقة الاستسلام مع المانيا ، وجدت رومانيا نفسها غير قادرة على متابعة القتال دون حليفتها الروسيا ، ولذلك عمدت الى توقيع معاهدة السلام مع الدول الوسطى في ٢٠ شباط من عام ١٩١٨ ، تخلت بموجبها عن استقلالها الاقتصادي لصالح المانيا والنمسا . كما انها اضطرت الى توقيع معاهدة بوخارست في ٧ ايار من نفس العام ، تنازلت بموجبها عن « الدوبردجا » لصالح بلغاريا .

---

1 — Cf. P. Renouvin. Ibid. P.94

وبهذا الشكل انتهت الحرب على الجبهة الشرقية لتعاود اعنف معاركها على الجبهة الغربية . ولكن اذا كانت المانيا قد تمكنت من فرض شروطها على الحكومة البلشفية ، الا ان الثمن لذلك كان غاليا . فهي قد اضطرت الى ابقاء جيوشها في الجبهة الشرقية طوال فترة المفاوضات ، وهذا حال دون استفادة المانيا من عامل الوقت ونقل جيوشها الى الجبهة الغربية في الوقت المناسب . فلو ان المانيا تساهلت مع الحكومة البلشفية في شروط الصلح لكان بامكانها ان تنقل جيوشها الى الجبهة الغربية في شهر كانون الاول من عام ١٩١٧ ، عوضا عن نقلها في شهر آذار من عام ١٩١٨ ، ولكان بامكانها ايضا نقل كامل جيوشها وليس نصفها [١] . ولكن هل يعني ذلك ان المانيا فضلت عدم نقل كامل جيوشها وفي الوقت المناسب الى الجبهة الغربية على اقتطاع بعض اجزاء الامبراطورية الروسية ؟ كان اصرار المانيا على البقاء في المناطق الروسية المحتلة يعود ولا شك الى عاملين اساسيين : الاول يتعلق بالضائقة الاقتصادية التي كانت تعيشها المانيا وحليفتها النمسا . والثاني يتعلق بتخوف المانيا من نقض الحكومة الثورية لاتفاقية الهدنة نتيجة لسحب جيوشها الى الجبهة الغربية .

فألمانيا كانت تعلم بانها قادمة على حرب قاسية في الجبهة الغربية ، وليس بامكانها ان تنتصر في هذه الحرب اذا كانت عنابرها خاوية ومصانعها متوقفة . فكان الحل برأيها هو البقاء في الاراضي الروسية المحتلة ، وتوسيع رقعتها اذا امكن ، من اجل ضمان تأمين المواد الغذائية لجيوشها ، وتدفق المواد الاولية على مصانعها . كما انها من جهة ثانية كانت تشعر بضغط الدول الديمقراطية على الحكومة البلشفية من اجل منعها عن توقيع صلح منفرد . فهي كانت تتخوف من ان يؤدي ذلك الى نقض الحكومة البلشفية لاتفاقية الهدنة فتعاود القتال في الوقت الذي تكون قد نقلت كامل قواتها الى الجبهة الغربية .

---

(١) لقد ابقت المانيا على قسم كبير من جيوشها في الجبهة الشرقية وذلك من اجل فرض سيطرتها على المناطق الروسية المحتلة . وتامين تدفق المواد الاولية والغذائية عليها من هذه المناطق .

ثانيا : موقف دول التفاهم من الثورة البلشفية :

ان دول التفاهم وان كانت قد ايدت الحكومة البورجوازية ، الا انها لم تكن عازمة على مقاطعة الحكومة البلشفية على الرغم من الاختلاف في الايديولوجية بينهما . لان هذا الاختلاف اذا كان من الممكن ان يشكل سببا للتناقض في زمن السلم ، الا انه من الصعب ان يسبب قطيعة في زمن الحرب ، بين حلفاء يقاتلون عدوا واحدا . ولهذا فإن دول التفاهم وان لم تعلن عن حماسها للثورة البلشفية ، كما فعلت بالنسبة للثورة البورجوازية ، الا أنها لم تعلن عن معارضتها للحكومة البلشفية . وانما المعارضة التي بدت من قبل دول التفاهم ضد الحكومة البلشفية كانت نتيجة لمواقف هذه الاخيرة من الحرب . فكان اول احتجاج لها هو نتيجة لعزم الحكومة البلشفية على ايقاف القتال ، وبعد ان اقدمت على تسمية مفاوضها الى مباحثات الهدنة مع الالمان ، اذ عند ذلك فقط عمدت كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية الى الاحتجاج لدى الحكومة البلشفية ، معتبرة ان ما اقدمت عليه يتناقض مع ميثاق لندن الذي وقعته الدول المتفاهمة ومن بينها الروسيا ، في ١٥ ايلول عام ١٩١٤ ، والتزمت فيه جميعها بعدم اجراء اي صلح منفرد او ابرام اية هدنة [1] . لقد سوغت الحكومة البلشفية موقفها بان دعوتها للصلح هي دعوة عامة ، يمكن لمن يشاء من المتحاربين المشاركة في المباحثات الداعية لها ، واضافت بان عدم استجابة الدول المتفاهمة لدعوتها ،لا يمكن ان يثنيها عن الاستمرار في مخططها الرامي الى وقف القتال . والاكثر من ذلك فقد اعلنت الحكومة الثورية بان التزامات حكومة القيصر لا يمكن ان تلزمها بشيء .

ان عدم التزام الحكومة الثورية بالاتفاقيات والتعهدات التي اتخذتها الحكومة القيصرية ، وتوقيعها للهدنة ثم استمرارها في مفاوضات السلام منفردة مع الدول الوسطى لم يثن الدول المتفاهمة عن اتخاذ المبادرات

1 — Cf.P.Renouvin. Histoire des Relations Internationales. tome septième. Hachette. Paris. 1960. P.20.

والمواقف المشجعة للحكومة الثورية على قطع مفاوضاتها مع الدول الوسطى والعودة الى حظيرة دول التفاهم . واهم ما صدر عن الدول المتفاهمة هو التصريح الذي الحقه الرئيس ولسن بمبادئه الاربعة عشر ، والمتعلق بالروسيا في ٨ كانون الثاني من عام ١٩١٨ ، اذ تضمن تصريحه ان احد شروط الولايات المتحدة الاميركية للصلح هو الجلاء عن جميع الاراضي الروسية المحتلة كما اكد من جهة ثانية على ان للروسيا الحق في اقامة النظام السياسي الملائم والموافق لاهدافها وامانيها . ولكن عندما وجدت الدول المتفاهمة ان مواقفها هذه لم تجد نفعا لدى الحكومة الثورية التي وقعت معاهدة سلام منفردة مع تكتل الوسط ، اخذت تجنح نحو التطرف في مواقفها العدائية من الحكومة البلشفية فحرضت عليها الفئات المعارضة وامدتها بالسلاح والاموال . كما رفضت دعوتها الى مفاوضات السلام وحالت دون ازالة الاجحاف الذي لحق بالروسيا نتيجة لاتفاقية « برست لتوفسك » «Brestlitovsk» . وبكلمة مختصرة لقد رفضت الدول المتفاهمة الاعتراف بالنظام الشيوعي ، مستعملة كل الوسائل من تدخل مباشر الى مقاطعته سياسياً واقتصاديا الى تشجيع الثورة المضادة ، وذلك من اجل اسقاطه .

الباب الثاني
مؤتمر الصلح واهم مقرراته
١٩١٩ ـ ١٩٢٠

بعد ان هزمت دول تكتل الوسط وعلى رأسها المانيا التي وقعت الهدنة في ١١ تشرين الثاني من عام ١٩١٨ ، وتوقفت العمليات العسكرية التي استمرت فترة تزيد على الاربعة اعوام ، كان من الطبيعي ان تبدأ عملية التحضير لمؤتمر الصلح . فبدأت الوفود تصل العاصمة الفرنسية ، باريس ، وبيدها الوثائق اللازمة لدعم مطالبها ومصالحها ، والتي من اجلها خاضت الحرب ضد الدول الوسطى وتحملت التضحيات الجسام . وبسبب كثرة الوفود التي بلغت ٢٧ وفدا والتناقض في مطالبها من جهة ورغبة الرئيس ولسن في اعتماد مبادئه الاربعة عشر كأساس يشاد عليه بناء السلام ومعارضة الدول الكبرى لبعض هذه المبادىء من جهة ثانية ، كان ان تعقدت مفاوضات السلام وان استمرت فترة تقارب السنتين . وقد تنبأ كليمنصو بصعوبة المفاوضات منذ عشية توقيع الهدنة مع المانيا في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ ، حيث قال : « لقد ربحنا الحرب ، فعلينا ان نفوز الان بتحديد شروط الصلح وانها لمهمة اعسر من الاولى »[١] .

---

(١) الدكتور عبد الرزاق حفار ، محاضرات في العلاقات الدولية ، المرجع نفسه ، صفحة ٦١ .

الفصل الأوّل

الاسس التي قامت عليها مقررات مؤتمر الصلح

ان الاسس والمبادىء التي اثرت في مفاوضات السلام وكان لها دورها البارز في اتخاذ المقررات ، ليست متعددة المصادر وحسب وانما متناقضة في اجزاء كبيرة منها ايضا . واهمها :

١ ـ مبادىء ولسن الاربعة عشر .
٢ ـ الاتفاقيات السرية والوعود التي قطعتها الدول المتفاهمة على نفسها حيال بعض القوميات .
٣ ـ مصالح واطماع الدول الاستعمارية ورغبتها في الاستمرار في قيادة العالم .

القسم الاول : المبادىء الولسنية

لقد حرص الرئيس ولسن ان يضمن خطبه « ورسائله » الموجهة الى الكونغرس الامريكي ، اهداف الولايات المتحدة الامريكية من الحرب ، والاسس التي يجب ان يبنى عليها السلام العادل والدائم .

وكانت اهم رسائله تلك التي وجهها الى الكونغرس الامريكي في ٨ كانون الثاني من عام ١٩١٨ ، وضمنها مبادئه الاربعة عشر ، فنالت موافقة الدول الحليفة كما انها كانت الركيزة لاتفاقية الهدنة مع المانيا في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ . فما هي هذه المبادىء ؟ ان هذه المبادىء تناول بعضها تفصيلات لمواضيع خاصة وقضايا ثانوية كالاشارة الى استقلال بلجيكا واعادة الالزاس

واللورين الى فرنسا ، واحياء الدولة البولونية واعادة النظر في الحدود الايطالية ، والغاء الحواجز الجمركية وتأمين حرية الملاحة . والبعض الاخر من هذه المبادىء تناول قضايا عامة تصلح أن تكون القواعد الاساسية لمقررات السلام ولكيفية تنفيذها . والمبادىء العامة هي :

اولا : مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير :

ان القول بحق الشعوب في تقرير المصير ، كان من اهم مبادىء ولسن الاربعة عشر ، حيث كان من نتائجه ان اعترفت الدول الكبرى بحق الشعوب المغلوبة على امرها في تقرير مصيرها . وهذا يعني ، بان تقرير المصير لاي شعب كان ، يجب ان لا يكون نتيجة لمداخلات الدول الكبرى وتحكمها في مصائر الدول الصغرى ، وانما من المفروض ان يكون الاختيار نتيجة لاستفتاء عام ونزيه ، يعبر فيه الشعب عن اختياره للمصير الذي يريده أو يتمناه . ويعود السبب في اعلان ولسن لهذا المبدأ الى تأييده مطالب القوميات الوطنية التي كانت خاضعة للامبراطوريات الديكتاتورية في اوروبا ، حيث انه في تأييده مطالب هذه القوميات في الاستقلال ، يكون قد حقق احد اهدافه الرئيسية من اشتراكه في الحرب ، الا وهو اعلاء راية الديمقراطية في اوروبا الوسطى على اشلاء الانظمة الديكتاتورية . كما انه في قضائه على مبررات الضم القسرية يكون قد اقتلع احد الاسباب الرئيسية للمنازعات الدولية .

ثانيا : اعتماد الدبلوماسية العلنية :

ان القول بالدبلوماسية العلنية واحلالها محل الدبلوماسية السرية كان الهدف منه ازالة احد الاسباب الرئيسية للمنازعات الدولية ، حيث ان الاتفاقيات السرية كثيرا ما تأتي متناقضة مع بعضها البعض ، وغير معبرة عن مصالح الشعوب وامانيها . اذ ان الحكام بواسطتها يجرون شعوبهم الى حروب لا ناقة لهم فيها ولا جمل . ولهذا فان دعوة ولسن الى اعتماد الدبلوماسية العلنية ترمي ايضا الى جعل اعمال الحكومات خاضعة لمراقبة

الرأي العام ، ومعبرة عن مصالحه وتطلعاته ، فيخفف ذلك كثيراً من احتمالات الحروب .

ثالثا : انشاء منظمة دولية :

من بين المبادىء الولسنية كانت الدعوة الى ايجاد منظمة دولية تتولى فض المنازعات الدولية وايجاد الحلول لها ، وبرأي ولسن ان انشاء منظمة دولية ، تشترك فيها جميع الدول ، وقادرة على فرض السلام بشكل فعال كافٍ للتعويض على الولايات المتحدة الامريكية عن الخسائر التي تكبدتها نتيجة لمشاركتها في الحرب العالمية الاولى . كما أن دعوة ولسن الى تكوين هذه السلطة الدولية تهدف الى احلال مبدأ الضمان الجماعي للسلام العالمي محل مبدأ توازن القوى الذي كان قائما منذ بداية القرن التاسع عشر . والسبب في ذلك يعود ليس الى فشل مبدأ التوازن الاوروبي في احلال السلام وحسب ، وإنما ايضا الى اعتباره احد اسباب الحروب الاوروبية بشكل عام ، والحرب العالمية الاولى بشكل خاص .

وبالاضافة الى هذه المبادىء التي تشكل الاسس التي يجب اعتمادها من اجل وضع الحلول لعالم ما بعدالحرب ، وللوسائل التي يجب اعتمادها من اجل المحافظة على الامن والسلام العالميين ، فان الرئيس ولسن قد وجد في القضايا الاستعمارية سببا من اسباب المنازعات الدولية ، ولذلك قال بضرورة تصفية الاستعمار .

ولقد حلم الرأي العام العالمي بتحقيق هذه المبادىء ، كما ضغط الرئيس ولسن بكل الوسائل على الدول الصديقة منها والعدوة [1] ، من اجل اعتماد هذه المبادىء كأساس لمفاوضات السلام . ولكن بسبب الغموض الذي اكتنف بعضها وتناقض بعضها الآخر مع مصالح الدول الاوروبية الكبرى ، كان ان دفع هذه الاخيرة الى تفسير هذه المبادىء بالشكل الذي يخدمها ويحقق مصالحها .

---

(١) ادخل الرئيس ولسن هذه المبادىء في اتفاقية الهدنة مع المانيا .

القسم الثاني : الاتفاقيات التي وقعتها بريطانيا والوعود التي قطعتها لبعض القوميات :

ان بريطانيا التي شكلت العمود الفقري لجبهة دول التفاهم ، وبهدف كسبها للحرب ، فقد عمدت الى توقيع بعض الاتفاقيات والى اطلاق بعض الوعود من اجل الحصول على اكبر عدد من الحلفاء .

ان الاتفاقيات التي وقعتها بريطانيا مع الاطراف الاخرى ، والوعود التي قطعتها على نفسها في مساعدة بعض القوميات للحصول على السيادة والاستقلال ، لم تأت متناقضة فيما بينها وحسب ، وانما اتت متناقضة ايضا مع مبادىء ولسن الاربعة عشر ، وخاصة لجهة سريتها وعدم مراعاتها لحق الشعوب في تقرير المصير . واهم هذه الاتفاقيات والوعود هي :

- مراسلات حسين ـ مكماهون ؛
- اتفاقية سايكس ـ بيكو ؛
- وعد بلفور ؛
- اتفاقية لندن ؛

البند الاول : مراسلات حسين ـ مكماهون :

عرفت المفاوضات العربية ـ الانكليزية التي تمت خلال الحرب العالمية الاولى ، بمراسلات « حسين ـ مكماهون » واتخذت شكل سلسلة من الرسائل بين المندوب السامي البريطاني في القاهرة « السر هنري مكماهون » ممثلا لبريطانيا العظمى ، وبين الشريف حسين ، شريف مكة ، ممثلا للعرب [1] . ولقد انتهت باعلان العرب الثورة على الامبراطورية العثمانية وبتحالفهم مع بريطانيا في الحرب ، مقابل تعهد بريطانيا ، بلسان مفاوضها السير مكماهون ، بتأييد استقلال العرب وبدعم هذا الاستقلال[2] .

---

(١) راجع القسم المتعلق بدخول العرب الحرب ؛

(٢) ورد ذلك في نص المذكرة التي ارسلها مكماهون الى الشريف حسين بتاريخ ٢٤ تشرين الاول عام ١٩١٥ .

وبالاضافة الى اعتراف بريطانيا بمطلب العرب القومي ، في الاستقلال ، فقد ضمنت حماية الاماكن المقدسة ضد الاعتداءات الخارجية وبتقديم المشورة والمساعدة في تأسيس الدولة العربية الجديدة . ولكنها مقابل ذلك امنت لنفسها الحق في تقديم مثل هذه المشورة ، كما احتجزت لنفسها بعض الامتيازات الادارية في ولايتي بغداد والبصرة، وكان من نتائج هذه المراسلات ان تعهدت بريطانيا بتقديم مساعدة مالية الى الشريف حسين قيمتها ٢٠٠ الف باون ذهبي في الشهر[١] .

البند الثاني : اتفاقية سايكس ـ بيكو :

ما ان قطعت بريطانيا وعدا للعرب « بتأييد استقلالهم وبدعم هذا الاستقلال » . حتى بدأت مفاوضاتها مع فرنسا حول تقسيم البلاد العربية المشرقية فيما بينهما . ولقد بدأت المفاوضات في لندن عام ١٩١٥ ، بين ممثل بريطانيا ، « السير مارك سايكس » الخبير في المسائل الشرقية ، وبين ممثل فرنسا ، جورج بيكو ، الذي كان يشغل في السنة السابقة للحرب ، منصب القنصل العام في بيروت . وبعد ان تفاهما على الاجزاء التي يجب ان تعطى لكل من بريطانيا وفرنسا ، توجها الى موسكو من اجل اخذ موافقة الحكومة الروسية عليها . ونتج عن المفاوضات الثلاثية توقيع الاتفاقية المعروفة ، باتفاقية « سايكس ـ بيكو » في ١٦ ايار من عام ١٩١٦ . واهم ما تضمنته هذه الاتفاقية هي الامور التالية :

١ ـ اعطاء الشاطىء السوري ولبنان الى فرنسا .
٢ ـ اعطاء البصرة وضواحيها الى بريطانيا .
٣ ـ انشاء دولة عربية شبه مستقلة في المنطقة الواقعة بين هاتين المنطقتين على ان يخضع نصفها الغربي للنفوذ الفرنسي ونصفها الشرقي لبريطانيا .

---

١ ـ راجع في هذا الموضوع : أ ـ ارنولد توينبي في كتاب : The Islamic World Since the Peace Settlement (Survey of International Affairs) 1925, Vol.I, London, 1927, P.283

(ب) جورج لنتشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، الجزء الأول ، ترجمة جعفر خياط ، دار الكشاف بغداد ، ١٩٥٦ ، صفحة ١١٧ ، وما يليها

(ج) جورج انطونيوس ، يقظة العرب بيروت عن دار العلم للملايين ، ١٩٦٦ ، صفحة ٢٦٠ ومايليها .

٤ ـ تدويل فلسطين .
٥ ـ اعلان الاسكندرونة ميناء حرا .
٦ ـ اخضاع المضايق التركية واستنبول وارمينية الى الحكم الروسي .

على الرغم من سرية هذه الاتفاقية فقد تمكنت ايطاليا في اوائل عام ١٩١٧ من الاطلاع على بنودها وعمدت الى المطالبة بتحديد حصتها من اراضي الأمبراطورية العثمانية ، والتي اشير اليها اشارة مبهمة في اتفاقية لندن لعام ١٩١٥ . وتحت الضغط الايطالي اجتمع رؤساء حكومات كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا في سان جان دي مورين « St.Jean de Mourienne » في ١٧ نيسان من عام ١٩١٧ ووقعوا اتفاقية تضمنت اعتراف فرنسا وبريطانيا باقتطاع ايطاليا لاجزاء واسعة من الاراضي التركية الواقعة في الجنوب الغربي من الاناضول[١] وبمد نفوذها الى شمالي ازمير[٢] .

ان انسحاب الروسيا من الحرب العالمية الاولى ادى الى عدم دعوتها الى مؤتمر الصلح وحال اثناء المفاوضات دون الاخذ بعين الاعتبار ببنود هذه الاتفاقية المتعلقة بتحديد حصتها من اراضي الامبراطورية العثمانية في حين ان الاطراف الاخرى وخاصة فرنسا تمسكت ببنود هذه الاتفاقية ، وبذلت كل ما في وسعها من اجل اعتمادها في صلب مقررات مؤتمر الصلح[٣] .

البند الثالث : وعد بلفور :

وعد آخر لا يتناقض مع مراسلات حسين ـ مكماهون وحسب ، وانما يتناقض ايضا مع اتفاقية سايكس ـ بيكو ، قطعته بريطانيا على نفسها حيال اليهود ، وتم ذلك في ٢ تشرين الثاني من عام ١٩١٧ . وعرف هذا الوعد باسم « وعد بلفور » نسبة الى وزير خارجية بريطانيا آنذاك « اللورد آرثر

(١) راجع جورج لنشوفسكي . المرجع نفسه . صفحة ١١٣ .
(١) شملت هذه المنطقة : ولاية ازمير والقسم الاعظم من ولاية قونية .
(٣) راجع القسم اللاحق المتعلق بمقررات مؤتمر الصلح بالنسبة للامبراطورية العثمانية .

جيمس بلفور » . واتى الوعد بشكل رسالة وجهت من قبل اللورد بلفور الى المتمول اليهودي الكبير « اللورد روتشيلد » يقول له فيها :

« عزيزي اللورد روتشيلد :

يسرني جدا ان انقل لكم بالنيابة عن حكومة صاحب الجلالة تصريح العطف الاتي على الاماني اليهودية الصهيونية الذي عرض على الوزارة فأقرته .

ان حكومة جلالته تنظر بعين الارتياح الى انشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي ، وستبذل احسن مساعيها لتسهيل بلوغ هذه الغاية ، وليكن معلوما بجلاء انه لن يعمل شيء من شأنه ان يجحف بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين ، او الحقوق التي يتمتع بها اليهود في اي بلد آخر والمركز السياسي الذي هم فيه .

وسأكون ممتنا اذا عرضتم هذا التصريح على الاتحاد الصهيوني ليطلع عليه .

المخلص : آرثر جيمس بلفور[1] »

وبصدور « وعد بلفور » لم تنته مهمة الصهيونيين فبذلوا جهودا كبيرة لدى الدول الحليفة من اجل الحصول على موافقتها على هذا التصريح ، ونجحوا في ذلك حيث وافقت عليه الحكومة الفرنسية والحكومة الايطالية وحكومة الولايات المتحدة الاميركية في ١١ شباط و ٢٣ شباط و ٢٩ تشرين الاول من عام ١٩١٨ . وبعد ان حققت الدول المتفاهمة النصر كان على الصهاينة ان يضغطوا من اجل ادخاله في صلب مقررات مؤتمر الصلح ، وعملهم هذا كان يستلزم جهودا كبيرة للتغلب على الجهود المناوئة والداعية الى الاخذ بمراسلات حسين ـ مكماهون وببنود اتفاقية « سايكس ـ بيكو » .

---

(١) نقلا عن جورج لنشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، الجزء الاول ، صفحة ١٢٣

ان صدور « وعد بلفور » بعد فترة تزيد على الثلاثة اعوام من بدء الحرب العالمية الاولى ، يشير الى ان العوامل السلبية كانت اقوى من العوامل الايجابية والمؤيدة لذلك . فما هي العوامل التي كانت تحول دون اصدار « وعد بلفور » ؟ وماذا جد على الساحة الدولية في خلال الاعوام الثلاثة حتى رجحت كفة العوامل الايجابية على العوامل السلبية ؟

اذا انطلقنا من ان بريطانيا وحليفاتها لم تقدم ، في خلال الحرب العالمية الاولى ، على توقيع بعض الاتفاقات الا بهدف تقوية جبهة الدول المتحالفة عن طريق ازالة التناقض فيما بينها من جهة وزيادة الحلفاء من جهة ثانية ، واضعاف ما امكن جبهة الدول المعادية من جهة ثالثة . اذا انطلقنا من هذا المنطلق يتبين لنا بوضوح انه ليس من صالح بريطانيا ان تعلن في السنوات الاولى من الحرب تأييدها لانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، والاسباب التي تفرض على بريطانيا وحليفاتها اتخاذ مثل هذا الموقف تعود الى عوامل عدة ، اهمها :

اولا : موقف المنظمة الصهيونية العالمية : عندما اندلعت الحرب العالمية الاولى ، لم تكن المنظمة الصهيونية في وضع يمكنها من اتخاذ موقف واضح من المعسكرين المتقاتلين . فعمدت الى اتخاذ موقف الحياد من الحرب لكي تتمكن من الاستمرار في نشاطاتها في جميع الدول .

ثانيا : معارضة اليهود الانكليز لفكرة الدولة اليهودية في فلسطين والتي كان يبشر بها الصهيونيون : لقد نظم اليهود الانكليز حملة قوية ضد هذه الفكرة وقادها « مجلس نواب اليهود الانكليز » و « الجمعية الانكليزية ـ اليهودية » وهما اكثر الهيئات تمثيلا لليهود الانكليز . وكانت غاية الحملة منع الحكومة الانكليزية من الانقياد لرغبات الصهيونيين[1] .

ثالثا : رغبة بريطانيا في التعاون مع العرب بعد ان لمست صدق مشاعرهم في الثورة على الامبراطورية العثمانية ، وبهدف اضعاف الامبراطورية

(١) راجع جورج انطونيوس . المرجع نفسه ، صفحة ٣٦٧ . والمجلد الاول من « تقارير للهيئة التنفيذية في المنظمة الصهيونية والمجلد الاول من « تقارير للهيئة التنفيذية في المنظمة الصهيونية مرفوعة الى المؤتمر الصهيوني الثاني عشر » التقرير السياسي ، مطبعة العمل القومي ـ لندن ، ١٩٢١ .

العثمانية كان تفاوضها معهم ومن ثم تعهدها بالاعتراف باستقلالهم وبدعم هذا الاستقلال بموجب « مراسلات حسين ـ مكماهون » .

رابعا : بهدف تحقيق الاطماع الانكليزية في اراضي الامبراطورية العثمانية من جهة وصيانة للتكتل مع حليفاتها من جهة ثانية عمدت الحكومة البريطانية الى التوفيق بين اهدافها واهداف حلفائها في الامبراطورية العثمانية فكان بالتالي توقيعها اتفاقية « سايكس ـ بيكو » التي اقرت وضع فلسطين تحت نظام دولي : وكان هذا اقصى ما يمكن ان تقبل به فرنسا الراغبة في جعل فلسطين من ضمن منطقة نفوذها ، وكذلك الروسيا الراغبة في جعل الاماكن المقدسة تحت اشرافها .

لهذه الاسباب جميعها كان ان رفضت الحكومة الانكليزية برئاسة « المستر اسكويت » ، المذكرة التي قدمت لها من قبل « هربرت ضموئيل » في عام ١٩١٥ ، والتي يحثها فيها على استلحاق فلسطين بقصد توطين ثلاثة او اربعة ملايين يهودي فيها . وهو اقتراح وجد تأييد « المستر لويد جورج » ورفض المستر اسكويت[١] . ولكن ماذا حصل حتى غيرت الحكومة الانكليزية موقفها من مطلب الصهاينة في فلسطين ؟

ان تغير موقف الحكومة البريطانية في عام ١٩١٧ من مطلب الصهيونية في فلسطين يعود الى عوامل كثيرة اهمها :

اولا : موقف الصهيونيين انفسهم :

اذ انه في خلال السنوات الاولى من الحرب العالمية الاولى كان قد تمكن وايزمن يؤازره اثنان من صهيونيي اوروبا البارزين سوكولوف « Sokolov » وتشيلينوف « Tschlenow » ، من كسب عطف عدد من الشخصيات[٢] البارزة في بريطانيا ومؤازرتها في تحقيق مطلبهم في فلسطين[٣] .

(١) جورج انطونيوس المرجع نفسه ، صفحه ٣٧١ .

(٢) امثال « هربرت سايد بوتم Sidebotham » صاحب جريدة المانشستر غارديان واللورد اي . جي بلفور ، ومن الشخصيات اليهودية هربرت صموئيل وآل روتشايلد « Rozthschilds » والخ .

(٣) جورج لنشوفسكي ، المرجع نفسه ، صفحة ١٣٠ .

ثانيا : الثورة الروسية :

هنالك من المفكرين من يرى بان الثورة الروسية لعبت دورا بارزا في دفع بريطانيا الى تأييد مطلب الصهيونية في فلسطين ، وذلك يعود الى ان الحلفاء كانوا يرغبون بشكل ملح استمرار الروسيا في الحرب ، وبذلوا قصارى جهدهم من اجل منعها من توقيع هدنة منفردة مع المانيا . وكانت الحكومة البريطانية نظرا لبروز اليهود في الحركة الثورية في روسيا ترى ان مصلحة الحلفاء تقضي ، الاسراع في الاستجابة الى اماني الصهيونيين في فلسطين ، وذلك بهدف دفع اولئك اليهود لاستعمال نفوذهم من اجل الابقاء على الروسيا في الحرب .

ثالثا : دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب :

هنالك فئة كبيرة من المفكرين ترى بدخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب سببا من اسباب « وعد بلفور » . ويعزون ذلك الى رغبة بريطانيا في مكافأة اليهود على استعمال نفوذهم المالي والسياسي في جر الولايات المتحدة الامريكية الى جانب الحلفاء . وبالاضافة الى ذلك فان هنالك من يرى بان « وعد بلفور » كان ثمنا لوعود مقابلة من الصهيونيين في مساعدة بريطانيا ماليا عن طريق شراء سندات ديون الحرب . كما ان هنالك من يزعم بان وعد بلفور كان نتيجة لرغبة الحكومة البريطانية في مكافأة الدكتور وايزمن على اختراعه نوعا جديدا من المتفجرات ساهم في تطوير السلاح الحربي البريطاني[1] .

اذا كانت هذه العوامل : دور اليهود في جر الولايات المتحدة الامريكية الى جانب الحلفاء ، ومساهمتهم في انقاذ الوضع المالي لبريطانيا في عامي ١٩١٧ و ١٩١٨ ، ومساهمة وايزمن في تطوير السلاح الحربي البريطاني ، عوامل غير مجمع عليها بين المفكرين ، الا انها تبقى برأينا من بين العوامل التي ساهمت في دفع بريطانيا الى التعاطف مع الاماني الصهيونية في

---

(١) جورج انطونيوس ، المرجع نفسه ، صفحة ٣٦٨ .

فلسطين . وما يثبت زعمنا هذا هو كلام لويد جورج نفسه ، الذي قال في خلال لقائه مع « لجنة فلسطين الملكية » عام ١٩٣٦ : « كان الزعماء الصهاينة قد وعدونا وعدا جازما بانهم سيبذلون قصارى جهدهم في تأليب شعور اليهود ومؤازرتهم في انحاء العالم اجمع لتأييد قضية الحلفاء فيما لو الزم الحلفاء انفسهم بتسهيل مهمة تأسيس الوطن القومي لليهود في فلسطين ، وقد بروا بوعدهم[١] » . كما ان لويد جورج نفسه اعلن امام مجلس العموم البريطاني سنة ١٩٣٧ ، بان الصهيونيين « ساعدونا في اميركا وفي روسية التي كانت في تلك اللحظة تهم بمغادرة الميدان وتتركنا لوحدنا[٢] » .

رابعا : رغبة بريطانيا في قطع الطريق على الدول الوسطى في مساعيها لاستمالة الصهيونية :

هنالك فئة من المفكرين ترى في تحديد ٢ تشرين الثاني من عام ١٩١٧ كموعد لاصدار وعد بلفور ، كان الهدف منه قطع الطريق على محاولات الدول الوسطى الرامية الى جذب الحركة الصهيونية العالمية الى جانبها . وقد صدر بالفعل عن المانيا بالاتفاق مع الامبراطورية العثمانية في وقت لاحق لاصدار وعد بلفور دعوة الى الصهيونيين الالمان لانشاء شركة مؤيدة بالبراءة الرسمية تمارس عملها في فلسطين[٣] . ولكن اذا كان هنالك اختلاف في وجهات النظر حول توقيت وعد بلفور ، الا انه من المؤكد ان رغبة الحكومة الانكليزية في جعل مصالح الصهيونية ملتصقة بمصالح الحلفاء كان من بين الاهداف التي كانت وراء هذا الاعلان . حيث ان الحكومة البريطانية كانت ترمي من وراء ذلك دفع المنظمة الصهيونية الى الوقوف الى جانبها والعمل بكل امكانياتها ليس من اجل اضعاف المعسكر المعادي من

---

(١) جورج لنشوفسكي ، المرجع نفسه ، صفحة ١٢٤ ، نقلا عن جوزيف دونر Josesnh Dumer في : The Renulic of Israel نيويورك ، ١٩٥٠ ، صفحة ٣٢ .

(٢) جورج لنشوفسكي ، المرجع نفسه ، صفحة ١٢٤ ، نقلا عن جي ايم اين جفريز « Jeffries في لندن ، ١٩٣٩ ، ص ١٤١ ، ١٤٤ .

3 — Cf. Royal Institue of International Affairs, Great Britain and Palestine, 1915-1945, London, 1946, P.10.

الداخل وحسب ، وانما من اجل جذب المؤيدين ايضا وتوفير الامكانيات التي تساعد الحلفاء على الصمود وتحقيق النصر .

خامسا : رغبة بريطانيا في ضم فلسطين الى منطقة نفوذها : مع تطور الحرب العالمية الاولى اخذت فلسطين تزداد اهمية في مخططات بريطانيا . فهي عندما قبلت بتدويل فلسطين بموجب بنود اتفاقية « سايكس - بيكو » لم تكن تعني لها اكثر من مركز ديني ، تتجمع فيه الاماكن المقدسة ، ولكنها عندما بدأت ترى في فلسطين مركزا استراتيجيا ضروريا لحماية مركزها في مصر ، اخذت تغير موقفها من قضيه التدويل ، ولم يتوضح لبريطانيا موقع فلسطين الاستراتيجي الا مع تطور الحرب ، ومع سقوط النظرية القائلة بان الصحراء يمكن ان تشكل درعا واقية تعادل في مناعتها تحصين الحدود بالقلاع العسكرية ، حيث ان العمليات العسكرية التي شهدتها الحرب العالمية الاولى ، اثبتت لبريطانيا بالتجربة والبرهان ان صحراء سيناء لا تشكل درعا واقية لقناة الويس ، اذ تمكن جمال باشا من اجتيازها في عام ١٩١٥ وبلوغ مصر ، كما ان جيوشها بدورها تمكنت في العام التالي ، من اجتيازها وبلوغ فلسطين . ورغبة من بريطانيا في وقاية مواصلاتها عبر قناة السويس ، من كل خطر ، اخذت تفكر بالحاق فلسطين بمنطقة نفوذها ، ووجدت في مطالب الصهاينة في فلسطين حجة مقنعة في التراجع عن قبولها بتدويل فلسطين .

سادسا : دوافع دينية وانسانية :

اذا كانت العوامل المادية من مالية ومصلحية واستعمارية قد شكلت الاسباب الفعلية لاصدار « وعد بلفور » فان العوامل الانسانية والدينية قد لعبت دورا مساعدا في ايجاد الظروف الملائمة وتقبل الرأي العام العالمي لهذا التصريح . « فقد اضاف عطف المسيحيين على العنصر المضطهد ، وميراث « العهد القديم » الذي كانت له اهميته في تكوين الوجدان التاريخي لبعض الطوائف البروتستانتية ، والليبرالية الديمقراطية ، لقد اضاف كل

ذلك وهج الفضيلة الى حسابات عملية بحتة ، او استهوت اولئك الذين لم تكن العوامل السياسية وحدها تعتبر قناعة كافية عندهم[1] » .

هذه بعض العوامل التي ساهمت في اصدار « وعد بلفور » . نقول « بعض العوامل وليس « كلها » ، لا لأن الخدمات التي قدمتها المنظمة الصهيونية كانت في تلك المناسبة خفية في طبيعتها وحسب ، بل لان نشاطات ولقاءات تلك المنظمة هي ايضا غالبا ما يكون لها طابع السرية . ونشير هنا الى انه ليس لجميع العوامل المذكورة اعلاه نفس التأثير ، وانما كان لكل منها تأثيره النسبي ، وباجتماعها معا شكلت الحافز للحكومة الانكليزية في اتخاذ قرارها المؤيد لانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين . واصدار القرار لا يعني بان العوامل المانعة او المضادة لانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين قد زالت ، وانما الذي يعنيه هو رجحان كفة العوامل الايجابية على العوامل السلبية . وهذا ما اظهره « الوعد » نفسه حيث اتى مراعيا لعوامل ثلاثة هي :

اولا : معارضة العرب :

وللتخفيف من معارضة العرب تضمن « الوعد » العبارة التالية : « وليكن معلوما بجلاء انه لن يعمل شيء من شأنه ان يجحف الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين » .

ثانيا ــ معارضة فئة كبيرة من اليهود الانكليز :

وكذلك للتخفيف من معارضة هذه الفئة تضمن « الوعد » النص التالي : « وليكن معلوما بجلاء انه لن يعمل شيء من شأنه ان يجحف الحقوق التي يتمتع بها اليهود في اي بلد آخر والمركز السياسي الذي هم فيه » .

---

(١) جورج لنشوفسكي ، المرجع نفسه ، صفحة ١٢١ .

ثالثا : معارضة فرنسا :

وللحؤول دون معارضة الحكومة الفرنسية ودفعها لتأييده حرصت الحكومة الانكليزية على عدم تضمين « الوعد » اية اشارة الى انها هي التي ستشرف على عملية انشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين .

اذن ، ان رجحان كفة العوامل الايجابية على العوامل السلبية لم ينه تأثير هذه الاخيرة بشكل مطلق ، ف ى « الوعد » تسوية يشوبها بعض السلبيات عملت الصهيونية العالمية ، بمؤازرة القوى الاستعمارية في العالم ، مدى ثلاثين عاما حتى تمكنت من الغائها ومن بناء دولتها العنصرية في قلب العالم العربي .

البند الرابع : اتفاقية لندن :

تعتبر اتفاقية لندن من الاتفاقات السرية المعقودة خلال الحرب ، والتي وقعتها الدول المتفاهمة مع الاطراف الاخرى ، بهدف الحصول على حلفاء جدد من اجل كسب الحرب . ووقعت هذه الاتفاقية بريطانيا وفرنسا من جهة وايطاليا مى جهة ثانية بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩١٥ . وتضمنت وعد بريطانيا وفرنسا بمساعدة ايطاليا في الحصول على مناطق كثيرة في اوروبا والمستعمرات[١] ، مقابل تعهد ايطاليا بدخول الحرب ، في خلال شهر واحد من تاريخ توقيع الاتفاقية .

بعد ان انتهت الحرب بانتصار الدول المتفاهمة وبعد ان برت ايطاليا بوعودها ، تطلعت نحو حليفاتها طالبة منها تنفيذ ما تضمنته اتفاقية لندن ، وبادخال ذلك في صلب مقررات مؤتمر الصلح .

---

(١) راجع القسم المتعلق بدخول ايطاليا للحرب حيث اوردنا بالتفصيل اسماء هذه المناطق .

القسم الثالث : مصالح الدول الكبرى

شكلت مصالح الدول الكبرى ، بالاضافة الى مبادىء ولسن الاربعة عشر ، والى الاتفاقيات والوعود الدولية التي صدرت خلال الحرب ، الاسس التي قامت عليها مقررات مؤتمر الصلح . ولكن اذا كان اعتراف الدول جميعها المنتصرة منها والمنهزمة بمبادىء ولسن بالاضافة الى الضغط الامريكي ، وراء اعتماد هذه المبادىء كأساس لاتفاقيات الصلح . واذا كانت الدول والشعوب المستفيدة من الاتفاقيات الدولية هي التي كانت وراء فرض هذه الوثائق الدولية على مؤتمر الصلح ، فان الدول المنتصرة في الحرب هي التي كانت وراء فرض مصالحها على مؤتمر الصلح . فقد بذلت الدول الكبرى قصارى جهدها من اجل انتزاع الشرعية لمطالبها ومصالحها من مؤتمر الصلح عن طريق اصدارها في مقرراته . ولكن ذلك لم يأت بسهولة ، اذ ان الدول المنتصرة الكبرى اضطرت الى المساومة مع زميلاتها ، فاعترفت كل منها لزميلاتها بمصالحها ومطالبها مقابل اعتراف الاخرى لها بمطالبها . كما انها حاولت مجتمعة تبرير مصالحها امام الرأي العام العالمي وامام حليفاتها من الدول الصغرى ، بحجة تحملها للخسائر المادية والبشرية الجسام ، طوال اربعة اعوام .

والدول التي كان لمصالحها تأثيره الفعال على مقررات مؤتمر الصلح هي التالية :

البند الاول : بريطانيا :

ان الاهتمامات الاساسية للساسة الانكليز كانت تتركز حول تأمين سلامة مواصلات الامبراطورية من جهة واستمرار التوازن بين القوى الاوروبية من جهة ثانية .

بالنسبة لتأمين حرية المواصلات البحرية فان الهدف منها هو تأمين الاتصال الدائم بين الجزر البريطانية ومستعمراتها . وكان قد تحقق لها

ذلك ، حتى الحرب العالمية الاولى ، عن طريق تحكمها في البحار . ولكنها اضطرت بعد الحرب الى القبول باقتسام السيادة على البحار مع الولايات المتحدة الامريكية ، والسبب في ذلك يعود الى النظرة البريطانية للقوة الامريكية كقوة حليفة .

وبالنسبة الى تأمين التوازن بين القوى الاوروبية[1] ، فإن هدف بريطانيا منه هو الحؤول دون سيطرة دولة او معسكر واحد على اوروبا . حيث انه بنظر الساسة الانكليز اذا تمكنت احدى الدول من فرض ارادتها على اوروبا فان ذلك لن يسيء الى المصالح الانكليزية وحسب ، وانما سيشكل خطرا على سلامة الجزر البريطانية أيضاً . من هنا فإن العلاقة وطيدة بين تأمين المواصلات الانكليزية من جهة وتأمين التوازن الاوروبي من جهة ثانية . وقد لحظ هذه العلاقة المستر « ايركرو » في مذكرة اصدرها عام ١٩٠٧ عن السياسة الخارجية ، يذكر فيها ان سيادة بريطانيا على البحار ، وهي امر اساسي لها ، تبعث الخوف والحسد لدى الدول الاخرى . « ولذلك تبنت بريطانيا عن حق ، وعليها ان تستمر في تبني جهاد كل امة للاستقلال عن اية دولة تطمع بالسيطرة عليها . ويعني هذا عمليا ان تجمع بريطانيا القوى لمجابهة اية دولة اوروبية تحاول ان تصبح الدولة الاولى ، وتسعى لان تسيطر بقوتها على الدول الاخرى ، ويعني ايضا ان تقاوم دائما اية ديكتاتورية سياسية تعمل دولة واحدة او عدة دول على فرضها في وقت معين[2] » .

البند الثاني : فرنسا :

مع نهاية الحرب العالمية الاولى كان من اهداف السياسة الفرنسية المحافظة على الامبراطورية من جهة ، وعلى تفوقها القاري من جهة ثانية .

Harold Nicolson. Diplomacy. London. Oxford University Press. 1950. P.135.

(١) روي مكريدس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجم الدكتور حسب صعب ، دار الكتاب العرب ، بيروت ، ١٩٦٦ ، صفحة ٨٤ .

حيث انه بنظر الفرنسيين لا يمكن لفرنسا ، من دون تحقيق هاتين الغايتين ان تستمر في لعب دورها الهام في السياسة الاوروبية والسياسة العالمية على حد سواء .

ان الهدف من الابقاء على الامبراطورية كما هي ، وتوسيع رقعتها اذا امكن ، هو الابقاء على رسالة فرنسا الحضارية في العالم ، بالاضافة الى ان ذلك يؤمن لها امكانيات بشرية ومادية تمكن فرنسا من الاستمرار في لعب دورها الهام في السياسة الاوروبية وبالتالي في رسم السياسة العالمية .

اما بالنسبة للابقاء على تفوق قوة فرنسا القارية فكان الهدف منه تأمين سلامة فرنسا بالنسبة لالمانيا ، وبنظر الساسة الفرنسيين كان ذلك لا يتحقق الا عن طريق مضاعفة القوة الفرنسية الذاتية من جهة واضعاف قوة المانيا سواء بارهاق كاهلها بالتعويضات او بتقسيمها وضم بعض المناطق الى الدول المجاورة لها ، او بنزعها من السلاح ولفترة طويلة من جهة ثانية .

من هنا نلاحظ ان اهداف السياسة الفرنسية لم تكن متطابقة بشكل مطلق مع الاهداف الانكليزية . ومما ساعد في ازالة التناقضات بين اهداف هاتين الدولتين تحالفهما ونظرتهما العدائية للخطر الالماني ، بالاضافة الى بعض المساومات التي كانت تجري بينهما . فعلى الرغم من ان بريطانيا كانت ترغب في اقامة التوازن بين القوى الاوروبية القارية ، الا انها لم تكن ضد تقوية الجيش الفرنسي ، حيث انها كانت تجد في قوة الجيش الفرنسي البري ضمانة لسلامتها ضد قوة الجيش الالماني . ولكنها اذا كانت مع تطور قوة الجيش الفرنسي البري الا انها كانت ضد اضعاف المانيا لدرجة تصبح معها امكانية التوازن في اوروبا معدومة .

البند الثالث : ايطاليا :

كان للمصالح الايطالية تأثيرها النسبي على مقررات مؤتمر الصلح . نقول بالتأثير النسبي وذلك بالمقارنة مع تأثير المصالح الفرنسية والانكليزية على

هذه المقررات ، وكانت ايطاليا قد تمسكت في اجتماعات « مؤتمر الصلح » باتفاقية لندن[1] ، هادفة من وراء تنفيذها :

- تحقيق وحدتها القومية ؛
- الحصول على مناطق نفوذ في اوروبا الوسطى والدانوب ؛
- الحصول على بعض المستعمرات على حساب الامبراطوريتين الالمانية والعثمانية .

من هذه الاهداف نلاحظ ان السياسة الايطالية كانت ملتقية مع السياسة الفرنسية فيما يتعلق بتجزئة دول تكتل الوسط ، وبضرورة انشاء دويلات صغيرة على انقاض الامبراطورية النمساوية - الهنغارية . ولكن اذا كان هنالك اتفاق في الموقف بين هاتين الدولتين فان الخلاف في الغاية من تجزئة الامبراطوريتين : الالمانية والنمساوية ، كان واضحا ، فغاية ايطاليا من موقفها هذا هي ليس الخوف من انبعاث الخطر الالماني وحسب وانما كان يتجلى في رغبتها بمد نفوذها الى اوروبا الوسطى عن طريق بسط حمايتها على بعض الدول الناشئة . وهذا الخلاف في اهداف كل من السياسة الفرنسية والسياسة الايطالية سيتجلى بوضوح في فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى .

البند الرابع : الولايات المتحدة الامريكية :

كانت السياسة الامريكية وما زالت ترمي الى الاحتفاظ بمركزها الفريد في القسم الغربي من الكرة الارضية . ومن اجل الاحتفاظ بهذا المركز فقد اعتمدت ، منذ الربع الاول للقرن التاسع عشر «مبدأ مونرو » الذي يحول دون حصول الدول الاوروبية على قواعد اقليمية في القارة الامريكية . نقول الدول الاوروبية لانها ظلت حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ، لوحدها ، تشكل موطن الخطر الفعلي الذي يمكن ان يهدد هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على القارة الامريكية .

---

(١) راجع صفحة ٢٧

ولقد وجدت الولايات المتحدة الامريكية ان منع وصول الخطر الاوروبي الى القارة الامريكية لا يتم الا عن طريق الحؤول دون سيطرة قوة اوروبية سيطرة تامة على اوروبا . حيث انها كانت ترى في سيطرة احدى القوى على القارة الاوروبية سيدفعها الى توسيع سلطانها نحو القارة الامريكية[1] . ومن هنا كان التقاء السياسة الامريكية مع السياسة الانكليزية ، على ضرورة ابقاء التوازن بين القوى الاوروبية . وكان من نتائج هذه السياسة دخول الولايات المتحدة الامريكية الحربين العالميتين : الاولى والثانية الى جانب بريطانيا بالاضافة الى ادخال ولسن مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير ضمن مبادئه الاربعة عشر .

وبالنسبة للشرق الاقصى ، فقد وجدت لولايات المتحدة الامريكية ان مصلحتها تقضي بضرورة اقامة التوازن بين الصين واليابان ، وبعدم تمكين اليابان من بسط سيطرتها على الصين . فهي كانت ترى في سيطرة اليابان على الصين سيتوفر لليابان الامكانيات التي تمكنه من تهديد ليس مصالح الولايات المتحدة الامريكية في هذه المنطقة من العالم وحسب وانما سلامتها وامنها ايضا . ومن اجل الحؤول دون تهديد الخطر الياباني لها ايدت سياسة « الباب المفتوح » في الصين[2] .

اذن ، من اجل صيانة الولايات المتحدة الامريكية لسلامتها وامنها من جهة ، ولمركزها الفريد في القارة الامريكية من جهة ثانية . كانت دعوتها للابقاء على التوازن في اوروبا وآسيا على حد سواء . ونتيجة لهذه السياسة الامريكية كانت دعوة ولسن الى انشاء « سلطة دولية » تسهر على الامن الدولي وتحول دون سيطرة قوة دولية على القوى الاخرى . كما انه وبسبب عدم وجود مستعمرات امريكية كانت دعوة ولسن الى تصفية الاستعمار والى اقرار حرية الملاحة والتجارة الدوليتين .

---

(١) ان هذا التفكير كان مصدره من اهمية الدور الذي تلعبه الدول الاوروبية في العالم .

(٢) ظهر ذلك بشكل واضح في مؤتمر واشنطن ، المعالج في صفحة ٢٠٥ وكذلك في حرب اليابان على الصين في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية والمعالجة في صفحة ٣٤٣

البند الخامس : اليابان :

ان اليابان لم تعتبر « الابنة الاسيوية لاوروبا » ، من حيث امتلاكها لصناعة قوية وحسب ، وانما اعتبرت كذلك من حيث اهدافها التوسعية وامتلاكها للمستعمرات ايضا . فبدأت بتوسعاتها على حساب الصين منذ عهد ليس بقريب ، اذ استولت على « جزر ليوشيو » في عام ١٨٧٩ ، ثم على كوريا ، وتيوان وبسكادوريس في عام ١٨٩٥[1] . وفي عام ١٩١٤ اكتفت اليابان باحتلال المستعمرات الالمانية في الصين والمحيط الهادىء بالاضافة الى الحصول على بعض الامتيازات في الصين بموجب اتفاقية ١٩١٥ . ولقد ارادت اليابان من مؤتمر الصلح ان يعترف لها بشرعية احتلالها للمستعمرات الالمانية وبالامتيازات التي انتزعتها من الصين .

من هذا المنطلق كان تأثير المصالح اليابانية على مقررات مؤتمر الصلح ، ولكن الذي حال دون حصول اليابان على كل ما تريد من مؤتمر الصلح هي مصالح الدول الاوروبية في الصين وخاصة سياسة الولايات المتحدة الامريكية الرامية الى اقامة التوازن بين الصين واليابان ، وبالتالي الى عدم تمكين اليابان من السيطرة على موارد الصين .

قبل ان ننهي كلامنا عن السياسات الدولية ومصالح الدول الكبرى التي تركت بصماتها على مقررات مؤتمر الصلح ، لا بد وان نشير الى ان الدول المنهزمة في الحرب قد استبعدت عن اجتماعات مؤتمر الصلح ، وكذلك الروسيا لم تشترك في المؤتمر رغم انها قاتلت الى جانب الحلفاء مدة تزيد على ثلاث سنوات .

اذن ما هي الدول التي شاركت في المؤتمر ؟ وكيف استطاع المؤتمرون ان يوفقوا بين هذه المصالح المتناقضة فيما بينها من جهة ، وفيما بينها وبين مبادىء ولسن الاربعة عشر من جهة ثانية ؟ وكيف استطاعوا ان يوفقوا بين

---

(١) روي مكريدس ، المرجع نفسه ، صفحة ٤٠١ .

الاتفاقيات السرية وبين مبادىء ولسن وعلى رأسها نقض الدبلوماسية السرية من جهة ثالثة ؟

ان الدول التي شاركت في مؤتمر الصلح قد بلغ عددها **٢٧** دولة ، ولكن المشـاركة لم تكن واحـدة لدى الجميع ، اذ ان غالبيتهـا شاركت في الاجتماعات التي كانت تبحث قضايا تخصها ، في حين ان البعض الاخر وهي الدول الاساسية والتي شكلت المجلس الاعلى للحلفاء فقد شاركت في جميع القضايا بدون استثنـاء . امـا لجهـة ايجـاد الحـل للتنـاقض بين المبادىء والاسس التي قامت عليها مقررات الصلح ، فقد دفع بالمؤتمرين الى قبول التسويات التـي حالـت دون ايجـاد الحلـول الجـذرية للقضـايا المطروحة ، فكيف تم ذلك ؟ هذا ما سنحاول الاجابة عنه في الصفحات التالية .

الفصل الثاني
مقررات مؤتمر الصلح بالنسبة للامبراطورية الالمانية

اعطي في مؤتمر الصلح الافضلية في البحث الى اتفاقية الصلح مع المانيا . ويعود السبب في ذلك إلى الدور الهام الذي تمكنت من لعبه في خلال الحرب ، حيث استطاعت ان تشكل العمود الفقري لجبهة قاتلت الدول المتفاهمة فترة تقارب الاربع سنوات ونصف السنة . وبنتيجة اجتماعات ولقاءات استمرت حوالي السنة توصل المؤتمرون الى اقرار بنود اتفاقية فرساي التي وقعتها المانيا في ٢٨ حزيران من عام ١٩١٩ . فماذا تضمنت هذه الاتفاقية ؟

اننا في دراستنا لاتفاقية فرساي لن نتناول بنودها بندا بندا ، وانما سنحاول استخلاص اهم مضامينها وخاصة لجهة موضوعي : الحدود والضمانات .

القسم الاول : موضوع الحدود :

عندما ناقش مؤتمر الصلح قضية الحدود الالمانية ، اصطدمت الارادة الفرنسية الرامية الى تقسيم المانيا وانتزاع بعض اجزائها وضمها الى الدول المجاورة ، مع الارادة الانكلو ـ امريكية ، الرامية الى اعتماد مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير بالنسبة لالمانيا وبالحفاظ على وحدة المانيا وقوتها النسبية بهدف الابقاء على التوازن الاوروبي .

ونتيجة لهذا التعارض بين الارادة الفرنسية ، المدعومة من بعض الدول الاوروبية ذات المصلحة ، والارادة الانكلو ـ امريكية ، كان لا بد من

التسوية للوصول الى حل يرضي الطرفين وتمت التسوية على الشكل التالي :

البند الاول : الحدود الالمانية ـ الفرنسية :

حصلت اهم التعديلات في الحدود الالمانية لجهة فرنسا حيث ان هذه الاخيرة تمكنت من استرجاع منطقتي الالزاس واللورين ، دون ان تلقى معارضة في ذلك من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية . وذلك يعود الى اقتناع لويد جورج وولسن بموضوعية وأحقية مطلب فرنسا في استرجاع سيادتها على هاتين المنطقتين اللتين انتزعتهما منها المانيا في حرب السبعين . ولكن تساهل ولسن ولويد جورج حيال هذا المطلب الفرنسي لم يحل دون تشددهما بالنسبة لمطامع فرنسا الاخرى في الاراضي الالمانية ، وخاصة لجهة منطقتي السار ورينانيا حيث انه بنتيجة الضغط الانكلو ـ سكسوني ، توصل المؤتمرون في نيسان من عام ١٩١٩ ، الى تسوية تتعلق بمنطقة السار . وتقضي هذه التسوية بانشاء نظام خاص خاضع لاشراف عصبة الامم من جهة ويتبع جمركيا لفرنسا من جهة ثانية . اما مدة الاتفاق فقد حددت بخمسة عشر عاما ، يختار في نهايتها ابناء السار ، وبموجب استفتاء عام ، بين حلول ثلاثة :

١ ـ الابقاء على النظام الخاص .
٢ ـ الالتحاق بفرنسا .
٣ ـ الالتحاق بالمانيا .

اما بالنسبة الى رينانيا فلقد اتفق المؤتمرون بنتيجة الاقتراح الذي قدمته الولايات المتحدة الامريكية في ٢٨ آذار ١٩١٩ ، والقاضي بايجاد منطقة منزوعة من السلاح بين فرنسا والمانيا ، لامكان فيها للحصون والجيوش ولا للمناورات العسكرية ، على نزع الضفة الغربية منها بكاملها من السلاح ، وكذلك الضفة الشرقية منها ولكن بعمق ٥٠ كيلومترا فقط .

البند الثاني ـ الحدود الالمانية ـ البلجيكية :

كادت تحصل تعديلات كبيرة على الحدود الالمانية مع بلجيكا وهولندا ، لولا ان بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وقفتا بشدة ضد الاقتراح البلجيكي القاضي باجراء مقايضة بين بلجيكا وهولندا على حساب المانيا . ولكن فشل عملية المقايضة المقترحة من قبل بلجيكا لم يمنع هذه الاخيرة من تحقيق بعض اطماعها في الاراضي الالمانية ، اذ تمكنت من انتزاع « اوبن » و« ملمادي » وضمهما اليها .

البند الثالث : الحدود الألمانية ـ البولونية :

من حسن حظ بولونيا ان جميع الدول[1] التي تآمرت عليها في السابق واقتسمت اراضيها كانت قد استبعدت عن مؤتمر الصلح . ونتيجة لاستبعاد هذه الدول لم يجد اقتراح ولسن القاضي باعادة بعث بولونيا[2] ، صعوبة كبرى في قبوله من قبل مؤتمر الصلح . ولكن الصعوبة التي اعترضت طريق المؤتمرين تجلت في الحدود التي سيقرها المؤتمر لبولونيا ، وخاصة لجهة المانيا . حيث ان سكان بروسيا الغربية وان كانوا في غالبيتهم من البولونيين الا ان هناك نسبة عالية بينهم من الالمان ، تعادل ٣٥٪ من مجموع السكان ، بالاضافة الى ان غالبية سكان مدينة دانتزيغ كانوا من الالمان العريقين . فحصل التناقض الصارخ بين مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير وبين الرغبة في الاقتصاص من المانيا من جهة ، وحاجة بولونيا الملحة الى مطل على البحر من جهة ثانية . ونتيجة لهذا التضارب كان لا بد من التسوية التي قضت باعطاء بولونيا ممرا بعرض ٨٤ كلم من اراضي بروسيا الغربية ، وبجعل مدينة دانتزيغ مدينة حرة . ويقال بان المصالح الانكليزية لعبت دورا هاما في تبني هذه التسوية ، وذلك يعود الى دور « دانتزيغ » في الاقتصاد البريطاني : « فهي مصب للبترول ومخزن للفحم اللذين يردان من

(١) الدول التي تقاسمت بولونيا وازالتها عن الخارطة الاوروبية هي : الروسيا ، النمسا والمانيا .

(٢) راجع القسم المتعلق بمبادىء ولسن الاربعة عشر ، صفحة ٧٤

جبال الكارابات « Karpates » ويغـذيان لولـب التجـارة وحـركة النقـل في انكلترة[1] » .

وبالاضافة الى حصول بولونيا على ممر « دانتزيغ » فقد حصلت ايضا على جزء من سيليزيا نتيجة لاستفتاء تم في هذه المنطقة ، ولذلك اعطيت مدينة « تشن » ، اما مدينة « ممل » فقد اعطيت الى « لتوانيا » . اما الدانمرك فقد خرجت بالقسم الشمالي من مقاطعة « الشلزفيك » وذلك نتيجة لاستفتاء عام جرى في هذه المنطقة .

وهكذا نرى بان الحدود الالمانية قد تأثرت في جزء منها بتطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير ، وفي الجزء الاخـر باطمـاع ومصالـح الـدول الكبرى . وسيؤدي ذلك ، بعد ان تستعيد المانيا عافيتها وتتسلم النازية زمام الحكم فيها ، الى مطالبتها باجراء التعـديلات علـى تلك الحـدود وبضـم المناطق التي يسكنها ألمان . وهذا ما سيؤدي الى اندلاع الحرب العـالمية الثانية .

القسم الثاني : موضوع الضمانات

لقد استغلت بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية موضوع الضمانات من اجل التخفيف من تصلـب فرنسـا ودفعهـا للتنـازل عن مطالبهـا في تقسيم المانيا . ولهذا فقد شكلت الضمانات عاملا ايجابيا في ازالة التنـاقض بين وجهة النظر الفرنسية ووجهة النظر الانكلو ـ سكسونية ، وساهمت في قبول كليمنصو لاقتراحات التسوية التـي تقـدم بهـا ولسـن حيال منطقتـي السـار ورينانيا .

ان قولنـا بان الضمانـات استعملـت للتخفيف من تصلـب فرنسـا حيال المانيا ، يجب ان لا يفهم منه بأن الهدف الوحيد للضمانـات كان ارضـاء

(١) الدكتور عبد الرزاق حفار ، المرجع نفسه ، صفحة ٦٩

لفرنسا . وانما ، بالاضافة الى ذلك ، كان الهدف من الضمانات هو الحؤول دون انبعاث الخطر الالماني من جديد وتهديده للسلام والامن الدوليين . وكون فرنسا وبلجيكا كانتا اكثر الدول تضررا من الخطر الالماني ، لذلك كان حماسهما للضمانات اكثر من غيرهما من الدول . والضمانات التي اقرها مؤتمر الصلح هي على ثلاثة انواع :

١ ـ ضمانات عسكرية .
٢ ـ ضمانات سياسية .
٣ ـ ضمانات مالية .

البند الاول : الضمانات العسكرية

لقد اقر المؤتمر بالاضافة الى نزع منطقة الرينانيا من السلاح[١] ، تحديد الجيش الالماني بمئة الف عسكري[٢]. كما الغى المدارس الحربية ومنع على المانيا استعمال بعض الاسلحة : كالمدفعية الثقيلة والدبابات والطيران .

البند الثاني : الضمانات السياسية

على الرغم من ان الضمانات السياسية قد ولدت ميتة ، الا انها لعبت دورا ايجابيا في التخفيف من حساسية فرنسا حيال المانيا ، وتجلت هذه الضمانات باتفاقيتين وقعتهما فرنسا مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية في ٢٨ حزيران ١٩١٩ ، والحقتا بمعاهدة فرساي . واهم ما تضمنته هاتان الاتفاقيتان هو تعهد بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية لفرنسا بتقديم مساعدة سريعة لها في حال اعتداء الماني مفاجىء عليها او على بلجيكا او في حال عزم ألمانيا على اعادة تسليح رينانيا[٣]. ولكن السبب الذي جعل هاتين الاتفاقيتين من دون مفعول هو ربطهما ببعضهما البعض ،

---

(١) راجع صفحة ١٠٠

(٢) حددهم بـ ٩٦ الف جندي و٤ آلاف ضابط .

3 — Cf.P.Renouvin. Histoire des Relations Internationales. Ibid. P.165.

اذ تضمنتا نصا يقضي بانه اذا لم تصدق احداهما لاي سبب كان ، فان الثانية لا يكون لها اي مفعول حتى ولو كانت مصدقة دستوريا . ولهذا فان رفض الكونغرس الامريكي التصديق على اتفاقيات فرساي لم يبطل فقط الاتفاقية الامريكية ـ الفرنسية وانما ابطل معها الاتفاقية الانكليزية ـ الفرنسية ايضا .

البنـد الثالـث : الضمانـات المالية

ان الدول المؤتمرة وان اجمعت على مبدأ فرض التعويضات المالية على المانيا ، الا انها اختلفت حول تقدير قيمة هذه التعويضات . فالولايات المتحدة الامريكية رأت انه من الواجب على المانيا التعويض عن الخسائر التي اصابت القطاع العام ، في حين ان بريطانيا التي لم تتضرر الا في قسم من اسطولها التجاري ، رأت ومن اجل تحقيق نسبة عالية من التعويضات الالمانية ، ان تشمل التعويضات خسائر الافراد ايضا . ولكن عندما اقترحت فرنسا فرض تعويضات على المانيا بما قيمته ٢٢٠ مليار مارك ذهبي ، احتجت الولايات المتحدة الامريكية على ذلك ، معلنة بان الاقتصاد الالماني ليس باستطاعته تحمل هذا المبلغ ، وايدتها بريطانيا في ذلك[1] . وبسبب تضارب وجهات النظر حول قيمة التعويضات التي يجب ان تدفعها المانيا ، شكلت لجنة خاصة بذلك عرفت « بلجنة التعويضات » وتضم خمسة اعضاء : فرنسي ، انكليزي ، امريكي ، ايطالي ، ويكون الخامس من احدى الدول التالية : بلجيكا ، اليابان ، يوغوسلافيا وذلك حسب القضايا المطروحة للمناقشة . الا انه وبسبب رفض الكونغرس الامريكي التصديق على معاهدات الصلح فقد اقتصرت لجنة التعويضات على اربعة اعضاء ، فاقترحت بريطانيا بان يكون للرئيس والذي هو فرنسي ، صوتان في حال التعادل ، وذلك تيسيرا لاعمال اللجنة .

اما اعمال اللجنة ونشاطاتها ومصير التعويضات فهذا ما سنتناوله في الباب اللاحق .

---

1 — Cf.P.Renouvin. Ibid. P.167.

الفصل الثالث

مقررات مؤتمر الصلح بالنسبة للامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية

يتناول هذا الفصل ، بالاضافة الى تقسيم الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية واقرار مؤتمر الصلح لبعض الدول باقتطاع بعض اجزائها ، الاسباب والمراحل التي دفعت بالدول المنتصرة الى اعتماد سياسة التجزئة حيال هذه الامبراطورية التي كانت تلعب دورا بارزا في نظام التوازن الاوروبي .

القسم الاول : تطور مواقف الدول المتفاهمة من مسألة القوميات الخاضعة للسيادة النمساوية

لقد حصلت الشعوب الخاضعة للسيادة النمساوية على تأييد الدول المتفاهمة لها في مطالبها بالاستقلال والسيادة ، قبل ان يبدأ مؤتمر الصلح جلساته ، وحتى قبل ان تنتهي الحرب العالمية الاولى .

البند الاول : المراحل التي مرت بها مواقف الدول المتفاهمة من الحركات القومية داخل الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية

ان نظرة سريعة على مواقف الدول المتفاهمة من الحركات القومية في الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية تظهر لنا بوضوح ان هذه المواقف مرت في مراحل ثلاث هي التالية :

المرحلة الاولى : تشمل الفترة الزمنية الممتدة بين بداية الحرب واذار ١٩١٧

لقد عرفت هذه الفترة بمرحلة التأييد الضمني او التأييد الخجول من قبل بريطانيا وفرنسا لحقوق الاقليات القومية الخاضعة لسيادة الامبراطورية

النمساوية ـ الهنغارية . والسبب في عدم مجاهرة بريطانيا وفرنسا في تأييدهما لهذه القوميات بشكل واضح وصريح يعود الى العوامل التالية :

١ ـ رغبتهما في عدم الالتزام بمسؤوليات دولية مستقبلية .
٢ ـ موقف الروسيا ، الحليفة الثالثة لبريطانيا وفرنسا ، المناوىء للحركات القومية ، لان الامبراطور الروسي كان يرى في حصول الشعوب الخاضعة للسيادة النمساوية على مطالبها القومية قد يشجع الشعوب الخاضعة للسيادة الروسية على المطالبة بحقوق مماثلة .

اذن ، الموقف الفرنسي ـ الانكليزي خلال هذه الفترة ، كان التأييد الضمني للحركات القومية . وظل كذلك حتى كانت الثورة الروسية البرجوازية ، حيث اعتقد البعض أن موقفاً واضحا سيصدر عن هاتين الدولتين لصالح الحركات القومية خاصة وان الليبراليين الروس الذين استلموا الحكم في الروسيا لن يعارضوا مثل هذا الموقف ، فما الذي حصل ؟

المرحلة الثانية : من آذار ١٩١٧ حتى ايار ١٩١٨

ان انتصار الثورة البورجوازية في الروسيا لم تظهر نتائجه الايجابية بشكل سريع على الحركات القومية داخل الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية . والسبب في ذلك يعود الى التغير الذي طرأ على مواقف الدول الحليفة من الامبراطورية نفسها . حيث ان الدول المتفاهمة اعربت عن رغبتها في التفاوض مع الامبراطور شارل ، عن طريق عرض قدم اليه ويتضمن تعهد بريطانيا وفرنسا بضمان وحدة اراضي الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية مقابل انسحابها من الحرب . ومع ان هذا العرض لم ينجح ، الا ان ذلك لم يثن الدول المتحالفة عن الاستمرار في مسعاها من اجل سحب الامبراطورية النمساوية من الحرب . واسباب فشل هذه المحاولة تعود الى تخوف بريطانيا وفرنسا من رد فعل ايطالي قوي من جهة ، والى رفض الامبراطور شارل لفكرة الصلح المنفرد من جهة ثانية . اما المحاولة الثانية فقد قام بها

الرئيس الامريكي ولسن الذي توسط ملك اسبانيا المحايد لاقناع الامبراطور النمساوي بالانسحاب من الحرب مقابل تعهد الدول المتفاهمة له بضمان سيادة اراضيه . ولكن هذه المحاولة لم تكن باحسن حظا من السابقة بسبب اصرار الامبراطور على رفضه لفكرة الصلح المنفرد . وهذا ما دفع بالدول المتفاهمة الى تغيير سياستها حيال الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية ، وبالتالي حيال الحركات القومية التي تعمل داخل هذه الامبراطورية .

المرحلة الثالثة : من ايار ١٩١٨ حتى نهاية الحرب

عرفت هذه الفترة بمرحلة التأييد الواضح والصريح من قبل الدول المتفاهمة للحركات القومية العاملة داخل الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية . والسبب في ذلك يعود الى ان الدول المتفاهمة بعد ان يئست من سحب الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية من الحرب . اخذت تعمل بشتى الوسائل من اجل اضعافها وكان ان اعتمدت من بين وسائلها تشجيع الحركات القومية وحثها على الثورة ضد الامبراطور . ولقد حاول الامبراطور شارل انتزاع هذا السلاح من ايدي الدول الحليفة فسارع الى تأييد فكرة الاستقلال الذاتي لبعض الاقاليم ، الا ان الرئيس ولسن قطع الطريق امام الامبراطور شارل في تأييده لهذه الشعوب في الحصول على مطالبها القومية . ثم كان تتويجه للتصريحات السابقة في ادخال مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير بين مبادئه الاربعة عشر التي وافقت عليها جميع « الدول المتفاهمة »

البند الثاني : اسباب التبدل في مواقف الدول المتفاهمة من الحركات القومية

من خلال العرض الذي قدمناه للتطور في مواقف الدول المتفاهمة من الحركات القومية التي كانت تعمل داخل الامبراطورية النمساوية ـ

الهنغارية ، يمكننا ان نستخلص العوامل التي لعبت دورا اساسيا في التبدل بمواقف الدول المتفاهمة . واهم هذه العوامل هي التالية :

١ ـ تكوين الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية من مجموعة شعوب لم يكن يجمع بينها سوى السلطة المركزية .
٢ ـ انسحاب الروسيا من الحرب ، لانه بانسحابها زالت عقبة اساسية من طريق الدول المتفاهمة وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا في التحرك نحو تشجيع الاقليات القومية للمطالبة باستقلالها .
٣ ـ التزام بريطانيا وفرنسا في مساعدتها من اجل الحصول على اجزاء كبيرة من اراضي الامبراطورية النمساوية .
٤ ـ اصرار الامبراطور النمساوي على عدم توقيع صلح منفرد مع الدول المتفاهمة .
٥ ـ مبادىء ولسن الاربعة عشر التي تضمنت تأييد الدول المتفاهمة « لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير » .

القسم الثاني : قرارات التقسيم التي اتخذها المؤتمر بشأن الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية

اذن ، عندما انتهت الحرب العالمية الاولى كان الاتفاق تاماً حول مبدأ تقسيم الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية ، ولم يبق امام مؤتمر الصلح سوى اتخاذ القرارات التي يحدد فيها كيفية التقسيم . ومن خلال مطالعة سريعة لمقررات مؤتمر الصلح بالنسبة للامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية يتبين لنا ان بعض الدول قد توسعت على حساب هذه الامبراطورية مثل رومانيا ، يوغوسلافيا ، ايطاليا ، وما تبقى من اراضي الامبراطورية وزعته المقررات على دولتين ناشئتين هما : النمسا والمجر ، ويتجلى ذلك من خلال اتفاقيتي : « سان جرمان » و« تريانون » .

البند الاول : اتفاقية سان جرمان :

تضمنت اتفاقية « سان جرمان » تحديد معالم الدولة النمساوية الجديدة . فحددت مساحة هذه الدولة ب ٨٤ الف كلم٢ يقطنها حوالي الستة ملايين ونصف المليون من السكان . كما حددت جيشها بثلاثين الف جندي . وعلى الرغم من ان رغبة هؤلاء السكان كانت قد تجلت بالمطالبة بانضمامهم الى المانيا ، الا ان « الدول المتفاهمة » وقفت ضد هذه الرغبة ، والزمت هذه الدولة التي قامت على انقاض الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية بتوقيع هذه الاتفاقية التي اعتبرت كاتفاقية صلح معها في ١٠ ايلول من عام ١٩١٩ .

البند الثاني : اتفاقية « تريانو ن » :

لقد اقيم على القسم المتبقي من الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية ، دولة ثانية ، عرفت بهنغاريا او المجر ، التي وقعت اتفاقية « تريانو ن » في ٤ حزيران من عام ١٩٢٠ . ولم تكن شروط الصلح مع هذه الدولة افضل من شقيقتها الاخرى . حيث ان مساحتها حددت ب ٩٢ الف كلم٢ يقيم عليها حوالي ثمانية ملايين نسمة . اما جيشها فقد حدد بخمسة وثلاثين الف جندي على الاكثر .

ان الاجحاف اللاحق بهاتين الدولتين بالاضافة الى اجحاف آخر بحق بلغاريا التي توسعت اليونان على حسابها ، خلق لدى هذه الدول نقمة على مقررات مؤتمر الصلح ، واوجد نوعا من الدول عرفت بالدول غير المكتفية . في حين ان الدول الاخرى التي تحققت مطالبها بموجب مقررات الصلح ، امثال : يوغوسلافيا ، رومانيا ، تشيكوسلوفاكيا ، وبولونيا عرفت « بالدول المكتفية » . ولهذا قام منذ الايام الاولى ، لانتهاء مؤتمر الصلح ، بين هذين النوعين من الدول تجابه اساسي ، النوع الاول يطالب بتعديل اتفاقيات الصلح والثاني يتمسك بهذه الاتفاقيات . فكان اللقاء بين الدول المكتفية وفرنسا ، الدولة الحامية لمقررات الصلح والرافضة اي بحث فيها من جهة . وبين « الدول غير المكتفية » وبين ايطاليا

التي لم يحقق مؤتمر الصلح كل مطالبها من جهة ثانية . وهذا الرفض لاتفاقيات الصلح من قبل الدول غير المكتفية سيشكل سببا في تقاربها مع المانيا الرافضة الاولى لهذه المقررات .

ولقد وجد بعض المفكرين ان تقسيم الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية قام على اساس مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير ، الا ان من يدقق في كيفية تقسيم وتفتيت هذه الامبراطورية يمكنه الملاحظة بان مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير لم يطبق تطبيقا صحيحا . والاسباب التي ادت الى التطبيق الاعوج لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير تعود الى العوامل التالية :

١ ـ الاطماع الايطالية ، حيث ان ايطاليا كانت تصر على المناطق التي وعدت بها بموجب اتفاقية لندن لعام ١٩١٥ . ولبلوغ هذا الهدف استعملت ايطاليا جميع وسائل الضغط على حلفائها ، ومن بينها انسحاب اورلندو من جلسات مؤتمر الصلح في نيسان ١٩١٩ ، وذلك من اجل الاعتراف في حقها بضم هذه المناطق .

٢ ـ السياسة الفرنسية الرامية الى تجزئة دول اوروبا الوسطى للحؤول دون انبعاث خطر او تكتل جديد يهدد سلامة ارضها وامنها . ولانه مع غياب الدول الكبرى القوية في اواسط اوروبا سيسمح لفرنسا في قيادة اوروبا .

٣ ـ موقف الدول المتفاهمة ، كفريق منتصر في الحرب حيث ان قرارات التجزئة والتقسيم للامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية ، عكست رغبة الدول المنتصرة في الاقتصاص من الدول المنهزمة .

واذا اضفنا الى ذلك عامل الاختلاط الذي كان قائما بين المجموعات القومية وعدم الوضوح في معالم المناطق تبين لنا لماذا لم تطبق مقررات مؤتمر الصلح مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير تطبيقا صحيحا في تجزئتها للامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية .

الفصل الرابع

مقررات مؤتمر الصلح بالنسبة للامبراطورية العثمانية

عندما دخلت الامبراطورية العثمانية الحرب العالمية الاولى ، كانت اراضيها تمتد على رقعة شاسعة من بلاد البلقان بالاضافة الى آسيا الصغرى والبلاد العربية الآسيوية[1] . وبانتهاء الحرب وتوقيع اتفاقية الهدنة في مودرس بتاريخ ٣١ تشرين الاول ١٩١٨ ، قبلت الامبراطورية العثمانية بتسريح جيشها وباعطاء الدول المتفاهمة الحق في مراقبة خطوطها الحديدية واحتلال « باكو » و« باطوم » و« البوسفور » و« الدردنيل » . وبكلمة موجزة لقد اضحت الامبراطورية العثمانية تحت رحمة الحلفاء تنتظر تقرير مصيرها في مؤتمر الصلح . ولقد ميز المؤتمر بين الاراضي التركية التي يسكنها اتراك وبين بقية المناطق التي كانت تابعة للامبراطورية العثمانية والمأهولة بشعوب غير تركية ، كالعرب والارمن ، الا اننا نحن في كلامنا سنميز بين مقررات المؤتمر حيال اراضي الامبراطورية غير العربية وبين المقررات حيال البلاد العربية التي كانت ، حتى الحرب العالمية الاولى ، تابعة للامبراطورية العثمانية ، اذ سنتناول مصير هذه البلاد في القسم المتعلق بالمستعمرات والتي اوجد المؤتمر لها نظامها الخاص .

وبسبب التناقض فيما بين مصالح الدول الاوروبية المنتصرة من جهة ، وتناقض هذه المصالح مع المبادىء الولسنية من جهة ثانية ، وتناقض هذه الاخيرة مع الاتفاقيات السرية المعقودة حول الامبراطورية العثمانية من جهة ثالثة ، كان ان وجد وضعاً شديد التعقيد في غرب البلقان وخاصة في آسيا الصغرى .

---

(١) مصر كانت تابعة اسميا الى الامبراطورية العثمانية ، وفعليا الى بريطانيا ، وذلك منذ عام ١٨٨٢ .

واول ما اعترض الدول المنتصرة من عقبات كان تقرير مصير « البوسفور » و« الدردنيل » . الا ان هذه العقبات ما لبثت الدول المؤتمرة ان ذللتها في اتفاقية « سيفر » التي فرضتها على تركيا في عام ١٩٢٠ . وبسبب الشروط المجحفة بحق تركيا قامت « الحركة الكمالية » تطالب بتعديل بنود هذه الاتفاقية فادى ذلك الى توقيع اتفاقية اخرى عرفت بمعاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ ، وكانت اقل اجحافا بحق الدولة التركية الجديدة .

القسم الاول : معاهدة « سيفر » « Sèvres » لعام ١٩٢٠

قبل ان يتخذ مؤتمر الصلح مقرراته حيال الامبراطورية العثمانية كانت بعض الدول الاوروبية قد سارعت الى تحقيق أطماعها في الاراضي التركية غير العربية . حيث ان ايطاليا اقدمت على احتلال اضاليا ، واليونان كانت قد احتلت منطقة « سميرن » حتى « وادي مياندر » . فاثار ذلك احتجاج بريطانيا وفرنسا اللتين سارعتا الى الدعوة لمؤتمر تتناقش فيه الدول مصير الامبراطورية العثمانية . وعقد المؤتمر في لندن في شباط من عام ١٩٢٠ ، الا انه لم يتمكن من ايجاد الحلول لجميع القضايا العثمانية ، فاقتصرت مقرراته على الاعتراف لايطاليا باضاليا ، ولليونان بمنطقة « سميرن » ، ولفرنسا بمنطقة « كليكيا » وبالنسبة للقضايا الاخرى فقد تأجل البحث فيها الى مؤتمر آخر ، اما اهمها فكانت التالية :

١ ـ قضية التوفيق بين الاطماع الايطالية واليونانية في آسيا الصغرى .
٢ ـ قضية ارمينيا .
٣ ـ قضية المضائق .

بالنسبة لقضية آسيا الصغري ، فقد تضاربت اطماع اليونان وايطاليا حولها ، اذ ان هذه الاخيرة كانت قد حصلت على وعد من بريطانيا وفرنسا بموجب اتفاقية « St.Jean de Maurienne » ، بدعمها في الحصول على منطقتي اضاليا وازمير . اما اليونان فقد طالبت لنفسها بمنطقة ازمير ، معتمدة في ذلك على وجود مجموعة كبيرة من اليونانيين في مدينة ازمير ، وعلى ان هنالك روابط تاريخية وثيقة بين ضفتي بحر ايجة ، علاوة على الوحدة

الاقتصادية الموجودة بينهما[١] . وبسبب عطف الدول المؤتمرة على مطالب اليونان من جهة والمركز الذي كان يتمتع به « فينزالوس » « Venizelos » من جهة ثانية تخلت بريطانيا وفرنسا عن تعهدهما لايطاليا لجهة ازمير ، وابقتا على تعهدهما لها لجهة اضاليا . وكانت الفرصة السانحة لاتخاذ هذا الموقف من قبل بريطانيا وفرنسا هو تغيب « اورلندو » عن اجتماعات المؤتمر ، احتجاجا على مواقف ولسن من المطالب الايطالية في النمسا . وعندما عادت ايطاليا لتتمثل في مؤتمر الصلح بـ « نيتي » « Nitti » ، وجدت ان الاتفاق قد حصل في غيابها على اعطاء ازمير لليونان . ويعيد هارولد نيكلسن « Harold Nicolson » حصول اليونان على منطقة ازمير الى موقف « لويد جورج » المؤيد بشكل حماسي لليونان . اما اسباب حماسة الوفد البريطاني لليونان فقد اعادها بعض المفكرين الى خليط من العواطف الميالة للمسيحية والهللينية ، والمناوئة للاتراك ، يضاف اليها ان اليونان تعتبر معقلا استراتيجيا في شرق البحر المتوسط ، وانه لما كانت المضايق قد تصبح في يوم من الايام خاضعة للسيطرة الروسية فان المصلحة البريطانية تقضي بايجاد خط احتياطي يمتد من « بيرة » على بحر ازمير ليمنع عند الضرورة اي تقدم روسي آخر قد يحدث[٢] .

اما بالنسبة لقضية ارمينيا فان هنالك خلافا قد ظهر بين وجهتي النظر الارمنية من جهة والدول الحليفة من جهة ثانية . اذ ان الوفد الارمني الى مؤتمر الصلح ، الذي كان برئاسة « بوغاز نوبار » ، قد طالب باستقلال ارمينيا التركية ، اي الولايات الشرقية الست من تركيا . وبسبب المبالغة في الطلب الارمني ، حيث انه في الوقت الذي قدم فيه الطلب الارمني كانت غالبية سكان هذه الولايات من الاتراك ، وجدت الدول الحليفة انه من الصعب ، اذا لم يكن من المستحيل ، الاعتراف للارمن بمطالبهم . ولذلك فما كان من « لويد جورج » الا ان اقترح وضع الاراضي الارمنية تحت

(١) جورج لتشوفسكي ، المرجع نفسه ، صفحة ١٣٠ .
(٢) يراجع في هذا الموضوع كتاب جورج لشوفسكي ، المرجع نفسه ، صفحة ١٣٠ ، كتاب ·
Harold Nicolson, Curson, The last phase, 1919-1925: A study in Part-War Diplomacy, London. 1934, P.94.

اشراف وادارة الولايات المتحدة الامريكية . والسبب في اتخاذ « لويد جورج » لهذا الموقف يعود ليس فقط الى رغبته في اجتذاب الولايات المتحدة الامريكية وحملها على الاهتمام المباشر بقضايا البحر المتوسط[1] ، وانما لارضاء الرئيس ولسن عن طريق تنفيذ ما ورد في مبادئه الاربعة عشر حول مصير الامبراطورية العثمانية ، حيث ان البند الثاني عشر نص على « ان الاقسام التركية من الامبراطورية العثمانية الحالية يجب ان تضمن لها سيادة مضمونة ، لكن الاقسام الاخرى التي تخضع للحكم التركي الان يجب ان يضمن لها في الحياة اطمئنان لا ريب فيه وفرصة للتقدم لا تشوبها شائبة ، كما ان مضايق الدردنيل يجب ان تفتح بصورة دائمة باعتبارها ممرا حرا للسفن والتجارة العائدة لجميع الامم بضمانات دولية[2] » .

لقد عولجت هذه القضايا في مؤتمري لندن وسان ريمو . الاول عقد في شباط ١٩٢٠ ، ونتج عنه الاعتراف لايطاليا بحقها في اضاليا ، ولليونان في منطقة سميرن ، ولفرنسا بمنطقة كليكيا . اما مؤتمر سان ريمو ، فقد عقد في نيسان من عام ١٩٢٠ ، اتفق فيه على جميع القضايا المتعلقة بالامبراطورية العثمانية . اما مقرراته فقد تضمنتها اتفاقية « سيفر » « Sèvres » ، التي دعي السلطان محمد السادس لتوقيعها دون ان يكون له حق الاعتراض على بنودها . واهم ما تضمنته بنود هذه الاتفاقية بالاضافة الى تنازل السلطان النهائي عن الاراضي العربية هي التالية :

١ ـ اعطاء كامل « التراث » بشكل نهائي الى اليونان باستثناء منطقة ازمير التي سيقرر مصيرها مجلسها الوطني بعد مضي خمسة اعوام على الحكم اليوناني . وكذلك اعطيت لليونان جزر الدوديكانيز باستثناء جزيرتي رودس و « كاستلوريزو » « castellorizo » اللتين اعطيتا لايطاليا .

---

(١) جورج لنشوفسكي صفحة ١٣١ نقلا عن كتاب تمبرلي . A History of the Peace

(2) Conference of Paris, Volume I, London, 1924, P.466.

٢ ـ اعطيت ايطاليا بالاضافة الى جزيرتي رودس و «Castellorizo » الجزء الشمالي من اضاليا وهو من اغنى مناطق الاناضول بالمناجم الفحمية .
٣ ـ جعل القسم الشرقي من الاناضول دولة ارمنية مستقلة ، وذلك بعد ان رفضت الولايات المتحدة الامريكية بعناد فكرة الانتداب على هذه المنطقة .
٤ ـ اعطاء الحكم الذاتي لكردستان وما تبقى من الاناضول ألحق بالسيادة التركية بعد ان حصلت كل من فرنسا وبريطانيا على مناطق نفوذ فيه .
٥ ـ تسريح الاسطول التركي وتحديد القوات التركية بخمسين الف جندي .

اما اهم بنود اتفاقية «Sèvres» التي وقعت بتاريخ ١٠ آب عام ١٩٢٠ ، من قبل الطرفين هو ذلك الذي حدد وضع المضائق التركية ، واعني بذلك « الدردنيل » و« البوسفور » اللذين لعبا دورا هاما في السياسة الاوروبية ليس قبل الحرب العالمية الاولى وانما بعدها ايضا . حيث ان اتفاقية « سيفر » قضت بجعل منطقة المضائق منطقة منزوعة من السلاح وتشرف عليها لجنة دولية مكونة على الشكل التالي :

ـ صوتان لكل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان .
ـ صوتان للولايات المتحدة الامريكية اذا رغبت في الانضمام الى هذه اللجنة .
ـ صوتان للاتحاد السوفياتي بعد ان يقبل عضوا في عصبة الامم .

القسم الثاني : اتفاقية لوزان :

لقد واجهت اتفاقية « سيفر » معارضة قوية من قبل الحركة الوطنية التركية ، المعروفة بالحركة الكمالية ، نسبة الى زعيمها مصطفى كمال . وتمكنت هذه الحركة من ابطال معاهدة « سيفر » بسبب التأييد الذي لاقته في صفوف الشعب التركي . فما هي الحركة الكمالية ؟ وكيف تمكنت من ابدال معاهدة « سيفر » بمعاهدة « لوزان » ؟

البند الاول : الحركة الكمالية

انطلقت الحركة الكمالية من الاناضول ، حيث ان مصطفى كمال تمكن من جمع بعض الضباط والنواب وممثلي المدن المناهضين للسلطان والرافضين للسياسة الاستسلامية التي تنتهجها تركيا حيال المطالب الدولية ، وشكلوا معا « المجلس الوطني الكبير » ، واصدروا وثيقة وطنية اعلنوا فيها ان الهدف الاول من حركتهم هو « تحرير المناطق التركية من ربقة الاجانب والذود عن قدسية استقلالها[1] » . وبعد ان اشتد عود الحركة الوطنية ، وتمكنت من بسط سيطرتها على قسم كبير من الاناضول ، شكلت حكومة وطنية برئاسة مصطفى كمال ، واتخذت مركزا لها في انقرة . ولقد حاول السلطان مرارا القضاء على هذه الحركة حتى انه اصدر امرا بالقاء القبض على مصطفى كمال نفسه ، الا انه لم يوفق في ذلك بسبب التأييد الذي لاقته هذه الحركة من الشعب التركي .

اذن ، على الرغم من تأييد الدول الحليفة وخاصة بريطانيا للسلطان فان الحكومة الوطنية بفضل التأييد الشعبي لها ، استطاعت الصمود في وجه حكومة الآستانة ، والاكثر من ذلك فقد ادعت لنفسها الشرعية واعتبرت ان حكومة السلطان لا تمثل الشرعية في البلاد ، وبالتالي فان موافقة السلطان على معاهدة « سيفر » هي غير شرعية ، واخذت تعمل من اجل تعديلها ، وساعدها في ذلك عدم اشتراك الاتحاد السوفياتي في هذه الاتفاقية ، فسارعت الى توقيع اتفاقية موسكو مع الاتحاد السوفياتي في ١٦ آذار من عام ١٩٢١ . وتضمنت هذه الاتفاقية تنازل الاتحاد السوفياتي لصالح تركيا عن « القرم » و« اردهان » واعتراف الروسيا بسيادة تركيا العسكرية على المضائق مقابل اعلان حرية الملاحة فيها ، واعتراف تركيا بالنظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي .

---

(١) الدكتور عبد الرزاق حفار ، المرجع نفسه ، صفحة ٧٩ .

ومع اشتداد قبضة مصطفى كمال على القسم الاكبر من تركيا وجه انظاره باتجاه كليكيا . وعندما وجدت الحكومة الفرنسية ان الحكومة الوطنية عازمة على اجلاء القوات الاجنبية عن اراضيها ، آثرت التفاوض معها على معاودة القتال . ونتج عن المفاوضات بين الطرفين توقيع الاتفاقية المعروفة باتفاقية « فرنكلين - بويون » «Franklin-Bouillon» في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ تنازلت فرنسا بموجبها عن منطقة « كليكيا » ، واحتفظت فقط بسنجق الاسكندرونة الذي ابقي ضمن حدود الدولة السورية مع تمتعه بنظام خاص .

اما بالنسبة لايطاليا فكانت قد سبقت فرنسا الى توقيع اتفاقية مع الحكومة التركية في حزيران ١٩٢١ ، تنازلت بموجبها عن اضاليا مقابل حصولها على امتياز لاستثمار المناجم الفحمية في « هيراكليه » وببعض جزر الدوديكانيز[١] .

ان تغيير موقف ايطاليا وفرنسا من اتفاقية « سيفر » لم يكن كافيا لنسف هذه الاتفاقية والغاء بنودها المجحفة بحق تركيا ، اذ بقي على حكومة مصطفى كمال اقناع الطرفين المستفيدين بشكل رئيسي من هذه الاتفاقية ، وهما اليونان وبريطانيا واللتان تدعمان السلطان محمود السادس في وجه الحركة الوطنية .

ولكن اذا كان مصطفى كمال قد استطاع اقناع ايطاليا وفرنسا بالانسحاب من الاراضي التركية عن طريق التفاوض فقد كان من الصعب عليه ، ان لم يكن من المستحيل ان يقنع بريطانيا واليونان دبلوماسيا بالتخلي عن المناطق والامتيازات الكبيرة التي خصتهما به اتفاقية سيفر . ولذلك وجد مصطفى كمال انه لا بد من استعمال القوة في سبيل اقناع اليونان للجلاء عن الاراضي التركية المحتلة فأخذ يجهز قواته من اجل هذا العمل ، الا انه عندما علمت اليونان باستعداد قوات مصطفى كمال للهجوم على قواتها المرابطة في « التراث » ، بادرته بتحريض من بريطانيا بهجوم مفاجىء وتمكنت قواتها من

---

(١) ظلت ايطاليا تسيطر على رودس وكاستلوريزو «Castellorizo» .

احراز بعض الانتصارات ، الا انها وبسبب عدم وصول الامدادات الانكليزية توقفت على بعد مائة كلم من انقرة ، عاصمة الحكومة الوطنية التركية . وفي هذه الفترة كانت القوات التركية الوطنية قد استكملت استعداداتها فأخذت المبادرة بشن هجومها على القوات اليونانية التي بدأت بالتراجع باتجاه مدينة ازمير . ولقد استطاعت القوات التركية الوطنية من احتلال مدينة ازمير في ايلول من عام ١٩٢٢ واجلاء اليونانيين عن مدينة « اندرينوبل » والتراث بكامله ، بعد ان قتلت منهم عشرات الالوف .

وبعد ان تمكنت قوات مصطفى كمال من دحر القوات اليونانية عن « التراث » ، لم يبق امام القوات الوطنية التركية سوى استرجاع السيادة التركية على المضائق . فوجه مصطفى كمال جيوشه باتجاه الدردنيل ، وعندما بلغت « التشناك » كان « بوانكاريه » قد اصدر اوامره الى الحامية الفرنسية بعدم التصدي للقوات التركية . ولذلك خف « اللورد كورزون » وزير خارجية بريطانيا الى مقابلة « ريمون بوانكاريه » عله يقنعه بضرورة المجابهة العسكرية لقوات مصطفى كمال . وعندما فشل في تحقيق غايته هذه ، توصل مع زميله الكونت « سفورزا » وزير خارجية ايطاليا ، الى اقناع « بوانكاريه » من اجل ارسال قائد حاميته في « تشناق » لمرافقة زميله الانكليزي من اجل التفاوض مع مصطفى كمال على الانسحاب من « الدردنيل » ! وتم توقيع اتفاقية الهدنة بين الفريقين في ١١ تشرين الاول من عام ١٩٢٢ ، على اساس اطلاق يد مصطفى كمال في ادارة الاستانة . فكان اول عمل اقدمت عليه حكومة مصطفى كمال هو خلع السلطان محمد السادس في ٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ ، ومن ثم اصدار قرارها بفصل الخلافة عن السلطنة ، ثم جرت مبايعة الامير عبد المجيد خليفة للمسلمين الذي اقتصرت مهامه على الشؤون الدينية من دون ان يكون له اية سلطة زمنية .

البند الثاني : بنود اتفاقية لوزان

عقد مؤتمر لوزان في جو من الانتصارات الكمالية ، وذلك بهدف ايجاد اتفاقية تحل محل اتفاقية « سيفر » التي تجاوزها الواقع . وحضر الاتحاد

السوفياتي المؤتمر وذلك بالاضافة الى الدول التي حضرت مؤتمر سان ريمو . وكان من بين القضايا التي توقف عندها المؤتمرون قضية تراقيا التي زاد في تعقيدها مطالبة بلغاريا بمنفذ لها على بحر ايجه ، في حين ان تركيا كانت تطالب ببعض اجزاء تراقيا الغربية بالاضافة الى كامل تراقيا الشرقية . اما اليونان فقد دافع بضراوة عن تراقيا واراد من المؤتمرين ان يعترفوا له بكامل تراقيا الغربية مع بعض اجزاء تراقيا الشرقية . ولكن على الرغم من اهمية قضية تراقيا تبقى قضية المضائق اهم قضية توقف عندها المؤتمرون . ومن خلال المناقشات التي دارت حول المضائق يمكن للمراقب ان يتبين التطور او التبدل الجذري في مواقف كل من بريطانيا والروسيا من هذه القضية . فالروسيا التي كانت سياستها طوال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ترمي الى فتح المضائق واطلاق حرية الملاحة فيها ، نراها في مؤتمر لوزان تدعو الى اغلاق المضائق والعودة الى نظام عام ١٨٤١ . اما بريطانيا التي كانت سياستها طوال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ترمي الى اغلاق المضائق والتمسك بنظام ١٨٤١ ، فانها في مؤتمر لوزان اخذت تدعو الى اطلاق حرية المرور في المضائق .

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال ، هو لماذا حصل هذا التطور في موقف كل من الروسيا وبريطانيا حول حرية الملاحة في المضائق ؟ ان السبب ولا شك يعود في جزء كبير منه الى السياسة الروسية في آسيا . حيث ان معاهدات الصداقة التي عقدتها الروسيا مع تركيا وايران وافغانستان[1] اقلقت الساسة الانكليز مما دفع بهم الى انتهاج سياستهم الجديدة حيال المضائق للضغط على الروسيا من اجل تغيير سياستها في آسيا . والسؤال الآخر الذي يطرح نفسه هو ماذا كان موقف الدول الاخرى من وجهتي النظر الانكليزية والروسية ؟ لقد ساندت كل من ايطاليا وفرنسا الموقف الانكليزي . ولذلك رجحت وجهة النظر الانكليزية واقر المؤتمرون مبدأ

---

(١) راجع صفحة ٢٥١ .

اعلان حرية الملاحة في المضائق . ولكن الموقف الروسي المدعوم من تركيا استطاع ان يحد من هذا المبدأ لجهة الاقرار لتركيا بحقها في اغلاق المضائق بوجه اعدائها شرط ان تكون معهم في حرب معلنة . وكذلك لجهة منع اية دولة من ادخال قوى بحرية الى البحر الاسود تفوق القوى البحرية للدول المتاخمة في هذا البحر . ولكن « كورزون » الممثل البريطاني في هذا المؤتمر اذا كان قد قبل بتوازن القوى في البحر الاسود من حيث المبدأ ، الا انه اصر على ضرورة عدم الاخذ بهذا المبدأ في حال نشوب حرب تكون عملياتها في البحر الاسود نفسه .

وبنتيجة المناقشات توصل المؤتمرون الى توقيع معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ ، واهم ما تضمنته هذه الاتفاقية :

١ ـ تكرار ما ورد في معاهدة « سيفر » فيما يتعلق بالبلاد العربية .
٢ ـ استعادة تركيا لكامل سيادتها على الاستانة .
٣ ـ الاعتراف لتركيا بسيادتها الكاملة على الاناضول وكامل « التراث » الشرقي .
٤ ـ استعادة تركيا لجزيرتي « امبروس » « Imbros » و « تنيدوس » « Tenedos » الهامتين لجهة قربهما من مدخل الدردنيل .
٥ ـ اعطاء « التراث » الغربي لليونان ، على ان يجري التبادل بين الاتراك واليونانيين المقيمين على ضفتي « التراث » والبالغ عددهم حوالي المليون واربعماية الف شخص .
٦ ـ اعطاء جزر الدوديكانيز لايطاليا بعد ان كانت معاهدة « سيفر » قد خصّت اليونان بها .
٧ ـ اعلان مبدأ حرية الملاحة في المضائق مع التحفظات الانفة الذكر .

واذا كانت معاهدة « لوزان » قد الغت الادارة الدولية للمضائق الا انها حظرت في نفس الوقت على تركيا اقامة الحصون والقلاع على جنبات المضائق او حتى اقامة حاميات عسكرية لها .

وبهذا الشكل استطاعت تركيا ان تلغي بنود معاهدة « سيفر » التي كانت مجحفة بحقها ، وان تستبدلها باتفاقية « لوزان » التي اعادت لتركيا هيبتها الدولية . فكانت النهضة التركية الحديثة وبناء الدولة القومية بعد ان كانت تضم أشتاتاً من الامم والشعوب .

الفصل الخامس

مقررات مؤتمر الصلح بالنسبة للمستعمرات العثمانية والالمانية

اذا كانت الشعوب الاوروبية قد استفادت وبشكل نسبي من مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير ، فإن الشعوب غير الاوروبية ، والتي كانت خاضعة للامبراطوريتين العثمانية والالمانية ، قد حرمت عمليا وبشكل مطلق من هذا المبدأ . ومنذ تشرين الاول لعام ١٩١٨ شكلت لجنة من اخصائيين وخبراء انكليز وفرنسيين ، مهمتها تقديم الحلول والمقترحات حول مصير هذه الشعوب . وبنتيجة المناقشات واللقاءات اعلنت هذه اللجنة بان شعوب البلدان المسلوخة عن الامبراطوريتين العثمانية والالمانية لم تبلغ بعد رشدها السياسي لممارسة السيادة والاستقلال ، وهي بحاجة الى مشورة ومساعدة الدول الكبرى المتقدمة للوصول الى الاستقلال التام . ولقد اعتمد « عهد العصبة » هذا الرأي اذ نصت المادة ٢٢ منه على ضرورة وضع هذه الشعوب تحت انتداب المنظمة الدولية التي لها الحق بتفويض هذه المهمة الى احدى الدول الاعضاء . ولقد قسمت المادة ٢٢ من « عهد العصبة » البلاد المسلوخة عن الامبراطوريتين الانفتي الذكر الى ثلاث فئات :

الفئة « أ » وتشمل البلاد التي بلغت درجة كافية من التقدم والرقي تمكنها من ادارة نفسها بنفسها ، وبالتالي من اعلان استقلالها ولكن بشكل مقيد . واعطت المادة ٢٢ لشعوب هذه « الفئة » الحق في اختيار الدولة التي ستقدم لهاالمشورة والمساعدة الادارية حتى بلوغ الاستقلال التام . وتعني الفئة « أ » البلاد العربية التي كانت تابعة للامبراطورية العثمانية حتى الحرب العالمية الاولى .

الفئة « ب » وتشمل البلاد التي يستوجب وضعها اضطلاع المنتدب بالادارة المحلية بنفسه ، على ان يحترم الحريات الدينية والمدنية ، وان يمتنع عن انشاء القواعد العسكرية فيها ، وان يضمن للدول الاعضاء في عصبة الامم المساواة في المبادلات التجارية . و« الجمعية » هي التي تختار احد اعضائها للقيام بمهمة الانتداب على هذه الشعوب ، وليس الشعب نفسه كما هي الحال بالنسبة لشعوب الفئة « أ » . اما الشعوب التي تشملها الفئة « ب » فهي شعوب المستعمرات في افريقيا الوسطى والتي كانت تابعة للامبراطورية الالمانية .

والفئة « ج » وتشمل المستعمرات الالمانية البعيدة عن مراكز الحضارة كجنوب غربي افريقيا وجزر المحيط الهادي ، و« الجمعية » هي التي تختار احد اعضائها للقيام بمهام الانتداب التي تشمل حق التصرف بهذه البلاد كأنها قطعة من ارض المنتدب يطبق عليها قوانينه الخاصة

اذن « عهد العصبة » قرر مصير الشعوب غير الاوروبية من حيث المبدأ في مادته الثانية والعشرين ، فهل اتى التطبيق موافقا للنص ؟ وكيف حصل اقتسام الدول لهذه البلاد ؟

نحن في اجابتنا سنحاول التمييز بين البلاد التي كانت تابعة للامبراطورية العثمانية والبلاد الاخرى التي كانت تابعة للامبراطورية الالمانية ، وبمعنى آخر سنميز بين مصير البلاد العربية التي صنفت تحت الفئة « أ » وبين البلاد غير العربية والتي صنفت تحت الفئتين « ب » و« ج » .

البند الاول : مصير البلاد العربية

كنا قد اشرنا في الباب الاول[1] الى ان الثورة العربية قد لعبت دورا اساسيا في اضعاف الامبراطورية العثمانية ، حيث ان قوات هذه الثورة قاتلت جنبا الى جنب مع القوات الانكليزية ، الجيوش العثمانية ، واذا كانت الجيوش

---

(١) راجع صفحة ٤٢ .

الحليفة قد احتلت القدس والساحل فان قوات الثورة العربية هي التي دخلت العقبة ومعان وعمان وتتبعت فلول الجيش التركي في الداخل . كما ان قوات الثورة العربية بالتعاون مع الخيالة البريطانية تمكنت من دخول دمشق في اول تشرين الاول بعد ان كانت الراية العربية ترفرف في وسط دمشق مبشرة بانقضاء عهد بائد استمر حوالي اربعة قرون من الزمن[1] .

بعد ان قامت الثورة العربية بالدور المقدر لها في قهر العدو ، وبعد المساهمة الفعالة التي لعبتها قواتها في احراز النصر وتحرير الاراضي العربية ، شعر العرب بانهم قد دفعوا كل ما طلب منهم في الصفقة المعقودة بين مكماهون والشريف حسين[2] ، واخذت انظارهم تتطلع الى بريطانيا آملين منها الوفاء بوعدها لهم « ألاعتراف باستقلال البلاد العربية ودعم هذا الاستقلال » . ولكن بريطانيا نفسها التي التزمت بمراسلات « حسين ـ مكماهون » كانت قد التزمت ايضا باتفاقية « سايكس ـ بيكو » وبوعد بلفور[3] ، فأي من هذه الالتزامات وضع موضع التنفيذ ؟

في كانون الثاني من عام ١٩١٩ وصل الامير فيصل الى باريس ليمثل العرب في مؤتمر الصلح ، ولكن بسبب الرفض الفرنسي لذلك ، اقتصر تمثيله للحجاز فقط . وفي خلال اقامته في باريس لاحظ ثلاث عقبات اساسية تحول دون ما يطمح اليه العرب في الحرية والاستقلال . وهذه العقبات تمثلت :

١ ـ بالمصلحة الاستعمارية البريطانية في العراق وفلسطين .
٢ ـ بالمصلحة الاستعمارية الفرنسية في سوريا .
٣ ـ بالمصلحة الاستعمارية الصهيونية في فلسطين .

---

(١) استمر الحكم العثماني العربي منذ عام ١٥١٦ حتى عام ١٩١٨ .
(٢) راجع صفحة ٨٠ من هذا الكتاب .

(٣) راجع صفحة ٨٢ من هذا الكتاب .

وكانت أول جلسة من جلسات مؤتمر الصلح التي شارك فيها الامير فيصل بشكل رسمي ، هي تلك التي عقدت في لندن ، بتاريخ ٦ شباط ١٩١٩ . وكان قبل حضوره لهذه الجلسة قد ارسل مذكرة الى مؤتمر الصلح يطالب فيها بالاعتراف باستقلال وسيادة البلاد العربية ، معتمدا في ذلك على الوعود البريطانية والفرنسية وعلى مبادىء ولسن ، وخاصة على مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير . اما اقتراحاته في خلال الاجتماع فقد تركزت على تشكيل لجنة تحقيق يعينها المؤتمر ، وتكون مهمتها الاطلاع على آراء ورغبات الناس في « سوريا » و« العراق » . ولقد لاقى هذا المطلب تأييد الرئيس ولسن الذي اقترح في جلسة ٢٠ آذار من عام ١٩١٩ ، ان تشكل هذه اللجنة من مندوبين متساوين عن فرنسا وبريطانيا وايطاليا والولايات المتحدة الامريكية . وتمكن في اجتماع الخامس والعشرين من آذار من انتزاع موافقة المؤتمر بشكل رسمي على هذا الاقتراح ، وذلك رغم عداء كليمنصو له وتقبله بفتور من قبل لويد جورج . ولقد سارع الرئيس الامريكي الى تسمية « الدكتور هنري كنج » والمستر « تشارلس كرين » كممثلين للولايات المتحدة الامريكية في هذه اللجنة ، وكذلك الحكومة البريطانية التي سمت « السير هنري مكماهون » و« القائد هو جارث » كمندوبين لها . اما فرنسا فانها لم تبد ميلا للمبادرة في تسمية مندوبيها وذلك ليقينها بان الرأي العام في « سوريا » لن يكون الى جانب مصالحها .

بعد ان اطمأن الامير فيصل الى اعتماد اقتراحه من قبل مؤتمر الصلح ، سارع بالعودة الى سوريا من اجل تهيئة الاجواء الملائمة وتطمين الناس ، خاصة وان قسما كبيرا من الرأي العام كان قلقا على المستقبل . فحصلت الدعوة الى انتخابات عامة شملت كامل « سوريا » بما في ذلك لبنان وفلسطين . وعقد المجلس ، الذي عرف بالمؤتمر السوري العام اول جلسة له في دمشق بتاريخ ٢٧ تموز عام ١٩١٩ ، واتخذ المقررات التالية :

١ ـ المطالبة بالاعتراف باستقلال « سوريا » بما في ذلك لبنان وفلسطين ، وباستقلال العراق .

٢ ـ المطالبة بالغاء اتفاقية « سايكس ـ بيكو » ووعد بلفور او اي مشروع يرمي الى تقسيم « سوريا » او انشاء دولة يهودية في فلسطين .
٣ ـ رفض انظمة الوصاية والانتداب بشتى اشكالها وقبول المعونة الاجنبية لفترة زمنية ، شرط ان لا تتعارض مع الاستقلال الوطني والوحدة القومية . وتعطى الاولوية للمعونة الامريكية والا فالمعونة الانكليزية .
٤ ـ رفض المعونة الفرنسية في شتى اشكالها .

وفي هذه الفترة التي كانت تهيء « سوريا » نفسها لقول كلمتها في تقرير مصيرها ، كان قرار « لجنة الاستقصاء » يتعرض في اوروبا الى حملة تشويه قوية ، قيل بأن وزارة الخارجية الفرنسية كانت وراءها . وحتى ان بريطانيا التي ايدت المشروع بفتور وجدت في عداء الصهاينة والفرنسيين سببا في العودة عن تأييده خاصة وانها تأكدت بان نشاط « اللجنة » سيمتد الى العراق وسوريا بما في ذلك فلسطين . اما ايطاليا التي لم يكن لها من مصلحة في هذا الاستطلاع فقد آثرت اتخاذ موقف اللامبالي من هذه اللجنة . ولكن لا عداء الفرنسيين والصهاينة للقرار ولا تراجع بريطانيا ولا لامبالاة ايطاليا اثر على موقف ولسن الذي بقي مصرا على استطلاع مباشر لاراء ومطالب الشعب ، حتى ولو اقتصرت اللجنة على الوفد الامريكي بمفرده .

ولقد وصلت اللجنة الى يافا في العاشر من حزيران ، مكونة من ممثلي الولايات المتحدة الامريكية فقط ، حيث عرفت باسمهما : « لجنة كنج ـ كراين » . وبنتيجة اتصالاتها التي استمرت ستة اسابيع ، رفعت تقريرها الى سكرتارية الوفد الامريكي في مؤتمر الصلح . كما سلم « الدكتور هنري كنج » نسخة عن التقرير الى الرئيس ولسن الذي كان قد ترك المؤتمر الى نيويورك من اجل خوض معركة الانتخابات الرئاسية . ومما تضمنه تقرير هذه اللجنة هو الايصاء بوحدة « سوريا » بما في ذلك فلسطين ، وبوحدة العراق ، على ان توضع كل منهما تحت الانتداب لفترة محددة . وتقترح اللجنة : الولايات المتحدة الامريكية للانتداب على « سوريا » ، وبريطانيا للانتداب على العراق . وفي حال رفض الولايات المتحدة الامريكية لهذه

المهمة فلا بأس بان تكون سوريا ايضا من نصيب بريطانيا . لان الانتداب الفرنسي على « سوريا » سيؤدي برأيها الى التصادم بين الطرفين ، ولربما الى تدخل بريطانيا بالامر . كما تضمن التقرير طرح فكرة انشاء « الوطن اليهودي في فلسطين » جانبا .

ان تقرير « لجنة كنج ـ كراين » هذا ، لم يكن له اية نتائج ملموسة ، اذ كانت ادراج المؤتمر نصيبه . ويقال بأن الرئيس ولسن لم يتمكن من الاطلاع عليه ، بسبب انشغاله في المعركة الانتخابية ، ومن ثم وفاته على اثر الخسارة التي مني بها حزبه في هذه الانتخابات .

اذن بسبب وفاة الرئيس ولسن من جهة وعدم مشاركة بريطانيا وفرنسا باللجنة من جهة ثانية ، وتحت الضغط الفرنسي من جهة ثالثة ، اعلنت بريطانيا عن استعدادها للانسحاب من الساحل السوري وتسليم ادارته للجيوش الفرنسية . كما انها ضغطت على الامير فيصل من اجل التفاهم مع فرنسا وتوقيع اتفاق معها في هذا الصدد . فكان رد الفعل لدى المؤتمر السوري العام بان دعي الى عقد جلسة له في ٨ آذار من عام ١٩٢٠ كان من نتائجها :

١ ـ اعلان سوريا دولة مستقلة ، بما في ذلك فلسطين ولبنان ، على ان يعترف لهذا الاخير بالاستقلال الذاتي ، ولكن ضمن الدولة السورية الواحدة .

٢ ـ المناداة بالامير فيصل ملكا على « سوريا » .

وكذلك كان بالنسبة للعراق حيث اعلن استقلاله ، ونودي بالامير عبد الله ، شقيق الامير فيصل ، ملكا عليه .

ولقد كان لهذه المواقف الوطنية في العراق وسوريا ردود فعل سيئة لدى الحكومتين الفرنسية والانكليزية ، اللتين اسرعتا الى دعوة « المجلس الاعلى للحلفاء » الى عقد جلسة له في « سان ريمو » الذي اتخذ قراره في ٢٥ نيسان من عام ١٩٢٠ ، بوضع كامل المستطيل العربي ، الواقع بين

البحر المتوسط والحدود الفارسية ، تحت الانتداب . وبعد ان قسم « سوريا » الى اقسام ثلاثة منفصلة : سورية ، فلسطين ، ولبنان ، ووزع « المهام » بشكل يتلاءم مع مطامع الدولتين الاستعماريتين والصهيونية . اذ قضت مقرراته بوضع سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، وبوضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني شرط تنفيذ وعد بلفور في هذا الاخير .

بعد ان اتخذ المجلس الاعلى للحلفاء مقرراته هذه ، بقي على بريطانيا وفرنسا تنفيذها ، وفي سبيل تحقيق ذلك ، ارسلت الحكومة الفرنسية انذارا الى الملك فيصل بتاريخ ١٤ تموز ١٩٢٠ ، ضمنته :

١ ـ قبول الانتداب الفرنسي قبولا غير مشروط .
٢ ـ تداول العملة التي فرضتها الادارة الفرنسية .
٣ ـ الغاء التجنيد الاجباري وتخفيض عدد افراد الجيش .
٤ ـ تسليم السكة الحديدية التي تصل رياق بحلب .
٥ ـ معاقبة الاشخاص الذين شهروا بالتورط في الاعمال العدائية ضد الفرنسيين .

وتضمن الانذار بالاضافة الى ذلك ، تحديد مهلة اربعة ايام ، من اجل تنفيذ هذه المطالب ، والا فان الحكومة الفرنسية ستكون مطلقة اليد في العمل من اجل وضعها موضع التنفيذ .

كان جواب الملك فيصل على هذا الانذار هو قبول جميع ما ورد فيه ، وعلى الرغم من ذلك فان القيادة الفرنسية امرت قواتها بالتوجه نحو دمشق بحجة ان الرد لم يصلها في المهلة المحددة . وتمكنت القوات الفرنسية من دخول دمشق ، بعد ان دارت معركة في ميسلون بينها وبين من رفض من الوطنيين رمي السلاح ، وكان اول نتائج دخول القوات الفرنسية الى دمشق هو لجوء الملك فيصل الى خارج البلاد ، معلنا انتهاء الحكم الوطني وبداية حكم الاجنبي لهذه البلاد .

ان اصرار الدولتين الاستعماريتين على اقتسام البلاد العربية فيما بينهما ، ضاربين عرض الحائط بإرادة ورغبة ابناء هذ الشعب بالحرية والاستقلال ، لم يترك آثاره السلبية فقط على علاقات الغرب بالعرب والتي تجلت بالثورات العربية التي اندلعت في كل مكان معلنة سخطها ضد الفرنسيين والانكليز ، وانما ادت الى إثارة العديد من المشاكل الدولية في هذه المنطقة وكان على رأسها القضية الفلسطينية التي تهدد في كل لحظة السلام العالمي بالخطر .

وقبل ان ننهي الكلام عن مصير البلاد العربية التي كانت تابعة للامبراطورية العثمانية حتى الحرب العالمية الاولى ، لا بد من الاشارة الى ان الدول المتفاهمة اعترفت باستقلال الحجاز ، اما بالنسبة لمصر فقد اعلنت بريطانيا عن حمايتها لها في ١٨ كانون الاول من عام ١٩١٤ ، بعد ان كانت قد احتلتها بشكل فعلي ، والذي هو برأي بريطانيا احتلال مؤقت منذ عام ١٨٨٢ . ولكن بانتهاء الحرب العالمية الاولى طالب المصريون بقيادة سعد زغلول ، بالاستقلال وباعتراف بريطانيا بهذا الاستقلال . وبسبب عدم استجابة بريطانيا لهذا المطلب الوطني قام المصريون ببعض اعمال العنف ضد القوات الانكليزية ، مما دفع ببريطانيا الى اعتقال « سعد زغلول » ونفيه الى مالطة في ٨ آذار من عام ١٩١٩ . ولكن فترة نفي الزعيم المصري لم تستمر طويلا حيث انه ما لبث ان عاد الى مصر بموافقة بريطانيا من اجل التفاوض معها في مطالب المصريين . وكان من نتائج هذه المفاوضات على الرغم من فشلها ، هو اعلان بريطانيا عن انهاء الحماية لمصر ، ودعوة الزعماء المصريين الى التفاوض معها من اجل وضع اتفاقية بين الطرفين شرط احتفاظها بحق الدفاع عن المواصلات الامبراطورية وحماية المصالح الاجنبية والبقاء في السودان .

البند الثاني : مصير المستعمرات غير العربية

ان البلاد التي صنفت تحت الفئة « أ » بموجب المادة ٢٢ من عهد العصبة ، كان من المفروض ان يؤخذ رأي شعبها في اختيار الدولة التي

« ستأخذ بيده للوصول الى الاستقلال التـام » . ان هذه البـلاد « المميزة » بحسب نظام الانتداب قد فرضت عليها الدولة التي سترشدهـا وتوجههـا ، وذلك تحقيقا لمصالح الدولتين الاستعماريتين : فرنسا وبريطـانيا ومعهمـا مصلحة المنظمة الصهيونية العالمية ، من دون ان يأبه العالم للتجاوز الذي حصل ليس لارادة الشعوب ولحق الشعـوب في تقـرير المصير وحسـب ، وانما للتجاوز الذي حصل للنصوص الصريحة الواردة في « عهد العصبة » وحبرها لم يجف بعد .

اذن ، اذا كانت عملية اختيار الدولة المنتدبة على هذه البلاد التي اعتبرها « عهد العصبة » « قد بلغت درجة من التقدم . . وقادرة علـى ادارة نفسهـا بنفسها » قد تمت نتيجة لاطماع فرنسا وبريطانيا ، فلا عجب بعد ذلك اذا حصل توزيع بقية المستعمرات تمشيا مع مصالح هاتين الـدولتين . وانمـا العجب هو ان يحصل عكس ذلك ، خاصة اذا علمنا ان بريطانيا وفرنسا ظل بامكانهما رسم السياسةالدولية بعد الحرب العالمية الاولى[1] . ولهذا فقد اتت مقـررات المجلس الاعلـى للحلفـاء ، معبـرة عن المصالـح البريطـانية والفرنسية ، بالاضافة الى المصالح اليابانية التـي كانـت قد كرسهـا الامـر الواقـع ، الناتـج عن احتـلال اليابـان للمستعمـرات الالمـانية في المحيط الهـادىء والصين . وكان بنتيجـة الجلسـة التـي عقدهـا المجلس الاعلـى للحلفاء في لندن بتاريخ ٩ ايار ١٩١٩ ، بغياب المندوب الايطالي الذي كان محتجـا علـى عدم تحقيق كامـل مطالبـه في الامبراطـورية النمســاوية ـ الهنغارية ، ان قسمت المستعمرات على الشكل التالي :

١ ـ وضع جنوبي شرقي افريقيا تحت الانتداب الانكليزي .
٢ ـ وضع رواندا وأورندا تحت الانتداب البلجيكي .
٣ ـ وضع الكمرون وجزء من التوغو تحت الانتداب الفرنسي .
٤ ـ وضع الجزء الثاني من التوغو تحت الانتداب الانكليزي .

(١) بسبب تردد الولايات المتحدة الامريكية من جهة وهزيمة المانيا من جهة ثانية وعزل الاتحاد السوفياتي من جهة ثالثة ظلت السياسة العالمية ترسم في لندن وباريس وخاصة في الاولى .

٥ ـ وضع القسم الالماني من غينيا الجديدة تحت الانتداب الاوسترالي .
٦ ـ وضع جزر ماريان ومارشال وكارولين باستثناء واحدة من هذه الاخيرة وهي جزيرة « يب » «Yap » تحت الانتداب الياباني .

اما بالنسبة للمستعمرات الالمانية في الصين فقد ظلت تحت الاحتلال الياباني الى ان قرر مؤتمر واشنطن إعادتها الى الصين[1] .

(١) راجع مؤتمر واشنطن واهم مقرراته صفحة ٢٠٥ من هذا الكتاب .

الفصل السادس

عصبة الامم

يعتبر انشاء « عصبة الامم » من أهم نتائج الحرب العالمية الاولى ، حيث ان ذلك كان تلبية لحاجة ملحة كثيرا ما شعرت بهاالشعوب وهي : ضمان السلام العالمي على اسس جديدة وثابتة . ولقد اهتم بالدعوة لهذه المنظمة الدولية العديد من المؤسسات الاقليمية والشخصيات السياسية ، الا ان ابرزها كان الرئيس الامريكي « ولسن » الذي بدأ دعوته لها انطلاقا من معارضته للفكرة القائلة « بضرورة ادارة الدول الكبرى للعالم » . وكذلك انطلاقا من قناعته بان « نظام التوازن الاوروبي » الذي كان معمولا به حتى الحرب العالمية الاولى ، كان السبب في اندلاع الحروب وعلى رأسها الحرب العالمية الاولى . وعندما عرض الرئيس الامريكي ولسن على مجلس الحلفاء الاعلى ، فكرته هذه القاضية بانشاء « منظمة دولية عالمية » كان التجاوب معه ضعيفا ، تجلى بعدم اكتراث من قبل كليمنصو وبتردد من قبل لويد جورج ، ومن هنا كان القول بان مهمة وضع الاقتراح موضع التنفيذ كانت قضية صعبة وشاقة تحملها الرئيس ولسن بنفسه . اذ نزولا عند رغبته قرر مجلس الحلفاء الاعلى في جلسته المنعقدة في ٢٥ كانون الثاني من عام ١٩١٩ ، بالاجماع تشكيل لجنة مكونة من ممثلين عن اربع عشرة دولة برئاسة « ولسن » نفسه تكون مهمتها اعداد مشروع ميثاق لسلطة دولية عليا ، وعلى ان يعتبر جزءاً لا يتجزأ من معاهدات الصلح .

لقد اقر مشروع الميثاق[1] الذي اعدته اللجنة ، بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩١٩ . وتم انعقاد اول اجتماع لمجلس العصبة[2] في ١٦ كانون الثاني من عام ١٩٢٠

---

(١) مشروع ميثاق العصبة اعده الاخصائيان : الاميركي « دافيد ملر » والانكليزي « سيسل هرست » وتبناه الرئيس الامريكي « ويلسن » الذي طرحه بدوره على اللجنة

(٢) وكان يعرف باسم « المجلس » فقط .

بدعوة من الرئيس ولسن الذي لم يحضر الجلسة ، لان الولايات المتحدة الامريكية لم تكن قد انضمت الى « عصبة الامم » منتظرة تصديق الكونغرس الامريكي على معاهدات الصلح ككل ، وهذا ما لم يحصل على الاطلاق .

هكذا اذن ، تم انشاء « عصبة الامم » ، فما هي اغراضها ومبادئها والاجهزة التي عملت بواسطتها ؟

القسم الاول : اهداف ومبادىء عصبة الامم

ان الاهداف الرئيسية لهذه المنظمة الدولية يمكن ايجازها بالتالي :

١ ـ صيانة السلام والامن الدوليين .

٢ ـ توثيق التعاون بين الدول وتنميته .

ومن اجل الوصول الى هذه الاهداف رأت الدول التي وقعت على « عهد العصبة » ان تعمل ضمن المبادىء التالية :

١ ـ عدم اللجوء الى القوة من اجل حل القضايا الدولية .

٢ ـ احترام قواعد القانون الدولي .

٣ ـ احترام الالتزامات والعهود التي تنص عليها المعاهدات الدولية .

٤ ـ قيام علاقات طيبة بين الدول على اساس العدل والشرف .

اما الدول التي وقعت « عهد العصبة » فكان عددها ٣٢ دولة ، ولكنها لم تنضم جميعها الى هذه المنظمة الدولية وذلك لاسباب داخلية مختلفة[1] ، وهذه الدول عرفت باسم الدول المؤسسة . اذ ان هنالك دولا مدعوة للانضمام وعددها ١٣ انضمت جميعها في نيسان من عام ١٩٢٠ . وكذلك نوع ثالث من الدول انضم الى عصبة الامم بعد تقديم طلب وموافقة الاجهزة المختصة .

---

(١) هنالك الولايات المتحدة الامريكية لم تنضم الى عصبة الامم بسبب رفض الكونغرس المصادقة على معاهدات الصلح ، والاكوادور لاسباب مالية .

القسم الثاني : الاجهزة الرئيسية لعصبة الامم

تشمل الاجهزة الرئيسية في عصبة الامم على فروع رئيسية ثلاثة هي التالية : الجمعية ، المجلس ، السكرتارية[1] .

البند الاول : الجمعية

تتكون الجمعية من ممثلين عن جميع الدول الاعضاء في عصبة الامم على ان لا تتمثل الدولة العضو باكثر من ثلاثة مندوبين ، وان لا يكون لها اكثر من صوت واحد مهما بلغ عدد ممثليها . وتعقد الجمعية دورتها العادية في شهر ايلول من كل عام ، اما مكان انعقاد جلساتها فهو جنيف ، وبالاضافة الى الدورة العادية يمكن دعوة الجمعية الى جلسات استثنائية . اما قرارات الجمعية او توصياتها فتؤخذ من حيث المبدأ بالاجماع ، ما عدا الحالات التي استثناها « العهد » فهي تؤخذ اما بالاغلبية العادية[2]، او بأغلبية الثلثين[3].

وتمتد صلاحية « الجمعية » الى جميع القضايا الداخلية ضمن دائرة اهتمامات عصبة الامم ، وخاصة ما يتعلق منها بالسلام العالمي .

البند الثاني : المجلس :

يعتبر المجلس الاداة التنفيذية للمنظمة الدولية ، ويضم نوعين من الدول : دول دائمة العضوية تمتعت بها عند انشاء المنظمة خمس دول : بريطانيا ، فرنسا ، ايطاليا ، اليابان ، والولايات المتحدة الامريكية ، الا ان هذه الاخيرة لم تمارس هذا الحق بشكل فعلي بسبب عدم انضمامها الى المنظمة الدولية . وفيما بعد حصل على العضوية الدائمة كل من المانيا

---

(١) (المادة الثانية من عهد عصبة الامم) .

(٢) تؤخذ القرارات بالاغلبية العادية في القضايا الاجرائية .

(٣) تؤخذ القرارات باغلبية الثلثين في القضايا المتعلقة بقبول اعضاء جدد ، وفي انتخاب الاعضاء غير الدائمين في المجلس وكذلك في القضايا التي تتعلق بتعديل « العهد » .

والاتحاد السوفياتي . والنوع الثاني من الاعضاء يشمل الاعضاء غير الدائمين الذين ينتخبون من الجمعية لفترة معينة . وعددهم كان مع نشوء العصبة اربعة ثم تعدل الى ستة في عام ١٩٢٢ ، والى تسعة اعضاء في عام ١٩٢٦ واخيرا الى احد عشر عضوا في عام ١٩٣٦ .

ويتمتع المجلس بصلاحية المحافظة على الامن العالمي ، سواء بالطرق السلمية او باللجوء الى العقوبات الاقتصادية او العقوبات العسكرية ، وقراراته تتخذ بالاجماع ما عدا في الحالات الاستثنائية[١] التي نص عليها عهد العصبة .

البند الثالث : الامانة العامة او السكرتارية

اتخذت الامانة العامة جنيف مقرا لها . وهي تعتبر الجهاز الدائم لعصبة الامم . يقوم على رأسها امين عام يتم اختياره من قبل المجلس بقرار اجماعي وذلك بعد موافقة الجمعية عليه بالاغلبية . ويساعد الامين العام معاونون يختارهم هو بموافقة المجلس . ولقد بلغ عدد موظفي الامانة العامة حوالي الثمانماية موظف ينتمون الى حوالي الخمسين جنسية ، ومهمة الامانة العامة تحضير الدراسات والوثائق الضرورية للمجلس والجمعية . وفي حال نشوب حرب او قيام حالة تهدد بالحرب فان الامين العام هو الذي يدعو المجلس الى الانعقاد ، واللغات التي كانت تعتمدها الامانة العامة اقتصرت على اللغتين : الفرنسية والانكليزية .

القسم الثالث : حياة عصبة الامم واسباب عدم نجاحها

بدأت عصبة الامم حياتها في عام ١٩٢٠ ، وحاولت من خلال نشاطاتها ان تصون السلام العالمي وان تمنع الحروب تارة عن طريق نشر روح التعاون والتفاهم بين الدول ، وتارة اخرى عن طريق فرض العقوبات من اقتصادية[٢]

(٢) كادارة بعض المناطق : بالاغلبية السار ، دانتزيغ والبحث في قضية الاقليات بشكل عام .

(٣) استعملت العقوبة الاقتصادية ضد ايطاليا عندما اعتدت على الحبشة .

وطرد[1] من المنظمة العالمية . ولقد نجحت عصبة الامم في اكثر من مجال الا ان فشلها في القضايا الهامة[2] وخاصة في منع قيام حرب عالمية في اقل من عشرين عاما من حياتها كان السبب في دمغ حياتها السياسية بالفشل . وفشل عصبة الامم يعود برأي غالبية المفكرين الى عوامل كثيرة ، اهمها :

اولا : عدم انضمام جميع الدول الكبرى اليها

ان عصبة الامم لم تضم في وقت من الاوقات جميع الدول الكبرى ، فالولايات المتحدة الامريكية لم تدخلها قط على الرغم من انها لعبت الدور الاساسي في تأسيسها ، والاتحاد السوفياتي الذي انضم اليها في عام ١٩٣٤ ما لبث ان طرد منها في عام ١٩٣٩ . وكذلك بالنسبة لالمانيا التي انضمت اليها بعد توقيع اتفاقيات لوكارنو وانسحبت منها بعد وصول النازية الى الحكم . اما بالنسبة لايطاليا واليابان العضوين المؤسسين فلقد انسحبا منها على اثر موقفها من غزو ايطاليا للحبشة ومن غزو اليابان للصين .

ثانيا : سيطرة الطابع الاوروبي عليها

ان سيطرة الطابع الاوروبي تجلت في فروعها الثلاثة وخاصة في المجلس والامانة العامة . حيث ان الدول التي هيمنت على هذه المنظمة هي الدول الاوروبية بشكل عام وبريطانيا وفرنسا بشكل خاص .

ثالثا : ربط « عهد العصبة » باتفاقيات الصلح

ان عصبة الامم لم يسيطر عليها الطابع الاوروبي وحسب ، وانما ارتبطت ارتباطا وثيقا بالانتصار الذي احرزته الدول المتفاهمة في عام ١٩١٨ ، وعلى الاخص بالدول الاوروبية منها بعد ان رفض الكونغرس الامريكي المصادقة على معاهدات الصلح . اذ كيف يمكن ان نربط بين « عهد العصبة » الذي هو دستور وضع لتنظيم هيئة دولية تصون السلام العالمي ، وتحقق المساواة

---

(١) استعملت عقوبة الطرد ضد الاتحاد السوفياتي عندما اعتدى على فنلندة .

(٢) لم تستطع حماية الحبشة من الغزو الايطالي ، ولا حماية الصين من الغزو الياباني ، وكذلك بالنسبة للنمسا وتشيكوسلوفاكيا من الاحتلال الالماني ، وفنلندة من الغزو الروسي الخ . .

بين الدول ، وبين معاهدة الصلح التي تشكل تسوية بين غالب ومغلوب ، يفرض فيها الغالب ارادته على المغلوب ؟

رابعا : تردد عصبة الامم في اتخاذ المواقف الحازمة

لقد صرح آخر رئيس للجمعية ، في آخر اجتماع لهـا عام ١٩٤٦ ، بأن عصبة الامم كانت تنقصها الشجاعة الادبية وبانها ترددت في اتخاذ القرارات الخطيرة في الوقت الذي كان فيه استعمال القوة ضروريا[1] .

خامسا : اتباع عصبة الامم لنظام مركزي حصر كافة الاختصاصات بشخصها

لم يفسح « عهد العصبة » مجالا للتعاون بين الوكالات المتخصصة والمنظمات الاقليمية وبين عصبة الامم .. وهذا ما جعل هذه المنظمة تنوء تحت عبء المهام الضخمة الموكولة اليها ، وأدى بالتالي الى تقصيرها وعجزها وعدم تمكنها من القيام بكامل واجباتها .

سادسا : اعتماد مبدأ الاجماع في اتخاذ القرارات

ان اشتراط الاجماع من اجل اتخاذ القرارات في القضايا الهامة عطل دور عصبة الامم في هذه القضايا ، وهذا ما كان كافيا وحده لتفشيل هذه المنظمة الدولية في لعب دورها في صيانة السلام العالمي .

واذا ما اضفنا الى هذه العوامل عاملا آخراً يتعلق بالاعضاء انفسهم وعدم ايمانهم بصلاحية هذه المنظمة وبالتالي تقاعسهم عن تقديم التضحيات في سبيل انجاحها ، يتبين لنا بوضوح اسباب فشل هذه المنظمة الدولية . ولقد اشار احد الناطقين باسم الوفد البريطاني الى مؤتمر « سان فرنسيسكو » الى هذا العامل الاخير عندما قال « ان الضعف الرئيسي في عصبة الامم لم يكن في دستورها ولا في طبيعتها ، وانما كان رابضا في عدم رغبة الدول في بذل

(١) ترددت في الوقوف في وجه العدوان الايطالي على الحبشة ، وفي رد العدوان الياباني عن الصين ، وكذلك في الدفاع عن النمسا وتشيكوسلوفاكيا الخ ..

التضحيات اللازمة لتحقيق اغراضها » . وكأن المندوب البريطاني كان يشير الى موقف بريطانيا نفسها من عصبة الامم . فبريطانيا التي كانت تشكل احد اعمدة هذه المنظمة الدولية ، هي التي كانت اكثر من غيرها تساهلا في خرق مبادىء عصبة الامم ، وهي التي كانت تمنع فرنسا من استعمال القوة ضد الاطماع النازية والفاشية ، وهذا ما سنراه بالتفصيل في المحاضرات اللاحقة .

البَابُ الثّالِث

العلاقات الدولية بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٩

لقد انتهت الحرب العالمية الاولى من وجهة النظر العسكرية بغالب ومغلوب ، أما من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية فإن الدول التي كانت أراضيها ساحات للعراك وإن خرجت بنسب متفاوتة من الأضرار المادية والبشرية الا أنها جميعها خرجت منهوكة القوى مثخنة بالجراح . وكان من الطبيعي أن تترك خسارة هذه الدول البشرية ، التي زادت على الثمانية ملايين ونصف المليون من خيرة شبابها ، والمادية التي شملت جميع القطاعات الاقتصادية . كان من الطبيعي أن يترك ذلك آثاره السيئة على أوضاع هذه الدول لفترة ما بعد الحرب .

ولكن اذا كانت الحرب وبالاً ومصائب نزلت بالدول الاوروبية ، فقد شكلت فرصة ذهبية للدول الاخرى ، حيث سمحت لها في تكوين رساميلها الوطنية التي فتحت أمامها طريق الاستقلال الاقتصادي عن الدول الأوروبية ، وعلى رأس الدول المستفيدة من الحرب العالمية الأولى كانت الولايات المتحدة الامريكية واليابان . ولرب سائل يسأل : كيف يمكن اعتبار الحرب فرصة ذهبية لهاتين الدولتين وقد شاركتا فيها الى جانب الدول المتفاهمة ؟ الجواب هو ان اشتراك هاتين الدولتين في الحرب كان محدوداً. فاليابان اكتفت باحتلال المستعمرات الالمانية في الصين والمحيط الهادىء وامتنعت عن إرسال جيوشها الى ساحات القتال في

أوروبا . وكذلك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن مشاركتها في الحرب اقتصرت على إرسال بعض قواتها في السنة الأخيرة من الحرب ، لمناصرة قوات حلفائها الأوروبيين . فأراضي الدولتين ظلت بعيدة عن ساحات القتال ، وهذا ما سمح لاقتصاديات الدولتين بالتطور والنهوض . ففي الفترة التي غابت فيها منتوجات الدول الأوروبية عن الاسواق العالمية بسبب الخسائر التي لحقت بمصانعها من جهة وتحويل ما تبقى منها الى إنتاج السلع الحربية من جهة ثانية ، كان الانتاج الأمريكي يتضاعف[1] ، وذلك بهدف ملء الفراغ الذي أحدثه غياب السلع الأوروبية ليس في الاسواق الأمريكية وحسب وإنما في أسواق أوروبا نفسها[2] . وكذلك الأمر بالنسبة لليابان الذي اضطر الى مضاعفة انتاجه من أجل سد الفراغ الذي أحدثه غياب السلع الأوروبية عن أسواق الصين والهند الصينية والخ . . .

اذن ، الحرب أوجدت نوعين من المنتصرين : حقيقيين ووهميين . المنتصرون الحقيقيون تمثلوا بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، حيث ان الحرب لم تكن بالنسبة لهما فرصة لتطوير اقتصادياتهما وحسب وإنما سمحت لهما أيضاً في مشاركة اوروبا بشكل فعال في رسم السياسة الدولية . اما المنتصرون الوهميون فقد تمثلوا بالدول الأوروبية المتفاهمة ، وقد أرادت هذه الدول أن تعوض بعضاً من خسارتها على حساب الدول المهزومة ، فوضعت يدها على مستعمرات هذه الدول كما فرضت تعويضات باهظة عليها ، وحتى لا تتكرر المأساة جزأت بعضها ، وفرضت شروطاً عسكرية قاسية على البعض الآخر .

كان الانتصار الحقيقي ليس في فرض الشروط على الخصم وهو ضعيف ، وإنما في المحافظة على استمرارية تنفيذ هذه الشروط . وهذا لا يمكن أن

---

(١) فترة ١٩١٤ - ١٩١٨ تضاعف انتاج النحاس في الولايات المتحدة الامريكية ، وقد زادت حمولة اسطولها التجاري حوالي الأربعة أضعاف وبلغ الفائض في ميزانها التجاري حوالي تسعة مليارات ونصف المليار ، وأصبحت تملك حوالي نصف الاحتياطي الذهبي في العالم .

(٢) راجع صفحة ٤٩ من هذا الكتاب .

يتحقق الا عن طريق الابقاء على وحدة « جبهة المنتصرين » من جهة وعلى ضعف الخصم من جهة ثانية ، وأي تعديل في هذين العاملين سيضيع الانتصار ويعدل الشروط . فهل استطاعت الدول المنتصرة ان تحقق ذلك ؟ هذا ما سنراه بالتفصيل في كلامنا عن الأوضاع الدولية لفترة ما بعد الحرب العالمية الاولى ، والتي سنتناولها في فصول ثلاثة :

الفصل الأول : الوضع الدولي في أوروبا .

الفصل الثاني : الوضع الدولي في أمريكا ، والمحيط الهادىء .

الفصل الثالث : الوضع الدولي في الشرق الأوسط وأفريقيا .

الفصل الأول

الوضع الدولي في أوروبا بين ١٩٢٠ و١٩٢٩

على الرغم من التناقض في مصالح الدول الكبرى المنتصرة ، فقد استطاعت أن تتفق فيما بينها على مقررات الصلح ، ولكن التباين في وجهات النظر ما لبث أن تجلى لدى تطبيق معاهدات الصلح وخاصة فيما يتعلق منها بألمانيا . وبعملية تأمين السلام العالمي ، بالإضافة الى القضية الروسية وأية علاقات يجب أن تُقام مع النظام الجديد ؟

القسم الأول : القضية الألمانية

ان قتال المانيا للدول المتفاهمة فترة تزيد على الأربع سنوات ، دفع بهذه الدول الى اعطاء القضية الألمانية كبير اهتمامها وكان من الطبيعي ان يستمر هذا الاهتمام الى فترة تنفيذ هذه الاتفاقيات . ولكن الدول المتفاهمة اذا كانت قد أجمعت على مبدأ الاقتصاص من المانيا الا أن نظراتها ما لبثت أن تباينت حول كيفية تطبيق هذا المبدأ . وفرنسا ، الدولة المجاورة لألمانيا ، والتي تعرضت مرتين خلال نصف قرن من الزمن[1] للاجتياح الألماني ، كانت أكثر الدول تشدداً ليس في وضع شروط الصلح مع المانيا وحسب وإنما في

---

(١) في عام ١٨٧١ وكذلك في عام ١٩١٤ حصل الاجتياح الالماني للاراضي الفرنسية .

تنفيذ هذه الشروط ايضاً . واذا كانت فرنسا قد قبلت بالتخفيف من الشروط العسكرية والمالية فهذا يعود الى تضمين معاهدة فرساي ضمانات سياسية ظنت فرنسا أنها ضرورية لحماية سلامتها من خطر الماني جديد . أما وقد سقطت الضمانات السياسية بسبب عدم تصديق الكونغرس الأمريكي على معاهدات الصلح[1] ، فقد عادت فرنسا لتتشدد وتتصلب في تنفيذ ما تبقى من مقررات مؤتمر الصلح وخاصة بالنسبة للتعويضات . ولكن هذا الموقف الفرنسي المتشدد لم يلبث ان تغير مع التبدل الذي طرأ على الاوضاع الداخلية الفرنسية في عام ١٩٢٤ من جهة وعلى الظروف الدولية من جهة ثانية .

البند الأول : الموقف الدولي من القضية الالمانية حتى عام ١٩٢٤

كانت التعويضات من أهم القضايا التي أثار تطبيقها خلافات في وجهات النظر . وبسبب التباين في وجهات النظر بين المؤتمرين كان أن أقر المؤتمر تشكيل لجنة عُرفت « بلجنة التعويضات »[2] . من مهامها تقدير قيمة التعويضات ، وتوزيعها على الدول المتضررة من الحرب العالمية الأولى . وبانتظار وضع التقارير عن حالة الاقتصاد الألماني ، عقدت اللجنة اجتماعاً لها في « سبا » «Spa » في النصف الأول من تموز لعام ١٩٢٠[3] ، كان من نتائجه توزيع التعويضات على الدول المتضررة بالنسب التالية :

٥٢٪ الى فرنسا .

٢٢٪ الى بريطانيا .

١٠٪ الى ايطاليا .

٨٪ الى بلجيكا ، على أن تعطى الأولوية لها بالحصول على حقها .

٦,٥٪ تتوزعها اليونان ورومانيا ويوغوسلافيا فيما بينها .

٠,٧٥٪ الى اليابان .

٠,٧٥٪ الى البرتغال .

---

(١) راجع القسم المتعلق بمقررات الصلح مع المانيا ، صفحة ١٠٢

(٢) راجع صفحة ١٠٣ من هذا الكتاب

(٣) (عقد الاجتماع في فترة ما بين ٥و١٦ تموز ١٩٢٠ .

وفي اجتماع نيسان لعام ١٩٢١ تمكنت اللجنة من الاتفاق على قيمة التعويضات حيث قدرتها بـ ١٣٢ مليار مارك ذهبي . وعندما عُرضت هذه المقررات على الحكومة الألمانية حاولت التهرب منها ، بحجة انها ليست المعتدية على الدول الأخرى ، وبالتالي فإنها ليست هي المسؤولة وحدها عما الحقته الحرب من أضرار وخسائر « بالدول المتفاهمة » . وبعد أن وجدت أنه لا مجال للتهرب من مسؤوليتها حاولت التخفيف من قيمة التعويضات ، بحجة أن وضعها المالي والاقتصادي لا يسمح لها بدفع هذه التعويضات الباهظة ، واقترحت تخفيضها الى ٣٠ مليار مارك ذهبي . وبعد أن هددت الدول المتحالفة المانيا باحتلال منطقة « الرور » والتي هي أغنى المناطق الألمانية بالمواد الأولية وخاصة الفحم الحجري ، عادت الحكومة الألمانية ورضخت لمقررات اللجنة ، على أن تدفع سنوياً ملياري مارك ذهبي بالاضافة الى ربع قيمة الصادرات الألمانية ، والتي كانت تقدّر آنذاك بأربع مليارات من الماركات الذهبية . وهذا يعني أن قيمة ما ستدفعه المانيا سنوياً للدول المتضررة حوالي ثلاثة مليارات ، أي أن المانيا ستستمر في دفع التعويضات فترة تقارب الأربع والأربعين عاماً ، هذا اذا لم يحصل أي تعديل على قيمة صادراتها وبالتالي على قيمة التعويضات السنوية .

والسؤال الذي يطرح نفسه ، هو : هل استمر الوضع على هذه الحالة مدة طويلة ؟ الجواب على ذلك ، هو أن المانيا وأن قبلت بدفع التعويضات كما أقرتها اللجنة الدولية ، حتى وان بدأت فعلاً بدفع التعويضات ، حيث انها دفعت ملياراً من الماركات الذهبية كدفعة أولى من تعويضات عام ١٩٢١ . الا أن المانيا ما لبثت أن توقفت عن الدفع بحجة أن وضعها المالي لا يسمح لها بالاستمرار بذلك ، خاصة وأن القسم الغني بالمواد الأولية من سيليزيا العليا قد ضم الى بولونيا في اذار من عام ١٩٢١[١] . لقد وجد هذا المطلب

---

(١) عندما اقرت لجنة التعويضات قيمة التعويضات وكيفية دفعها اخذت بعين الاعتبار الامكانيات الالمانية . ولذلك كان احتجاج المانية لخسارتها جزء من اراضيها وبالتالي لاقتصادها يقضي باعادة النظر في قيمة التعويضات وفي كيفية دفعها .

الألماني آذاناً صاغية لدى الحكومة الانكليزية ، الا أن الحكومة الفرنسية ، وبهدف قطع الطريق على الحكومة البريطانية ، سارعت الى توقيع اتفاق مع الحكومة الألمانية ، عرف باتفاق « لوشور ـ راتنو » « Rateneau — Loucheur » في تشرين الأول من عام ١٩٢٢ ، ويقضي بدفع المانيا الى فرنسا حصتها من التعويضات ، أموالاً عينية ، أي سلعاً ومواد أولوية عوضاً عن الماركات الذهبية .

لقد أثار هذا الاتفاق الفرنسي ـ الألماني احتجاج بريطانيا التي وجدت فيه إفادة لفرنسا وحدها دون بقية الدول المتضررة ، فاستفادت الحكومة الالمانية من هذا التناقض في موقفي بريطانيا وفرنسا ، واعلنت توقفها عن دفع التعويضات ، مما مهد الطريق أمام عقد مؤتمرات دولية لبحث قضية التعويضات . وكان أهمها ذلك الذي عقد في مدينة « كان » « Canes » في الأسبوع الأول من كانون الثاني من عام ١٩٢٢ . ولكن هذا المؤتمر فشل بسبب تعارض وجهتي النظر الفرنسية والانكليزية حول التعويضات من جهة وحول أهداف الحلف المقترح قيامه بين فرنسا وبريطانيا من جهة ثانية . ففي حين أن وجهة النظر الانكليزية كانت تقول بضرورة التساهل مع المانيا حيال التعويضات ، لقاء حلف يقوم بين فرنسا وبريطانيا تكون أهدافه مساعدة فرنسا وبلجيكا في حال تعرضهما لأي اعتداء الماني مفاجىء . كانت وجهة النظر الفرنسية تقول بضرورة التشدد في سياستها حيال المانيا وبضرورة دفع هذه الأخيرة للتعويضات بكاملها وبأوقاتها المحددة ، الا أنه من الممكن التساهل في قضية التعويضات في حال تعهد بريطانيا بمساعدة فرنسا في المحافظة على الحدود الألمانية القائمة ليس مع فرنسا وبلجيكا وحسب وإنما مع دول أوروبا الوسطى والشرقية أيضاً . وبسبب التباين في وجهتي نظر فرنسا وبريطانيا حول التعويضات وأهداف التحالف ، كان أن فشل المؤتمر في اتخاذ أي قرار إيجابي باستثناء الاتفاق على عقد مؤتمر اقتصادي تُدعى اليه جميع الدول الأوروبية بما في ذلك الاتحاد السوفياتي وكان من نتائج مؤتمر « كان » « Canes » أن قدم « بريان » استقالته وحلّ محله « ريمون بوانكاريه » الذي عُرف بتشدده حيال المانيا . ولذلك عندما

عقد المؤتمر الاقتصادي في « جنوى » ، في نيسان من عام ١٩٢٢ ، وحضره ممثلون عن ٢٩ دولة كان من بينها ممثل الاتحاد السوفياتي ، استغلّ رئيس الحكومة الفرنسية الجديد هذا المؤتمر ليناقش قضية التعويضات الألمانية والديون الفرنسية على الروسيا . وبالاضافة الى تشدد « بوانكاريه » في قضية التعويضات حيث اعلن أن بلاده لن توافق على تمديد آجال التعويضات الألمانية الا لقاء تسليم مناجم الرور الى الحلفاء . كذلك ظهر تشدده في مطالبة الروسيا بتسديد ديونها التي كانت اقترضتها حكومة القيصر من فرنسا . وقدّرت الديون الفرنسية على الروسيا ، ما بين ديون خاصة وديون عامة ، بحوالي ٢٤ مليوناً من الفرنكات الذهبية . وكان جواب المندوب الروسي بأن بلاده على استعداد لدفع هذه الديون شرط أن تعوّض « الدول المتفاهمة » على الروسيا خسائرها التي تكبدتها في الحرب الأهلية والتي كانت الدول الليبرالية من ورائها ، وتقدر قيمة هذه الخسائر بحوالي الثلاثين ملياراً من الفرنكات الذهبية . واذا ما أضفنا الى هذه العوامل اصرار فرنسا على أن يكون موضوع التحالف بين بريطانيا وفرنسا هو ضمان حدود المانيا الشرقية بالاضافة الى حدودها الغربية واصرار بريطانيا على قبولها فقط بضمان حدود فرنسا وبلجيكا مع المانيا ، نعلم عند ذلك لماذا كان الفشل مصير هذا المؤتمر أيضاً .

وعلى الرغم من فشل هذا المؤتمر الا أن نتائجه كانت هامة على المستوى الأوروبي ، اذ كانت أهم نتائجه :

١ ـ تقارب الماني ـ روسي .
٢ ـ احتلال فرنسا لمنطقة الرور .

اولاً : اتفاقية رابللو

كان من نتائج فشل مؤتمر جنوى أن تداعت الحكومتان الألمانية والسوفياتية الى توقيع اتفاقية فيما بينهما تحل محل اتفاقية « برست لتوفسك » وتنهي

قضية الديون والتعويضات فيما يتعلق بهما . ووقعت هذه الاتفاقية في « رابللو » بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٢٢ ، وأهم ما تضمنته :

١ ـ اقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين .

٢ ـ تنازل الدولتين عن الديون والتعويضات .

٣ ـ تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية في معاملتهما فيما بينهما .

ان احلال اتفاقية « رابللو » برضى الطرفين محل اتفاقية « برست لتوفسك » التي كانت قد فرضتها الحكومة الألمانية ، في خلال الحرب العالمية الأولى[١] ، على الحكومة الروسية الثورية ، سيؤثر ولا شك ايجابياً على علاقات الدولتين . ولقد انعكس ذلك ليس على تحسن العلاقات السياسية بين الدولتين وحسب وإنما على تطوير علاقاتهما الاقتصادية وخاصة للناحية التقنية والفنية ، اذ ان الحكومة الألمانية وجدت فرصتها السانحة في اجراء التجارب على الأسلحة الثقيلة المحظر عليها امتلاكها بموجب « معاهدات فرساي » . فعن طريق التعاون الصناعي بين الدولتين تمكنت الحكومة الألمانية من اجراء التجارب على « مصانع الدبابات الثقيلة » « Kama » ومصانع الطيران « ليبتزك Lipetezk » ومصانع قنابل الغاز « سر اتوف Saratov » . واذا ما أضفنا الى هذه النتائج افشال المخطط الليبرالي الذى رسمته « الدول المتفاهمة » من أجل عزل النظام السوفياتي ، تبين لنا عند ذلك لماذا كان تأثير هذه الاتفاقية كبيراً على الرأي العام الغربي .

ثانياً : **احتلال منطقة الرور** : إن مصير المؤتمرات التي عقدت في لندن[٢] وباريس[٣] لم يكن أحسن حظاً من مؤتمري « كان » و « جنوى » . وبعد أن استحقت على المانيا أقساط لم تُدفع ، قررت الحكومة الفرنسية ، في ١١ كانون الثاني ١٩٢٣ ، بالاتفاق مع الحكومة البلجيكية ، إرسال لجنة للرقابة

---

(١) راجع الصفحة ٨٣ في هذا الكتاب .

(٢) عقد مؤتمر في لندن ، الاول التاريخ ٧ ـ ١٢ في عام ١٩٢٧ والثاني في ٩ كانون الاول في نفس العام .

(٣) عقد مؤتمر باريس في ٢ كانون الثاني من عام ١٩٢٣ .

على المصانع والمناجم الألمانية في الرور ، مصحوبة بجيوش نظامية للدفاع عنها . وكانت الحكومة الفرنسية ، التي كانت برئاسة « بوانكاريه » تهدف من وراء عملها هذا تحقيق الغايتين التاليتين :

١ ـ الحصول على حصتها من التعويضات عن طريق تحويل انتاج المناجم الألمانية من الفحم الحجري الى فرنسا .

٢ ـ الضغط على الحكومة الألمانية من أجل انتهاج سياسة متلائمة مع السياسة الفرنسية . وخاصة بعد أن أقدمت حكومة « غينو » «Guno » الألمانية على توقيع اتفاقية « رابللو » مع الحكومة الروسية .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : ماذا كان موقف الحكومة الألمانية ، وما هي مواقف الدول الأخرى من هذا الاحتلال الفرنسي لمنطقة الرور ؟

ان موقف الحكومة الألمانية كان قوياً وعنيفاً ، ولكنه لم يبلغ حد استعمال القوة ، لأنها لم تكن بوضع يمكنها من اللجوء الى القوة . ولذلك عمدت الى سحب سفيرها من باريس كخطوة أولى ، ثم كان تحريضها للعمال الألمان على الامتناع عن العمل في ظل الاحتلال الفرنسي ، فكان التجاوب بين العمال الألمان وحكومتهم كبيراً ، في المرحلة الأولى من الاحتلال الفرنسي لمنطقة « الرور » ، حيث ان الحكومة أخذت تدفع من ميزانيتها أجور العمال كما لو كانوا يثابرون على العمل . ان هذا الموقف السلبي من قبل العمال الألمان كاد أن يتحول الى اضطرابات وأعمال شغب لو لم يكن الرد الفرنسي على ذلك قوياً وعنيفاً ، بلغ حد التصفية الجسدية او النفي خارج المنطقة ، حيث بلغ عدد الذين طردوا الى خارج منطقة الرور المائة والخمسة وأربعين الفاً .

ومن بين الدول الأوروبية التي تعاطفت مع المانيا كانت بريطانيا التي نددت حكومتها باحتلال منطقة الرور ، معلنة أن الاحتلال لا يشكل اساءة الى ألمانيا وحدها وإنما يسيء الى الحياة الاقتصادية الأوروبية أيضاً . وبالمقابل لبريطانيا وقفت بلجيكا وإيطاليا الى جانب الاحتلال ، حتى أن

بلجيكا لم تكتف بالتأييد وإنما شاركت في القوات العسكرية التي أرسلت الى منطقة الرور . كما أن عمالها شاركوا العمال الفرنسيين في الحلول مكان العمال الألمان المضربين .

ولذلك فلا الموقف الألماني السلبي ولا التنديد الانكليزي بالاحتلال ثنى « بوانكاريه » عن الاستمرار في مخططه واستطاع أن يتخطى العقبات التي خلقها الاضراب العمالي في وجهه ، اذ نظم عملية النقل بين الرور وفرنسا عن طريق السكك الحديدية والشاحنات ، بالاعتماد على العمال الفرنسيين والبلجيكيين .

ولقد كان من نتائج استمرار الاحتلال لمنطقة الرور أن تكبدت المانيا خسائر كبيرة ، مما أدى الى استقالة حكومة « غينو » ، فقد خسرت انتاج اغنى مناطقها من الفحم الحجري والمواد الاولية ، بالاضافة الى أن خزانتها قد تحملت أجور العمال والموظفين لمدة قاربت السبعة أشهر . فانعكس ذلك سلبياً على الوضع المالي والاقتصادي لألمانيا ، اذ تدهورت قيمة المارك الألماني بشكل سريع ، حتى أن الدولار الذي كان يساوي ، مع بداية الاحتلال ، حوالي ٣٣ الف مارك ، اذا به في أواخر إيلول من نفس العام ، يساوي حوالي ١٣٢ مليون مارك . وبسبب هذه النكسة التي أصابت الاقتصاد الألماني من جهة وخوف العمال الألمان من احلال العمال الفرنسيين والبلجيكيين مكانهم وبشكل نهائي من جهة ثانية ، كان إسراع فئة كبيرة منهم بالعودة عن الاضراب ، وهذا ما أدّى الى تقديم حكومة « غينو Guno » استقالتها في ١٢ آب ١٩٢٣ ، والى تشكيل الحكومة الألمانية الجديدة برئاسة « ستراسمن » « Stresmen » المدعومة من قبل اصحاب المصانع الكبيرة والمتوسطة . فعمدت الى إنهاء اضراب العمال وأعلنت عن رغبتها في الاستجابة للمطالب الفرنسية .

ان احتلال الرور وان ترك آثاره السيئة بالدرجة الأولى ، على المانيا ، فإن نتائجه لم تكن كلها إيجابية على فرنسا ، اذ ارتفعت بعض الأصوات المعارضة في فرنسا ضد احتلال الرور . وتمثلت هذه الأصوات بالفريق

اليساري الذي تمكن من احراز النجاح في انتخابات ١٩٢٤ ، وأدّى ذلك الى استقالة حكومة « بوانكاريه » المتشددة مع المانيا ، وتشكيل حكومة برئاسة « ادوار هريو » « E. Heriot » شارك فيها « أرستيد بريان » الذي استلم حقيبة الخارجية . واذا كان أقطاب هذه الحكومة قد أدانوا سياسة « بوانكاريه » حيال المانيا واعتبروا احتلال القوات الفرنسية لمنطقة الرور عملاً غير عادل ، فإنهم عند استلامهم للحكم لم يستطيعوا الاعلان فوراً عن انهاء الاحتلال ، لأنهم وجدوا أن في اتخاذ مثل هذه الخطوة من دون ضمانات اكيدة ضد انبعاث الخطر الألماني سيؤدي الى قيام معارضة قوية في وجههم . ولذلك كان لا بد من التمهيد لاتخاذ القرار بانهاء الاحتلال عن طريق مفاوضات أجريت مع بريطانيا للاتفاق معها على سياسة موحدة حيال المانيا . ومما ساعدهم في ذلك التحوّل في المواقف الدولية ليس حيال القضية الألمانية وحسب وإنما حيال مجمل مقررات مؤتمر الصلح أيضاً . فما هي الضمانات التي اتّخذت ضد انبعاث الخطر الألماني ؟ وما هي التغييرات في المواقف الدولية ؟

البند الثاني ـ التبدل في الموقف الفرنسي واقرار مشروع « داوز » المؤقت للتعويضات

على الرغم من وجهة النظر الانكليزية التي تقول بضرورة التساهل مع المانيا وبعدم التشدد في قضية التعويضات ، فإن الموقف الفرنسي القاضي بالتشدد مع ألمانيا وبضرورة تنفيذ مقررات مؤتمر الصلح فيما يتعلق بالضمانات العسكرية والتعويضات ظل هو المعمول به والمسيطر على أسلوب التعامل مع المانيا ، وذلك حتى عام ١٩٢٤ . ويعود السبب في ذلك الى تخوف القادة الفرنسيين من الخطر الألماني والذي أصبح هاجساً سيطر على أفكارهم وتصرفاتهم ، خاصة وان الضمانات السياسية ، والتي كانت تقضي بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لفرنسا في حال تعرضها لأي اعتداء الماني ، قد ولدت ميتة ، بسبب موقف الكونغرس الأمريكي من معاهدات السلام بشكل عام . وكانت الحكومة الفرنسية ،

حتى عام ١٩٢٤ ، ترى بأن ضمان سلامتها من أي خطر الماني مرتقب لا يمكن أن يتم الا عن طريق التشدد في الضمانات العسكرية ، أي في القضاء على قوة المانيا العسكرية عن طريق منعها من التسلح من جهة وتجريد بعض مناطقها من السلاح من جهة ثانية ، وكذلك عن طريق تنفيذ التعويضات بدقة . لأنها وجدت في ذلك ارهاقاً للاقتصاد الألماني ، وأن ما تخسره المانيا عن طريق التعويضات يُضاف الى القوة الاقتصادية الفرنسية في الجزء الأكبر منه .

اذن ، ظلت وجهة النظر الفرنسية هذه هي التي تسيطر على علاقات الدول المتفاهمة مع المانيا حتى عام ١٩٢٤ ، وذلك بسبب موقف القادة الفرنسيين أنفسهم من جهة ، والدعم الذي لقيته فرنسا من بلجيكا وايطاليا والدول المكتفية[١] من جهة ثانية . وبعد عام ١٩٢٤ حصل تطور في مواقف الدول المتفاهمة بالنسبة لألمانيا وذلك نتيجة للتغير في موقف الحكومة الفرنسية . فما هي أسباب هذا التبدّل ؟

ان أسباب تبدل السياسة الفرنسية حيال المانيا تعود ولا شك الى انتخابات عام ١٩٢٤ التي اوصلت الى الحكم اليسار الفرنسي والذي كان يختلف مع « بوانكاريه » في تشدده حيال المطالب الألمانية . ومما ساعد على ترسيخ هذه القناعة لدى قادة فرنسا الجدد هو انضمام ايطاليا الى بريطانيا في دعوتها الى التساهل مع المانيا ، وكذلك خروج الولايات المتحدة الأمريكية عن صمتها ودعوتها الى حل قضية التعويضات عن طريق مؤتمر تشارك فيه .

أولاً : تبدل موقف ايطاليا من القضية الألمانية وأسبابه

أن موقف بريطانيا الداعي الى التساهل مع المانيا ينبع من سياستها التقليدية حيال أوروبا والرامية الى عدم سيطرة أحدى دولها عليها . ولقد انضمت ايطاليا الى بريطانيا في موقفها هذا ، ابتداء من عام ١٩٢٥ .

---

(١) راجع القسم المتعلق بمقررات مؤتمر الصلح بالنسبة للامبراطورية النمساوية ـ المجرية .

وأسباب التحول في موقف ايطاليا تعود في جزء كبير منها الى وقوف فرنسا في وجه أطماعها في اوروبا الوسطى والدانوب .

ان ايطاليا اذا كانت قد وقفت الى جانب فرنسا في احتلالها لمنطقة الرور فإن ذلك يعود الى رغبتها في التوسع في أوروبا الوسطى على حساب المانيا . فهي كانت ضد مقررات مؤتمر السلام لانها لم تحقق لها أطماعها في أوروبا ، ولكنها وقفت الى جانب تطبيق بنود معاهدات فرساي حيال المانيا لانها كانت تطمح من وراء ذلك الى الابقاء على المانيا ضعيفة وغير قادرة على منعها في مد نفوذها الى النمسا وهنغاريا والبانيا ويوغوسلافيا والخ . . وهي اذا ، أيدت فرنسا في احتلالها لمنطقة الرور فذلك لضمان سكوتها في حال إقدامها على تنفيذ أطماعها في هذه المناطق . ولقد نجحت ايطاليا نسبياً في سياستها هذه ، فهي نجحت في ضمان سكوت فرنسا عندما اقدمت على حل قضية « الفيوم » «Fiume » ، ولكنها عندما أرادت التمادي اكثر من ذلك ، وحاولت بسط نفوذها على هنغاريا والبانيا ، اثار ذلك المخاوف لدى يوغوسلافيا التي استنجدت بفرنسا فوجدتها الى جانبها . وهذا ما أثار نقمة موسوليني ودفعه الى التحوّل عن فرنسا نحو المانيا عدوة فرنسا التقليدية .

اذن ، يعودُ السبب في تحوّل ايطاليا عن فرنسا الى موقف هذه الأخيرة من الاطماع الايطالية في اوروبا ، والى عدم تساهلها في تحقيق ايطاليا لكامل أطماعها الاوروبية . نقول كامل الاطماع لان فرنسا سكتت عن ضم ايطاليا لأقليم « الفيوم » ، بل ضغطت على صديقتها يوغوسلافيا من اجل التساهل في عملية الضم هذه . فكيف تم ذلك ؟

كان اقليم « الفيوم » «Fiume » من أهم المناطق التي ترغب ايطاليا في ضمها اليها منذ نهاية الحرب العالمية الاولى وما كان يحول دون ذلك هو معارضة يوغوسلافيا الشديدة واحتمال تدخل فرنسا صديقة يوغوسلافيا من جهة والحامية لمقررات مؤتمر السلام من جهة ثانية . وعلى الرغم من أن استفتاءً أجري في هذا الأقليم ، بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٢١ ، وكان من نتائجه

اعلان الحكم الذاتي بهذا الاقليم ، والذي سارعت يوغوسلافيا الى تأييده ، الا أن ايطاليا لم تتوقف عن السعي الى ضمه اليها . ولوضع حد للخلاف بين يوغوسلافيا وايطاليا حول هذا الأقليم اجتمع الطرفان ، في أيار ١٩٢٢ ، في « سانت ـ مارغريت » « Santa — Margherita » ، ثم في روما حيث وقعت اتفاقية بتاريخ ٢٣ تشرين الأول من عام ١٩٢٢ . ولكن هذه الاتفاقية لم تضع حداً للخلافات بسبب عدم تطبيقها تطبيقاً حسناً من قبل ايطاليا ، فما كان من يوغسلافيا الا أن أعلنت الحصار على هذا الأقليم . فاستغل موسوليني انشغال فرنسا بقضية الرور ، واعطى الأوامر الى قادة جيشه باحتلال الاقليم في تموز من عام ١٩٢٣ .

وعندما استنجدت يوغوسلافيا بحليفتها فرنسا ، كان جواب « بوانكاريه » لها بالتعقل وانتهاج سياسة اللين حيال ايطاليا ، ويعود الموقف الفرنسي هذا الى سببين رئيسيين :

الاول : لأن فرنسا كانت مشغولة في قضية الرور ولا تريد ان تشغل نفسها في مشاكل اخرى .

الثاني : لأن موقف ايطاليا كان مؤيداً لوجهة لنظر الفرنسية وللخطوات التي اتخذتها فرنسا من أجل الرد على اضراب العمال الألمان في منطقة الرور .

اذن ، على هذا الشكل ولهذه الأسباب تمكن موسوليني من ضم اقليم « الفيوم » الى ايطاليا ، وأجبرت يوغوسلافيا على الاعتراف بالأمر الواقع ، أي بضم ايطاليا للاقليم باستثناء « مرفأ بروث » « Port Baroce » الذي استطاعت يوغوسلافيا أن تحتفظ به لنفسها .

ان سكوت فرنسا عن ضم اقليم « الفيوم » الى ايطاليا شجع هذه الأخيرة على تنفيذ سياستها الأوروبية . وعندما اندفع موسوليني في تنفيذ مخططه في هنغاريا والبانيا ، أثار ذلك مخاوف يوغوسلافيا ، فسارعت الى التحالف مع فرنسا . كيف تمّ ذلك ؟

بعد أن استلم « احمد زوكو » الحكم في ألبانيا ، في بداية عام ١٩٢٥ ، سارع موسوليني الى تأييده ، والتقى به في « تيرنا » ، ونتج عن هذا اللقاء توقيع ميثاق صداقة وتعاون ، مدته خمس سنوات ، ويقضي :

١ ـ بتعهد موسوليني بضمان سلامة البانيا .
٢ ـ بحل جميع الخلافات التي يمكن ان تنشأ بين الدولتين بالطرق السلمية ، وعلى رأسها التحكيم .
٣ ـ بالتعهد بعدم توقيع ميثاق مشابه لهذا الميثاق مع اية دولة اخرى .

وبعد أن ضمن موسوليني مركزاً ممتازاً لبلاده في البانيا سارع الى ضمان مركز مماثل في هنغاريا ، فوقع معها اتفاقاً تجارياً في ١٥ ايلول من عام ١٩٢٥ ، ثم اتبعه بميثاق صداقة وتعاون بتاريخ ٤ نيسان من عام ١٩٢٧ . وتضمن الميثاق تعهد الطرفين بحل جميع المشاكل التي يمكن أن تنشأ بين الدولتين بالطرق السلمية وعلى رأسها التحكيم والتوفيق .

ولقد كان لهذه السياسة الايطالية وقع سيء على يوغوسلافيا التي سارعت الى الاحتجاج على ميثاق « تيرنا » معتبرة اياه مناقضاً لاتفاقية روما التي كانت قد وقعتها مع ايطاليا في عام ١٩٢٢ . ومنذ هذا التاريخ اخذت العلاقات تسوء بين الدولتين ، حتى بلغ التدهور في صيف عام ١٩٢٧ الى حد قطع العلاقات بينهما . وفي الوقت الذي كانت تتدهور فيه العلاقات بين ايطاليا ويوغوسلافيا كانت هذه الأخيرة تبذل كل الجهود من أجل توقيع ميثاق صداقة وتعاون مع فرنسا . وفي آذار من عام ١٩٢٦ حاولت فرنسا أن تضم ايطاليا الى الاتفاق المقترح من قبل يوغوسلافيا ، الا أن موسوليني رفض الاقتراح الفرنسي عندما فاتحه فيه « بريان » . وكان موسوليني يعتقد ان مجرد رفضه للمشروع سيحول دون قبوله من قبل فرنسا ، ويكون بذلك قد احتكر هذه المنطقة للنفوذ الايطالي . ولكن فات موسوليني ان الظروف الدولية التي فرضت على فرنسا السكوت عند ضمّه لأقليم « الفيوم » قد تغيرت . وأن الدور الذي تزعمه فرنسا لنفسها في حماية مقررات مؤتمر السلام لا يسمح لها بأن تترك ايطاليا تعبث بهذه المقررات . ولهذا كان إقدام « بريان » على

توقيع ميثاق تعاون وصداقة مع يوغوسلافيا في تشرين الثاني من عام ١٩٢٧ ، على الرغم من رفض موسوليني ومعارضته لهذا الاتفاق .

لقد استغل موسوليني الاتفاقية الفرنسية ـ اليوغوسلافية ، من اجل تشديد قبضته على البانيا ، فوقع معها اتفاقية « تيرنا » الثانية في ٢٢ تشرين الثاني من عام ١٩٢٧ ، تضمنت اعلان قيام التحالف الثنائي بينهما لمدة عشرين عاماً . وعلى أنه في حال وقوع حرب بينهما وبين دولة ثالثة تلتزم كل منهما بعدم توقيع اتفاقية صلح من دون موافقة الأخرى . وهكذا استطاعت ايطاليا أن تجرّ البانيا شيئاً فشيئاً الى حمايتها ، وظل الوضع كذلك حتى تمكنت ايطاليا من ضم البانيا اليها في عام ١٩٣٩ ، وهذا ما سنراه في فصل لاحق ، عند كلامنا عن العلاقات الدولية في فترة ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩ .

ثانياً : تعاطف الولايات المتحدة الامريكية مع المانيا

بالاضافة الى الموقف البريطاني المتعاطف بشكل عام مع المانيا والداعي الى التساهل بالنسبة لقضية التعويضات بشكل خاص ، والى التغيير الذي طرأ على موقف ايطاليا لصالح المانيا بعد أن وقفت فرنسا في وجه الأطماع الايطالية في أوروبا ، كان للتعاطف الأميريكي مع المانيا ايضاً دوره في تغيير الموقف الفرنسي من القضية الألمانية . ولقد ظهر التعاطف الاميريكي مع المانيا عن طريق التجاوب الذي أبدته الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم القروض لها من أجل النهوض باقتصادها وتمكينها من دفع الأقساط التي أقرها مشروع « داوز Dawes » . فما هو هذا المشروع ، وما هي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء قبول الولايات المتحدة الأمريكية بمد المانيا بالقروض ؟

١ ـ مشروع « داوز » « Dawes »

نتيجة للاقتراح البريطاني وللموافقة الفرنسية ، شكلت لجنة دولية من كبار الخبراء في الاقتصاد والمال من أجل وضع مشروع حول التعويضات الألمانية على ضوء امكانيات الاقتصاد الألماني في عام ١٩٢٣ . وعُرفت هذه اللجنة

باسم الاقتصادي الأميريكي « داوز » الذي ترأسها . وبعد دراسة للوضع الاقتصادي الألماني وضعت اللجنة تقريرها ، فقضى :

أ ـ بالزام المانيا بدفع مليار مارك ذهبي في العام الاول من تنفيذه على أن يرتفع المبلغ تدريجياً حتى يصل الى المليارين ونصف المليار من الماركات الذهبية في السنة الخامسة من تنفيذه[1] .

ب ـ تأمين قروض ضخمة الى المانيا على أن تعتبر السكك الحديدية وبعض الصناعات الألمانية كضمانةلأداء تلك القروض .

وعلى الرغم من معارضة بعض القوى الألمانية لهذا المشروع الا ان « ستراسمن » استطاع أن يُدافع عن هذا المشروع . وأن يحصل على موافقة « الرايخستاغ » في آب من عام ١٩٢٤ ، بعد ان أثبت له حاجة المانيا الى القروض الأجنبية للنهوض باقتصادها ، وأنه ليس بإمكانها أن تحصل على تلك القروض ما لم تعلن عن استعدادها للتقيد بهذا المشروع . وقد استطاعت المانيا أن تحصل على قروض بقيمة الثلاثين مليار مارك ذهبي تقريباً في خلال فترة ١٩٢٤ ـ ١٩٢٩ ، كانت بغالبيتها من مصدر امريكي .

لقد اعتبر مشروع « داوز » من خلال ما تضمنه وما كان له من نتائج ، نصراً لألمانيا . فهو قد خفض الأقساط السنوية من ثلاثة مليارات في المشروع السابق الذي وضع في عام ١٩٢١ ، الى المليار مارك ذهبي في عام ١٩٢٤ والى المليارين ونصف كحد أقصى وبعد انقضاء خمس سنوات . كما أن الغموض الذي تخلّل هذا المشروع عرفت المانيا كيف تستغلّه لصالحها . فهو لم يحدد قيمة التعويضات الاجمالية التي ستدفعها المانيا ، وما اذا كانت ستبقى بنفس القيمة السابقة أم انها ستتغير ، كما أن المشروع لم يحدد كيفية الدفع بعد مرور الخمس سنوات . وهذا يعني أن المشروع كان بالنسبة لواضعيه مشروعاً مؤقتاً ، وضع لفترة محددة وسيُصار الى تعديله بعد أن تكون المانيا قد

1 — Cf.P. Renouvin. Histoire des Relations Internationales. tome Septième. Hachette. Paris. 1960. P.257.

استطاعت النهوض من كبوتها ، وبعد أن تكون القروض قد أحدثت فعلها في الاقتصاد الألماني وزادت من قوته الانتاجية .

وقبل أن نعالج النتائج العملية لهذا المشروع على السياسة الفرنسية لا بد وأن نشير الى الاسباب الحقيقية الكامنة وراء القروض الأمريكية الى المانيا . ان هذه الاسباب تعود في البعض منها الى السياسة الامريكية الكلاسيكية حيال أوروبا ، والى موقف الولايات المتحدة الأمريكية المعارض لسيطرة دولة واحدة على القارة الأوروبية ، وهي تلتقي هنا مع السياسة البريطانية ، بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية . وهذه السياسة قد ظهرت وبشكل واضح من خلال مبادرات السلام الأمريكية التي أقدم عليها الرئيس ولسن في الفترة السابقة لدخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى[1] .

اذن ، أسباب القروض الأمريكية لألمانيا تعود في جزء منها الى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة التوازن بين المانيا وفرنسا ، وتعود في الجزء الأخر الى رغبة الولايات المتحدة الامريكية في الحصول على ديون الحرب . فهي كانت ترى بأنه اذا توقفت المانيا عن دفع التعويضات سيصبح من الصعب على الدول المتفاهمة ان تدفع الديون المتوجبة عليها للولايات المتحدة الأمريكية ، والتي أصبحت قضية بحد ذاتها . فما هي قضية الديون الأمريكية ؟

٢ ـ قضية الديون الأميريكية

من المعروف ان الدول الأوروبية المتفاهمة قد مرّت بأزمة مالية واقتصادية في خلال الحرب العالمية الأولى . ولقد وجدت في الولايات المتحدة الأمريكية خير نصير لها . حتى ان الروابط الاقتصادية ـ المالية التي جمعت بين الطرفين في خلال الحرب ، شكلت عاملاً من أهم العوامل التي أدّت بالولايات المتحدة الامريكية الى دخول الحرب الى جانب الدول المتفاهمة[2]

(١) راجع صفحة ٤٧ من هذا الكتاب .

(٢) راجع صفحة ٤٩ من هذا الكتاب .

ومن المعروف أيضاً ان الولايات المتحدة الأمريكية عندما أعلنت الحرب على المانيا في نيسان من عام ١٩١٧ ، لم تستطع أن تشارك في الحرب الأوروبية وبشكل فعّال الا بعد مرور فترة زمنية قاربت السنة ، كانت خلالها تجهّز جيوشها للمشاركة في الحرب ، وتقدم المساعدات والقروض لحليفاتها من أجل الصمود في الحرب ريثما يتم تجهيزها لجيوشها . وعندما انتهت الحرب أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تطالب حليفاتها بتسديد القروض التي قدمتها لها خلال الحرب . فقامت بوجهها معارضة قوية ترفض تسديد هذه القروض ، وكان على رأس الدول المعارضة ، فرنسا التي اعلنت وجهة نظرها على الشكل التالي : ان الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت الحرب على المانيا في نيسان من عام ١٩١٧ لم تشترك فيها بشكل فعلي الا بعد سنة من إعلانها . والسبب في ذلك يعود الى عدم وجود قوات امريكية مهيأة وجاهزة لخوض الحرب في أوروبا . وان ما قدمته من قروض مالية الى حليفاتها خلال هذه الفترة لا يمكن أن يعتبر ديوناً على تلك الدول ، بل يجب أن يعتبر جزءاً من التضحيات المشتركة . ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تأبه لهذه المعارضة ورفضت الأخذ بوجهة النظر الفرنسية ، وحتى تحصل على ديونها كاملة رفضت تقديم أية قروض لاية دولة ترفض الاعتراف بهذه اديون . وبسبب حاجة هذه الدول التي خرجت من الحرب مضعضعة الاقتصاد[1] ، الى الرأسمال الاميريكي للمساهمة في نهضة اقتصادها وحفظ قيمة عملتها ، اضطرت الى الاعتراف بهذه الديون . وحتى أن فرنسا المعارضة الاولى لدفع الديون الاميريكية اضطرت الى توقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الخصوص في نيسان من عام ١٩٢٦ . واذا كانت فرنسا قد اعترفت للولايات المتحدة الأمريكية بهذه الديون الا أنها استطاعت ان تضمّن الاتفاقية نصاً لصالح فرنسا ، حيث قضى باعادة النظر في هذه الاتفاقية في حال توقف المانيا عن دفع التعويضات الى فرنسا . ان هذا النص الذي تضمنته اتفاقية نيسان

---

(١) راجع صفحة ١٥٧

١٩٢٦ شكل اشارة واضحة على تبدل الموقف الفرنسي من القضية الالمانية والى احتمال قبول فرنسا بالتخلي عن التعويضات المفروضة على المانيا . فماذا حصل للتعويضات بعد مشروع « داوز » المؤقت ؟

ثالثاً : النتائج العملية لمشروع « داوز »

ان اليساريين الفرنسيين وإن عارضوا عملية الاحتلال لمنطقة الرور ، واصفين عمل « بوانكاريه » هذا بأنه عمل غير عادل ، الا أنهم لم يقدموا عند استلامهم للحكم في فرنسا ، على أثر انتخابات عام ١٩٢٤ ، على الانسحاب فوراً من منطقة الرور . وإنما حتى يتخذوا هذا القرار وجدوا أنه لا بد من بعض المبررات يدافعون بها عن موقفهم تجاه الرأي العام الفرنسي . ومما زاد في قناعة اليساريين الفرنسيين بضرورة الانسحاب من منطقة الرور ، هو ملاحظتهم للتفسخ في مواقف « الدول المتفاهمة » من القضية الألمانية ، ولاتجاه غالبية هذه الدول نحو التساهل مع المانيا ، بعد أن رأت أن انهيار الاقتصاد الألماني ترك آثاره على التجارة الدولية وبالتالي على الاقتصاد الدولي بشكل عام .

اذن ، حلول « أدوار هريو » و « بريان » الراغبين في التساهل مع المانيا محل « بوانكاريه » المتشدد حيال المانيا . وشعورهما بعدم قدرة فرنسا على الاستمرار لوحدها في فرض تطبيق مقررات مؤتمر الصلح . دفع بهما الى القبول بالاقتراح الانكليزي والقاضي بايجاد مشروع جديد للتعويضات . والمشروع الجديد هذا ، الذي عُرف بمشروع « داوز » ، وإن راعى وضع المانيا الاقتصادي والمالي فكان بذلك نصراً لها ، الا أنه اتخذ صفة المؤقت فكان بذلك نصراً لوجهة النظر الفرنسية .

ولهذا فإن « بريان » عندما أخذ على عاتقه إقناع حكومته بجدوى مشروع « داوز » ، كان يتوخى من وراء ذلك تحقيق الهدفين التاليين :

اولاً : الحؤول دون عزلة فرنسا عن حليفاتها .
ثانياً : نزع فكرة الثأر أو تخفيفها ما أمكن من الرأي العام الألماني .

ومن هنا كان قبول الحكومة الفرنسية بمشروع « داوز » ، الذي وإن حقق لألمانيا تخفيض قيمة التعويضات السنوية ، وتأمين القروض الخارجية الضخمة ، فهو لم يُعدّل التعويضات لا من حيث المبدأ ولا من حيث قيمتها الاجمالية . وبالاضافة الى « مشروع داوز » فقد سعت الحكومة الفرنسية الى اجراءات أخرى تحول دون انبعاث الخطر الألماني وتهديده لأمن فرنسا وسلامتها . حيث ان رئيس حكومتها « أدوار هريو » قام بزيارة لندن ، بتاريخ ٢٢ حزيران من عام ١٩٢٤ ، واجتمع بزميله الانكليزي « ماكدونالد » « Mac donald » ، واتفقا معاً على الطلب الى « ستراسمن » « Stresman » السماح للجنة الدولية في اجراء رقابتها على تسليح المانيا . وقبل « ستراسمن » الطلب في ٣٠ حزيران من نفس العام .

اذن ، بعد الاتفاق على قضية التعويضات بموجب مشروع « داوز » المؤقت ، وبعد اجراء « رقابة حليفة » على تسلح المانيا ، وجدت الحكومة الفرنسية أن ليس هنالك ما يبرر بقاء قواتها في منطقة الرور . فاتخذت قرارها بالجلاء عن منطقة الرور وتمت العملية في عامي ١٩٢٥ و١٩٢٦ دون أن يثير ذلك أية ردود فعل سلبية لدى الرأي العام الفرنسي . كما أن هنالك تعديلاً اساسياً كان قد طرأ على الموقف الفرنسي ، وهو لا يقتصر على التساهل مع المانيا في بناء قوتها الاقتصادية وحسب وإنما بالسماح لها أيضاً بالعودة الى لعب دور سياسي . وتم ذلك عن طريق توقيع اتفاقيات « لوكارنو » ، فكيف وقعت هذه الاتفاقيات وما هي مضامينها ؟

البند الثالث : اتفاقيات لوكارنو وعودة المانيا الى الحلبة الدولية

إن مصادفة وجود « بريان » « A. Briand » في الحكومة الفرنسية وستراسمن على رأس الحكومة الألمانية ، قد لعب دوراً هاماً في تقارب الدولتين ، حيث ان كلاً منهما كان يدعو الى ضرورة قيام تقارب الماني - فرنسي . وبالاضافة الى ذلك فقد لعبت بريطانيا دوراً أساسياً وهاماً في هذا التقارب ، وذلك عن طريق نصحها للساسة الألمان ودعوتها لهم للإقدام على مبادرة يُبدون فيها مخاوف فرنسا من انبعاث الخطر الألماني .

اذن ، انطلاقاً من رغبة ستراسمن في التقارب مع فرنسا ونزولاً عند نصائح بريطانيا عن طريق سفيرها في برلين ، « اللورد دابرنون » « D'Abernon »[1] ومع وجود « بريان » على رأس الدبلوماسية الفرنسية ، أقدم ستراسمن على ارسال مذكرة الى باريس ، بتاريخ ٩ شباط ١٩٢٥ ، يقترح فيها عقد ميثاق جماعي بين المانيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا . ويقضي الميثاق بتعهد الفرقاء بعدم اللجوء الى القوة من أجل حل مشاكلهم . كما تتعهد المانيا فيه بالابقاء على الوضع القائم في الرين وبعدم تسليح رينانيا ، وبالحفاظ على حدودها التي حددتها معاهدة فرساي ، مع فرنسا وبلجيكا .

وبعد أن لقيت المذكرة موافقة الحكومة الفرنسية ، بدأ التحضير للمؤتمر ، الذي اتفق على مكان عقده في لوكارنو . وافتتحت جلساته في ٥ تشرين الاول من عام ١٩٢٥ ، وتمثلت فيه فرنسا بـ « بريان » « Briand » وبريطانيا بـ « شمبرلن » « Chamberlain » ، وايطاليا بـ « موسوليني » ، وبلجيكا بـ « فاندرفلد » « Vandervelde » والمانيا بـ « ستراسمن » « Stresman » . وبنتيجة المناقشات التي استمرت حتى أواسط الشهر وقع المؤتمرون في ١٦ تشرين الاول ، على معاهدات لوكارنو والتي تضمنت :

اولاً : اتفاقية تتعلق بضمان حدود المانيا الغربية :

ان أهم ما تضمنته هذه الاتفاقية هو :

١ ـ الضمانة المتبادلة للحدود الألمانية مع فرنسا وبلجيكا ، وذلك وفقاً لبنود معاهدة فرساي سنة ١٩١٩ .

٢ ـ تعهد كلّ من بريطانيا وايطاليا بضمانة تلك الحدود .

٣ ـ تعهد كل من الاطراف الموقعة على هذه الاتفاقية باستعمال القوة ضد أية دولة تُهاجم منطقة رينانيا المنزوعة من السلاح .

---

(١) الدكتور عبد الرزاق حفّار ، محاضرات في العلاقات الدولية للسنة ثانية علوم سياسية ، كلية الحقوق ، سنة ١٩٧٤ ، صفحة ١٠٩ .

كما أن الاتفاقية لم تحل دون استعمال هذه الدول للقوة ضد احداها اذا كان ذلك تنفيذاً لقرار عصبة الأمم[1] .

ولقد حاول المندوب الفرنسي ، انطلاقاً من سياسة بلاده العامة ، وتمشياً مع الرد الفرنسي على المذكرة الألمانية الآنفة الذكر ، اقناع ممثلي الدول الأخرى بتوقيع اتفاقية أخرى تضمن حدود المانيا الشرقية ، وخاصة مع بولونيا وتشيكوسلوفاكيا . الا أنه وبسبب الموقف البريطاني من جهة ورفض المانيا لهذا الاقتراح من جهة ثانية ، اكتفت فرنسا بتوقيع اتفاقيات خاصة حول هذا الموضوع ، وهي :

ثانياً : اتفاقيات تحكيمية :

وقع الاتفاقيات التحكيمية كل من المانيا وفرنسا وبلجيكا وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا ، وتضمنت تعهدها جميعا بعدم اللجوء الى القوة من أجل حل قضاياها ، واعتماد الوسائل السلمية وعلى رأسها التحكيم من أجل حل المشاكل التي يمكن أن تنشأ فيما بينها .

ثالثاً : اتفاقيات خاصة بضمان حدود المانيا الشرقية :

بعد أن يئست فرنسا في جر بريطانيا وايطاليا الى ضمان حدود المانيا الشرقية اضطرت الى توقيع اتفاقيتين ثنائيتين في نفس اليوم الذي وقعت فيه اتفاقيات لوكارنو ، الأولى مع بولونيا والثانية مع تشيكوسلوفاكيا ، تعهدت بموجبهما بتقديم العون العسكري في حال تعرضهما لعدوان الماني .

وبالاضافة الى هذه الاتفاقيات الجماعية منها والثنائية ، أثار المؤتمرون موضوع الجلاء عن منطقة رينانيا وقضية انضمام المانيا الى عصبة الأمم . وتم الاتفاق المبدئي حول هاتين القضيتين ، اذ وعدت المانيا بالعمل على الجلاء عن رينانيا قبل الموعد المحدد في معاهدة فرساي ، وهو عام

(1) Cf.P.Ranouvin ,Ibed,P.258.

١٩٣٤ ، وبالسعي لادخالها الى عصبة الأمم مع الحصول على مركز دائم في « المجلس » . واذا كان انسحاب القوات الحليفة من منطقة رينانيا قد تأخر قليلاً بسبب ربط فرنسا هذا الموضوع بموضوع التعويضات ، وبضرورة الاتفاق على مشروع نهائي للتعويضات قبل الانسحاب من منطقة رينانيا ، فإن الموضوع الثاني قد وضع موضع التنفيذ في فترة سنة من هذه الاتفاقيات . اذ تمت الموافقة على قبول المانيا عضواً في عصبة الأمم وبإعطائها مركزاً دائماً في « المجلس » بتاريخ ٨ ايلول من عام ١٩٢٦ . وكان المندوب الفرنسي اكثر المندوبين تحمساً لهذا القرار حيث أعلن في « المجلس » بأن الأوان قد آن كي يصمت صوت الرشاشات والمدافع ، ويبدأ العمل من أجل السلام عن طريق التحكيم والتوفيق .

والسؤال هنا هو لماذا كانت فرنسا المتحمسة الأولى لدخول المانيا الى عصبة الأمم ؟ ولماذا وافقت على اتفاقيات لوكارنو طالما أنها لم تضمن حدود حلفائها الشرقيين مع المانيا ؟ الجواب على ذلك هو أن فرنسا كانت ترغب من وراء ادخال المانيا في عصبة الامم ، إعادتها الى المعسكر الليبرالي وبأن تخفف من التعاون الذي بدأ يظهر قوياً بين المانيا والاتحاد السوفياتي . كما ان بريان نفسه كان يعد مشروعاً حول نظام اقتصادي أوروبي تكون المانيا من أعمدته الاساسية . أما بالنسبة لقبول فرنسا أن يقتصر « الضمان الجماعي » على حدود المانيا الغربية من دون الحدود الشرقية ، فيعود ذلك الى أن الساسة الفرنسيين وجدوا أن ليس بأمكان فرنسا أن تستمر في أخذ عملية تنفيذ مقررات الصلح على عاتقها لوحدها ، خاصة بعد أن لمست تفسخاً في موقف حليفاتها من هذه المقررات ، وأن أصرارها على المضي في موقفها المتصلب من هذه المقررات قد يؤدي الى عزلتها . ولذلك وجدت من الخير لها أن تقبل بموقف حليف موحد من المانيا فيما لو حاولت اجراء أي تعديل على الوضع الذي رسمته معاهدة فرساي بالنسبة لحدودها الغربية ولمنطقة رينانيا . ورب قائل يقول : هل ان فرنسا بحاجة الى هذه الضمانة الدولية لحدودها مع المانيا ، طالما أنها هي الأقوى ، وطالما أن رينانيا منزوعة من السلاح وان القوة العسكرية الألمانية محددة

بمائة الف جندي وضابط ؟ الجواب على ذلك هو أن فرنسا كانت تنظر الى المستقبل ، وأن المانيا اذا كانت بتاريخ توقيع الاتفاقية محددة السلاح ، فإن هذا الوضع لن يستمر الى الأبد .

ورب قائل يقول أيضاً إن معاهدات « لوكارنو » إذا كانت ايجابية بالنسبة لفرنسا ، فلماذا أقدمت المانيا على توقيعها بل لماذا بادرت اليها ؟ ان الجواب على ذلك بسيط وسهل ، وهو أنها كانت في بعض جوانبها ايجابية بالنسبة لفرنسا وفي بعضها الآخر ايجابية بالنسبة لألمانيا . فهي وان جمدت الحدود الالمانية الغربية الا انها تركت الباب مفتوحاً بالنسبة لحدودها الشرقية وحالت دون استعمال فرنسا للقوة من اجل تنفيذ معاهدة فرساي كما فعلت في عام ١٩٢٣ واقدمت على احتلال منطقة الرور . كما ان المانيا اذا كانت قد قبلت بدخول عصبة الأمم فلأنها تعتبر أن عملها من ضمن هذه المنظمة الدولية سيساعدها في تعديل بعض بنود معاهدة فرساي المجحفة في حقها .

البند الرابع ـ مشروع « يونغ » حول التعويضات :

منذ اليوم التالي لقبول المانيا عضواً في عصبة الأمم ، نشطت الدبلوماسية الألمانية باتجاه تحقيق أهدافها الرامية الى سحب القوات الحليفة من رينانيا . وتجلّت الرغبة الألمانية هذه في اجتماع عقده « ستراسمن » في باريس ، بتاريخ ١٧ ايلول ١٩٢٦ ، مع « بريان » ، أعرب له فيه عن رغبة حكومته في جلاء القوات الحليفة عن منطقة رينانيا ، وذلك قبل الموعد المحدد في اتفاقية فرساي ، وهو عام ١٩٣٤ . واعتمد « ستراسمن » في طلبه هذا على اتفاقيات « لوكارنو » حيث اعترفت المانيا بموجبها بحدودها القائمة مع فرنسا وبلجيكا ، وبضمان تلك الحدود من قبل بريطانيا وفرنسا .

وقد قصد « ستراسمن » بذلك ، أنه لم يعد هنالك من مبرر لبقاء القوات الفرنسية في رينانيا طالما أنها حفظت حدودها من كل تغيير باعتراف الماني

صريح وبضمانة دولية للوضع القائم في غربي المانيا . وكان رد « بريان » على الاقتراح الالماني بأن وجود القوات الفرنسية في رينانيا ليس الهدف منه منع المانيا من تسليح رينانيا ، ولا الحؤول دون مطالبتها بتعديل حدودها مع فرنسا وبلجيكا ، وإنما الغاية الاساسية من وجود تلك القوات في الرينانيا هو تأمين استمرار المانيا بدفعها للتعويضات . ولذلك فإنه من الصعب أن تقبل الحكومة الفرنسية بالجلاء عن رينانيا قبل أن تنظم العلاقات الفرنسية ـ الألمانية على أسس واضحة ، وقبل ان تؤمن فرنسا لنفسها حصتها من التعويضات . وكان جواب « ستراسمن » على هذا المطلب الفرنسي ، بأنه ليس من الصعب الوصول الى اتفاق حول مشروع دائم ونهائي للتعويضات ، يحل محل مشروع « داوز » المؤقت . ويعتمد على قسائم وسندات تصدرها الحكومة الالمانية في الاسواق العالمية ، حيث ستلقى رواجاً لدى الممولين الأجانب وخاصة في الاسواق الاميركية . وعلى الرغم من شك « بريان » في احتمال نجاح مثل هذا المشروع ، الا أنه كاد أن يعطي موافقته عليه بسبب تدهور الفرنك الفرنسي وحاجة فرنسا الملحة الى أموال التعويضات للنهوض بوضعها المالي وتسديد بعض الديون المترتبة ، عليها . ولكن مجيء « بوانكاريه » الى الحكم الذي تمكن من انتهاج سياسة اقتصادية ومالية اعادت الى وضع فرنسا المالي بعض قوته وإلى الفرنك اعتباره ، أدّى الى رفض الحكومة الفرنسية مشروع « ستراسمن » عن طريق التشدد في مطالب فرنسا باضافة موضوع نزع سلاح المانيا الى الموضوع السابق الذي طرحه « بريان » وهو موضوع التعويضات .

وبسبب التصلب الفرنسي ، انقطعت المفاوضات بين الطرفين ، واستمرت مقطوعة حتى مجيء الاشتراكي الألماني « هرمن موللر » « Muller Hermam » الى رئاسة الحكومة ، وابقاء « ستراسمن » في وزارة الخارجية .

حيث ان « موللر » اعلن ، في ٣ تموز ١٩٢٨ ، أمام المجلس النيابي الألماني بأن بلاده اكتسبت حقاً معنوياً « droit moral » ، نتيجة لاتفاقيات

لوكارنـو ، في انسحـاب القـوات الحليفـة من منطقـة رينـانيا . وأن قرار الانسحاب أصبـح ضروريـاً من أجـل تأمين الوفـاق الدولـي[1] ، ولهـذا عاد « ستراسمن » ، عندما كان في باريس من أجل التوقيع على ميثاق « بريان ـ كيللوغ » ليثير قضية الجلاء عن رينانيا مع الساسة الفرنسيين . ولقد تمكن في خلال زيارته هذه ان يحصـل علـى موافقـة مبـدئية ليس من « بـريان » وحسب وانما من « بوانكاريه » أيضاً في سحب القوات الفرنسية من رينانيا ، وذلك بعد اقرار المشروع النهائي للتعويضات . والسبب في موافقة القادة الفـرنسيين علـى فكرة الانسحـاب تعـود الـى رغبتهـم في الحـؤول دون مضاعفـات في العلاقـات الفـرنسية ـ الأمـريكية . نقـول مضاعفــات في العلاقات الفرنسية ـ الأمريكية ، لأن المجلس النيابي الفرنسي كان قد رفض التصديق على الاتفاقية الفرنسية ـ الأميركية ، التي كانت قد وقعت في نيسان ١٩٢٦ ، حول الديون . وكان البرلمان الفرنسي قد قرر عدم الالتزام بدفع الديون الامريكية قبل معرفة مصير التعويضات الالمانية ، خاصة وأن الفترة الزمنية المحددة لمشروع « داوز » قاربت على النهاية[2] . ومن أجـل اقنـاع الحكومة الألمانية بالموافقة على مشروع دائم ونهائي للتعويضات كان لا بد وأن تحصل الحكومة الالمانية على ثمن ذلك ، فكان الاتفـاق علـى مبـدأ الجلاء عن منطقة رينانيا . ومن اجل وضـع الاتفـاق المبدئـي في صيغتـه النهائية كانت الدعوة الى مؤتمر لاهاي ، الذي عقد في أواخـر آب من عام ١٩٢٩ ، وتم الاتفاق على مشروع دائم حول التعويضات ، عُرف بمشروع « يونغ » « Young » . وتضمن هذا المشروع :

١ ـ التزام المانيا بدفع التعويضات على أقساط سنوية تستمر ٥٨ سنة ، وهذا يعني بأن المشروع اذا كان قد وضع موضع التنفيذ في عام ١٩٣٠ فإن المانيا ستستمر في دفع التعويضات حتى عام ١٩٨٨ .

---

(1) Cf.P.Renouvin.Ibid.P.261.

(٢) اعتمدت نفس الفترة الزمنية في تقسيط ديون الولايات المتحدة الامريكية فاذا عرفنا ان هذه الاقساط قسمت على ٦٢ سنة وان الاتفاقية وقعت في عام ١٩٢٦، تبين لنا ان دفع الديون للولايات المتحدة الامريكية استمر حتى عام ١٩٨٨ .

٢ ـ تنازل فرنسا عن قسم من حصتها في التعويضات بلغت حوالي ١٧٪ من قيمة التعويضات التي تبقت لها حتى تاريخه .
٣ ـ التزام الدول الحليفة بإجلاء قواتها عن منطقة رينانيا في مهلة اقصاها عشرة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية ..واذا عرفنا أنها وقعت في ٣١ اب من عام ١٩٢٩ ، فإن فترة الجلاء حددت بين واحد ايلول عام ١٩٢٩ ونهاية حزيران لعام ١٩٣٠ .
٤ ـ ربط عملية الجلاء النهائية عن منطقة رينانيا بتصديق المجلس النيابي الألماني على بنود هذا المشروع . ولقد تمت المصادقة بالفعل في ١٧ ايار من عام ١٩٣٠(١) .

ان هذا التساهل الذي أبدته فرنسا حيال بعض المطالب الالمانية وان هدفت منه تحقيق بعض المكاسب الخاصة ، الا أن ذلك يبقى من ضمن الاطار العام للسياسة التي خطتها فرنسا لنفسها في عام ١٩٢٤ . والتي كانت تهدف الى جر المانيا الى المعسكر الليبرالي وتغيير العقلية الالمانية الحاقدة على فرنسا من جهة ، والى المحافظة على وحدة المواقف لدى الدول الحليفة من جهة ثانية . فهل استطاعت الدبلوماسية الفرنسية ان تحقق هذه الأهداف ؟ لقد اظهرت أحداث العقد الرابع من القرن العشرين فشل الدبلوماسية الفرنسية الذريع في تحقيق اهدافها . حيث انها لم تتمكن من اجراء اي تغيير ايجابي في الرأي العام الالماني ، واذا كان قد حصل أي تغيير في الرأي العام الألماني فكان لصالح الدعوة الى الانتقام من فرنسا ومن هزيمة ١٩١٨ . ويظهر ذلك من التأييد الذي حظي به الحزب الاجتماعي القومي ، اي الحزب النازي ، في الانتخابات التي حصلت في الأعوام التالية : ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ و١٩٣٢ . ففي انتخابات ١٩٢٨ حصل على تأييد ٨٠٩/ الاف ناخباً ، مكنته من الحصول على ١٢ مقعداً في المجلس النيابي . أما في انتخابات ١٩٣٠ وإن لم يحصل على اغلبية الناخبين وبالتالي على اغلبية المقاعد ، الا أنه حصل على حوالي ستة ملايين ونصف

(1) Cf.P.Renouvin ,Ibid.P.262

المليون من الناخبين ، مكنوه من الحصول على / ١٠٩/ ماية وتسعة مقاعد في المجلس النيابي ، وفي انتخابات ١٩٣٢ حصل على الأغلبية التي اوصلت هتلر الى سدة الحكم في كانون الثاني من عام ١٩٣٣ . ولكي تحول فرنسا مع حليفتها بريطانيا دون وصول النازية الى الحكم اضطرت الى التخلي عن التعويضات بشكل نهائي في عام ١٩٣٢ ، والى اعطاء المانيا الحق في اعادة تسليحها . كما أن الأزمة الاقتصادية من جهة ثانية ستؤدي الى تفريق الصف الليبرالي والى اعتماد كل دولة السياسة الوطنية المناسبة مع أوضاعها الداخلية ، ضاربة عرض الحائط بنظام الضمان الجماعي للسلام العالمي الذي شغلت الحكومة الفرنسية نفسها به طوال فترة ما بعد الحرب ، وخاصة في فترة ١٩٢٤ ـ ١٩٣٠ . فما هو نظام الضمان الجماعي للسلام العالمي ؟ وماذا تحقق منه ؟ وما هي اسباب فشله ؟

القسم الثاني : نظام الضمان الجماعي للسلام العالمي

قبل الحرب العالمية الاولى كان السلام العالمي يقوم على مبدأ التوازن الدولي ، وكان الاعتقاد السائد هو التلازم بين السلام العالمي وعملية التوازن ، اذ ما دام ان التوازن قائم بين الدول فالسلام العالمي يبقى مصوناً . اما اذا اختل التوازن بين الدول فإن ذلك سينعكس على السلام حروبا واضطرابات . ولذلك بعد ان اثبتت الحرب العالمية الاولى فشل هذا النظام الجماعي في صيانة السلام العالمي ، اخذت الانتقادات توجه اليه لدرجة ان البعض اعتبره سببا من اسباب الحرب العالمية الاولى . وعندما اتجه التفكير نحو ايجاد نظام جديد يكون اكثر فعالية في صيانة السلام العالمي ، اقترح البعض فكرة السلطة الدولية ، وكان الرئيس الامريكي ولسن اكثر المتحمسين لانشاء هذه السلطة ، ولم يدخلها في مبادئه الاربعة عشر وحسب وانما سعى بكل امكانياته الى اقرارها من قبل مؤتمر السلام .

وتم له ذلك على الرغم من عدم تجاوب كليمنصو وتردد لويد جورج .

ولكن بسبب العيوب[1] التي دمغت حياة « عصبة الامم » كان ان ضعفت الثقة بجدوى هذه المنظمة في صيانة السلام والامن الدوليين وذلك قبل ان تبدأ حياتها الفعلية .

وبهدف اعادة الثقة الى المنظمة الدولية وجعل العمل الجماعي هو الطابع المميز لهذه الحقبة من العلاقات الدولية ، اتجهت المساعي الدولية نحو تقوية « نظام الضمان الجماعي للسلام العالمي » عن طريقين :

الاول : التزام الدول بعدم اللجوء الى الحرب وباعتماد الطرق السلمية من اجل حل مشاكلها .
الثاني : التزام الدول بتحديد قوتها العسكرية وبالسعي الى نزع السلاح بشكل عام .

البند الاول : العمل على حل المشاكل الدولية باعتماد الوسائل السلمية

ان النشاط الدولي الذي بذل في فترة ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠ ، بهدف تعزيز السلام الدولي عن طريق اعتماد الوسائل السلمية في حل المنازعات الدولية ، واقرار المواثيق والاتفاقات التي تقوي من « نظام الضمان الجماعي للسلام العالمي » ، بعضه تم تحت رعاية عصبة الامم ، والبعض الآخر كان نتيجة لمبادرات تمّت خارج المنظمة الدولية . فما هي هذه النشاطات ؟

اولا : المبادرات التي تمت داخل عصبة الامم بهدف الزام الدول باعتماد الوسائل السلمية

ان المشاريع التي قدمتها عصبة الامم ، او التي قدمتها الدول من خلال عصبة الامم ، بهدف الزام الآخرين باعتماد الوسائل السلمية كطرق وحيدة لحل مشاكلها وفض نزاعاتها كانت كثيرة ومتعددة . ولكن النتائج العملية

---

(١) راجع صفحة ١٣٦

لهذه المشاريع ظلت ضعيفة في غالب الاحيان ، ان لم تكن معدومة . واهم هذه المشاريع هي التالية :

- مشروع لمحكمة عدل دولية في عام ١٩٢٠ .
- بروتوكول جنيف في عام ١٩٢٤ .
- مشروع « بريان » في عام ١٩٣٠ .

١ ـ مشروع محكمة العدل الدولية

عندما تكلمنا عن اجهزة عصبة الامم كنا قد اشرنا الى ان « عهدها » لم يلحظ سوى اجهزة رئيسية ثلاثة ، تعمل بواسطتها هي : الجمعية ، المجلس ، والسكرتارية . لذلك ، وعندما بدأت « عصبة الامم » حياتها الفعلية تبين للقيمين عليها ان هنالك جهازا لا بد من وجوده ، وهو المحكمة الدولية . ولذلك سارعوا الى تشكيل لجنة دولية من اجل ملء الفراغ في اجهزة هذه المنظمة . وسارعت اللجنة ، التي شكلت في عام ١٩٢٠ ، بدورها الى اعداد مشروع نظام لمحكمة دولية ، تحدد فيه كيفية تكوينها ، واصول المحاكمات امامها ، ومدى صلاحياتها والخ . . . ولقد اعترض اللجنة بعض المشاكل تركت امر البت بها الى « المجلس » . اما اهم القضايا التي اثارت خلافا فقد تجلت بقضية ولاية المحكمة ، هل هي الزامية ام اختيارية ؟ وبمعنى آخر ، هل ان صلاحية المحكمة يجب ان تطال جميع القضايا الدولية ، ام انها يجب ان تقتصر على القضايا التي يتفق بشكل مسبق على عرضها عليها ؟ وهل ان تنفيذ قراراتها الزامي ام انه يترك للدول الحرية في تنفيذها او عدم تنفيذها ؟

وعندما عرضت هذه القضية على « المجلس » ، انقسم الاعضاء الى فريقين : الاول وغالبيته من الدول الصغرى والمتوسطة ، وكانت ترى بضرورة اقرار الزامية ولاية المحكمة والزامية تنفيذ قراراتها . اما الفريق الثاني والذي تزعمته فرنسا وبريطانيا فكان يقول بالولاية الاختيارية وعدم الزامية التنفيذ . وتمكنت فرنسا وبريطانيا من ترجيح وجهة نظرهما معتمدتين في ذلك على انه في حال اقرار الالزامية في ولاية وتنفيذ مقررات المحكمة

الدولية فان ذلك سيشكل عقبة جديدة في طريق دخول الولايات المتحدة الامريكية الى عصبة الامم . وهكذا فشل المسعى الاول لعصبة الامم في دفع الدول الاعضاء للتعهد باللجوء الى الوسائل السلمية ، اي الى محكمة العدل الدولية ، من اجل حل نزاعاتها مع بعضها البعض .

٢ ـ بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٤

بسبب النتائج السلبية التي تركتها عملية احتلال منطقة الرور في عام ١٩٢٣ ، من قبل القوات الفرنسية ، على وحدة موقف الدول المتفاهمة[١] ، وبسبب الغموض الذي اكتنف « عهد عصبة الامم » بالنسبة للعقوبات العسكرية الممكن اتخاذها بحق الدولة المعتدية ، او من حيث عدم تحديده مدى الزام الدول الاعضاء بالمساهمة في تنفيذ تلك العقوبات . من هنا كان تفكير الرئيس التشيكي « بنس » بتقديم مشروع يوضح الضمانات التي يجب ان تحققها « عصبة الامم » للدول الاعضاء ، والتي ، برأيه اذا تحققت كانت كافية لسد الثغرة في « عهد عصبة الامم » من جهة ولازالة الانقسام الذي بدأ يظهر في موقف الدول المتفاهمة من القضايا الدولية من جهة ثانية .

ورغبة من فرنسا وبريطانيا في اعادة اللحمة الى موقفهما ، سارعتا الى تبني طرح المشروع التشيكوسلوفاكي على عصبة الامم . وقد تمت الموافقة عليه في عام ١٩٢٤ وعرف ببروتوكول جنيف . اما اهم ما تضمنه هذا البروتوكول فهو التالي :

أ ـ وجوب عرض جميع الخلافات الدولية على محكمة العدل الدولية الدائمة وعلى التحكيم ، وان الدولة التي ترفض قرار المحكمة او التحكيم وتبدأ القتال ضد دولة اخرى ، يجتمع « المجلس » وينزل بها ، باغلبية الثلثين ، احدى العقوبات الاقتصادية او العسكرية او الاثنتين معا .

---

(١) راجع صفحة ١٤١

ب ـ عندما يقضي « المجلس » بتطبيق عقوبات بحق احدى الدول ، تكون الدول المنتمية الى عصبة الامم ، ملزمة بالمساهمة الجدية الصادقة في تحقيق هذه العقوبات وذلك ضمن النطاق الذي يسمح به الموقع الجغرافي لكل منها ووضع تسلحها .

ج ـ تتعهد الدول الموقعة على « البروتوكول » بالاشتراك في مؤتمر دولي يخصص لدرس قضية نزع السلاح .

ولكن على الرغم من اقرار بروتوكول جنيف من قبل عصبة الامم ، فانه لم يوضع موضع التنفيذ ، بسبب التراجع في تأييده من قبل بعض الدول الاساسية . ولقد تجلى ذلك بعدم المصادقة عليه من قبل الهيئات المسؤولة في بريطانيا . اذ ان الحكومة البريطانية ، بعد ان حل حزب المحافظين محل حزب العمال في الحكم[1] ، اعلنت رفضها للبروتوكول ، بحجة انها فيما لو صادقت عليه ، ستورط قواتها المسلحة وخاصة اسطولها الحربي في مشاكل ونزاعات دولية قد لا تكون لبريطانيا اية مصلحة فيها .

٣ ـ مشروع « بريان » حول الاتحاد الاوروبي :

بعد عودة المانيا الى المسرح الدولي وقبولها عضوا في عصبة الامم . وبعد عملية التقارب التي بدأت بين فرنسا والمانيا على اثر « اتفاقيات لوكارنو » التي تعهدت المانيا بموجبها بالحفاظ على الوضع القائم في رينانيا ، وعلى حدودها التي رسمتها معاهدة فرساي ، مع فرنسا وبلجيكا[2] بضمانات دولية[3] . وبعد اقرار ميثاق « بريان ـ كيللوغ » الذي تعهدت بموجبه بعض الدول الاعضاء في عصبة الامم وغير الاعضاء كالولايات المتحدة الامريكية ، باللجوء الى الوسائل السلمية من اجل حل مشاكلها مع الدول الاخرى[4] . بعد هذه الخطوات الايجابية في طريق تعزيز « نظام الضمان

---

(١) في تشرين الثاني من عام ١٩٢٤ حلت حكومة المحافظين برئاسة « بلدوين » محل حكومة العمال التي كانت برئاسة « مكدونالد » .

(٢) راجع صفحة ٩٩ من هذا الكتاب .

(٣) ضمنت كل من بريطانيا وايطاليا تلك التعهدات .

(٤) راجع صفحة ١٧٦

الجماعي للسلام العالمي » ، خيل الى « بريان » انه بالامكان التقدم خطوة جديدة في طريق ترسيخ هذا النظام ، فكان مشروعه القاضي بانشاء « اتحاد اوروبي فيدرالي » بين دول اوروبا الاعضاء في عصبة الامم . واتى اعلان « بريان » عن مشروعه هذا في خطاب القاه في الاجتماع العاشر « للجمعية » بتاريخ ٧ ايلول من عام ١٩٢٩ . وبسبب الازمة الاقتصادية التي بدأت تظهر على بعض الدول ، وتهدد العالم بخطر كبير ، رأى « بريان » ان يبدأ « الاتحاد الاوروبي » المقترح بتقوية الروابط الاقتصادية والتي ستقود في النهاية الى تقوية الروابط السياسية . واذا كان مشروع « بريان » قد لاقى تأييدا مبدئيا من ممثلي غالبية الدول الاوروبية الاعضاء في عصبة الامم ، فان « ستراسمن » كان اكثرهم حماسة له . وبنتيجة المناقشات فوض « بريان » باعداد تقرير مفصل حول مشروعه ، يعرضه على الدول لمناقشته في اجتماع الجمعية اللاحق .

وبعد ان أعد بريان تقريره قدم نسخا منه الى الدول الاعضاء في خلال عام ١٩٣٠ وكان اهم ما تضمنه المشروع :

أ ـ تكوين مؤتمر عام تشترك فيه جميع الدول الاعضاء .
ب ـ تكوين هيئة سياسية دائمة عليا تنبثق عن المؤتمر .
ج ـ تكوين امانة عامة .

ومن نظرة سريعة الى مشروع الاتحاد الاوروبي المقترح من قبل بريان ، يظهر لنا بوضوح التشابه بين هيكلية هذا الاتحاد وبين هيكلية عصبة الامم . واهم الملاحظات التي طرحت حول المشروع كانت تدور حول : الانسجام وكيفية تحقيقه بين الاتحاد الاروبي وبين عصبة الامم ؟ وفي حال التضارب في المهام والصلاحيات بين هاتين المؤسستين ما هي السبل الى حلها ؟ وما هي الروابط التي يجب ان تنشأ بينهما ؟ الخ . .

ان عدم معالجة « بريان » لهذه القضايا في مشروعه ، بالاضافة الى خلو المشروع من اية تفاصيل للطرق التطبيقية وللمراحل التنفيذية كان المبرر لرفض غالبية الدول للمشروع ، باستثناء بلغاريا ويوغوسلافيا .

اذن الثغرات التي ظهرت في المشروع وان شكلت لبعض الدول الاسباب المعلنة في رفضها له الا ان هنالك اسبابا غير معلنة كانت وراء رفض المشروع من قبل بعض الدول . فألمانيا مثلا ، حيث توفي زعيمها ستراسمن ، قبل ان يقدم « بريان » مشروعه النهائي ، رفضت حكومتها المشروع بسبب تخوفها من ان يؤدي اقرار مشروع الاتحاد الاوروبي الى تجميد حدودها الشرقية بعد ان جمدت « اتفاقيات لوكارنو » حدودها الغربية . اما بالنسبة لبريطانيا فإن رفضها هو تخوف حكومتها من ان يؤدي اقرار المشروع الى اضعاف علاقاتها بمستعمراتها من جهة ، ومن جهة ثانية الى افساد علاقاتها بالولايات المتحدة الامريكية . فقد كانت تتنبأ بمعارضة امريكية للمشروع ، وذلك لما يتضمنه من مناهضة اقتصادية للولايات المتحدة الامريكية . اضف الى ذلك ان الاتحاد السوفياتي نفسه كان يعارض المشروع لانه وجد فيه محاولة لايجاد تكتل اقتصادي اوروبي لا بد وان يترك عليه آثارا سلبية .

لهذه الاسباب جميعها كان لا بد وان ترفض « الجمعية » في اجتماعها الحادي عشر عام ١٩٣٠ ، مشروع « الاتحاد الاوروبي » ولكن ذلك لم يثن « بريان » عن الاستمرار في العمل لمشروعه علّه يتمكن من اقراره في جلسة لاحقة « للجمعية » . فتقدم بالاشتراك مع المندوب اليوغوسلافي باقتراح يقضي بتشكيل « لجنة دراسات للاتحاد الاوروبي » ، فلاقى اقتراحه الموافقة . واستمر بريان بالعمل لمشروعه ، الا انه وبسبب نجاح « بول دومر » ووصوله الى سدة رئاسة الجمهورية الفرنسية ، وكان من اعنف اخصام « بريان » ، فكان بذلك ابعادا لبريان عن الحكم في فرنسا ، وابعادا لمشروعه معه . ولكن هذا الابعاد لمشروع « الاتحاد الاوروبي » لم يكن الا مؤقتا ، اذ لم يلبث ان طرح من جديد وبحلة جديدة ، تحت اسم « السوق الاوروبية المشتركة » وذلك بعد الحرب العالمية الثانية .

اذن ، يظهر لنا مما تقدم ان المبادرات التي تمت من خلال عصبة الامم ، والهادفة الى تعزيز « نظام الضمان الجماعي للسلام العالمي » ، لم يكتب

لها النجاح ، فهل حققت المبادرات التي تمت من خارج عصبة الامم ، نجاحا اوفر في تدعيم هذاالنظام ؟

ثانيا : المبادرات التي تمت خارج العصبة للالزام باعتماد الوسائل السلمية

ان بقاء بعض الدول خارج عصبة الامم لم يحل دون لقائها مع الدول الاعضاء في هذه المنظمة . ولم يحل بالتالي دون تنسيق جهودها من اجل تدعيم « نظام الضمان الجماعي » عن طريق الزام الدول بعدم اللجوء الى الحرب ، وبالتعهد باستعمال الوسائل السلمية من اجل حل النزاعات التي تنشأ فيما بينها . وقد يستغرب البعض عندما يلاحظ ان نتائج هذه المبادرات التي تمت خارج نطاق « عصبة الأمم » كانت اكثر إيجابية من نتائج المبادرات التي حصلت من داخل عصبة الامم . الا ان هذا الاستغراب قد يزول عندما يعلم ان المبادرات التي كانت تتم من داخل عصبة الامم كانت تتم بين دول يجمع بينها حد ادنى من المبادىء ، وهي تلك التي تضمنها « عهد عصبة الامم » . اما بالنسبة للمبادرات التي تمت خارج نطاق عصبة الامم فكانت تهدف الى جمع بعض الدول الاعضاء في عصبة الامم مع دول اخرى غير راغبة او غير مقبولة في عصبة الامم . ولذلك نجحت المبادرات هذه اكثر من الاولى لانه لم يكن هنالك من اتفاق سابق بين اعضائها على حدود دنيا من المبادىء التي تنظم علاقاتها فيما بينها . وبسبب رغبتها في تنظيم علاقاتها على اسس واضحة كان نجاح مبادراتها هذه . واهم المبادرات التي تمت خارج نطاق عصبة الامم ، اثنتان :

الاولى : وتجلت بمبادرة « ستراسمن » في عام ١٩٢٥ ، والتي نتج عنها « اتفاقيات لوكارنو » هذه الاتفاقيات التي اطلعنا على تفاصيلها عند كلامنا عن القضية الالمانية[1] . والتي تضمنت بالاضافة الى تجميد الوضع القائم في رينانيا وعلى حدود المانيا الغربية ، انطلاقا من معاهدة فرساي ، وبضمانة

---

(١) راجع صفحة ١٦٠

دولية[1] ، التزام الدول الموقعة عليها بعدم اللجوء الى الحرب وبالتعهد باعتماد الوسائل السلمية كطرق وحيدة لحل نزاعاتها مع بعضها البعض .

الثانية : وتجلت بميثاق « بريان ـ كيللوغ » فكيف تم الاتفاق على هذا الميثاق ؟ وما هي الدول التي وقعته ؟ وما هي اهم مضامينه ؟

حصل ميثاق « بريان ـ كيللوغ » بمبادرة من الزعيم الفرنسي ، « بريان » حيث اعلن في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٢٧ ، في نداء وجهه الى الرأي العام الامريكي ، عن رغبة بلاده في توقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة الامريكية يتعهد بموجبها الطرفان بعدم اللجوء الى القوة من اجل حل مشاكلهما ، وبالالتزام بالوسائل السلمية كطرق وحيدة لحل مشاكلهما مهما كانت خطورتها وايا كان نوعها .

ان « بريان » وان كان يهدف من وراء اقتراحه هذا ، اضافة لبنة جديدة الى بناء « نظام الضمان الجماعي للسلام العالمي » ، والى جعل الاتفاق الذي سينظم العلاقات الفرنسية ـ الامريكية ، اتفاقا نموذجيا تحتذيه بقية الدول ، الاانه كان يهدف ايضا الى تبديد ما علق في اذهان الرأي العام الامريكي من افكار سيئة حيال فرنسا وخاصة تلك التي كانت تقول بان فرنسا دولة توسعية ، وتريد ان تستغل معاهدات السلام في سبيل تحقيق هذه الغاية[2] .

كان جواب وزير الخارجية الامريكية « كيللوغ » ، على الاقتراح الفرنسي بان بلاده مستعدة لتوقيع ميثاق عدم اعتداء مع فرنسا ، ولكنه وضع لذلك شرطين : الاول : ان يكون الميثاق مفتوحا لجميع الدول ، والثاني : ان يقضي بتعهد الاطراف الموقعة عليه بنبذ الحروب وتحريمها بشكل نهائي .

وكان جواب « بريان » بأن بلاده تقبل بان يكون الميثاق عاما ، اي مفتوحا للجميع ، ولكنها لجهة تحريم الحرب فان حكومته تقترح بان يستثنى من

---

(١) راجع صفحة ٩٨ .

(٢) بدات هذه الافكار تجد ارضاً خصبة لدى الرأي العام الاميريكي ، بعد عملية احتلال الرور من قبل القوات الفرنسية .

ذلك حالتا الدفاع عن النفس ، وتنفيذ احكام « عصبة الامم » . وبعد الموافقة على وجهة النظر الفرنسية ، تمت الدعوة الى مؤتمر عقد في باريس في آب من عام ١٩٢٨ ، ودعيت اليه ١٥ دولة ، حيث تمت موافقتها على بنود الميثاق المقترح في ٢٧ آب من نفس العام ، وعرف باسم ميثاق « بريان ـ كيللوغ » .

واهم ما ميز هذا الميثاق هو « عموميته » من جهة ، وتحريمه للحرب من جهة ثانية . فهو سمح لجميع الدول بالانضمام اليه ، ولذلك بلغ عدد الدول الموافقة عليه ٤٢ دولة . من بينها كبريات دول العالم : الولايات المتحدة الامريكية ، فرنسا ، اليابان ، بريطانيا ، ايطاليا ، الاتحاد السوفياتي ، المانيا الخ . . ولم يشترط لذلك سوى قبول الدولة بأحكامه والتي اظهرناها اعلاه . اما عيب هذا الميثاق والذي حال دون تطبيقه فهو عدم تحديده للاداة او للهيئة التي ستسهر على تطبيق احكامه . وبسبب هذه الثغرة التي تخللته فهو لم يمنع الدول الموقعة عليه من تجاوز احكامه ، فقامت بعض الحروب المحدودة في اوروبا والشرقين الادنى والاقصى . ثم كانت الحرب العالمية الثانية ولم يكن قد مضى على توقيع هذا الميثاق فترة طويلة[1] .

البند الثاني : ضمان السلام العالمي عن طريق نزع السلاح

بهدف المحافظة على السلام العالمي والحد من امكانيات اندلاع الحروب ، نشطت الدول من خلال عصبة الامم تارة ومن خارجها تارة اخرى ، الى الحد من التسلح والى نزع السلاح اذا امكن . وكانت هذه المساعي قد بدأت مع معاهدات الصلح التي طبقت هذا المبدأ على الدول المهزومة . فحددت جيوشها عددا وعدة[2] . وكذلك مع « عهد عصبة الامم » الذي نص على ضرورة المسعى من اجل تحديد السلاح .

واذا كانت الدول المهزومة قد نزع مؤتمر الصلح سلاحها بالقوة ، فقد بقي امام الدول المنتصرة ان تتفق على تحديد سلاحها بالتفاوض والرضى .

(١) اندلعت الحرب العالمية الثانية فى الذكرى الحادية عشرة لتوقيع ميثاق « بريان ـ كيللوغ » .
(٢) راجع صفحة ١١٠

ولكن وبسبب بقاء الولايات المتحدة الامريكية خارج نطاق عصبة الامم فقد توزعت الجهود الدولية الهادفة الى تحقيق هذه الغاية ، بين مساع تمت تحت رعاية عصبة الامم واخرى تمت من خارجها .

اولا : نشاط عصبة الامم في حقل نزع السلاح

ان المبادرات التي تمت من خلال عصبة الامم ، والهادفة الى نزع السلاح اتت متأخرة بالنسبة للمبادرة الامريكية التي تمت من خارج هذه المنظمة ، والتي نجحت في تحديد السلاح البحري . وبعد ان نجحت الدول في تحديد قوة الاسطول البحري لكل من الدول الكبرى ، لم يبق امام عصبة الامم سوى السعي الى تحديد السلاح البري ، ومع ازدياد فعالية الطائرات تحديد السلاح الجوي .

ولكن فرنسا التي حالت بين مؤتمر واشنطن ومناقشة السلاح البري ، ظلت تحول دون اقدام « عصبة الامم » ايضا على مناقشة هذا الشق من قضية نزع السلاح . والسؤال هنا ، هو لماذا فرنسا هي التي تحول دون تحديد السلاح البري ؟ وبمعنى آخر ما هي اهدافها من وراء منعها لمؤتمر واشنطن ، وقبله وبعده لعصبة الامم . من مناقشة موضوع تحديد السلاح البري . ان حجة فرنسا المعلنة في الحفاظ على جيش قادر وقوي تجلت في خوفها الدائم من انبعاث خطر الماني مفاجىء يهدد امنها وسلامتها . وكانت الحكومة الفرنسية تعلن بشكل دائم ان من حق فرنسا ، التي اجتاحت المانيا اراضيها مرتين في خلال نصف قرن من الزمن ، ان تحتفظ لنفسها بقوة رادعة تردع بها المانيا اذا ما فكرت باجتياح ثالث لاراضيها . وبرأي الحكومة الفرنسية انه مع غياب الضمانات الدولية لسلامة وامن فرنسا ، فان الابقاء على الجيش الفرنسي قويا يبقى ضمانتها الوحيدة ضد الخطر الالماني . ولكن اذا كان هاجس الخوف من الخطر الالماني هو السبب المعلن للحكومة الفرنسية في الابقاء على قوة فرنسا البرية ، فإن السبب غير المعلن كان يتجلى برغبة فرنسا في لعب دور الحامي للوضع القائم الذي افرزته

مقررات مؤتمر الصلح[1] . ولكي تتمكن فرنسا من القيام بهذا الدور كان لا بد وان تحتفظ بقوتها العسكرية البرية كأكبر قوة في اوروبا .

ظل الموقف الفرنسي على هذا المنوال حتى عام ١٩٢٥ ، حيث سقط من يدي الحكومة الفرنسية مبرر تمسكها العلني بقوتها البرية ، وذلك اثر توقيعها لاتفاقيات « لوكارنو » ، هذه الاتفاقيات التي ضمنت بموجبها بريطانيا وايطاليا سلامة الاراضي الفرنسية من كل اعتداء الماني مرتقب . ولهذا عندما طرح في « عصبة الامم » مسألة تشكيل لجنة دولية لدرس قضية نزع السلاح البري ، لم تعارض فرنسا هذه الفكرة . وتم تشكيل اللجنة الدولية في كانون الاول من عام ١٩٢٥ ، وبدأت الاعداد فورا لمشروع نزع السلاح . ولكن بسبب العراقيل التي وضعت في طريق هذه اللجنة ، والخلافات التي ظهرت في وجهات النظر حول المبادىء التي يجب ان يتضمنها المشروع كأساس لنزع السلاح المرتقب ، طالت النقاشات ومرت السنون دون التوصل الى اتفاق على هذه المبادىء . واهم الصعوبات التي اعترضت طريق اللجنة في الوصول الى غايتها ، تجلت بالمسائل التالية :

أ ـ مسألة تحديد النسب لقوى الدول الاعضاء .

ب ـ مسألة الرقابة الدولية لجهة الاسلوب والهيئة التي ستشرف على هذه الرقابة .

ج ـ مسألة الاحتياط من الجنود ، هل تعتبر من ضمن القوة العسكرية ؟ ام ان القوة النظامية هي وحدها المقياس ؟

د ـ مسألة تحديد الاسلحة ، هل ان ذلك يقتصر على الاجهزة الموجودة والصالحة للعمل ؟ ام ان ذلك يجب ان يمتد الى امكانيات كل دولة في انتاج هذه الاجهزة ؟

ان التباين في المواقف بين اعضاء اللجنة حول هذه المسائل ، حال دون اتفاق اللجنة على مشروع لنزع السلاح ، وذلك على الرغم من استمرار عملها فترة تقارب الخمس سنوات .

(١) لقد استعملت فرنسا قوتها العسكرية عندما توقفت المانيا عن دفع التعويضات ، واقدمت على احتلال منطقة الرور .

ان عدم تمكن اللجنة الدولية هذه من اقرار خطتها حول نزع السلاح ، كان يعني فشل « عصبة الامم » في هذا المجال . مما دفع بالمانيا الى المطالبة باعادة تبسلحها ، مبررة مطلبها هذا بان دخولها الى عصبة الامم يقضي بمعاملتها بالمثل مع بقية اعضاء هذه المنظمة . كما ان ابقاءها لوحدها منزوعة السلاح يخالف مبدأ المساواة الذي يقوم عليه « عهد عصبة الامم » . ولذلك ابتداء من عام ١٩٣٠ ، اخذت المانيا تحقق بعض مطالبها في هذا المضمار مستغلة الموقف الدولي المعارض لمجيء النازية الى الحكم ، واستعداد بريطانيا وفرنسا الى تقديم تنازلات الى جمهورية « فيمر » من اجل استغلالها للوقوف في وجه النازية . ولكن اعادة تسليح المانيا بشكل قوي وفعال لم يبدأ الا مع استلام هتلر للحكم في عام ١٩٣٣ .

ثانيا : مبادرات نزع السلاح خارج نطاق عصبة الامم

بعد ان رفض الكونغرس الامريكي التصديق على مقررات مؤتمر الصلح ، وبالتالي عضوية « عصبة الامم » ، عمدت الولايات المتحدة الامريكية الى دعوة الدول الكبرى الى مؤتمر عقد في واشنطن ، ما بين تشرين الاول من عام ١٩٢١ وشباط ١٩٢٢ . وما يهمنا من جدول اعمال هذا المؤتمر في هذا المجال هو موضوع نزع السلاح[١] ، اذ ان الولايات المتحدة الامريكية كانت ترغب في مناقشة هذا الموضوع مع الدول الاخرى والوصول معها الى تحديد السلاح بشكل عام . الا ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية وان ارادت مناقشة موضوع نزع السلاح بشكل عام فقد نزلت عند رغبة الحكومة الفرنسية وقبلت بمناقشة موضوع السلاح البحري فقط ، وذلك لما لهذا السلاح من تأثير على التجارة الدولية من جهة وعلى طرق المواصلات البحرية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الامريكية في اتصالاتها مع العالم من جهة ثانية . وبعد مناقشة موضوع تحديد قوة الاسطول الحربي البحري توصلت الدول الخمس الكبرى : الولايات المتحدة الامريكية ، بريطانيا ، اليابان ، فرنسا ، وايطاليا الى اتفاق حول قوة اسطول كل منها بالنسبة الى اساطيل الدول الاخرى ، وعرف هذا

الاتفاق باسم « اتفاق الدول الخمس » ، وتم التوقيع عليه في ٦ شباط ١٩٢٢ . اما النسب التي اتفق عليها فكانت التالية :

الولايات المتحدة الأمريكية	٥
بريطانيا	٥
اليابان	٣
فرنسا	١,٧٥
ايطاليا	١,٧٥

ولقد اقتصرت النسبة المبينة اعلاه على قطع الاسطول الحربي الكبيرة ، اي باستثناء الغواصات والسفن الحربية الصغيرة والمتوسطة .

وما يلفت الانتباه في هذا الاتفاق ان قوة الاسطول الحربي البحري الامريكي اصبحت تحتل المرتبة الاولى بالاضافة الى الاسطول الانكليزي ، بعد ان كان هذا الاخير يحتكر لنفسه زعامة البحار طوال فترة غير قصيرة من الزمن . كما ان فرنسا التي كادت ان تكون المنافسة الوحيدة لبريطانيا في زعامة البحار ، طوال القرن التاسع عشر ، اصبحت قوة اسطولها الحربي بموجب هذه الاتفاقية ، ما يعادل ثلث قوة الاسطول الامريكي او البريطاني وما يقارب من نصف قوة الاسطول الحربي الياباني ، وما يوازي الاسطول الايطالي .

ولربما كان قبول فرنسا بان تكون قوة اسطولها الرابعة او الاخيرة بين الدول البحرية الخمس ، يعود الى ابعاد موضوع السلاح البري عن مناقشات المؤتمر . وتكون فرنسا بذلك قد حفظت لنفسها قوتها البرية الضاربة والتي هي بالنسبة لفرنسا الاهم خاصة بعد ان اثبتت التجارب ان الخطر الذي يتهدد امنها وسلامتها مصدره المانيا وليس الدول البحرية .

ان اقتصار النسب التي تضمنتها اتفاقية الدول الخمس على السفن الكبيرة ، لم ينه قضية تحديد السلاح البحري بشكل نهائي ، اذ ما لبثت الولايات المتحدة الامريكية ان عاودت طرح قضية تحديد السلاح البحري

من جديد في عام ١٩٣٠ مقترحة شمول النسب المتفق عليها في « اتفاقية الدول الخمس » للسفن المتوسطة والصغيرة والغواصات . ونزولا عند الرغبة الامريكية عقد مؤتمر لندن في عام ١٩٣٠ . واقر بنتيجته الاقتراح الامريكي القاضي بشمول النسب السابقة لبقية قطع الاسطول الحربي . والسبب في تجاوب الدول الاخرى مع الاقتراح الامريكي يعود الى اقرار الجميع بتفوق الولايات المتحدة الامريكية في الامكانيات الضخمة التي تمتلكها . ولقناعتها بان رفضها للاقتراح الامريكي سيدفع بالحكومة الامريكية الى بناء اسطول حربي كبير يتفوق على الاسطول الانكليزي ، ويتعدى النسب التي اقرها مؤتمر واشنطن بحجة ان اسطولها يتكون من القطع المتوسطة او الصغيرة .

وبالنسبة لالمانيا فهي طالما انها منزوعة السلاح ليست بحاجة الى توقيع اتفاق من هذا النوع ، الا انه وبعد قرار هتلر باعادة تسليح المانيا ، وبسبب ردود الفعل لدى الدول المتفاهمة على هذا القرار الالماني ، وبهدف شق صف هذه الدول ، عمد هتلر الى التصريح عن رغبته بأنه لا يهدف الى انشاء اسطول بحري تزيد قوته على ٣٥٪ من قوة الاسطول الانكليزي . وهذا ما طمأن الحكومة البريطانية التي قبلت بتوقيع اتفاقية مع هتلر بتاريخ ٤ حزيران من عام ١٩٣٥ . وتضمنت تعهد المانيا بتحديد قوة اسطولها الحربي بما يعادل ٣٥٪ من قوة الاسطول الانكليزي ، اي ما يعادل قوة الاسطول الفرنسي . وهذا ما سنراه في فصول لاحقة .

القسم الثالث : القضية الروسية بين ١٩٢٠ و١٩٣٠

ان انتهاء الحرب العالمية الأولى بهزيمة المانيا وحلفائها كان يعني انتصار القوى الديمقراطية الليبرالية في وجه أخصامها التقليديين الممثلين بالانظمة الديكتاتورية . ولقد ظنت « الدول المتفاهمة » بأن نصرها أصبح كاملاً ونهائياً ، الا أن هذا الشعور لم يستمر طويلاً ، اذ ما لبث أن تبدل مع الثورات الاجتماعية التي بدأت تظهر في الدول المنهزمة لأن التغييرات التي

كانت النفوس تعتمل بها وتتهيأ لدى الطبقات العمالية منذ مطلع القرن العشرين ، جاءت الحرب وويلاتها ومن ثم الهزيمة لتبرزها وتطلقها من عقالها . ولهذا فإن نشوة النصر لم تستمر طويلاً لدى الدول الديمقراطية اذا ما لبثت هذه الثورات الاجتماعية أن اقنعتها بأن الخطر يتهددها من جديد ، وبأنها هي نفسها ليست بمنأى عن خطر المبادىء البلشفية الجديدة . من هنا كانت مسارعتها الى مساندة القوى الديمقراطية في المانيا من اجل القضاء على بذور الثورة البلشفية التي ظهرت فيها في كانون الثاني من عام ١٩١٩ . كما سارعت الى دعم رومانيا في هجومها على هنغاريا من أجل سحق الثورة الشيوعية التي.اندلعت فيها في تموز من عام ١٩١٩ .

ان خطر المبادىء البلشفية لم يقتصر على الدول المهزومة وحسب ، وإنما ظهرت بوادره أيضاً على بعض الدول المنتصرة ، وخاصة فرنسا وايطاليا وبلجيكا . ولذلك كان تشدد الدول الديمقراطية « الليبرالية » في مواقفها من الثورة البلشفية في الروسيا ، والتي تجلّت في محاولاتهم المستمرة ، لاستغلال جميع الفرص من أجل القضاء على هذه الثورة . ان انسحاب الروسيا من الحرب ونقضها للاتفاقيات والعهود التي كانت قد قطعتها حكومة القيصر للدول الليبرالية وتعهدت فيها بعدم توقيع اتفاقية صلح منفردة مع المانيا قد شكل سبباً من أسباب معارضة ومناوأة الأنظمة الليبرالية للحكومة البلشفية . الا أن السبب الأهم في نقمة هذه الانظمة على حكومة لينين ، يعود الى تخوف الدول الديمقراطية من تسرّب الأفكار والمبادىء الشيوعية اليها . فهم لم يتركوا فرصة او مناسبة الا وعبّروا فيها عن نقمتهم على الحكومة البلشفية فحاولوا القضاء عليها بكل الاساليب والطرق . فهم حاولوا القضاء عليها عن طريق مساعدة كل حركة داخلية مناوئة للنظام البلشفي ، فأقدموا على دعم الحركات المناوئة التي اندلعت في سيبيريا وجنوبي روسيا وبلدان البلطيق . كما انهم لم يتأخروا عن استغلال حرب بولونيا مع الروسيا ، اذ سارعوا الى دعم بولونيا ومدها بالعتاد والخبراء من اجل اضعاف النظام البلشفي والقضاء عليه اذا امكن . ولكن عندما صمدت الحكومة البلشفية في وجه التدخل المسلح والثورات المضادة المدعومة من

قبل الحكومات الليبرالية عمدت هذه الاخيرة الى اعتماد سياسة العزل السياسي والاقتصادي ، علّها تستطيع ان تحقق عن طريق هذا الاسلوب ما عجزت عن تحقيقه في الأسلوب الأول ، وهو اسقاط الحكومة البلشفية .

ان هذا الموقف الموحد من قبل الانظمة الليبرالية الرامي الى اسقاط الحكومة البلشفية ، لم يستمر طويلاً ، اذ ما لبث ان تبدل مع الانقسام الذي حصل في موقف الدول المتفاهمة من جهة والتبدل الذي حصل في موقف الحكومة البلشفية نفسها من جهة ثانية . واقدام المانيا على الاعتراف بالنظام البلشفي في عام ١٩٢٢ من جهة ثالثة . ولذلك سنقسم موقف الدول الليبرالية من القضية الروسية الى حقبتين : الاولى : تنتهي في عام ١٩٢٢ ، والثانية تمتد بين عامي ١٩٢٢ و١٩٣٠ .

البند الأول : القضية الروسية حتى عام ١٩٢٢

اذا كانت هذه الحقبة قد تميّزت بموقف عدائي واضح وصريح من قبل الدول الليبرالية ضد الحكومة البلشفية ، الا أن الأساليب التي استعملتها هذه الدول قد تراوحت بين استعمال القوة والتدخل المباشر وبين سياسة العزل السياسية والاقتصادية الهادفة الى اسقاط النظام البلشفي .

ولذلك فإننا سنقسم هذه الحقبة الى قسمين :

الأول : نتناول فيه اجراءات العنف ضد الحكومة البلشفية .

والثاني : نتناول فيه سياسة العزل الاقتصادية والسياسية التي انتهجتها الدول الليبرالية من أجل اسقاط الحكومة البلشفية .

اولاً : اجراءات العنف

ان الدول الليبرالية لم تكن ، من حيث المبدأ ، ضد تغيير النظام القيصري ، وقد ظهر ذلك من تأييدها السريع للحكومة البورجوازية ، التي شكلت على اثر ثورة آذار ١٩١٧ ، برئاسة « ليفوف » ومن ثم برئاسة « كيرنسكي » . وهذه الدول وان لم تبدِ ارتياحها للثورة البلشفية ولحكومتها

الثورية برئاسة « لينين » بنفس الدرجة التي ابدتها للحكومة البورجوازية ، الا أن ذلك لم يكن يعني أن الدول الليبرالية ستمتنع عن الاعتراف بالنظام الجديد ، لأن الدول التي اعترفت وتعاونت مع نظام القيصر الديكتاتوري ليس من الصعب عليها أن تعترف بالحكومة البلشفية وبالنظام الجديد ، خاصة وأنها كانت بحاجة الى استمرار الجبهة الشرقية وبالتالي الى تحالفها مع الروسيا من أجل الوقوف في وجه الخطر الألماني ـ النمساوي .

اذا كانت الدول الليبرالية لم تقف فوراً ضد النظام البلشفي ، وان احتمالات الاعتراف بالنظام الجديد والتعاون معه كانت كبيرة . اذن لماذا عملت الدول الليبرالية على اسقاط الحكومة البلشفية وسعت بكل امكانياتها من أجل تحقيق هذه الغاية ؟ ان الأسباب التي أدّت بالدول الليبرالية الى معاداة الحكومة البلشفية هي كثيرة ، الا أن أهمها هو نقض الحكومة البلشفية للاتفاقيات الدولية التي كانت قد وقعتها حكومة القيصر باسم الروسيا وتعهدت بموجبها لحلفائها الغربيين بالاستمرار في الحرب ، وبعدم توقيع اتفاقية صلح منفردة مع المانيا والنمسا . فبسبب موقف الحكومة البلشفية من الحرب ، واعلانها عن رغبتها في الانسحاب من الحرب ، بل لأن هذه الحكومة أتت الى حكم الروسيا على أساس برنامج عمل يقضي اول ما يقضي بإنهاء الاقتتال والعمل على توقيع اتفاقية صلح بين الدول المتقاتلة ، كان ان اتخذت الدول الليبرالية في بادىء الأمر موقفاً حذراً من هذه الحكومة . وبعد أن بذلت الدول الليبرالية جهوداً كبيرة من أجل إثناء الحكومة البلشفية عن موقفها في وقف الاقتتال ، وبعد أن أقدمت هذه الاخيرة على توقيع اتفاقية صلح منفردة مع المانيا والنمسا ، عند ذلك تطور « الموقف الحذر » الى موقف عدائي .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ، هو لماذا استمرت الدول الليبرالية في موقفها العدائي للحكومة البلشفية بعد أن تحقق لها النصر في الحرب العالمية الاولى ، بل لماذا صعّدت موقفها العدائي وسعت بكل الوسائل من أجل اسقاط الحكومة البلشفية ؟ ان السبب في تصعيد الموقف العدائي للدول الليبرالية ضد الحكومة البلشفية ، يعود الى اسباب عديدة الا أن

أهمها : الاختلاف القوي بين ايديولوجية النظام البلشفي والايديولوجية التي تعتنقها الانظمة الليبرالية ، وتخوف هذه الأخيرة من امتداد المبادىء الشيوعية اليها بعد ان لاحظت بوادرها تظهر في الدول المهزومة وخاصة في المانيا والمجر ، وبهدف تبرير تدخلها في شؤون الروسيا الداخلية عمدت الحكومات الليبرالية الى استغلال قضية العتاد الحربي الذي كانت قد كدّسته ، في « اوكنجاسك » و« مورمانسك » و« فلاديفوستك » ، فزعمت ان الهدف من إرسالها لبعض فرقها العسكرية الى الروسيا هو من اجل استرجاع ذلك السلاح ، الا انه بالواقع كان لدعم الثورات المضادة التي كانت قد اندلعت في الروسيا . ومن اجل الاستمرار في عدائهم ضد الروسيا حتى اسقاط النظام البلشفي اخذوا يروجون الاشاعات حول اعمال الحكومة البلشفية ويحيكون الاقاصيص حول « تأميم المرأة » كما انهم استغلوا النداءات التي اطلقها بعض قادة الثورة البلشفية والتي يدعون فيها الى « الثورة العالمية » والى اقامة « جمهورية دولية للسوفيات الشغيلة » .

وتمكنت الحكومات الليبرالية من ايجاد نوع من « الرعب الجماعي » عرفه بعض الكتاب ، « بالرعب الأكبر » ، واستغلته لا لتبرير استمرار تدخلها في الروسيا ودعمها « للمنشفيك » ضد الحكومة البلشفية وحسب ، وانما للتنكيل ايضاً بالحركات الاصلاحية التي ظهرت في بلادها والداعية الى تطبيق بعض المبادىء الشيوعية . ولهذا لم يتأخر الحلفاء عن تقديم أية مساعدة لأية حركة مضادة للحكومة البلشفية ، وذلك أينما اندلعت او لاحت ، أكان ذلك في سيبيريا أم في جنوبي الروسيا ام في بلاد البلطيق . كما أنهم لم يتأخروا عن تقديم العون للقوى الديمقراطية في وجه الحركات الاجتماعية المستمدة مبادئها من الشيوعية سواء كان ذلك في المانيا ام في المجر .

ثانياً : فرض العزلة على الاتحاد السوفياتي

بعد ان صمدت الحكومة البلشفية في وجه الثورات المضادة المدعومة من قبل الدول المتحالفة ، عمدت هذه الأخيرة الى تغيير خطتها الرامية الى

اسقاط الحكومة البلشفية عن طريق القوة ، واستبدلتها بخطة جديدة تقوم على اساس عزل الروسيا وتضييق الخناق عليها من أجل دفع الحكومة البلشفية الى تغيير ايديولوجيتها أو الاستسلام. وحتى تتمكن الدول الليبرالية من انجاح هذا الحصار وإحكامه حول الروسيا كان لا بد لها من احكام الطوق حول الروسيا عن طريق شبكة من الاحلاف تضم دولاً معادية للنظام البلشفي ، فهل تمكنت الدول الليبرالية من ايجاد هذا الطوق حول الاتحاد السوفياتي ؟ وما هو رد هذا الاخير على الخطة الجديدة للدول الليبرالية ؟

١ ـ النشاطات التي بذلتها الدول الليبرالية من اجل عزل الاتحاد السوفياتي

على الرغم من أن مؤتمر الصلح لم يحدد في القرارات التي اتخذها حدود الاتحاد السوفياتي الجديدة ، الا ان الدول الليبرالية تعاملت معه انطلاقاً من معاهدة « برست ـ لتوفسك » ، خاصة بعد أن قررت عزله تمهيداً للاطاحة بحكومته البلشفية . ولقد انصبت جهود الدول الليبرالية باتجاه دعم الدويلات الصغيرة التي قامت على انقاض الامبراطورية الروسية ، وكذلك دعم الدول المجاورة للروسيا ومساعدتها في التوسع على حسابها .

اذن ، انطلاقاً من المواقف العدائية التي اتخذتها الدول المتفاهمة حيال الروسيا والمانيا ، وبنتيجة قرار مؤتمر الصلح القاضي بتقسيم الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية على اساس مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير ، قامت ست دول جديدة في وسط وشمالي اوروبا[1] ، بالاضافة الى ان بعض الدول وجدت الظروف المؤاتية لتوسعها[2] ، وكنا في كلامنا عن مقررات مؤتمر الصلح قد اطلعنا على تقسيم الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية[3]

(١) الدول الجديدة هي : استونيا ، ليفونيا ، ليتوانيا ، فنلندة ، تشيكوسلوفاكيا وبولونيا .

(٢) غالبية دول اوروبا الغربية توسعه على حساب المانيا ، وايطاليا ويوغوسلافيا توسعت على حساب النمسا ، اما رومانيا فتوسعت على حساب الروسا واليونان على حساب تركيا والخ . .

(٣) راجع صفحة ١٠٤

وعلي توزع بعض الدول المجاورة لالمانيا بعض اجزائها[1]. ويبقى هنا أن نشير الى الدويلات التي قامت على انقاض الامبراطورية الروسية والى توسع رومانيا وبولونيا على حساب الروسيا ، معتمدة في ذلك على انشغال الحكومة البلشفية في الحرب الاهلية من جهة وعلى دعم الدول الليبرالية لها من جهة ثانية .

أما بالنسبة الى رومانيا فقد تمكّنت من ضم « بسارابيا » اليها ، وتم لها ذلك بعد ان اعلنت هذه المقاطعة انفصالها عن الروسيا في عام ١٩١٧ ، وبعد ان تشكل فيها مجلس اعلى ضمّ غالبية موالية لرومانيا ، اعلن هذا المجلس في نيسان من عام ١٩١٨ انضمام بسارابيا الى رومانيا . واعترف الحلفاء بعملية الانضمام هذه في اذار من عام ١٩٢٠ ، ثم اكدوا اعترافهم هذا في معاهدة خاصة وقعت في ٢٨ تشرين الاول من عام ١٩٢٠ .

ان الروسيا لم تعترف بانضمام بسارابيا الى رومانيا ، اذ ظلت تطالب بعودة هذه المنطقة اليها وذلك لما تتمتع به من موقع استراتيجي على البحر الاسود . وبسبب « بسارابيا » توترت العلاقات بين الروسيا ورومانيا ولكنها لم تبلغ حد الصدام المسلّح . على عكس بولونيا التي خاضت حرباً عنيفة مع الحكومة البلشفية . وأسباب الحرب الروسية ـ البولونية تعود الى خلاف على رسم الحدود بينهما . وتفصيل ذلك هو أن مؤتمر الصلح بعد أن أقر إعادة تكوين الدولة البولونية ، حدد حدودها مع المانيا ولتوانيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، اما حدودها مع الروسيا فقد ترك امر تحديدها الى لجنة خاصة تشكل من اجل هذه الغاية[2]. ولقد تمكنت هذه اللجنة ، على الرغم من الصعوبات العملية التي واجهتها وخاصة لجهة اختلاط الشعوب وتباين الآراء فيما بينهم ، ان تضع تقريرها القاضي بجعل الخط المار في « غرودنو » و« برست لتوفسك » كحد فاصل بين الدولتين . وعُرف هذا

(١) راجع صفحة ٩٧

(٢) شكلت هذه اللجنة من سفراء بعض الدول في فرصوفيا .

الخط باسم أحد أعضاء اللجنة ، الأكثر ديناميكية ، وهو « كورزون » . ولقد أبدت الحكومة البولونية اعتراضها على خط « كورزون » معتبرة ان اللجنة لم تأخذ بعين الاعتبار الأراضي التي انتزعتها منها الـروسيا في التقسيم الاول لبولونيا في عام ١٧٧٢ . ولذلك أقدمت الحكومة البولونية على إعطاء الأوامر لجيوشها باحتلال الأراضي التي كانت لها في عام ١٧٧٢ ، مستغلّة انشغال الحكومة البلشفية في تضميد جراحها الداخلية . واذا كانت القوات البولونية قد أحرزت تقدماً كبيراً واستطاعت أن تضم اليها المناطق التي رفضت اللجنة الدولية اقرارها لها ، فإن فترة الانتصار هذه لم تستمر طويلاً ، اذ ما لبثت الحكومة البلشفية ، بعد أن قضت على الثورات المضـادة الـداخلية ، أن أمرت قواتها بالتوجه نحو بولونيا ، فأنزلت بالقوات البولـونية الهزيمـة تلـو الهزيمة ، وتمكنت في آب من عام ١٩٢٠ من استعادة الأراضي المتنـازع عليها .

والسـؤال هنـا ، هل توقفـت القـوات الـروسية عنـد خط « كورزون » ؟ الجواب هو أن الحكومة البلشفية رأت أن مصلحتها تقضي باجبار الحكومة البولونية على توقيع اتفاقية صلح معها تتخلى بموجبها وبشكل نهائي ، عن الأراضي المتنازع عليها ، وأن ذلك يجب أن يتم بالتفاوض الثنائي بينهما . ولذلك عندما عرضت الدول الليبرالية وساطتها علـى الـدولتين ، وطالبـت القوات الروسية بالتوقف عند خط « كورزون » ، رفضت الحكومة البلشفية هذا العرض وأمرت قواتها بالتقدم الى داخل الأراضي البولونية حيث بلغت ضواحي فرصوفيا .

لقد وجدت الدول الليبرالية بالتقدم البلشفـي نحـو فرصـوفيا ، وبـرفض الحكومة البلشفية لوساطتها ، مناسبة للتدخل في النزاع الروسي ـ البولوني . فسارعت الى مد بولونيا بالسلاح والخبراء ، مما مكن بولونيا من صد الهجوم الروسي وايقافه على بعد عشرين كيلو متراً من فرصوفيا ، ومن ثم دحره الى ما بعد خط « كورزون » . وهذا ما دفع بالحكومة البلشفية الى طلب وقف اطلاق النار في ايلول من عام ١٩٢٠ ، والى القبول ببدء المفاوضات التي

انتهت بتوقيع اتفاقية صلح ، عُرفت باتفاقية « ريغا » «Riga » ، وتم توقيعها من الطرفين في ١٦ آذار من عام ١٩٢١ . اعترفت الروسيا بموجبها لبولونيا بضم جزء من الأراضي المتنازع عليها ، أي بضم القسم الذي تمكنت القوات البولونية من احتلاله بمساعدة الدول الليبرالية لها .

ان الدول الليبرالية لم تقف عند تأييد رومانيا في ضمها لبسارابيا ، ولا عند دعم بولونيا في احتلالها لبعض اجزاء الروسيا ، وانما عمدت الى توفير عوامل النجاح لبلدان البلطيق في الانفصال عن الروسيا وفي الابتعاد عن النفوذ الألماني ايضاً . كل ذلك بهدف عزل الروسيا بشبكة من الدول المعادية للنظام البلشفي من جهة وبالفصل بين الروسيا والمانيا ، الدولتين اللتين قد يجمع بينهما عامل الاضطهاد من قبل الدول الليبرالية .

اذن ، دعم الدول الليبرالية لاستقلال دول البلطيق هو جزء من مخططها الرامي الى عزل الروسيا وفرض « الحجر الصحي » على الأفكار البلشفية من جهة والفصل بين المانيا والروسيا من جهة ثانية . ولذلك فإن معركة الدول الليبرالية في البلطيق كانت معركة مزدوجة ، الجانب الاول منها كان يرمي الى إبعاد النفوذ الألماني عن هذه المنطقة ، والجانب الثاني يرمي الى استمرار العداء بين هذه الدول والحكومة البلشفية .

ان الصراع بين الروسيا والمانيا حول بلدان البلطيق كان على اشده عند توقيع اتفاقية « برست لتوفسك » ولقد تمكنت المانيا بموجب هذه الاتفاقية من انتزاع تعهد من الحكومة البلشفية باخلاء المناطق المشرفة على البلطيق من كل قوة عسكرية ، وذلك دون أن تتخلى بشكل نهائي عن سيادتها في تلك المناطق . ولكن المانيا الراغبة بمد نفوذها الى تلك المناطق ارادت من ذلك التعهد مقدمة لنزعها بشكل نهائي عن الروسيا . ولذلك فإن المانيا لم تقدم على سحب قواتها النظامية من منطقة البلطيق الا بعد ان أمنت استمرار وجودها فيها عن طريق الفرق المتطوعة التي اخذت على عاتقها منع القوات الروسية من العودة اليها ، عاملة على سلخها بشكل نهائي عن الروسيا . فشجّعت قيام بعض المجالس الوطنية التي اعلنت استقلال تلك المناطق عن

الروسيا في عام ١٩١٨ . ولكن الحكومة البلشفية التي رأت في اعلان استقلال تلك المناطق مخالفة لبنود معاهدة « برست ـ لتوفسك » استغلت انشغال القوات الالمانية في المعارك الدائرة في غرب اوروبا ، وأرسلت قواتها الى البلطيق لاستعادة سيادتها عليها بعد أن تقضي على المجالس الوطنية المدعومة من القوات الألمانية . ولكن فرق الألمان المتطوعة استطاعت الصمود في وجه القوات البلشفية ، وبفضل المتطوعين الجدد وخاصة الدفعات الكبيرة منهم التي وصلت البلطيق بعد قرار حل الجيش الألماني على أثر استسلام المانيا ، تمكنت من دحر القوات البلشفية ومن الاحتفاظ بتلك المنطقة بعيدة عن النفوذ السوفياتي .

وعند وضع اتفاقيات الصلح مع الدول المهزومة ، كان من الصعب على الحلفاء أن يقبلوا بالنفوذ الألماني في منطقة البلطيق ، ولذلك ضمنوا معاهدة فرساي بنداً يقضي بسحب القوات الألمانية من تلك المنطقة . وهكذا استطاعت بلدان تلك المنطقة الانعتاق من النفوذ الروسي ثم من النفوذ الألماني . ومع الرغبة المتبادلة في التعاون بين دول البلطيق والدول المتفاهمة : قامت علاقات وطيدة بين الطرفين ، حيث إن دول البلطيق كانت بحاجة الى قوى كبرى تمد لها يد العون من اجل السير في طريق الاستقلال التام ، كما أن « الدول المتفاهمة » كانت بحاجة الى معاونة تلك الدول من أجل إحكام عملية العزل على الاتحاد السوفياتي ، فسعت الى انشاء تحالف بين دول البلطيق ، المكوّنة من فنلندة[1] ، استونيا[2] ، ليتونيا[3] وليتوانيا وبين بولونيا يسد على الروسيا كل منفذ نحو الغرب . وكادت الدول المتحالفة أن تنجح في إقامة هذا التحالف لولا أن بعض الخلافات نشبت فيما بين هذه الدول من جهة ، وإقدام الروسيا على اعتماد سياسة فطنة وذكية مع هذه الدويلات من جهة ثانية .

---

(١) عدد سكنها ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة .
(٢) عدد سكانها حوالي مليون وربع مليون نسمة .
(٣) عدد سكانها حوالي المليونين نسمة

وأهم الخلافات التي نشبت بين تلك الدول ، وحالت بالتالي دون انشاء تحالف فيما بينها لصالح الغرب ، كان الخلاف الذي نشب بين بولونيا ولتوانيا على منطقة « فيلنا » . فعلى الرغم من اعتراف الحلفاء للتوانيا بمنطقة فيلنا ، بتاريخ ٨ كانون الاول من عام ١٩١٩ ، وكذلك اعتراف الروسيا لها بهذه المنطقة بموجب اتفاقية « سوفالكي » « Sovalki » التي وقعها الطرفان في عام ١٩٢٠ ، أقدمت بولونيا على احتلال هذه المنطقة في الفترة التي كانت قواتها تصد القوات الروسية وتدحرها الى خارج خط « كورزون » ، في تشرين الاول من عام ١٩٢٠ . ولقد بررت بولونيا احتلالها لهذه المنطقة بأن اكثرية بولونية تقطن مدينة فيلنا نفسها . أما لتوانيا فقد ردت على الحجة البولونية بأن نسبة اللتوانيين في منطقة فيلنا تفوق نسبة البولونيين ، وأن فيلنا هي العاصمة التاريخية للتوانيا ، ولقد ناشدت الدول المتفاهمة بالوقوف الى جانبها ، وبالضغط على بولونيا من اجل الجلاء عن « فيلنا »[1] . ولكن الحلفاء رغبة منهم في إرضاء بولونيا وفي إبقائها الى جانبهم ، وهي الدولة الكبرى على البلطيق ، اعترفوا لها في آذار من عام ١٩٢٣ ، في الابقاء على « فيلنا » بشكل نهائي . وهذا ما أدّى الى توتر العلاقات بين بولونيا ولتوانيا من جهة والى فشل المخطط القاضي بايجاد شبكة من الاحلاف في وجه النفوذ السوفياتي من جهة ثانية .

ولكن الدول الحليفة لم تفشل فقط في مخططها من ناحية البلطيق وإنما فشلت أيضاً في عزل الروسيا من جهة الجنوب ، حيث ان بنود معاهدة « سيفر » لم تصمد طويلاً في وجه « الحركة الكمالية » التي استطاعت الروسيا أن تبني علاقات طيبة معها[2] ، وكذلك مع ايران وأفغانستان[3] .

(١) الدكتور عبد الزاق حفار ، المرجع نفسه ، صفحة ١٢٢ .

(٢) راجع القسم المتعلق بمعاهدات الصلح مع الدول المهزومة .

(٣) وقعت الروسيا في عام ١٩٢٠ على اربعة اتفاقيات مع دول البلطيق : استونيا ، لتوانيا ، لتونيا ، فنلندة .

٢ ـ رد الروسيا على سياسة العزل

ان خطة الدول المتفاهمة الرامية الى عزل الروسيا والى ايجاد الحاجز الواقي من تسرب المبادىء البلشفية الى خارج نطاق الروسيا ، لم تكن بخافية على الحكومة البلشفية . ولذلك عمدت هذه الأخيرة الى بذل كل جهودها من أجل إفشال مخطط اخصامها . فهي وان رفضت الاعتراف لرومانيا بضم منطقة بسارابيا ، الا أنها سارعت الى التنازل لتركيا عن منطقتي « القرم » و« اردهان »[1] ، كما أنها من جهة ثانية سعت الى تحسين علاقاتها مع دول البلطيق ، عن طريق اتفاقيات وقعتها معها ، واعترفت بموجبها باستقلال هذه الدول[2] . وكان الهدف الأساسي من اقدام الحكومة البلشفية على التنازل عن هذه المناطق بشكل نهائي ، والاعتراف لها باستقلالها يرمي الى إيجاد علاقات طيبة مع هذه الدول يؤمن لها بشكل غير مباشر مطلاً على البلطيق وبالتالي على العالم . لأن الحكومة البلشفية وجدت أنه فيما لو تمسكت بتبعية تلك البلدان لها وبمطالبتها بضمها اليها فإن ذلك سيؤدي الى توتر العلاقات فيما بينها والى استغلال ذلك من قبل الدول الليبرالية الرامية الى عزلها ومن ثم الى اسقاطها .

وكادت الحكومة البلشفية أن تنجح في سياستها الرامية الى كسب تأييد وثقة الدويلات البلطيقية ، وأن تحول دون استعمال هذه الدويلات كأدوات في مخطط الدول الليبرالية . والعقبات التي حالت دون النجاح التام للسياسة البلشفية تتجلى في النزاعات التي قامت بينها وبين فنلندة ، اذ ان الروسيا احتجت على انصياع فنلندة لقرار عصبة الأمم القاضي بعدم تحصين أرخبيل « الند » « Aland » ، معتبرة أن ذلك يخالف الاتفاقية التي وقعتها مع فنلندة في ١٤ تشرين الأول من عام ١٩٢٠ . والتي اعترفت الروسيا لفنلندة بموجبها بكامل سيادتها على الأرخبيل المذكور . ومن جهة ثانية فقد احتجت فنلندة لدى عصبة الأمم في عام ١٩٢١ على عدم تطبيق الروسيا الحكم الذاتي في اقليم « كاريليا الشرقية » . فما كان من الروسيا الا ان رفضت الاحتجاج الفنلندي كما رفضت بالتالي عرض القضية على عصبة

الامم ، وهذا ما أدّى الى توتر العلاقات بين الروسيا وبين فنلندة مما انعكس بشكل أو بآخر على علاقات الروسيا بدول البلطيق .

ان توتر العلاقات بين الروسيا وفنلندة ، بسبب ارخبيل « الند » و « كاريليا الشرقية » ، لا يعني فشل السياسة البلشفية حيال دول البلطيق بشكل مطلق . وانما كان الفشل نسبياً ، اذ ان الروسيا وان لم تستطع ايجاد أحسن العلاقات مع هذه الدول الا أنها استطاعت على الأقل ، أن تمنع قيام تحالف بين هذه الدول وبين بولونيا لصالح الدول الليبرالية .

وكما أن الحكومة البلشفية استطاعت أن تكسر الطوق الذي ارادت الدول الليبرالية ضربه حولها لجهة البلطيق ، كذلك استطاعت أن تنفذ منه لجهة المضائق التركية ، بسبب سياستها الحكيمة ، سواء لجهة تنازلها لتركيا عن « القرم » و« اردهان » او لجهة تأييدها لحكومة مصطفى كمال باستعادة سيادتها على المضائق ، وبالتالي على اعادة النظر باتفاقية « سيفر » المجحفة بحق تركيا وابدالها باتفاقية لوزان[1] . ولم تكتف الحكومة البلشفية بايجاد علاقات طيبة مع الحكومة التركية وإنما استطاعت أيضاً ، ان تُحسّن علاقاتها بإيران وأفغانستان وأن تجمع بالتالي بينها في تحالفات تمت لصالحها ، وهذا ما سنراه في فصل لاحق[2] .

البند الثاني : الموقف الدولي من النظام البلشفي بين عامي ١٩٢٢ و١٩٣٠ .

ان النجاح النسبي الذي حققته الحكومة البلشفية في اقامة علاقات صداقة وعدم اعتداء مع الدول المجاورة ، وخاصة مع دول البلطيق وتركيا ، أفشل

---

(١) راجع صفحة ١١١

(٢) راجع القسم المتعلق بالعلاقات الدولية في افريقيا والشرق الاوسط ، صفحة ٢٢٣

مخطط العزل الذي وضعته الدول الليبرالية ، والذي وصفه البعض « بالحجر الصحي » على الأفكار البلشفية ، والبعض الآخر وصفه « بالحاجز الوقائي » من خطر الأفكار الشيوعية وإمكانية تسرّبها الى اوروبا الغربية . وكان من الطبيعي أن تنتقل الحكومة البلشفية بعد نجاحها في معركة الدفاع عن الذات ، الى مرحلة الهجوم وفرض نفسها كأمر واقع على الدول الليبرالية . ولكن اذا كانت هذه الأخيرة قد اعترفت بالنظام البلشفي فإن ذلك لم يتم الا بعد تراجعات حصلت من قبل الحكومة البلشفية . وحتى إن التردد ظل يطبع علاقات الدول الليبرالية بالنظام البلشفي ، وتجلى ذلك بتراجع بعض الدول الليبرالية عن الاعتراف بالنظام الشيوعي ، مستغلّة وفاة لينين والانقسامات التي حصلت داخل الحزب الشيوعي الروسي ، من أجل العمل من جديد على اسقاط هذا النظام .

ولهذا سنقسم هذه الحقبة الى مرحلتين :

الأولى : تتناول قضية الاعتراف بالنظام الشيوعي .

الثانية : وتتناول استغلال الدول الليبرالية للانقسامات التي حصلت داخل الحزب البلشفي .

أولاً : مرحلة الاعتراف بالنظام الشيوعي

لقد نجحت الحكومة البلشفية في معركة انتزاع الاعتراف بها من قبل الدول الليبرالية ، كما نجحت من قبل في حركة الحفاظ على الثورة في وجه الأخصام الداخليين والخارجيين على حد سواء .

فكيف تمّ لها ذلك ؟

ابتداء من عام ١٩٢١ ، وفي نفس الفترة التي كانت الحكومة البلشفية تسعى بكل امكاناتها وبما لديها من اغراءات الى تفشيل مخططات العزلة ، كان تدهور الاقتصاد الروسي يشغل حيزاً كبيراً من تفكير الحكومة البلشفية ، فوجدت أن من الأفضل لها أن تقدم على بعض الاجراءات التي من شأنها أن

تقرّب الدول الليبرالية منها . لأنهـا حتـى تتمـكن من النهـوض بالاقتصـاد الروسي وزيادة انتاجه لا بد لها وأن تحصل على بعض القروض الخارجية ، وأن هذه القروض لا يمـكن الحصـول عليهـا اذا ظلـت الـدول الليبـرالية مخاصمة لها وتسعى الى اسقاطها .

اذن ، تدهور الاقتصاد الروسي وحاجة الحكومـة البلشـفية الـى قروض الدول الليبرالية دفع بالزعيم السوفياتي « لينين » الى الاعلان عن أن الشيوعية لا يمكن ان تتحقق دفعة واحدة ، وأنه لا بد من اجتياز بعض المراحل حتى الوصول الى الشيوعية . كما أن الحكومة البلشفية اعربت من جهة ثانية ، عن رغبتها بالتفاوض مع الدول الليبرالية ، ولكي تُغري خصومها في قبول هذه الدعوى المحت عن استعدادهـا للاعتـراف بالـديون المتوجبـة علـى حكومة القيصر .

لقـد كان لهـذه المبـادرات السـوفياتية ردود فعـل ايجـابية لدى الـدول الليبرالية ، ساعدت على دعوة الحكومة البلشفية الى الاشتـراك في مؤتمـر عُقد في جنوى في نيسـان من عام ١٩٢٢ ، حضرتـه المـانيا وبقية الـدول الليبرالية ، ولكن المؤتمر اذا كان قد فشل بسبب التناقض في وجهات النظر حول الديون الروسية والتعويضات الألمانية[١] ، الا أنه فتح صفحة جديدة في علاقات الروسيا مع دول اوروبا الغربية .

وبسبب الموقف المتشدد من قبل الدول المتفاهمـة ، وبصـورة خاصـة فرنسا ، حيال المانيا رأت هذه الأخيرة أن تلعب ورقة الاتحاد السوفياتي من أجل الضغط على هذه الدول لتليين مواقفها ، فأقدمت على الاعتراف بالنظام السوفياتي بموجب اتفاقية « رابللو » التي وقعتها مع الاتحـاد السوفياتـي في نيسان من عام ١٩٢٢[٢] .

---

(١) راجع صفحة ١٤٢.

(٢) راجع صفحة ١٨٣

ولقد تركت « اتفاقية رابللو » صدى كبيراً في أوساط الدول الليبرالية التي أخذت تتخوّف من قيام جبهة قوية في وجهها قد تهدد أمنها وسلامتها مع الزمن . واذا كانت فرنسا قد استعملت القوة ضد المانيا واحتلت منطقة « الرور» في عام ١٩٢٣ ، الا أنه وبسبب الانقسام الذي ظهر في مواقف الدول المتفاهمة[1] عادت فرنسا وتساهلت مع المانيا في قضية التعويضات ، ووقعت معها اتفاقيات لوكارنو في عام ١٩٢٥ . كما أن ممثلها في عصبة الأمم كان اكثر الممثلين حماسة لقبول المانيا عضواً في عصبة الأمم وباعطائها مركزاً دائماً في « المجلس » . وبالمقابل لهذه المكاسب التي حققتها المانيا استطاعت الروسيا ان تحقق هي الأخرى ، مكاسب لا تقل اهمية عن المكاسب الالمانية حيث ان الدول الليبرالية تخوّفت من احتكار المانيا للأسواق الروسية ، فسارعت الواحدة تلو الأخرى الى الاعلان عن رغبتها بالاعتراف بالحكومة البلشفية . وكانت بريطانيا الدولة الأوروبية الأولى ، بعد المانيا ، التي سعت الى الاعتراف بالنظام البلشفي ، حيث انه بعد أن ذهب « كيرزون » وزير خارجية بريطانيا المعادي لأي تقارب مع السوفيات ، مع ذهاب المحافظين ، وبعد تشكيل حكومة العمال الأولى برئاسة « مكدونالد » « Mac Donald » ظهرت بوادر التقارب بين بريطانيا والاتحاد السوفياتي . وتُرجم هذا التقارب الى اعتراف بالنظام البلشفي « Recomaitre de jure » في ٢ شباط ١٩٢٤ ، ومن ثم الى توقيع اتفاقية تجارية بين الطرفين في ٨ آب من عام ١٩٢٤ ، حلّت محل الاتفاقية التجارية القديمة التي كانت تنظم علاقات الطرفين منذ عام ١٩١١ . وتضمنت الاتفاقية الجديدة ، بالاضافة الى تنظيم العلاقات التجارية وتوثيقها بين الطرفين ، تعهد كل منهما بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد الآخر . وعلى الرغم من دفاع حكومة العمال عن هذه الاتفاقية ومحاولاتها الرامية الى اقناع الرأي العام الانكليزي بفوائد هذه الاتفاقية ،

---

(١) أي بين بريطانيا وفرنسا .

حيث انها ستؤدي الى تسهيل المبادلات التجارية بين الطرفين ، وبالتالي الى فتح الاسواق الروسية أمام المنتوجات البريطانية ، الا أن حزب المحافظين استغلّ هذه الاتفاقية من أجل تأليب الرأي العام ضد الحكومة العمالية ، وتمكن من اسقاطها ومن تشكيل حكومة جديدة برئاسة « بلدوين » « Baldwin » رفضت التصديق على الاتفاقية . وفي الوقت الذي كانت فيه العلاقات السوفياتية ـ الانكليزية تتحسن كانت العلاقات السوفياتية ـ الايطالية ايضاً تتحسن ، حتى ان بوادر التقارب الايطالي ـ السوفياتي كانت قد ظهرت منذ ٣٠ تشرين الثاني من عام ١٩٢٣ ، حيث اعلنت الحكومة الايطالية بأنه ليس هنالك من عائق يحول دون اعترافها بالنظام البلشفي . ولكن الحكومة الايطالية حتى لا تنفرد في موقفها ، انتظرت التبدل الذي حصل في السياسة الانكليزية ، ثم اقدمت على الاعتراف بالحكومة البلشفية « Recomaitre de jure » في شباط من عام ١٩٢٤ ، ومن ثم اقدمت على توقيع اتفاقية تجارية معها في نفس الشهر الذي وقعت فيه حكومة العمال الانكليزية اتفاقيتها مع الحكومة البلشفية ، أي في آب من عام ١٩٢٤ .

ان اعتراف كبريات الدول الاوروبية[1] بالنظام السوفياتي ، واعلان الحكومة البلشفية بأنها ستعطي حق الدولة الأكثر رعاية للدول التي ستعترف بها قبل نهاية عام ١٩٢٤ ، شجع العديد من الدول على الاعتراف بالنظام البلشفي : النروج في ١٣ شباط ، النمسا في ٢٥ شباط ، اليونان في ٨ آذار ، السويد في ١٥ اذار ، الصين في ٣١ أيار ، الدانمرك في ١٨ حزيران ، البانيا في ٦ تموز ، المكسيك في ٣١ تموز ، الحجاز في ٦ آب ، هنغاريا في ٥ ايلول ، وفرنسا في ٢٨ تشرين الثاني من عام ١٩٢٤ . اما الولايات المتحدة الأمريكية والتي كان يحكمها الجمهوريون فلم تعترف بالنظام السوفياتي طوال تلك الفترة .

---

(١) المانيا في نيسان ١٩٢٢ وبريطانيا وايطاليا في شباط من عام ١٩٢٤ .

ثانياً : مرحلة التردد والحذر من النظام البلشفي :

لقد كان للمبادرات التي اتخذتها الحكومة البلشفية في التقرّب من الدول الليبرالية من جهة ، وللتباين في مواقف الدول الليبرالية من القضية الألمانية من جهة ثانية ، ولنجاح اليسار في فرنسا وبريطانيا من جهة ثالثة ، اكبر الأثر في اقدام الدول الليبرالية على الاعتراف بالنظام البلشفي . ومع التبدل الذي طرأ على هذه العوامل كان لا بد وأن تقدم الدول الليبرالية على اعادة النظر في علاقاتها مع الروسيا ، خاصة وأن عامل الخوف من تسرّب المبادىء البلشفية الى خارج الروسيا انعكس تردداً وحذراً على علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي .

اذن ، تبدل مواقف الدول الليبرالية من الاتحاد السوفياتي يعود الى عوامل كثيرة ، الا أن أهمها :

ـ زوال خطر قيام جبهة المانية ـ سوفياتية في وجه الدول الليبرالية :

إن الدول الليبرالية التي تمكنت من شدّ المانيا اليها بعد أن نظمت علاقاتها معها على أساس اتفاقيات « لوكارنو » ، وبعد أن أوجدت حلاً مؤقتاً لقضية التعويضات بموجب مشروع « يونغ » ، وبعد أن أدخلت المانيا في عصبة الأمم وأغرتها بمركز دائم في « المجلس » ، كانت بذلك قد أضعفت احتمال قيام جبهة المانية ـ روسية . وهذا يعني أن جذب المانيا الى المعسكر الليبرالي أدّى بالدول الليبرالية الى التفكير ببعث سياسة العزل للاتحاد السوفياتي .

ـ التبدل الذي طرأ على الحكومتين : الفرنسية والانكليزية : لقد تمّ اعتراف بريطانيا وفرنسا بالنظام البلشفي على أيام الحكومة العمالية في بريطانيا التي كانت برئاسة « مكدونالد » ، والحكومة اليسارية في فرنسا التي كانت برئاسة « أدوار هريو » . وبعد رحيل هاتين الحكومتين المتعاطفتين مع الحكومة البلشفية كان لا بد وأن يترك ذلك آثاره على علاقة هاتين الدولتين بالاتحاد السوفياتي .

ـ ظهور الانقسامات في داخل الحزب الشيوعي الروسي : ان ظهور اتجاهات وتيارات كثيرة داخل الحزب الشيوعي الروسي ، على أثر وفاة لينين في عام ١٩٢٤ . وانعكاس ذلك على الحكم في الروسيا اضطرابات استمرت حتى عام ١٩٢٧ حيث تمكن ستالين من القضاء على جميع الاتجاهات المناوئة له ومن ابعاد تروتسكي ، أقوى خصومه ، الى خارج البلاد .

ان هذه الانقسامات في داخل الحزب الشيوعي الروسي ، ساعدت على اقناع الدول الليبرالية بأن الظرف أصبح مناسباً لمعاودة سياسة عزل الاتحاد السوفياتي .

اذن ، مع زوال خطر قيام جبهة قوية تضم المانيا والروسيا من جهة ، ومع تغير الحكم في فرنسا وبريطانيا من جهة ثانية ، ومع الاضطرابات التي ظهرت داخل الروسيا من جهة ثالثة ، أخذت الدول الليبرالية تفكر من جديد بعزل الاتحاد السوفياتي وبالسعي من أجل القضاء على الثورة البلشفية ، خاصة وأن علاقاتها لم تبن مع الحكومة البلشفية على أسس متينة . فبالاضافة الى ان الخوف من تسرب الأفكار البلشفية الى خارج الروسيا ، كان قد انعكس تردداً على علاقات الدول الليبرالية بالاتحاد السوفياتي ، وكان قد شكل عاملاً موحداً بين جميع الدول الليبرالية من الثورة البلشفية ، فإن هنالك بعض العوامل الخاصة بكل دولة من الدول الليبرالية لعبت دوراً هاماً في تأزيم علاقات هذه الدول بالاتحاد السوفياتي .

فبالنسبة الى فرنسا لقد لعبت قضية الديون دوراً هاماً في تردي علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي . لأن فرنسا عندما أقدمت على الاعتراف بالنظام البلشفي كانت ترى بأن ذلك قد يساعد على اعتراف الحكومة البلشفية بالديون المتوجبة عليها لصالح فرنسا . ولكن موقف الحكومة البلشفية المتشدد من هذه الديون وربطها لهذه الديون بالتعويض لها عن الخسائر التي لحقت بها كنتيجة للحرب العالمية الاولى من جهة وللثورات الداخلية التي اذكت نارها

الدول المتفاهمة من جهة ثانية ، دفع بفرنسا الى الحذر في علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي .

أما بالنسبة لبريطانيا فقد وجدت في تأييد الحكومة البلشفية لإضراب العمال الذي استمر حوالي الستة أشهر مناسبة لتوجيه الاتهام الى الحكومة البلشفية بالتدخل في شؤونها الداخلية ، وبالتالي الى تدهور العلاقات بين الطرفين . وكذلك الأمر بالنسبة لايطاليا فقد اخذت تتخوف من استعادة الروسيا لدورها الدولي من أن يؤثر ذلك على وضعها في الدانوب ، خاصة وانها تبذل قصارى جهدها من أجل مد نفوذها الى هذه المنطقة .

اذن ، لهذه الأسباب العامة منها والخاصة تردت العلاقات بين الدول الليبرالية وبين الاتحاد السوفياتي . وظل الحذر سمة من سمات العلاقات السوفياتية مع الدول الليبرالية حتى كان استلام النازية للحكم في المانيا . وما نحب ان نشير اليه هو أن تحسّن علاقات المانيا بالدول الليبرالية لم يمنع الحكومة الألمانية من توقيع اتفاقية برلين مع الروسيا في عام ١٩٢٦ ، والتي نصت على تعهد الطرفين بالتزام الحياد في حال تعرض أحدهما لاعتداء من قبل دولة ثالثة ، والدافع لهذه الاتفاقية يعود الى رغبة الحكومة الألمانية في عدم التخلي عن ورقة الاتحاد السوفياتي ، خاصة وأن دخولها لعصبة الأمم كان البداية وليس النهاية بالنسبة للمطالب الألمانية[1] .

---

(١) راجع القضية الالمانية .

الفصل الثاني

الوضع الدولي في خارج القارة الاوروبية بين عامي ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠

ان الدول الاوروبية الكبرى وان ظلت تلعب دورا اساسيا وبارزا في رسم السياسة الدولية لفترة ما بعد الحرب العالمية الاولى ، الا انه لم يعد بامكانها ان تلعب « الدور » كله ، كما كان الحال في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، لانه مع بروز القوتين الامريكية واليابانية اللتين تجلتا بشكل واضح في فترة الحرب العالمية الاولى وفي التأثير على مجرى هذه الحرب ، لم يعد بالامكان تجاهل دورهما في رسم السياسة الدولية لفترة ما بعد الحرب . واذا كانت الولايات المتحدة الامريكية التي دخلت الحرب الى جانب الحلفاء قد سارعت الى ارسال جيوشها للمشاركة في المعارك الدائرة في اوروبا ، وذلك على عكس اليابان الذي رفض التدخل في الشؤون الاوروبية ووجد ان مصلحته تقضي بان يقتصر تدخله على منطقة الشرق الاقصى فقط ، فان الولايات المتحدة الامريكية عادت وتراجعت عن سياسة التدخل في الشؤون الاوروبية ، وحددت نشاطها في القارة الامريكية والباسفيك . وقد تجلت السياسة الامريكية باصرار الكونغرس الامريكي على رفضه للتصديق على مقررات مؤتمر الصلح وما ينتج عنها من التزامات حيال القضايا الاوروبية ، او بالاحرى خارج نطاق المنطقة التي ارادت السياسة الامريكية الجديدة ان يقتصر نشاطها فيها .

ان رفض اليابان والولايات المتحدة الامريكية مبدأ التدخل في الشؤون الاوروبية ، رافقه اصرار من قبلهما على ايجاد دور بارز لهما في قضايا

الشرق الاقصى ، و« الدور » كله بالنسبة للولايات المتحدة الامـريكية في القارة الامريكية . وهذا ما جعل الصراع في الشرق الاقصى اكثر تعقيدا منه في القارة الامريكية . ومع غياب القـوى المحلية او الاقليمية الكبـرى في الشرق الاوسط وافريقيا ظهر الوضع الدولي في هاتين المنطقتين اقل تعقيدا من الشرق الاقصى وامريكا . فالصراع في الشرق الاقصى اتخـذ وجوهـا عدة :

أ ـ صراع بين القوى الاوروبية نفسها على اسواق الصين وخيراتها .
ب ـ صراع بين القوى الاوروبية والقوة اليابانية الفتية التي تسعى لايجاد دور لها في الصين ، ، اذا لم نقل الحصول على امتيازات في الصين على حساب القوى الاوروبية .
ج ـ مسعى امريكي للحد من النفوذ الاوروبي القديم ومن النفـوذ اليابانـي الجديد ، هذا اذا لم نقل مسعى امـريكي للحلـول محـل الجميع في الصين .
د ـ صراع القوى التحررية الوطنية مع هذه القوى جميعها ورغبـة الشعـب الصيني بشـكل خاص وشعـوب المنطقـة بشـكل عام في التخلص من الامتيازات الاجنبية بشكل خاص ومن الاستعمار بشكل عام .

اما الوضـع الدولـي في القـارة الامـريكية فكان اقـل تعقيدا ، بحيث ان الصراع اقتصر على منافسـة الـولايات المتحـدة الامـريكية لبعض القـوى الاوروبية فقط ، في المجالات الاقتصادية ، وبسبب عدم التكافؤ بين قوتي اوروبا الاقتصادية وقوة الولايات المتحدة الامريكية الاقتصادية في فتـرة ما بعد الحرب ، انحسم الموقف وبسرعة لصالح الولايات المتحدة التي بقي عليها ان توجد الاسلوب الافضل للتعامل مع دول هذه القارة .

وبالنسبة للشرق الاوسط وافريقيا فان الوضع فيها كان اقل تعقيدا لانه مع زوال الامبراطورية العثمانية عن المسرح الدولي اخذت الـدول الاوروبية تحقق اطماعها في هذه المنطقة ولـم يحـد منهـا سوى رغبـة شعـوب هذه المنطقة في التحرر من جهة ، وتنافسها فيما بينها من جهة ثانية .

ان بروز القوتين : اليابانية والامريكية في منطقة الباسفيك ، وتعاظم دورهما في رسم السياسة الدولية ، لم يؤد الى تنافس فيما بينهما وبين القوى الاوروبية الكلاسيكية المتواجدة في هذه المنطقة وحسب ، وانما ادى الى تنافس فيما بينهما ايضا . واسباب التنافس هذه تعود الى استغلال اليابان لظروف الحرب واقدامها على احتلال مناطق شاسعة وعلى انتزاع امتيازات كبيرة لمواطنيها في الصين . فقد اعلنت الحرب على المانيا واحتلت جميع مستعمراتها في الباسفيك والصين دون ان تشارك في المعارك الدائرة في اوروبا . كما انها استغلت انشغال القوى الكبرى في الحرب واقدمت على انتزاع اعتراف الصين بموجب اتفاقيات عام ١٩١٥ ، باحتلالها لمنطقة منشوريا الجنوبية وبحقها باستثمار مناجم الفحم والحديد في هذه المنطقة . كما انها من جهة ثانية استغلت العداء المستحكم بين الدول الليبرالية وبين النظام البلشفي وشاركت في الحملة التي اعدتها الدول الحليفة ، في عام ١٩١٨ ، على سيبيريا . واذا كانت الدول الحليفة قد عادت وانسحبت من سيبيريا بعد ان احلت سياسة « الحجر الصحي » محل سياسة التدخل المباشر في عام ١٩٢٠ ، فان القوات اليابانية لم تجل عن كامل الأراضي الروسية وانما أبقت قواتها في « فلاديفوستك » «Vladivostok» ذات الموقع الاستراتيجي الهام .

ان سياسة اليابان في الباسفيك والصين اثارت مخاوف الحكومة الامريكية ، فحاول ولسن في اجتماعات مؤتمر الصلح ان يحد من مخاطر هذه السياسة وان يضغط على اليابان من اجل الانسحاب من الاراضي الصينية . ولكن الذي حصل هو ان مؤتمر الصلح اعترف لليابان بالمناطق التي احتلتها في الباسفيك والصين . والاسباب التي ساعدت اليابان على انتزاع هذا الاعتراف الدولي بالمكاسب التي حققها خلال الحرب العالمية الاولى تعود في جزء منها الى موقف الحكومتين : البريطانية والفرنسية

المؤيد للمطلب الياباني في « شانتونج » «Shantung »[1] وفي الجزء الاخر الى الحنكة اليابانية واستغلالها لبعض الاجراءات الامريكية الداخلية[2] كورقة ضغط على الرئيس ولسن من اجل التخفيف من معارضته للمطالب اليابانية في الصين .

ان انتصار الدبلوماسية اليابانية لم يستمر طويلا ، لان الحكومة الامريكية ما لبثت ان اثارت موضوع الاحتلال الياباني لبعض مناطق الصين ، في ظروف جديدة وملائمة لها ، خاصة بعد ان رفض الكونغرس الامريكي التصديق على معاهدات الصلح ، وبعد توجيه الانتقادات القوية الى حكومة ولسن بسبب سياستها في الباسفيك .

البند الاول : مؤتمر واشنطن واهم الاتفاقيات التي نتجت عنه :

انه لمن المفيد ان نشير الى الاسباب الحقيقية التي كانت وراء دعوة الحكومة الامريكية للدول الاوروبية الخمس : بريطانيا ، فرنسا ، ايطاليا ، بلجيكا ، والبرتغال بالاضافة الى اليابان والصين ، من اجل حضور مؤتمر دولي يعقد في واشنطن وذلك من اجل مناقشة الموضوعين التاليين :

١ ـ نزع السلاح بشكل عام والسلاح البحري بشكل خاص .
٢ ـ قضايا الباسفيك بما فيها الامتيازات الأجنبية في الصين .

قبل ان نعالج وجهات النظر التي عرضت حول هذين الموضوعين ، والاتفاقيات التي نتجت عن هذا المؤتمر . لا بد وان نشير الى ان الجمهوريين الذين فازوا بالرئاسة الامريكية الاولى ، بشخص الرئيس « هاردنج » قد برروا دعوتهم الى مؤتمر دولي بالرفض الذي اقدم عليه الكونغرس الامريكي لمقررات مؤتمر الصلح ، واعلنوا عن رغبتهم في تقديم الحلول لقضايا الباسفيك .

(١) أقدمت الحكومتان : الانكليزية والفرنسية في عام ١٩١٧ على توقيع اتفاقية مع اليابان ، تعهدتا بموجبها بمساعدة اليابان في مؤتمر الصلح على البقاء في « شانتونج » ، مقابل تعهد اليابان بمدهم بوسائل النقل .

(٢) أستغل اليابان اجراءات الولايات المتحدة القائمة على التمييز العنصري . وأراد ان يدخل بندا في «عهد عصبة الأمم » يتناقض مع هذه الاجراءات ، وهذا ما أحرج « ولسن » وأدى الى المساومة بين الطرفين ، فتنازل اليابان عن مطلبه مقابل أعتراف الحكومة الاميركية له بالبقاء في « شانتونج » .

ولكن تبرير الحكومة الامريكية لدعوتها الى مؤتمر دولي تشارك فيه الدول صاحبة المصالح في هذه المنطقة ، وفي وضع الحلول لقضايا الباسفيك ، بعد ان رفض الكونغرس الامريكي ، مقررات مؤتمر الصلح التي كانت عالجت قضايا هذه المنطقة ، لم يشكل السبب الحقيقي في توجيه الحكومة الامريكية لهذه الدعوة . حيث ان السبب الحقيقي كان يكمن في التوسع الياباني في الباسفيك بشكل عام وفي الصين بشكل خاص ، وبالتالي برغبة الولايات المتحدة الامريكية في الحد من هذا النفوذ . لان الاسواق الاوروبية التي كانت تستوعب اكبر نسبة من المنتوجات الامريكية اوصدت ابوابها في وجهها مع عودة الحياة الى المصانع الاوروبية التي اخذت توفر للاسواق المحلية حاجياتها . ومع استغناء الاسواق الاوروبية عن المنتوجات الامريكية ، اخذت الحكومة الامريكية تفتش عن اسواق لها ، وكان من الطبيعي ان تتجه انظارها نحو اسواق الصين التي تعتبر من اكبر اسواق العالم[1] .

وحتى تتمكن الحكومة الامريكية من فتح اسواق الصين امام منتوجاتها كان عليها ان تحد من النفوذ الياباني في الصين ، وبالتالي كان لا بد من اعادة النظر في تنظيم اوضاع الباسفيك بشكل عام والصين بشكل خاص .

ان السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : هل كانت هذه الاهداف من وراء المبادرة الامريكية خافية على الحكومة اليابانية ؟ واذا لم تكن كذلك فلماذا قبلت الدعوة لحضور المؤتمر ؟

ان الاهداف الامريكية هذه لم تكن خافية على احد . واليابان اذا ما قبل الدعوة للمؤتمر ، وقبل بالتالي ادراج قضايا الباسفيك بشكل عام والصين بشكل خاص على جدول اعمال المؤتمر ، فلان جدول الاعمال ضم ايضا موضوعا حيويا بالنسبة لليابان نفسه ، وهو موضوع : نزع السلاح . ولقد

---

(١) كان عدد سكان الصين يناهز الأربعمائة مليون نسمة ، أي ما يقارب عدد سكان أوروبا في تلك الفترة .

احسنت الولايات المتحدة الامريكية ليس في تحديدها لجدول اعمال المؤتمر وحسب ، وانما في مناوراتها التي رافقت الدعوة الى المؤتمر ايضا . فهي في نفس الفترة التي دعت فيها الى مؤتمر واشنطن اعلنت عن انها جادة في تنفيذ برنامج تسلحها البحري الذي وضعت اسسه في فترة الحرب العالمية الاولى . وهي في ذلك كانت تريد القول لليابان : اذا رفضت اعادة النظر في قضايا الباسفيك فانني سألجأ الى بناء اسطول بحري قوي يحمي مصالحي في هذه المنطقة . وبمعنى آخر : كانت تريد القول لليابان ان يختار إما التفاوض او القوة كأسلوب لحل قضايا الباسفيك . ولكون اليابان يعلم قبل غيره من الدول مدى الامكانيات المتوفرة لدى الولايات المتحدة الامريكية ، وبأنه ليس بمقدوره ان يتبارى معها في هذا الميدان[1] ، لذلك كان قبوله للدعوة التى وجهتها الولايات المتحدة الامريكية الى حضور مؤتمر يناقش فيه موضوعي : تحديد السلاح وقضايا الباسفيك ، بما في ذلك اوضاع الصين .

لقد وجهت الحكومة الامريكية الدعوة الى الدول المذكورة اعلاه ، في ١١ آب من عام ١٩٢١ ، وذلك قبل توقيعها على اتفاقية صلح منفردة مع المانيا . وبعد ان اعطت الدول موافقتها على حضور هذا المؤتمر ، بدأ جلساته في واشنطن ، في ١٢ تشرين الاول من عام ١٩٢١ وانتهى في ٦ شباط من عام ١٩٢٢ .

أما بالنسبة للموضوع الاول المطروح على جدول اعمال المؤتمر ، وهو موضوع نزع السلاح ، فقد تكلمنا عنه عند كلامنا عن النشاط الدولي المبذول خارج عصبة الامم من اجل نزع السلاح ، واشرنا في حينه الى ان فرنسا عارضت البحث في موضوع السلاح البري ، مبررة ذلك بان واجبها الوطني يقضي بأن تكون متنبهة وقادرة على الرد على اي خطر الماني يتهدد امنها وسلامتها ، خاصة وان اراضيها قد اجتاحتها الجيوش الالمانية مرتين

---

(١) خاصة وأن اليابان كان يعيش أزمة مالية ، ويرى أن مصلحته تقضي بتخفيض اعتمادات التسلح في ميزانيتها .

في فترة نصف قرن . وان اعتمادها على قوتها الذاتية وبالتالي على الابقاء على قوة جيشها البري امر لا نقاش فيه خاصة وان الضمانات السياسية التي تضمنتها مقررات مؤتمر الصلح قد فشلت برفض الكونغرس الامريكي لهذه المقررات[1] .

اذن ، بسبب معارضة فرنسا للبحث في موضوع الحد من سلاحها البري ، اقتصرت المناقشة على موضوع السلاح البحري ، وتوصل المؤتمرون الى اتفاق حول المبادىء التي على اساسها حددت قوة كل من الدول الخمس الكبرى البحرية : الولايات المتحدة الامريكية ، بريطانيا ، اليابان ، فرنسا ، وايطاليا ، وذلك بموجب اتفاقية وقعت في ٦ شباط من عام ١٩٢٢ ، اي في اليوم الذي ختم المؤتمر جلساته[2] .

وأما بالنسبة للموضوع الثاني المتعلق بقضايا الباسفيك بشكل عام والصين بشكل خاص ، فقد نظمته اتفاقيتان :

الأولى : وقعت في ١٣ كانون الاول من عام ١٩٢١ ، وكانت بمثابة اتفاق عدم اعتداء بين الدول الاربع : الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، بريطانيا ، وفرنسا . واهم ما تضمنته هذه الاتفاقية :

١ ـ تعهد كل من الاطراف الاربعة بعدم القيام بأي عمل يهدد مصالح الدول الاخرى في دول الباسفيك .
٢ ـ تعهد الاطراف الاربعة باللجوء الى التفاوض عن طريق مؤتمر تحضره جميعها لمناقشة اي خلاف ينشأ بينها . وفي حال وقوع الخلاف بين احداها ودولة اخرى غير طرف في المعاهدة هذه ، تتداعى الدول الاربع الى مؤتمر للتشاور ولاتخاذ الخطوات المناسبة .
٣ ـ حددت مدة الاتفاقية بعشر سنوات .

---

(١) راجع صفحة ٢٠٣ وما يليها .
(٢) راجع صفحة ٢٠٧ من هذا الكتاب .

الثانية : وقعت في ٦ شباط من عام ١٩٢٢ من قبل جميع الدول المدعوة الى حضور مؤتمر واشنطن . واهم ما تضمنته :

١ ـ تعهد الدول السبع باحترام سيادة الصين على مجمل اراضيها وبالاعتراف بتكامل الصين الارضي والاداري .

٢ ـ تعهد الدول السبع بعدم السعي الى منافسة الدول الاخرى وبعدم السعي لدى الحكومة الصينية من اجل الحصول على مكاسب تضر بمصالح الدول الاخرى .

٣ ـ في مقابل ذلك تعهدت الصين بالابقاء على سياسة الباب المفتوح امام منتوجات جميع الدول ، وذلك على مجمل الاراضي الصينية .

من ذلك نستنتج ان هذه الاتفاقية فتحت الباب امام الولايات المتحدة الامريكية من اجل السعي لدى الصين للحصول على امتيازات مماثلة لامتيازات الدول الاخرى وليس اكثر منها . كما ان هذه الاتفاقية ابقت من جهة ثانية على الامتيازات اليابانية في الصين . ولكن هذه الامتيازات لم تكن بنفس الحجم الذي كانت عليه بموجب مقررات الصلح ، لان اليابان اضطرت الى توقيع اتفاقيات ثنائية مع الصين وذلك في نفس الفترة التي كانت تدور فيها مناقشات مؤتمر واشنطن . واهم ما تضمنته الاتفاقات الثنائية التي وقعت بين اليابان والصين في ٤ شباط من عام ١٩٢٢ :

١ ـ تعهد اليابان بالجلاء عن « شانتونج » في خلال ثلاثين يوما من توقيع الاتفاقية .

٢ ـ تعهد اليابان بالجلاء الكامل عن اقليم « كياوو ـ ثاوو » وبتسليم كامل المنشآت الالمانية الموجودة في هذا الاقليم الى الحكومة الصينية في خلال ستة اشهر ابتداء من تاريخه .

٣ ـ تعهد الحكومة الصينية برعاية المصالح اليابانية في منشوريا وفي الصين الوسطى .

ان السؤال الذي يطرح نفسه هنا ، هو : لماذا قبلت الحكومة اليابانية بتقديم هذه التنازلات للحكومة الصينية ؟

ان السبب في ذلك يعود ، ولا شك ، الى الضغط الامريكي على اليابان ، والى خوف اليابان من العزل الدولي خاصة بعد التحول في السياسة الانكليزية واقدام بريطانيا على دعم الموقف الامريكي في الصين والباسفيك .

ونستنتج من ذلك كله ان اقدام اليابان على توقيع هذه الاتفاقيات لم يكن بفعل القناعة من جانبه ، وانما بفعل الضغط الامريكي من جهة والظروف الدولية والذاتية من جهة ثانية . وما يثبت ذلك هو ان اليابان عندما سيلاحظ ان تلك الظروف تغيرت لصالحه سيقدم على نقض تلك الاتفاقات ، والى استعادة نفوذه في منشوريا بشكل خاص وفي الصين بشكل عام ، وهذا ما سنراه بالتفصيل لدى كلامنا في فصل لاحق عن الحرب اليابانية ـ الصينية .

البند الثاني : موقف الدول الكبرى من الصين في فترة ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠

ظلت السلطة في الصين حتى عام ١٩٢٨ موزعة بين حكومتي : بكين وكانتون بالاضافة الى بعض الجنرالات العسكرية الخارجة عن ارادة هاتين الحكومتين . حيث تمكن « تشان ـ كي ـ شيك » الذي تسلم الحكم في « كانتون » في عام ١٩٢٥ ، على اثر وفاة « سان ـ يات ـ سن » من توحيد الصين وبسط سيطرته على كامل اراضيها في خلال ثلاث سنوات من حكمه . فما هو الموقف الدولي من الصين ؟ للاجابة عن هذا السؤال سنميز بين موقف الدول الكبرى حيال الصين عندما كانت مقسمة وموقفها منها عندما توحدت اي بعد عام ١٩٢٨ .

اولا : موقف الدول الكبرى من الصين في فترة ١٩٢٠ ـ ١٩٢٨

كانت الصين في فترة ١٩٢٠ ـ ١٩٢٨ ، تقسم الى قسمين : الصين الشمالية والصين الجنوبية . الاولى تحكم من قبل حكومة بكين والثانية من قبل حكومة « كانتون » . ولقد اختارت الدول الليبرالية حكومة بكين للتعامل

معها باسم الصين ، وظهر ذلك من الدعوات التي وجهت لها من اجل حضور المؤتمرات الدولية ، وخاصة مؤتمر واشنطن الانف الذكر . اما الروسيا فقد وثقت علاقاتها مع حكومة « كانتون » دون ان تسيء الى علاقاتها مع حكومة بكين . فهي وان سعت الى تقوية علاقاتها مع الصين الجنوبية التي كان على رأسها « سان ـ يات ـ سن » المدعوم من حزب « الكومنتانغ » ، عن طريق بث الافكار البلشفية داخل هذا الحزب ومناصرتها لحركة الاستقلال الوطني الداعية الى الغاء الامتيازات الاجنبية في الصين ، الا أنها لم تتوان عن العمل من اجل تحسين علاقاتها مع حكومة الصين الشمالية . وقد تمكنت البعثة السوفياتية التي وصلت بكين ، بقيادة « جوف » ، في ٣١ كانون الثاني من عام ١٩٢٣ ، من الاتفاق مع الصين على بنود اتفاقية وقعها الطرفان في ٣١ ايار من عام ١٩٢٤ . واهم ما تضمنته هذه الاتفاقية :

١ ـ اعتراف متبادل بين الحكومتين .
٢ ـ تعهد كل من الطرفين بمنع النشاطات المناوئة للطرف الاخر على اراضيه ، وبعدم القيام باية حملات اعلامية تسيء للطرف الاخر .
٣ ـ اعتبار الخطوط الحديدية الموجودة في شرقي الصين مؤسسة تجارية بحتة .
٤ ـ تنظيم وضع منغوليا وكيفية مرابطة القوات الروسية في المحطات الحديدية .

ان رغبة الحكومة البلشفية في فك العزلة التي فرضتها عليها الدول الليبرالية كانت من ضمن الاسباب التي شجعتها على توقيع هذه الاتفاقية مع حكومة بكين ، حيث انتزعت بموجبها ليس اعتراف حكومة بكين بها وحسب ، وانما تعهدها ايضا بعدم السماح لاي نشاط يوجه ضدها من على اراضيها . والسؤال هنا ، هو : هل حكومة بكين كانت بحاجة الى اعتراف الحكومة البلشفية بها ؟ ان اعتراف الحكومة البلشفية بحكومة الصين الشمالية لم يكن له اهمية كبرى الا من حيث مدى التأثير السلبي الذي يتركه هذا الاعتراف على علاقات الروسيا بحكومة الصين الجنوبية . لان حكومة

بكين ليست بحاجة ماسة الى هذا الاعتراف طالما ان الدول الليبرالية مجمعة على الاعتراف بها . اذن ، لماذا اقدمت حكومة بكين على الاعتراف بالحكومة البلشفية ؟ وما هي الاغراءات التي قدمتها هذه الاخيرة لحكومة بكين من اجل دفعها الى توقيع الاتفاقية الانفة الذكر ؟ لقد عرفت الحكومة البلشفية كيف تستغل رغبة الصينيين في التخلص من الاتفاقيات التي تقيد السيادة الوطنية والتي تمنعهم من تنظيم نظامهم الجمركي بالشكل الذي يخدم المصلحة الوطنية . فالاتفاقات القديمة كانت اتفاقات جائرة ومجحفة بحق الصين ، عرفت الحكومة البلشفية كيف تستغلها عن طريق الاتفاقية الجديدة التي وقعتها مع حكومة الصين القائمة على مبدأالمساواة بين الاطراف المتعاقدة ، والاقرار للصين بحقها في تحديد نظامها الجمركي بالشكل الذي يضمن مصالحها .

ان اعتماد الاتفاقية الروسية ـ الصينية الجديدة لمبدأ المساواة شجع حكومة بكين على مطالبة الدول الليبرالية بالحذو حذو الروسيا ، وبالاسراع الى التفاوض معها من اجل التوقيع على اتفاقيات جديدة تحل محل الاتفاقيات القديمة التي تحرم الصين من حق المساواة مع الدول الاخرى . ونتيجة للالحاح في طلب حكومة بكين بتعديل الاتفاقات القديمة وما رافق ذلك من اعمال عدائية ضد الامتيازات الاجنبية ، اخذت العلاقات تتدهور بينها وبين الدول الليبرالية . وقد لعب استلام « تشان ـ كي ـ شيك » للحكم في الصين الجنوبية دورا هاما في هذا التدهور . لان « تشان ـ كي ـ شيك » ما ان استلم الحكم في الصين الجنوبية في عام ١٩٢٥ ، على اثر وفاة « سان ـ يت ـ سن » حتى ابعد العناصر الشيوعية التي تمكنت من الوصول الى مراكز قيادية في فترة تعاطف « سان ـ يت ـ سن » مع الشيوعيين ، معتمدا ما امكن على العناصر المعتدلة في الحزب « الوطني الصيني » « الكومنتانغ » . والعوامل التي ادت ب « تشان ـ كي ـ تشيك » الى اتخاذ هذه الاجراءات ضد الشيوعيين تعود في قسم كبير منها الى دوافع شخصية . فبالاضافة الى ايمانه بالمبادىء الليبرالية كان متزوجا من شقيقة « يونغ » صاحب اكبر مصرف في الصين .

اذن ، التدهور في العلاقات بين الدول الليبرالية وحكومة الصين الشمالية كان يقابله تدهور في العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وحكومة الصين الجنوبية . وهذا ما ادى الى تطور في المواقف ، حيث ان الدول الليبرالية بدأت تميل الى الاعتراف والتعامل مع حكومة الصين الجنوبية في حين ان الاتحاد السوفياتي اخذ يقوي علاقاته مع حكومة الصين الشمالية كرد على مواقف « تشان ـ كي ـ شيك » العدائية للشيوعيين .

ان تدهور العلاقات بين حكومة الصين الجنوبية والاتحاد السوفياتي وان ساعد على تحسين العلاقات بين الدول الليبرالية « وتشان ـ كي ـ شيك » الا ان ذلك لم يكن بكاف لقيام علاقات وطيدة بين الطرفين ، لان الجنوبيين لم يكونوا اقل حقدا من الشماليين على الاتفاقات المجحفة بحق الصين . وبسبب عدم تجاوب الدول الليبرالية مع المطلب الصيني هذا حصلت اضطرابات كثيرة في الصين الجنوبية كما هو الحال في الصين الشمالية . واذا كانت الدول الليبرالية قد تمكنت من ايجاد الحلول السلمية للاضطرابات التي اتخذت طابعا اجتماعيا والتي شهدتها كل من «هونغ كونغ » و« كانتون » و« هان ـ كيو » . فان الاضطرابات التي شهدتها « نانكين » في عام ١٩٢٧ ما لبثت ان تطورت الى اعمال عدائية ضد المصالح الاجنبية في الصين ، ذهب ضحيتها عدد كبير من الاجانب ، بالاضافة الى نهب او حرق القنصليات الانكليزية والامريكية واليابانية . مما دفع الاسطول الانكليزي بالتعاون مع الاسطول الامريكي الى ضرب نانكين ، المدينة التي كثرت فيها الاعمال العدائية ضد الاجانب . وتنفيذا لبنود معاهدات مؤتمر واشنطن ، اجتمعت الدول الخمس : الولايات المتحدة الامريكية ، بريطانيا ، فرنسا ، اليابان ، وايطاليا وارسلت مذكرة جماعية الى حكومة « تشان ـ كي ـ شيك » في ١١ نيسان من عام ١٩٢٧ ضمنتها :

١ ـ معاقبة المسؤولين عن الحوادث الدامية في « نانكين » .

٢ ـ التعويض الكامل عن الخسائر التي لحقت بهذه الدول ورعاياها .

٣ ـ تقديم اعتذار خطي .

ان حكومة « تشان ـ كي ـ شيك » التي كانت تتهيأ لاحتلال بكين ، والتي كانت بحاجة الى دعم الدول الليبرالية لها ، بعد ان تحول الاتحاد السوفياتي عنها ، اجابت على المذكرة بالايجاب مع الاشارة الى ان ما حصل في « نانكين » كان نتيجة للاتفاقات الجائرة المفروضة على الصين ، وان مصلحة جميع الاطراف تقضي بالعمل على اعادة النظر في هذه الاتفاقات .
وبعد ان دخلت قوات « تشان ـ كي ـ شيك » بكين ، واعادت الوحدة السياسية والادارية الى الصين ، اقدمت الحكومة الصينية على تنفيذ كامل بنود المذكرة ، فاعدم حوالي تسعة عشر جنديا قيل انهم شهروا باعمالهم العدائية ضد الاجانب .

ثانيا ـ الموقف الدولي من الصين الموحدة في فترة ١٩٢٨ ـ ١٩٣٠

بعد ان تمكن « تشان ـ كي ـ شيك » من القضاء على اخصامه الداخليين ، ومن بسط سيطرته على كامل الاراضي الصينية ، التفت نحو تنظيم علاقات الصين مع الدول الكبرى . وكان على ما يبدو عاقداً العزم على الاستمرار في سياسته المعادية للشيوعيين ، فتدهورت العلاقات مع الاتحاد السوفياتي الى حد الصدامات العسكرية . اما بالنسبة للدول الليبرالية فقد ركز في بحثه على ملف الاتفاقيات القديمة والمجحفة بحق الصين ، وبذل نشاطا كبيرا من اجل اقناعها على اعادة النظر في هذه الاتفاقات .

١ ـ العلاقات الصينية ـ السوفياتية في فترة ١٩٢٨ ـ ١٩٣٠

لقد بدأ التدهور في العلاقات الصينية ـ السوفياتية ، ليس مع توحيد « تشان ـ كي ـ شيك » للصينين تحت قيادته ، وانما مع استلامه للحكم في الصين الجنوبية . ولكن العلاقات بين الطرفين كانت تزداد توترا كلما مشى « تشان ـ كي ـ شيك » خطوة في معركته الهادفة الى توحيد الصين تحت زعامته . فبعد ان احرز تشان ـ كي ـ شيك » انتصاراته ضد القوات الشمالية ونجح في احتلال « يانغ تسي » و« نانكين » في عام ١٩٢٧ ، وبعد ان تبين للسوفيات ان « بكين » ليس بمقدورها ان تصمد طويلا في وجه « تشان ـ كي ـ شيك » سعوا الى انشاء حكومة شيوعية في « هان ـ كيو » ، ولكن

« تشان ـ كي ـ شيك » تمكن من احتلال هذه المنطقة قبل ان تخرج هذه الحكومة الى النور . وهذا ما ساعد على تدهور العلاقات بين الطرفين ، بلغت في نهاية عام ١٩٢٧ الى حد الاعلان عن قطعها .

بعد ان استتب الوضع « لتشان ـ كي ـ شيك » على كامل الاراضي الصينية ، لم يكتف بهذا القدر من الاساءة لعلاقاته مع الاتحاد السوفياتي ، حيث انه سارع الى فتح ملف الخط الحديدي المنشوري والذي كانت حكومة بكين قد اعترفت للاتحاد السوفياتي بادارته بموجب اتفاقية ايار من عام ١٩٢٤ الانفة الذكر . وفي تموز من عام ١٩٢٩ اقدم « تشان ـ كي ـ شيك » على طرد المدير الروسي لشركة الخطوط الحديدية المنشورية ، مما دفع بالحكومة السوفياتية الى توجيه انذارها الشديد اللهجة الى حكومة « تشان ـ كي ـ شيك » طالبة فيه اعادة مدير الشركة الروسي الى مركزه في مهلة اقصاها ثلاثة ايام . وعندما رفض « تشان ـ كي ـ شيك » الاذعان لهذا الانذار ، امرت الحكومة الروسية جيوشها بالتوغل عبر الاراضي المنشورية ، وتمكنت من احراز بعض الانتصارات في وجه قوات « تشان ـ كي ـ شيك » مما اضطر هذا الاخير الى طلب وقف القتال والى توقيع اتفاقية مع الروسيا قضت بسحب الفريقين لقواتهما من منشوريا .

ان هذا الموقف العدائي لـ « تشان ـ كي ـ شيك » من الاتحاد السوفياتي دفع بهذا الاخير الى مساعدة الحزب الشيوعي الصيني في بناء قواته القتالية وظل الوضع متأزما بين الفريقين حتى كانت الحرب اليابانية ـ الصينية ،

حيث تم التحالف بين الصينيين الوطنيين ممثلين بـ « تشان ـ كي ـ شيك » والصينيين الشيوعيين ، ممثلين ب« ماوتسي ـ تونغ » . ولكن هذاالتحالف كان مؤقتا في وجه اليابانيين ، ومع زوال الخطر الخارجي بانهزام اليابان في الحرب العالمية الثانية تمكن « ماوتسي ـ تونغ » بمساعدة الاتحاد السوفياتي من احراز النصر وبسط سيادته على كامل الصين القارية في حين ان « تشان ـ

كي ـ شيث » المدعوم من المعسكر الليبرالي تمكن من الاحتفاظ بسيادته على جزر فورموزا ، وهذا ما سنلاحظه في فصول لاحقة .

٢ ـ موقف الصين من الدول الليبرالية في فترة ١٩٢٨ ـ ١٩٣٠

ما ان استتب الوضع الداخلي لـ « تشان ـ كي ـ شيك » وبسط سيطرته على كامل الاراضي الصينية حتى سارع الى فتح ملف الاتفاقات مع الدول الكبرى ، والتي تقوم على مبادىء جائرة بحق الصين . واذا كان البعض من الدول الاوروبية قد تجاوب مع الرغبة الصينية والبعض الاخر قد تردد في اتخاذ قراره في الموافقة على اعادة النظر في اتفاقاته مع الصين ، فان اليابان كان قد تظاهر برفضه لاعادة النظر في اتفاقية ١٨٩٦ وفي الاتفاقات اللاحقة التي تنظم علاقاته بالصين ، مما ساعد على تدهور العلاقات الصينية ـ اليابانية . نقول ساعد في تدهور العلاقات بين الدولتين لان هنالك عوامل اخرى كانت قد لعبت دورها في الاساءة لهذه العلاقات واهمها اثنان :

الاول : كان نتيجة للتدخل الياباني في « شانتونج » حيث ان الحكومة اليابانية ارسلت بعض قواتها الى هذه المنطقة خوفا من تدمير المصالح والمؤسسات اليابانية في هذه المنطقة من قبل قوات « تشان ـ كي ـ شيك » وهي في طريقها الى بكين . وقد اثار هذا التصرف الياباني احتجاج الصينيين واعتبروه ليس مناقضاً للسيادة الصينية وحسب وانما مناقضا ايضا لاتفاقيات واشنطن حول الصين .

الثاني : يتعلق بمنشوريا وهو قديم جديد ، خلاصته ان منشوريا كانت محط اطماع اليابان منذ بداية القرن العشرين ، وذلك لما تحتويه هذه المنطقة من فحم حجري وحديد ، ولما تنتجه من مواد زراعية . وعلى اثر الانتصار الذي حققه اليابان على الروسيا في عام ١٩٠٥ استطاعت ان تحصل على منطقة « بور ارثر » الاستراتيجية من الصين بموجب اتفاقية وقعتها معها لمدة ٢٥ عاما . ومددت هذه الفترة الى ٩٩ عاما في اتفاقيات عام ١٩١٥ . هذا بالاضافة الى حلول اليابان محل الروسيا في ادارة وحماية

الخطوط الحديدية المنشورية . كما استطاعت اليابان بموجب اتفاقيات ١٩١٥ ان تنتزع لرعاياها حق التملك والاقامة في اقاليم منشوريا الثلاثة . وهذا ما شجع اليابانيين على الاقامة في هذه المنطقة وادى الى ادعاء اليابان بان الفضل يعود لها في نهضة هذه المنطقة وبانه من حقها الاستفادة من مرافق منشوريا الاقتصادية .

اذن ، بالاضافة الى رفض اليابان لتعديل اتفاقاتها مع الصين وبسبب تصرفها في « شانتونج » ، لعبت الاطماع اليابانية في منشوريا دورا اساسيا وبارزا في تدهور علاقاتها مع الصين . وكان على « تشان ـ كي ـ شيك » ان يقدم على عمل ما من اجل الضغط على اليابان لا من اجل القبول باعادة النظر في اتفاقاته مع الصين وحسب وانما من اجل الحد من اطماعه في منشوريا .

واذا كان قبول الدول الاخرى بالتفاوض مع الصين حول وضع اتفاقات جديدة يكون الاطراف فيها متساوين قد أجبر اليابان على اتخاذ موقف مماثل فان الاجراءات التي اتخذها « تشان ـ كي ـ شيك » في منشوريا قد تفاعلت وادت الى اجتياح اليابان لمنشوريا في عام ١٩٣١ ومن ثم الى الحرب اليابانية ـ الصينية في عام ١٩٣٦ والتي استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .

ان تصاعد الخلاف بين الصين واليابان على منشوريا لم يحل دون نجاح « تشان ـ كي ـ شيك » في جر الدول الكبرى الى توقيع اتفاقات اعترفت بموجبها بحق الصين في تعديل التعرفة الجمركية على البضائع الاجنبية المصدرة الى الصين . فبالاضافة الى المانيا التي كانت قد اعترفت للصين بهذا الحق بموجب اتفاقية عام ١٩٢١ ، والروسيا التي اعترفت لها بهذا الحق بموجب اتفاقية عام ١٩٢٤ ، فقد وقعت الولايات المتحدة الامريكية اتفاقية مع الصين في ٢١ تموز من عام ١٩٢٨ اعترفت لها بهذا الحق ، ثم تبعتها مجموعة الدول الاوروبية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا وايطاليا ، حتى بلغ عددها الاثنتي عشرة دولة ، وذلك قبل نهاية عام ١٩٢٨ .

وعندما وجد اليابان نفسه معزولاً في معركته مع الصين عمد الى فتح مفاوضات معها في ٢٨ آذار واستمرت حتى ٧ ايار من عام ١٩٢٩ ، انتهت بالاتفاق على سحب الجيوش اليابانية بشكل نهائي من « هنكاوو » و« شانتونج » مقابل التعويض على الخسائر اليابانية في منطقة « شانتونج » . اما بالنسبة لاعتراف اليابان بحق الصين في فرض التعرفة الجمركية بالشكل الذي تقتضيه المصلحة الوطنية ، فان ذلك لم يتم الا في ٦ ايار من عام ١٩٣٠ حيث وقع الطرفان اتفاقية بهذا الموضوع .

اذا كانت الصين قد نجحت في انتزاع الاعتراف بحقها في تعديل التعرفة الجمركية على البضائع الاجنبية في فترة قصيرة لم تتجاوز السنتين ، فان مفاوضاتها قد طالت حول الامتيازات التي تعفي الاجانب من الخضوع لقوانينها ومحاكمها . واذا ما اضفنا الى ذلك تفاعل القضية المنشورية وبلوغها الى حد اعلان اليابان للحرب على الصين ، تبين لنا ان الصين لم تتمكن من التخلص من وطأة الامتيازات الاجنبية ومن التدخل الاجنبي في شؤونها الداخلية الا بعد الحرب العالمية الثانية وبعد الحرب الاهلية التي فتحت صفحة جديدة في علاقات الصين مع الدول الكبرى .

البند الثالث : العلاقات الدولية في امريكا في فترة ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠

اذا كانت الولايات المتحدة الامريكية قد قبلت بتقاسم النفوذ بينها وبين الدول الكبرى في منطقة الشرق الاقصى ، وتعهدت في مؤتمر واشنطن بعدم السعي لدى الصين من اجل الحصول على مكاسب على حساب مصالح الدول الاخرى . واذا كان الكونغرس الامريكي قد رفض التصديق على مقررات مؤتمر الصلح ، وبالتالي رفض التدخل في شؤون القارة الاوروبية ، فان السياسة الامريكية في القارة الامريكية قد اتخذت شكلا آخر ، هدفت الى احتكار اسواق هذه القارة لها وحدها من دون غيرها من الدول الكبرى . وقد نجحت في ذلك بفعل المكاسب والمركز الاقتصادي والمالي المرموق الذي حققته على اثر الحرب العالمية الاولى ، فكيف تم ذلك ؟

حتى الحرب العالمية الاولى ، كانت الولايات المتحدة الامريكية تعتمد في سياستها حيال دول القارة الامريكية على مبدأ « تيودور روزفلت » الذي اعلنه في سنة ١٩٠٤ ، واكد فيه على مبدأ « مونرو » القاضي بمنع التدخل الاوروبي في القارة الامريكية وباعطاء حق التدخل في شؤون الدول الامريكية للولايات المتحدة الامريكية وحدها . ولكن هذه السياسة الامريكية لم تكن لتحول دون استمرارية النفوذ الاوروبي وخاصة الانكليزي في دول امريكا اللاتينية ، وذلك لما كانت تتمتع به الدول الاوروبية من امكانيات اقتصادية ومالية وتكنولوجية تعجز امامها امكانيات الولايات المتحدة الامريكية نفسها .

اذن ، اذا كانت الولايات المتحدة الامريكية قد عجزت عن طرد النفوذ الاوروبي وخاصة الاقتصادي من القارة الامريكية ، ولم تنجح الا نسبيا في توثيق علاقاتها مع دول هذه القارة حتى الحرب العالمية الاولى ، فان نمو اقتصادها والمركز المالي الذي اخذت تتمتع به بعد الحرب العالمية الاولى فتح امامها الطريق ليس في منافسة النفوذ الاقتصادي الاوروبي في هذه المنطقة وحسب ، وانما في الحلول محله بشكل كاد ان يكون مطلقا .

ان الانقلاب الذي احدثته الحرب العالمية الاولى في موازين القوى الاقتصادية والمالية بين الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوروبية لصالح الاولى ، دفعت بها الى استغلال هذه الميزة التي اعطتها اياها الحرب ، من اجل السيطرة على دول القارة الامريكية اقتصاديا بعد ان عجزت نسبيا في مد نفوذها اليها عن طريق التدخل المباشر : عسكريا كان ام سياسيا . فبعد الحرب العالمية الاولى اصبحت غالبية القروض التي عقدتها الاورغواي والباراغواي والبرازيل والتشيلي وحتى الارجنتين ذات مصدر امريكي . وهذا شيء طبيعي لان المصادر الاوروبية قد توقفت بسبب الازمة المالية التي عرفتها الدول الاوروبية وحاجتها هي نفسها للقروض الامريكية من اجل اعادة بناء اقتصادها ، الذي هدمته الحرب . وبالاضافة الى القروض التي اخذت الولايات المتحدة الامريكية تقدمها الى دول القارة

الامريكية كانت الشركات الامريكية الكبرى قد سارعت الى انشاء فروع لها في هذه الدول وهذا ما ساعد الولايات المتحدة الامريكية ليس في احتلال مركز مرموق في القارة الامريكية وحسب وانما في التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول ايضا ، وذلك عن طريق دعم الانظمة او الفئات المؤيدة للولايات المتحدة الامريكية ومحاربتها للانظمة او للفئات المناوئة لها .

ان سياسة الولايات المتحدة الامريكية الجديدة ، حيال شقيقاتها الدول الامريكية وان تكن قد قامت على اساس الاعتراف لهذه الدول بحقها في تقرير سياستها الداخلية والخارجية معتمدة على « الدولار » من اجل جذب هذه الدول الى فلكها ، الا ان ذلك لم يمنع الولايات المتحدة الامريكية من اللجوء في بعض الاحيان الى التدخل المباشر في شؤون هذه الدول .

اولا : سياسة التدخل غير المباشر في شؤون الدول الامريكية

ان سياسة التدخل غير المباشر التي اعتمدتها الولايات المتحدة الامريكية في تعاملها مع شقيقاتها الدول الامريكية تجلت في تركيزها على الدعوة لمؤتمرات تحضرها دول القارة الامريكية من اجل العمل على توثيق التعاون فيما بينها وعلى حل جميع المشاكل التي يمكن ان تنشأ بينها بالطرق السلمية .

ومن اهم المؤتمرات التي دعت اليها الولايات المتحدة الامريكية ، كان مؤتمر واشنطن الذي خصص لمناقشة مشاكل دول أمريكا الوسطى[1] . وقد لعب « شارل هيغز » وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية ، بالتعاون مع مستشاره للشؤون الامريكية « سيمر ويلز » دورا موجها في هذا المؤتمر . وكان من نتائجه اقرار ١٣ اتفاقية تناولت كيفية حفظ السلام والحد

---

(١) حضرته المندوراس ، النيكارغوا ، السان سلفادور ، كوستاريكا بالاضافة الى الولايات المتحدة الامريكية صاحبة الدعوة .

من التسلح في هذه المنطقة ، بالاضافة الى توثيق التعاون التربوي والاجتماعي والمالي فيما بين الدول المجتمعة . اما اهمها فكانت اثنتين :

الاولى : تضمنت انشاء محكمة امريكا الوسطى التي اوكل اليها امر حل المشاكل بين دول أمريكا الوسطى بالوسائل السلمية وعلى رأسها التحكيم .

الثانية : كانت بمثابة اتفاقية سلام وصداقة بين الدول الموقعة عليها ، تعهدت فيها جميعها بحل مشاكلها بالطرق السلمية وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى حتى في حال اندلاع حرب اهلية .

ومن اهم المؤتمرات التي دعيت اليها دول القارة الامريكية كان مؤتمر « سانتياغو دي تشيلي » لعام ١٩٢٣ ، ومؤتمر هافانا لعام ١٩٢٨ .

أما بالنسبة لمؤتمر « سانتياغو دي تشيلي » فقد كان ترتيبه الخامس في المؤتمرات الامريكية ، واهم نتائجه كان وضع اتفاقية « غوندرا » التي تضمنت تعهدا من الدول المجتمعة باللجوء الى الطرق السلمية وعلى رأسها التوفيق من اجل حل مشاكلها مهما كانت طبيعتها .

اما مؤتمر « هافانا » فقد كان ترتيبه السادس في المؤتمرات الامريكية ، وتأتي اهميته من خلال المناقشات التي دارت فيه ، حيث ان ممثلي بعض الدول الامريكية خاضوا معركة ضد التدخل الامريكي المباشر ، وحاولوا الزام مندوب الولايات المتحدة الامريكية بالتعهد باسم حكومته بالتخلي نهائيا عن سياسة « تيودور روزفلت » ، اي بتخلي الولايات المتحدة الامريكية نهائيا عن سياسة التدخل المباشر في شؤون الدول الامريكية الاخرى . وقد قدم « غرو » مندوب « السان سلفادور » اقتراحا يقضي باعتناق مبدأ تحريم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . وعندما لاحظت الولايات المتحدة الامريكية ان غالبية دول امريكا اللاتينية تميل الى انتزاع الاعتراف منها بعدم التدخل في شؤونها الداخلية تقدمت باقتراحها الذي يدعو الى ادانة كل تدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وقد ايدته غالبية الدول المجتمعة .

ثانيا : الحد من سياسة التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول الامريكية :

ان النجاح النسبي الذي حققته الولايات المتحدة الامريكية ، في مد نفوذها الى دول القارة الامريكية عن طريق انتهاجها لسياسة « الدولار » ، دفع بالمسؤولين الامريكان الى التخلي بشكل نسبي عن مبدأ « تيودور روزفلت » ، اي عن سياسة التدخل المباشر في شؤون القارة الامريكية . وكون ان الولايات المتحدة الامريكية تريد تحقيق مصالحها في القارة الامريكية بشتى السبل كان التخلي عن سياسة التدخل المباشر يتم بنفس نسبة نجاح سياسة « الدولار » في تحقيق هذه المصالح الامريكية . ولهذا يمكن للباحث ان يلاحظ ان الحكومة الامريكية كانت تنتهج سياسة الدولار تارة وتعطيها الافضلية ، وتلجأ الى سياسة التدخل المباشر تارة اخرى ، اي عندما تفشل سياسة الدولار .

فبعد الحرب العالمية الاولى وعندما لاحظت الحكومة الامريكية تفوقها المالي والاقتصادي على الدول الاوروبية ، وانه اصبح بامكانها ان تستعمل الاغراءات المالية والاقتصادية من اجل جذب الدول الامريكية الى فلكها بعد ان خرجت من فلك الدول الاوروبية . ارادت ان تظهر لهذه الدول حسن نواياها فاقدمت على اتخاذ القرار في سحب قواتها من « الدومنيك » في ١٤ حزيران ١٩٢١ ،وتم جلاء آخر جندي امريكي عن اراضي هذه الدولة في عام ١٩٢٤ ، بعد ان وقع الطرفان اتفاقية تعهدت بموجبها جمهورية الدومنيك بحماية المصالح الامريكية على اراضيها . ثم كان القرار الثاني في آب من عام ١٩٢٤ بسحب القوات الامريكية من « نيكاراغوا » وذلك بعد ان تم انتخاب « سولوزانو » الموالي للامريكيين ، كرئيس للبلاد . ولكن بعد ان تم جلاء آخر جندي امريكي عن « نيكاراغوا » قام الجنرال « شمورو » بانقلاب عسكري ونصب نفسه رئيسا الامر الذي لم ترتح له الولايات المتحدة الامريكية . فعاودت تدخلها من جديد في نيكاراغوا . وفي هذه المرة عملت على انتخاب « ادولف دياز » لرئاسة نيكاراغوا ،

وساعدته في الحصول على الاعتراف به من دول اميركا الوسطى وبعض الدول الاخرى . ولقد عرض « دياز » على الولايات المتحدة الامريكية مشروع اتفاقية تحالف يوقعها معها ، الا ان الرئيس الامريكي « كولدج » رفض هذه الاتفاقية مبرهنا للدول الامريكية الاخرى بان بلاده لا تريد ان تجعل لا من نيكاراغوا ولا من غيرها من الدول الامريكية محميات لها .

ان حالة الاستقرار هذه لم تستمر طويلا اذ سرعان ما اعلن الرئيس الاسبق « ساكازا » معارضته للرئيس « دياز » . وبما ان « ساكازا » كان مدعوما من قبل المكسيك ، اخذت القضية تبدو وكأنها تحولت الى صراع بين المكسيك والولايات المتحدة الامريكية . وللحد من انتشار المبادىء البلشفية في « النيكاراغوا » اخذت الحكومة الامريكية تغدق المساعدات عليها ، مما ادى الى فوز اتباعها في الانتخابات العامة والتي قيل عنها بانها كانت حرة . وبعد ان امنت الحكومة الامريكية سيطرة اتباعها على الحكم في « النيكاراغوا » اخذت تخفض عدد قواتها فيها ومن ثم حصل الجلاء التام عنها في اوائل عام ١٩٣٣ .

القسم الثاني : الوضع الدولي في البحر المتوسط والشرق الأوسط في فترة ١٩٢٠ - ١٩٣٠

تعتبر منطقة البحر المتوسط بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص من أهم المناطق التي تزاحمت القوى الدولية حولها ، وتنافست فيما بينها من أجل إيجاد موطىء قدم فيها ، وكانت الأهمية التي اكتسبتها هذه المنطقة تنبعث من موقعها الاستراتيجي الهام ، حيث انها تشكل نقطة التقاء بين القارات القديمة الثلاث ، وحلقة وصل بين الشرق والغرب . أما اليوم وبعد أن ظهرت فيها الثروة البترولية الخيالية فقد شكل ذلك عاملاً جديداً ، جذب اليها بقية القوى الدولية التي ظلت حتى الحرب العالمية الأولى خارج نطاق اللعبة الدولية في هذه المنطقة . واذا كانت الحرب العالمية الأولى قد أبعدت بعض القوى عن المسرح الدولي وبالتالي عن حلبة اللعبة الدولية في البحر

المتوسط والشرق الأوسط ، كألمانيا والنمسا والروسيا ، فإن هذه الأخيرة وبعد أن استتب الوضع الداخلي فيها عادت لتلعب دوراً بارزاً في أحداث هذه المنطقة ، وقد لاحظنا مدى الدور الذي لعبته في مساعدة تركيا على نقض معاهدة « سيفر » واحلال اتفاقية « لوزان » مكانها .

اذن ، مع اضمحلال الامبراطورية العثمانية ، القوة المحلية الكبرى التي كان بامكانها ان تلعب دوراً هاماً في السياسة الدولية في المتوسط والشرق الاوسط ، اقتصرت اللعبة على فرقاء من خارج المنطقة . وبسبب سياسة العزلة التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وحصر اليابان لنشاطه على منطقة الشرق الأقصى من جهة ثانية ، اقتصرت اللعبة على الدول الأوروبية المنتصرة في الحرب العالمية الأولى ، وهي : بريطانيا ، فرنسا وايطاليا . اما اسبانيا التي تمكنت من انتزاع بعض اجزاء مراكش قبل الحرب العالمية الأولى ، فان نشاطها بعد الحرب اقتصر على المحافظة على تلك الاجزاء من دون زيادتها وذلك بسبب انشغالها في معالجة بعض الحركات الانفصالية التي نشأت في داخلها[1] .

اذن ، ان اسبانيا والى حد ما ايطاليا وان دخلتا ميدان التنافس الاستعماري وحاولتا اقتطاع بعض أجزاء الامبراطورية العثمانية ، هذه الامبراطورية التي كانت تبسط سيادتها على جميع البلاد الواقعة على ضفاف البحر المتوسط الشرقية والجنوبية والغربية ، فان دورهما كان نسبياً ضعيفاً اذا ما قارناه بالدور الذي لعبته كل من بريطانيا وفرنسا في تقطيع اوصال الامبراطورية العثمانية ، وبالتالي في اقتسام البلاد العربية فيما بينهما . وسياسة بريطانيا وفرنسا الاستعماريتين لم تكن وليدة الحرب العالمية الأولى ، بل هي قديمة وبدأت فعلياً تتوضح مع حملة نابليون بونابرت الى الشرق الاوسط ، الهادفة الى انتزاع مصر وسوريا من السلطة العثمانية بحجة قطع طريق المواصلات بين بريطانيا ومستعمراتها في الشرق . واذا كان نابليون قد فشل في احتلال

---

(١) اهمها حركة كاتالونيا الانفصالية .

سوريا ووقفت جيوشه امام أسوار عكا ، ثم اضطر الى الرحيل عن مصر في عام ١٨٠٠ . الا أن فشل هذه الحملة لم ينهِ الأطماع الاستعمارية في ممتلكات الامبراطورية العثمانية بل شكلت الحملة المذكورة بداية هذه الاطماع . ومما ساعد على تحقيق الأطماع الأوروبية في تقسيم البلاد العربية هو المرض الذي أصاب جسم الامبراطورية العثمانية لدرجة ان اوروبا اخذت تطلق عليها اسم : « الرجل المريض » . واذا ما القينا نظرة سريعة على حركة التفكك التي حصلت من داخل الامبراطورية العثمانية ، واقدام بعض الدول الأوروبية ، على اقتطاع بعض اجزاء هذه الامبراطورية ، لتبين لنا وبشكل واضح أن نشوء كل دولة من الدول العربية كان نتيجة لعوامل وظروف فرضت عليها فرضاً وليس نتيجة لمشيئة شعبية أرادت مثل هذا الانفصال .

لقد انطلقت عملية التفكك في جسم الامبراطورية العثمانية ، من شمالي افريقيا حيث ان فرنسا تمكنت من السيطرة على الجزائر في عام ١٨٣٠ ، أما بريطانيا فقد تمكنت من الاستيلاء على عدن في عام ١٨٣١ ، ومنذ هذا التاريخ بدأ التنافس بين هاتين الدولتين في الاستيلاء على ممتلكات « الرجل المريض » ، فالحقت فرنسا القطر التونسي بالجزائر ، اما بريطانيا فأتبعت مصر ثم السودان بعدن ،وكانت بريطانيا في نفس الوقت تعقد معاهدات « الصداقة والتحالف » مع مشايخ وأمراء « الخليج العربي » ، وتمكنت عن طريق هذه المعاهدات من السيطرة على هذه المنطقة بحجة حماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية . وبعد عملية قضم في جسم الامبراطورية العثمانية ، قاربت القرن من الزمن وشاركت فيها اسبانيا وايطاليا ، تمكن الاستعمار الاوروبي خلالها من السيطرة على الاقطار العربية الأفريقية[١] .
اما العالم العربي الآسيوي فلقد بقي حتى الحرب العالمية الأولى بمنأى عن الاستعمار الأوروبي المباشر ، باستثناء ثغرة كانت قد فتحتها بريطانيا في أطراف الجزيرة العربية عن طريق عدن والخليج العربي .

---

(١) الجزائر ، تونس ، مصر ، السودان ، المغرب وليبيا

ان من يتتبع فصول « القضية الشرقية » لاحظ العديد من التصاميم والخطط التي وضعت من أجل اقتسام ممتلكات « الرجل المريض » ، ولكن اذا كان هذ الاقتسام لم يتم الا نتيجة للحرب العالمية الأولى فذلك يعود لتعذر التوفيق بين أطماع هذه الدول من جهة وموقف بريطانيا المتصلب من احتمال تسرُّب النفوذ الروسي عبر المضايق نحو المياه الدافئة حيث تشكل بنظرها خطراً على طريق المواصلات التي تربطها بالمستعمرات من جهة ثانية . ولكن بعد ان اختارت الامبراطورية العثمانية ، لأسباب اطلعنا عليها سابقاً ، دخول الحرب الى جانب المانيا والنمسا[1] ، اذا ببريطانيا تغير من سياستها التقليدية حيال الامبراطورية العثمانية وتعمد الى اتباع سياسة التجزئة والتقسيم لأراضي هذه الامبراطورية . ولقد انصبّت جهود الحكومة البريطانية نحو التفاهم مع حلفائها على كيفية تقسيم اراضي الامبراطورية العثمانية والمعارك كانت على اشدّها ، وذلك خوفاً من أن ينشب أي خلاف بينها وبين حلفائها حول حصة كل منهم بعد أن يحققوا النصر على الدول الوسطى . وبهدف جذب الحلفاء وتحقيق النصر من جهة وخوفاً من وقوع خلافات حول مطامع كل منهم في أراضي الامبراطورية العثمانية من جهة ثانية ، ورغبة منها في صيانة مصالحها في هذه المنطقة من جهة ثالثة كان ان ارتبطت بريطانيا باتفاقيات ووعود وعهود متناقضة ادّت الى خلق وضع بالغ التعقيد أمام مؤتمر الصلح . واذا كان مؤتمر الصلح قد حزم أمره واتخذ مقرراته الحاسمة بالنسبة للشرق الاوسط في جلسته التي عقدها في نيسان من عام ١٩٢٠ في « سان ريمو » ، فان الوضع لم يستقم لبريطانيا وفرنسا في هذه المنطقة .

فعلى الرغم من الاعتراف الدولي لبريطانيا وفرنسا في منطقة الشرق الاوسط تحت شكل جديد من الاستعمار والذي عُرف بنظام الانتداب ، وعلى الرغم من ازالة الامبراطورية العثمانية كقوة محلية لها دورها البارز في رسم سياسة هذه المنطقة ، فان حركات المقاومة التي عرفتها شعوب هذه

(١) راجع صفحة ٣٢

المنطقة بالاضافة الى التنافس الحاصل فيما بين الدول الاستعمارية اديا بكل منها الى تعديل مخططاتها والى الحد من أطماعها في هذه المنطقة .

البند الأول : السياسة الانكليزية في البحر المتوسط والشرق الاوسط وأهم العقبات التي اعترضتها :

ان الاتفاقات الدولية ومقررات مؤتمر الصلح وان تكن قد أعطت للوجود البريطاني في المتوسط والشرق الاوسط غطاء دولياً الا أنها لم تستطع ان تنزع ارادة الشعوب في هذه المنطقة وأن تمنعها من التعبير عن ارادتها في الحرية والاستقلال . فالمقررات الدولية أعطت لبريطانيا الشرعية الدولية ولكنها لم تستطع ان تعطيها الاطمئنان ، بل لم تستطع ان تحول دون الثورات التي أطلقتها شعوب هذه المنطقة ليس ضد الوجود البريطاني وانما ضد المقررات نفسها التي لم تأخذ برأي الشعوب موضوع تلك المقررات .

ان العرب الذين أرادوا أن يتخذوا من بريطانيا صديقة وحليفة لهم[1] قد ساءهم أن يجدوا في بريطانيا الخصم المناور الذي قبل التعامل مع الجميع وقبل بالاعتراف بمصالح الجميع في هذه المنطقة الا مصالح أبنائها الحقيقيين . ولذلك كانت الثورات العربية التي نشبت في كل قطر عربي حلّ فيه الرجل الانكليزي : في العراق ، في فلسطين ، في مصر وفي السودان . ولكن بريطانيا بما عُرف عنها من دهاء ، استطاعت أن تجهض تلك الثورات عن طريق استمالتها لحفنة من أبناء هذا الشعب ترضى بظاهر الحكم من جهة وعن طريق تغيير خططها الرامية الى الحفاظ على مضمون الحكم من دون الشكل من جهة ثانية ، واستغلالها لبعض القضايا الحيوية بالضغط على ارادة الشعوب العربية من جهة ثالثة[2] .

أولاً : بالنسبة لمصر :

ان الوجود الانكليزي في مصر منذ عام ١٨٨٢ والذي انتهى في عام ١٩١٤

---

(١) مراسلات حسين ـ مكماهون .

(٢) فاستغلالها لقضية الموصل من جهة وقضية الوطن القومي لليهود في فلسطين من جهة ثانية .

بنظام الحماية ، قوبل من الشعب المصري بموجة من السخط ، تُرجمت الى مظاهرات صاخبة من جهة والى مطالبة مؤتمر الصلح بوضع حد لنظام الحماية المفروض على مصر فرضاً من جهة ثانية . واذا كانت بريطانيا قد ردّت على الموقف المصري هذا بانتزاع الاعتراف في عام ١٩١٩ من الدول الكبرى بنظام الحماية المفروض على مصر من جهة ، ونفي سعد زغلول واخوانه الى مالطة في اذار من عام ١٩١٩ ، الا أنها ما لبثت أن سارعت الى تغيير خطتها هذه ، والى الاعلان في ٢٨ شباط من عام ١٩٢٢ ، عن انهائها لنظام الحماية ، داعية في الوقت نفسه الحكومة المصرية الى التفاوض معها حول توقيع اتفاقية تضمن لبريطانيا الاحتفاظ بالأمور التالية :

١ ـ الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء خارجي .
٢ ـ حماية المواصلات الامبراطورية ، أي حماية الملاحة في قناة السويس .
٣ ـ حماية الأقليات والمصالح الأجنبية في مصر .
٤ ـ الاهتمام بشؤون السودان .

نتيجة لهذا الاعلان البريطاني ، أخذ فؤاد الأول يتصرف تصرف المستقل ، ويُعد بلاده لمفاوضات مع بريطانيا . فأقدم في ١٠ آذار من عام ١٩٢٢ على تغيير لقبه من « سلطان مصر » الى ملك مصر . ثم نشر دستور مصر في ١٨ نيسان من عام ١٩٢٣ الذي جعل من النظام المصري نظاماً ملكياً برلمانياً . ثم أجرى انتخابات عامة في مصر ، عام ١٩٢٤ ، كان من نتائجها حصول « حزب الوفد » على غالبية المقاعد في البرلمان المصري ، مما سمح لزعيمه « سعد زغلول » بتشكيل الحكومة المصرية . وقد قام سعد زغلول على رأس وفد مصري بزيارة لندن ، بناءً على دعوة من رئيس الوزارة البريطانية ، مكدونالد ، في نيسان من عام ١٩٢٤ ، أجرى خلالها مفاوضات مع الحكومة البريطانية حول توقيع اتفاقية تنظم علاقات البلدين . وبسبب التضارب في وجهات النظر بين الحكومتين وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الأربع الآنفة الذكر والتي تريد بريطانيا ان تحتفظ بها لنفسها ،

انتهت المفاوضات بالفشل . ثم عادت المفاوضات من جديد تحت ضغط أحداث السودان دون أن تصل الى نتائج ايجابية ، مما زاد الاضطرابات في السودان حدة . فأقدمت مجموعة من الطلاب على اغتيال الحاكم العام الانكليزي في السودان « لي ستيك » مما دفع بالمندوب السامي العام لمصر والسودان « اللواء اللنبي » الى توجيه انذار الى الحكومة المصرية مطالباً اياها :

١ ـ بمعاقبة المعتدين على الحاكم العام في السودان .
٢ ـ بدفع غرامة قدرها نصف مليون جنيه استرليني .
٣ ـ بالاخلاء السريع للسودان من الجنود المصريين .

على أثر الحوادث في السودان قدّم « سعد زغلول » استقالة حكومته ، وشكلت حكومة جديدة من غير الوفديين برئاسة « ثروت باشا » الذي زار لندن واتفق مع « شمبرك » على مشروع اتفاقية تنظم علاقات البلدين الا أن مشروع الاتفاقية هذه رُفض من قبل الحكومة المصرية عندما عُرض عليها ، مما أدّى الى استقالة « ثروت باشا » ، وفي عام ١٩٢٧ توفي « سعد زغلول » وحل محله في رئاسة الوفد « النحاس باشا » والذي شكل الحكومة الجديدة . الا أنه وبسبب التباين في وجهتي نظر « حزب الوفد » والملك أقدم هذا الاخير على تعديل الدستور وتحويل السلطة الى « محمد محمود باشا » الذي زار برفقته لندن ، واتفق خلال الزيارة هذه على مشروع اتفاقية مع الحكومة البريطانية وعندما عُرض المشروع على المجلس الذي غالبيته من « الوفديين » ، رفض باغلبية كبيرة ، مما اضطر « صدقي باشا » الى معاودة المفاوضات من جديد مع الحكومة البريطانية ، والذي تبين له في عام ١٩٣٢ ان الوصول الى اتفاقية تحقق المصالح البريطانية في مصر وتُرضي الفئات الوطنية المصرية في الوقت نفسه ، أصبح من أصعب الأمور .

ثانياً : بالنسبة للعراق :

ان نظام الانتداب الذي فُرض على العراق وان كان يختلف عن نظام

الحماية الذي فرض على مصر ، الا أن القاسم المشترك بينهما هو أنهما فرضا فرضاً من دون اخذ رأي شعبي هذين القطرين العربيين . وان نظام الانتداب الذي فرض على العراق وان كان نتيجة لقرار دولي جماعي على عكس نظام الحماية الذي فرضته الحكومة البريطانية في كانون الأول من عام ١٩١٤ على مصر ، يبقى المستفيد في الحالتين : بريطانيا . ولذلك فان الشعب العراقي الذي كان يطمح الى الاستقلال التام قد ساءه فرض بريطانيا كدولة منتدبة عليه ، وعبّر عن استيائه بثورة كبرى ضد القوات الانكليزية الموجودة على أرضه . بدأت الثورة في الفرات الأوسط وامتدت الى النجف وكربلاء وكادت تصل بغداد ، ولكن الحكومة الانكليزية ، الراغبة في اطفاء نار الثورة العراقية ، وجدت انه لا بد من التساهل مع العراقيين ، فأعلنت عن عزمها على اعطاء العراق استقلاله في أقرب فرصة . وتنفيذاً لوعدها هذا دعت الى مؤتمر القاهرة الذي عقد في اذار من عام ١٩٢١ ، والذي قُرر فيه جعل العراق مملكة وراثية على رأسها الملك فيصل . ولكن العراقيين وان قبلوا بهذا القرار وتوجوا فيصلاً ملكاً عليهم في آب من عام ١٩٢١ ، الا أن نضالهم استمر ضد الوجود الانكليزي ، واعتبروا ان ما حصلوا عليه في مؤتمر القاهرة هو خطوة على طريق الاستقلال . ولكن بريطانيا استطاعت أن تخفف من حدة النقمة العراقية عليها باستغلالها قضية الموصل . فما هي هذه القضية .

في خلال الحرب العالمية الأولى وعندما زحفت القوات الانكليزية ، الآتية من الهند ، على العراق واحتلت جنوبه وبلغت قواتها في آذار من عام ١٩١٧ بغداد ، وفيما كانت تحضر نفسها لاكمال طريقها نحو الشمال طلبت تركيا ايقاف القتال ووقعت اتفاقية الهدنة قبل أن تحتل القوات الانكليزية الموصل . ولذلك وقفت تركيا امام عصبة الامم تطالب بالموصل ، معتبرة ان احتلال بريطانيا لها اتى بعد توقيع اتفاقية الهدنة بالاضافة الى ان غالبية سكانها هم من الأكراد ، أي هم أقرب الى الأتراك منهم الى العرب . ولقد وجد العراقيون أنهم بحاجة الى تأييد بريطانيا لهم ليكسبوا قضية الموصل في وجه تركيا . ولذلك أظهرت حكومة فيصل الأولى عن استعدادها للتعاون مع

بريطانيا ووقعت في تشرين الاول من عام ١٩٢٢ اتفاقية تنص على قبول العراق استشارة بريطانيا ومعاونتها في الشؤون الاقتصادية والسياسة الخارجية ، وكذلك بتنسيق التعاون فيما بين الدولتين في الشؤون المالية والقضائية والعسكرية . كما أن المجلس الذي وافق عليها بأكثرية بسيطة في عام ١٩٢٣ اشترط ايضاً مساعدة بريطانيا للعراق في قضية الموصل .

ولقد استطاع العراق ان يربح معركة الموصل في وجه تركيا وذلك بفضل المساعدة الانكليزية له في مناقشات « المجلس »[١] ، وفي لجنة الاستفتاء التي أرسلت الى الموصل والتي كانت نتائج تقريرها لصالح العراق . ونشير هنا الى ان بريطانيا استطاعت ان تصيب هدفين بضربة واحدة :

١ ـ استطاعت أن تكسب صداقة العراقيين وان تخفف من نقمتهم عليها .
٢ ـ استطاعت ان تبقي الموصل مع خيراته البترولية تحت سيطرتها .

والهدف الثاني كان الأهم بالنسبة لبريطانيا ، كيف لا ؟ وهي التي اجبرت فرنسا على التخلي لها عن الموصل وادخاله في منطقة نفوذها ، على الرغم من أن بنود معاهدة « سايكس بيكو » كانت تقضي بجعل الموصل تابعاً لمنطقة النفوذ الفرنسية .

واذا كانت الحكومة العراقية والبرلمان العراقي قد اشترطا من اجل التوقيع والتصديق على الاتفاقية التي تنظم علاقات العراق ببريطانيا ، اعادة الموصل الى العراق ، فكذلك اشترط المجلس تخفيض مدة الاتفاقية من ٢٠ سنة الى أربع سنوات . وابتداء من عام ١٩٢٦ كان الشغل الشاغل للحكومات العراقية المتعاقبة على الحكم هو تعديل اتفاقية ١٩٢٢ مع الحكومة البريطانية . وقد استمر ذلك حتى أقدم « السيرجيلبير كليتون » المندوب السامي البريطاني في العراق ، في عام ١٩٢٩ ، على دعوة الحكومة العراقية من اجل اجراء مفاوضات مع حكومته يتفق خلالها على وضع اتفاقية تنظم

(١) مجلس عصبة الامم .

علاقات الدولتين على أسس ثابتة ودائمة ويدخل العراق عضواً في عصبة الأمم .

وانتهت المفاوضات بتوقيع اتفاقية بين الطرفين في ٣٠ حزيران من عام ١٩٣٠ ، وأهم ما تضمنته :

١ ـ تحالف الدولتين بملء ارادتهما .
٢ ـ تعهد العراق بالسماح للقوات البريطانية باستعمال اراضيها في حالة الحرب .
٣ ـ منح العراق لبريطانيا قاعدتين جويتين دائمتين :

الاولى : في الشعيبة قرب البصرة .

والثانية : في الحبانية .

٤ ـ مدة الاتفاقية ٢٥ سنة .

وقد اشترط لتنفيذ هذه المعاهدة دخول العراق عضواً في عصبة الأمم . ولذلك سارعت بريطانيا الى ترشيح العراق لعضوية المنظمة الدولية في كانون الثاني من عام ١٩٣٢ وقدمت الى مجلس العصبة تقريراً أشادت فيه بأهلية العراق وقدرته على القيام بأعباء المسؤوليات التي يفرضها « عهد العصبة » على الدولة العضو ، ولقد وافقت « الجمعية » على طلب عضوية العراق في ٣ تشرين الأول من عام ١٩٣٢ ، وذلك باجماع الأعضاء الحاضرين والبالغ عددهم آنذاك ٥٢ دولة .

وهكذا استطاع العراق أن يحصل على استقلاله السياسي ويدخل الى المجتمع الدولي من بابه الواسع ، ومن دون أن تخسر بريطانيا نفوذها وخاصة لجهة الحصول على امتياز التنقيب عن البترول الذي تم في عام ١٩٢٦ بين « الحكومة العراقية » و« شركة النفط التركية » والتي غالبية اسهمها للشركات الانكليزية[١] .

---

(١) حصلت الشركات الانكليزية على ٤٧,٥ ٪ من الاسهم في حين ان الشركات الاميريكية حصلت على ٢٣,٧٥ ٪ وكذلك الشركات الفرنسية على ٢٣,٧٥ ٪ وغولبانكيان على ٥ ٪ .

ثالثاً : بالنسبة للأردن :

بعد أن نالت بريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين في عام ١٩٢٠ ، أقدم المندوب السامي الانكليزي على فصل شرقي الأردن عن فلسطين وعلى منحه حكومة ذاتية . وفي عام ١٩٢١ بعدما نزل الأمير عبد الله شرقي الأردن على رأس فرقة من أتباعه ، وكان الظاهر من أعمال عبد الله انه يريد الانتقام من الفرنسيين لأخيه فيصل . ولكن الانكليز رغبة منهم في منع الاضطرابات في المنطقة ، عرضوا عليه أمارة شرقي الأردن ، فقبلها . وبعدما شكل حكومته المركزية أقدمت هذه على مطالبة الانكليز بتوقيع اتفاقية معها تنظم علاقات الطرفين ، وتعترف بريطانيا بموجبها باستقلال شرقي الأردن .

وعلى الرغم من توقيع اتفاقية بين الطرفين في عام ١٩٢٨ اعترفت بريطانيا بموجبها باستقلال الأردن ، الا أنه بقي بعيداً عن الاستقلال ، مما دفع بالحكومات المتتالية الى المطالبة بتعديل هذه الاتفاقية ، فكانت اتفاقية عام ١٩٣٤ التي ابقت السياسة الخارجية والمالية والاقتصادية في يد الانكليز .

رابعاً : بالنسبة لفلسطين :

ان فلسطين مثلها كمثل العراق والأردن وضعت تحت الانتداب الانكليزي مع فارق واحد هو أن الحكومة البريطانية تعهدت بتنفيذ وعد بلفور في فلسطين ، ولهذا سارعت الحكومة البريطانية الى تعيين مندوبها السامي في فلسطين « هربرت صموئيل » اليهودي الذي اتخذ الاجراءات الكافية الى اعلاء شأن اليهود في فلسطين . فبعد أن أفسح في المجال أمام الهجرة اليهودية الى فلسطين جعل اللغة العبرية لغة رسمية مما أدى الى ردود فعل سلبية لدى عرب فلسطين ، تجلّت في ثورات ١٩٢٠ و١٩٢١ في القدس ثم في يافا . واذا كانت السلطات البريطانية قد ردت على تلك الثورات بالقوة الا أنها كانت تعمد الى الدهاء والمراوغة في أغلب الأحيان . كان من ضمنها اصدار « تشرشل » لكتابه الأبيض في عام ١٩٢٢ والذي حاول فيه ازالة المخاوف من قلوب الفلسطينيين عن طريق اقناعهم بأن فلسطين لن تكون كلها وطناً قومياً لليهود ، وبأن الهجرة اليهودية لفلسطين لن تتجاوز حدود

طاقة البلاد الاقتصادية . ولكن احتجاجات العرب لم تمنع استمرار تدفق اليهود الى فلسطين حيث بلغ عدد اليهود حوالي خمس السكان في عام ١٩٢٦ بعد أن كان عددهم في عام ١٩٢١ لا يتجاوز عشر عدد السكان[1] .

ونتيجة للمخاطر التي أخذت تتهدد المواطنين العرب في فلسطين ، وللتسهيلات التي اتخذتها سلطات الانتداب والرامية الى تشجيع الهجرة اليهودية عن طريق مساعدة اليهود في التجنس والتملك للأراضي في فلسطين ، انطلقت الثورة الفلسطينية في آب من عام ١٩٢٩ ، والهادفة الى منع الهجرة اليهودية والى انهاء نظام الانتداب الحامي لهذه الهجرة . وكان قد سبق اعلان الثورة هذه مساع باءت بالفشل من قبل « المؤتمر العربي الفلسطيني » لدى لجنة الانتداب التابعة لعصبة الأمم في تشرين الأول من عام ١٩٢٩ .

وككل مرّة كان ردّ الحكومة البريطانية على ثورة عام ١٩٢٩ فيه الكثير من الدهاء والمراوغة ، حيث انها عمدت الى ارسال لجنة تحقيق نيابية الى فلسطين من أجل تقصي الحقائق . وبضوء تحقيقات هذه اللجنة ، التي عُرفت بلجنة « شو » ، أصدر « رمزي مكدونالد » الكتاب الأبيض الثاني ، وضمنه الكثير من الوعود والعهود : بضمان حقوق الفلسطينيين وبالحد من الهجرة اليهودية الى فلسطين . . . وبعدم اشراك « الوكالة اليهودية » في حكم فلسطين . وما الى ذلك من وعود تطمئن العرب وتعطي اليهود متسعاً من الوقت بهدف ايصال اكبر عدد من المهاجرين الى فلسطين بالسر تارة وبالعلانية تارة اخرى ، حتى بلغ عدد اليهود في عام ١٩٣٦ حوالي الاربعماية الف نسمة ، اي ما يوازي او يزيد على نصف مجموع السكان العرب في فلسطين .

وهكذا استطاعت بريطانيا المتحالفة مع المنظمة الصهيونية العالمية ، أن تحقق اطماعها التوسعية الاستيطانية في فلسطين ، مستعملة لذلك شتى

---

(١) كان عدد اليهود في عام ١٩٢١ حوالي السبعين الفاً وارتفع عددهم الـ ١٥٠ الفاً في عام ١٩٢٦ . في حين ان عدد سكان فلسطين في تلك الفترة كان حوالي الثلاثة ارباع المليون نسمة .

الوسائل .وان بريطانيا في سياستها هذه جعلت من انتدابها على فلسطين مشكلة تضحّى فيها ارواح الابرياء من الشعب الفلسطيني حتى يومنا هذا ، ويُعاني منها الأحياء ضروب العذاب والآلام . واذا صح القول بأن بريطانيا ما دخلت بلداً الا وتركته يُعاني من احدى المشكلات المزمنة ، فان انتدابها على فلسطين لم يترك فيها مشكلة داخلية وحسب وانما خلق منها مشكلة دولية تتحطم على جوانبها جميع المشاريع الرامية الى اعادة الامن والسلام الى هذه المنطقة ، ومنذرة بكل لحظة باندلاع حرب قد لا تقتصر على فلسطين والبلاد العربية فقط .

البند الثاني : السياسة الفرنسية في المتوسط والشرق الاوسط وأهم العقبات التي اعترضتها

ان الأطماع الفرنسية في ممتلكات الرجل المريض لم تكن وليدة الحرب العالمية الأولى ، وانما هي قديمة كانت تتجدد مع كل ظرف تجده فرنسا مؤاتياً من أجل توسيع رقعة نفوذها على حساب الامبراطورية العثمانية ، ولقد استعملت فرنسا شتى الوسائل من أجل الوصول الى غايتها هذه ، فكانت تارة تلجأ الى تدخل غير مباشر وتارة أخرى الى تدخل مباشر ، كما فعلت في حملتها على مصر ومن ثم احتلالها للجزائر واعلان حمايتها لتونس ثم لمراكش . ولكن احتلال فرنسا بشكل مباشر أو غير مباشر لمناطق شمالي افريقيا لم يشكل كل أطماعها في الأمبراطورية العثمانية ، وانما ظلت تتطلع بأنظارها نحو المشرق العربي ، فوجدت في الحرب العالمية الأولى مناسبة لتحقيق أمنيتها . ولتذليل العقبات من طريق أطماعها في هذه المنطقة أجرت مفاوضات مع بريطانيا ثم مع الروسيا اعترفت لها هاتان الدولتان بمنطقة نفوذها في ممتلكات الرجل المريض مقابل اعترافها لهما بمنطقة نفوذهما ، وعُرف ذلك الاتفاق باتفاقية « سايكس ـ بيكو » . ولكن بسبب اصرار شعوب هذه المنطقة على التحرر من الاستعمار : قديمه وحديثه ، رأت بريطانيا وفرنسا أن تلبسا استعمارهما لهذه المنطقة لباس الانتداب ، فكان مؤتمر « سان ريمو » الذي أقر انتداب فرنسا على سوريا ولبنان وقد اطلعنا في فصل

سابق على الطريقة التي دخلت فيها القوات الفرنسية دمشق ، والمقاومة التي لاقتها من أبناء الشعب السوري .

اذن في عام ١٩٢٠ كانت اطماع فرنسا الاستعمارية قد تحققت في ممتلكات الامبراطورية العثمانية . وما كان عليها في فترة ١٩٢٠ - ١٩٣٠ الا أن تُثبت أقدامها في هذه المنطقة وأن تحافظ على المكتسبات التي حققتها .

واذا كانت ايطاليا قد أثارت في وجه المصالح الفرنسية بعض العراقيل في شمالي افريقيا الا أن العقبة الأساسية التي واجهت فرنسا في هذه المناطق هي ارادة الشعوب في التحرر والاستقلال . ونشير هنا الى أن هذه الارادة كانت اكثر وضوحاً في المشرق العربي منها في المغرب العربي . لأن مطالب شعوب شمالي أفريقيا قد تجلّت في هذه الفترة ببعض الاصلاحات في حين ان مطالب المشرق العربي عامة وشعب سوريا خاصة كانت قد تجلت ليس برفض نظام الانتداب وحسب وانما برفض المساعدة الفرنسية أيضاً[1] .

اولاً : السياسة الفرنسية في شمالي افريقيا وأهم العقبات التي اعترضتها

مع بداية الحرب العالمية الأولى كانت فرنسا مثبتة أقدامها في شمالي افريقيا ، وخاصة في الجزائر ، حيث كانت تعتبرها جزءاً لا يتجزأ من فرنسا ، فشجعت الهجرة الفرنسية اليها بشكل خاص والأوروبية بشكل عام . وساعدت هؤلاء المهاجرين على الاقامة في الجزائر وعلى تملك الأراضي والحصول على امتيازات كبيرة ، واذا كانت فرنسا قد شجعت الهجرة الى تونس والمغرب ايضاً فإنها لم تصل الى نفس النسبة التي بلغتها الهجرة الى الجزائر . ومن جهة ثانية فان وجودها في الجزائر وبالتالي الرابطة القانونية بينهما كانت تختلف عن الرابطة بين فرنسا وكل من تونس والمغرب ، وهي رابطة الحماية . ولذلك فلا عجب اذا كانت الحركة التحررية ومقاومة نظام الحماية قد بدأت في تونس ومراكش ثم انعكست

على الشعب الجزائري الذي طالب في فترة لاحقة بالتحرر من الاستعمار الفرنسي .

١ ـ بالنسبة لمراكش : في فترة ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠ كانت المقاومة الوطنية للاستعمار الفرنسي ـ الاسباني ، ما تزال ناشطة في مراكش . لأن فرنسا اذا كانت قد مهدت لاعلان حمايتها على مراكش بمفاوضات مع الدول الطامعة في هذا البلد ، وهي : اسبانيا والمانيا . واذا كانت قد استطاعت ان تتفق معهما بموجب مفاوضات جرت في تشرين الثاني من عام ١٩١١ ، فحصلت اسبانيا على القسم الشمالي من مراكش ، وارضت المانيا بالكونغو الاستوائي بالاضافة الى تعهدها لها بالابقاء على حرية التجارة وبالحفاظ على الامتيازات التي كانت تتمتع بها الشركات الألمانية في جنوب المغرب ، مقابل اعتراف هاتين الدولتين بنظام الحماية الذي أعلنته فرنسا على مراكش في ٣٠ آذار من عام ١٩١٢ . فان العقبة الهامة التي بقي على فرنسا تذليلها هي المقاومة الداخلية والتي تجلّت بثورة « فاس » والتي امتد شعاعها الى جبال الأطلس الوسطى والى الجنوب . وكانت القوات الفرنسية ما ان تبسط نفوذها على قطعة من مراكش حتى تظهر المقاومة في مكان آخر . مما اجبرها على العمل الدائب حتى عام ١٩٣٤ ، حيث تمكنت من بسط نفوذها على « السوس » ، آخر معاقل المقاومة الوطنية ، في جنوب المغرب ، وبذلك أمنت فرنسا الاتصال بين مراكش وموريتانيا التي كانت آنذاك مستعمرة فرنسية .

ان المقاومة الوطنية في مراكش لم تقتصر على منطقة النفوذ الفرنسية وانما شملت أيضاً منطقة النفوذ الاسبانية . وحتى ان حركة المقاومة في المنطقة الأخيرة كانت اكثر تنظيماً منها في الأولى ، حيث بسط محمد الخطابي سيطرته على كامل « الريف » وطرد الاسبانيين من مدينة تطوان . كما عمد الى مطالبة الدول الأوروبية ، وخاصة بريطانيا وفرنسا والبابا بالاعتراف بشرعية دولته . ومن أجل النهوض بمنطقة « الريف » استدعى مجموعة من الخبراء الأوروبيين . والسؤال الذي يطرح نفسه هو : ما الذي حصل حتى

تمكنت اسبانيا من استعادة سيطرتها على منطقة الريف ؟ ان السبب يعود ، ولا شك ، الى موقف فرنسا من محمد الخطابي . فبعد أن رفض هذا الأخير الاعتراف بنظام الحماية الفرنسية على مراكش من جهة ، واصراره على الاستعانة بخبراء غير فرنسيين من جهة ثانية . ثم ان تخوف فرنسا من ان تنتقل « عدوى » الاستقلال الى بقية الأقطار الافريقية الشمالية ، من جهة ثالثة ، دفعها الى محاربة « الخطابي » ، وقد عملت بكل الوسائل من اجل اسقاطه . فحرضت عليه السلطان يوسف ، سلطان مراكش ، وسليل الأسرة العلوية . كما سارعت الى حضور مؤتمر مدريد ، في حزيران من عام ١٩٢٥ ، والذي اتفقت فيه مع اسبانيا ، على محاربة محمد الخطابي وقضى الاتفاق بتنسيق العمليات الحربية بين القيادتين : الاسبانية والفرنسية ، وبتنظيم عملية مراقبة السواحل من اجل منع وصول الاسلحة الى الخطابي . كما سمحت كل منها للأخرى بتعقب قواته داخل منطقة نفوذها ، هذا بالاضافة الى تعهد الفريقين بعدم توقيع اتفاقية صلح منفردةمعه .

وبنتيجة هذا الموقف الفرنسي المعادي للخطابي تمكن الاسبانيون من الحاق الهزائم بقواته ، ومن استعادة « الريف » ، فاضطر الخطابي الى الاستسلام الى القائد الفرنسي « الجنرال بيتان » في أيلول من عام ١٩٢٥ . فنفاه الى جزر الـ « رينيون » « Reunion » التي أقام فيها حتى عام ١٩٤٧ . حيث سمحت له السلطات الفرنسية في هذا العام بالاقامة في فرنسا . ولكنه استطاع الفرار من الباخرة واللجوء الى مصر عندما توقفت في ميناء بور سعيد وهي في طريقها الى فرنسا .

٢ ـ بالنسبة لتونس : ان الوضع في تونس في فترة ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠ كان يختلف من الناحية الواقعية عن الوضع الفرنسي في المغرب . فالوضعان وان تشابها من الناحية القانونية الا أن فرنسا كانت في عام ١٩٢٠ مرسخة الأقدام في تونس على عكس وضعها في المغرب الذي كان قلقاً مما اضطرتها الى خوض معركة طويلة لا من اجل المحافظة على مكاسب حققتها ، وانما من أجل القضاء على حركة المقاومة الوطنية التي كانت تحول دون مد نفوذها

على حصتها من مراكش . ولذلك فان نضال الشعب التونسي في هذه الفترة لم يكن الهدف منه منع النفوذ الفرنسي وانما استئصال ذلك النفوذ الذي مضى عليه حوالي النصف قرن من الزمن . وبما ان الوضع الداخلي التونسي وكذلك الوضع الدولي لا يسمحان للشعب التونسي بالمجاهرة بهذا المطلب ، لذلك اقتصرت مطالبه في فترة ١٩٢٠ - ١٩٣٠ على وضع دستور للبلاد والغاء التميز في المعاملة بين التونسيين والأوروبيين . ولقد استغل حزب الدستور التونسي الوضع الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ، ورفع مذكرة الى مؤتمر الصلح يطالبه فيها بتحقيق هذه المطالب ، معتمداً في ذلك الى المبادىء الولسنية التي زعم المؤتمرون بأنها ستكون الأساس لمقررات مؤتمرهم هذا .

ان مذكرة حزب الدستور التونسي الى مؤتمر الصلح لم تؤد الى نتائج عملية وانما كانت تسجيل موقف عبر فيها هذا الحزب عن أماني شعبه في حكم ديمقراطي حر . واذا ما كانت لهذه المذكرة اية نتائج عملية فقد تجلّت بالموقف المتشدد الذي اتخذته السلطات الفرنسية من هذه المطالب ، حيث اقدمت على اسكات الاصوات الوطنية التونسية من جهة كما أصدرت من جهة ثانية تنظيمات في عام ١٩٢٢ ، اعطت بموجبها للأوروبيين امتيازات جديدة على حساب اصحاب الأرض الشرعيين . وهذه التنظيمات التي سميت بالاصلاحات ، كانت بحاجة الى تصديق « الباي » حتى تصبح قابلة للتنفيذ ، الا ان « الباي محمد الناصر » آثر الاستقالة على التصديق عليها ، فحل محله « محمد الحبيب » الموالي للفرنسيين والذي سارع الى التصديق على هذه الاصلاحات ، ثم عمد الى تشكيل « حزب الاصلاح » من أجل الوقوف في وجه « حزب الدستور » الرافض لهذه التنظيمات ، والذي استمر في عدائه للفرنسيين . وبسبب الدعم الذي لاقاه « حزب الاصلاح » من الفرنسيين واضطهاد عناصر « حزب الدستور » تسرّب الضعف الى هذا الأخير ، فوجد الوطنيون التونسيون أنه لا بد من تطويره ، فكان : « حزب الدستور الجديد » في عام ١٩٣٤ والذي واصل النضال السياسي ضد المستعمر والموالين له من ابناء تونس .

وقبل أن ننهي الكلام عن السياسة الفرنسية في تونس ، لا بد وأن نشير الى موقف ايطاليا من المخططات الفرنسية في تونس . فايطاليا التي كانت ترغب بمد نفوذها الى تونس والتي ظلت ترفض الاعتراف بنظام الحماية الفرنسية على هذه الأخيرة استطاعت الحصول على اعتراف فرنسا لها ببعض الامتيازات فيها في عام ١٨٩٦ ، وتمثلت هذه الامتيازات باعتراف فرنسا للايطاليين بحقهم في انشاء الشركات التجارية والمؤسسات الاجتماعية والتربوية في تونس ، وبعبارة اخرى يحق للايطاليين في الهجرة الى تونس وفي العمل بنفس الشروط المفروضة على الافرنسيين ، وذلك دون أن يتخلوا عن جنسيتهم الايطالية . ولهذا عندما أقدمت فرنسا على الغاء هذه الاتفاقية ، معتبرة ان مدتها انتهت ولا ترغب في تجديدها ، قامت موجة من السخط والاستياء لدى الرأي العام الايطالي . وانطلقت الصيحات المنددة بسياسة باريس ، والمطالبة الحكومة الايطالية باتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية حقوق المواطنين الايطاليين في تونس . وذهب التطرف بالبعض من الايطاليين الى المطالبة باقامة حكم ثنائي : فرنسي ـ ايطالي ، في تونس .

ان هذه الموجة من السخط على السياسة الفرنسية وان لم تثن حكومة باريس عن الاجراءات التي اتخذتها في تونس في فترة ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠ ، الا أنها ستجبرها على التفاوض مع حكومة روما بعد ان تتسلّم النازية الحكم في المانيا . وبهدف الابقاء على ايطاليا بعيدة عن هتلر ستعمد الحكومة الفرنسية الى توقيع اتفاقية روما معها والتي ستجد الحلول الملائمة لقضية الايطاليين في تونس بالاضافة الى عدد من القضايا الاخرى التي تهم الدولتين .

ثانيا : السياسة الفرنسية في المشرق العربي بين عامي ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠ .

بعد أن استجاب مؤتمر « سان ريمو » ، في نيسان من عام ١٩٢٠ ، لمطالب فرنسا في المشرق العربي ، وخولّها مهام الانتداب على سوريا

ولبنان . وبعد دخول القوات الفرنسية الى مدينة دمشق وانهائها للحكم الوطني ، على أثر معركة ميسلون ، في ٢٤ تموز من عام ١٩٢٠ ، التي دارت رحاها بين من رفض من قوات الملك فيصل القاء السلاح وبين القوات الفرنسية المدججة بجميع انواع السلاح . أقدم الجنرال « غورو » مفوض فرنسا السامي في لبنان وسوريا ، على فصل لبنان عن سوريا بشكل نهائي في قرار اصدره في ٣٠ آب من عام ١٩٢٠ وعين فيه حدود « لبنان الكبير » الذي ضم بالاضافة الى متصرفية جبل لبنان : ولاية بيروت وجزءاً من ولاية صيدا[١] ، وقسماً من ولاية طرابلس[٢] ، والأقضية الأربعة[٣] التي كانت تابعة سابقاً لولاية دمشق . وبالاضافة الى توسيع لبنان على هذا الشكل أقدم الجنرال « غورو » على تجزئة ما تبقى من سوريا الى دويلات أربع : دولة دمشق ، دولة حلب ، دولة العلويين وعاصمتها اللاذقية ودولة جبل الدروز وعاصمتها السويداء ، كما منح لواء الاسكندورنة استقلاله الذاتي .

ان الهدف من هذه القرارات الفرنسية لم يكن بخافٍ على أحد ، فقد أرادت منها اضعاف سوريا الرافضة لمقررات مؤتمر « سان ريمو » عن طريق تجزئتها تمشياً مع المبدأ الاستعماري الكلاسيكي : « فرّق تسد » ، أما توسيع حدود لبنان فكان الهدف منه تقوية لبنان ومكافأة الفئة اللبنانية التي اتخذت فرنسا من مطالبها مبرراً لتمسكها بالانتداب على سوريا ولبنان . ولكن اذا كانت فرنسا قد ميّزت بين لبنان وسوريا ووسعت حدود الأول على حساب الثانية ، فإن حكمها للاثنين معاً كان حكماً ديكتاتورياً ، حيث جمع المفوض السامي الفرنسي بين يديه السلطتين : التنفيذية والتشريعية ، ولم يكن للمجالس الادارية ، منتخبة كانت أو معينة سوى صلاحيات استشارية بحتة . واذا كان اللبنانيون قد عمدوا في اكثر الأحيان الى حل مشاكلهم مع الفرنسين بالطرق السلمية ، فان السوريين عمدوا الى حل قضاياهم عن

---

(١) هذا الجزء ضم صيدا وصور ومرجعيون .

(٢) هذا الجزء ضم طرابلس وعكار .

(٣) هي : حاصبيا ، راشيا ، زحلة (المعلقة) . وبعلبك .

طريق الثورة . وذلك لأن التدابير الفرنسية ضد السوريين ولدت لديهم النقمة فتُرجمت الى أعمال عنف لم ينفع معها توحيد دمشق وحلب في دولة واحدة ، ولا التغيير المتتالي والسريع في ممثلي فرنسا حيث تبدل خمسة مفوضين فرنسيين في خلال ثلاث سنوات[1] . وبسبب تصرفات « الجنرال سراي » في جبل الدروز والاجراءات التي اتخذها بحق زعماء الدروز ، اندلعت الثورة السورية الكبرى التي أجبرت الحكومة الفرنسية على ابدال « الجنرال سراي » بمفوضٍ سامٍ من السلك المدني . فحل محله « هنري دي جوفنيل » أخد أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي في عام ١٩٢٥ ، ثم حل محل « دي جوفنيل » الدبلوماسي « هنري بونسو » الذي تمكن من اطفاء نار الثورة السورية في ١٠ آب من عام ١٩٢٧ . وفي هذه الفترة صدر الدستور اللبناني في ٢٣ أيار من عام ١٩٢٦ ، والذي جعل من النظام اللبناني نظاماً جمهورياً برلمانياً[2]

ان الحكومة الفرنسية اذا كانت قد أرادت أن تجعل من الحكم في لبنان مثالاً لسوريا ، يشجعها على التخفيف من حدة نقمتها على الوجود الفرنسي ، فان العلاقات بين فرنسا ولبنان لم تخل من بعض التوتر ، كما أن عدم التكافؤ في العلاقة بين فرنسا ولبنان لم يشجع كثيراً سوريا على التشبه بلبنان ، فقد كان بامكان أي مراقب سياسي أن يلاحظ الازدواجية غير المتكافئة في عملية الحكم في لبنان . حيث ان سلطات الانتداب المتمثلة بالمفوض السامي والمندوبين الفرنسيين ، كان لهم الحكم الفعلي في لبنان ، في حين أن السلطات الوطنية من تنفيذية وتشريعية لم يكن لها من الحكم سوى المظهر . فاذا كان الدستور اللبناني قد نص على أن يكون رئيس الجمهورية رئيساً للسلطة التنفيذية[3] ، واذا كان « صك الانتداب » قد عهد الى الدولة المنتدبة تقديم المشورة الادارية والمساعدة للبنان الى أن يستطيع

---

(١) ابدل الجرنال « غورد » بالجنرال « ويغان » في عام ١٩٢٣ ، ثم الجنرال « سراي » في عام ١٩٢٤ ، فهنري دي جوفينل في عام ١٩٢٥ ، وهنري بونسو في عام ١٩٢٦ والذي استمر حتى عام ١٩٣٣ .

(٢) من اراد التفاصيل حول كيفية وضع الدستور اللبناني فليراجع كتابنا الطائفية ولعبة الحكم في لبنان ، صفحة ٤١ .

القيام بمفرده بمهام الاستقلال ، فان السلطات المنتدبة لم تكتف بالمشورة وابداء النصح ، وانما حكمت البلاد بشكل فعلي ، ولم يبق للسلطات الوطنية سوى ظاهر الحكم ، وذلك لحرمان هذه الهيئات من الوسائل الكفيلة بفرض آرائها . واذا حصل وتمردت الهيئات الوطنية على المفوض السامي كان يؤدي ذلك الى اقالة هذه الهيئة وابدالها بهيئة أخرى تأتمر بأوامره وترضى بشكل الحكم دون الجوهر . وهذا الأمر حصل اكثر من مرة بين الهيئات الوطنية والمفوض السامي ، ففي سنة ١٩٢٩ أعيد انتخاب شارل دباس لمدة ثلاث سنوات ، ولكنه بعد سبعة اشهر من تجديد ولايته جرده المفوض السامي من كل سلطاته ، وعين حكومة خولها سلطات واسعة ومنحها حق اصدار المراسيم الاشتراعية ، وذلك بعد ان أمن ولاء أعضائها للدولة المنتدبة . كما أنه في سنة ١٩٣٢ علّق الدستور وحل مجلس النواب ، واحتفظ بالدباس رئيساً للدولة يساعده مجلس مديرين ، وفي عام ١٩٣٣ أقيل الدباس وعُين مكانه حبيب باشا السعد . .

من كل ما تقدم نخلص الى القول بأن الهيئات الوطنية وان كان قد خصّها الدستور بصلاحيات واسعة وواضحة الا أنها من حيث الواقع كانت تخضع لهيمنة المفوض السامي ومساعديه . وظل الوضع على هذه الحال ، على الرغم من التغييرات النسبية ومن توقيع معاهدتي ١٩٣٦ بين فرنسا ولبنان وفرنسا وسوريا المتشابهتين مع الاتفاقية الانكليزية ـ العراقية لعام ١٩٣٠ . حتى تحقق الاستقلال الناجز لكل من سوريا ولبنان وذلك ضمن ظروف دولية معينة دفعت باللبنانيين مثلهم كمثل السوريين ، الى الوقوف جبهة واحدة مطالبين بانهاء الانتداب ، وهذا ما سنراه في فصل لاحق .

البند الثالث : المصالح « الايطالية » في البحر المتوسط والشرق الاوسط وأهم العقبات التي اعترضتها

ان مؤتمر الصلح وان لم يخصص ايطاليا بأي جزء من ممتلكات الامبراطورية العثمانية ومن المستعمرات الالمانية في افريقيا عند توزيعه مهام الانتداب على الدول الأعضاء ، الا أن ذلك لم يعن أن ايطاليا قد غابت

كلياً عن ساحة المتوسط والشرق الأوسط . فهي كانت قد حصلت على بعض جزر الدوديكانيز وعلى بعض الامتيازات في منطقة اضاليا ، وعلى جزيرتي رودس و« كاستللوريزو » «Castellorizo » وذلك بموجب معاهدة « سيفر » المعدلة باتفاقية لوزان لعام ١٩٢٣[١] ، كما أنها من جهة ثانية كانت قد مدت نفوذها الى ليبيا في عام ١٩١١ ، وهي وان اعترضتها بعض العراقيل في ليبيا وخاصة لجهة مقاومة الحركة السنوسية لها فقد استطاعت أن تركز نفوذها في هذه المنطقة في فترة ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠ ، كما حاولت أن تنفذ سياستها التوسعية في المتوسط والبحر الأحمر ، عن طريق مد نفوذها الى بعض اجزاء اثيوبيا ووصل مستعمرتيها : ارتيريا بالصومال الايطالي عبر الأراضي الاثيوبية ، كما أنها من جهة ثانية حاولت ان توجد لها موطىء قدم في غربي المتوسط عن طريق مد نفوذها الى طنجة . ولذلك سنقسم كلامنا عن الأطماع الايطالية في المتوسط والشرق الأوسط الى أقسام ثلاثة :

١ ـ العقبات التي اعترضت تثبيت النفوذ الايطالي في ليبيا .
٢ ـ الأطماع الايطالية في غربي المتوسط وقضية طنجة .
٣ ـ الأطماع الايطالية في البحر الأحمر والعراقيل التي اعترضتها .

اولاً : تثبيت النفوذ الايطالي في ليبيا والعقبات التي اعترضته :

ان ايطاليا بعد أن انهت مفاوضاتها مع الدول الأوروبية الكبرى ، وبعد أن حصلت على موافقتها بعدم تعرضها لها في حال اقدامها على تنفيذ خطتها في ليبيا ، وجدت السلطات الايطالية في انشغال الدول الأوروبية في أزمة مراكش الظرف المؤاتي لتنفيذ مخططها في ليبيا ، فأقدمت على ارسال قواتها الى ليبيا حيث احتلت طرابلس ثم بنغازي في تشرين الاول من عام ١٩١١ بعد ان انذرت السلطات العثمانية بسحب قواتها منها . وبعد ان احتلت ايطاليا عسكرياً بعض اجزاء ليبيا أقدمت على انتزاع اعتراف السلطات العثمانية بهذا الواقع ، فاجتمع ممثلون عن الطرفين في سويسرا ، ووقعا

اتفاقية ، في تشرين الأول من عام ١٩١٢ ، اعترفت بموجبها السلطات العثمانية لايطاليا باحتلالها لولاية طرابلس الغرب ولمتصرفية بنغازي . ولكنه بالمقابل كانت السلطات العثمانية قد اعترفت للسنوسيين بحكم ليبيا وذلك عن طريق « انور باشا » الذي أعلن قبل مغادرته برقة الى اسطنبول للسيد أحمد الشريف السنوسي بأن : « السلطان قد منح الامة الليبية استقلالها ، تاركاً لها الحق في تقرير مصيرها وفي الدفاع عن نفسها[1] » . ان هذا الاعتراف من قبل السلطنة العثمانية باستقلال ليبيا وبحقها في تقرير مصيرها دفع بالسنوسيين الى حمل لواء المقاومة ضد الوجود الايطالي في ليبيا . ولقد استغل احمد الشريف السنوسي جميع الوسائل من أجل الاستقلال بليبيا ، حتى أنه أقدم على مساعدة الاتراك في حملتهم على مصر خلال الحرب العالمية الاولى وذلك على امل ان تهزم بريطانيا حليفة ايطاليا ، وهذا ما سيقوي من موقفه في وجه الايطاليين . ولكنه بسبب فشل الحملة على مصر ، وجد نفسه في موقف حرج مما اضطره الى التنازل لمحمد ادريس السنوسي ، الذي وقع اتفاقية هدنة مع الايطاليين ، عُرفت « باتفاقية عكرمة » ، وتضمنت تكريس الحدود الفعلية لعام ١٩١٧ كحدود فاصلة بين منطقتي الفريقين . وفي عام ١٩٢٠ وقُعت اتفاقية « الرجمه » بين الفريقين تضمنت تقسيم البلاد الى قسمين : الأول يشمل شمالي البلاد ، أي السواحل مع جزء من جبل الأخضر ، ويخضع للسيادة الايطالية ، والثاني : يشمل جنوبي البلاد ويؤلف الامارة السنوسية . وهذه الاتفاقية اذا كانت لم تمنع على الأمير السنوسي التدخل في شؤون المنطقة الشمالية فيما لو اتضح له أن المصلحة الوطنية تقضي بذلك ، فان الاتفاقية نفسها حرمته عملياً من هذا التدخل عن طريق حرمانه من الاداة او الوسيلة التي تمكنه من ذلك ، حيث ان الاتفاقية قضت بتعهد الأمير بتسريح قواته العسكرية في خلال ثمانية اشهر من توقيعها ، ولم تسمح له سوى بالابقاء على الف جندي يستعين بهم من اجل المحافظة على الأمن الداخلي ، ومقابل ذلك تعهدت

(١) الدكتور عبد الرزاق حفار ، محاضرات في العلاقات الدولية ، المرجع نفسه ، صفحة ١٤٧

ايطاليا بمد الامارة بمساعدات مالية واقتصادية .

ان هذه الاتفاقية لم تستمر طويلا اذ ما لبثت السلطات الايطالية أن أقدمت في عام ١٩٢٥ على الغاء جميع اتفاقاتها مع السنوسيين ، بحجة ان محمد ادريس السنوسي لم يتقيد ببنود اتفاقية الرجمه ، وبالتالي لم يحل الجيش ولذلك توترت العلاقات بين الفريقين ، وأقدمت ايطاليا على فرض سيطرتها بالقوة على المنطقة الجنوبية من ليبيا بعد أن فشلت بالتفاوض . فوقعت المعارك وكانت سجالاً بين الفريقين حتى كان عام ١٩٣١ حيث استطاعت ايطاليا ان تُخفت صوت المقاومة الوطنية عن طريق القائها القبض على زعيمهم الذي كان آنذاك عمر المختار واعدمته في ١٦ ايلول من عام ١٩٣١ .

ثانياً : الاطماع الايطالية في غربي المتوسط وقضية طنجة

ان ايطاليا وان كانت تركز اهتمامها على ايجاد منطقة نفوذ لها في أوروبا ، وتجلى ذلك عن طريق دعمها « للدول غير المكتفية » ولاعلان حمايتها على البانيا ، فان المحور الثاني لسياستها كان يتجه نحو التركيز على المتوسط وايجاد مناطق نفوذ لها في جميع انحائه تستعملها كنقاط انطلاق نحو توسع اشمل . فبالاضافة الى أن ايطاليا حصلت على جزر الدوديكانيز الاستراتيجية وعملت على تحصينها وعلى انشاء قواعد عسكرية بحرية وجوية في رودوس . وفي الوقت الذي كانت تُركز فيه أقدامها في ليبيا كانت تتطلع نحو غربي المتوسط ، فوجدت في قضية طنجة مناسبة للحصول على موطىء قدم في هذا الجزء من البحر المتوسط . فما هي هذه القضية ؟ وما هي المكاسب التي استطاعت ايطاليا أن تحققها ؟

طنجة ، هي مدينة مغربية تقع على مدخل البحر المتوسط لجهة الغرب ، ولذلك وبسبب موقعها الاستراتيجي الهام كانت كل من الدول الكبرى تطمح في بسط نفوذها عليها . ولهذا وبسبب المنافسة بين الدول الأوروبية الكبرى اتفق فيما بين اسبانيا : الدولة المجاورة لطنجة ، وبين الدولتين الاستعماريتين : فرنسا وبريطانيا في الفترة السابقة لاندلاع الحرب العالمية

الأولى على وضع نظام دولي لهذه المدينة . ولذلك ما ان انتهت الحرب العالمية الاول حتى عادت هذه الدول الى التفاوض حول النظام الدولي الخاص بهذه المدينة ، واتفق في مؤتمر لندن لعام ١٩٢٣ ، والذي حضرته : بريطانيا فرنسا واسبانيا بالاضافة لممثل عن سلطان المغرب ، على النظام الدولي الذي يتضمن انشاء مجلس تشريعي دولي يضم ممثلين عن الاطراف الأربعة المشاركة في هذا المؤتمر[1] ، ويتولى تنفيذ المقررات حاكم اتفقوا على ان يكون فرنسياً لفترة ست سنوات على الأقل .

لقد ساء ايطاليا ان تستبعد عن المشاركة في الادارة الدولية لطنجة ، فأقدمت على تحريض اسبانيا على اتفاق لندن ، وبذلت قصارى جهودها من أجل رفض اسبانيا لهذا الاتفاق ، بحجة انه تغطية لهيمنة فرنسية على النظام الدولي لطنجة ، وأنه من المفروض في النظام الدولي ان لا يكون فيه اية هيمنة من قبل احد الاطراف . ولقد وجدت هذه التحريضات الايطالية آذاناً صاغية لدى الحكومة الاسبانية . وتمّ نتيجة لضغط الدولتين معاً تعديل النظام الدولي الخاص بطنجة في ٢٥ تموز من عام ١٩٢٨ ، حيث نالت ايطاليا بموجب هذا التعديل حصة في ادارة مدينة طنجة واصبح لها ثلاثة ممثلين في المجلس التشريعي الدولي ، كما انها كلّفت بالمشاركة في المحافظة على الامن وفي مكافحة تهريب الأسلحة الى طنجة .

هذا الانتصار الذي أحرزته ايطاليا في مشاركتها في الادارة الدولية لمدينة طنجة وان أعطاها انتصاراً معنوياً الا أنه لم يحقق رغبتها في ايجاد موطىء قدم لها في غرب المتوسط ، ولذلك فإن الحكومة الايطالية ظلت تتحين الفرص من اجل تحقيق هذه الغاية ، حتى تمكنت من ذلك في خلال الحرب الأهلية الاسبانية عن طريق دعمها للجنرال فرانكو ، الذي تنازل لها عن جزر « البليار » الاستراتيجية[2] .

---

(١) كون ان المدنية مغربية فقد نالت المغرب اكبر حصة من الممثلين : تسعة من اصل الخمسة وعشرين .

(٢) راجع القسم المتعلق بالحرب الاهلية الاسبانية ، صفحة ٣٠٧

ثالثاً : المطامع الايطالية في اثيوبيا واهم العقبات التي حالت دون تحقيقها في فترة ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠ :

ان المحور الثالث للسياسة الايطالية كان يتجه نحو المستعمرات ، وحجة ايطاليا في ذلك أن « لديها شعباً يتكاثر بسرعة ويحب البقاء[1] » . وكانت الأنظار الايطالية تنصب نحو اثيوبيا ، الا أنها وجدت من اجل تحقيق أطماعها في هذا البلد أن تفاوض بريطانيا صاحبة النفوذ الاول في منطقة البحر الأحمر . وعلى الرغم من أن ايطاليا قد فشلت في عملية « جس النبض » التي بدأتها في عام ١٩١٩ ، الا أنها عاودت مبادرتها في كانون الاول من عام ١٩٢٥ ، وأجرت مفاوضات مع بريطانيا حول اقتسام اثيوبيا بينهما . وتضمنت الخطة الايطالية موافقة بريطانيا على مطالبها التي تتجلى بالأمور التالية :

١ ـ الحصول على خط حديدي يربط ارتيريا بالصومال الايطالي ماراً بالأراضي الاثيوبية .

٢ ـ اخضاع كامل المنطقة التي يمر بها الخط الحديدي مع غرب اثيوبيا للنفوذ الاقتصادي الإيطالي .

وذلك مقابل حصول بريطانيا على الامور التالية :

١ ـ اخضاع ما تبقى من اثيوبيا للنفوذ البريطاني .

٢ ـ بناء سدّ بالقرب من بحيرة « تسنا » المغذية للنيل الأزرق .

٣ ـ الحصول على طريق يربط هذا السد بالسودان .

ان هذا المشروع لم يبصر النور عملياً ليس بسبب تردد الحكومة البريطانية وعدم موافقتها عليه وحسب وإنما بسبب معارضة فرنسا القوية له من جهة ورفع اثيوبيا شكواها الى عصبة الامم من جهة ثانية .

فالحكومة الفرنسية ما ان علمت بالمشروع الايطالي حول اثيوبيا حتى اعلنت معارضتها لها معتبرة اياه متناقضاً ليس مع اتفاقية ١٩٠٦ حول اثيوبيا

---

(١) هذا قول لموسوليني قاله في عام ١٩٢٦ .

والتي تضمن للامبراطور الاثيوبي سيادته على كامل الأراضي الاثيوبية . وانما يتناقض ايضاً مع مبادىء عصبة الأمم والتزاماتها حيال اعضائها . أما الحكومة الأثيوبية فقد احتجت على هذا المشروع بشدة لدى الحكومتين الايطالية والانكليزية ، واشفعت ذلك بشكوى قدمتها لدى عصبة الأمم ، في حزيران من عام ١٩٢٦ ، معلنة أن تنفيذ المشروع الايطالي لا يعتبر تهديداً للسيادة الأثيوبية على كامل اراضيها وانما ازالة لوجودها .

بعد أن أيقنت الحكومة الايطالية أنه من الصعب تحقيق مشروعها أجلت البحث فيه مرحلياً الى أن تتمكن من بناء قوتها الذاتية الضاربة ، والتي ستساعدها في تحقيق أطماعها في اثيوبيا وفي غيرها من المناطق الراغبة في مد نفوذها اليها . وبانتظار بناء هذه القوة من جهة وتغير الظروف الدولية من جهة ثانية اقدمت الحكومة الايطالية على تحسين علاقاتها مع اثيوبيا ونجحت في توقيع اتفاقية صداقة وتعاون معها في آب من عام ١٩٢٨ ، مدتها عشرون عاماً . وأهم ما تضمنته :

١ ـ تعهد الدولتين باللجوء الى الطرق السلمية من أجل حل المشاكل التي يمكن ان تنشأ فيما بينهما .

٢ ـ عدم القيام بأي عمل يضر بأمن واستقلال الدولة الاخرى .

٣ ـ العمل على تنمية التجارة وتطويرها فيما بينهما .

من كل ما تقدم يظهر لنا بوضوح أن الاطماع الايطالية في ميداني المتوسط والبحر الاحمر لم تتحقق الا بشكل نسبي ، وأنها اذا ما اكتفت بتحقيق القدر اليسير من هذه الأطماع في فترة ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠ ، فانها ستعود الى العمل من اجل تحقيق هذه الأطماع بعد أن تكون قد بنت قواتها الذاتية الضاربة ، وبعد ان تكون الظروف الدولية قد تغيرت لصالحها . وستجد في فترة ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الظروف المؤاتية لمد نفوذها الى غربي المتوسط واتخاذ قواعد لها في جزر « البليار » الاسبانية بعد ان تكون قد احتلت اثيوبيا . كما انها ستتمكن من تعديل حدود ليبيا مع تونس[1] بعد أن عدلتها مع

---

(١) وذلك بموجب اتفاقية روما التي وقعتها مع فرنسا في عام ١٩٣٥ .

مصر والحقت بها واحة الجغبوب في اواخر عام ١٩٢٥ .

البند الرابع : السياسة الروسية في البحر المتوسط والشرق الاوسط

على الرغم من أن الحكومة البلشفية قد اعطت القضايا الداخلية الافضلية في العمل ، وذلك بعد ان تكاثرت المصائب على الروسيا : من انهزام امام الدول الوسطى ، واجبارها على توقيع اتفاقية « برست لتوفسك » المجحفة بحقها ، ومن حروب اهلية استمرت حوالي السنتين ، وكان للدول الليبرالية القسط الأكبر في اشعالها . على الرغم من كل ذلك فان الحكومة البلشفية لم تهمل وبشكل مطلق سياستها الخارجية ، اذ اضطرت الى تنشيط دبلوماسيتها في اوروبا والشرقين الاقصى والأوسط .

ولقد لاحظنا في الفصول السابقة كيف ان المخططات السوفياتية في اوروبا كانت في القسم الأكبر منها دفاعية ، غايتها الاولى كسب صداقة الدول الصغيرة والمتوسطة التي نبتت كالفطر على حدودها ، وفي القسم الغالب منها على اراضيها ، وذلك للرد على سياسة الدول الليبرالية الساعية الى انشاء حاجز من هذه الدول يحول دون تسرّب المبادىء البلشفية الى خارج الروسيا[1] . وبالنسبة للشرق الأقصى فقد لاحظنا ان اهتمام السياسة البلشفية به كان الهدف منه ايجاد علاقات صداقة وتعاون مع حكومتي الصين ، وقد حققت نجاحاً نسبياً في ذلك حتى تاريخ استلام « تشان ـ كي ـ شيك » للحكم في الصين الجنوبية ، الذي عمل بكل جهده على ضرب المكاسب التي حققتها الشيوعية في الصين ، وخاصة في الصين الجنوبية ، ونجح في ذلك ، مما خيّب الآمال التي عقدها السوفيات على الشرق الأقصى[2] .

اما بالنسبة للشرق الاوسط والبحر المتوسط فقد كانت مخططات الحكومة البلشفية دفاعية وهجومية في آن معاً . وبهدف منع الخطر المباشر عن

---

(١) راجع صفحة ١٨٥
(٢) راجع صفحة ٢١٠

أراضيها أقدمت الحكومة البلشفية على التخلي عن رغبة الروسيا التاريخية في الوصول الى مياه البحر المتوسط الدافئة . فبعد ان لاحظت الحكومة البلشفية رغبة الدول الليبرالية في اسقاط النظام البلشفي واستعمالها جميع الوسائل من أجل بلوغ هذا الهدف ، اخذت تتخوف من احتمال هجوم مباشر على أراضيها من قبل اساطيل الدول الليبرالية بشكل عام والاسطول الانكليزي بشكل خاص ، وذلك عبر المضايق . وبهدف منع مثل هذا الهجوم عليها سعت الى توثيق علاقاتها مع « تركيا الكمالية » ، فوقعت معها اتفاقية اذار لعام ١٩٢١ والتي تنازلت لتركيا بموجبها عن اقليمي « القرم » و« اردهان » . ثم ساعدتها في استعادة سيادتها على المضائق ، حيث أجبرت الانتصارات « الكمالية » الدول الليبرالية على اعادة النظر في بنود اتفاقية « سيفر » المجحفة بحق تركيا ، ووضع اتفاقية جديدة ، عُرفت باتفاقية لوزان لعام ١٩٢٣ ، نصت على اعادة المضايق للسيادة التركية[١] .

وفي الوقت الذي كانت فيه الدبلوماسية الروسية تسعى الى تحسين علاقاتها بجارتها تركيا ، كانت علاقات الروسيا بايران وافغانستان حسنة.حيث ان الدبلوماسية السوفياتية كانت قد نجحت في جر هاتين الدولتين الى توقيع اتفاقيتي تعاون وصداقة معها . والخطوة الثانية في المخطط السوفياتي تجلّت في دفع هذه الدول الثلاث الى توقيع اتفاقيات صداقة وتعاون فيما بينها وذلك للوقوف في وجه النفوذ الانكليزي الذي اخذ يهدد سيادتها ويستثمر خيراتها ، وتم ذلك في عام ١٩٢٦ ، مما دفع ببعض المراقبين الى وصف هذا التحالف بين : ايران ، تركيا ، وافغانستان بـ « التعاهد الصغير في الشرق » لصالح السوفيات .

وبنتيجة التقارب بين الاتحاد السوفياتي وهذه الدول الثلاث من جهة ورغبة منها في ابعاد النفوذ الانكليزي عنها من جهة ثانية ، تدهورت علاقاتها مع بريطانيا . ولقد لاحظنا في فصل سابق انعكاس هذه السياسة على العلاقات الانكليزية ـ التركية ، والصفعة التي وجهتها « تركيا الكمالية » للسياسة

---

(١) راجع القسم المتعلق بمقررات مؤتمر الصلح حول تركيا ، صفحة ١١٧

الانكليزية في المضائق ، وهذا ما شجّع ايران على اثارة مشكلة البترول مع بريطانيا في عام ١٩٣٢ . وتتلخص هذه القضية بالآتي :

في عام ١٩٠١ حصل الممول الاسترالي « وليم كوكس أرثي » على امتياز بترولي شمل جميع الاراضي الايرانية باستثناء الاقاليم الشمالية الخمسة .

وفي عام ١٩٠٨ انشئت « الشركة الانكليزية - الايرانية للزيوت » غالبية اسهمها انكليزية . وفي هذه الفترة اخذت الحكومة الايرانية تشعر بضآلة عائداتها من البترول ، اي بالغبن اللاحق بها ، مما دفع بالشاه « رزاخان » الى اتخاذ قراره ، في ٢٧ تشرين الثاني من عام ١٩٣٢ ، بالغاء امتياز هذه الشركة ، على الرغم من ان مدة امتيازها كان قد حدد بستين عاماً . ولهذا اقدمت الحكومة الانكليزية على تهديد الشاه باستعمال القوة اذا لم يرجع عن قراره . وفي نفس الوقت رفعت الحكومة البريطانية شكواها الى محكمة العدل الدولية الدائمة . فكان جواب الحكومة الايرانية على تصرفات الحكومة الانكليزية هذه برفضها ، معللة ذلك بأن قرار الالغاء لامتياز « الشركة الانكليزية - الايرانية للزيوت » هو قرار يتعلّق بقضية داخلية بحتة ولا يحق لأحد التدخل في شؤونها الداخلية .

وبنتيجة التوتر في العلاقات بين ايران وبريطانيا عقد « المجلس » جلسة خاصة لبحث الازمة ، الا أنه لم يتخذ اي قرار فيها . وذلك لأن المفاوضات ما لبثت ان بدأت بين الطرفين بشكل مباشر ، ونتج عنها توقيع اتفاق جديد بين الطرفين بتاريخ ٢ ايار من عام ١٩٣٣ . وهذا الاتفاق وان نص على ان مدته / ٦٠/ عاماً ، الا أنه كان اكثر فائدة لايران من الاتفاق السابق ، سواء من حيث العائدات أم من حيث المساحة التي شملها الامتياز ام من حيث نسبة الموظفين الايرانيين في الشركة .

فالعائدات ارتفعت من ١٦٪ الى ٢٠٪ بالاضافة الى ضرائب فرضت على الشركة ، أما المساحة فقد اقتصرت على مساحة اقل بكثير مما كان يشملها الامتياز السابق ، وكذلك ارتفع عدد الموظفين الايرانيين في الشركة بالنسبة للمجموع العام فشكل ذلك على الرغم من ضآلته نصراً سياسياً للشاه « رزاخان » .

البَابُ الرَّابع

العلاقات الدولية في فترة ١٩٣٠ ـ ١٩٣٩

عرفت فترة ١٩٣٠ ـ ١٩٣٩ الكثير من الاحداث الدولية العالمية ، بل اهم الاحداث العالمية حيث انها بدأت بأزمة اقتصادية شملت جميع دول العالم وكان من نتائجها قيام بعض الانظمة الديكتاتورية في اوروبا والعالم ، مما ادى الى مهادنة بين الانظمة الليبرالية والنظام البلشفي والتقاء الطرفين على محاربة العدو المشترك المتجلي بالانظمة الفاشستية . ويعود السبب في بروز التنافس بين الليبرالية والفاشستية واحتلاله المرتبة الاولى في الصراعات الدولية الى ان الدول الفاشستية سعت الى تغيير الاوضاع القائمة في حين ان الدول الليبرالية كانت تسعى الى تثبيت الوضع القائم والحؤول دون اجراء اية تعديلات اساسية عليه . ونتيجة لاصرار كل طرف على موقفه : الاول يريد تغيير الاوضاع القائمة والثاني يحول دون ذلك ، وقعت « الواقعة » . وما لبثت المعارك التي بدأت محدودة في اوروبا ان شملت القارات الخمس ، فكانت الحرب العالمية الثانية والتي وصفها البعض بانها : اكبر الحروب واكثرها فتكا بالانسان وبحضارته . وهكذا تكون هذه الحقبة الزمنية قد بدأت بازمة اقتصادية عالمية وانتهت بحرب عالمية ، فكيف تطورت الاحداث الدولية ، حتى وقع العالم فريسة حرب كادت ان تقضي ليس على الانسان وحسب وانما على حضاراته ايضا ؟

حتى نتمكن من الاجابة على هذا التساؤل وجدنا ان الضرورة تقضي بتتبع الاحداث وفق المنهج التالي :

الفصـل الاول : الازمـة الاقتصـادية واهـم نتائجهـا الـدولية (١٩٢٩ - ١٩٣٣) .

الفصل الثاني : تطور الاحداث الاوروبية ١٩٣٣ -١٩٣٩ .

الفصل الثالث : تطور الاحداث الدولية خارج القـارة الاوروبية في فرة ١٩٣٣ - ١٩٣٩ .

الفصل الأوّل

الازمة الاقتصادية العالمية واهم نتائجها الدولية (١٩٢٩ - ١٩٣٣)

ان دراستنا للازمة الاقتصادية تتميز عن دراسة الاقتصاديين لها من حيث انهم يتناولونها من زاوية اقتصادية صرفة ، ويركزون في دراستهم لها على الانظمة والمبادىء الاقتصادية ، في حين اننا نركز في دراستنا لها على اظهار اسبابها ونتائجها الدولية . ومن اجل الوصول الى هذه الغاية قسمنا موضوعنا الى قسمين رئيسيين :

الاول : يعالج تطور الازمة الاقتصادية ومدى تأثيرها على انظمة الدول الكبرى .

الثاني : يعالج مدى تأثير الازمة الاقتصادية على السياسات الخارجية للدول الكبرى .

القسم الاول : الازمة الاقتصادية وتأثيرها على انظمة الدول الكبرى

ابتداء من عام ١٩٢٩ اخذت تظهر على الولايات المتحدة الامريكية معالم الازمة الاقتصادية التي ما لبثت ان انتشرت عدواها في جميع انحاء العالم وذلك في اقل من ثلاث سنوات . فما هي اسباب هذه الازمة وكيف تطورت ؟ وما هي انعكاساتها على انظمة الدول الكبرى ؟

البند الاول : اسباب الازمة الاقتصادية وتطورها

تعود اسباب الازمة الاقتصادية الى الوثبة الكبيرة في الاقتصاد الامريكي

لفترة الحرب العالمية الاولى ، والى انفتاح اسواق العالم امامه بشكل عام واسواق اوروبا بشكل خاص . ثم اغلاق هذه الاسواق في وجهه مع عودة المصانع الاوروبية الى الانتاج بعد ان توقفت في خلال الحرب العالمية الاولى . حيث ان المصانع الاوروبية لم تنتج من السلع ما يكفي حاجات الاسواق المحلية وحسب وانما يكفي ايضا لسد حاجات الاسواق العالمية بشكل عام واسواق مستعمراتها بشكل خاص . وهذا ما ادى الى اغلاق الكثير من الاسواق في وجه المنتوجات الامريكية ، وبالتالي الى انخفاض نسبة الصادرات الامريكية الى الخارج . وبسبب عدم تمكن الحكومة الامريكية من تأمين الاسواق الخارجية لبضائعها من جهة واستمرار الانتاج الامريكي بنفس النسب السابقة من جهة ثانية ، انخفضت اسعار هذه السلع بشكل ملحوظ وذلك تطبيقا للمبدأ الاقتصادي العام القائل بحتمية انخفاض الاسعار مع زيادة العرض على الطلب . ولقد حاولت المصارف الامريكية ان تنقذ الوضع الاقتصادي المتدهور عن طريق تقديم القروض الى اصحاب المصانع والمشاريع الزراعية الكبرى من اجل الصمود في وجه الازمة . ولكن امتناع المستهلكين الامريكيين ، الذين كانوا ينتظرون انخفاضا كبيرا في الاسعار ، عن شراء حاجياتهم ولوازمهم الا الضروزية منها ، ادى الى حصول الكارثة او ما سمي « بالكساد الكبير » . ونتيجة لذلك توقف المدينون عن تسديد ديونهم مما ادى الى ازمة اقتصادية ومالية في الولايات المتحدة الامريكية ما لبثت ان امتدت الى بقية دول العالم ، وذلك بفعل الترابط الاقتصادي والمالي الحاصل بين دول العالم ، والدور الهام الذي اخذت تلعبه الولايات المتحدة الامريكية في الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الاولى .

ان سياسة العزلة التي انتهجها الجمهوريون ، ابتداء من عام ١٩٢١ ، في علاقاتهم مغ الدول غير الامريكية لم تكن تشمل سوى العلاقات السياسية حيث ان الواقع كان يثبت بان الولايات المتحدة الامريكية ما كانت تترك مناسبة الا وتتدخل في القضايا الاقتصادية الدولية وكل ما يؤثر على تجارتها الدولية .

واذا كانت المشاركة الامريكية الرسمية ضعيفة في بعض الاحيان فان القطاع الخاص الامريكي كان يعوض هذا التقصير مما اعطى اهمية كبرى للدور الامريكي في حل القضايا الاقتصادية الاوروبية وغير الاوروبية . والا كيف يمكن تفسير مشروعي التعويضات الالمانية ، واللذين عرفا باسم الاقتصاديين الامريكيين : « داوز » و « يونغ »[1] . كما ان الديون الامريكية على الدول الاوروبية استغلت من قبل هذه الاخيرة من اجل الحصول على قروض جديدة للنهوض باقتصادياتها . ولهذا فإن الديون القديمة بالاضافة الى القروض الجديدة اوجدت رابطة اقتصادية قوية ومتينة بين اوروبا والولايات المتحدة الاميركية . وبسبب اعتماد الاولى على الثانية كان انعكاس الازمة الاقتصادية الاميركية على اقتصاديات الدول الاوروبية . لان الازمة الاقتصادية الامريكية لم تحل دون تقديم الحكومة الامريكية والبيوتات المالية الامريكية اية قروض جديدة للدول الاوروبية وحسب ، وانما دفعت بها الى مطالبتها بدفع ديونها وخاصة تلك التي وظفت منها لآجال قصيرة الاجل .

اذن بسبب احتجاب القروض الامريكية عن الدول الاوروبية كان تأثر هذه الاخيرة بالازمة الاقتصادية الامريكية ، واولى الدول التي تأثرت بها كانت النمسا والمانيا اللتان سارعتا الى التفاوض حول انشاء اتحاد جمركي بينهما بحجة التخفيف من وطأة الازمة والحؤول دون استفحالها . ولكن مشروع الاتحاد الجمركي هذا المعروف « بالانشلوس » كانت نتائجه سلبية وسريعة عليهما ، حيث ان اصحاب الاستثمارات الاجانب سارعوا إلى سحب اموالهم وخاصة من النمسا بهدف الضغط عليها للتراجع عن هذا المشروع . وهذا ما ضاعف في حدة الازمة الاقتصادية وادى الى توقف بعض المصارف التجارية عن العمل في حين ان البعض الاخر اعلن افلاسه في حزيران من عام ١٩٣١ . وكذلك المانيا لم تنفع معها القروض الكبيرة التي كانت قد تلقتها من الولايات المتحدة الامريكية ومن بريطانيا ، ولا توقفها عن دفع

(١) راجع صفحة ١٤٧

التعويضات في عام ١٩٣٠ ، اذ سرعان ما اعلن اكبر مصارف برلين عن افلاسه في تشرين الاول من عام ١٩٣١ . وقد كان للقطاع الصناعي الالماني النصيب الاوفر من الازمة التي بلغت ذروتها في كانون الاول من نفس العام . ثم لحقت بهما هنغاريا ورومانيا في نفس الفترة ، اما بريطانيا فلم ينفع معها تخفيض قيمة الليرة الاسترلينية ٤٠٪ ، ولا إسراع فرنسا الى نجدتها فسقطت في اتون الازمة ، واسقطت معها العديد من الدول الاوروبية والامريكية ومن بينها الدول الاسكندينافية ، فنلندة ، بولونيا ، وكولومبيا . وحتى نهاية عام ١٩٣١ كانت فرنسا الدولة الاوروبية الليبرالية الوحيدة التي اظهرت مناعة في وجه الازمة الأقتصادية حتى انها حاولت ان تنقذ بريطانيا عن طريق تقديم بعض القروض للمصرف البريطاني المركزي في آب من عام ١٩٣١ . ولكن فترة صمود فرنسا لم تستمر طويلا اذ سرعان ما اخذت حصونها الاقتصادية تتساقط مع بداية عام ١٩٣٢ فتساوت في ذلك مع بقية شقيقاتها الدول الاوروبية . وبسقوط فرنسا لم يبق في اوروبا سوى الاتحاد السوفياتي صامدا في وجه الازمة الاقتصادية ، ويعود السبب في ذلك الى النظام الخاص الذي كانت تعتمده هذه الدولة ، اي الى اعتمادها على ذاتها بعد ان نجحت الدول الاوروبية في فرض العزلة النسبية عليها .

البند الثاني : انعكاس الازمة الاقتصادية على انظمة الدول الكبرى

ان نتائج الازمة الاقتصادية لم تقتصر على قطاع من القطاعات الاقتصادية ولا على واحد من اوجه الحياة ، بل شملت النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

اولا : انعكاس الازمة على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية

فبعد ان توقفت المصانع والمعامل عن العمل وتدنى الانتاج الوطني لكل دولة ، كانت النتيجة الاولى والبديهية لذلك هي انتشار البطالة وشمولها جميع بلدان العالم . ففي الولايات المتحدة الامريكية كان عدد العاطلين عن العمل ثلاثة ملايين عامل في عام ١٩٣٠ ثم ارتفع هذا العدد الى

خمسة عشر مليونا في عام ١٩٣٣ . اما في المانيا فقد كانت نسبة العاطلين عن العمل في عام ١٩٣٠ حوالي ٢٢٪ من مجموع الالمان القادرين على العمل ، ثم تضاعفت هذه النسبة في عام ١٩٣٢ حيث بلغت نسبة العاطلين عن العمل حوالي ٤٤٪ من مجموع الالمان . اما في بريطانيا وان لم تبلغ نسبة العاطلين عن العمل فيها نفس النسبة الالمانية الا انها كانت كبيرة نسبيا حيث بلغت في عام ١٩٣٢ حوالي ٢٢٪ من مجموع الانكليز القادرين على العمل . وبشكل عام فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في عام ١٩٣٢ بسبب الازمة الاقتصادية حوالي الثلاثين مليون عامل .

وبهدف الحد من الازمة الاقتصادية ومضاعفاتها سارعت الدول الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة باعادة النشاط الى اقتصادها فما هي هذه الاجراءات ؟ وهل راعت كل دولة الظروف المماثلة التي تمر بها الدول الاخرى ؟ اي هل أتى الحل جماعيا راعى مصالح الجميع ام انه اتى افراديا لم تراع فيه الدول الا مصالحها الخاصة ؟

ان وجود عصبة الامم كمنظمة دولية عالمية مهمتها الاساسية : صيانة السلام والامن العالميين ، وتوثيق التعاون بين الدول ، كان يُعتقد بأن العلاج سيأتي عن طريقها ، وبانها ستقدم على دعوة الدول الى حضور جلسات « الجمعية » من اجل مناقشة الازمة الاقتصادية ووضع الحلول لدرء اخطارها او الحد منها بشكل جماعي . ولكن الذي حصل هو العكس ، حيث ان كل دولة اندفعت الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحد من مضاعفات الازمة على اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والمؤدية بالتالي الى العودة باقتصادها الى ما كان عليه قبل الازمة ، فكان سعي كل دولة ينصب بالاتجاهين التاليين :

١ ـ وقف الاستيراد من الخارج او تخفيضه الى اقصى الحدود الممكنة وذلك عن طريق رفع التعرفة الجمركية على البضائع الاجنبية .
٢ ـ زيادة صادراتها الى الخارج بشتى الطرق وخاصة بلجوئها الى تخفيض قيمة عملتها الذي يقوي من وضع بضاعتها في منافسة منتوجات الدول

الاخرى المماثلة في الاسواق العالمية .

ان جميع الحلول والاجراءات التي اتخذتها دول العالم كانت تعتمد وبشكل اساسي على هذين المبدأين ، فسياسة الولايات المتحدة الامريكية الاقتصادية والتي عرفت بسياسة « النيوديل » قامت على ركيزتين : الاولى تجلت بتخفيض قيمة الدولار في نيسان من عام ١٩٣٣ بهدف زيادة الصادرات الامريكية الى الخارج من جهة وتخفيف قيمة القروض المتوجبة على اصحاب المؤسسات الصناعية والزراعية الكبرى من جهة ثانية . والثانية تجلت برفع التعرفة الجمركية على البضائع الاجنبية وذلك بهدف منع منافسة البضائع الاجنبية للمنتوجات الامريكية في اسواقها الداخلية .

اما بالنسبة لبريطانيا فان حكومة المحافظين التي استلمت الحكم في عام ١٩٣١ كنتيجة للازمة الاقتصادية سارعت الى اعتماد سياسة اقتصادية جديدة عرفت بنظام الـ « برافرانس امبريال » . والتي تقوم بالاضافة الى المبدأين السابقين المشار اليهما على تقوية روابط بريطانيا بمستعمراتها . فساعدها هذا النظام على وضع اتفاقيات « اوتوا » في عام ١٩٣٢ ، كما ساعدها على تشجيع الطلب الوطني عن طريق زيادة القوة الشرائية لدى المواطنين .

اما فرنسا فانها على الرغم من مقاومتها في بداية الامر تخفيض قيمة عملتها الا انها عادت واتخذت قرارها بتخفيض قيمة الفرنك في سنة ١٩٣٦ ، كما انها كانت قد اتخذت بالاضافة الى ذلك بعض الاجراءات التي جعلت من سياستها الجديدة مشابهة والى حد بعيد سياسة « النيوديل » الامريكية .

لقد كان من نتائج هذه الحلول الفردية ان قوت من الروح القومية لدى الشعوب ، فانعكس ذلك سلبيا على قيمة المبادلات التجارية الدولية بالاضافة الى ان ذلك ادى الى تعديل في الانظمة السياسية ، والى جنوحها جميعا نحو تقوية السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية والى قيام انظمة ديكتاتورية على انقاض الانظمة الليبرالية .

اولا : بالنسبة للمبادلات التجارية الدولية حصل انخفاض كبير في قيمتها

والاحصاءات التالية تظهر ذلك بوضوح :

اذا نحن اخذنا قيمة التجارة الدولية في السنة السابقة لنشوب الحرب العالمية الاولى ، اي في سنة ١٩١٣ ، كأساس واعتبرنا ان قيمة التجارة الدولية في هذا العام كانت مئة بالمئة . فإن قيمة المبادلات الدولية في عام ١٩٢٩ كانت قد بلغت قيمتها حوالي ١٢٩٪ ، اي زيادة قدرها ٢٩٪ من مجموع قيمة المبادلات الدولية لعام ١٩١٣ . واذا ما اعتبرنا ان فترة ١٩١٣ ـ ١٩١٨ غير محسوبة بسبب الحرب العالمية الاولى ، فان الزيادة السنوية كانت حوالي ٣٪ من مجموع مبادلات ١٩١٣ ، وذلك على الرغم من ذيول الحرب العالمية الاولى . اما في فترة العشر سنوات اللاحقة للازمة الاقتصادية (١٩٢٩ ـ ١٩٣٩) وبسبب الاجراءات الافرادية ، التي اتخذتها الدول لحماية منتوجاتها ، فان قيمة المبادلات التجارية لم تبلغ سوى ١٢٢,٨٪ بالنسبة لمبادلات عام ١٩١٣ . وقد يتصور البعض ان هنالك زيادة حوالي ٢٢,٨٪ ، الا ان الصحيح هو ان هنالك انخفاضا بلغ ٦,٢٪ ، لان الاساس الذي يجب ان يتخذ في هذه الحالة لمعرفة تطور المبادلات التجارية هو ليس عام ١٩١٣ وانما عام ١٩٢٩ ، وهذا يدل على ان قيمة المبادلات التجارية في السنوات العشر اللاحقة للازمة الاقتصادية كانت قد سجلت انخفاضا سنويا قيمته حوالي ٠,٦٢ ٪ ، وذلك على الرغم من الزيادة العامة في قيمتها بالنسبة لمبادلات عام ١٩١٣ والتي بلغت ٢٢,٨٪ .

ان هذا الضعف العام في المبادلات التجارية الدولية هو ناتج مجموع انخفاضات المبادلات التجارية لجميع الدول ، ولقد انعكس ذلك على قيمة الفائض في الميزان التجاري للدول الكبرى ، اذ ان الولايات المتحدة الامريكية التي كان فائض ميزانها التجاري حوالي عشر مليارات ونصف المليار من الدولارات في فترة العشر سنوات السابقة للازمة الاقتصادية ، اي في فترة ١٩١٩ ـ ١٩٢٩ ، اصبح فائضها في فترة (١٩٢٩ ـ ١٩٣٩) لم يتجاوز الاربع مليارات ونصف المليار من الدولارات . كما ان الاستثمارات الامريكية الخارجية كانت قد انخفضت بسبب الازمة الاقتصادية من ١٥,٥

مليار دولار في فترة ١٩١٩ ـ ١٩٢٩ ، الى حوالي عشر مليارات دولار في فترة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٩ .

ان الاجراءات الفردية والحلول القومية لم يمنع الدول من اللجوء الى بعض المبادرات على المستوى الثنائي او الجماعي من اجل ايجاد الحلول للازمة الاقتصـادية او التقليل من مضاعفاتهـا . وسنضـــرب لذلك مثلين : الاول ويتمثل بمشروع الاتحاد الجمركي بين المانيا والنمسا ، ولكنه باء بالفشل بسبب مضاعفات الازمة الاقتصادية ذاتها من جهة وموقف الدول الليبـرالية المعارض من جهة ثانية . امـا الثانـي : فيتمثـل باقـدام الـدول الاوروبية الليبرالية على وضع مشروع نهائي للتعويضات الالمانية والديون الاميركية ، حيث تخلت الدول الاوروبية الليبـرالية بموجبـه عن التعويضـات لصالـح المانيا مقابل امتناعها عن الاستمرار في دفع الديون المتوجبة عليها لصالح الولايات المتحدة الامريكية ، فكيف تم ذلك ؟

١ تأثير الازمة الاقتصادية على « الاتحاد الجمركي » بين النمسا والمانيا

على الرغم من ان الازمة السياسية التي شهدتهـا النمســا في عام ١٩٣٠ بسبـب التنـاقض بين القـوى السياسية الثـلاث الموجـودة علــى السـاحــة النمســاوية : الاشتــراكيين ، الــوطنيين اليمينيين ، والمسيحيين الديمقراطيين ، فان فكرة الوحدة او الاتحاد مع المانيا هي التي كانت تجمع بينهم . وهذا ما شجع « كورتيس » وزير خارجية المانيا على زيارة فيينا في ٣ آذار ، واجرائه لمفاوضات سريعة مع زميله النمساوي « شوبر » ، كان من نتائجها الاعلان عن قيام « اتحاد جمركي » بين الدولتين في ١٩ آذار من عام ١٩٣١ . وتضمن مشروع الاتحاد الجمركي ، الغاء الحواجز الجمركية بين الدولتين واعتمادهما تعرفة جمركية موحدة حيال بعض الدول الاخرى .

ان مشروع الاتحاد الجمركي هذا وان اعتبر مشروعا اقتصاديا ، وبالتالي لم يتطرق الى الوحـدة او الاتحـاد السياسي ، فقـد كانـت ردة فعـل الدول الاوروبية قوية ضده ، اذ سارعت فرنسا الى شجبه في آذار من نفس العام ،

وكذلك تشيكوسلوفاكيا ، رومانيا ، ويوغوسلافيا فقد شجبته جميعها وتعهدت في اجتماعها الذي عقدته في بوخارست ، بالعمل على احباط هذا المشروع . والاسباب التي دفعت بهذه الدول الى شجب هذا المشروع تعود الى تخوفها من ان يشمل الاتحاد الجمركي دولا اخرى بالاضافة الى تخوفها من ان يؤدي ذلك الى وحدة سياسية ، وبالتالي الى سيطرة المانيا على المنطقة ، خاصة وان تجربة « الزولفارين » في القرن الماضي ما تزال ماثلة في اذهانهم ، حيث ان بروسيا استعملت الوحدة الاقتصادية كخطوة في طريق الوحدة السياسية الالمانية .

اذن ، لهذه الاسباب سارعت الدول الاوروبية الى معارضة مشروع الاتحاد الجمركي بين النمسا والمانيا عندما عرض على « المجلس » في ١٨ ايار من عام ١٩٣١ . وحسما للنزاع اقترح المندوب البريطاني عرض القضية على محكمة العدل الدولية الدائمة حتى تنظر فيها وتعطي رأيها فيما اذا كان « المشروع » مراعيا لمقررات مؤتمر الصلح . ولبنود « بروتوكول جنيف » الذي وضع باشراف عصبة الامم في تشرين الاول من عام ١٩٢٢ وحصلت النمسا بموجبه على مساعدات مالية ضخمة مقابل تخليها عن السعي الى الاتحاد مع المانيا .

اذن في ١٨ ايار من عام ١٩٣١ رفعت القضية الى محكمة العدل الدولية الدائمة ووعدت النمسا بالامتناع عن اتخاذ اية اجراءات تنفيذية لوضع « الانشلوس » موضع التنفيذ قبل ان تصدر المحكمة قرارها في القضية . ولكن في خلال الفترة التي كانت المحكمة تناقش « القضية » كانت مظاهر الازمة الاقتصادية تتعاظم في النمسا حتى ان المصرف المركزي في فيينا اعلن افلاسه في اواخر ايار من عام ١٩٣١ ، مما دفع بالحكومة النمساوية الى طلب مساعدة عصبة الامم . وكانت فرنسا العضو القادر في « عصبة الامم » على نجدة النمسا الا انها اشترطت لذلك رفض النمسا النهائي

لمشروع « الانشلوس » مع المانيا . وبالاضافة الى حاجة النمسا لمساعدات « عصبة الامم » من اجل الوقوف في وجه الازمة الاقتصادية تأكدت الحكومة النمساوية بان قرار المحكمة سيكون لغير صالح الاتحاد الجمركي ، لذلك سارعت بعد ان اتفقت مع الحكومة الالمانية ، الى الاعلان بملء ارادتها عن نقضها للاتحاد الجمركي وذلك في ٤ ايلول من عام ١٩٣١ ، اي قبل يوم واحد من التاريخ المحدد للاعلان عن قرار المحكمة . ولقد صدر القرار بالفعل في ٥ ايلول باغلبية ٨ اصوات ضد ٧ اصوات ويعتبر ان مشروع « الانشلوس » مناقض للاتفاقات الدولية .

٢ ـ تأثير الازمة الاقتصادية على الديون والتعويضات معا

ان مشروع التعويضات النهائي الذي وضع نتيجة لمؤتمر « لاهاي » ، آب ١٩٢٩ ، والذي بدأ تنفيذه في عام ١٩٣٠ ما لبث ان توقف في عام ١٩٣١ ، ويعود السبب في توقف المانيا عن دفع التعويضات الى الازمةالاقتصادية ، حيث انه نتيجة للمضاعفات التي تركتها الازمة على الوضع المالي الالماني ، اعلن الرئيس الالماني « برونينغ » «Bruning» بان مشروع التعويضات الاخير والمعروف بمشروع « يونغ » لم يأخذ بعين الاعتبار وضع المانيا المالي المتدهور بسبب الازمة . ومن اجل تدارك الوضع ، ناشد الرئيس الامريكي بالسعي لتأخير دفع الاقساط المستحقة على المانيا لمدة سنة على الاقل . وقد لاقى هذا النداء استجابة لدى الرئيس الامريكي « هوفر » الذي اقترح على الدول بان توقف العمل بمشروع « يونغ » لمدة سنة تبدأ من تموز ١٩٣١ . ومن اجل انجاح اقتراحه ضمنه ايضا توقيف دفع الديون الامريكية لفترة مماثلة . والسؤال الذي يطرح هنا ، هو : كيف ان الرئيس الامريكي « هوفر » تحمس للنداء الالماني وقبل بتجميد الديون والتعويضات معا لمدة سنة وبلاده كانت تعيش ازمة اقتصادية ومالية ، اي ان بلاده كانت بحاجة الى ديونها.من اجل علاج وضعها المالي المتدهور . ان السبب ولا شك يعود الى رغبة الحكومة الامريكية في مساعدة المانيا من اجل الحفاظ على رؤوس اموالها الضخمة الموظفة فيها من جهة ورغبة منها

في الحفاظ على السوق الالمانية كسوق لمنتوجاتها من جهة ثانية .

ان الدول الاوروبية صاحبة الشأن وان وافقت على الاقتراح الامريكي ، الا انها تداعت الى عقد اجتماع في باريس من اجل وضع مشروع مؤقت للتعويضات ، يعمل به في فترة الازمة ، ثم يعاد العمل بمشروع « يونغ » بعد ان تتمكن المانيا من علاج وضعها الاقتصادي المتدهور . وفي خلال المناقشات ربطت فرنسا بين موضوعي التعويضات والديون الامريكية واقترحت بان تؤجل الديون الامريكية الى اجل غير مسمى وانه لا مانع لديها بان يبحث بامكانية الغاء الديون بشكل نهائي . ان هذا الموقف الفرنسي غير المنتظر فاجأ الدول الاخرى مما حدا بها الى الدعوة لمؤتمر دولي من اجل وضع مشروع نهائي للتعويضات . وتم عقد هذا المؤتمر في لوزان . في حزيران من عام ١٩٣٢ ، وبعد مناقشات طويلة استمرت حتى تموز من نفس العام ، اتفق المجتمعون على ان تدفع المانيا ثلاثة مليارات مارك ذهبي الى البنك الدولي يستعملها في المشاريع الاعمارية الاوروبية بشكل عام . بالاضافة الى تقديمها مواد اولية للمشاريع الاعمارية الفرنسية بما قيمته ٨٢ مليون مارك . وذلك مقابل تعهد الدول صاحبة الشأن بالتخلي بشكل نهائي عن التعويضات .

والسؤال الاول الذي يطرح نفسه هنا ، هو لماذا كان اقدام الدول الليبرالية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا على تخليها عن تعويضاتها لصالح المانيا ؟ ان السبب ولا شك يعود في جزء كبير منه الى ان بريطانيا وفرنسا ارادتا ان تقدما الى « جمهورية ويمر » ورقة رابحة تستعملها في وجه النفوذ النازي المتنامي في المانيا . اما السؤال الثاني ، فهو : هل وافقت الولايات المتحدة الامريكية على التخلي عن ديونها بشكل نهائي ؟ ان الجواب على ذلك هو ان الحكومة الامريكية اصرت على المطالبة بديونها على الرغم من تخلي الدول الاوروبية عن تعويضاتها . ولكن اصرار الولايات المتحدة الامريكية لم يفدها شيئا ، لان المجلس الفرنسي حسم الموقف برفضه للطلب الامريكي باستمرار فرنسا في دفع الديون ، معتمدا في ذلك على اتفاقية ١٩٢٦ التي

ربطت بين التعويضات والديون . اما بريطانيا وعلى الرغم من انها اتفقت مع فرنسا على ايقاف دفع الديون للولايات المتحدة الامريكية الا انها آثرت ان ترضي الحكومة الامريكية بدفعها لها مبلغا رمزيا من تلك الديون .

وهكذا يتجلى مدى تأثير الازمة الاقتصادية على ايقاف الديون والتعويضات بشكل نهائي ولكن قبل ان ننهي الكلام عن التعويضات لا بد وان نشير الى ان كل ما دفعته المانيا لم يتجاوز الـ ٢٢ مليار مارك ذهبي من اصل كامل المبلغ الذي فرض عليها وهو ١٣٢ مليار مارك ذهبي .

ثانيا : بالنسبة لتأثير الازمة الاقتصادية على الانظمة السياسية

كان تأثير الازمة الاقتصادية كبيرا من حيث انها قوت الاتجاهات المناوئة للمؤسسات البرلمانية والديمقراطية الحرة . وذلك بحجة ان بناء الاقتصاد القوي يسلتزم تفويض السلطة التنفيذية مهام وضع الخطة الاقتصادية بالاضافة الى تنفيذها .

لقد لاحظت الديمقراطيات الغربية البرلمانية بانها غير قادرة على مواجهة الاوضاع الراهنة والنهوض باقتصادياتها ما لم تمنح السلطات التنفيذية صلاحيات جديدة على حساب السلطات التشريعية مما ادى الى تخويل هذه الحكومات اصدار المراسيم التشريعية . وتم ذلك بالنسبة للحكومة الامريكية في نطاق نظام « النيوديل » ، اما في فرنسا فقد حصلت حكومتها على حق اصدار المراسيم التشريعية في عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٤ وكذلك الامر بالنسبة للحكومة البريطانية في عام ١٩٣٥ .

ان التفويض الذي اعطي لحكومات الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا في اصدار تشريعات ، بالاضافة الى تمتعها بسلطاتها التنفيذية ، بقي مؤقتا ومحدودا ، وهذا على عكس ما حصل في المانيا او ايطاليا ، حيث ان الحكومة في كل من هاتين الدولتين ابتداء من عام ١٩٣٣ ، اخذت هي

تخطط اقتصاد البلاد بهدف انشاء اقتصاد وطني حديدي يضمن للدولة الحد الاقصى من الاكتفاء الذاتي . ولقد ساعدت الازمات السياسية بالاضافة الى مضاعفات الازمة الاقتصادية على استلام هتلر الحكم في المانيا ، واعطائه لنفسه صلاحيات ديكتاتورية تسمح له برسم السياسة الالمانية : الداخلية منها والخارجية على حد سواء . وكذلك الامر بالنسبة لموسوليني في ايطاليا الذي جمع بين يديه السلطتين التشريعية والتنفيذية .

القسم الثاني : تأثير الازمة الاقتصادية على السياسات الخارجية للدول الكبرى

لقد كان للازمة الاقتصادية تأثيرها الكبير على السياسات الخارجية للدول الكبرى ، وهذا يعود لما للعامل الاقتصادي من تأثير كبير على العلاقات الدولية . ولكن اذا كانت الازمة الاقتصادية لم تترك اثارها بنفس الدرجة على السياسات الخارجية للدول الكبرى ، فذلك يعود للاختلاف في قوة الازمة الاقتصادية وعنفها من بلد الى آخر ، بالاضافة الى الاختلاف في نفسية واخلاق الشعوب . الا انه على الرغم من الاختلاف في نسبة تأثر السياسة الخارجية لكل بلد يبقى من المتفق عليه ان الازمة اوجدت نوعا من « الانظمة الاقتصادية القومية » ، اي انها اوجدت نوعا من العزلة بين الدول وادت بالتالي الى قيام حالة نفسية لدى الشعوب وضعت المصلحة الوطنية فوق كل مصلحة واضعفت من روح التعاون بين الدول . وقد تجلى ذلك في عجز المنظمة الدولية عن القيام باي مسعى جماعي يهدف الى تحقيق التعاون الدولي والى ايجاد الحل الجماعي للازمة الاقتصادية . في حين ان كل دولة من الدول سارعت الى اتخاذ سياسة اقتصادية تخدم مصالحها المباشرة ، وذلك دون ان تأخذ بعين الاعتبار ما يمكن ان تسببه هذه السياسة الوطنية من صعوبات وآلام للشعوب الاخرى ، وبسبب الرغبة التي ابدتها الدول في ايجاد مخططات تحفظ لنفسها من خلالها وضعا ممتازا ، كان الجنوح نحو ضرب المؤسسات الد لمانية اما عن طريق تقوية صلاحيات الحكومات ، او عن طريق اقامة انظمة ديكتاتورية بكل معنى الكلمة . وانطلاقا من ذلك فاننا

سنحاول معرفة مدى تأثير الازمة الاقتصادية على السياسات الخارجية لكل نوع من انواع الدول الثلاث التالية :

١ ـ الدول التي حافظت على انظمتها الديمقراطية الليبرالية .
٢ ـ الدول التي جنحت كليا نحو الديكتاتورية .
٣ ـ الاتحاد السوفياتي الذي لم يتأثر بالازمة الاقتصادية نتيجة للنظام الخاص الذي انفرد به عن غيره من الدول .

البند الاول : تأثير الازمة الاقتصادية على السياسات الخارجية للدول التي حافظت على انظمتها الليبرالية

على الرغم من ان السلطة التنفيذية في كل من فرنسا ، وبريطانيا ، والولايات المتحدة الامريكية ، حصلت على صلاحيات استثنائية بسبب الازمة الاقتصادية ، فان ذلك تم من داخل النظام ، ولم يؤثر بالتالي على جوهر النظام الديمقراطي الذي تعتنقه كل منها . اما تأثيرها على السياسات الخارجية لهذه الدول فهذا ما سنحاول الاجابة عنه .

اولا : بالنسبة الى فرنسا

من المعروف ان السياسة الخارجية الفرنسية كان يهيمن عليها منذ نهاية الحرب العالمية الاولى ، الخوف من انبعاث الخطر الالماني . ومما زاد في حدة هذا الشعور هو استلام هتلر للحكم في المانيا في عام ١٩٣٣ ، اي على اثر الازمة الاقتصادية .

فعلى الرغم من ان هتلر حاول ان يخفف من حدة رد الفعل الفرنسي على استلامه الحكم في المانيا ، عن طريق توجيه انظاره نحو مناطق اخرى غير الالزاس ، واللورين ، المأهولتين بالالمان . الا ان الحكومة الفرنسية وجدت ان عليها ايلاء سياستها الخارجية ووسائل دفاعها اهمية قصوى دون ان يشغلها عن ذلك تضميد جروحها الناتجة عن الازمة الاقتصادية . فكانت الخطوة الاولى للحكومة الفرنسية كرد على وصول هتلر الى الحكم هي

باتجاه تقوية الجيش الفرنسي واعادة تنظيمه لانها رأت انه في حال اندلاع حرب بينها وبين المانيا ، فان القوة العسكرية الفرنسية غير كافية لاحراز النصر ، حيث ان قوتها لم تكن تعادل في عام ١٩٣٣ ثلثي قوتها لعام ١٩١٤ . وبالاضافة الى تقوية جيشها واعادة تنظيمه ، لجأت الحكومة الفرنسية الى تنشيط جهازها الدبلوماسي بهدف تقوية جبهة احلافها في وجه الخطر الالماني . ولكن فرنسا اذا كانت قد استطاعت ان تسير خطوات كبيرة في مخططاتها هذه ، وان تنجح في انشاء شبكة من الاحلاف ضد المانيا ، الا انها لم تستطع ان تحول دون تحقيق مخطط هتلر . وذلك يعود لسببين :

الاول : ويتمثل بافتقار فرنسا الى قادة اقوياء من جهة وفقدان الانسجام داخل الرأي العام الفرنسي حيال المطالب الهتلرية من جهة ثانية . حيث ان تيارا قويا كان يعمل ضمن فرنسا تحت زعامة « بيار لافال » و« بيار اتيان فلاندان » ، ويقول بالتقارب مع المانيا ، وانه على فرنسا ان تقبل ببعض المطالب الالمانية او ان لا تقف ضد هذه المطالب ما دامت لا تشكل خطرا مباشرا عليها ، وعلى منطقتي الالزاس واللورين بالذات . وهذا ما كان يضعف رأي الاكثرية القائل بوجوب عدم تخلي فرنسا عن حلفائها ، لانه اذا حقق هتلر اهدافه في اوروبا الشرقية وتمكن من بناء قوته الذاتية سيعمد ولا شك الى العودة للمطالبة بالالزاس واللورين ، وعند ذلك ستجد فرنسا نفسها ، بعد ان تكون قد تخلت عن حليفاتها وجها لوجه مع المانيا الهتلرية .

الثاني : كان يتمثل بموقف بريطانيا ، حيث ان بريطانيا التي كانت تولي اهتمامها لشؤونها الداخلية كانت حكومتها تعطف على بعض المطالب الالمانية . ولذلك كانت تنصح الحكومة الفرنسية بالتروي والاعتدال وبعدم استعمال القوة في وجه المطالب النازية .

ثانيا : بالنسبة لبريطانيا

ان موقف بريطانيا التقليدي من المانيا كان يختلف عن الموقف الفرنسي .

ففي حين ان فرنسا كانت تريد تحجيم المانيا ، والحؤول دون استعادتها لقوتها ، فان بريطانيا كانت ترغب في ايجاد نوع من التوازن بين فرنسا والمانيا ، ولذلك في حين ان فرنسا كانت تقف دون تحقيق اي مطلب من المطالب الالمانية كانت بريطانيا تنظر بعين العطف الى بعض مطالب المانيا . وقد رأينا ذلك بالنسبة لموقف الدولتين من التعويضات الالمانية[1] . هكذا كان موقف بريطانيا حتى عام ١٩٣١ ، اما وبسبب الازمة الاقتصادية فقد شكلت حكومة وطنية شارك فيها الحزبان الانكليزيان ، ولكن بسيطرة حزب المحافظين . وقد اعطت هذه الحكومة الافضلية في العمل للقضايا الداخلية الناتجة عن الازمة ، فانعكس ذلك ايجابيا على الاقتصاد الانكليزي . وتجلى ذلك بعودة الانتاج الصناعي في عام ١٩٣٦ الى نفس القوة التي كان عليها قبل عام ١٩٢٩ وكذلك ميزانها التجاري فقد عاد لينعم بالفائض بعد ان سجل عجزا طوال سنوات الازمة . أما العاطلون عن العمل فقد انخفضت نسبتهم الى حوالي ١٢٪ في عام ١٩٣٤ والى ٩٪ في عام ١٩٣٧ بعد ان كانت نسبتهم في عام ١٩٣٢ حوالي ٢٢٪ من مجموع العمال الانكليز .

ان عدم ايلاء الحكومة الانكليزية الاهمية الكافية للمطالب النازية كان يعود ليس فقط الى اهتمام الحكومة بالشؤون الداخلية وحسب ، وانما لان الحكومة الانكليزية ظلت حتى عام ١٩٣٦ غير مقتنعة بان هتلر سيعمد الى انتهاج سياسة توسعية في اوروبا . وكان برأيها ايضا ان التصريحات الهتلرية في هذا المجال كانت للاستهلاك الداخلي فقط .

اذن بسبب الازمة الاقتصادية ، فقدت السياسة الخارجية الانكليزية حيويتها حيث كان الشغل الشاغل للحكومة الانكليزية حتى عام ١٩٣٦ ، هو اصلاح اوضاع بريطانيا المالية والاقتصادية . وكل ما يمكن ملاحظته في خلال هذه الفترة في السياسة الخارجية الانكليزية هو التطور الذي اصابها

---

(١) راجع صفحة ١٠٠

لجهة موقفها من الاتحاد السوفياتي . اذ اعتبرت ان دخوله الى عصبة الامم واحتلاله مركزا دائما في المجلس سيخفف من خطره على السلام العالمي .
ولقد ظل الموقف البريطاني من التنازع الذي يدور في اوروبا موقفا لا مباليا حتى خريف عام ١٩٣٦ ، اذ عند ذلك فقط تحركت حكومة « بلدوين » لتقدم وعدا لفرنسا وبلجيكا بمساعدتهما في حال وقوع اعتداء الماني مفاجيء عليهما . وإذا كان هذا الموقف قد اعتبره البعض تهديدا لالمانيا ، فان الحكومة الانكليزية مع حلول « فافيل شمبرلن » محل « بلدوين » عادت لتنتهج سياسة هادئة حيال المانيا ، اذ اعلن « شمبرلن » بان حكومته تنظر بعطف الى المطالب الالمانية والايطالية شرط ان تكون هذه المطالب « معقولة » وان لا تكون مدعومة بالتهديد باستعمال القوة . ولقد استمرت الحكومة الانكليزية في سياستها هذه حتى عام ١٩٣٨ اي الى ان استعمل هتلر القوة في اوروبا الوسطى من اجل تحقيق مطامعه ، اذ عند ذلك فقط عمدت الحكومة الانكليزية الى اتخاذ مواقف جريئة والى جر فرنسا لاتخاذ مواقف مماثلة في وجه الاطماع الالمانية .

ثالثا : بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية

كانت النتيجة الاولى للازمة الاقتصادية على مستوى الحكم في الولايات المتحدة الامريكية بأن ساعدت على نجاح الحزب الديمقراطي في وجه الجمهوريين في انتخابات ١٩٣٢ . وبمجيء الديمقراطيين الى الحكم كانت هنالك الاحداث الدولية التي تنتظر موقفا منها بالاضافة الى معالجة مضاعفات الازمة الاقتصادية على المستوى الداخلي . ولكن لأن نجاح الحزب الديمقراطي في انتخابات ١٩٣٢ كان على اساس برنامج عمله الرامي الى تصحيح الاوضاع المالية والاقتصادية ، لهذا فان حكومة الولايات المتحدة الامريكية اعطت الاولوية للقضايا الداخلية على القضايا الخارجية ، وكان بالتالي اهتمامها بقضيتي : وصول النازية الى الحكم واحتلال اليابان لبعض مناطق الصين في اوائل عام ١٩٣٣ ، دون المستوى المطلوب .

كان البعض من المفكرين يرى بان موقف الحياد الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة الامريكية من القضايا الدولية سيتغير بعد ان يستعيد الاقتصاد الامريكي حيويته ، ولكن الذي حصل هو ان هذا الموقف الذي اعتبر مؤقتا بالنسبة للبعض قد اصبح اساساً للسياسة الخارجية الامريكية ابتداء من عام ١٩٣٥ ، حيث ان الكونغرس الامريكي عمد الى اصدار قرارات تقضي بمنع الحكومة الامريكية من بيع الاسلحة بيعا باتا ، بالاضافة الى انها تخول رئيس الجمهورية بمنع المتاجرة بالمواد الاخرى مع الدول المتحاربة ، الا في حال دفع ثمنها نقدا وتأمين شحنها على سفن غير امريكية .

ان هذا الموقف اللامبالي من القضايا الدولية اضعف من موقف الدول الليبرالية الاوروبية في وجه اطماع الدول الديكتاتورية ، وذلك لان الحرب العالمية الاولى اثبتت ان بريطانيا وفرنسا لا يمكنهما خوض حرب طويلة الامد من دون الاعتماد على المواد الاولية والمنتوجات الصناعية والزراعية للولايات المتحدة الامريكية .

من خلال هذا العرض لتأثير الازمة الاقتصادية على السياسات الخارجية للدول الليبرالية نلاحظ بان الازمة دفعت بحكومات هذه الدول الى اعطاء الاولوية في العمل للشؤون الداخلية على القضايا الخارجية . ولذلك كان ان فقدت دبلوماسية هذه الدول الكثير من حيويتها فكانت مواقفها المحايدة او غير المبالية من القضايا الدولية خير مشجع للدول الديكتاتورية على تحقيق برامجها الرامية الى قلب الاوضاع القائمة .

البند الثاني : تأثير الازمة الاقتصادية على السياسات الخارجية للدول التي جنحت نحو الديكتاتورية

اذا كانت الازمة الاقتصادية قد ساعدت على تقوية صلاحيات السلطات التنفيذية على حساب السلطات التشريعية في الانظمة الليبرالية فانها ساعدت على ايجاد الظروف الملائمة اجتماعيا وسياسيا لتسلم النازية

الحكم في المانيا ، ولتقوية قبضة الفاشيين على الحكم في ايطاليا ، وكذلك في اليابـان ، فمـا هو تأثير ذلك علـى السياسـات الخـارجية لهـذه الـدول الثلاث ؟

اولا : بالنسبة لالمانيا

في انتخابات ١٩٣٢ نجح هتلر مؤسس « الحـزب الوطنـي الاشتـراكي » المعروف بالحزب النازي ، في اقناع غالبية الشعب الالماني بعدم جدوى نظام « جمهورية ويمر » في بناء الدولة الالمانية القوية . وقـد ساعـده في مهمته هذه مضاعفات الازمة الاقتصادية والـذيول التـي تركتهـا علـى حياة العمال حيث بلغ عدد العاطلين عن العمـل في عام ١٩٣٢ حوالـي الستـة ملايين عامل الماني .

وقد شكل استلام هتلر للحكم في كانون الثاني من عام ١٩٣٣ ، ضربة قوية للسلام العالمي . ويعود ذلك الى برنامجه الرامي ليس الى بعـث قوة المانيا واستعادتها للدور الذي كانت تلعبه قبل عام ١٩١٤ وحسب ، وانما الى قلب الاوضاع القائمة على اساس مقررات مؤتمر الصلـح رأسـا علـى عقب . فبالاضافة الى بناء دولة المانيا القوية على اساس برنامجه الذي كان قد اورده في كتابه « كفاحي » لعام ١٩٢٤ ، كان يسعى الى التحرر من بنود معاهدة فرساي المجحفة بحق المـانيا ، والتـي حددت جيشهـا بمئـة الف جندي ، كما جردت بعض مناطقها من السـلاح[١] . كمـا ان برنامجـه كان يقضي بتوسيع رقعـة « الـريخ » الالمـانـي بالشـكل الـذي يضمـن للعنصـر الالماني وسائل العيش . وفكرة التوسع هذه كانت تعني لهتلر ضم الاقليات الالمانية الى الدولة الالمانية وجعل اوروبا الشرقية مجالا حيويا لها .

ومن اجل تحقيق برنامجه كان يعلم هتلر بانه لا بد وان يصطدم بفرنسـا الرافضة لانبعاث القوة الالمـانية . ولـذلك كان يضـع في حسابـه امكانية التعاون مع بريطانيا ومع ايطاليا . فاعتبر بريطانيا حليفة طبيعية لالمـانيا ،

---

(١) راجع بنود معاهدة فرساي ، صفحة ٩٦

كما انه لم يظهر في برنامجه عن اي اطماع في ايطاليا ، ولم يعلن عن رغبته بضم المناطق الايطالية التي تسكنها اقليات المانية كالتيرول مثلا .

ثانيا : بالنسبة لايطاليا

عند استلام الفاشية للحكم في ايطاليا ، كان قد اعلن موسوليني عن رغبته في بناء الدولة الايطالية القوية ، لكي تلعب دورها ليس في رسم السياسة الاوروبية وحسب وانما في رسم السياسة العالمية ايضا . ومن اجل تحقيق ذلك كان لا بد ، بنظر الفاشية ، ان تمد ايطاليا نفوذها بالاتجاهات الثلاثة التالية :

١ ـ باتجاه الدانوب ، وقد تجلى ذلك برفض الحكومة الايطالية قيام اية دولة كبرى في هذه المنطقة او حتى قيام اي اتحاد بين دولها . وذلك بالاضافة الى معارضتها لتسرب نفوذ اية من الدول الكبرى الى هذه المنطقة ، وعلى الاخص النفوذ الالماني والنفوذ الفرنسي .
٢ ـ باتجاه المتوسط[1] .
٣ ـ باتجاه المستعمرات[2] .

وحتى يتحقق ذلك لايطاليا كانت حكومتها تعلم انه لا بد وان تحصل تعديلات على مقررات مؤتمر الصلح . ولهذا وجدت الفاشية في النازية الساعية الى تعديل معاهدة فرساي حليفا لها ، ومن هنا كان ابتهاج الصحف الفاشية بالانتصار الذي حققه النازيون في الانتخابات الالمانية لعام ١٩٣٢ معلنة ان اليوم الذي ستعود فيه المانيا الى لعب دور قوة عالمية مؤثرة في العلاقات الدولية اصبح قريبا . كما اعلنت في مناسبة تسلم هتلر للحكم في ٣٠ كانون الثاني من عام ١٩٣٣ ، عن ان الفرصة اصبحت مؤاتية لجعل بريطانيا وفرنسا تقبلان باعادة النظر في اتفاقيات السلام . ومنذ ذلك التاريخ اخذت الحكومة الايطالية تسعى سلميا الى تعديل مقررات مؤتمر السلام ،

(١) و (٢) راجع القسم المتعلق بالمطامع الايطالية في المتوسط والمستعمرات ، صفحة ٢٤٠

وقد تجلى ذلك في الاجتماع الذي حصل في روما بتاريخ ١٩ آذار من عام ١٩٣٣، بين موسوليني و« مكدونالد » حيث حاول الاول اقناع الثاني بضرورة السعي الى تعديل مقررات مؤتمر الصلح ، بحجة ان اية اتفاقية لا يمكن ان تدوم فعاليتها الى الابد . واقترح « موسوليني » في هذا اللقاء بان يتم التعديل عن طريق اتفاق بين الدول الاوروبية الاربع : فرنسا ، المانيا ، ايطاليا ، وبريطانيا . وعلى الرغم من ان فرنسا قد ابدت تحفظا حول هذا المشروع عندما عرض عليها ، الا انها عادت وقبلت بحضور لقاء روما ، الذي نتج عنه اتفاق الاطراف الاربعة في حزيران من عام ١٩٣٣ ، على ميثاق عرف « بميثاق روما » . ولكن بسبب الغموض الذي رافق بنود هذا الميثاق ، واخضاع اي تعديل في الحدود القائمة بين الدول الى موافقة جميع الاطراف كان ان فشلت محاولة ايطاليا السلمية في تعديل معاهدة الصلح . ونتيجة لهذا الفشل اتجهت مخططات موسوليني نحو الاعتماد على القوة من اجل تعديل الاوضاع القائمة . وقد اعلن موسوليني عن سياسته الجديدة في اب من عام ١٩٣٤ حيث صرح بانه : « . . . على ايطاليا ان تبقى مستعدة للحرب ، وان تسعى لان تصبح امة محاربة(١) » . وقد رافق هذا التصريح من الوجهة العملية تطوير البرامج الحربية التي وضعت في عام ١٩٣٢ لتسليح الجيش كما الحق بها بعض الاجراءات التي شملت جميع المستويات الاجتماعية كادخال الثقافة العسكرية الى المدارس المدنية ، وتطبيق قوانين الهجرة التي صدرت في ١٢ أيلول من عام ١٩٢٧ بشكل صارم . وذلك بهدف ايجاد « ضغط بشري » يبرر اية خطوة توسعية تقدم عليها الحكومة الايطالية في المستقبل .

بعد ان اوجدت الحكومة الايطالية الاجواء النفسية والعسكرية المؤاتية لاشراك الشعب الايطالي وتقبله قرار الحرب ، بقي عليها ان تختار ميدان عملياتها العسكرية . وعندما اختار « موسوليني » ميدان المستعمرات للعمل حصل الصدام مع فرنسا وبريطانيا اللتين وقفتا في وجهه ، وبذلتا جهودا

(١) راجع محاضراتنا في العلاقات الدولية ، للسنة ثانية علوم سياسية ، صفحة ١٢٦ .

كبيرة للحؤول دون توسعه في اثيوبيا ، مما ساعد على التقارب الايطالي - الالماني .

ثالثا : بالنسبة لليابان

وصفت الدبلوماسية اليابانية في فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى وحتى عام ١٩٢٩ بالحكمة والتروي . وذلك يعود الى اعتمادها على الطرق السلمية من اجل تأمين المواد الاولية والاسواق الخارجية اللازمة لاستيعاب الفائض من منتوجاتها الصناعية ومن ابنائها الذين « يتكاثرون بسرعة» . اما وبسبب الازمة الاقتصادية ومضاعفاتها السلبية على الاقتصاد الياباني كان ان انتصر الفريق القائل باعتماد السياسة التوسعية من اجل تأمين المواد الاولية من حديد وفحم وبترول للصناعة اليابانية ، وايجاد الاسواق الضرورية لمنتوجاتها . وكان من الطبيعي ان تعمد الحكومة اليابانية الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة باعادة التوازن الى ميزانها التجاري . خاصة وان صادراتها من الحرير قد انخفضت من « ٢١٠٠ » مليارين ومئة مليون ين في سنة ١٩٢٩ الى « ١٢٠٠ » مليار ومئتي مليون ين في عام ١٩٣١ . وكون تخفيض قيمة « الين » بشكل كبير حوالي ٥٠٪ ، والنشاط الذي بذلته من اجل النهوض باقتصاديات البلاد عن طريق توثيق تعاونها مع الدول الاخرى وخاصة المجاورة لم يؤد الى النتائج المرجوة ، كان ان انتصر الفريق القائل بضرورة استعمال القوة واحتلال بعض المناطق الغنية بالمواد الاولية[1] .

البند الثالث : تأثير الازمة الاقتصادية على السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي

لقد لاحظنا في فصل سابق كيف ان الحكومة البلشفية اعطت الافضلية في العمل للقضايا الداخلية ، الا ان ذلك لم يمنعها من الرد على سياسة العزلة التي فرضتها حولها الدول الليبرالية بايجاد بعض العلاقات مع الدول المحيطة بها في اوروبا ، ومن ثم بالتحرك بحذر لتوثيق علاقاتها مع الدول

(١) راجع الفصل المتعلق بالحرب اليابانية - الصينية ومراحلها . صفحة ٣٤١

الليبرالية نفسها ، وذلك بهدف الحصول على بعض القروض من اجل النهوض باقتصادياتها التي دمرتها الحرب العالمية الاولى ، ومن ثم الحرب الاهلية . اما بالنسبة للشرقين الاقصى والاوسط فقد وصفت الدبلوماسية الروسية بالديناميكية وذلك على الرغم من النكسة التي اصيبت بها على يدي « تشان ـ كي ـ شيك » في الصين . فماذا طرأ من تبدل على السياسة الروسية بسبب الازمة الاقتصادية ؟

ان الروسيا على الرغم من عدم تأثرها بشكل مباشر بالازمة الاقتصادية فان دبلوماسيتها قد نشطت بشكل ظاهر باتجاه الدول الليبرالية ، باذلة قصارى جهدها من اجل كسب ثقتها وتوثيق التعاون معها ، للرد على الخطرين اللذين فجرتهما الازمة الاقتصادية ، واخذا يهددانها معا ، وهما الخطر الياباني والخطر الالماني .

اذن بسبب الخطر الياباني الذي هدد المصالح السوفياتية في منشوريا الشمالية وكذلك في منغوليا ومع توضح الخطر النازي الذي حث على محاربة الشيوعية وعلى جعل الروسيا مجالا حيويا للامة الالمانية ، سارعت الدبلوماسية السوفياتية الى اجراء اتصالات مع جميع الدول التي تشعر شعورها فكان لقاؤها مع الدول الليبرالية بشكل عام وفرنسا بشكل خاص .

ان الحكومة السوفياتية لم تلجأ الى محاربة النازية الا بعد ان فشلت في الابقاء على حسن علاقاتها بها . ولذلك وبعد ان تبين لها انه من الصعب اعادة العلاقات السوفياتية ـ الالمانية الى ما كانت عليه ايام « جمهورية ويمر » اقدمت على اتخاذ خطوات جريئة تناولت علاقاتها مع الدول الليبرالية من جهة واعادة بناء قوتها الذاتية من جهة ثانية ، بالاضافة الى اعادة نظرها في تحالفاتها الاستراتيجية . فعلى المستوى الدبلوماسي ، سارعت الى توقيع اتفاقية عدم اعتداء مع ايطاليا في ٢ ايلول من عام ١٩٣٣ ، ومن ثم الى اقامة علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة الامريكية في ١٦ تشرين الثاني من نفس العام . وفي شهر ايلول من العام التالي دخلت « عصبة الامم » واحتلت مركزا دائما في « المجلس » . وقد توجت نشاطها

الدبلوماسي بتوقيع ميثاق تحالف مع فرنسا في ٢ ايار من عام ١٩٣٥ وآخر مع تشيكوسلوفاكيا في نفس العام .

اما على المستوى العسكري وبناء القوة الذاتية فقد سارعت الحكومة السوفياتية في ٣٠ كانون من عام ١٩٣٤ الى اقرار برنامج عمل يقضي باعادة تنظيم الجيش الروسي على اسس جديدة وتسليحه باحدث الاسلحة ، على ان يبلغ عدده في خلال ثلاث سنوات ٣٨٠ ثلاثماية وثمانين الف جندي .

اما على المستوى الايديولوجي ، فقد اقرت الشيوعية العالمية « الكومنترن » في اجتماع لها عام ١٩٣٥ بتعديل تحالفاتها الاستراتيجية ، فبعد ان كانت قد عزمت في وقت سابق على بناء مراكز شيوعية يتم من خلالها محاربة الاشتراكيين حتى في المانيا ، عادت وقررت في دورة آب لعام ١٩٣٥ ضرورة تحالف الشيوعيين مع الاشتراكيين وحتى مع البورجوازيين الديمقراطيين ، وذلك للوقوف في وجه الاخطار الفاشية .

وهكذا فان الازمة الاقتصادية وبسبب مساعدتها على تثبيت الانظمة الديكتاتورية في المانيا واليابان، دفعت بالاتحاد السوفياتي الى تحريك دبلوماسيته باتجاه الدول الليبرالية ، فوجدت تجاوبا منها ، وذلك بسبب عداء هذه الانظمة الجديدة للنظم الليبرالية والشيوعية على حد سواء .

الفَصْل الثّاني

العلاقات الدولية في أوروبا في فترة

١٩٣٣ ـ ١٩٣٩

تميزت فترة ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩ بنشاط نازي كبير ، حتى كادت تُعرف في أوروبا بعهد النازية ، أو فترة وضع البرنامج النازي موضع التنفيذ . لأن هتلر ما ان استلم الحكم في المانيا حتى اخذ يطبق برنامجه النازي الذي يتضمن :

١ ـ ازالة شروط معاهدة فرساي المجحفة بحق المانيا ، وفي طليعة هذه الشروط : منع المانيا من انشاء جيش وطني والزامها بعدم صنع الاسلحة الحربية الثقيلة بالاضافة الى تجريد بعض مناطقها من السلاح .

٢ ـ جمع الاقليات الألمانية المنتشرة في النمسا وتشيكوسلوفاكيا ، والسار وبولونيا الى الدولة الأم : المانيا .

٣ ـ جعل أوروبا الشرقية بشكل عام ، والروسية بشكل خاص مجالاً حيوياً للشعب الالماني . وبذلك تتمكن المانيا من أن تلعب دوراً رياديا لا في اوروبا وحسب ، وانما في العالم ايضاً .

ان هتلر لم يتريث طويلا من اجل وضع برنامجه موضع التنفيذ ، وانما سارع منذ العام الاول لاستلامه للحكم في المانيا ، الى البدء في تنفيذ هذا البرنامج ، وكان يعتبر انه حتى يحقق برنامجه كاملاً يجب ان يكون لالمانيا جيش قوي يلعب دوره الى جانب الدبلوماسية الالمانية في تحقيق بقية المطالب النازية . ولذلك منذ ايار ١٩٣٣ طالب هتلر بالتطبيق الفوري لمقررات المؤتمر الذي عقد في جنيف ، في ايار من عام ١٩٣٢ ، والتي تقضي « بتعادل الدول في حقوقها بالتسلح وباتخاذ الاجراءات الكفيلة بتأمين سلامتها » فكان جواب الدول الليبرالية التي اعترفت بهذا الحق لـ

« جمهورية فيمر » ان رفضت الاعتراف به لهتلر . فما كان من هذا الاخير الا أن اعلن في ١٤ تشرين الاول عن انسحاب المانيا من « عصبة الامم » وذلك كاحتجاج على الموقف المناوىء له من قبل الدول الأوروبية الليبرالية ، وعلى رأسها فرنسا . فلاقى قراره هذا تأييداً لا مثيل له من الشعب الالماني . ولهذا سعى الى تسليح جيشه بالسر بعد أن رفضت الدول الاوروبية ، السماح له بتسليح جيشه علانية .

اذن ، هذه الحقبة من تاريخ العلاقات الدولية في أوروبا كانت تمثل « فعل » نازي شارك في بعضه ايطاليا الراغبة هي الاخرى في تغيير الوضع القائم في أوروبا ، « ورد فعل » ليبرالي على « الفعل » النازي شارك فيه الاتحاد السوفياتي تارة ، وايطاليا تارة اخرى ، وذلك بهدف الحد من الخطر النازي المتصاعد والرامي الى لعب الدور الاول في أوروبا والعالم .

القسم الاول : موقف هتلر من الاقليات الألمانية حتى عام ١٩٣٥ ورد الفعل الفرنسي على ذلك

على الرغم من ان الموقف المبدئي للنازية في الاقليات الالمانية كان واحداً : وهو تأييد هذه الأقليات ودعم حقها المطلق في تقرير المصير . الا أن موقفها العملي ، كان يتأثر بالوضع الداخلي الالماني ، وتطور قوتها الذاتية من جهة ، والظروف الدولية التي كانت تثار مواضيع الاقليات في ظلها من جهة ثانية .

فما هي القضايا التي اثارها هتلر بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٥ ؟ وما هي العقبات التي حالت دون تحقيقها ؟

البند الاول : قضايا الاقليات الالمانية حتى عام ١٩٣٥ .

لقد أثار هتلر في فترة ١٩٣٣ ـ ١٩٣٥ قضايا الاقليات الالمانية في بولونيا ، النمسا والسار . فأجل البحث بالنسبة للأولى ، وفشل بالنسبة للثانية ، ونجح في الثالثة . فكيف تم ذلك ؟

أولاً : بالنسبة لقضية الماني بولونيا : مع استلام هتلر للحكم كانت قضية الماني بولونيا تبدو وكأنها القضية الاكثر تفجراً في أوروبا ، خاصة وان تطبيق النظام الدولي الخاص في « دانتزيغ » لم يحل دون وقوع الاصطدامات بين الالمان والبولونيين . وبالاضافة الى عشرات الشكاوى التي نظرت فيها عصبة الأمم في فترة العشر سنوات السابقة لتولي هتلر للحكم ، كانت هنالك حوالي ٣٥ شكوى متعلقة بمنطقة « دانتزيغ » ما تزال تنتظر الحل من قبل المنظمة الدولية في عام ١٩٣٣ . وكان باعتقاد البولونيين بشكل خاص ، والدول الاوروبية بشكل عام ، ان هذا الوضع المتدهور في « دانتزيغ » سيزداد تفجراً مع هتلر الساعي الى تأييد الحقوق القومية للاقليات الالمانية ، المتوزعة بين دول أوروبا الوسطى والشرقية . وكان باعتقاد المراقبين ان هتلر سيعمد الى استغلال وضع الألمان المتردي في « دانتزيغ » من أجل المطالبة بضم هذا الاقليم الى المانيا ، وبتصحيح حدوده مع بولونيا . ولكن الذي حصل هو عكس ما توقعه المراقبون ، اذ سارع هتلر الى التفاوض مع بولونيا من اجل توقيع اتفاقية عدم اعتداء بينهما . فهل نجح في ذلك ؟

ان الجواب على ذلك هو بالايجاب ، حيث ان هتلر نجح في جر بولونيا الى توقيع اتفاقية عدم اعتداء بينهما ، في ٢٦ كانون الثاني من عام ١٩٣٤ ، تضمنت عدة بنود : اهمها :

١ ـ تعهد الطرفان بعدم اللجوء الى استعمال القوة من اجل حل المشاكل الناشئة او التي يمكن ان تنشأ بينهما .
٢ ـ تعهد كل من الطرفين بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الاخر .
٣ ـ حددت مدة الاتفاق بفترة عشر سنوات .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ، هو : لماذا لجأ هتلر الى التفاوض مع بولونيا ، والى تحييدها لفترة عشر سنوات ، عوضاً عن اعتماده القوة والعنف من اجل حل قضية الاقليات الالمانية في بولونيا ؟ ان الاسباب الخفية لذلك تعود الى عاملين أساسيين : الاول ويتعلق بقوته العسكرية حيث انه لم يكن

يملك في ذلك الحين من القوة ما يكفي بالتلويح بها حتى ترضخ الاطراف الاخرى لمطالبه حيث انه كان في بداية بناء قوته الذاتية .

اما الثاني : فيتجلى برغبة هتلر في كسر شبكة الاحلاف التي كانت فرنسا قد ضربتها حول المانيا في العقد الثاني من القرن العشرين . حيث ان السياسة الفرنسية كانت قد نجحت باقامة تحالفات مع بولونيا ، تشيكوسلوفاكيا ، رومانيا ويوغوسلافيا . وذلك بهدف الحؤول دون انبعاث الخطر الألماني الذي يتهددها جميعاً . اضف الى ذلك رغبة هتلر في اظهار نفسه بمظهر الحاكم المسالم الراغب في حل مشاكله مع جيرانه بالطرق السلمية ، وذلك الى ان يتمكن من بناء قوته الذاتية التي ستساعده في تنفيذ كامل مخططاته . فهل كان يعلم بأن مخططه لا يمكن تنفيذه من دون بناء جيش قوي . اما السبب المعلن والذي من اجله صارح به المفاوض الالماني « فون نورت » زميله البولوني ، وهو : أن بلاده تريد التعاون مع بولونيا من اجل الوقوف في وجه الخطر الشيوعي ، لم يشكل بالواقع سوى غطاء لاخفاء الاسباب الحقيقية عن عيون الساسة البولونيين وحلفائهم الفرنسيين .

والسؤال هنا ، هو : لماذا سارعت بولونيا الى توقيع اتفاقية عدم الاعتداء مع المانيا على الرغم من عدم اطمئنانها لجارها الجديد والذي له اهداف توسعية واضحة في اراضيها ؟ لا شك أن عوامل كثيرة لعبت دورها في اقناع الحكومة البولونية من اجل توقيع اتفاقية ، عدم الاعتداء مع المانيا ، وأهم تلك العوامل : قناعة الحكام البولونيين بان المانيا النازية ، لا يمكن ان تتعاون مع الاتحاد السوفياتي من أجل اقتسامها ، بالاضافة الى تزعزع الثقة بفرنسا خاصة بعد أن علت اصوات داخل فرنسا تنادي بعدم اقدام فرنسا على محاربة المانيا من اجل منعها عن تحقيق مطالبها في أوروبا الشرقية من جهة ، والى قبول فرنسا بتعديل مقررات مؤتمر الصلح والذي تجلى في ميثاق روما الرباعي[1] ، والذي اشرنا اليه سابقاً من جهة ثانية .

---

(١) راجع القسم المتعلق بتأثير الازمة الاقتصادية على السياسة الخارجية الايطالية

ان هذا الاتفاق بين المانيا وبولونيا وان كان لا يتناقض في أيٍ من بنوده مع الاتفاقات الموقعة بين فرنسا وبولونيا ، الا انه شكل صفعة اولى لشبكة الاحلاف التي شغلت فرنسا نفسها بها ، طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى . ولذلك فان تاثير هذا الاتفاق تجاوز علاقات البلدين الى المحافل الدولية الاوروبية بشكل عام والى فرنسا بشكل خاص .

ثانيا : بالنسبة لألمان النمسا

اذا كان هتلر قد اقدم على تأجيل البحث في قضية المان بولونيا لفترة عشر سنوات ، فذلك لأنه اعطى الافضلية في العمل الى قضية النمسا ، حيث ساعد الحزب النازي النمساوي على اجراء انقلاب في النمسا ، بهدف الانضمام الى الدولة الأم : المانيا . ولكن محاولة هتلر هذه باءت بالفشل ، وذلك بسبب التبدل الذي كان قد طرأ على الموقف الداخلي النمساوي ، ورفضه للتعاون مع هتلر من جهة ، وموقف ايطاليا الرافض لأي اتحاد بين النمسا والمانيا من جهة ثانية . فلماذا حصل هذا الانقلاب في الرأي العام النمساوي من موقف مؤيد للوحدة او الاتحاد مع المانيا على ايام جمهورية « فيمر »[1] ، الى رافض لفكرة الاتحاد مع المانيا في عام ١٩٣٤ ؟ ان السبب في رفض فئات كبيرة من الشعب النمساوي لفكرة الاتحاد مع المانيا ، تعود الى الاجراءات الداخلية التي اتخذها هتلر فور تسلمه للحكم في المانيا . ان اقدام هتلر على محاربة الشيوعيين واليهود والحزب الكاثوليكي الالماني ، ومناهضته للحركة العمالية في المانيا دفع بالشيوعيين واليهود والاشتراكيين المسيحيين والحركات العمالية في النمسا الى استعمال نفوذها المادي والمعنوي للحؤول دون أي تقارب بين النمسا والمانيا في ظل قيادة هتلر : وكان هذا شيئاً طبيعياً لان ما حصل لاخوانهم في المانيا على يدي هتلر لا بد وأن يحصل لهم في حال أن النمسا ضمت الى المانيا بقيادته .

هذا بالنسبة للانقلاب الذي حصل داخل الرأي العام النمساوي ومعارضته للانضمام الى المانيا ، اما بالنسبة لموقف ايطاليا ، فقد سبق واشرنا الى أن

---

(١) راجع صفحة ٢٦٢ من هذا الكتاب .

موسوليني كان يرغب في مد نفوذه الى أوروبا الوسطى والدانوب ، ولذلك فقد وجد في عداء النمساويين لفكرة الانضمام الى « الريخ الالماني » مناسبة الى التقرب من النمسا ، فتمكن من جر الحكومة النمساوية التي كان يرأسها « دولفوس » « Doll fuss » لتوقيع اتفاقية اقتصادية مع ايطاليا والمجر ، قضت بتبادل الدول الثلاث بعض الامتيازات والتسهيلات الجمركية والتجارية .

ان اقدام الحكومة النمساوية على توقيع هذه الاتفاقية الاقتصادية مع ايطاليا دفعت بهتلر الى فتح ملف القضية النمساوية ، فأقدم على معالجتها عن طريق مفاوضات اجراها مع موسوليني بشكل مباشر ، اذ عمد الى زيارته في البندقية ، في حزيران من عام ١٩٣٤ ، وحاول في لقائه معه ان يبعده عن النمسا . ولكنه عندما لم يلق تجاوباً من موسوليني ، سارع الى تحريض الحزب النازي النمساوي على اجراء انقلاب في النمسا . وعلى الرغم من أن الحزب النازي الألماني قد تمكن من اغتيال رئيس الحكومة النمساوية « دولفوس » ، الا أن محاولته في السيطرة على الحكم باءت بالفشل ، وذلك يعود الى موقف رئيس جمهورية النمسا « ميكلاس Miklas » الذي سارع الى تعيين أحد قادة الحزب « المسيحي الاشتراكي » المناوىء للنازية رئيساً للحكومة من جهة ، والى موقف موسوليني الذي ارسل اربع فرق عسكرية الى الحدود النمساوية مهدداً بالتدخل ضد النازيين من جهة ثانية ، هذا علاوة ، على عدم تجاوب الرأي العام النمساوي مع النازنيين . كل ذلك أدى الى افشال المخطط النازي الرامي الى ضم النمسا الى الريخ الألماني أو على الأقل أدى الى تأجيله . والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ، هو لماذا ايطاليا وحدها التي هددت باستعمال القوة من أجل منع ضم النمسا الى المانيا ، مع ان فرنسا كانت اكثر الدول تخوفاً ، من تبعات الخطر الألماني ؟ ان عدم بلوغ الموقف الفرنسي المستوى الذي بلغه الموقف الأيطالي يعود الى سببين : الاول : تجلى في عدم ارتباط فرنسا باتفاقات تعاون وصداقة مع النمسا ، وبالتالي في خلافهما المبدئي حول مقررات مؤتمر الصلح ، حيث أن الأولى كانت تدعو الى التمسك بتلك الاتفاقات ، في حين أن الثانية اي النمسا ـ كانت تعمل على تعديلها ، ولذلك كان التقاؤها مع ايطاليا الساعية

الى نفس الغاية . اما الثاني : يتجلى برغبة فرنسا بتوسيع شقة الخلاف بين ايطاليا والمانيا ، وبمعنى آخر ، أن فرنسا كانت تريد تشتيت الأطراف المطالبة باعادة النظر في اتفاقيات الصلح . ولذلك تركت مهمة التصدي لعملية الضم هذه على عاتق ايطاليا ، لكي يصبح تلاقيها مع المانيا صعباً اذا لم يكن مستحيلاً .

ثالثاً : بالنسبة لألمان « السار »

عند تسلم هتلر للحكم في المانيا ، كانت منطقة السار البالغ عدد سكانها في عام ١٩٣٣ حوالي الثمانمائة وخمسون الف مواطن الماني (٨٥٠,٠٠٠) ، ما تزال تخضع لادارة دولية باشراف عصبة الأمم . حيث ان اتفاقية فرساي كانت قد نصت في احد بنودها على استمرار النظام الدول لفترة / ١٥/ عاماً تعطى في نهايتها لسكان هذا الاقليم الحق في الاختيار بين حلول ثلاثة :

١ ـ الانضمام الى فرنسا .
٢ ـ الانضمام الى المانيا .
٣ ـ الابقاء على الادارة الدولية .

وكان قد لاحظ المراقبون الحياديون منذ عام ١٩٣٣ بأن نتائج الاستفتاء ستكون لصالح الانضمام الى المانيا بأغلبية ٦٠٪ على الأقل . وأنه برأيهم سيكون الاختيار بين الحلين الثاني والثالث ، أي بين الشعور القومي والامتياز الذي أعطي للساريين بموجب النظام الدولي الخاص . هذا الامتياز الذي يتجلى بالابقاء على حرية التبادل التجاري بين المانيا وفرنسا . وبعد أن وصل هتلر الى الحكم وبسبب موقفه الواضح والمؤيد لحق الساريين بالانضمام الى الوطن الأم ، بعد الحملة الدعائية القوية التي قام بها في هذا المجال ، وتأييده للجبهة لالمانية في السار ، كانت نتائج الاستفتاء لصالح الانضمام الى المانيا ، ولكن بنسب فاقت توقعات المراقبين ، حيث قال ٩٠٪ من الساريين : نعم للانضمام الى المانيا ، في حين ان ٨,٨٪ قالوا : نعم للنظام الدولي الخاص . والباقي ، أي ١,٢٪ توزعوا بين مؤيد للانضمام الى فرنسا ، وأوراق بيضاء أو ملغاة بسبب العبارة التي كتبت

عليها ، وهي التالية : نعم للانضمام الى ألمانيا ولا لهتلر .

اذن ، نتيجة للاستفتاء ، ونزولاً عند رغبة الأكثرية الساحقة من شعب السار ، اجتمع « المجلس » في ٢٧ كانون الثاني من عام ١٩٣٥ واتخذ قراره القاضي باعادة السار الى الحظيرة الألمانية ابتداء من١٧ آذار عام ١٩٣٥ .

ونتيجة لعودة السار الي المانيا ، اجتمع ممثلون عن الدولتين الألمانية والفرنسية ، وناقشوا قضية المنشآت الفرنسية في السار ونتج عن ذلك توقيع اتفاقية بين الطرفين تعهدت المانيا بموجبها بدفع / ٩٠٠/ تسعماية مليون مارك كتعويض عن المنشآت الفرنسية من معامل ومناجم وخطوط حديدية كانت قد أقامتها الحكومة الفرنسية على أراضي السار في فترة الادارة الدولية .

ان قبول الحكومة الفرنسية بنتائج الاستفتاء ، وعدم معارضتها لضم السار الى المانيا شكل ظاهرة ايجابية في العلاقات الفرنسية ـ الألمانية . وهذا ما دفع بهتلر الى التصريح في واحد آذار ، وبمناسبة عودة السار الى المانيا : بأن المانيا تأمل بعد أن عادت السار الى المانيا ، ان تتحسن علاقاتها بفرنسا ، وأن تتمكنا معاً من تحقيق السلام فيما بينهما ، والذي سينعكس على سلام وامن أوروبا بكاملها .

اذن من خلال مواقف هتلر من الاقليات الألمانية في بولونيا ، النمسا والسار ، نلاحظ بأنها لم تكن واحدة ، بل كانت متأثرة بالظروف الذاتية لألمانيا من جهة ، وبالظروف الدولية التي رافقت اثارة كل من هذه القضايا من جهة ثانية ، فهتلر وان كان يؤيد حق الأقليات الألمانية ، ويؤيد انضمامها الى المانيا الدولة الام . الا أنه كان يضطر الى التخلي في بعض الأحيان عن موقفه المبدئي هذا ، ولكن هذا التخلي لم يكن الا مؤقتاً ، فهو لم يمنع هتلر من معاودة فتح ملف قضية المان بولونيا والنمسا ، بالاضافة الى المان تشيكوسلوفاكيا ، بعد أن تغيرت الظروف الدولية من جهة ، وبعد ان كان قد بنى قوته الذاتية من جهة ثانية .

ولكن قبل أن نبيّن خطوات هتلر في عملية بناء قوته الذاتية والمحاور التي أقامها مع روما وطوكيو ليعاود فيما بعد فتح ملف قضية الأقليات الألمانية ، نرى ان الضرورة تقضي بأن تشير الى سياسة فرنسا حيال المانيا ، والتي قام « بارتو » ومن بعده « لافال » على نسج خيوطها في فترة ١٩٣٣ ـ ١٩٣٥ .

البند الثاني : سياسة « بارتو » حيال المانيا

في وجه هتلر الساعي الى تنفيذ برنامجة النازي ، أخذت الدبلوماسية الفرنسية تنشط لتحقيق ما عجزت عنه في الحقبة السابقة ، وهو اكمال شبكة الأحلاف التي بدأتها حول المانيا . وقد نسج خيوط السياسة الفرنسية الجديدة وزير خارجيتها « لويس بارتو » Louis Bartou « الذي وجد أن حدود المانيا الغربية مجمّدة بضمانة بريطانيا وايطاليا بالاضافة الى فرنسا وبلجيكا ، وذلك بموجب اتفاقيات لوكارنو .

وبهدف الحؤول دون تنفيذ هتلر لمخططه بشكل عام وتجميد الحدود الشرقية الألمانيا بشكل خاص ، قام « بارتو » يدعو الى توقيع اتفاقيات جديدة بين دول أوروبا الوسطى والشرقية ، على غرار اتفاقات « لوكارنو » . وبضمانات فرنسية وانكليزية من جهة ، وبدعوة بريطانيا الى تكثيف جهودها من أجل اعادة بناء قواتها العسكرية من جهة ثانية . هذا بالاضافة الى استغلاله لخلاف ايطاليا مع المانيا حول الدانوب بشكل عام والنمسا بشكل خاص . وكذلك تناقض الاتحاد السوفياتي مع المانيا بسبب الخلافات الايديولوجية من جهة ودعوة هتلر لجعل الروسيا مجالاً حيوياً للشعب الألماني من جهة ثانية . وعلى الرغم من ان سياسة « لويس بارتو » موجهة ضد المانيا الا انه لم يستثنِ المانيا من الدعوة التي وجهها الى دول اوروبا الشرقية : المانيا ، بولونيا ، الاتحاد السوفياتي ، تشيكوسلوفاكيا ، فنلندا ودول البلطيق ، وذلك بهدف توقيع اتفاقات فيما بينها ، مشابهة لاتفاقات لوكارنو ، تضمن فيها حدودها المتبادلة ، وتتعهد بعدم الاعتداء على بعضها البعض ، وبتقديم المساعدات العسكرية الى الدولة التي تتعرّض لعدوان خارجي .

كان اهداف السياسة الفرنسية لم تكن بخافية على هتلر ، لذلك رفض المشروع الفرنسي الجديد . وقد برر رفضه هذا ليس بالأسباب الحقيقية ، أي ليس باعلان رفضه لتجميد حدوده الشرقية ، وانما برفضه للتعاون المقترح بينه وبين الأتحاد السوفياتي . فقد أعلن في ١٠ ايلول من عام ١٩٣٤ ، بأنه اذا قبل بفكرة « بارتو » ، فان ذلك لن يؤد الى اقامة تعاون بين الروسيا والمانيا وحسب وانما ستضطر المانيا الى الدفاع عن الروسيا ايضاً ؛ وذلك في حال تعرضها لعدوان خارجي . ولما كانت المانيا ترى في الشيوعية خطراً عليها وعلى العالم اجمع فانها ترفض أي مشروع يحملها على مساعدة الشيوعية ، وبالاضافة الى رفض المانيا الصريح للمشروع الفرنسي كذلك رفضت بولونيا المشروع بحجة أنه يُلزمها بجعل أراضيها ممراً للجيوش الألمانية او السوفياتية في حال تعرض احداها لعدوان خارجي . وبالاضافة الى هذا التعليل الرسمي لرفض الحكومة البولونية للمشروع الفرنسي ، يمكننا اضافة الاتفاقية الألمانية ـ البولونية لعام ١٩٣٤ ، والتي كانت كافية برأي بولونيا لتجميد حدودها مع المانيا لفترة عشرة سنوات على الأقل .

ان الردود الايجابية على مشروع « بارتو » اقتصرت على جوابي الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا . وذلك يعود لكون الاتحاد السوفياتي أخذ يشعر بالخطر الألماني ، فتطلع نحو ايجاد علاقات وطيدة مع الدول الليبرالية بشكل عام وفرنسا بشكل خاص . وكذلك رد تشيكوسلوفاكيا الايجابي فكان نتيجة للعلاقات الطيبة التي تربطها بفرنسا من جهة ولتخوفها من أطماع المانيا في اقليم « السودت » من جهة ثانية .

ان الرد الايجابي للاتحاد السوفياتي ومعه الرد التشيكوسلوفاكي ، وان لم يكونا كافيين لانجاح مخطط « بارتو » الرامي الى ايجاد حاجز كامل في وجه الاطماع الألمانية في الشرق ، الا أنه ساعد على تحسين علاقات الاتحاد السوفياتي بالمعسكر الليبرالي بشكل عام ومع فرنسا بشكل خاص . وتجلت اولى الثمرات لهذا التقارب بقرار اتخذته « جمعية عصبة الأمم » ، في ١٥ ايلول من عام ١٩٣٤ باغلبية ٣٩ صوتاً ، وقضى بقبول الاتحاد السوفياتي

عضواً في « عصبة الأمم » وباعطائه مركزاً دائماً في « المجلس » . واذا كان هذا القرار قد شكل رداً سريعاً على رفض المانيا لمشروع « بارتو » فان الهدف منه أيضاً كان تقوية المنظمة الدولية واعادة الاعتبار لها بعد ان انسحبت منها المانيا واليابان . أما الثمرة الثانية لهذا التقارب فتجلّت باقامة حلف بين فرنسا والروسيا . وبين الروسيا وتشيكوسلوفاكيا . وسيتم ذلك على أثر اقدام هتلر على الاعلان عن عزمه على اعادة تسليح الجيش الألماني .

القسم الثاني : تنفيذ البرنامج النازي لجهة تسليح المانيا ومواقف الدول الأوروبية الكبرى منه

منذ أن استلم هتلر مقاليد الحكم في المانيا انصب اهتمامه نحو بناء قوة عسكرية المانية ، وذلك لما للقوة العسكرية من تأثير على تنفيذ كامل المخطط النازي . وكنا قد رأينا ان رفض الدول الليبرالية بمساواة المانيا بها لجهة حقها في بناء قوتها العسكرية ، كان قد قابله هتلر بالانسحاب من المنظمة الدولية . وفي هذه الفترة وبعد أن فشل هتلر في دعم الأقليات الألمانية بالانضمام الى الدولة الأم : المانيا ، ازداد هتلر قناعة بمدى أهمية القوة العسكرية في انجاح المخطط النازي ووضعه موضع التنفيذ ولهذا فان هتلر في الفترة التي كان يتسلح فيها سراً منذ عام ١٩٣٤ ، كان ايضاً يتحيّن الظروف المناسبة لاتخاذ قراره العلني ، والقاضي باعادة بناء القوة العسكرية الألمانية ولقد تمكن من ذلك على مرحلتين : في المرحلة الاولى : اتخذ قراره في بناء القوة العسكرية الألمانية ، وفي المرحلة الثانية : اتخذ قراره باعادة تسليح الأراضي الألمانية المجردة من السلاح ، ونعني بذلك رينانيا التي قضت بنود معاهدة فرساي بنزعها من السلاح ، فكيف تمّ لهتلر ذلك ؟ وما هي ردود الفعل الأوروبية على هذين القرارين ؟

البند الأول : قرار هتلر بإعادة تسليح الجيش الألماني ومواقف الدول الأوروبية منه

ان التقارب الفرنسي ـ الألماني الذي تمّ نتيجة لقبول فرنسا بضم السار الى المانيا ، لم يمنع « بيار لافال »[1] من الاستمرار في مخطط « لويس بارتو » الرامي الى تجميد الحدود الشرقية لألمانيا . ونتيجة لتصريحات هتلر الايجابية في أول آذار من عام ١٩٣٤ ، حيث أبدى فيها عن رغبته بالاشتراك مع فرنسا بعمل جماعي لاحلال السلام في أوروبا ، قدم « بيار لافال » بعد استشارة الساسة الأنكليز برنامج عمله القاضي بالمحافظة على السلام في أوروبا ، عن طريق اتفاقات تشترك فيها دول اوروبا الشرقية بالاضافة الى دول أوروبا الغربية . فماذا كان موقف هتلر من هذا البرنامج ؟ وكيف تطور الأمر الى حد الاعلان عن قراره العلني باعادة بناء الجيش الألماني ؟ وما هو موقف الدول الأوروبية من هذا القرار ؟

أولاً : قرار هتلر باعادة تسليح الجيش الألماني : على الرغم من أن موقف هتلر المبدئي هو رفض جميع المشاريع التي ترمي الى تجميد حدوده الشرقية ، فانه لم يعلن رفضه لمشروع « لافال » ، وانما قبل بأن يقوم وزير خارجية بريطانيا « السيرجون سيمون » ، في ٦ اذار من عام ١٩٣٥ ، بزيارة برلين من اجل مناقشة « برنامج » « لافال » المقترح بشكل عام والجزء الذي يتعلق منه بموضوع « إلميثاق الجنوبي » بشكل خاص . وفي الوقت الذي كان يستعد فيه « السيرجون سيمون » لزيارة برلين ، ظهرت مذكرة في لندن ، في ٤ آذار من العام ١٩٣٥ ، موقعة من « رمزي ملدونالد » ، ويُعلن فيها بأن بريطانيا عازمة على تعزيز سلاحها الجوي ، وأجهزتها الدفاعية ، لأنه ثبت لديها وبشكل لا يقبل الشك ، بأن المانيا تتسلح سراً .

لقد اعتبر هتلر أن ظهور هذا الكتاب في هذا الوقت بالذات ، هو اساءة

---

(١) تسلم بيار لافال وزارة الخارجية الفرنسية على اثر مصرع « لويس بارتو » في ٩ تشرين الاول من عام ١٩٣٤ وهو يستقبل ملك يوغوسلافيا في مرسيليا .

موجهة لألمانيا ، لذلك رفض مقابلة الوزير الانكليزي بحجة المرض . وفي خلال الزيارة التي كان يقوم بها « السيرجون سيمون » لبرلين اعلن الوزير الألماني « كورنغ » «Goerning » بتاريخ ١٠ آذار من العام نفسه ، بأن بلاده حتى هذا التاريخ لم تقدم على اعادة بناء قوتها العسكرية ، ولكنه من الآن فصاعداً فان المانيا قررت التسلح جهاراً ، وستعمد الى بناء قوة جوية محاربة . لقد كان جواب الحكومة الفرنسية على هذا التصريح من جهة ولعدم مقابلة هتلر للوزير البريطاني الذي حمل معه مشروع « لافال » من جهة ثانية ، أن قررت رفع مدة الخدمة العسكرية من سنة ونصف الى سنتين ، وصادق البرلمان الفرنسي على مشروع القانون هذا فوراً ، بتاريخ ١٥ آذار ، وذلك بأغلبية كبيرة ، أما جواب المانيا على الخطوة الفرنسية هذه فلم يتأخر اكثر من ٢٤ ساعة اذ اعلن هتلر في ١٦ آذار بأن بلاده قررت فرض الخدمة الاجبارية ورفع قوة الجيش الألماني الى ٣٦ فرقة عسكرية في حين أن الجيش الفرنسي آنذاك كان قوامه ٣٠ فرقة عسكرية فقط .

ان قرار هتلر القاضي باعادة بناء الجيش الألماني قد لاقى تجاوباً كبيراً لدى الرأي العام الألماني ، وأيدته الصحف الألمانية ، مبررة اقدام هتلر على اتخاذ هذا القرار التاريخي بالآتي : وهو أن مبدأ الحد من الأسلحة الذي لوحظ وأقر في مقررات مؤتمر الصلح لم يتحقق على الرغم من مرور حوالي ستة عشرة عاماً . وعوضاً من أن يشمل هذا المبدأ الدول المنتصرة الى جانب الدول المغلوبة على امرها ، فان بريطانيا اعلنت في ٤ آذار بانها عازمة على بناء أسطولها الجوي وتعزيز قواتها الدفاعية ، وكذلك فرنسا أقرت رفع فترة الخدمة الاجبارية الى سنتين . ولهذا فان لألمانيا الحق كغيرها من الدول الأوروبية في بناء قواتها العسكرية ، وأنها ستستمر في ذلك طالما أن مبدأ الحد من الأسلحة لم يشمل جميع الدول بدون استثناء .

اذن ، هكذا اتخذ قرار اعادة بناء الجيش الألماني ، وبهذا الشكل استقبل من قبل الرأي العام الألماني ، والصحف الألمانية ، فماذا كان موقف الدول الأوروبية من هذا القرار ؟

ثانياً : موقف الدول الأوروبية من قرار تسليح الجيش الألماني :

عندما اقدم هتلر على اتخاذ قراره برفع قوة الجيش الألماني الى / ٣٦/ فرقة عسكرية بالاضافة الى فرض الخدمة العسكرية ، كان يشعر بخطورة هذا القرار .. ولقد أعلن عن ذلك أمام كبار ضباطه ، حيث أعلمهم بان فترة اعادة بناء الجيش الألماني ستكون اكثر المراحل صعوبة . وكان باعتقاده أنه لو توفر لفرنسا قادة اقوياء لن يسمحوا لألمانيا باعادة بناء جيشها الذي سيشكل خطراً على سلامتها ، بل سينقضون عليها قبل أن تتمكن من بناء قوتها العسكرية . فهل حصل ما كان قد توقعه هتلر ؟ ان رد الفعل على قرار هتلر بالنسبة لفرنسا ، وللدول الموقعة على اتفاقيات السلام ، لم يكن قوياً ، بل كان اقل بكثير مما كان ينتظره منها هتلر ، فموقف فرنسا لم يتجاوز الاحتجاج الدبلوماسي والاتفاق مع حلفائها على رفع القضية الى « المجلس » وفي نفس الوقت الذي دُعي فيه « المجلس » لمناقشة قضية خرق هتلر لمقررات مؤتمر الصلح ، بذلت الحكومة الفرنسية جهوداً لدى بريطانيا وايطاليا ، من أجل انشاء جبهة مشتركة للوقوف في وجه الخطر الألماني المتصاعد .
وبهدف انشاء هذه الجبهة عقد لقاء « ستريزا » «Stresa» في ١١ نيسان من عام ١٩٣٥ ، وحضره مندوبون عن الدول الثلاث : بريطانيا ، ايطاليا وفرنسا . وبنتيجة الاجتماع الذي انتهى في ١٤ نيسان اتفق المجتمعون على عدّة أمور منها : شجب قرار هتلر باعادة تسليح الجيش الألماني . وتعهدت الدول الثلاث بتمسكها باتفاقيات « لوكارنو » وبدعم استقلال النمسا ضد الأطماع الألمانية ، وبمعنى آخر لقد اتفق المجتمعون على انشاء جبهة عُرفت باسم المكان الذي عقد فيه الاجتماع ، أي « بجبهة ستريزا » يعمل من خلالها جميع الأطراف على احباط أية محاولة افرادية تهدف الى النيل من معاهدات الصلح أو تسيء الى السلام الأوروبي . ان عيب هذا الاتفاق ليس في عدم تناوله القضايا الخارجة عن نطاق أوروبا وحسب وأنما ايضاً في عدم اتخاذه أية اجراءات تحول دون تنفيذ هتلر لسياسة التسلح التي بدأها أيضاً .
وهكذا كان الأمر بالنسبة للقرار الذي صدر عن المجلس في ١٧ نيسان ، حيث اعتبر أن اجراءات هتلر مناقضة لالتزامات المانيا وتعهداتها الدولية ،

دون أن يتخذ أي أجراء ضدها ، وبسبب عدم فعالية الاجراءات التي تمت بين فرنسا وبريطانيا وايطاليا من جهة ، وقرار مجلس عصبة الأمم من جهة ثانية اتجهت الدبلوماسية الفرنسية نحو ايجاد حلف مع الروسيا للوقوف في وجه الخطر الألماني المتزايد .

لقد أراد « لافال » أن يضغط على الحكومة البريطانية بالاعلان عن امكانية اقامة تحالف بينها وبين الروسيا ، وذلك قبل يومين من بدء « لقاء ستريزا » ، ولكنها وبعد أن عجزت عن اقناع حليفتيها الغربيتين : بريطانيا وايطاليا ، باتخاذ اجراءات عملية تحول دون استمرار هتلر في خرق اتفاقات الصلح ، وجدت ان الضرورة تقضي بوضع الحلف الذي أعلنت عن احتمال قيامه بينها وبين الروسيا موضع التنفيذ ، ومما ساعدها في ذلك هي رغبة القادة السوفيات والحاحهم على قيام تحالف بينهما . ولهذا اجتمع « لافال » بوزير خارجية الروسيا « ليتفينوف » في جنيف ، من أجل هذه الغاية وبنتيجة لقائهما تمّ التوقيع على الاتفاقية الفرنسية ـ السوفياتية في ٢ ايار من نفس العام . وتضمنت هذه الاتفاقية بتعهد كل من الدولتين بتقديم كل مساعدة للدولة الأخرى في حال الاعتداء عليها من قبل دولة أوروبية[١] ، ولقد ارادت فرنسا أن لا تغضب بريطانيا وايطاليا ، ولذلك ربطت اشتراكها في الدفاع عن الروسيا ضد المانيا بقرار يصدر عن هاتين الدولتين يذكر أن العدوان قد وقع بالفعل ، وبمعنى آخر ، اذا لم تقرر بريطانيا وايطاليا بأن العدوان قد وقع بالفعل على الروسيا فان فرنسا تكون حرّة طليقة من تعهداتها حيال الروسيا . ولقد صيغ ذلك في بروتوكول خاص ألحق بالاتفاقية الفرنسية ـ السوفياتية . وفي فترة المفاوضات بين فرنسا والروسيا ، كانت تشيكوسلوفاكيا قد أعلنت في ١٨ نيسان ١٩٣٥ بأن اتفاقية مشابهة للاتفاقية الفرنسية ـ السوفياتية ستوضع بينها وبين الروسيا . ولذلك بعد مفاوضات بين الروسيا وتشيكوسلوفاكيا ، بمباركة فرنسية ، اجتمع « الكسندروفيسكي » بالرئيس

(١) كان هذا الاتفاق موجهاً ضد المانيا ولذلك يقصد بالدول الاوروبية : المانيا .

التشيكي » « بنس » في براغ ، ووقعا في ١٦ ايار سنة ١٩٣٥ الاتفاقية « السوفياتية ـ التشيكية » ، وهي مشابهة في بنودها للاتفاقية الفرنسية ـ السوفياتية ، الا ان البروتوكول الخاص الذي الحق فيها ، نص على ان المساعدة المتبادلة لا توضع موضع التنفيذ الا اذا قررت فرنسا مساعدة الدولة المعتدى عليها .

وهكذا نرى أنه على الرغم من محاولات فرنسا الرامية الى الخروج عن السياسة الأنكليزية الهادئة ، الا انها عادت وربطت جميع تحالفاتها بالموقف البريطاني ، فهي وان ربطت تنفيذ الاتفاقية السوفياتية ـ التشيكية بها الا أنها ربطت موقفها بالموقف البريطاني عن طريق البروتوكول الذي الحقته باتفاقيتها مع الروسيا .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ، هو : هل استمرت هذه التحالفات في وجه الأخطار النازية ؟ وهل استطاعت ان تحول دون تحقيق هتلر لبقية برنامجه النازي ؟ وماذا كان موقف المانيا من هذه التحالفات ؟

لقد كان موقف المانيا حيال هذه التحالفات بأن استنكرتها جميعاً ، فأعلنت ان من حقها العمل على فك هذا الحصار المضروب حولها ، ومما ساعدها في ذلك هو موقف قادة بريطانيا المهادن ، والذي وصفه البعض بالمستسلم من جهة ، وأطماع ايطاليا التوسعية في أفريقيا من جهة ثانية . حيث ان ذلك ادّى الى تفجير جبهة « ستريزا » من الداخل ، مما أفاد هتلر كثيراً في تحقيق ما تبقى من برنامجه النازي . وبما أننا سنقرر فصلاً خاصاً عن قضايا المتوسط وافريقيا ، فاننا سننتقل فوراً الى الكلام عن خطوة ثانية خطاها هتلر ضمن اطار برنامجه ، ومتعلقة باعادة تسليح رينانيا وموقف الدول منها .

البند الثاني : قرار هتلر بأعادة تسليح رينانيا وموقف الدول الأوروبية منه :

لقد تردد هتلر في اتخاذ قراره كرد على التحالفات التي ضربتها فرنسا من حوله ، اذ كان يرغب باديء الأمر ، بالاقدام على احتلال رينانيا ، ولكن

تصوره للرد الفرنسي بأنه قد يصل الى درجة التدخل العسكري من أجل منعه من تحقيق غايته تلك ، دفعه الى التمهل قليلاً ريثما تكون الاوضاع الدولية قد تبدلت لصالحه من جهة ويكون قد استفاد من هذه المهلة في تقوية جيشه من جهة ثانية . ولذلك اقتصر رده الفوري بأن اعلن في ٢١ أيار من عام ١٩٣٥ ، بأن الحلف الفرنسي - السوفياتي يتناقض مع اتفاقيات لوكارنو . وأن المانيا ستحترم بنود هذه الاتفاقية طالما ان الأطراف الأخرى تحترمها بالمثل . فماذا حصل من تطورات دولية حتى عاد هتلر وأعطى أوامره الى جيشه باتخاذ مراكزه في رينانيا في آذار من عام ١٩٣٦ ؟ وما هي الردود الدولية الأوروبية على ذلك ؟

أولا : قرار تسليح رينانيا وأسبابه

لقد عرف العالم في فترة ١٩٣٥ وبداية ١٩٣٦ بعض الأحداث الدولية التي انعكست ايجابيا على وضع المانيا الدولي . ولقد تجلى ذلك بالاتفاقية الانكليزية - الالمانية التي وقعها الطرفان في ٤ حزيران لعام ١٩٣٥ ،وحددت قوة الاسطول االبحري الألماني بالنسبة للاسطول البحري الأنكليزي ، وبالاعتداء الايطالي على اثيوبيا الذي باعد بين بريطانيا وفرنسا من جهة وايطاليا من جهة ثانية ، مما أدّى الى انهيار جبهة « ستريزا » التي قامت بوجه المانيا على اثر خرق هتلر لاتفاقية « فرساي » لجهة اعادة بناء الجيش الألماني .

ان الحادثة الأولى بالاضافة الى أنها حسنت العلاقات البريطانية - الألمانية ، فقد قوّت وضع المانيا الدولي وشكلت نوعاً من الاعتراف البريطاني بقرار هتلر القاضي باعادة تسليح المانيا . كل ذلك ناتج عن اعتراف بريطانيا لألمانيا باعادة بناء اسطولها البحري شرط ان لا تتعدى قوته ٣٥٪ من قوة الأسطول الانكليزي . هذه الاتفاقية قد أدت الى فتور في العلاقات الفرنسية - الانكليزية ، وذلك ليس للتقارب الذي حصل بين

بريطانيا والمانيا وحسب ، وانما لأن بريطانيا أقدمت على تعديل مقررات السلام بشكل جزئي من دون استشارة فرنسا ، وانه برأيها سيؤدي ذلك الى مطالبة هتلر بالمزيد من التعديلات في اتفاقية فرساي .

اما الحادثة الثانية فقد قوّت موقف هتلر عن طريق اضعاف اخصامه وخاصة فرنسا . ونتائجها لم تقتصر على فرط عقد جبهة « ستريزا » وحسب ، وانما اعطت الدليل القاطع لهتلر بأن بريطانيا لن تقدم على استعمال القوة ضده . فبريطانيا التي استنكفت عن استعمال القوة العسكرية من اجل الدفاع عن مصالحها الحيوية في وجه العدوان الايطالي على الحبشة اعطى الدليل العملي لهتلر بانها لن تقدم على استعمال القوة العسكرية من أجل نصرة حليفتها فرنسا .

لهذه الأسباب توفرت القناعة لدى هتلر بضرورة اتخاذ قراره بتسليح رينانيا ، ولم تثنه أراء معاونيه بتأخير قراره الى ما بعد استكمال بناء قوته العسكرية ، بل على العكس فقد اقنعهم بصوابية رأيه معلناً أن فرنسا لن تقدم على استعمال القوة العسكرية من أجل الحؤول دون تسليحه رينانيا . وحجة هتلر ذلك ، ان فرنسا عندما كانت على تفاهم تام مع بريطانيا وايطاليا لم تكن تلجأ الى استعمال القوة العسكرية لمنعه من تنفيذ قراره القاضي باعادة بناء الجيش الألماني ، فانه من الطبيعي أن لا تقدم فرنسا على استعمال القوة العسكرية ضده وايطاليا منسحبة من جبهة « ستريزا » بالاضافة الى ان عدم استكمال بريطانيا للقوة ضد ايطاليا في الحبشة ، قد اعطت الدليل القاطع بأنها ليست على استعداد لخوض معارك عسكرية ضد المانيا لن يكون لها فيها أية مصلحة .

لهذه الأسباب استغل هتلر مصادقة المجلس النيابي الفرنسي ، في ٢٧ شباط لعام ١٩٣٦ ، على الاتفاقية الفرنسية ـ السوفياتية ، بأغلبية ٣٥٣ صوتاً ضد ١٦٤ صوتاً ، ليبرر انسحابه من اتفاقيات « لوكارنو » . أما حجته في ذلك فهي أن فرنسا خالفت بنود هذه الاتفاقات حيث التزمت بموجبها بعدم استعمال القوة ضد المانيا الا في حال هجومها على تشيكوسلوفاكيا أو

بولونيا . أما وقد التزمت فرنسا بموجب اتفاقيتها مع الاتحاد السوفياتي باستعمال القوة ضد المانيا اذا ما هاجمت الروسيا ، فان ذلك يتناقض مع اتفاقات « لوكارنو » . ولقد أعلن هتلر موقفه هذا امام « أريستاغ » Archstag » ، أي المجلس النيابي الألماني ، في ٧ اذار من عام ١٩٣٦ . وكان قد سبق ذلك اجتماع هتلر بالسفراء الأوووبيين في برلين حيث اعلن لهم في ٦ آذار بأن بلاده قد انسحبت من اتفاقات « لوكارنو » وبأن قوات المانية رمزية ، قوامها / ٣٠/ الف جندي هي في طريقها الى رينانيا . وبالاضافة الى ذلك كان قد أرسل مذكرة الى كل من فرنسا وبلجيكا ، اعرب فيها عن استعداد بلاده لاجراء مفاوضات معهما حول اتفاقية عدم اعتداء ، مدتها ٢٥ عاماً ، ومضمونة من كل من بريطانيا وايطاليا . وتضمنت المذكرة بالاضافة الى ذلك استعداد المانيا للتفاوض في الأمور التالية :

١ ـ ميثاق جري يحدد قوة اسطولها الحيوي بالنسبة لقوة اساطيل الدول الاخرى .
٢ ـ اتفاقات مع جيران المانيا الشرقيين مماثلة لتلك التي وقعتها مع بولونيا .
٣ ـ عودة الى المنظمة الدولية بعد اجراء بعض التعديلات عليها .

لقد أستقبل أهالي رينانيا القوات العسكرية الألمانية بفرح كبير ، وبنتيجة استفتاء اجراه هتلر على قراره هذا صوت الى جانبه ٩٩٪ من المقترعين الألمان .

كان هذا موقف الشعب الالماني من قرار هتلر بتسليح رينانيا ، فكيف كانت مواقف الدول الاوروبية من هذا القرار ؟

ثانياً : موقف الدول الأوروبية من قرار هتلر بتسليح رينانيا

لقد تخاذلت الدول الأوروبية للمرة الثانية أمام أقدام هتلر على تغيير الاوضاع القائمة ، وخرقه للاتفاقات الدولية بشكل عام . وللاتفاقات

« لوكارنو » بشكل خاص . ففرنسا المتضررة الأولى من انبعاث الخطر الألماني ، والزاعمة لنفسها دور الحامي لمقررات مؤتمر الصلح ، لم تتمكن من ردع هتلر ومنعه من خرق الاتفاقات الدولية ، بل لم تقدم على استعمال القوة العسكرية ضد هذا العمل النازي الخطير . والسبب في ذلك يعود الى الوضع الداخلي والانقسامات التي شهدها الرأي العام الفرنسي من جهة ، والى تردد حلفائها في نصرتها وخاصة بريطانيا من جهة ثانية .

ان الحكومة الفرنسية على الرغم من معرفتها المسبقة بأن هتلر يعد شيئاً بالخفاء ضد رينانيا ، فانها لم تستطع أن تُعد خطة واضحة تواجهه بها في حال اقدامه على خرق اتفاقات « لوكارنو » وكرد على قرار هتلر بارسال قواته الى منطقة رينانيا .

فإن رئيس الحكومة الفرنسية اقدم في ٨ آذار ، على رفض المذكرة الألمانية الآنفة الذكر ، والإعلان عن ان بلاده لن تسمح للمدفعية الألمانية بأن تصوّب نحو مدينة « ستراسبورغ » ، وسترغم هذه القوات على الانسحاب من رينانيا .

ومن أجل وضع هذا الموقف المبدئي للحكومة الفرنسية موضع التنفيذ كان يلزم وحدة الصف الداخلي من جهة وتأييد حلفاء فرنسا لها ، وخاصة الدول « اللوكارنية » من جهة ثانية ، وهذا ما لم يتحقق لحكومة « البيرسرّو Sarraut A. » . لأن الخلاف ظهر بشكل واضح بين أعضاء الوزارة الفرنسية ، ذلك أنه في وجه الفريق الذي طالب باتخاذ اجراءات فردية وسريعة وقف فريق آخر يطالب بانتظار خطة جماعية تتحمل مسؤوليتها المنظمة الدولية . وكذلك بالنسبة للموقف الدولي فقد وقف في وجه التأييد الروسي لفرنسا موقف بريطانيا المعتدل والذي تجلى ببرقية المستر « ايدن » Eden » الى زميله الفرنسي « فلاندن » « Flanden » ينصحه فيها بالحكمة والاعتدال ، وبانتظار عقد مؤتمر دولي تحضره الدول « اللوكارنية » ، وذلك بهدف اتخاذ موقف جماعي من قرار هتلر بتسليح رينانيا .

ولقد عقدت الدول « اللوكارنية » : باستثناء ايطاليا[1] ، مؤتمرها في باريس ، بتاريخ ١٠ آذار من عام ١٩٣٦ ، وفي خلال هذا المؤتمر بذل وزير خارجية بريطانيا جهده في اقناع زميله الفرنسي « فلاندن » من أجل عدم استعمال القوة ضد المانيا ، وساعده في ذلك ممثل بلجيكا « فان زيلند » « Van Zeland » ، وكذلك ممثل بولونيا الذي عكس موقف بلاده غير الراغبة بأستعمال القوة ضد المانيا . ونتيجة لموقف الدول « اللوكارنية » غير المشجع لفرنسا على استعمال القوة ، باستثناء تشيكوسلوفاكيا ، فقد قبلت الحكومة الفرنسية برفع القضية الى « عصبة الأمم » ، من اجل اتخاذ اجراءات جماعية ضد خرق هتلر للاتفاقات الدولية . ولكن « مجلس عصبة الأمم » الذي عقد اجتماعه في لندن اكتفى باتخاذ قرار شجب فيه خرق المانيا لتعهداتها الدولية وذلك دون أن يتبع هذا القرار باجراءات رادعة تحول دون استمرار المانيا في خرق هذه التعهدات .

وازاء هذا الموقف المعتدل والمهاون من قبل الدول الديمقراطية حيال المانيا ، سارع هتلر الى أتخاذ مبادرة يُعرب فيها عن رغبته في اقامة السلام ونشره في أوروبا . وذلك عن طريق برنامج عمل للسلام اقترحه على الدول الأوروبية في الأول من نيسان . ويتضمن برنامج هتلر :

١ ـ تجميد نشاطاته العسكرية في رينانيا طوال فترة أربعة اشهر .

٢ ـ في خلال هذه الفترة تجري المانيا مفاوضات مع فرنسا وبلجيكا حول اتفاقية عدم اعتداء مدتها ٢٥ عاماً . ويُلحق بهذه الاتفاقية ميثاق حول موضوع نزع السلاح . كما أن المانيا مستعدة لتوقيع اتفاقات مع جيرانها الشرقيين مشابهة لتلك التي وقعتها مع بولونيا في عام ١٩٣٤ .

٣ ـ بعد تحقيق المرحلتين السابقتين تسعى المانيا للعودة الى عصبة الأمم .

بعد أن تخلت الحكومة الفرنسية ، نتيجة لظروف ذاتية ودولية ، عن فكرة

---

(١) بسبب خلافها مع بريطانيا وفرنسا حول الحبشة .

اخضاع المانيا بالقوة ، كان من الطبيعي أن تلجأ الى أسلوب التفاوض . ولهذا فقد سارعت عند تسلّمها لبرنامج هتلر للسلام ، الى الرد عليه ببرنامج آخر للسلام ، يتضمن تشكيل لجنة أوروبية يوضع بتصرفها قوة دولية ، وتكون مهمتها السهر على حفظ السلام والأمن الأوروبيين . فكان جواب هتلر بالرفض للمشروع الفرنسي ، ولكن دون ان يقدم المشروع البديل . ومما ساعد في ايقاف المفاوضات عند هذا الحد هو احتلال القضايا الداخلية في فرنسا المرتبة الأولى من اهتمامات الحكومة الفرنسية ، حيث أن « الجبهة الشعبية » «Front Populaire» حصلت على مجموعة كبيرة من المقاعد النيابية في الانتخابات العامة التي حصلت في ربيع عام ١٩٣٦ .

لقد كان لانتصار الارادة الألمانية في بناء الجيش الألماني وتسليح رينانيا ، أثارها الكبرى على الاوضاع الدولية ، حيث ان ذلك لعب دور اساسياً في تخلي بعض الدول عن فرنسا التي ظهرت بمظهر الضعيف العاجز ، وبالتسارع الى توثيق علاقاتها مع المانيا القوية الناهضة من كبوتها .

القسم الثالث : نجاح الدبلوماسية الألمانية وبداية سياسة المحاور

ان الانتصارات التي حققتها النازية حتى عام ١٩٣٦ ، لم تكن لتقتصر على نطاق التسلح وحسب ، وانما تعدت ذلك الى نطاق علاقات المانيا ببعض جيرانها من الدول « الدانوبية » ، حيث انها استطاعت أن توفر لمنتوجات هذه الدول افضل الأسعار ، بزيادة ٢٥٪ عن الأسعار العالمية . فكانت تستورد منها المواد الأولية التي تحتاج اليها مصانعها ، وبالمقابل تصدر اليها الفائض من انتاجها الصناعي . واذا ما أخذنا المبادلات التجارية مع بلغاريا كمثال ، لتبين لنا مدى هذه العلاقة التي ربطت المانيا بها بعض جيرانها ، حيث ان حوالي نصف التجارة الخارجية لبلغاريا كانت تتم مع المانيا . فنسبة صادرات بلغارياً الى المانيا ارتفعت من ٣٠٪ في عام ١٩٢٩ الى حوالي ٤٧٪ في عام ١٩٣٦ . وكذلك وارداتها من المانيا ارتفعت نسبتها من

٢٣٪ في عام ١٩٢٩ الى حوالي ٦١٪ في عام ١٩٣٦ .

اذا كانت المانيا قد تمكنت من توثيق علاقاتها التجارية مع بعض جيرانها « الدانوبيين » ، في فترة كانت تخوض فيها اقسى معاركها ، وهي معركة بناء قواتها العسكرية ، فانه من الطبيعي ان تنجح الدبلوماسية الألمانية في تحسين علاقاتها مع الدول الأخرى وفي كسب المزيد من الصداقات الدولية بعد أن ملكت الوسائل المساعدة على انجاح سياستها الخارجية .

البند الأول : نجاح الدبلوماسية الألمانية في جر النمسا الى فلكها كخطوة اولى في طريق الضم النهائي .

ان أولى النتائج التي عكسها تسليح المانيا على نجاح دبلوماسيتها ، تجلّت في جذب النمسا الى الفلك الألماني . وتفاصيل ذلك، هو ان « شوشننج » رئيس الحكومة النمساوية ، وجد أن الحكمة تقضي بعدم معاداة المانيا بل بالتقرب منها اذا أمكن ، خاصة بعد أن رأى ألمانيا تنهض من كبوتها قوية ، مجتازة العراقيل التي وضعتها فرنسا في طريقها ، وقبل أن يقدم « شوشنيج » على خطوته هذه حيال ألمانيا ، قام بزيارة موسوليني ، واجتمع به في مزرعته القريبة من « فورلي » «Forlie» في أوائل حزيران من عام ١٩٣٦ . واستوضحه في هذا الاجتماع رأيه في امكانية توقيع اتفاقية بين النمسا وألمانيا ، تعيد العلاقات فيما بين هاتين الدولتين الى سابق عهدها ، أي الى ما قبل الأزمة التي تفجرت بينهما في عام ١٩٣٤[١] . وبسبب انشغال القسم الأكبر من القوات الايطالية في الحبشة كان موسوليني يدرك أن ليس بامكانه مقاومة أي تقارب بين النمسا ـ ألمانيا ، لذلك كان أن أظهر لزائره بأنه لا يُعارض أية اتفاقية بين الدولتين بشرط أن تتضمن اعتراف ألمانيا باستقلال النمسا .

اذن ، بعد أن حصل « شوشننغ » على موافقة موسوليني سارع الى توقيع اتفاقية مع المانيا ، في ١١ تموز من عام ١٩٣٦ ، واهم ما تضمنته :

---

(١) راجع صفحة ٢٨٣ من هذا الكتاب .

١ ـ اعتراف المانيا بكامل السيادة النمساوية .
٢ ـ تعهد تبادل بعدم تدخل احدى الدولتين في الشؤون الداخلية للدولة الاخرى .
٣ ـ تعهد النمسا بانتهاج سياسة تنسجم مع السياسة الألمانية آخذة بعين الاعتبار أنها دولة المانية .

ان هذه الاتفاقية على الرغم من تأكيدها على سيادة النمسا واستقلالها من جهة ، وعلى عدم تعارضها مع الاتفاقية الاقتصادية التي كانت النمسا قد وقعتها في عام ١٩٣٤ مع أيطاليا والمجر من جهة ثانية ، فقد اعتبرت نصراً سياسياً لألمانيا . ويعود ذلك الى عوامل عدة ، اهمها :

١ ـ العفو العام عن النازيين الذين كانوا قد زج بهم في السجون على اثر أزمة ١٩٣٤ .

٢ ـ رفع الحظر عن الوسائل الاعلامية النازية والسماح لها بالدخول الى النمسا ، فكان لها وخاصة للصحف منها تأثيرها الكبير على الرأي العام النمساوي ، عن طريق الدعاوة القوية للعنصرية الجرمانية .

٣ ـ تعيين وزيرين من اعضاء الحزب النازي النمساوي في حكومة «شوشنيج» .

من هنا ، كان القول : بأن هذه الاتفاقية اذا كانت قد أعتبرت من وجهة نظر « موسوليني » و« شوشنيج » انتصاراً للنمسا ، وبأنها وقعت من اجل تلافي الاتحاد مع المانيا ، الا أنها بالواقع كانت خطوة على طريق الانضمام التام . فهي فتحت الباب رحباً ليس أمام تحركات النازيين النمساويين وحسب ، وانما أمام تحركات هتلر نفسه أيضاً . وقد تجلى ذلك بالدعوة التي وجهها هتلر الى قادة الحزب النازي النمساوي لزيارته في برلين ، وكان لم يمض اكثر من خمسة أيام على توقيع الاتفاقية المذكورة ، وطلب اليهم بمتابعة نضالهم ضد حكومة « شوشنيج » حتى تتحقق اهدافهم بالالتحاق التام بالدولة الأم : المانيا . وهذا ما سيتحقق بالفعل في عام ١٩٣٨ على الرغم من مناورات « شوشنيج » ،

ومحاولاته الدائمة لافشال هذا المخطط ، ان باللجوء الى ايطاليا والدول الليبرالية ، أوعن طريق التلويح باعادة اسرة « هابسبورغ » الى عرش النمسا .

البند الثاني : اقامة محور روما ـ برلين

ان اقامة محور روما ـ برلين انتصار للدبلوماسية الألمانية بقدر ما هي انتصار للدبلوماسية الايطالية ، بل انتصار للكونت « شيانو » «Shiano » وزير خارجية ايطاليا ، الذي لعب دوراً اساسياً في اقامة هذا المحور ، وذلك لما تمتع به من ثقة لدى موسوليني من جهة ، ولما عُرف عنه من صدق في دعوته لتقارب البلدين من جهة ثانية .

وعلى الرغم من أن التصادم كان وشيكا بين ايطاليا والمانيا في عام ١٩٣٤ بسبب النمسا ، فان التقارب ما لبث أن تم بينهما شيئاً فشيئاً حتى حصل الاتفاق التام ، الذي تجلى بمحور روما ـ برلين في عام ١٩٣٦ . فما هي الأسباب التي أدّت الى ذلك ؟ ان العوامل التي ساعدت على تقارب الدولتين كثيرة : بدأت بالتوافق بين ايديولوجيتين النظامين ومواقفهما المبدئية من مقررات مؤتمر الصلح ، وانتهت بانسجام مواقفهما العملية من قضية الحرب الأهلية الأسبانية ، وذلك مروراً بانشغال القوات الايطالية في الحبشة والمتوسط والتأييد الذي لاقته ايطاليا في هذه القضايا من قبل المانيا .

جميع هذه العوامل وان لعبت دورهما في تقريب النظامين بعضاً من بعض ، الا أن قضية النفوذ في الدانوب ، واصرار كل من الدولتين على مد نفوذها الى هذه المنطقة ، كان السبب الرئيسي الذي حال دون قيام هذا المحور طوال تلك الفترة . ولكي يحصل التقارب الفعلي بين الدولتين كان لا بد من ازالة هذه العقبة الرئيسية من طريق التقارب بين البلدين ، اي بمعنى آخر ، كان لا بد وأن يتنازل أحد الفريقين عن نفوذه في هذه المنطقة للفريق الآخر .

ولذلك وبعد أن وجد موسوليني أنه من الصعب الاستمرار في الحرب على جبهتين : جبهة الدانوب وجبهة المتوسط والمستعمرات ، وبمعنى آخر ، انه

من الصعب ان يحارب المانيا وبريطانيا وفرنسا في آن واحد ، فكان على موسوليني أن يختار بين المانيا أو بين بريطانيا وفرنسا ، وبما أنه كان في عام ١٩٣٦ قد سار خطوات كبيرة في ميداني المتوسط والمستعمرات ، ولاقى نجاحاً كبيراً في هذا الميدان وخاصة في الحبشة ، فقد اتخذ قراره الحاسم بالأستمرار في هذا الميدان ، وبالتخلي عن نفوذه في منطقة الدانوب لصالح المانيا مقابل حصوله على الدعم والتأييد منها في وجه بريطانيا وفرنسا .

اذن ، بمجرد اتخاذ موسوليني قراره المبدئي بتوجيه اطماعه نحو المتوسط ، وباستعداده للتخلي عن الدانوب لصالح المانيا ، فتحت الطريق امام محور روما - برلين . وبقي على الدبلوماسية الأيطالية أن تنشط لانتزاع تأييد المانيا لأيطاليا في المتوسط والمستعمرات مقابل تخلي ايطاليا على نفوذها في الدانوب . فالقضية اصبحت سهلة : موسوليني يريد التخلي عن الدانوب لصالح المانيا ، ولكن ليس من دون ثمن ، فهل هتلر على استعداد لدفع الثمن ؟ على الرغم من ان قرار موسوليني هذا قد أثلج صدر هتلر ، وعلى الرغم من أن الثمن المطلوب من هتلر ، هو ليس من حسابه الخاص بل من حساب فرنسا وبريطانيا ، فأن هتلر فضل التريث قليلاً قبل اعطاء الجواب . وعلى الرغم من تردد هتلر فقد جعلت تسوية جزئية بين الفريقين في شهر تموز من عام ١٩٣٦ باعتراف هتلر بالوجود الايطالي في الحبشة ، مقابل عدم معارضة موسوليني للأتفاقية الألمانية - النمساوية[١] .

ان فترة تردد هتلر كانت بالواقع فترة تقييم ، بل عملية أختيار بين أيطاليا وبريطانيا ، فكما ان علاقاته كانت جيدة مع ايطاليا فقد كانت أيضاً حسنة مع بريطانيا ، وحتى أن « لويد جورج » قام بزيارته في صيف ١٩٣٦ ، بهدف توطيد العلاقات بين البلدين .

لقد أستطاع « شيانو » وزير خارجية ايطاليا أن يحسم الموقف في الزيارة التي قام بها الى برلين في تشرين الاول من عام ١٩٣٦ . حيث أنه بعد أن أجتمع

(راجع صفحة ٣٠١ من هذا الكتاب

بزميله الألماني « فون نوراث » « Van Neurath » وقررا معاً الأعتراف بنظام فرانكو في ٢١ تشرين الاول ، عاد والتقى بالزعيم النازي ، هتلر ، في ٢٤ تشرين الاول ، ووضع بين يديه وثيقة انكليزية تحت عنوان : « الخطر الألماني » وموقعةً من قبل « إيدن » « Eden » وزير خارجية بريطانيا . وبنتيجة رد فعل هتلر على هذه الوثيقة تحقق « لشيانو » ما كان قد توخاه منها ، وهو قطع الطريق على كل تقارب ممكن بين المانيا وبريطانيا . وبنتيجة اللقاء كان هتلر قد حسم أمره وقرر التحالف مع أيطاليا ، فعرض عليه « شيانو » أتفاقية تحالف بين الدولتين ، تتضمن اعتراف ايطاليا بالنفوذ الألماني في الدانوب ، مقابل اعتراف المانيا بالنفوذ الأيطالي في المتوسط .

اذن الأتفاق الذي تمّ بين الدولتين ألمانيا وإيطاليا والذي عُرف « ببروتولول أوكتوبر » ، كان حول تنسيق التعاون وأقتسام النفوذ بينهما ، ولكن بهدف أيهام الرأي العام العالمي بشكل عام وبريطانيا وفرنسا بشكل خاص فقدْ أعطي هذا الأتفاق غطاء الدفاع عن مصالح الدولتين ضد الشيوعية .

البند الثالث : محور طوكيو ـ برلين

اذا كانت المانيا قد اتخذت من الأتفاقية الفرنسية ـ السوفياتية لعام ١٩٣٥ ، مبرراً لأحتلال رينانيا حيث تدهورت علاقاتها بفرنسا ، فان المانيا أخذت الأتفاقية نفسها كمبرر لتوتير علاقاتها بالأتحاد السوفياتي . وكما أن المانيا سعت الى تطويق فرنسا بشبكة من الأحلاف ونجحت في انشاء محور روما ـ برلين ، كذلك محور طوكيو ـ برلين . وقبل أن تلتفت المانيا نحو اليابان كانت قد بذلت جهوداً كبيرة من أجل الغاء التحالف الفرنسي ـ السوفياتي ، وعلى الرغم من الاغراءات التي قدمتها للاتحاد السوفياتي في خلال عام ١٩٣٥ ، والتي تضمنت عرضها له بتوقيع اتفاقية اقتصادية تقدم له بموجبها قرضاً قدره / ٥٠٠/ خمسماية مليون ماركاً ، فأنها لم توفق في أقناع الأتحاد السوفياتي بالانسحاب من هذا الحلف . ونتيجة لفشلها في اقناع احدى الدولتين بالانسحاب من الحلف ،

كان سعيها الى انشاء محور روما ـ برلين للوقوف في وجه فرنسا ، كما انه للوقوف في وجه الاتحاد السوفياتي كان سعيها الى أِقامة محور طوكيو ـ برلين ، حيث يضطر معه الى اجراء الف حساب وحساب ، قَبل ان يقدم على المشاركة في حرب ضدها .

ولقد نجحت المانيا في التقرب من اليابان ، وبالتالي من أقامة حلف بينهما ، على اساس مناهضة الشيوعية العالمية ، ثم التوقيع عليه في ٢٥ تشرين الثاني من عام ١٩٣٦ ، وتضمن الحلف الياباني ـ الألماني ، الذي عُرف بحلف « الانتي ـ كوفترن » ، تعهد الدولتين بمقاومة الشيوعية العالمية بقوة السلاح . وأنه في حال هجوم الأتحاد السوفياتي ، وفي حال تهديده بالهجوم على احدى الدولتين ، تأخذ الثانية موقف المحايد اليقظ ، كما تعمد الى أجراء التشاور مع الدولة الأخرى من أجل أتخاذ الأجراءات الكفيلة بحماية مصالحهما المشتركة[1] . وتضمنت الأتفاقية ايضاً تعهد الدولتين بعدم توقيع اية اتفاقية سياسية مع الاتحاد السوفياتي ما لم يؤخذ رأيِ الدولة الثانية بالموضوع[2] .

ومن مميزات هذا الحلف انه لم يقتصر على المانيا واليابان ، وأنما أعتبر حلفاً مفتوحاً امام جميع الدول الراغبة في محاربة الشيوعية العالمية ، ونتيجة لذلك دخلته ايطاليا في ٦ تشرين الثاني من عام ١٩٣٧ ، كما دخلته بعض الدول الأخرى ، واهمها اسبانيا .

البند الرابع : تحييد بلجيكا

ان تحييد بلجيكا اذا ما وضعناه في خانة الانتصارات للدبلوماسية الألمانية فلأنه شكل نكسة كبيرة للدبلوماسية الفرنسية . ولذلك فان تحييد بلجيكا على الرغم من انه لم يكن نتيجة لمسعى الماني بقدر ما كان نتيجة لعجز وتقهقر الدبلوماسية الفرنسية ، فقد ترك آثاراً ايجابية على الوضع الألماني . وبقدر ما

---

(١) المادة الاولى من اتفاقية « انتي ـ كومنترن »

« ٢ » المادة الثانية من نفس الاتفاقية .

انعكس أيجابياً على المانيا بهذا القدر انعكست سلبياته على فرنسا بشكل عام وعلى علاقاتها بحليفاتها الشرقيات بشكل خاص ، فما هي الأسباب التي دعت القيادة البلجيكية الى انتهاج سياسة الحياد بعد ان كانت حليفة لفرنسا طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى ؟ وما هو مدى تأثير هذه السياسة على فرنسا وبالتالي على المانيا ؟

لقد كانت العلاقات الفرنسية ـ البلجيكية حتى عام ١٩٣٦ تنتظم وفق وثيقتين قانونيتين : الاولى تمثلث بالاتفاقية الثنائية لعام ١٩٢٠ ، والثانية تمثلت باتفاقيات « لوكارنو » الجماعية لعام ١٩٢٥ ، وفي ٦ آذار من عام ١٩٣٦ كانت الحكومتان : الفرنسية والبلجيكية قد تبادلتا الرسائل واتفقتا على أن علاقاتهما معاً تنظمها اتفاقات « لوكارنو » فقط ، بعد أن أنتهت مدة اتفاقية ١٩٢٠ . وبعد أن وضع حداً لأتفاقيات « لوكارنو » على أثر أقدام هتلر على تسليح رينانيا ، لم تعد هنالك اية وثيقة قانونية تنظم علاقات الدولتين ، ولقد جرت محاولة من قبل فرنسا ،. بريطانيا وبلجيكا لاعادة جمع الدول اللوكارنية ، ووجهت الدعوة الى المانيا وأيطاليا من أجل هذه الغاية ، وعلى الرغم من قبول هاتين الدولتين المبدئي للدعوة التي وجهت اليهما في ٣١ تموز من عام ١٩٣٦ ، فأن اللقاء لم يتم ، وبالتالي بعث اتفاقات لوكارنو لم يحصل بسبب اصرار المانيا على عدم أثارة قضايا اوروبا الشرقية من جهة ورفض فرنسا للاقتراح الألماني بالغاء الاتفاقية الفرنسية ـ السوفياتية من جهة ثانية ، ونتيجة لفشل المسعى الرامي الى جمع الدول « اللوكارنية » ، تحللت بلجيكا رسمياً من الوثائق التي تربطها بتحالفات مع فرنسا .

في هذه الفترة ، وعندما وجدت الحكومة البلجيكية ان التطورات الدولية تشير الى أن أوروبا تعيش أجواء ما قبل الحرب ، فكرت بالأستفادة من هذا الظرف وباتخاذ القرار الذي تقتضيه المصلحة البلجيكية ، وهو : الوقوف على الحياد من النزاعات الدولية . ولقد أفصح مندوب بلجيكا لدى « عصبة الأمم » ، خلال دورة « الجمعية » الممتدة بين ٢١ ايلول و١٠ تشرين الاول ، الى زميليه : الفرنسي ، والأنكليزي ، عن رغبة بلاده هذه ، اي تخلي بلجيكا

عن سياسة الأحلاف وانتهاج سياسة حيادية .

لقد حاولت الحكومة الفرنسية أن تقاوم الرغبة البلجيكية هذه ، الا أن جميع جهودها باءت بالفشل ، وذلك يعود لسببين : الاول : تجلى بصلابة الموقف البلجيكي والذي أعلن بشكل رسمي في جلسة لمجلس الوزراء حضرها الملك « ليوبولد الثالث » وذلك بتاريخ ١٤ تشرين الأول من عام ١٩٣٦ .

الثاني : تجلى بتجاوب بريطانيا مع الموقف البلجيكي الجديد حيث تعهدت على لسان وزير خارجيتها « أيدن » ، في ٢٧ تشرين الثاني ، بالدفاع عن بلجيكا ضد كل اعتداء خارجي ، كما بذلت مساعيها لدى الحكومة الفرنسية من أجل أن تحذو حذوها . واستطاعت في خلال فترة وجيزة ان تقنع الحكومة الفرنسية بضرورة أحترام الأرادة البلجيكية ، فصدر التصريح الثنائي : الفرنسي ـ الانكليزي ، بتاريخ ٢٤ كانون الثاني من عام ١٩٣٧ ، ضمنت بموجبه الدولتان حياد بلجيكا . ثم كان خطاب هتلر امام « أريستاغ » ، في ٣٠ كانون الثاني من نفس العام ، اعلن فيه بانه على استعداد للأعتراف بحياد بلجيكا وهولندا معاً ولكن الأعتراف الرسمي الألماني بحياد بلجيكا لم يصدر الا في ١٣ تشرين الثاني من نفس العام .

اذن ، أقدمت الحكومة الفرنسية على الأعتراف بحياد بلجيكا على الرغم من أن ذلك شكل نكسة كبيرة لمخططاتها العسكرية من جهة ، ولأحلافها التي شغلت نفسها في نسج خيوطها طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى من جهة ثانية . أن حياد بلجيكا لم يؤدِ الى خسارة فرنسا لحليف تقليدي وحسب ، وانما جعلها أيضاً مضطرة الى مجابهة المانيا عن طريق تعديها لخط « سنغفريد » « Siegfried » المجهّز أحدث تجهيز . وهذا الارتباك في الأوضاع العسكرية الفرنسية ترك آثاره على أحلافها الشرقية ، حيث أن حكام بولونيا وتشيكوسلوفاكيا اخذوا يتساءلون : كيف يمكن لفرنسا أن تمد لهم يد العون اذا ما تعرضوا لأعتداءات المانية ؟ كيف يمكن للجيوش الفرنسية أن تصل لنجدتها طالما أن الحدود البلجيكية مقفلة بوجهها ، وما دامت المانيا قد حصنت حدودها على طول خط « سنغفريد » ؟ لهذا السبب اخذت الأحلاف الفرنسية

تتفكك ، فرومانيا سارعت الى التفاهم مع هتلر ابتداء من عام ١٩٣٧ ، وكذلك وجهت يوغوسلافيا انظارها نحو ايطاليا ، فعقدت معها اتفاقية عدم اعتـداء . واذا ما أضفنا الى ذلك بولونيا التي كانت قد سبقت الجميع ، ووقعت اتفاقية عدم اعتداء مع المـانيا ، في عام ١٩٣٤ ، عنـد ذلك يظهـر لنـا بوضـوح ان « تشيكوسلوفاكيا » هي الدولة الوحيدة في اوروبا الشرقية التي بقيت محافظـة على علاقاتها مع فرنسا . ولذلك فان حسابها لن يطول ، إذ ستعمد المانيا الى تجزئتها ، ومن ثم الى ازالتها عن الخارطة .

القسم الرابع : القضية الاسبانية

تعود الحرب الأهلية الاسبانية الى أنقسام الشعب الأسباني بين مؤيد للنظام الجمهوري ومدافع عن النظام الملكي ، الا أن التدخلات الخارجية زادت في عنف العملياتالعسكرية من جهة ، وفي استمرار الثورة فترة تزيد على السنتين والنصف من جهة ثانية . فالتنافس القوي الذي ظهر في تلك الفترة بين الدول الاوروبية ما لبث أن انعكس على الوضع الأسباني حيث أن فريقاً من الدول سارع الى الدفاع عن الجمهوريين في حين ان الفريق الآخر سارع الى تأييد ودعم الملكيين . ولذلك تحولّت الحرب الأهلية الأسبانية من قضية داخلية الى قضية دولية ، تركت آثارها على تطور الأحداث الدولية ، وشكلّت بالتالي سبباً من أسباب الحرب العالمية الثـانية . فكيف بدأت الحـرب الأهلية الأسبـانية إذن ؟ وما هي المواقف التي اتخذتها الدول الأوروبية منها ؟

البند الأول : الأسباب الداخلية للحرب الأهلية الاسبانية :

ان الأعلان عن قيام النظام الجمهوري في أسبانيا ، وانتهاء النظام الملـكي على اثر سقوط الملك « الفونس الثالث عشر » في عام ١٩٣١ ، لم ينهِ المشكلة بل كان بوابة الأزمة فيها ويعود ذلك الى أن فريقاً محافظاً من الأسبانيين ، ضم كبار رجالات الأعمال والقادة العسكريين بالأضافة الى معظم رجال الدين ما لبث ان جاهر بعدائه للنظام الجمهوري المدعوم من الشيوعيين والاشتراكيين .

ولقد حاول الملكيون في خلال فترة ١٩٣١ ـ ١٩٣٦ استغلال تجاوزات الجمهوريين من اجل كسب الرأي العام الأسباني الى جانبهم ، وظنوا أن بأستطاعتهم أعادة الملكية بالطرق الديمقراطية الا أنه وبسبب النجاح الذي حققته « الجبهة الشعبية » في انتخابات ١٩٣٦ ، وجد الفريق المناوىء « للجمهورية » أنه لا بد من اللجوء الى العنف من اجل اعادة الملكية الى اسبانيا لذلك اندلعت الثورة ، وانطلقت العمليات العسكرية من الريف المراكشي ، في ١٧ تموز من عام ١٩٣٦ ، بقيادة اللواء « سان جورج » «Sain George» الذي قتل في حادثة طائرة ، فحل محله اللواء « فرانكو » الناقم على الجمهوريين بسبب إقصائهم له عن رئاسة الأركان الاسبانية .

ان أعلان الثورة كان مفاجأة للحكومة ، لأنه لم يكن في حسبان الجمهوريين أن الصراع بينهم وبين خصومهم سيبلغ حد الصدام المسلح ، لهذا فقد أستطاعت قوات الثورة ان تحقق في بداية الأمر ، انتصارات كبيرة في وجه القوات الحكومية ، حيث تمكنت في خلال اسابيع قليلة من بسط سيطرتها على القسم الجنوبي من أسبانيا ، ولكنه عندما بلغت قوات الثورة العاصمة « مدريد » كانت القوات الجمهورية قد تجمعت فيها ، واعادت تنظيم نفسها ، وتمكنت من الدفاع عنها ، ومن ثم اجبرت قوات الثورة على التراجع جنوباً . وظلت الحرب سجالاً بين الفريقين ، طوال فترة تزيد على السنتين ونصف ، تمكنت قوات الثورة في نهايتها من بسط سيطرتها على كامل الأراضي الأسبانية ، والغاء النظام الجمهوري ، بعد ان لجأت الحكومة الى فرنسا في اذار من عام ١٩٣٩ .

ان استمرار الحرب الأهلية الأسبانية فترة قاربت الثلاث سنوات ، والدمار الذي أصاب غالبية مدنها ، بالأضافة الى سقوط حوالي المليون ونصف المليون من خيرة ابنائها ، لم يكن نتيجة خلاف على شكل الحكم في اسبانيا وحسب ، وأنما كان ايضاً نتيجة لتدخل الدول الأوروبية في هذه الحرب . لأن الحرب الأهلية الاسبانية وأن أتخذت شكل الصراع بين فريقين اسبانيين ، الا انها كانت بالواقع حرباً اوروبية ، شاركت فيها كبريات الدول الأوروبية . فكيف تمّت هذه المشاركة ؟ وما هو مداها ؟

البند الثاني : مواقف الدول الكبرى من الحرب الأهلية الاسبانية

لقد لعبت المصالح الاقتصادية والأستراتيجية بالأضافة الى العوامل الفكرية والأيديولوجية دوراً بارزاً في اتخاذ الدول الأوروبية مواقفها المؤيدة لهذا الفريق أو ذاك من الفريقين المتصارعين في اسبانيا . فأيطاليا مثلاً . أيدت القوات المناوئة للنظام الجمهوري لأسباب ايديولوجية ؟ بالاضافة الى أنها كانت ترغب في مد نفوذها على منطقة غربي المتوسط . وكذلك الأمر بالنسبة الى المانيا فأن تأييدها لقوات « الجنرال فرانكو » يعود الى عوامل ايديولوجية واستراتيجية واقتصادية . فهي بالأضافة الى عدائها للنظام الديمقراطي الجمهوري فقد كانت تأمل من مساعدتها لقوات فرانكو في الحصول على بعض المواد الاولية : كالفحم والحديد والمنغنيز ، بالاضافة الى اقامة حلف بينها وبين اسبانيا ترهب به عدوتها التقليدية فرنسا . وبالنسبة للدول الديمقراطية ، أمثال : فرنسا وبريطانيا ، فان تعاطفها مع الحكومة الشرعية يعود بالاضافة الى العامل الايديولوجي الى رغبتهما في منع ايطاليا والمانيا من تحقيق اي مكسب في غرب المتوسط لانه برأيهما ان المانيا وايطاليا اذا حصلتا على قواعد عسكرية في إسبانيا ، فان ذلك سيشكل خطراً على مصالحهما الحيوية في المتوسط وفي المستعمرات . وكذلك الأمر بالنسبة للاتحاد السوفياتي فان مصلحته قضت بالوقوف الى جانب النظام الجمهوري في اسبانيا ، وذلك لأن الحزب الشيوعي يشكل احدى ركائز هذا النظام ، بالاضافة الى انه بعد ان تفجر الخلاف بينه وبين المانيا النازية اخذ يسعى الى منعها من تحقيق اي مكسب او انتصار .

اذن ، الدول الأوروبية انقسمت مبدئياً بين مؤيد للنظام الجمهوري ومدافع عنه ، ومؤيد لقوات الثورة وداعم لها . والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال ، هو : هل ان المواقف العملية انسجمت مع المواقف المبدئية ؟ وهل أن التأييد الذي لاقاه الجمهوريون من الدول الديمقراطية كان بنفس القوة التي أيدت فيها المانيا وايطاليا قوات الثورة ؟

ان المواقف العملية لبعض الدول لم تكن مطابقة لمواقفها المبدئية من

القضية الاسبانية ، كما ان مواقف الدول الليبرالية من الحكومة الجمهورية لم تكن بنفس قوة التأييد الذي لاقته « قوات الثورة » من الحكومتين الالمانية والايطالية . ففرنسا التي كانت مصلحتها تقضي بدعم الجمهوريين ، وبمد يد العون لهم قد ترددت باتخاذ موقف واضح وصريح من القضية الاسبانية ، وذلك خوفاً من ردة فعل الأحزاب اليمينية الفرنسية المؤيدة لقوات الثورة . وكذلك الأمر بالنسبة لبريطانيا فان حكومتها لم تفصح عن دعمها للجمهوريين ، وذلك بسبب الخلاف في وجهات النظر بين حزبي العمال والمحافظين ، حيث ان الأول كان يرغب بدعم الجمهوريين ، في حين ان الثاني كان يميل الى تأييد قوات الجنرال « فرانكو » .

اذن ، موقف الحكومة الفرنسية وكذلك موقف الحكومة الانكليزية العملي من القضية الأسبانية وصف بالتردد وعدم الوضوح . وبهدف منع الدول الاخرى من تأييد « قوات الثورة » ومدّها بالمتطوعين والسلاح ، سارع رئيس الحكومة الفرنسية ، « ليون بلوم » الى توجيه نداء ، في اوائل آب من عام ١٩٣٣ ، يطلب فيه من جميع الدول الأوروبية عدم التدخل في الحرب الأهلية الأسبانية . وبعد أن وجد النداء الفرنسي تجاوباً من غالبية الدول الأوروبية ذات المصلحة في التدخل ارادت أن تسير خطوة اخرى في طريق تحييد الدول الأوروبية عن هذه القضية فدعتهم الى توقيع اتفاق يقضي بمنع تصدير المواد الحربية الى اسبانيا . وتمّ باجتماع الدول الأوروبية في أيلول من عام ١٩٣٦ في لندن ، اتفقوا بنتيجته على تكوين « لجنة دولية لمراقبة عدم التدخل » في القضية الاسبانية .

ان الأحتجاج الواضح والصريح الذي رفعته الحكومة الجمهورية في اسبانيا على تشكيل « اللجنة الدولية » وأن كان لم يؤثر على سير أعمال هذه اللجنة ، الا أن المواقف العملية التي أتخذتها المانيا وايطاليا والى حد ما الاتحاد السوفياتي قد انعكس سلبياً على « لجنة المراقبة » ، وحال دون قيامها بمهامها ، فقد ثبت لهذه اللجنة أن المانيا قد أرسلت مجموعة من المتطوعين ، بلغ عددهم حتى نهاية ١٩٣٦ حوالي العشرين الفاً . في حين أن المتطوعين

. الأيطاليين كان قد بلغ عددهم ، في شباط من عام ١٩٣٧ ، حوالي الأربعين الفاً ثم ارتفع هذا العدد الى حوالي الستين الفاً ، بالاضافة الى مئة طائرة مع طياريها وحوالي نفس العدد من السفن الحربية ، كانت قد وضعت بتصرّف « الجنرال فرانكو » ، أما بالنسبة للأتحاد السوفياتي فانه وأن أقدم على أرسال العتاد وبعض الخبراء في الطيران والمدفعية للحكومة الجنمهورية ، الا ان هذه المساعدات لم تصل الى نفس الدرجة التي بلغتها مساعدات المانيا وايطاليا لقوات الثورة .

وبالاضافة الى هذه المساعدات المادية التي قدمها الاتحاد السوفياتي الى الجمهوريين فقد قام بدعاية قوية لهم عن طريق الأحزاب الشيوعية المنتشرة في غالبية بلدان العالم .

بالنسبة الى فرنسا فان مخاوف حكومة « ليون بلوم » من الانقسامات الداخلية من جهة ، واحتمال مجابهة بينها وبين المانيا وايطاليا من جهة ثانية ، وان كانا قد حالا دون انغماسها بشكل قوي في الازمة الاسبانية الا ان ذلك لم يمنعها من فتح حدودها امام المتطوعين الفرنسيين وغير الفرنسيين الراغبين في مساعدة الحكومة الجمهورية ضد قوات فرانكو . وكذلك الامر بالنسبة لحكومة « شمبرلن » فان الاتفاق الذي تم بين حزبي « العمال » « والمحافظين » ، لم يمنع الأول من تقديم بعض المساعدات الى الجمهوريين ، ولم يحل ذون تقديم الثاني بعض الدعم الى قوات الثورة .

اذن ، بسبب التأييد الواهن الذي قدمته الدول الليبرالية الى الجكومة الجمهورية ، في الوقت الذي كانت تحصل فيه قوات « الجنرال فرانكو » على جيوش جرارة ، من المتطوعين ، قاربت المئة الفاً بالاضافة الى العتاد الضخم من طائرات وسفن حربية ، كان لا بد وأن تنتصر « قوات الثورة » ، وان تنتصر معها المانيا وايطاليا في تحقيق اطماعهما . فقد استطاعت ايطاليا ان توقع اتفاقية مع « الجنرال فرانكو » في كانون الثاني من عام ١٩٣٧ ، حصلت بموجبها على جزر « البليار » « Baléares » ، وذلك بشكل مؤقت . وكذلك اقدمت المانيا من جهتها على توقيع اتفاقية مع الجنرال « فرانكو » ، في آذار من نفس العام ، حصلت بموجبها على تسهيلات تجارية واقتصادية ، وخاصة

لجهة استثمار المناجم واستيراد معادنها .

وهكذا استطاعت كل من المانيا وايطاليا ان تحققا اهدافهما من خلال تدخلهما في الحرب الأهلية الأسبانية ، حيث ان ألمانيا لم تحصل فقط على بعض المكاسب الاقتصادية وانما أثارت ايضاً الخوف لدى القادة الفرنسيين من التقارب الذي حصل بينها وبين اسبانيا . وكذلك الامر بالنسبة الى ايطاليا فقد اعطاها وجودها في « جزر البليار » مركزاً قوياً ، فاوضت من خلاله بريطانيا ، واستطاعت ان تنتزع منها اعترافاً صريحاً بشرعية احتلالها للحبشة ، وبحقها في المرور الحر في قناة السويس في جميع الظروف ، وذلك مقابل الانسحاب من « جزر البليار » وتم ذلك بموجب اتفاقية وقعها الطرفان في عام ١٩٣٨ ، وذلك على الرغم من المعارضة التي ابداها وزير خارجية بريطانيا ، ايدن ، وتقديمه استقالته من منصبه احتجاجا على هذه الاتفاقية .

قبل أن ننهي كلامنا على القضية الأسبانية لا بد من الأشارة الى التمايز الذي حصل في تأييد كل من المانيا وأيطاليا لقوات الثورة . فألمانيا وان التقت مع ايطاليا في دعم « فرانكو » الا ان مساعداتها لم تصل الى نفس الدرجة التي بلغتها المساعدات الأيطالية . ويعود ذلك الى أن هتلر كان يرغب في أطالة أمد الحرب الأهلية الأسبانية ، في حين ان موسوليني كان يريد أنهاءها بأقصى سرعة ممكنة . لأن اطالة « الحرب الأهلية » تعني لهتلر إشغال القوات الايطالية فيها ، وبالتالي اضعافها عسكرياً ، مما يؤدي الى شل قدرة موسوليني ومنعه من التحرك ضده ، فيما لو أقدم اعني هتلر ، على ضم النمسا الى الريخ الألماني .

اذن ، من خلال هذا العرض السريع للمواقف الدولية من الحرب الأهلية الأسبانية ، يظهر لنا بوضوح ان المانيا كانت المنتصرة الأولى ثم ايطاليا . في حين أن الدول الديمقراطية ، وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي ، قد اصيبت بخسارة سياسية ومعنوية اكيدة . اما بالنسبة لأسبانيا فان الفريقين المتصارعين فيها : الثوار والجمهوريين وان خرجا من الحرب ما بين منتصر ومهزوم حيث كان النصر لفرانكو والهزيمة للحكومة الجمهورية . التي

لجأت الى فرنسا ، إلا أن اسبانيا كأمة او كدولة ، خرجت بأفدح الخسائر من هذه الازمة ، حيث ان مدنها قد دمّرت ، وكما رأينا فإن ما يقارب المليون ونصف المليون من خيرة ابنائها صرعتهم الحرب .

ان الوضع المتردي الذي آلت اليه أسبانيا بعد الحرب الأهلية ، أنعكس ضعفاً على دورها الدولي ، ولربما كان السبب في انقاذها من ويلات الحرب العالمية الثانية . اذ أن « فرانكو » وأن وقع على اتفاقيات صداقة وتعاون مع النظامين الفاشيين في المانيا وأيطاليا ، فإنه لم يقدم على إلزام بلاده في اتفاقيات عسكرية دائمة معهما .

ولهذا فأن بعض الدول الأوروبية اذا كان قد كُتب عليها أن تخوض الحرب العالمية الثانية بالأضافة الى الحرب الاسبانية . فان فرانكو لم يخض سوى الحرب الأهلية ، ولذلك احتفظ بالانتصار على عكس هتلر وموسوليني اللذين بدداه في الحرب العالمية الثانية .

القسم الخامس : نجاح مساعي النازية بالنسبة لضم الاقليات الألمانية الى الريخ الألماني

بعد أن نجح هتلر في اعادة تسليح رينانيا وبناء القوة العسكرية الالمانية ، بالاضافة الى ايجاد علاقاتٌ وثيقة مع ايطاليا واليابان عاود اثارة موضوع الأقليات الالمانية ، فعقد اجتماعاً لهذه الغاية بتاريخ ٥ تشرين الثاني من عام ١٩٣٧ ، ضمه وكبار مستشاريه ، ناقشوا فيه قضية ضم النمسا واقليم « السودت » الى الريخ الالماني . ولقد عرض هتلر في هذا اللقاء مشروعاً يتناول تاريخ وكيفية ضم هاتين المنطقتين . فاقترح بان تنتهز المانيا الفرصة المناسبة ، وذلك في مهلة اقصاها عام ١٩٤٣ ، من اجل ضم هاتين المنطقتين . وكان يرى بان تعطى الأفضلية للقضية التشيكية على القضية النمساوية ، خاصة وان اتفاقية ١٩٣٦ مع النمسا لم يجفّ حبرها بعد .

ولكن لأسباب عدّة عاد واعطى للقضية النمساوية الافضلية على قضية « السودت ».

البند الأول : ضم النمسا الى ألمانيا

ان الاسباب التي دعت بهتلر الى اعطاء القضية النمساوية الافضلية بالعمل على قضية « السودت » تعود الى عدة عوامل بعضها يتعلق بالتطورات الداخلية في النمسا ، والبعض الاخر في التطورات التي طرأت على مواقف الدول الاوروبية الكبرى في المانيا .

بالنسبة للمواقف الدولية من المانيا فيمكن ايجازها بالاتي :

١ ـ اعطاء ايطاليا الافضلية في العمل لقضايا المتوسط والمستعمرات ، وهذا ما أدّى الى تصادم مصالحها مع المصالح الفرنسية والانكليزية . ولكي تتمكن من الوقوف في وجه الضغوطات الفرنسية ـ الانكليزية ، وجدت ان الضرورة تقضي بالتقرب من المانيا . ومقابل حصولها على الدعم الالماني في ميداني المتوسط والمستعمرات ، كان لا بد وان تقدم لالمانيا ثمناً لذلك ، فكان تخليها عن اطماعها في أوروبا الوسطى والدانوب . ومن اجل تنسيق التعاون بين المانيا وايطاليا وقعت الدولتان على « بروتوكول اوكتوبر » في عام ١٩٣٦ ، ثم كان انضمام ايطاليا الى حلف « الانتي ـ كومنترن » في ٦ تشرين الثاني من عام ١٩٣٧ .

٢ ـ بالنسبة لفرنسا وبريطانيا فقد وصل الى الحكم في كل منهما ، رجالات مسالمة تدعو في الاولى الى التقارب مع المانيا ، وفي الثانية تدعو الى اتبعاع سياسة هادئة . وقد تجلى ذلك بالمجيء باللورد « هليفاكس » الداعي الى التفاهم مع المانيا واحلاله محل « ايدن » في وزارة الخارجية البريطانية .

اذن ، بعد ان لمس هتلر هذا التبدل في مواقف الدول الأوروبية من مطالبه ، وبعد ان تأكد من صداقة موسوليني وحاجته اليه ، أقدم على استغلال حادثة قمع قام بها « شوشننغ » في كانون الثاني في عام ١٩٣٨ ،

ضد النازيين النمساويين ، فكيف نجح هتلر في استغلال هذه القضية ؟ وما هي المواقف الدولية منها ؟

اولاً : تطور القضية النمساوية

بهدف ازالة التوتر الذي شهدته العلاقاته الالمانية- النمساوية بسبب عملية القمع التي قام بها « شوشننغ » ضد النازيين النمساويين ، ورغبة منه في الوصول الى حل يخدم النمسا ويحافظ على استقلالها ، قام « شوشينغ » بزيارة برلين في شباط من عام ١٩٣٨ ، ولقد اجتمع به هتلر في ١٢ شباط ، وحصل في هذا الاجتماع ما لم يكن في حسبان « شوشننغ » حيث ان هتلر بادره بالتأنيب والتهديد ، منذراً إياه بضرورة تعيين الزعيم النازي النمساوي « سيس ـ انكارت » Seyss-Inquart وزيراً للداخلية ، والا فانه سيضطر الى اتخاذ تدابير عسكرية صارمة بحق النمسا . وتدليلا على جدية الانذار هذا دعا هتلر رئيس اركانه ، اللواء « كاتيل » Keittel ، الى حضور الاجتماع . فكان ذلك كافياً لاقناع « شوشننغ » بقبول شروط هتلر . ولكنه علق تنفيذها على موافقة « ميكلاس » Miklas رئيس الجمهورية النمساوية .

وفور عودة « شوشننغ » الى فينا اجتمع برئيس الجمهورية « ميكلاس » واتفقا على ضرورة اجراء تعديل في الحكومة النمساوية وتعيين « سيس انيكارت » وزيراً للداخلية .

بيد ان شوشننغ صمم على عدم التمادي في تحقيق رغبات هتلر ، وبدا ذلك من تصاريحه التي اعلن فيها بان بلاده اعطت هتلر اقصى ما تستطيعه . وفي خطاب له في ٩ آذار من نفس العام ، أعلن فيه بأن الشعب النمساوي سيوضع امام اختيار بين الالتحاق بالمانيا والتمسك باستقلاله ، وذلك في استفتاء حدد موعده بتاريخ ١٣ آذار .

وعقد هتلر العزم على منع قرار الاستفتاء حتى ولو اضطر الى استعمال القوة . فأوعز الى « سيس انكارت ». بتوجيه انذار شديد اللهجة الى رئيسه « شوشنيغ » يطلب اليه فيه بالتخلي عن فكرة الاستفتاء ، وذلك تفادياً

لاحتلال النمسا عسكرياً من قبل القوات الالمانية . فانعقد مجلس الوزراء في ١١ اذار وقرر العودة عن الاستفتاء .

ان رضوخ السلطات النمساوية للانذار الالماني شجع السلطات الالمانية على التمادي في مطالبها ، فقدمت انذارها الثاني القاضي باستقالة « شوشننغ » وبتعيين « سيس انكارت » رئيساً للحكومة الجديدة . ونتيجة للانذار الجديد قدم « شوشننغ » استقالته الى الرئيس « ميكلاس » الذي قبلها ، وعين مكانه « انكارت » الذي طلب بشكل رسمي الى الجيش الالماني بدخول فينا .

ودخل الجيش الالماني النمسا في ١٣ اذار بعد صدور قانون يقضي بتوحيد البلدين . ولكن بسبب رفض « ميكلاس » التصديق على قانون ضم النمسا الى الريخ الالماني اضطر هتلر الى اجراء استفتاء في النمسا ، كان من نتيجته ان اعلن ٩٧٪ من المقترعين موافقتهم على الاتحاد مع المانيا .

ان من يتتبع تطور القضية النمساوية لا بد وان يتساءل عن العوامل التي أدت الى خضوع القادة النمساويين للانذارات الالمانية ؟ والأسباب التي أدت الى ذلك ، وان كانت تعود في جزء منها الى اوضاع النمسا الداخلية حيث ان قوة الحزب النازي النمساوي ازدادت بشكل ملحوظ على المكاسب التي حققها نتيجة لاتفاقية عام ١٩٣٦ التي وقعتها النمسا مع المانيا . الا ان مواقف الدول الاوروبية من هذه القضية كان لها اثراً كبيراً على مواقف الزعماء النمساويين الرافضين لفكرة ضم النمسا الى الريخ الالماني . فما هي المواقف الدولية من هذه القضية ؟

ثانيا : موقف الدول الاوروبية من قضية ضم النمسا الى الريخ الالماني

لم تكن مواقف الدول الكبرى حيال ضم النمسا الى الريخ الالماني قوية وحاسمة ، اذ بامكان المتتبع لموقف كل من بريطانيا وفرنسا من هذه القضية ، ان يلحظ فيه الضعف والتخاذل اللذين هيمنا على دبلوماسية هاتين الدولتين طوال فترة ما بعد الازمة الاقتصادية العالمية سيما وان ضعف

الموقف الفرنسي من هذه القضية يعود للازمة الوزارية التي كانت تعيشها فرنسا في تلك الحقبة التاريخية حيث ان حكومة « شوطـان » Chautemps كانت قد قدمت استقالتها في اذار من عام ١٩٣٨ .

وفي هذه الفترة تطورت الازمة النمساوية فيما كانت الحكومة الفرنسية تقوم بتصريف الاعمال بشكل مؤقت ريثما يتم تشكيل حكومة جديدة . وبالاضافة الى ذلك فان فرنسا كانت ترغب في ان لا تزج بنفسها لوحدها في حرب ضد المانيا ، اذ كانت تنتظر مبادرة ايجابية على هذا الصعيد من قبل الحكومة البريطانية . فهل صدر عن بريطانيا ما يشجع فرنسا على اتخاذ موقف حاسم بوجه المانيا ؟

في الواقع ، ان الحكومة البريطانية كانت ما تزال تعطي الاولوية لشؤونها الداخلية وكانت بالتالي تنظر بعطف الى المطالب الالمانية لذلك لم يصدر عنها بالنسبة الى الازمة النمساوية ما يشجع الحكومة الفرنسية على التصدي لألمانيا وعلى منعها من ضم النمسا اليها . وانما الذي حصل من قبل الحكومة البريطانية هو ان « شمبرلن » نصح الحكومة الفرنسية بالحكمة والتريث بعد ان نصح الحكومة النمساوية بعدم مقاومة هتلر ، لانه برأي « شمبرلن » اذا حصلت مقاومة نمساوية لاطماع هتلر سيؤدي ذلك حتماً لاجتياح عسكري من قبل المانيا للنمسا ، وليس بمقدور بريطانيا حتى ولا فرنسا مديد العون لها في حال حصول الاجتياح . وذلك يعود للاعتقاد السائد بان المانيا قد اصبحت تملك طاقة حيوية في اوروبا وكذلك الامر بالنسبة لسلاح المدرعات .

وجاء الموقف الفرنسي ـ الانكليزي من القضية النمساوية ضعيفاً بنتيجة التخاذل ، اذن ما هو الموقف الايطالي من هذه القضية ؟

ان تساؤلنا عن الموقف الايطالي نابع من الموقف التقليدي الذي اتخذته ايطاليا اثر مقررات مؤتمر الصلح ، والرامي الى ايجاد علاقات وطيدة مع النمسا ، وغيرها من الدول « غير المكتفية » والذي تجلى معانيه باتفاقات التعاون والصداقة التي كانت وقعتها منع النمسا والمجر من جهة ، وبدعمها

لاستقلال النمسا في وجه المحاولات الالمانية الرامية الى ضم النمسا اليها[1] من جهة اخرى .

ان تبدل الموقف الايطالي من القضية النمساوية اذا كان البعض من المفكرين قد اعاده الى تطور القوة العسكرية الالمانية من جهة ، وانشغال القسم الاكبر من القوات الايطالية في اسبانيا والحبشة من جهة ثانية ، بحيث انه لم يعد بامكان ايطاليا ان تهدد باستعمال القوة من اجل منع المانيا من ضم النمسا اليها ، الا ان التبدل في الموقف الايطالي من النمسا يمكن اعادته الى عوامل اخرى اهمها :

١ ـ التبدل في استراتيجية الدولة الايطالية

بعد أن كانت أيطاليا تسعى في عام ١٩٣٤ ، للحصول على مركز ممتاز في أوروبا الوسطى ، وتعطي بالتالي الأفضلية في العمل لمحور أوروبا ، الا أنها بعد هذا التاريخ اخذت تعطي الأفضلية في العمل على محوري المتوسط والمستعمرات ، وقد تجلى ذلك في حملتها على أثيوبيا ، وأنغماسها الكلي في الحرب الأهلية الاسبانية . وهذا ما اوجد تناقضاً في المصالح بين ايطاليا من جهة وفرنسا وبريطانيا من جهة ثانية ، وأدّى بالتالي الى الالتقاء بين المانيا وأيطاليا .

٢ ـ أقامة محور روما ـ برلين : أن اقامة محور روما ـ برلين في تشرين الاول من عام ١٩٣٦[2] ، ومن ثم انضمام ايطاليا الى حلف الانتي ـ كوفترن في ٦ تشرين الثاني من عام ١٩٣٧ ، وطد العلاقات الايطالية ـ الألمانية ، ودفع بأيطاليا الى التخلي عن منطقة ، أوروبا الوسطى لصالح النفوذ الألماني مقابل دعم المانيا لها في المتوسط والمستعمرات .

لهذه الاسباب تراجع موسوليني عن موقفه التقليدي المؤيد للنمسا في وجه

---

(١) راجع موقف ايطاليا من القضية النمساوية في عام ١٩٣٤ ، صفحة ٣٠٠ من هذا الكتاب .

(٢) صفحة٣٠٣من هذا الكتاب .

الأطماع الألمانية . ولقد أعلم هتلر موسوليني ، عن طريق رسالة ارسلها له مع احد وزرائه « فيليب هس » بأن المانيا قررت التدخل في النمسا ، موضحاً أن أسباب ذلك تعود ، الى التقارب النمساوي ـ التشيكي والتهديد بأعادة أسرة « هابسبورغ » «Habsbourg » الى العرش من جهته ، والى أن قرار « شوشننغ » القاضي بأجراء استفتاء في البلاد سيثير الكثير من القلاقل والاضطرابات من جهة ثانية ، وهذا ما يدفع بالقوات الالمانية الى التدخل في النمسا للحؤول دون ذلك .

ان موسوليني على الرغم من تحالفه مع هتلر لم يصدر عنه أي موقف ايجابي يشجع فيه هتلر على تحقيق اطماعه في النمسا . فلازم الصمت حيال الرسالة التي تبلغها من هتلر ، وكذلك لم يجاوب « شوشننغ » عندما طلب منه مساعدة النمسا ، وذلك انسجاماً مع الموقف التقليدي لايطاليا ولكن اذا كان موسوليني لم يعطِ موافقته لهتلر من اجل ضم النمسا الى الريخ الالماني ، فأن هتلر لم يكن يطلب مساعدة موسوليني وانما كان يكفيه صمته وعدم معارضته ، على عكس « شوشنينغ » الذي كان بحاجة الى دعم ايطالي حتى يتمكن من الصمود في وجه المخطط النازي ، ولم يخرج موسوليني عن صمته الا بعد أن جرى ضمّ المانيا للنمسا في ١٣ أذار من عام ١٩٣٨ ، اذ عند ذلك فقط جاوب هتلر على الاتصال الذي اجراه معه شاكراً له موقفه من قضية النمسا وذلك بقوله : أن موقف ايطاليا هو نابع من الصداقة التي تربطها بالمانيا والتي تبلورت بقيام محور روما ـ برلين[1] .

البند الثاني : القضية التشيكية والموقف الدولي منها

لقد رأينا كيف انه بنتيجة التحالف الأيطالي ـ الألماني ، الذي تضمن تعهد المانيا لأيطاليا بمساعدتها في ميداني المستعمرات والبحر المتوسط ، مقابل تخليها لها عن اوروبا الوسطى ، استطاعت المانيا أن تنجح في ضم النمسا اليها . ولهذا فان النجاح الذي حققته المانيا في هذا المجال وأن اعتبر نجاحاً

(1) cf. J. Durozelle Histoire Dipolmatique de 1919 à nos Juors ,Poris,Dalloy,1962,P .226

للدبلوماسية الألمانية بشكل عام ، الا أنه بالواقع كان على حساب السياسة الايطالية التقليدية بشكل خاص . اما بالنسبة للقضية التشيكية فأن ما حققته الدبلوماسية الألمانية من نجاح كان على حساب فرنسا بشكل خاص والدول الديمقراطية بشكل عام . فكيف تطورت هذه القضية ؟ وما هي المواقف الدولية منها ؟

لقد مرّت القضية التشيكية في مرحلتين : الأولى : أثار خلالها هتلر قضية الأقليات الألمانية بشكل عام والمان إقليم « السودت » «Sudétes » بشكل خاص . أما في الثانية فقد عمدت المانيا الى تحقيق المجال الحيوي للامة الألمانية فيما تبقى من الأراضي التشيكية ، وذلك بعد أن أحترزت جانب الدول الديمقراطية عن طريق توقيعها لأتفاقيتي عدم الأعتداء مع بريطانيا وفرنسا من جهة وبعد ارضائها لبولونيا والمجر ببعض اشلاء تشيكوسلوفاكيا من جهة ثانية .

أولاً : تطور قضية المان « السودت » والموقف الدولي منها

عند كلامنا عن القضية النمساوية أشرنا الى الاجتماع الذي عقده هتلر في ٥ تشرين الثاني من عام ١٩٣٧ ، مع كبار مستشاريه ، وعرض فيه قضيتيالنمسا وتشيكوسلوفاكيا ، وكيف انه كان يعطي الأفضلية الى القضية الثانية ، الا أنه وبسبب تطور الأوضاع الدولية اجل البحث في هذه القضية واندفع وراء ضم النمسا الى « الريخ الألماني » . . وهذا الأمر يظهر من خلال التصريح الذي أدلى به « غورنغ » «Goering » ، في ١٢ آذار من عام ١٩٣٨ ، واكّد فيه بشكل رسمي لوزير تشيكوسلوفاكيا المفوض في برلين ، « ماسينغ » «Masing » ، بأن المانيا تحترم استقلال تشيكوسلوفاكيا وتعترف بحدودها وسيادتها وتعتزم اقامة أطيب العلاقات معها ، وأن مسألة دخول القوات الألمانية الى النمسا هي « مسألة عائلية » .

اذن ، اذا كان هذا هو الموقف الألماني الرسمي من تشيكوسلوفاكيا حتى تاريخ ضم النمسا الى « الريخ الألماني » . فكيف تطورت القضية التشيكية ؟

قبل أن نجيب على هذا السؤال ، لا بد وأن نلقي الضوء على وضع الألمان الموجودين تحت السيادة التشيكية . لأن المانيا أستطاعت تحريك هذه القضية من خلالها دعمها لمطالب « المان السودت » .

١ ـ ألمان « السودت » «Sudètes»

لقد خصصت مقررات مؤتمر الصلح تشيكوسلوفاكيا بأقليم « السودت » ، هذا الأقليم الذي كان خاضعاً للسيادة النمساوية حتى نهاية الحرب العالمية الاولى وتسكن هذا الأقليم اكثرية المانية لكونه يقع على الحدود المتاخمة لألمانيا ، ولهذا فأن سكان هذا الأقليم كانوا يشعرون بأنهم غلبوا على أمرهم على الرغم من أن أقليمهم كان من اكثر المناطق التشيكوسلوفاكية تقدماً ان من الناحية الصناعية ام من الناحية الثقافية . وعلى الرغم من شعورهم بالقهر فأن ذلك لم يشكل خطراً على وحدة تشيكوسلوفاكيا وذلك لأنهم كانوا يتوزعون على عدّة احزاب متناقضة الاتجاهات . ولكن أستلام النازية للحكم في المانيا ساعد الحزب النازي « السوداتي » ، بزعامة « كونارد هنلين Konard Henlein » ، على السيطرة على بقية الأحزاب ، حيث حصل في انتخابات عام ١٩٣٥ على ٧٠٪ من مجموع المقترعين الألمان في تشيكوسلوفاكيا ، وبسبب التفاف المان تشيكوسلوفاكيا حول حزبهم النازي وتعاون هذا الأخير مع المانيا ، ومطالبته بضم اقليم « السودت » الى الريخ الألماني ، اخذت الحكومة التشيكوسلوفاكية تتخوّف من نشاط هذا الحزب معتبرة أياه بمثابة « الطابور الخامس » الساعي الى تدمير وحدة تشيكوسلوفاكيا من الداخل .

٢ ـ تطور ازمة السودت من قضية داخلية الى قضية دولية :

بدأت أزمة « السودت » في نيسان من عام ١٩٣٨ حيث أعلن « هتلين » ، الزعيم النازي ، في « كرلسباد Karlsbad » عن مطالبه في برنامج متكامل[1] ، عبّر فيه عن رغبة الماني « السودت » في التحرر من سلطة حكومة براغ ، وفي الوصول الى الأستقلال الذاتي كخطوة نحو الأستقلال التام .

لقد لاقى « هنلين » في هذه الفترة تأييداً خفياً من الحزب النازي الألماني الذي كان يُحضر للأعتداء على تشيكوسلوفاكيا ، ليس بهدف ضم أقليم « السودت » اليها وحسب ، وانما بهدف القضاء على تشيكوسلوفاكيا كدولة مستقلة أيضاً ، وذلك لأن هتلر كان يعتبرها دولة اصطناعية وأن وضعها الطبيعي هو أن تكون مجالاً حيوياً للأمة الألمانية .

وظلت احداث « السودت » حتى أيلول من عام ١٩٣٨ تتخذ طابع الحدث الداخلي ، اذ أن هتلر أعلن في خطابه الذي القاه امام المؤتمر النازي المنعقد في « نورنبارغ Nuremberg » بتاريخ ١٢ ايلول ١٩٣٨ ، وللمرة الاولى ، عن أن المانيا ستعمد الى مساعدة ، ابنائها ، المان السودت ، في حال استمرار حكومة براغ على رفض تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير على هذا الأقليم . والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال ، هو : لماذا أنتظر هتلر طوال هذه الفترة حتى أفصح عن نيته في التدخل المباشر في هذه القضية ؟ الجواب على ذلك هو أن هتلر كان طوال هذه الفترة يُراقب ويقوّم مواقف الدول الأوروبية من هذه القضية . وعندما وجد أن أياً من الدول الأوروبية غير مستعدة ، بل وغير قادرة على خوض حرب من أجل تشيكوسلوفاكيا ، أفصح عند ذلك عن مخططه ، وأعلن عن نفسه طرفاً في هذه القضية ، فما هي اذن مواقف الدول من قضية « السودت » والتي شجعت هتلر على التدخل العلني فيها ؟

---

(١) من بين المطالب التي تضمنها برنامج كرلسباد : حصول اقليم السودت على الاستقلال الذاتي وحماية الالمان القاطنين خارج هذا الاقليم .

بالنسبة لفرنسا فأنه على الرغم من أن « جورج بونّي » . . Bonnet Georges » المعروف بسياسته الهادئة ، تسلّم الوزارة الخارجية في الحكومة التي ألّفها « ادوارد دالادية » Edouard Daladier » ، في نيسان من عام ١٩٣٨ ، فأن موقفها كان يميل الى مساعدة تشيكوسلوفاكيا في حال تعرضها لأي عدوان خارجي . واذا كان بالأمكان ان نستخلص بعض الدلائل التي تشير الى عزم فرنسا على مساعدة براغ فأنه في الوقت نفسه يمكننا أن نلاحظ بعض المؤشرات في تصرفات الحكومة الفرنسية تثبت العكس . فبالنسبة للمؤشرات التي تثبت عزم فرنسا على تأييد براغ ، فقد تجلّت بالأتصالات التي أجرتها حكومتها مع حكومة الأتحاد السوفياتي ، والتي تناولت مدى المساعدة التي يمكن ان تقدماها معاً الى تشيكوسلوفاكيا في حال تعرضها لأعتداء الماني . ولقد ظهر من خلال تلك الأتصالات أن الأتحاد السوفياتي على استعداد لتقديم كل عون الى تشيكوسلوفاكيا شرط ان تسمح له بولونيا أو رومانيا في استعمال اراضيها لهذه الغاية . اما بالنسبة للدلائل التي تشير الى تردد فرنسا في مساعدة تشيكوسلوفاكيا ، فقد تجلّت في اللقاء الذي عقد في لندن ، في اواخر نيسان من عام ١٩٣٨ ، بين « دالادية » و« بوني » عن فرنسا ، وبين « شمبرني » و« هليفاكس » عن بريطانيا . وتمّ بنتيجته توجيه مذكرة الى الحكومة التشيكوسلوفاكية ، يُطلب اليها فيها بأعتماد أسلوب التفاوض مع الزعيم النازي « هنلين » ، وبعدم اللجؤ الى القوة في من اجل ايجاد حل لأقليم « السودت » .

حيال هذه المواقف الدولية : تردد من قبل فرنسا ، ونصح من قبل بريطانيا بالتروي وعدم اللجوء الى القوة ، وعجز من قبل الاتحاد السوفياتي على أيصال قواته الى أرض المعركة ، بالأضافة الى حياد الولايات المتحدة الأمريكية من أي حرب أوروبية ، تشجع هتلر وأعلن في ايلول من عام ١٩٣٨ عن دعمه الصريح لابنائه في اقليم « السودت » .

ومن خلال نظرة موضوعية الى المواقف الدولية ، يظهر لنا بوضوح ان

الضعف الرئيسي يكمن في الموقف الفرنسي . لأن مواقف الحكومة الفرنسية العملية لم تكن منسجمة مع خطتها الرامية الى منع انبعاث الخطر الألماني . فلو أن قادة فرنسا أعتمدوا على أنفسهم واتخذوا القرار الذي يخدم مصلحة بلادهم ، لكان تردد هتلر كثيراً في تنفيذ مخططه بشكل عام وفي الأعلان عن تأييده الصريح « للسودت » بشكل خاص ، فلو أن « دالاديه » ، رئيس الحكومة الفرنسية ، حزم أمره وأتخد موقفاً واضحاً الى جانب « براغ » لكان ضمنتأييد الدول المتحالفة مع فرنسا بشكل عام ، ودعم الأتحاد السوفياتي المرتبط مع تشيكوسلوفاكيا بمعاهدة دفاعية بشكل خاص . ولكن ضعف القادة الفرنسيين وترددهم فوّت على تشيكوسلوفاكيا هذه الفرصة وربط مصيرها بموقف « شمبرلن المسالم » ، من جهة ، ووضعها تحت رحمة أطماع هتلر التوسعية من جهة ثانية .

ولقد تأكد ربط الموقف الفرنسي بالموقف الانكليزي من قضية « السودت » في خلال الزيارة التي قام بها الملك جورج الخامس الى باريس برفقة الملكة ورئيس حكومته « شمبرلن » ، حيث اعلن هذا الاخير ، في ٢٠ تموز عام ١٩٣٨ ، عن أن حكومته فوّضت « اللورد رونسمان » Runciman » القيام بدور الوسيط بين حكومة براغ والحزب النازي السوداتي . والسبب في عدم مشاركة الحكومة الفرنسية الفعلية هذه الوساطة يعود الى رغبتها في الحؤول دون أحراج الحكومة التشيكية ، ولقد تمكن « رونسمان » الذي وصل براغ في آب من عام ١٩٣٨ ، ان ينتزع موافقة « براغ » على مطالب « هنلين » التي كان قد اعلنها في « كرلسباد » . ولكن الذي عرقل مهمته تصاعد الأضطرابات التي اجتاحت أقليم « السودت » بتحريض من الحزب النازي الألماني ، وذلك من أجل أيجاد الجو المناسب لتدخل هتلر في هذه القضية . وبنتيجة الاضطرابات وأعمال العنف التي شهدها « السودت » ، أقدم هتلر في ١٢ ايلول ، على الافصاح عن دعمه العلني لأبناء « السودت » ، وهدد تشيكوسلوفاكيا باستعمال القوة اذا لم يطبق عليهم مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير . وبنتيجة الموقف الألماني الجديد الذي أدّى الى تزايد الحوادث في « السودت » ، أعلن « رونسمان »

في ١٣ أيلول عن فشل مهمته . والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ، هو : هل توقفت الوساطة الأنكليزية عند هذا الحد ؟ بالواقع ان بريطانيا انتدبت « رونسمان » بالأتفاق مع فرنسا ، من أجل القيام بمهمة الوساطة بين حكومة براغ و« هنلين » ، عندما كانت القضية تتخذ طابع الحدث الداخلي . أما وأن « رونسمان » فشل في مهمته بعد أن تدخل هتلر بشكل علني في هذه القضية وبالتالي بعد أن أتخذت القضية طابع الأزمة الدولية ، فقد أقترح « شمبرلن » على هتلر الاجتماع به شخصياً من أجل ايجاد حل لهذه القضية . فقبل هتلر هذا الاقتراح ، وتمّ اللقاء بين الزعيمين في ١٥ ايلول ، في المقر الجبلي لهتلر في « برتشغادن » Berchtesgaden » .

ان « شمبرلن » وان كان يهدف من وراء لقائه بهتلر حل مشكلة أقليم « السودت » ، الا أنه في الوقت ذاته كان يسعى الى تقارب انكليزي ـ الماني . ولقد كشف بذلك هتلر الذي أبدى نفس الرغبة في تحسين العلاقات الانلكيزية ـ الألمانية ، ولكنه فضلّ البحث أولاً في مشكلة « السودت » ، معتبراً اياها خطيرة للغاية ، خاصة وأن اكثر من ثلاثماية ألماني كانوا قد قتلوا في الاضطرابات الدائرة في الاقليم ، وبرأي هتلر أن الحل الوحيد لهذه القضية ، هو : أنضمام الاقليم الى المانيا ، ولكي ينتزع موافقة « شمبرلن » على اقتراحه ، أظهر له بأن هذا المطلب سيكون الأخير لألمانيا ، خاصة وأن جميع مشاكلها الحدودية قد حلّت عن طريق الأتفاقات التي وقعتها مع بولونيا ، بلجيكا وهولندة . كما صرّحت في مناسبات عدّة بأنها لن تثير على الأطلاق قضية الالزاس واللورين . وحتى لا يظهر هتلر أمام زائره بمظهر الفريق الضعيف ، ضمن حججه انذاراً غير مباشر ، حيث اكدّ لشمبرلن بأنه اذا لم تحلّ قضية « السودت » على الشكل الذي يقترح ، فأن الحرب لا مفرّ منها ، ومن الأفضل لألمانيا أن تنشب الحرب فوراً من أن تنشب فيما بعد[1] . لقاء موقف هتلر هذا ، ورغبة من « شمبرلن » في الوصول على تقارب بين البلدين ، أبدى « شمبرلن » رأيه في قضية

(1)cf.J.B.Duroselle .Hidtoire Dipolmatique .de 1919 à nos jours.Paris.Dalloy.1962P.236.

« السودت » ، مظهراً لهتلر بأنه لا يمانع شخصياً من ضم « السودت » الى المانيا ،الا أنه استمهلـه عدّة أيام ليعـود اليه ثانية ، حامـلاً معـه المـوقف النهائي ، بعد أن يطلع على تقرير « رونسمـان » حول القضية ، وبعـد أن يأخذ رأي حكومته بالاضافة الى رأي الحكومة الفرنسية في الحل المقترح .

وعلى الرغم من الانقسامات التي ظهرت في أوساط القادة الانكليز ، والتي كانت اكثر بروزاً بين الفرنسيين . وكذلك على الرغم من العداء الذي أظهره تقرير « رونسمان » للزعيم النازي « السوداتي » « هنلين » ، فأن الحكومتين الفرنسية والانكليزية وافقتا على الأتفـاق المبدئـي الـذي تمّ بين شمبـرلن وهتلر ، وعلى اثر اللقاء الفرنسي ـ الانكليزي الذي تمّ في لندن بتاريخ ١٩ أيلول ، صدرت مذكرة عن الحكومتين : الفرنسية والانكليزية ، تطلبان فيها الى حكومة « براغ » بالتروي والأعتدال ، وبضرورة التخلي عن المناطق التي تسكنها اكثرية المانية اكيدة ، وعلى أن يجري استفتاء تحت أشـراف دولي ، في المناطق التي تتقارب فيها نسبـة الألمـان من نصف السـكان .

والسؤال هنا ، هو : هل استجابت حكومة براغ لهذه المذكرة الثنائية ، من دون عناء ؟ الجواب هو أن الحكومة التشيكية تناقشت في المذكرة الفرنسية ـ الانكليزية طوال يوم ٢٠ ايلول ، وقد رفضتهـا في بادىء الأمـر بحجـة أن التخلي عن بعض مناطقها ، قبل اجراء استفتاء عام في البلاد ، هو أجـراء تعسفي وضد المبادىء الديمقراطية .

على أثر هذا الموقف الرافض من قبل حكومة « براغ » ، صدرت مذكرة ثانية في ٢١ ايلول ، عن الحكومتين الفرنسية والانـكليزية ، ينـذران فيهـا الحكومة التشيكية ، بأنه في حال وقوع حرب بينها وبين ألمـانيا لن تلقـى منهما اية مساعدة . يُقال بأن هذا الانذار الثنائـي ، كان نتيجـة طلـب من الـرئيس التشيكي « بنس » « Benès » للضغـط علـى الجنـاح المتصلـب في حكومتـه والقائـل بعـدم التخلـي عن « السـودت » ، لأن في ذلك تكون تشيكوسلوفاكيا قد تخلت بالواقع عن جهازها الدفاعي والـذي سيؤدي الـى خلل في توازن القوى لصالح المانيا[1] .

(1) Cf.J.Durozelle.Ibid.P.237.

ونتيجة لهذا الانذار رضخت حكومة براغ لمقترحات حلفائها مما أدّى الى قيام تظاهرات شعبية نددت بالحكومة ، وبفرنسا نفسها التي أعتبروها « خائنة » لحلفائها .

وهذا ما أدى إلى استقالة حكومة « هودزا » «Hodza » والى تشكيل حكومة جديدة برئاسة قائد الجيش التشيكي « سروفي » «Sirovy » .

ح – مؤتمر ميونيخ وأهم مقرراته

بعد أن تمّ انتزاع موافقة حكومة « براغ » على المقترحات الأنكليزية ـ الفرنسية ، أعتبر « شمبرلن » ان المشكلة قد حلّت ، وان السلام العالمي قد أصبح مضموناً لفترة طويلة من الزمن . فعاد ثانية في ٢٣ ايلول ، للأجتماع بهتلر . وكان يعتبر أن لقاءه بهتلر سيكون شكلياً ، لأن الهدف من هذا اللقاء ، كان حسب رأي شمبرلن ، هو ابلاغ هتلر موافقة الأطراف المعنية على الحل الذي أقترحه لمشكلة « السودت » ، ولكن الذي حصل هو عكس ما كان قد توقعه شمبرلن ، اذ أن هذا الأخير قد فوجيء بمطالب لهتلر جديدة . تمثلت بمطامع المجر وبولونيا في منطقتي « سلوفاليا » و« تشن » «Slovaquie et TesChen » التشيكيتين ، بالأضافة الى أصراره على أجراء استفتاء عام في واحد تشرين الأول ، في جميع المناطق التشيكية التي يقطنها المان ، وذلك بعد عودة جميع الألمان الذين نزحوا عن تشيكوسلوفاكيا في فترة ما بعد الحرب العالمية الاول ، والذين يزيد عددهم على النصف مليون نسمة . ولقد كان جواب شمبرلن على مطالب هتلر هذه بالرفض بحجة أن هكذا مطالب لا يمكن ان يتقبلها الرأي العام الأنكليزي والفرنسي ولا حتى الرأي العام العالمي . ولقاء هذا التباين في وجهات النظر : اصرار من قبل هتلر على جميع مطالبه ، ورفض من قبل شمبرلن للمطالب الجديدة ، فشل اللقاء بين الزعيمين ، وترك شمبرلن المانيا في ٢٤ أيلول بعد أن اعلنت براغ التعبئة العامة . ويُقال بأن ذلك تمّ بأيحاء من قبل الحكومتين : الفرنسية والأنكليزية ، تدليلاً منهما على رغبتهما في مقاومة مطالب هتلر الجديدة حتي ولو اقتضى ذلك اللجوء الى القوة . ولكن هذا الاجراء لم يثنِ هتلر عن

موقفه ، وأنما زاده تصلباً ، وتجلى ذلك في الخطاب الذي القاه في ٢٦ ايلول ، والذي ضمنه أنذارا للأطراف الأخرى عن طريق أعلانه : بأن بلاده ستدعو الى التعبئة العامة في ٢٨ ايلول ، الساعة الثانية بعد الظهر ، في حال عدم الاستجابة الى جميع مطالبه .

في هذه المرحلة من المفاوضات توترت الأجواء الدولية وشعر العالم بأنه أصبح على شفير الهاوية ، حيث أن فرنسا سارعت الى دعوة الأحتياط من جيشها ، كما أعلنت بريطانيا حالة الطوارىء واستنفرت اسطولها البحري . وكذلك الأتحاد السوفياتي الذي كان ضد لقاءات شمبرلن بهتلر ، والراغب بعقد مؤتمر دولي بتمثل فيه ، أعلن عن استعداده لتحمل كامل مسؤولياته حيال تشيكوسلوفاكيا في حال عزم فرنسا على التدخل الى جانبها . أما « روزفلت » فقد حاول من جانبه صب الماء على النار عن طريق الرسائل التي وجهها الى الرؤساء : « هتلر » ، « شمبرلن » ، « دالاديه » و« بنس » ، طالباً اليهم عدم قطع المفاوضات ، وبذل كل ما باستطاعتهم من أجل ايجاد حل سلمي للأزمة .

وقبل موعد التعبئة الغامة الالمانية بساعات ، حاول « شمبرلن » ان يبذل جهده ، وللمرة الاخيرة ، من اجل انقاذ السلام ، فاتصل صباح ٢٨ ايلول بهتلر وموسوليني ، عارضاً عليهما عقد مؤتمر يضمهم معاً بالاضافة الى دالاديه ، وممثل عن براغ اذا امكن . ولقد وجد الاقتراح الانكليزي هذا اذناً صاغية لدى موسوليني ، فتحمس له وذلك لان قواته لم تكن على استعداد لخوض غمار حرب قاسية من جهة ، ولانه هو شخصياً بقي حتى ذلك التاريخ على هامش الاحداث من جهة ثانية ، فوجد بالاقتراح الانكليزي مناسبة لان يلعب دوراً بارزاً في الازمة التشكية ، وقد يكون له دور الحكم بين الفريقين المتنازعين . ولهذا سارع الى الاتصال بهتلر راجياً اياه بقبول فكرة المؤتمر ، وبتأجيل موعد التعبئة العامة فترة ٢٤ ساعة فقط .

ولقد تجاوب هتلر مع فكرة المؤتمر وذلك نزولا عند رغبة حليفه مولوسيني من جهة ، ولانه كان يرى بانه قد يحصل من خلال المؤتمر على مطالبه دون

ان يلجأ الى خوض حرب لم تكن نتائجها اكيدة . ولكن هتلر اشترط لحضور المؤتمر ان يتم في اليوم التالي ، وعلى الارض الالمانية في « ميونخ » ، ودون ان تدعى اليه براغ . فقبلت الاطراف الاخرى بشروط هتلر ، وعقد المؤتمر في صباح ٢٩ ايلول ، في ميونخ ، بحضور رؤساء الدول الأربعة المذكورين اعلاه . فتحدث اولاً هتلر ، وهاجم بعنف حكومة براغ ، ثم تلاه دالاديه الذي تساءل عن الغاية من المناورات الالمانية . معتبراً انه اذا كانت الغاية منها اقتسام تشيكوسلوفاكيا فيما بين الدول الثلاث : المانيا ، هنغاريا ، وبولونيا ، فان فرنسا ترفض ذلك ، وستدافع عن حليفتها تشيكوسلوفاكيا . اما اذا كان الهدف هو ايجاد حل لاقليم « السودت » ، فان فرنسا على استعداد للتفاوض ، ولفتح باب المناقشة . اما ثالث المتكلمين فكان « شمبرلن » الذي ايد زميله الفرنسي والمتكلم الاخير كان موسوليني الذي اجاب على « دالاديه » ، معتبراً ان الغاية من هذا الاجتماع هي البحث في الاحتمال الثاني من تساؤلاته .

وبعد القاء الخطب حصل تبادل سريع لوجهات النظر حول المشكلة ، وخرجوا جميعاً بقرارات عدة اهمها :

أ ـ ضم المناطق التي تسكنها اكثرية المانية الى المانيا ، وذلك مع الافساح في المجال امام المواطنين غير الالمان في تركها والسماح لهم في نقل بعض ما يملكون في فترة اقصاها العاشر من تشرين الاول .
ب ـ تشكيل لجنة من الدول الاربع بالاضافة الى ممثل عن تشيكوسلوفاكيا ، وذلك من اجل اجراء استفتاء في المناطق التي تقارب فيها نسبة الالمان من نصف السكان .
ج ـ تحديد مهلة ثلاثة اشهر من اجل حل مشاكل الاقليات البولونية والمجرية في تشيكوسلوفاكيا ، وذلك بالتفاوض المباشر بين الاطراف الثلاثة ، فاذا انتهت هذه المدة ولم يتوصلوا الى حل ، فان المؤتمرين يعودون الى الاجتماع لاتخاذ الاجراءات المناسبة .ـ
د ـ تعهدت كل من بريطانيا وفرنسا بضمان سيادة تشيكوسلوفاكيا على ما

تبقى لها من أراضٍ ، وتم ذلك بموجب ملحق ضم الى الاتفاقية الاساسية . اما بالنسبة لالمانية وايطاليا فقد ارجىء تعهدها الى ما بعد ايجاد الحل النهائي لقضية الاقليات البولونية والمجرية .

اذن ، من خلال هذا العرض الموجز لتطور قضية « السودت » يظهر لنا وبشكل واضح ان من ابرز نتائجها كان توجيه صفعة قوية للسياسة الفرنسية . فعلى الصعيد العسكري ، شكل الحاق « السودت » بالمانيا ، نكبة حقيقية للجهاز الدفاعي الفرنسي ، لان ما خسرته تشيكوسلوفاكيا في « السودت » كان بالواقع خسارة لفرنسا ، وقوة اضيفت الى القوة العسكرية الالمانية . اما على الصعيد المعنوي والسياسي ، فقد شكلت نتائج مؤتمر « ميونخ » ضربة قاصمة لسياسة الاحلاف التي شغلت فرنسا نفسها في نسج خيوطها طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى . وذلك لان الازمة اظهرت فرنسا بمظهر الضعيف المستسلم الذي لا يمكنه الوفاء بتعهداته الدولية . مما ادى الى تساؤل الدول المرتبطة معها باحلاف دفاعية فيما اذا كان من المفيد الابقاء على هذه الاحلاف .

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال ، هو : الم تكن هذه النتائج واضحة للحكومة الفرنسية ؟ واذا كانت كذلك ، لماذا اقدم « دالاديه » على الموافقة على مؤتمر « ميونخ » ؟ ان الاسباب التي دفعت بدالاديه الى هذا الطريق كثيرة ، وهذه اهمها :

أ ـ شعور فرنسا بعدم القدرة على نجدة حليفتها تشيكوسلوفاكيا ، وذلك لان اعادة بناء قواتها العسكرية لم يكن قد اكتمل . من جهة ، ولان نجدة تشيكوسلوفاكيا لا تتم الا عن طريق خرق حياد بلجيكا المضمون من قبل المانيا وبريطانيا وفرنسا نفسها من جهة ثانية . نقول ان المساعدة الفرنسية لا يمكن ان تتم الا عبر الاراضي البلجيكية لانه كان من الصعب على الجيش الفرنسي خرق تحصينات « خط هنفرد » ، وحتى وان تمكنت من خرق هذه التحصينات فان ذلك يحتاج الى وقت طويل تكون خلاله القوات الالمانية قد انهت احتلالها لتشيكوسلوفاكيا .

ب ـ موقف بريطانيا من الازمة ونصائحها لفرنسا بالتعقل واتباع السياسة الهادئة ، واعلانها بعدم مساعدتها لفرنسا ضد المانيا الا في حال وقوع اعتداء الماني مباشر على اراضيها .

ج ـ موقف بولونيا ورومانيا ورفضهما السماح للقوات الروسية في عبور اراضيهما لنجدة تشيكوسلوفاكيا .

د ـ احتمال تدخل ايطاليا في الحرب ، وهذا ما يؤدي برأي الحكومة الفرنسية الى تعثر قواتها العسكرية ، وذلك بسبب توزيعها على الجبهتين : الالمانية والايطالية .

هـ ـ انقسام الرأي العام الفرنسي ورفض فئة كبيرة منه لفكرة الحرب ضد المانيا .

واذا كان اضعاف الدبلوماسية الفرنسية من اهم النتائج النظرية لمؤتمر ميونخ ، فان اهم النتائج العملية لذلك كان تشجيع هتلر على التمادي في تحقيق برنامجه النازي الرامي الى ازالة تشيكوسلوفاكيا عن الخارطة الاوروبية ؟ وذلك كخطوة اولى في تحقيق المجال الحيوي لالمانيا الكبرى .

ثانياً : ازالة تشيكوسلوفاكيا عن خارطة اوروبا

بعد ان استتب الامر لهتلر في اقليم « السودت » اخذ يخطط لضم بقية الاراضي التشيكية الى الريخ الالماني ساعياً من خلال ذلك الى تحقيق المجال الحيوي للامة الالمانية ، ومن اجل تنفيذ مخططه هذا وجد انه من الضروري مساندة بولونيا والمجر في الحصول على مطالبهما في تشيكوسلوفاكيا لاتخاذ حجة في تبرير مطالبه في بولونيا . وحتى يؤمن هتلر حرية الحركة في اوروبا الوسطى والشرقية كان لا بد وان يضمن عدم تدخل الدول الغربية في هذا الأمر .

ولهذا فان كلامنا في هذا الموضوع سنقسمه الى اقسام ثلاثة :

الاول : نتناول فيه اتفاقيتي عدم الاعتداء اللتين وقعهما هتلر مع بريطانيا وفرنسا اثر مؤتمر ميونخ .

الثاني : نتناول فيه دعم هتلر للاطماع البولونية والمجرية في تشيكوسلوفاكيا .

الثالث : نتناول فيه ضم هتلر لما تبقى من الاراضي التشكية الى الريخ الالماني .

اما فيما يتعلق باثارة هتلر لمطالبه في بولونيا فاننا سنترك الكلام عنه الى فصل لاحق حيث ان ذلك سيؤدي الى نشوب الحرب العالمية الثانية .

١ ـ اتفاقيتا عدم الاعتداء اللتان وقعهما هتلر مع بريطانيا وفرنسا

في اليوم التالي لصدور مقررات مؤتمر « ميونخ » ، وقبل ان يعود شمبرلن الى لندن ، اقدم على توقيع اتفاقية عدم اعتداء مع المانيا ، وكان بذلك يحقق الهدف غير المعلن لزيارته التي قام بها لهتلر في ١٣ ايلول لعام ١٩٣٨ . ولقد نصت الاتفاقية هذه على ان العلاقات الانكليزية ـ الالمانية تعتبر من المواضيع الحيوية التي لا تهم البلدين وحسب ، وانما اوروبا ايضاً .

ولقد كان برأي شمبرلن ان ما توصل اليه مع هتلر هو اقصى ما يمكن التوصل اليه في تلك الظروف ، ولذلك كان ان اعلن لدى وصوله الى لندن ، بانه هذا هو السلام لعصرنا الحاضر . وذلك كرد على معارضيه الذين انتقدوا بشدة مقررات مؤتمر « ميونخ » ومعاهدة عدم الاعتداء التي وقعها مع هتلر . وحتى ان المعارضة لشمبرلن ذهبت بالبعض ، أمثال ايدن وزميله « دوف كوبر « Dioff cooper « الى تقديم استقالتهما من حكومة « شمبرلن » .

وبالرغم من ان « شمبرلن » لم يأخذ رأي الحكومة الفرنسية عند توقيعه لاتفاقية عدم الاعتداء مع المانيا ، الا انه استطاع ان يقنعها بالحذو حذوه ، وبالسعي الى توقيع اتفاقية مماثلة مع المانيا . ولهذا لم يمض السادس من كانون الاول لعام ١٩٣٨ حتى وقعت الحكومة الفرنسية على اتفاقية عدم

اعتداء مع المانيا . تضمنت بالاضافة الى اعتبار الحدود القائمة بين الدولتين حدوداً نهائية وثابتة ، رغبة الدولتين في التشاور في القضايا التي من شأنها ان تعكر الامن الاوروبي ، وذلك باستثناء تلك التي تتعلق باحدى الدولتين ودولة ثالثة[1] .

ان هاتين الاتفاقيتين وان اوجدتا نوعاً من الاطمئنان في اوروبا ، الا ان ذلك لم يستمر طويلا ، لان المانيا ما لبثت ان اتخذت منهما ذريعة ، وخاصة بالنسبة لاتفاقيتها مع فرنسا ، وذلك للانفراد بمعالجة مشاكلها مع دول اوروبا الشرقية . معتبرة ان ما ورد في اتفاقيتها مع فرنسا التزاماً من هذه الاخيرة بعدم التعرض لعلاقاتها مع تشيكوسلوفاكيا ومع بولونيا بشكل خاص .

اذن ، اتفاقيتا عدم الاعتداء اللتان وقعتهما المانيا مع بريطانيا وفرنسا لم يشكلا عامل تهدئة للاوضاع الاوروبية ، وانما لعبتا دوراً تفجيرياً في الوضع الاوروبي . وذلك بسبب التفسيرات المتضاربة لهاتين الاتفاقيتين . ففي حين ان فرنسا وبريطانيا ارادتا من اتفاقيتهما مع المانيا ، توثيق علاقاتهما معها من جهة ، وصيانة لسلام الاوروبي من جهة ثانية ، فان المانيا قصدت منهما تجميد الجبهة الغربية ريثما تستطيع استكمال مخططها في اوروبا الوسطى والشرقية ، محققة المجال الحيوي للامة الالمانية . وهذا التباين في المقاصد قد ظهر بشكل واضح عند التنفيذ ، وهذا ما سيدفع بالحكومة الانكليزية الى اعتماد سياسة مشددة في وجه المخطط الالماني ، بعد اقدام هتلر على اقتسام ما تبقى من تشيكوسلوفاكيا بينه وبين بولونيا وهنغاريا .

٢ ـ دعم هتلر للاطماع البولونية والمجرية في الأراضي التشيكوسلوفاكية :

بعد ان انتزع هتلر اعتراف الدول بمطالبه في اقليم « السودت » ، سعى الى تدعيم مطالب بولونيا والمجر في تشيكوسلوفاكيا . فحصلت هاتان

---

(1) Cf. P. Renouvin. Tome Huitième. Ibed.. P. 159.

الدولتان بموجب مقررات مؤتمر ميونخ[1] ، على اعتراف دولي مبدئي بمطالبهما . ونتيجة لهذا الاعتراف اقدمت بولونيا على ضم اقليم « تشن » « Teschen » اليها ، وذلك في تشرين الاول من عام ١٩٣٨ . وقبل ان تقدم بولونيا على ضم هذه المنطقة اليها كانت قد اقدمت في ٢١ ايلول على نقض الاتفاقية البولونية ـ التشكية التي كانت تنظم وضع الاقليات البولونية في تشيكوسلوفاكيا . كما طالبت في نفس الوقت حكومة براغ بضرورة التخلي لها عن مقاطعة « التشن » . وفي اليوم التالي لتاريخ انعقاد مؤتمر ميونخ ، في ٣٠ ايلول ، وجه « بيك » « Beck » انذاراً شديد اللهجة الى حكومة « براغ » طالباً اليها فيه بضرورة التخلي عن مقاطعة « تشن » . . في خلال مهلة اقصاها ، الساعة الثانية عشرة من اول تشرين الاول .

وبنتيجة الظروف الدولية التي وضعت تشيكوسلوفاكيا في موقف الضعيف ، انصاعت حكومتها لانذار بولونيا التي دخلت جيوشها مقاطعة « تشن » في الثاني من تشرين الاول . وتقدر مساحة هذه المنطقة بحوالي الف كلم[2] ، في حين ان عدد سكانها كان لا يتجاوز الربع مليون نسمة . ولقد حاولت الحكومة البولونية الحصول على المزيد من الاراضي التشيكية وخاصة في اوكرانيا الا ان الذي حال بينها وبين هذا المطلب هو المخطط الالماني الرامي ال ضم ما تبقى من الاراضي التشيكوسلوفاكية الى الريخ الالماني ، وذلك بعد اغراء هنغاريا ببعض اشلائها . فهل استطاعت هنغاريا تحقيق اطماعها بسهولة في تشيكوسلوفاكيا ؟ لم تستطع هنغاريا فرض مطالبها على تشيكوسلوفاكيا كما فعلت بولونيا ، ولذلك عمدت الى التفاوض مع حكومة براغ حول مطالبها في جنوبي تشيكوسلوفاكيا . وبسبب التباين في وجهتي نظرهما طلبتا تحكيم المانيا وايطاليا في الامر . ونتيجة للاجتماع التحكيمي الذي عقد في « فينا » بتاريخ ٢ تشرين الثاني من عام ١٩٣٨ ، حصلت هنغاريا على جزء كبير من جنوبي تشيكوسلوفاكيا ، قدرت مساحته بحوالي ١٢ الف كلم[2] ، وعدد سكانه بحوالي المليون نسمة . وبهذا انتهى

---

(١) راجع مقررات مؤتمر « ميونخ » في الصفحة ٣٦٠ من هذا الكتاب .

الفصل الثاني من تقسيم تشيكوسلوفاكيا ، ليبدأ الفصل الثالث الذي سيؤدي الى ازالة هذه الدولة عن خارطة اوروبا .

٣ ـ ضم هتلر لما تبقى من الاراضي التشيكية الى الريخ الالماني

بعد ان ضمن هتلر تأييد المجر وبولونيا عن طريق ارضائهما ببعض اجزاء تشيكوسلوفاكيا ، وبعد ان كان قد خفف من حدة المعارضة الفرنسية لبرنامجه النازي عن طريق اتفاقية عدم الاعتداء التي وقعها معها ، عاد من جديد ليحرك القضية التشيكية . واذا كان قد بقي من مطلب لهتلر في تشيكوسلوفاكيا ، فان اقله سيكون احتواء هذه الدولة . ولكن بقي عليه ان يجد السبب ليبرر تدخله في تشيكوسلوفاكيا ، فوجده عن طريق الخلافات التي قامت بين « السلوفاكيين » وبين « البوهيميين » . وقد لعب هتلر دوراً بارزاً في اذكاء هذه الخلافات ، حيث شجع سلوفاكيا على الحصول على نوع من الحكم الذاتي في ظل السيادة التشيكية . ولقد عمل هتلر على اذكاء الخلافات بين الحكومة المركزية وبين حكومة سلوفاكيا المحلية . . وهذا ما ساعد الى توجيه دعوة الى رئيس حكومة براغ « هاشا »« Hacha » في ١٤ اذار من عام ١٩٣٩ ، لزيارته في برلين .

وفي خلال هذه الزيارة طلب هتلر اليه بان يختار بين اجتياح الماني لبراغ وبين توقيع اتفاقية تقضي بوضع بلاده تحت الحماية الألمانية . وبعد تردد ، فضل « هاشا » حقناً لدماء مواطنيه ، ان يضع بلاده تحت الحماية الالمانية ، فوقع على اتفاقية كان قد اعدها هتلر في هذا الموضوع . ونتيجة لذلك دخلت القوات الالمانية « براغ » في ١٥ اذار ، ثم دخلت « سلوفاكيا » في ١٦ اذار ، بعد ان كانت قد اعلنت استقلالها ، وطلبت حكومتها في نفس التاريخ بوضعها تحت الحماية الالمانية .

وفي ١٥ اذار اعلن هتلر من براغ ، حيث امضى ليلته فيها ، بان « بوهيميا »

Bohème » ومورافيا « Moravie » كانتا منذ الاف السنين تشكلان مجالا حيوياً للامة الالمانية ، اما من الان فصاعداً فقد دخلتا في ظل الحماية الالمانية[1] ، وهذا يعني الحاقهما بالريخ الالماني ، وازالة تشيكوسلوفاكيا عن الخارطة الاوروبية .

---

(1) Cf. J.B. Duroselle. Ibed. P. 245.

الفصل الثاني

الوضع الدولي خارج القارة الاوروبية في فترة ١٩٣٣ - ١٩٣٩

في الفترة التي كانت فيها النازية تقبض على زمام الحكم في المانيا ، وتعد العدة لقلب الاوضاع في اوروبا ، كانت ايطاليا واليابان تبذلان جهودهما من اجل اجراء التعديلات على الاوضاع الدولية خارج القارة الاوروبية . ولقد قوبلت رغبة الدول الثلاث هذه ، بمقاومة من قبل الدول الاخرى ، وكان رأرسها بريطانيا وفرنسا صاحبتا المصلحة الاولى في الحفاظ على الوضع القائم في اوروبا وخارجها .

فما هي المساعي التي بذلتها اليابان وايطاليا من اجل تبديل الاوضاع القائمة في خارج القارة الاوروبية ؟ وما هو مدى المقاومة التي لاقتها هاتان الدولتان من قبل الدول الاخرى ؟

القسم الاول : المساعي اليابانية لقلب الوضع القائم في آسيا والمواقف الدولية منها

ظهرت اليابان ، مع بداية القرن العشرين ، كأقوى قوة في شرقي آسيا ، وذلك يعود الى عوامل عدة ، اهمها : الاستقرار السياسي ، والنمو الاقتصادي ، بالاضافة الى امتلاكها اسطولا بحرياً قوياً[1] وجيشاً برياً لم يضاهه في حجمه وتجهيزه اي جيش من جيوش دول المنطقة . ولكن الاستقرار الذي تميزت به اليابان لم يستمر طويلاً ، وذلك بسبب التطورات السياسية التي شهدها بعد الحرب العالمية الاولى .

---

(١) لقد حددت مقررات مؤتمر واشنطن قوة الاسطول الياباني بالقوة الثالثة البحرية في العالم .

فعلى الرغم من ان اليابان قد شارك في مؤتمر الصلح ، واعتبر دولة منتصرة في الحرب ، الا ان الفئة العسكرية الحاكمة وجدت نفسها ، على أثر اخفاق الحملة العسكرية على سيبيريا ، في موقف حرج . ومما ساعد في احراجها هو ان الليبرالية المثالية التي نادى بها ولسون في خلال المؤتمر ، وجدت طريقها الى قلوب وعقول الشعب الياباني . فأتسعت حركة المطالبة بالانتخابات العامة ، وهذا ما أكسب الحزبية اليابانية اهمية على حساب الفئات العسكرية الحاكمة .

ان النتيجة الاولى لانتشار الروح الديمقراطية في اليابان . ولازدياد قوة الاحزاب فيه على حساب نفوذ العسكريين ، تجلت باعتدال الحكومات اليابانية في سياساتها الخارجية ؟ حيث اقدمت على الموافقة على اتفاقات واشنطن الرامية الى تحديد الاسطول البحري الياباني بنسبة ثلاثة أخماس قوة الاسطول الاميركي او الانكليزي . وذلك بالاضافة ، إلى تعهد اليابان بالانسحاب من المناطق الصينية التي احتلتها خلال الحرب العالمية الاولى . ولقد اصبح « كيجورو شيدهارا » الذي شغل منصب وزارة الخارجية في حكومات « مينستيو » رمز اعتدالية السياسة الخارجية اليابانية في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى .

وما نحب ان نشير اليه في هذا المجال ، هو ان الاعتدال في السياسة الخارجية اليابانية لا يعني تخلي اليابان عن مصالحه في شرقي اسيا . وانما الاعتدال برأي « شيدهارا » كان يتجلى باعتماد السياسة الهادئة ، اي المفاوضات السياسية والاتفاقات التجارية ، من اجل الحفاظ على مصالح اليابان في شمالي شرقي آسيا بشكل عام وفي الصين بشكل خاص[1] .

ان عمر العهد الليبرالي في اليابان لم يكن طويلا ، والاسباب التي اودت به تعود في بعضها الى اسباب داخلية ، وفي البعض الاخر الى عوامل خارجية . فبالنسبة الى العوامل الداخلية ، فقد تجلت بالتحول الكبير الذي

---

(١) روبرت سكالابينو ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم . ترجمة الدكتور حسن صعب . دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٦١ ، صفحة ٤٦٤ .

طرأ على هيكلية الاقتصاد الياباني الذي تحول من اقتصاد زراعي الى اقتصاد صناعي . وبسبب هذا التحول انصرف المزارعون عن الزراعة ، وقصدوا المدن للعمل في القطاع الصناعي ، مما أوجد مشكلة سكانية[1] ، بالاضافة الى مشكلة تصريف الانتاج الصناعي من جهة والحصول على المواد الاولية الضرورية للصناعة اليابانية من جهة ثانية . ومما زاد الوضع سوءاً هو الازمة الاقتصادية العالمية ، والتي كانت نتائجها السلبية كبيرة على الاقتصاد الياباني ، وبالتالي على السياسة الخارجية ، حيث ان ذلك دعم الاتجاه القائل بضرورة ايجاد « المجال الحيوي » لليابان .

لقد فكرت الحكومات اليابانية ان الحل لمشاكلها هذه يمكن ان يتأتى عن طريق حصولها على حق الدولة الاكثر رعاية في الصين ، الا انه وبعد ان رفضت الصين منح هذا الحق لليابان ، بسبب خلافهما المزمن حول منشوريا . وبعد ان ازدادت حدة الازمة الاقتصادية في اليابان اذ سجلت صادراتها الى الولايات المتحدة الامريكية ، وخاصة الحرير منها ، انخفاضاً من ٢١٠٠ مليون ين الى ١٢٠٠ مليون ين ، اخذت الثقة تعود الى العسكريين ، فعادوا الى الحكم وعادت معهم سياسة العنف ، فكانت الحرب اليابانية الصنيية .

البند الاول : المرحلة الاولى من الحرب اليابانية ـ الصينية والمواقف الدولية منها

اذن ، بعد ان حل العسكريون في حكم اليابان محل الليبراليين . حلت السياسة القوية محل الدبلوماسية الهادئة . ولكن هذا لا يعني بان استراتيجية الدولة اليابانية قد تغيرت مع عودة العسكريين ، اذ ان اهداف هذه الاستراتيجية كانت واحدة لدى الفئتين معاً ، تتجلى بمصالح اليابان في شمالي شرقي آسيا بشكل عام ، وبمسؤولية اليابان الخاصة في الصين بشكل خاص . ولهذا فقد وجد العسكريون اليابانيون انه لا بد من تحقيق تلك

(١) بلغ عدد سكان اليابان في فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى ـ حوالي الستين مليوناً .

الاهداف عن طريق القوة وذلك بعد ان فشل الليبراليون في الحصول على حق الدولة الاكثر رعاية في الصين عن طريق التفاوض والحوار . فوضعوا خطتهم الرامية الى وضع منشوريا تحت نفوذهم المباشر كمرحلة اولى ، ولكن حتى يبدأوا في تنفيذ خطتهم لا بد من ايجاد مبرر لذلك . فكيف بدأت الحرب اليابانية الصينية ؟ وما هي المواقف الدولية منها ؟

اولا : نشوب الحرب اليابانية ـ الصينية وتطورها

اذن ، بعد ان استلم العسكريون الحكم في اليابان وجدوا ان خير وسيلة لاخراج بلادهم من الازمة التي تعيشها هي الاستيلاء على منشوريا بشكل مباشر ، فأخذوا يفتشون عن مبرر للبدء بعملياتهم العسكرية ، فوجدوه في حادث انفجار وقع في ١٨ ايلول من عام ١٩٣١ ، على الخطوط الحديدية لمنشوريا الجنوبية ، التابعة للادارة اليابانية . ونتيجة لذلك اعطت الحكومة اليابانية اوامرها الى قواتها لاحتلال « موكلدن » ، ثم ما لبث الاحتلال ان شمل كامل الاراضي المنشورية ولكي تحول الحكومة اليابانية دون ردود فعل قوية من قبل الدول الاوروبية ، اعلنت بان الهدف من وراء تدخلها هو حماية الاشخاص والممتلكات اليابانية في منشورا . كما اوضحت بانها ستضع حداً لهذا التدخل في حال الحصول على ضمانة تلك الحقوق عن طريق مفاوضات مباشرة تجري بينها وبين الحكومة الصينية .

ان الهدف المعلن للحكومة اليابانية ، من وراء احتلالها لمنشوريا كان يشكل بعض الحقيقة وليس كلها . لان الهدف الحقيقي للحملة اليابانية على منشوريا هو ، كما سبق واشرنا يتجلى بوضع كامل منشوريا تحت النفوذ الياباني ، او على الاقل ، انتزاع اعتراف الحكومة الصينية ، عن طريق مفاوضات ثنائية ، بوضع مميز لليابان ، يشمل كامل منشوريا وليس فقط الحفاظ على امتيازاتها في منطقة الخط الحديدي لجنوبي منشوريا .

والسؤال هنا ، هو : هل استجابت الحكومة الصينية لمطلب الحكومة اليابانية في التفاوض المباشر ؟ لقد رفضت الحكومة الصينية التفاوض مع الحكومة اليابانية طالما ان الاحتلال قائم للاراضي المنشورية . وبالاضافة

الى ذلك اعطت اوامرها الى قواتها بمصادرة جميع السفن والمنتوجات اليابانية الموجودة في الموانىء الصينية . كما انها من جهة ثالثة رفعت القضية الى « عصبة الامم » وطلبت اليها العمل على حمايتها من العدوان الياباني .

ثانياً : موقف « عصبة الامم » من العدوان الياباني على الصين

على الرغم من ان « تشان ـ كي ـ شيك » قد استطاع في الثلاثينات ، فرض الوحدة السياسية الصينية ، الا انه لم يستطع فرض سيادته الفعلية على كامل الاراضي الصينية ، وذلك بسبب الاطماع الاستعمارية من جهة ، والحركات الثورية المناوئة له والمدعومة من الاتحاد السوفياتي من جهة ثانية ، وعندما تعرضت بلاده للعدوان الياباني ، وجد نفسه امام جيش مجهز باحدث الاسلحة ومدرب احسن التدريب . ولم يستطع بقواته الذاتية الدفاع عن بلاده ، فلجأ الى «عصبة الامم » الضامنة سيادة الدول الاعضاء وحماية اراضيها من كل عدوان ، وطلب اليها في اواخر ايلول من عام ١٩٣١ ، بالتدخل لايقاف العدوان الياباني على منشوريا .

لقد أوجد نداء « تشان ـ كي ـ شيك » الى عصبة الامم ، شعوراً بالرضى والارتياح لدى اوساط جنيف . اذ اعتقد زعماء المنظمة الدولية بان الفرصة اصبحت مؤاتية لاعادة الاعتبار الى هذه المنظمة ، ولتطبيق مبادىء الضمان الجماعي للسلام العالمي على الصراعات الدولية . فعقد « المجلس » جلسة في ٣٠ ايلول واصدر قراراً طلب فيه الى القوات اليابانية بالانسحاب من اراضي منشوريا ، ثم عقد اجتماعاً آخر في ٢٣ تشرين الاول واتخذ فيه قراراً قضى بتشكيل « لجنة دولية » ، برئاسة « اللورد ليتون » للقيام بمهمة الاستقصاء عن رغبة المواطنين في منشوريا وللايصاء بالخطوات اللازمة لضمان حقوق اليابانيين في منشوريا .

ان الحكومة اليابانية التي لم تكن قد اعلنت حتى هذا التاريخ ، عن رغبتها في فرض سيطرتها المباشرة على بعض اجزاء الصين ، وبشكل خاص على منشوريا . عادت واكدت رفضها لاي حل يقضي بسحب قواتها من

منشوريا ، قبل ان تضمن حماية مواطنيها وممتلكاتهم فيها عن طريق المفاوضات المباشرة مع الصين . وبعد ان وصلت « اللجنة الدولية » الى منشوريا ، ارادت السلطات اليابانية ان تضعها امام الامر الواقع ، فشجعت ٧٠٠ ممثلا منشورياً على عقد اجتماع في آذار من عام ١٩٣١ ، اعلنوا فيه عن قيام دولة « منشوكو » بزعامة الامير « بو - بي » . فسارعت الحكومة اليابانية الى الاعتراف بالدولة الجديدة ، وبالاعلان عن حمايتها الكاملة لها .

ان اعلان قيام « حكومة منشوكو » لم يثن « اللجنة الدولية » عن القيام بواجبها ، فضمنت تقريرها الذي رفعته الى « المجلس » المعلومات التالية :

أ - ان قيام حكومة « منشوكو » ، المدعوم من اليابان ، لا يمثل رأي الغالبية من سكان منشوريا .
ب - التمني على « عصبة الامم » بعدم الاعتراف بالدولة الجديدة .
ج - الايصاء باعطاء الحكم الذاتي الى منشوريا ، ولكن ضمن السيادة الصينية .
د - الايصاء بتضمين الحل للنزاع ، اعتراف الصين لليابان في انشاء شركات للخطوط الحديدية والتعاونيات الزراعية في منشوريا عن طريق مفاوضات مباشرة تتم بين الصين واليابان .

في هذه الفترة كان « المجلس » يبذل جهوداً كبيرة من اجل ايجاد تسوية للنزاع ، ولكن عبثاً ، لان كلا من مندوبي اليابان والصين تشدد في مطالبه مما ادى الى افشال اية تسوية ولقد ظهر ذلك في الجلسة التي عقدها المجلس في كانون الاول من عام ١٩٣٢ . وتمثلت مطالب المندوب الصيني في هذه الجلسة بالطلب الى « عصبة الامم » بعدم الاعتراف بحكومة « منشوكو » . مستنداً في ذلك على تقرير « اللجنة الدولية » . اما المندوب الياباني فقد تمسك بدولة « منشوكو » معتبراً ان الفوضى التي تعيشها الصين لا يمكن ان تسمح بقيام مفاوضات ناجحة بينها وبين بلاده .

تجاه هذه المواقف المتباينة من قبل الحكومتين الصينية واليابانية ، وبسبب اصرار كل منهما على مطالبه ، فشل « المجلس » في الوصول الى تسوية ترضي الطرفين ، ولهذا عاد وتبنى في الجلسة التي عقدها في ٢٤ شباط تقرير « اللجنة الدولية » ، واتخذ قراراه القاضي :

أ ـ بعدم الاعتراف بحكومة « منشوكو » .

ب ـ بسحب القوات اليابانية من منشوريا مع الاحتفاظ بالبعض منها في منطقة الخط الحديدي لجنوبي منشوريا .

كان هذا القرار الذي اتخذته « عصبة الامم » قد أغضب السلطات اليابانية ، فاقدمت في ٢٧ اذار من عام ١٩٣٣ ، على اتخاذ قرارها القاضي بسحب اليابان من « عصبة الامم » .

ثالثاً : موقف الولايات المتحدة الامريكية من العدوان الياباني على منشوريا

لقد مثلت القرارات التي اتخذتها « عصبة الأمم » موقف الدول الاعضاء فيها ، من العدوان الياباني على منشوريا . اما الولايات المتحدة الامركية التي كانت خارج هذه المنظمة ، فكان من الطبيعي ان تتخذ موقفاً من هذه القضية ، خاصة وان مصالحها تلعب دوراً بارزاً في منطقة الهادىء بشكل عام ، وفي منطقة شمالي شرقي اسيا بشكل خاص ، فهل كان الموقف الاميركي على المستوى المطلوب ؟ وهل تميز بالتالي عن موقف المنظمة الدولية ؟

ان المصالح الاميركية في الصين كانت تقضي من الناحية المبدئية على الحكومة الاميركية باتخاذ مواقف واضحة من التطورات الدولية في هذه المنطقة بشكل عام ، ومن العدوان الياباني على منشوريا بشكل خاص ، حيث ان هذا الاخير كان الهدف منه احتكار اسواق منشوريا بكاملها للسلع والمنتوجات اليابانية ، وبالتالي اغلاق هذه الاسوا ق في وجه المنتوجات

الامريكية ـ فهل كان الموقف العملي للحكومة الاميركية متلائماً مع موقفها المبدئي ؟

لقد كان الاتجاه الاكثر ديناميكيةفي الحكومة الاميركية حيال العدوان الياباني على الصين ، هو الاتجاه الذي مثله « ستمسون » سكرتير الدولة لدى الرئيس « هوفر » . وكان يقضي هذا الاتجاه باتخاذ موقف اميركي موحد مع « عصبة الامم » ، حيال العدوان الياباني عن الصين . ولقد تمكن « ستمسون » من اقناع حكومته بايفاد مندوب لها الى جنيف ، في ت ١ من عام ١٩٣١ ، لتمثيلها في الجلسات التي يخصصها « المجلس » لمناقشة هذه القضية . ولكن الحكومة الاميركية ما لبثت ان تراجعت عن هذا القرار ، وطلبت الى مندوبها بعدم حضور جلسات « المجلس » ، وذلك تحت ضغط الانتقادات الشديدة التي وجهت لهذا الاجراء ، عن طريق الصحف ووسائل الاعلام الاميركية .

مقابل التراجع في موقف الحكومة الاميركية عن التنسيق مع عصبة الامم ، عاد « ستمسون » واعلن في ٧ كانون الثاني من عام ١٩٣٢ ، بان بلاده سترفض كل تغيير في وضع السيادة على الاراضي ، بالاضافة الى رفضها الاعتراف بسياسة « الباب المفتوح » اذا كانت ناتجة عن اتفاقات لعبت القوة دوراً في توقيعها .

ان تصريحات « ستمسون » تركت مجالا للاعتقاد لدى المراقبين بان الولايات المتحدة الامريكية ستعمد الى اغتنام اية فرصة لوقف التوسع الياباني في الصين ، ولكن الذي حصل بالفعل هو ان الحكومة الاميركية لم تجرؤ او لم تتمكن من اتخاذ اية اجراءات عسكرية ولا اقتصادية بحق اليابان ، وانما اكتفت فقط باتخاذ العقوبات المعنوية .

لقد استبعدت الحكومة الاميركية البحث في العقوبات العسكرية ، ولذلك فان البحث اقتصر على امكانية اتخاذ عقوبات اقتصادية . فانقسم الرأي العام الامريكي بين اتجاهين : الأول تعمل له اوساط« جامعة هارفرد »

والمثقفون الاميركيون بشكل عام ، ويقول بضرورة انزال العقوبات الاقتصادية بحق اليابان ، اما الثاني : فقد عمل له كبار رجال الاعمال الاميركيين الذي وجدوا في العقوبات الاقتصادية ضربة قوية للاقتصاد الاميركي بشكل عام ولمصالحهم بشكل خاص . وذلك لان مثل هذه الاجراءات ستؤدي الى خسارة الزبائن اليابانيين الذين ما زالوا يشترون من الولايات المتحدة الامريكية السلع المصنعة والبترول وغيره من المواد الاولية ، وذلك على الرغم من الازمة الاقتصادية .

ونتيجة لاسقاط العقوبات العسكرية من حساب الحكومة الاميركية من جهة ، ولتباين الرأي العام الامريكي حول العقوبات الاقتصادية من جهة ثانية ، اكتفى الرئيس « هوفر » بالعقوبات المعنوية ، والتي تمثلت بعدم الاعتراف بسياسة الامر الواقع التي حاول اليابان فرضها على الصين . وكان « هوفر » يعتقد مع وزيره « ستمسون » بان هذه السياسة قد تكفي لجعل الحكومة اليابانية تعيد النظر في سياستها في الصين ، كما سبق وتراجعت عن الامتيازات التي حققتها نتيجة لاتفاقات عام ١٩١٥ . فهل حصل ما توقعه « هوفر » ؟ قبل الاجابة على ذلك لا بد من الاشارة الى ان الانتخابات التي جرت في بداية عام ١٩٣٣ حملت الى الرئاسة الاميركية « فرانكلن روزفلت » ، ولم يقدم هذا الاخير على اجراء اي تعديل على موقف الولايات المتحدة الامريكية من العدوان الياباني على الصين ، وذلك لسببين : الاول : لأن فوزه تم نتيجة لبرنامج عمل داخلي ، وليس على اساس برنامج عمل للسياسة الخارجية ، والثاني : لانه وجد في سياسة « ستمسون » الخارجية سياسة حكيمة ومعبرة عن غالبية الرأي العام الاميركي .

ومن خلال هذا العرض للموقف الاول من العدوان الياباني على الصين نرى ان الموقف الاميركي التقى مع موقف عصبة الامم من دون ان يحصل التنسيق المباشر بينهما . حيث ان اجراءات الطرفين اقتصرت على العقوبات المعنوية . ولكن هذه الاجراءات على ضعفها ؛ وان لم تجبر القوات اليابانية على الانسحاب من منشوريا ، الا انها ادت الى تريث

الحكومة اليابانية قليلا قبل ان تعاود احتلال مناطق اخرى من الصين . وقد استمرت فترة التريث هذه حوالي الاربع سنوات ، حاولت خلالها الحكومة اليابانية ايجاد علاقات وطيدة مع الدول الفاشستية في اوروبا ، وعلى رأسها المانيا .

رابعاً : توطيد العلاقات اليابانية ـ الالمانية

ان التناقض في المصالح بين اليابان وبين كبريات الدول الديمقراطية[1] لم يقتصر على منشوريا فقط ، وانما شمل منطقة الهادىء وجميع المستعمرات في جنوبي شرقي اسيا . حيث ان اغراق اسواق المنطقة بمنتوجات اليابان ادى الى استياء الدول الديمقراطية . فسارعت الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة لحماية مصالحها ، وذلك عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة على البضاعة اليابانية . ولكن اليابان لم يقف مكتوف الايدي حيال هذه الاجراءات ، فحاول اثارة الشعوب الاسيوية ضد المستعمر الغربي ، متهماً إياه باتباع سياسة احتكارية وبانه يعمل ضد تقدم وتحرر شعوب اسيا .

لقد استطاع اليابان بفضل قوته الاقتصادية ، واستغلاله للشعور القومي لدى الشعوب الاسيوية . حيث رفع شعار « آسيا للاسيويين » ، من ان يؤثر على المناطق التي لم يختبر ابناؤها اليابانيين ، والتي كانت تناضل ضد المستعمر الغربي . ومما زاد في توثيق علاقات اليابان بشعوب هذه المنطقة هو فتح ابواب مدارسه وجامعاته امام الطلاب القادمين من جميع انحاء اسيا . بالاضافة الى تقديمه لها الكثير من المساعدات بشتى اشكالها ، حيث انه حين بدأت الحرب في آسيا في عام ١٩٣٧ ، كانت اليابان تقدم مساعدات الى غالبية الحركات التحررية في آسيا ، شملت الاموال والسلاح والتدريب العسكري والفني ، والخ . . .

ان سياسة اليابان الجديدة ادت الى ابعاده عن الدول الديمقراطية المستفيدة من الاوضاع القائمة في اوروبا والعالم ، والراغبة في المحافظة

---

(١) امثال : بريطانيا ـ فرنسا ـ الولايات المتحدة الامريكية ، والخ . . .

عليها . وهذا ما جعل اليابان يلتقي مع الدول الاخرى الساعية الى تغيير الاوضاع القائمة في اوروبا وافريقيا ، وعلى رأسها المانيا وايطاليا . ولقد تجلى التقارب بين المانيا واليابان في اقامة محور طوكيو ـ برلين ، عن طريق توقيع ميثاق « الانتي ـ كوفترن » في عام ١٩٣٦[١] ، والذي انضمت اليه ايطاليا ودول اخرى[٢] في عام ١٩٣٧ .

ان السؤال الذي يطرح في هذا المجال ، هي : لماذا لم تقدم الدول الديمقراطية على مجابهة الخطر الياباني قبل استفحاله ؟ يجيب « البروفسور روبرت سكالابينو » على ذلك ، بانه : لا الولايات المتحدة الامريكية كانت راغبة ، ولا الدول الاوروبية كانت قادرة على وقف التوسع الياباني في آسيا والمحيط الهادىء » . ويرى « سكالابينو» ان الغاء المحالفات الثنائية واحلال اتفاقات واشنطن الجماعية « وعهد عصبة الامم » مكانها ، حال دون اجراءات افرادية ضد اليابان ، وذلك دون ان تمكنها من اتخاذ اجراءات جماعية تردع اليابان عن استمراره في تهديم الأوضاع القائمة في هذه المنطقة[٣] .

البند الثاني : المرحلة الثانية من العدوان الياباني على الصين والموقف الدولي منه

لقد رأينا في القسم السابق كيف ان اليابان اكتفت بالاستيلاء على منشوريا ، وبتأييد حكومة « منشوكو » وحمايتها . وان الاسباب التي جعلت اليابان تكتفي بهذه الاجراءات كانت كثيرة الا ان اهمها :

١ ـ موقف « عصبة الامم » وتأييدها المعنوي لحكومة الصين .
٢ ـ موقف الولايات المتحدة الامريكية المماثل لموقف المنظمة الدولية .
٣ ـ الصراع القائم في داخل الحكومة اليابانية نفسها .

---

(١) راجع صفحة ٣٠٥ من هذا الكتاب .

(٢) كان من ابرزها اسبانيا .

(٣) مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة الدكتور حسن صعب ، المرجع نفسه ، صفحة ٤٦٩ .

ان هذا الاخير يشكل برأينا أهم الاسباب التي جعلت اجراءات الحكومة اليابانية تقتصر على منشوريا فقط في عام ١٩٣٣ ، وذلك لانه بالاضافة الى ان القوى الديمقراطية لم تكن قد زالت نهائياً عن مسرح السياسة اليابانية ، فان القوة العسكرية التي عادت الى الحكم كانت مختلفة فيما بينها حول المدى الذي يجب ان تصل اليه في استعمال القوة من اجل تحقيق استراتيجيتها في الصين . ففي حين كانت فئة من هذه القوى تقول بالتوسع التدريجي في الصين ، فان الفئة الاخرى كانت تنادي بضرورة التوسع السريع وبشتى الطرق الممكنة وعلى رأسها القوة العسكرية .

اولا : احتلال القوات اليابانية للقسم الاكبر من الاراضي الصينية

اذا كانت الفئة الاولى هي التي قبضت على الحكم في اليابان خلال فترة ١٩٣٢ - ١٩٣٦ ، فان النصر قد كتب للفئة الثانية المدعومة من كبار قادة الجيش وبعض رجال الاعمال اذ تسلمت زمام الحكم في اليابان في عام ١٩٣٦وذلك تحت ضغط تطور الاوضاع الداخلية والخارجية .

بالنسبة للعوامل الداخلية فقد تمثلت بالتزايد السكاني الكبير الذي فاق قدرة البلاد على الاستيعاب . اذ على الرغم من تقدم الصناعة اليابانية ونهضتها فقد عجزت عن استيعاب النازحين من الارياف ، بالاضافة الى التزايد السكاني الذي بلغ درجة عالية في تلك الفترة . وهذا ما ادى الى انخفاض المستوى المعيشي وبالتالي الى المطالبة بالحاح بمجالات حيوية للشعب الياباني .

واما بالنسبة للعوامل الخارجية فقد تمثلت بالاجراءات المشددة التي اتخذتها الدول حيال المنتوجات اليابانية . وتفصيل ذلك ، هو ان الحكومة اليابانية اقدمت على تخفيض عملتها تشبهاً بالدول الاخرى التي اقدمت على تخفيض عملتها كنتيجة للازمة الاقتصادية . ولكن الدول الاخرى وجدت في تخفيض اليابان لقيمة « الين » بنسبة ٥٠ ٪ ، وهي نسبة عالية لم تبلغها اية عملة اخرى ، اجراء عدوانياً ، الهدف منه عرض اليابان لمنتوجاته باسعار

ادنى من الاسعار العالمية ، وبالتالي مزاحمة المنتوجات الاجنبية في جميع الاسواق . لهذا السبب قررت غالبيةالدول فرض تعريفات جمركية عالية على المنتوجات اليابانية ، مما ادى الى كساد في البضاعة اليابانية . ومما زاد الوضع الاقتصادي الياباني تأزماً ، الدعاية القوية التي قامت بها الصين ضد البضاعة اليابانية وذلك كنتيجة للعدوان الياباني على منشوريا .

لهذه الاسباب جميعها استطاعت الفئة المتطرفة من العسكريين ان تقبض على زمام الحكم في اليابان . في عام ١٩٣٦ . واخذت تسعى الى بسط سيطرتها على كامل الصين . فوجدت في انهماك الدول الاوروبية في الحرب الاهلية الاسبانية ، وفي موقف الولايات المتحدة الامريكية المحايد من النزاعات التي هي خارج القارة الامريكية ، مناسبة للاسراع في تنفيذ مخططها في احتلال الصين . ولكن بقي عليها ان تجد المبرر لبدء عدوانها على الصين . ولقد وجدت حكومة « هياشي » « Hyachi » مبررها في حادث اعتداء وقع على القوات اليابانية في « كوان . بينغ » « Quan-Ping » في تموز من عام ١٩٣٧ . فاستغلت « الحكومة اليابانية » هذا الحادث بعد انذار وجهته الى الحكومة الصينبية ، امرت قواتها في ٢٦ تموز ، بالتوغل في الاراضي الصينية على محورين : محور العاصمة بكين ، ومحور شنغهاى .

ولقد تمكنت القوات اليابانية في خلال ثمانية عشر شهراً من بدء القتال من احتلال اغنى المناطق الصينية اقتصادياً . والتي يبلغ عدد سكانها حوالي ٤٢ ٪ من مجموع السكان الصينيين . فقد احتلت بكين بعد يومين من بدء القتال ثم احتلت شنغهاي في ٢٧ تشرين الاول ونانكين في ٢٤ كانون الاول من عام ١٩٣٧ . كما ان معارك عام ١٩٣٨ سمحت للقوات الصينية بعد ان سيطرت على كامل الصين الجنوبية . باحتلال منطقة « ايانغ ـ تسي » بما في **ذلك « هان ـ كايو » «Han-Keou» التي تعتبر أكبر مركز تجاري وصناعي** للصين الداخلية .

وعلى الرغم من الانتصارات الكبيرة التي حققتها القوات اليابانية على

الصينيين ، فان هؤلاء لم يستسلموا ، بل تناسوا خلافاتهم العقائدية واعادوا تنظيم صفوفهم لمواجهة العدو الخارجي . وقد تجلى ذلك بالاتفاق المرحلي الذي تم بين « تشان ـ كي ـ شيك » الزعيم الوطني الصيني ، وبين « ماوتس ـ تونغ » الزعيم الشيوعي الصيني ، حين تناسى الزعيمان خلافاتهما من اجل توحيد كل الجهود في جه العدو الياباني المشترك .

ثانياً : تطور الموقف الدولي من العدوان الياباني على الصين

ان الانتصار الذي حققته القوات اليابانية عى القوات الصينية ، لم يكن نتيجة لقوة الجيش الياباني وحسن تجهيزه ولاستعماله الخطط العسكرية التي تعتمد على عنصر المباغتة والسرعة في الحركة وحسب ، وإنما كان ايضاً نتيجة للظروف الدولية التي اختارتها اليابان لاعلان الحرب على الصين . فهي عندما بدأت حربها على الصين لم يكن بامكان هذه الاخيرة الاعتماد على اي سند خارجي .

بالنسبة للاتحاد السوفياتي فقد كان بالاضافة الى انشغاله في الحرب الاهلية الاسبانية ، يعيش ازمة داخلية صعبة[1] . وكذلك بريطانيا وفرنسا فقد شغلتهما المشاكل التي كان هتلر قد اثارها في وجههما[2] ، بالاضافة الى انشغالهما ايضاً في الحرب الاهلية الاسبانية . اما الولايات المتحدة الاميركية فقد كانت قد اعلنت مراراً عن حيادها من المشاكل الدولية التي تثار خارج القارة الامريكية .

اذن ، انشغال الدول ، التي يمكن للصين ان تعتمد عليها . في القضايا الاوروبية او في تضميد جروحها الناتجة عن الازمة الاقتصادية . لم يمكنها من حزم امرها واتخاذ مواقف حاسمة من العدوان الياباني على الصين . وانما اكتفت هذه الدول مع بداية الاعتداء الياباني على الصين بالتنديد بهذا العدوان والاحتجاج عليه . كما ان « عصبة الامم » نفسها لم تجرؤ على

---

(١) اتهمت القيادة السوفياتية بعض الشخصيات بالتروتسكية او بالتجسس . فاعدمت العديد منها . واهمها : « زينوفيف Zinosiev » . « بياتاوكوف Piaataoiv » و « توكاتشيفسكي Toukhatchevski » .

(٢) واهم هذه القضايا : قضية النمسا . بلجيكا . ومحور روما برلين .

اعلان اليابان بانه دولة معتدية خوفاً من ان يقودها ذلك الى اتخاذ عقوبات ضدها ، كما حصل بالنسبة لايطاليا[1] ، ولم تكن في وضع يمكنها من تطبيقها . ولقد اكتفت المنظمة الدولية باتخاذ قرار شجبت فيه اعمال اليابان ضد الصين . وكذلك كان موقف الولايات المتحدة الامريكية التي رفعت احتجاجاً شديد اللهجة الى الحكومة اليابانية ، ولكن ليس ضد العدوان الياباني على الصين ، وانما ضد التدابير التي طبقتها اليابان على المناطق التي احتلتها ، والتي كان من شأنها ان حدت من حرية التبادل التجاري بين المناطق الصينية المحتلة وبين الدول الاخرى .

هذا بالنسبة للدول التي كان ينتظر منها ان تقف الى جانب الصين ، وان تقدم المساعدات لها للوقوف في وجه العدوان الياباني . اما بالنسبة لالمانيا فانها اظهرت تأييداً لليابان ، وخاصة من الناحية الاعلامية . لان اليابان لم يكن بحاجة لمساعدات المانيا المادية .

ولقد ظلت المواقف الدولية على هذه الحال حتى عام ١٩٣٨ ، حيث ان بريطانيا اخذت تقدم بعض المساعدات الاقتصادية والقروض المالية للصين من اجل مساعدتها على الصمود في وجه العدوان الياباني . ثم تشجعت بقية الدول الديمقراطية والاتحاد السوفياتي ، واخذت تقدم مساعداتها للصين . ولكن هذه المساعدات ظلت شحيحة وضعيفة نسبياً حتى بداية الحرب العالمية الثانية . اذ بعد هذا التاريخ اخذت المساعدات تنهمر على الصين من كل اتجاه . وبفضل هذه المساعدات تمكنت الصين من الصمود في وجه اليابان حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث هزم اليابان على ايدي الدول الحليفة .

وبهذا تكون الحرب العالمية الثانية قد استمرت في اسيا ما يقارب الثمانية اعوام ، في حين انها لم تزد بالنسبة للدول الاخرى ، وخاصة بالنسبة للدول الاوروبية . عن الست سنوات .

---

(١) راجع القسم المتعلق بالعدوان الايطالي على اثيوبيا . صفحة ٣٥٨ من هذا الكتاب .

القسم الثاني : محاولات ايطاليا لقلب الاوضاع القائمة في المتوسط وافريقيا

لقد رأينا في فصل سابق[1] كيف أن إيطاليا بعد أن اشتركت في الحرب العالمية الأولى الى جانب الدول المتفاهمة ، ونفذت بالتالي كامل تعهداتها المنصوص عليها في الإتفاقية التي وقعتها مع بريطانيا وفرنسا في لندن ، عام ١٩١٥[2] ، انتظرت من مؤتمر الصلح أن يعترف لها بمطالبها التي تضمنتها الإتفاقية المذكورة اعلاه . ولكن الذي حصل فعلاً هو ان مؤتمر الصلح لم يعترف لايطاليا بكامل مطالبها في أوروبا والمتوسط . وذلك لأن المؤتمرين نزلوا عند رغبة الرئيس « ولسن » وأقروا مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير ، بالاضافة الى أن بعض المطالب الايطالية كانت تتناقض مع المصالح البريطانية والفرنسية .

ولهذا فإن إيطاليا كانت الدولة الاولى التي جاهرت بعدائها لمقررات مؤتمر الصلح ، وكان اللقاء طبيعياً بينها وبين الدول الأوروبية الاخرى . التي عُرفت « بالدول غير المكتفية »[3] ، والتي كانت مقررات مؤتمر الصلح قاسية ومجحفة بحقها . ولكن ايطاليا وان سعت مع هذه الدول على تعديل إتفاقات الصلح منذ عام ١٩١٩ ، الا انها كانت تعلم بانها غير قادرة على تعديل تلك الاتفاقات عن طريق القوة ، ولذلك كانت تبذل مساعيها السلمية تارة مع بريطانيا واخرى مع فرنسا من أجل الحصول على بعض مطالبها . فهي أجرت مفاوضات مع بريطانيا في بداية الثلاثينات ، من أجل اقتسام النفوذ في الحبشة . ولكن تلك المفاوضات باءت بالفشل بسبب موقف الإمبراطور الحبشي من جهة والظروف الدولية التي اثيرت خلالها تلك

---

(١) راجع صفحة (٩٨) من هذا الكتاب .

(٢) راجع صفحة (١٠٠) من هذا الكتاب .

(٣) مثل النمسا وهنغاريا والبانيا .

القضية من جهة ثانية[1] . ثم حاولت استغلال « قضية الرور » وإنشغال فرنسا فيها[2] ، من أجل ضم اقليم « الغيبوم » ، وقد نجحت في ذلك على الرغم من موقف يوغوسلافيا . اذ أن انشغال فرنسا في قضية الرور من جهة ، ودعم إيطاليا للموقف الفرنسي في هذه القضية من جهة ثانية ، دفع بفرنسا الى التدخل لدى يوغوسلافيا الى نصحها بالتروي والحكمة وبعدم استعمال القوة من أجل منع أيطاليا من ضم إقليم « الغيبوم » اوالقسم الاكبر منه اليها[2] . وفي الفترة نفسها إستطاعت إيطاليا ان تجرّ البانيا الى توقيع أتفاقية دفاع مشتركة معها ، وبالتالي الى الهيمنة على السياسة الخارجية لهذه الدولة المتوسطية .

إن المكاسب التي حققتها ايطاليا في خلال الثلاثينات من هذا القرن ، ظلت ضئيلة بالنسبة لما كانت تطمح اليه ، حيث أن الحكومة الإيطالية كانت ترمي الى توسيع نفوذها في اتجاهات ثلاثة :

١ ـ باتجاه الدانوب واوروبا الوسطى .
٢ ـ باتجاه البحر المتوسط .
٣ ـ باتجاه المستعمرات .

ولقد وجدت الحكومة الايطالية بأن أطماعها لا يمكن ان تتحقق عن طريق استغلالها للتناقضات الجزئية بين فرنسا وبريطانيا في اوروبا ، ولا عن طريق التناقضات الأساسية بين فرنسا القوية والمانيا الضعيفة ، ولذلك فان صحفها ووسائل اعلامها قد فرحت وهلّلت لاستلام النازية للحكم في المانيا . والسبب في ذلك يعود الى ان الحكومة الايطالية وجدت ان فرص النجاح ستكون امامها افضل من السابق مع قيام التناقض بين فرنسا القوية والمانيا المتعافية . فهي اذا لم تستطع استغلال التناقض الفرنسي ـ الالماني لصالحها ، فان افادتها الأكيدة ستأتي عن طريق انضمام المانيا الى الجبهة الرافضة لمقررات مؤتمر الصلح . وهذا ما سيجعل فرص النجاح كبيرة في

---

(١) راجع صفحة ٣٥٨ من هذا الكتاب .
(٢) راجع صفحة ,١٤٢ من هذا الكتاب .

اقناع القوى المحافظة على قبول تسويات سلمية لتغيير الأوضاع القائمة . واذا كان برأي الحكومة الايطالية أن اللقاء سيكون طبيعياً مع المانيا في جهة واحدة لمعارضتهما معاً لمقررات مؤتمر الصلح ، الا ان ذلك لا يعني برأي الحكومة الاساسية ازالة كاملة للتناقضات فيما بينهما . فالتناقض كان كبيراً بين الدولتين ، وخاصة فيما يتعلق برغبة كل منهما بمد نفوذه الى أوروبا الوسطى والدانوب . فكيف حل هذا التناقض في المصالح بين المانيا وايطاليا ، حتى قام التحالف بينهما ؟ وما هي النشاطات الأيطالية التي بذلت بهدف تغيير الأوضاع القائمة في المتوسط والمستعمرات في خلال فترة ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩ ؟

البند الاول : استغلال ايطاليا للتناقض القائم بين فرنسا والمانيا

لقد أثرنا في بداية كلامنا عن الأطماع الايطالية ، الى أن ايطاليا حاولت استغلال التناقضات الدولية من اجل تحقيق بعض المكاسب . فهي لم تترك مناسبة الا واستغلتها من أجل تحقيق اطماعها على المحاور الثلاثة المشار اليها اعلاه . وكان أبرز ما حققته في فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى الحصول على بعض المكاسب في أوروبا الجنوبية الشرقية ، حيث ضمّت اليها اقليم « الفييوم » وهيمنت على البانيا[1] .

وفي فترة ما بعد الازمة الاقتصادية وبعد مجيء النازية إلى الحكم في المانيا ، وجدت ايطاليا ان تستغل المخاوف الفرنسية من انبعاث الخطر الألماني ، وذلك من أجل الحصول على بعض المكاسب . وتمّ لها ذلك بعد أن فشلت مبادرة « لويس بارتو » الرامية الى ضمان سلامة وأمن دول اوروبا الشرقية عن طريق اتفاقات مشابهة لاتفاقات « لوكارنو » اذ عند ذلك وجد « بيار لافال » خليفة « بارتو » ، أن مصلحة فرنسا تقضي بالتفاهم مع ايطاليا لاقامة جبهة دولية في وجه الخطر الالماني ، وللحؤول دون تحقيق البرنامج النازي . وبهدف الوصول الى هذه الغاية قام « لافال » بزيارة الى

---

(١) راجع صفحة ٢٤٣ من هذا الكتاب .

روما في كانون الثاني من عام ١٩٣٥ ، ووقع على اتفاقية مع المسؤولين الايطاليين ، تضمنت الامور التالية :

١ ـ تعهد فرنسا بمساعدة ايطاليا في وجه المحاولات الالمانية الرامية الى ضم النمسا الى « الريخ الالماني ».
٢ ـ تنازل فرنسا لايطاليا عن جزء من الصحراء التونسية ، ض ضمته الى ليبيا وقدرت مساحتة بـ/ ١١٤/ الف كلم مربع . كما تنازلت لها عن قسم من الصومال الفرنسي ، وقدرت مساحته بثمانمائة كلمتر مربع .
٣ ـ تعهد ايطاليا لفرنسا بالتنازل التدريجي لها عن الامتيازات التي كان يتمتع بها الايطاليون في تونس .

وبالاضافة الى هذه التعديلات التي طرأت على حدود المستعمرات الايطالية ، والمستعمرات الفرنسية لصالح الاولى ، فان ايطاليا حصلت ايضاً على تأييد فرنسا لها في الحصول على بعض المكاسب في الحبشة . ولكن هذه القضية أثارت الكثير من الجدل بين الدولتين ، وذلك بسبب الخلاف في وجهتي نظرهما حول الامتيازات التي يجب أن تحصل عليها ايطاليا في الحبشة . ففي حين ان التصريحات الفرنسية كانت تشير الى « لافال » قد وعد « موسوليني » باطلاق يده في التصرف اقتصادياً في الحبشة ، فأن الوثائق والتصريحات الايطالية كانت تؤكد على ان « لافال » اطلق يد موسوليني في العمل اقتصادياً وعسكرياً في الحبشة .

ولكن اذا كان الخلاف في وجهتي النظر الفرنسية والايطالية قد ظهر حول حدود ومدى الامتيازات التي يجب أن تحصل عليها ايطاليا في الحبشة ، فان الطرفين معاً اكدا على ان ايطاليا حصلت على وعد بامتيازات ما في الحبشة .

إذن ، لقد حصل موسوليني على هذه المكاسب في افريقيا ، نتيجة لرغبة فرنسا في كسب صداقة ايطاليا ، وبهدف ابقاء موسوليني بعيداً عن التفاهم مع هتلر ، زعيم المانيا . ولكن هذه المكاسب لم تشكل كامل ما يطمح اليه موسوليني ، فظلت ضئيلة برأيه ، وعليه مضاعفتها . ولهذا وجد أنه لا بد من

اللجوء الى القوة من أجل تحقيق أهداف أيطاليا التوسعية ، فاختار الحبشة كميدان للعمل . فماذا حصل في الحبشة ؟ وما هي مواقف الدول الكبرى منها ؟

البند الثاني : الحرب الايطالية ـ الاثيوبية

منذ ما قبل الأزمة الاقتصادية بفترة طويلة كانت الأطماع الايطالية واضحة وجلية في الحبشة . وقد تجلّت بالمشاريع التي وضعتها أيطاليا مع نهاية الحرب العالمية الاولى ، لاقتسام النفوذ مع بريطانيا في هذه المنطقة[1] . ولذلك فان الأزمة الاقتصادية وان لعبت دوراً بارزاً في الحرب الايطالية ـ الأثيوبية ، الا أن دورها اقتصر على تسريع العدوان الايطالي على الحبشة ، لأن الاسباب الحقيقية الكامنة وراء عدوان ايطاليا على الحبشة ، تتجلى في رغبة الاولى بالحصول على الأمور التالية :

١ ـ في جعل الأسواق الأثيوبية حكراً عليها ، تصدّر اليه الفائق من انتاجها ومن مواطنيها على حد سواء .
٢ ـ في تأمين المواد الأولية الضرورية للصناعة الايطالية بأسعار زهيدة .
٣ ـ في ايجاد مركز قوي لها على ضفاف اهم طريق للمواصلات العالمية .

ومما يؤكد صحة هذه الرغبة الاخيرة ، هو أن السلطات الايطالية لم تكتفِ بالسعي الى بسط نفوذها على الحبشة وحسب ، وانما كانت تسعي في الوقت نفسه الى مد نفوذها الى اليمن أيضاً . وقد تجلى بتوقيعها لاتفاقية التعاون والصداقة مع اليمن ، في ايلول من عام ١٩٢٦ ، حصلت بموجبها على امتيازات اقتصادية كبيرة .

اذن ، اذا كانت الاطماع الايطالية قديمة في الحبشة ، فلماذا وضعت موضع التنفيذ في عام ١٩٣٤ ؟ وما هي مواقف الدول الكبرى من الحرب الايطالية ـ الأثيوبية ؟

---

(١) راجع صفحة ٢٤٣ من هذا الكتاب .

اولاً : تطور الأزمة الايطالية ـ الأثيوبية

بعد أن باءت المحاولات الايطالية في اقتسام النفوذ مع بريطانيا في الحبشة ، توترت العلاقات الايطالية ـ الأثيوبية . وعلى الرغم من محاولات ايطاليا لاعادة الثقة الى علاقاتها بالحبشة ، ومن اقناعها الامبراطور الحبشي بالتوقيع على اتفاقية صداقة وعدم اعتداء بينهما في عام ١٩٢٧ ، الا أن الحكومة الحبشية ظلت حذرة في تعاملها مع أيطاليا . وتجلى ذلك بتوقيعها على اتفاقية تجارية مع اليابان في عام ١٩٣٠ ، أدّت الى تشجيع المنتوجات اليابانية على حساب المنتوجات الايطالية . كما تجلى باقدام الامبراطور الحبشي على اعطاء الافضلية للرساميل الاميركية ، بهدف أبعاد الرساميل الايطالية .

وكرد على استنكار ايطاليا لهذه الاجراءات التي اقدمت عليها الحكومة الاثيوبية ، اعلنت هذه الاخيرة على انه من حقها المطلق بأن تكون الحكم الوحيد في المصالح الاثيوبية ، وانطلاقاً من حقها هذا قيمّت الطلبات المعروضة عليها من الدول الاجنبية واختارت الأفضل لبلادها .

ولقاء هذه الاجراءات العدائية من قبل أثيوبيا ضد ، ايطاليا ، وجدت هذه الأخيرة ان عليها أن تختار بين القبول بالامر الواقع ، أي السكوت على هذه التصرفات ، وبين اللجوء الى القوة من اجل تحقيق اطماعها في أثيوبيا . وبعد فترة تردد أتت الازمة الاقتصادية وذيولها لتحسم الموقف ، وتفرض على الحكومة الايطالية اختيار الحل الثاني ، اي استعمال القوة ضد اثيوبيا . فوضع « دي بونو » «De Bono » وزير المستعمرات دراسة عن الحبشة ، ضمنها خطته للعمليات العسكرية . ثم بدأ بأعمال تحضيرية لاجتياح أثيوبيا ، تمثلت في بناء المحطات والسكك الحديدية الضرورية لاستقبال القوات الايطالية الغازية . وفي خريف ١٩٣٣ تلقى « دي بونو » اوامر من موسوليني ، تقول بضرورة تسوية المشكلة الأثيوبية في خلال مهلة الثلاث سنوات .

وبعد أن انتهى « دي بونو » من الاعداد لخطته الرامية الى غزو الحبشة ،

اخذ يفتش عن مبرر لبدء هجومه ، فوجده في حادث وقع ، في ١٤ تشرين الثاني من عام ١٩٣٤ ، على الحدود الأثيوبية ـ الارتيرية[1] ، ذهب ضحيته « ثلاثة عشر » جندياً ايطالياً . فثارت ثائرة الحكومة الايطالية لهذا الحادث ، وانذرت الحكومة الاثيوبية بضرورة الاعتذار وبالتعويض . فردت الحكومة الاثيوبية على الانذار بعرض القضية على التحكيم ، وذلك تطبيقا لنصوص الاتفاقية التي تنظم علاقاتهما[2] ، والتي تقضي بضرورة حل جميع المشاكل الناشئة او التي يمكن ان تنشأ بينهما بالطرق السلمية ، وعلى رأسها التحكيم . وبعد أن رفضت الحكومة الايطالية طلب الحكومة الأثيوبية ، شعرت هذه الاخيرة بأن ايطاليا تستعد لاعلان الحرب عليها ، فرفعت في آذار من عام ١٩٣٥ ، القضية الى « عصبة الأمم ».

ولكن لا عرض القضية على عصبة الامم . ولا موقف الحكومة الانكليزية المؤيد لأثيوبيا ، أقعد الحكومة الايطالية عن تنفيذ مخططها الموضوع لغذو الحبشة . اذ بدأت القوات الايطالية هجومها الواسع على الأراضي الأثيوبية في تشرين الاول من عام ١٩٣٥ ، وتمكنت من احراز النصر تلو النصر على القوات الأثيوبية ، وعلى الرغم من المقاومة البطولية التي قامت بها هذه الاخيرة فان الامبراطور الحبشي طلب ، في اوائل آذار من عام ١٩٣٦ ، وقف اطلاق النار على أثر الانتصار الذي حققته القوات الايطالية في معركة بحيرة « Achianga » وفي ٩ ايار من نفس العام ، وبعد أن شغل هتلر الدول الأوروبية بقراره الرافض لاتفاقات « لوكارنو » اعلن موسوليني عن ضمه للحبشة الى ايطاليا ونودي بالملك الايطالي ، امبراطوراً على الحبشة .

ثانياً : تطور المواقف الدولية من الحرب الايطالية ـ الأثيوبية

إن تقديم الحبشة لشكواها الى « عصبة الأمم » ، في اذار من عام ١٩٣٥ ،

---

(١) كانت ارتيريا في تلك الفترة مستعمرة ايطالية .

(٢) وقعت في عام ١٩٢٧ .

وضع الحكومتين : البريطانية والفرنسية ، في موقف حرج . وذلك لأن أياً من الموقفين : « مع » او « ضد » ايطاليا ، سيكون له ، انعكاساته السلبية على سياستهما العامة .

فاذا وقفتا الى جانب ايطاليا تكونان في ذلك قد اضعفتا « عصبة الأمم » بالأضافة الى انهما تكونان قد عارضتا اتجاهات الرأي العام لديهما المؤيدة للحبشة . أما أذا وقفتا ضد ايطاليا ، فان ذلك سيؤدي الى انهيار « جبهة سترازا » ، وبالتالي الى اعطاء المبرر لايطاليا من اجل اقامة تحالف مع المانيا موجه ضدهما .

ان الحكومة الايطالية كانت تعلم مدى الاحراج الذي سببه اختلالها للحبشة ، الى حليفتيها في جبهة سترازا . ولكنها كانت واثقة من ان فرنسا لن تعمد الى الوقوف ضدها خاصة وان اتفاقاً سرياً تم بينهما حول امتيازات ايطاليا في الحبشة ، في نفس الفترة التي وقعتا فيها على اتفاقية روما[1] .

ولكن تلافياً للضرر الذي يمكن ان يصيب المصالح البريطانية من جراء الاحتلال الايطالي المتوقع للحبشة ، ورغبة من الحكومتين : الفرنسية والانكليزية ، في الابقاء على جبهة « سترازا » ، عمدتا معاً الى دعوة الحكومة الايطالية الى اجتماع ، استمر ثلاثة ايام ، من ١٥ الى ١٨ آب في عام ١٩٣٥ ، ناقشت خلاله مشروعاً فرنسياً انكليزياً ، يقضي بوضع الحبشة تحت انتداب ثلاثي : فرنسي ، انكليزي ، ايطالي . وعلى الرغم من ان المشروع الثنائي ، يعطي ايطاليا امتيازات عسكرية واقتصادية كبيرة في الحبشة ، فان الاجتماع باء بالفشل بسبب رفض موسوليني مشاركة بريطانيا وفرنسا النفوذ في الحبشة .

ونتيجة لرفض ايطاليا للمشروع الفرنسي ـ الانكليزي ، ولكون بريطانيا هي المتضررة الاولى من احتلال ايطاليا للحبشة ، عادت ولجأت الى الضغط والتهويل على موسوليني لمنعه من احتلال الحبشة بشكل منفرد .

---

(١) راجع صفحة ٢٨٧ من هذا الكتاب .

اذن ، تخوف بريطانيا على مصالحها في افريقيا من جهة ، وعلى طريق مواصلاتها الى المستعمرات في الشرق الاقصى من جهة ثانية ، جعل موقفها اكثر تصلباً ، من الموقف الفرنسي . وتجلى ذلك بحشد اسطولها الحربي في جبل طارق والاسكندرية وانذارها لموسوليني بالتدخل الى جانب الحبشة في حال الاعتداء عليها .

وعلى الرغم من ان الاسطول الانكليزي الذي حُشد في المتوسط كانت قوته تفوق قوة الأسطول الايطالي[1] ، فان ذلك لم يُثنِ موسوليني عن الاستمرار في مخططه ، لثقته بقوة اسطوله المجهز احدث تجهيز ، وليقينه بان الحكومة البريطانية لن تقدم على استعمال القوة ضده ، خاصة وان فرنسا كانت قد أبدت رغبتها بعدم استعمال القوة حفاظاً على « جبهة سترازا من جهة ، ولعدم وجود مصالح حيوية لها في البحر الاحمر ، يقضي الحفاظ عليها بالتدخل العسكري من جهة ثانية .

اذن ، بعد ان فشل المشروع الفرنسي ـ الانكليزي في وضع الحبشة تحت انتداب ثلاثي ، وبعد ان حصل الاجتياح الايطالي للحبشة على الرغم من التهديدات البريطانية بالتدخل ، عقد المجلس عصبة الامم[2] جلسة خاصة ، في تشرين الثاني في عام ١٩٣٥ ، لمناقشة القضية الاثيوبية . وبعد ان ظهر التباين في وجهات النظر حول المدى الذي يجب ان تبلغه العقوبات الواجب اتخاذها بحق ايطاليا ، استبعدت العقوبات العسكرية ، واتخذ قراراً قضى :

١ ـ باعتبار ايطاليا مسؤولة عن خرق مبادىء « عهد عصبة الأمم »
٢ ـ بانزال عقوبات اقتصادية بحق ايطاليا .

ولكن العقوبات التي اتخذها « المجلس » كانت شكلية ، لان المواد التي منعها القرار لم تشمل المواد الضرورية للنشاط الحربي : كالحديد والقطن

---

(١) قدرت قوة الاسطول الانكليزي الذي حشد في المتوسط بثمانمائة الف طن في حين ان قوة الاسطول الايطالي كانت لا تزيد عن الخمسماية الف طن .

(٢) المعروف باسم « المجلس » وهو شبيه بمجلس الامن التابع لهيئة الامم المتحدة .

والنفط . بالاضافة الى ان الحكومة البريطانية رفضت اغلاق قناة السويس في وجه السفن الايطالية[1] .

ان موقف « عصبة الامم » على الرغم من هزالته وعدم جدواه ، أثار ثائرة موسوليني الذي اقدم على نقض اتفاقية روما التي وقعها مع فرنسا لعام ١٩٣٥ . بالاضافة الى اعلان انسحابه من جبهة « سترازا » .

ان هذا الموقف « الضعيف » الذي تنتبه كل من بريطانيا وفرنسا كان له نتائج سلبية عليهما معاً ، من دون ان يكون له أية نتائج ايجابية . وذلك على عكس المواقف الصارمة ، اذ أن موقفهما مع او « ضد » ايطاليا بشكل واضح وقوي سيكون له سلبياته ، ولكنه في نفس الوقت سيكون له ايجابياته ايضاً . فهذا الموقف « الوسطي » لم يمنع ايطاليا من تنفيذ مخططها في الحبشة ، وكذلك لم يحافظ عليها صديقة وحليفة لهما في وجه الخطر النازي . بينما لو أن الحكومتين : الفرنسية والانكليزية ، اتخذتا موقفاً واضحاً الى جانب ايطاليا لكانتا قد أبقتا عليها في جبهة « سترازا » على الأقل ، هذا اذا لم تخففا من سلبيات احتلالها للحبشة على مصالحها .

ان انسحاب ايطاليا من جبهة سترازا ونقضها لاتفاقية روما ، ادى الى انهيار الأسس التي بني عليها « لافال » سياسته الاوروبية ، ولهذا سارع الى العمل على تعديل موقفه من ايطاليا عسى ان يصلح ما افسده موقفه السابق من العدوان الايطالي على الحبشة . ولهذا كان لقاؤه مع زميله الانكليزي « صموئيل هوار » ، في ٧ كانون الاول من عام ١٩٣٥ ، واتفق معه على عرض مشروع جديد على موسوليني ، يقضي بانهاء الحرب الايطالية ـ الاثيوبية على الأسس التالية :

١ ـ الاعتراف لايطاليا باحتلال حوالي ثلثي الحبشة مع امكانية انشاء مستعمرات لها في الثلث الباقي .

---

(١) ان رفض الحكومة البريطانية لاغلاق قناة السويس في وجه السفن الايطالية ناتج عن تقيدها ببنود بروتوكول عام ١٨٨٨ ، الذي يمنع عليها مثل هذا الاجراء .

٢ ـ اعطاء الثلث الباقي من الحبشة مرفا « أصاب » ، كمنفذ على البحر ، وذلك على حساب ارتيريا .

ان موسوليني وان تردد في قبول مشروع « لافال ـ هوار » ، الا ان احتمالات القبول لديه كانت اكبر من احتمالات الرفض ، وذلك لأنه يُعطيه الحق بالاستيلاء على أراضٍ جديدة لم تكن قواته قد احتلتها بعد .

بالاضافة الى انه يعطيه الحق في بسط نفوذه من الناحية العملية على اثيوبيا المصغرة التي ستكون مستقلة فقط من الناحية الشكلية .

اذا كان مشروع « لافال ـ هوار » لم يفشل بسبب رفض موسوليني له اذن ، لماذا لم يوضع موضع التنفيذ ؟ ان السبب في افشال المشروع يعود الى انفضاح امره للرأيين العام الفرنسي والانكليزي ، حيث ان « صموئيل هوار » اضطر الى الاستقالة تحت ضغط الانتقادات التي وجهت لمشروعه ، وحل محله ، في ٢٢ كانون الاول من عام ١٩٣٥ ، المستر « انطوني ايدن » اما « لافال » فانه على الرغم من حصول حكومته على الغالبية في البرلمان فانه وجد نفسه مضطراً الى الاستقالة ، وحل محله « البرت سرّو » Sarraut Albert .

وباستقالة « هوار » و« لافال » فشل مشروعهما الرامي الى ارضاء ايطاليا واعادتها الى جبهة « سترازا » . ومع انقطاع آخر أمل بعودة ايطاليا الى تعاونها السابق مع فرنسا وبريطانيا ، عمدت حكومتاهما الى اتخاذ اجراءات مشددة ضد العدوان الايطالي على اثيوبيا . وتجلى ذلك بمسعاهما الذي بذلتاه معاً من اجل ادراج النفط على لائحة المواد المحظورة على ايطاليا ، بهدف شل اسطولها البحري والجوي عن المشاركة في الحرب .

ان مصير هذه المبادرة الفرنسية ـ الانكليزية الجديدة لم يكن افضل من مصير سابقاتها ؟

ولكن السبب في فشلها ، هذه المرة ، يعود الى الولايات المتحدة الامريكية لأن حياد هذه الدولة من القضايا الخارجة عن نطاق القارة

الامريكية . من جهة ، واعلانها عن عدم تقيدهـا بمقـرارات « المجلس » لعدم انضمامها الى « عصبة الامم » من جهة ثانية ، بالاضافة الى انها تعتبر اكبر دولة مصدرة للنفط ، في تلك الفترة . كل ذلك ادى الى عدم فعالية قرار « المجلس » ، وظل بالتالي النفط يتدفق على ايطـاليا علـى الرغـم من قرار الحظر .

ثالثاً : التقارب الايطالي ـ الالماني وتاثره بالحرب الايطالية ـ الاثيوبية

بعد ان اطلعنا على موقف « عصبة الامم » من العـدوان الايطالـي علـى الحبشة بشكل عام ، وعلى موقف بريطانيا وفرنسا بشكل خاص ـ وبعد هذه الاشارة السريعة الى موقف الولايات المتحدة الامريكية ، الدولة غير العضو في المنظمة الدولية ، يبقى أن نشير ايضاً الى موقف المانيا ، الدولة الثانية غير العضو في « عصبة الأمم » حيث انها كانت قد انسحبت منها في حزيران من عام ١٩٣٥ .

بالنسبة لالمانيا ، فهي بالاضافـة الـى انهـا لم تتقيد بمقـررات « عصبـة الامم » فقد اتخـذت موقفـاً مؤيداً لايطـاليا ، اذ ان هتلـر بسبـب اعجابـه بموسوليني من جهة ورغبته في اذكاء الخلاف بين اعضاء جبهة سترازا من جهة ثانية ، عمل على دعم ايطاليا عن طريق تزويده مصانعهـا بالفحـم ، الحجري . وفي الفترة التي طرح فيه مشروع « لافال ـ هوار » لحل القضية الاثيوبية ، عمل هتلر على افشال هذا المشروع عن طريق الايعاز الى وسائل اعلامه بمهاجمته ، وذلك ليحول بشكل نهائي دون عودة ايطاليا الى جبهة « سترازا » .

وبعد ان فشلت كل المبادرات الرامية الى حل القضية الاثيوبية بالطـرق السلمية ، وجد هتلر ان الظروف الدولية اصبحـت مؤاتية للسير خطـوة في تنفيذ برنامجه النازي . وفي نفس اليوم الذي استسلم فيه الامبراطور الحبشي للسلطات الايطالية ، اي في ٥ اذار من عام ١٩٣٦ ، اعلن هتلر عن نقضه لاتفاقات « لوكارنو » وارسـل بقواتـه الـى رينـانيا ، وهـذا ما دفـع بالـدول

الاوروبية بشكل عام ، وببريطانيا وفرنسا بشكل خاص ، الى صرف النظر عن القضية الاثيوبية ، والى اعطاء الافضلية في الاهتمام الى معالجة ذيول القرار الالماني الجديد .

اذن ، من خلال هذا العرض السريع للمواقف الدولية من العدوان الايطالي عن اثيوبيا ، يظهر لنا بوضوح ان هذه القضية وضعت بريطانيا وفرنسا في مواجهة حقيقية مع ايطاليا . مما دفع بهذه الاخيرة الى نقض الاتفاقات التي تربطها بهاتين الدولتين ، وتفرض عليها بالتالي اتخاذ مواقف مشتركة من المانيا . وحتى تتمكن ايطاليا من الصمود في وجه الضغوطات الفرنسية ـ الانكليزية ، خاصة وانها فضلت العمل على صعيد المستعمرات ، سارعت الى ازالة العراقيل عن طريق تقاربها مع المانيا . وفي مقابل حصولها على الدعم الالماني في ميدان المتوسط والمستعمرات كان لا بد من ان تتخلى عن اطماعها في الدانوب واوروبا لصالح المانيا .

ونستنتج من كل ذلك بان التضارب في المصالح بين المانيا وايطاليا من جهة وبين مصالح بريطانيا وفرنسا من جهة ثانية ساهم في ايجاد التقارب الالماني ـ الايطالي . وتجلى ذلك في موقفهما المشترك من الحرب الاهلية الاسبانية[١] ، وبتوقيعهما لبروتوكول اوكتوبر لعام ١٩٣٦[٢] ، ومن ثم دخول ايطاليا في حلف « الانتي كومنترن » في تشرين الثاني من عام ١٩٣٧[٣]

البند الثالث : اثارة موسوليني لقضايا المتوسط وضمه لالبانيا :

بعد ان تحالفت ايطاليا مع المانيا وتفاهمت معها على مناطق النفوذ ، اخذت توجه انظارها نحو المتوسط والمستعمرات ، فظهرت مطامعها باتجاهات ثلاثة :

١ ـ باتجاه تونس ، حيث انه بعد ان نقضت ايطاليا اتفاقية روما التي وقعتها

(١) راجع صفحة ٣١١ من هذا الكتاب .
(٢) راجع صفحة ٣٠٣ من هذا الكتاب .
(٣) راجع صفحة ٣٠٥ من هذا الكتاب .

مع فرنسا في عام ١٩٣٥ ، اخذت تطالب بايجاد نظام جديد في تونس ، يسمح بتطور النشاط الفاشستي في هذا البلد .

٢ ـ باتجاه جيبوتي : حيث ان ايطاليا ترغب في المشارد. بحكم هذه المستعمرة ، وبمراقبة الخط الحديدي المار « باديس ابابا » Addis-Ababa .

٣ ـ باتجاه قناة السويس : لقد وجهت ايطاليا بأنظارها نحو هذا الممر المائي بسبب موقعه الاستراتيجي الهام من جهة ، وبسبب الضرائب المرتفعة التي كانت تفرض على السفن العابرة للقناة من جهة ثانية . وكان الحكم الفاشي يرغب في التخلص من احتكار « شركة قناة السويس »[١] وتسلطها . وذلك عن طريق اعادة النظر في الضرائب المفروضة على العبور .

ولقد تجلت المطالب الايطالية هذه بشكل علني ، في خطاب القاه شيانو » في ٣٠ تشرين الثاني من عام ١٩٣٨ ، امام مجلس الحزب الفاشي ، معتبراً ان ذلك يشكل مجالات حيوية ضرورية للشعب الايطالي . ولكن الممثلين زايدوا على « شيانو » ، وصرخبوا « جيبوتي ، تونس ، كورسيكا » ، وكان يعني ذلك اضافة « كورسيكا » الى لائحة المناطق التي تطالب فيها ايطاليا لمجالات حيوية لها . ثم اضافت الصحف الفاشية ، في تعليقاتها على هذه المطالب ، « النيس » و « السفوا » Nice et Savoie .

نتيجة للاعلان عن المطامع الايطالية هذه ، وخاصة لاثارة موضوع « كورسيكا والنيس والسفوا » سارع وزير خارجية فرنسا ، « فرانسوا بونسيه » الى الاجتماع بزميله الايطالي « شيانو في ١٧ كانون الاول من نفس العام ، ورفع اليه مذكرة احتجاج على هذه التظاهرات التي تتطالب بمناطق فرنسية . كما اكد له بان بلاده ما زالت تعتبر ان اتفاقية روما لعام ١٩٣٥ هي التي تنظم علاقات الدولتين ، وخاصة فيما يتعلق بتونس[٢] . فاجاب « شيانو » زميله الفرنسي ، بان بلاده عدلت موقفها من فرنسا بعد موقفها غير الودي

(١) تملك غالبية اسهمها بريطانيا .

(٢) راجع صفحة ٢٤٣ من هذا الكتاب .

الذي اتخذته منها بالنسبة للقضية الاثيوبية ، كما اكد له بان بلاده تعتبر اتفاقية روما بحكم المنتهية .

ان الحكومة الفرنسية لم تنتظر طويلاً حتى تبرهن لايطاليا انه من المستحيل تحقيق مطالبها هذه ، فاعلنت بلسان رئيسها « ادوارد دالاديه » ، في ٢٥ كانون الاول من نفس العام ، بان فرنسا مستعدة للدفاع عن كل شبر يرتفع فوقه العلم الفرنسي . ثم خرج في ٢ كانون الثاني من عام ١٩٣٩ بزيارة لكورسيكا وتونس أعدت له خلالها استقبالات حماسية .

ونتيجة لتدهور العلاقات الفرنسية ـ الايطالية ارادت الحكومة البريطانية ، لما يربطها بالدولتين من علاقات طيبة[1] ، ان تقوم بمسعى لازالة التوتر القائم بينهما . فقام « شمبرلن » ووزيره « هليفاكس » في كانون الثاني من عام ١٩٣٩ ، بزيارة للعاصمتين : الفرنسية والايطالية بهدف تقريب وجهات النظر . الا انه وبسبب عدم تجاوب « موسوليني » مع المسعى البريطاني ، صرح شمبرلن ، في ١٢ كانون الثاني ، في باريس ، وهو في طريق عودته الى لندن[2] بان العلاقات الفرنسية ـ الانكليزية بنفس قوة العلاقات الايطالية ـ الالمانية .

ولقاء التشدد في موقف الحكومة الفرنسية بوجه المطالب الايطالية ، ودعم بريطانيا لها ، حوّل موسوليني بسرعة اهتمامه نحو البانيا . فبالرغم من ان هذه الدولة كانت منذ عام ١٩٢١ تابعة فعليا لايطاليا[3] ، فقد اعلن موسوليني ، في ٤ نيسان من عام ١٩٣٩ ، بان ملك البانيا طلب اليه بضرورة تقوية الحلف الدفاعي بين بلديهما ، وانه هو رحّب بهذا الاقتراح . ولكن موسوليني ما لبث ان اتبع اسلوب هتلر في حل الامور ، اذ فجأه ، وفي ٧ نيسان ، امر جيوشه في دخول البانيا . وهذا ما ادى الى هروب ملكها الى خارج البلاد ، وسهل بالتالي المناداة بملك ايطاليا ملكاً على البانيا ايضاً .

---

(١) كانت بريطانيا قد اعترفت باحتلال ايطاليا لاثيوبيا بعد مساومة جرت على الانسحاب الايطالي من جزر (البليار » ؟

(٢) كان شمبرلن قد زار باريس في ١٠ ك ٢ ثم روما في ١١ ك ٢ .

(٣) راجع صفحة ٢٤٣ من هذا الكتاب .

الباب الخامس

العلاقات الدولية خلال فترة

١٩٣٩ ـ ١٩٤٥

تعتبر فترة ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ من اغنى الفترات الزمنية بالاحداث الدولية . وذلك لا لأنها شهدت حرباً من اكبر الحروب واكثرها فتكاً بالانسان وحضاراته وحسب ، وانما لأنها شهدت ايضاً تبدلات جذرية في المواقف الدولية ، بالاضافة الى الكثير من المؤتمرات الدولية التي ما نزال نشهد آثارها حتى اليوم .

ان الحرب العالمية الثانية اذا كانت قد استمرت زهاء الست سنوات بالنسبة لأوروبا ، فانها استمرت ما يزيد عند الثماني سنوات في آسيا ،و خاصة بالنسبة لليابان والصين . ولذلك اذا كنا قد اطلعنا على فصل منها عند كلامنا عن الحرب اليابانية ـ الصينية ، فان فصولها الاخرى يمكن ان تتوضح لدينا اذا ما قسمناها الى مرحلتين كبيرتين :

الاولى : وتشمل احداث فترة ١٩٣٩ ـ ١٩٤١ ، حيث انه في خلال هذه الفترة رجحت كفة القوى الديكتاتورية على القوى الديمقراطية .

الثانية : وتشمل احداث فترة ١٩٤١ ـ ١٩٤٥ ، والتي اهمها بالاضافة الى المؤتمرات الدولية ، انقلاب الاتحاد السوفياتي على المانيا ، ودخوله الحرب الى جانب الدول الحليفة ، وكذلك دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب ، بعد ان تحللت من نظام العزلة التي فرضته على نفسها طوال فترة ما بين الحربين .

وقبل ان نبدأ بالكلام عن تفاصيل هاتين المـرحلتين ، لا بد وان نتنـاول بايجاز تطورات الاوضاع الدولية علـى ابـواب الحـرب العـالمية الثـانية ، مستخلصين من خلالها اهـم الاسباب التي قادت العالم الـى هذه الحـرب البشعة .

الفَصْل الأوّل

التطورات الدولية على ابواب الحرب العالمية الثانية

قبل الكلام عن الازمة البولونية التي شكلت السبب المباشر لاندلاع الحرب العالمية الثانية ، نجد من المفيد ان نوجز التبدلات التي طرأت على السياسات الدولية في هذه المرحلة ، وخاصة تلك التي طرأت على السياسة الخارجية الانكليزية ، وما قابلها من ردود فعل من قبل الدول الديكتاتورية .

القسم الاول : التغييرات التي طرأت على السياسة الخارجية الانكليزية

كنا قد رأينا في الباب السابق كيف ان الحكومة الانكليزية اولت اهتمامها للقضايا الاقتصادية والاجتماعية طوال فترة ما بعد الازمة الاقتصادية العالمية . كما اننا كنا قد اظهرنا في اكثر من مناسبة ، ان الحكومة الانكليزية لم تكن تنظر في هذه المرحلة الى المطالب النازية بالجدية المطلوبة ، لانها كانت تعتبرها مجرد شعارات ترفع للاستهلاكات المحلية . وكان من السهل ايضاً ، على تتبع تطور الاحداث الدولية بفترة ما بعد الازمة الاقتصادية ، ان يلاحظ ان السياسة الفرنسية ظلت طوال هذه الفترة يقظة حيال الخطر الالماني ، ولكنها عجزت عن اتخاذ اي اجراء يقف في وجه المخططات النازية . ويعود عجز الحكومة الفرنسية الى الانقسامات التي ظهرت في صفوف الشعب الفرنسي من جهة ، والى رغبتها بمشاركة بريطانيا في اي عمل عسكري تقوم به في وجه المانيا من جهة ثانية .

البند الاول : تحرك الدبلوماسية الانكليزية وضمانها للدول الاوروبية ضد الخطر النازي

ان اقدام المانيا على احتلال مناطق غير المانية[1] ، وتشبه ايطاليا بها واحتلالها لالبانيا ، جعل بريطانيا تعيد النظر في موقفها من المانيا ، معتبرة ان الخط النازي لن يقتصر على المناطق المأهولة بألمان ، وانما سيمتد الى اوروبا الوسطى بكاملها .

وبعد ان كانت الحكومة البريطانية تقف في وجه المساعي الفرنسية الرامية الى حماية الدول الصغرى والمتوسطة في اوروبا الوسطى ، اخذت هي نفسها تسعى الى جر الحكومة الفرنسية الى اتخاذ مثل هذه المواقف .

اذن ، نقض هتلر تعهداته ، وعدم اكتفائه باحتلال المناطق التي تسكنها اكثرية المانية ، ولدى الحكومة البريطانية قناعة بان هتلر عازم على السيطرة على اوروبا وبالتالي على العالم . ونتيجة لذلك وجدت الحكومة الانكليزية انه لا مجال للاتفاق مع هتلر بعد الان . وقد تجلى الموقف البريطاني هذا ، في خطاب شمبرل في ١٧ اذار من عام ١٩٣٩ ، اعلن فيه : بان التفاوض مع هتلر اصبح مستحيلا ، لانه لا بد في النهاية في الحرب والحرب افضل من الاستسلام . ثم كانت الخطوة التالية ، باعلان الحكومة البريطانية ، في ٢٣ اذار ، عن التزامها التام بالدفاع عن سيادة واستقلال : بلجيكا ، هولندا وسويسرا ، في حال تعرضها لاي اعتداء خارجي ، وفي اوائل نيسان صدر تصريح ثنائي عن الحكومتين الانكليزية والفرنسية يضمن سيادة واستقلال بولونيا ، ثم اخر ، في ١٣ نيسان من نفس العام ، تؤكدان فيه التزامهما بتقديم كل مساعدة ممكنة الى اليونان ورومانيا في حال تعرضهما الى اعتداء خارجي .

وبالاضافة الى هذه التصريحات والالتزامات التي ربطت الحكومة البريطانية نفسها بها منفردة تارة وبالاتفاق مع الحكومة الفرنسية تارة اخرى ،

---

(١) مثل : بوهيميا وسلوفاكيا .

فقد عمدت الى اتخاذ بعض الاجراءات العملية ، كاتخاذ لقرارهـا في ٢٧ نيسان ، القاضي باعلان نظام الحكومة الاجبارية في بريطانيا .

البند الثاني : توقيع المعاهدة الدفاعية مع تركيا وجر فرنسا الى توقيع معاهدة مماثلة

بالاضافة للضمانات الوحيدة الجانب ، وللدعوة الى الخدمة الاجبارية عمدت الحكومة البريطانية الى توقيع اتفاقية دفاعية مع تركيا ، كما شجعت فرنسا على الحذو حذوها ، وتوقيع اتفاقية دفاعية مع تركيا .

اولا : المعاهدة الدفاعية الانكليزية ـ التركية

من المعروف ان العلاقات الانكليزية ـ التركية قد ساءت كثيرا في فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى ، وذلك بسبب الموقف المتشدد الذي وقفته الحكومة الانكليزية من مصطفى كمال من جهة وتأييدها للمطالب اليونانية في « التراث » من جهة ثانية . ولكن الحكومة الانكليزية ما لبثت ان عدلت موقفها من الحكومة التركية مستغلة بنود اتفاقية « لوزان » حول المضايق من اجل استمالتها اليها .

ومن اجل كسب صداقة تركيا وتعاونها معها في وجه المطامع الايطالية في المتوسط ، عمدت الحكومة البريطانية الى توقيع اتفاقية معها في ٢٠ تموز من عام ١٩٣٦ ، وافقت فيها على تعديل نظام المرور في المضايق . واعترفت بموجبها بالسيادة التركية على المضائق وبحقها في اغلاقها في حالة الحرب ، بالاضافة الى الغاء شروط نزعها من السلاح[1] .

واذا كانت اتفاقية عام ١٩٣٦ تهدف الى وقوف الدولتين : البريطانية والتركية في وجه المطامع الفرنسية ، فانها حققت ايضا تقوية العلاقات بين هاتين الدولتين ، ولذلك فان الحكومة الانكليزية لم تجد كبير عناء لاقناع

---

(١) راجع صفحة ٢١ من هذا الكتاب .

الحكومة التركية في التوقيع على اتفاقية دفاعية في ١٢ ايار من عام ١٩٣٩ ، تتعهد الدولتان بموجبها بتقديم المساعدة والعون في حال تعرض احداهما لاي اعتداء خارجي .

ثانياً : الميثاق الفرنسي ـ الانكليزي ـ التركي

ان موقف فرنسا من مصطفى كمال وان لم يكن مؤيدا الا انه لم يكن في نفس الدرجة من العداء الذي اظهرته له بريطانيا ، وعلى الرغم من ذلك فان العلاقات الفرنسية ـ التركية ظلت متردية بسبب الموقف الفرنسي من « لواء الاسكندرونة » .

ولقد استغلت الحكومة الفرنسية قضية هذا الاقليم من اجل الضغط على تركيا واستعماله في الوقت المناسب من اجل كسبها الى جانبها . ويظهر ذلك من تطور الموقف الفرنسي حيال هذا الاقليم . فهي بعد ان كانت تعتبره جزءا من الاراضي السورية مع بداية عهد الانتداب ، عادت واعطته استقلالا ذاتيا واسعا في ٢٧ كانون الثاني من عام ١٩٣٧ ، وذلك ارضاء لتركيا ، ولكسب تأييدها في وجه الخطر الايطالي المتصاعد في المتوسط بعد العدوان الايطالي على اثيوبيا . ثم كانت الخطوة الثانية في توقيعها لاتفاقية مع الحكومة التركية ، في ٤ تموز من عام ١٩٣٨ ، نظمت عملية الامن الداخلي في الاقليم ، وقضت بتشكيل قوات الامن الداخلي من ستة الاف عنصر تشارك تركيا . بـ ٢٥٠٠ عنصراً ، وفرنسا بعدد مماثل ، اما الالف الباقي فيشكل من العناصر المحلية .

وهكذا نرى بان النفوذ التركي اخذ يتزايد شيئاً فشيئاً في « لواء الاسكندرونة » وذلك مع اشتداد الخطر الفاشي على المصالح الفرنسية . فقد اعطت الحكومة الفرنسية « للاقليم » استقلاله الذاتي كخطوة اولى ، ثم شاركت تركيا في حفظ امنه كخطوة ثانية ، وذلك بهدف كسب تأييد تركيا في وجه الاطماع الفاشية المنافسة لأطماعها في المتوسط . وبعد الخطوة الثانية فان اي تنازل تقدم عليه فرنسا سيكون التخلي بشكل تام عن هذا الاقليم

لصالح تركيا . وهذا ما حصل بالفعل اذ ان الحكومة الفرنسية تنازلت نهائياً عن « لواء الاسكندرونة » لصالح تركيا في ٢٣ حزيران من عام ١٩٣٩ ، ضاربة ببنود « عهد عصبة الامم »[١] وبالتزاماتها الدولية عرض الحائط . اما الاسباب التي ادت بالحكومة الفرنسية الى اتخاذ هذه الخطوة ، تتمثل ، اولا : بنصائح الحكومة البريطانية لها بضرورة ارضاء تركيا وبالاسراع في توقيع اتفاقية معها مشابهة لاتفاقيتها المشار اليها اعلاه . ثانياً : رغبة فرنسا بالحصول على حلفاء جدد في مرحلة كان فيها العالم يتجه بسرعة نحو الحرب .

لقد كان لتنازل فرنسا عن « لواء الاسكندرونة » لصالح تركيا نتائج سريعة وفعالة ، اذ ان ذلك ساهم في ايقاف المفاوضات التي كانت دائرة بين تركيا وبين الاتحاد السوفياتي ، حيث ان هذا الاخير كان يسعى الى الحصول على تعهد الحكومة التركية في اغلاق المضائق بوجه السفن الفرنسية والانكليزية . ومن جهة ثانية ، فقد سرّع المفاوضات الثلاثية : الانكليزية ـ الفرنسية ـ التركية ، التي صدر عنها ميثاقاً دفاعياً ، في ١٩ تشرين الاول من نفس العام ، قضى بالمساعدة والتعاون بين الاطراف الثلاثة اذا ما تعرضت احدى الدول الثلاث لعدوان خارجي . ونشير هنا الى ان النص وان اتى بشكل عام الا انه بالواقع كان موجهاً ضد المانيا . والدليل على ذلك هو البروتوكول السري الملحق بهذا الميثاق ، والذي يقضي بترك الحرية لتركيا بالاخذ بهذا الميثاق او عدمه ، وذلك في حال ان الحرب وقعت بين حليفتيها : بريطانيا وفرنسا ، وبين الاتحاد السوفياتي .

القسم الثاني : الموقف الالماني من التحركات الانكليزية ـ الفرنسية

لقد تحركت الدبلوماسية الالمانية بشكل سريع وحاسم في وجه

(١) كانت المادة ٢٢ من « عهد عصبة الامم » تمنع على الدول المنتدبة التخلي عن أي جزء من البلاد المنتدب عليها .

الاجراءات الانكليزية ـ الفرنسية ، وتجلى ذلك في تطوير ملفها الدفاعي مع ايطاليا الى ملف هجومي ، بالاضافة الى نجاحها في جر الاتحاد السوفياتي الى توقيع اتفاقية دفاعية معها . اما العوامل التي ساعدت هتلر على الصمود بوجه الضغوطات الانكليزية ـ الفرنسية وفي الاسراع في تنفيذ مخططه دون ان يأبه لتهديدات هاتين الدولتبن ، يمكن ايجازها بالتالي :

١ ـ التفوق البشري والعسكري الذي تتمتع به المانيا ، فسكانها زاد عددهم على التسعين مليوناً وذلك بعد ان ضمت اليها : السار ، النمسا وتشيكوسلوفاكيا . وكذلك جيشها فقد بلغ عدده حوالي المليونين[1] ، في حين القوات الفرنسية النظامية كان يقل عددها عن الثلاثة ارباع المليون جندي[2] .

٢ ـ تخوف هتلر من ان تلحق به بريطانيا وفرنسا بعد ان اقرتا خططاً خمسية ترمي الى اعادة بناء قواتهما العسكرية . فبالاضافة الى شعور هتلر بان قواته هي الاقوى عدة[3] وعدداً ، الا انه كان يعلم بان تفوقها هذا لا يمكن ان يستمر الى الابد . لذلك فان مصلحة المانيا تقضي بانهاء جميع مشاكلها قبل ان تنهي بريطانيا وفرنسا اعادة بناء قواتهما العسكرية في عام ١٩٤٣ .

البند الاول : اقامة « الحلف الفولاذي » بين المانيا وايطاليا

كانت العلاقات الالمانية ـ الايطالية تنتظم وفق بروتوكول اوكتوبر لعام ١٩٣٦ ، الذي تعهدت بموجبه الدولتان بالتعاون في وجه الخطر الشيوعي . وكان يعني ذلك ان تحالفهما هو تحالف دفاعي ضد الاخطار الخارجية .

---

(١) كان من بينهم الفرق الشعبية العسكرية غير النظامية ، والتي يبلغ عددها النصف مليون .

(٢) اكثر من ثلثهم كان موزعاً على المستعمرات .

(٣) كانت المانيا متقدمة في نوعية سلاحها ان بالنسبة للطيران ام بالنسبة للمدرعات .

ولكن بهدف التحقيق من حدة المجابهة مع بريطانيا وفرنسا فقد حدد الخطر الخارجي بالشيوعية فقط .

ولقد ظل موسوليني حتى عام ١٩٣٩ ، من دعاة الابقاء على هذه الصيغة من التعاون ، وذلك بهدف المحافظة على قدر من الحرية في التصرف في حال نشوب الحرب بين المانيا وبين الدول الاخرى .

ولكن بعد ان تطورت الاوضاع الدولية على الشكل الذي رأيناه في الباب السابق ، حيث ان الاطماع الايطالية والالمانية ظهرت بشكل واضح وصريح ، فكان التحرك الدبلوماسي البريطاني والفرنسي قوياً على تحقيق المانيا لبعض اطماعها في اوروبا وتحقيق ايطاليا لبعض اطماعها في المتوسط والمستعمرات . وبعد ان لحظت كل من الحكومتين : الايطالية والالمانية ، ان خطر الحرب يخيم على اوروبا ، وجدتا نفسيهما مضطرتين الى تعزيز تحالفهما . فكان « الحلف الفولاذي » الذي اتى نتيجة لاجتماع بين الطرفين ، عقد في برلين ، بتاريخ ٢٢ ايار من عام ١٩٣٩ ، ووقعا خلاله على ميثاق جديد « Pacte d'Aciera » ، كان اهم ما تضمنه :

١ ـ توثيق التعاون العسكري بين الدولتين .
٢ ـ التشاور السريع في حال وجود خطر يهدد السلام العالمي[١] .
٣ ـ المشاركة الفعالة بكل القوى العسكرية : البرية والبحرية والجوية ، وذلك اذا ما وجدت احداهما نفسها في وضع يفرض عليها اتخاذ اجراءات عسكرية ضد دولة او مجموعة دول[٢].

وبالاضافة الى ذلك فقد الحق به ، بروتوكولا سرياً ينظم عملية التنسيق بين وسائل الاعلام والدعاية للدولتين .

اذن الميثاق الجديد طور التحالف القائم بين المانيا وايطاليا من تحالف

(١) المادة الثانية من الميثاق الفولاذي .

(٢) المادة الثالثة من نفس الميثاق

دفاعي الى تحالف هجومي ، اي ان كل من الفريقين اصبح ملزماً بالوقوف الى جانب حليفه وبالاشتراك معه في الحرب ، حتى ولو كان هو البادىء بالعدوان .

وكان من نتائج هذه الاتفاقية ان ربطت فعلا السياسة الايطالية بالسياسة الالمانية ، ومما يؤكد ذلك هو ان ايطاليا اضطرت الى خوض الحرب حسب التوقيت الالماني لها ، اي قبل عام ١٩٤٣ ، الموعد المحدد لاستكمال ايطاليا لاستعداداتها العسكرية .

البند الثاني : الاتفاقية الالمانية ـ السوفياتية

لقد حاول كل من المعسكرين الديمقراطي الليبرالي والفاشستي جر الاتحاد السوفياتي الى تحالف معه ، وذلك بعد ان ظهرت دلائل عدة تؤكد على ان الحرب اصبحت وشيكة ولا مفر منها . فكان لا بد من ان يفشل احدهما وان ينجح الثاني ، فكان النجاح حليف المعسكر الفاشستي حيث ان المانيا استطاعت تحييد الاتحاد السوفياتي الخصم الاول للنازية والتي كانت وجميع احلافها السابقة موجهة ضده[1] .

وقبل الكلام عن المساعي التي بذلتها الدبلوماسية الالمانية من اجل جر الاتحاد السوفياتي الى جانبها او على الاقل تحييده ، لا بد من الاشارة الى المساعي الانكليزية ـ الفرنسية التي بذلت من اجل اقامة تعاون سياسي وعسكري بين الدول الديمقراطية الليبرالية وبين الاتحاد السوفياتي ، مع التركيز على الاسباب التي ادت الى فشل تلك المساعي .

اولا : المساعي الانكليزية ـ الفرنسية لجر الاتحاد السوفياتي الى تحالف معهما

في الفترة التي كانت تجري المفاوضات الالمانية ـ الايطالية من اجل تعزيز التعاون بينهما وانشاء الحلف الفولاذي ، كانت تجري بالمقابل مفاوضات

---

(١) امثال : بروتوكول اوكتوبر لعام ١٩٣٦ ، وحلف الانتي ـكومنترن لعام ١٩٧٣ .

ثلاثية : فرنسية ـ سوفياتية ، بهدف ضمان سلامة بولونيا ضد الخطر الالماني الذي يتهددها . وعلى الرغم من الاطراف الثلاثة قد وافقت على المشروع الانكليزي حول هذا الموضوع ، فان المفاوضات فشلت ، وذلك بسبب الموقف البولوني نفسه . اذ ان حكومة فرصوفيا رفضت اشراك الاتحاد السوفياتي في ضمانة سلامتها ، لانها اعتقدت بان الجيوش السوفياتية اذا ما دخلت اراضيها فلن تنسحب منها بسبب اطماعها فيها ، واذا قدر لها وانسحبت فانها ستعمد الى تشجيع الحركات الانفصالية في المناطق الشرقية من بولونيا ، وذلك كتوطئة لضمها الى الاتحاد السوفياتي[1] .

وبالرغم من ان المشروع الرامي الى ضمانة سلامة الاراضي البولونية من قبل موسكو ـ لندن ، باريس ، قد فشل بسبب الموقف البولوني ، فان المفاوضات بين العواصم الثلاثة لم تتوقف . وكان موضوعها هذه المرة الاقتراح الذي قدمته الحكومة الفرنسية ، في ١٥ نيسان من عام ١٩٣٩ ، ويقضي باقامة تحالف بين الدول الثلاثة دون ذكر بولونيا في الاتفاقية . ولقد قبلت حكومة موسكو بالمبدأ ، الا انها اقترحت بان يشمل موضوع الاتفاقية دول البلطيق وفنلندا بالاضافة الى بولونيا ، فردت حكومة باريس باقتراح يقضي بضمانة سلامة جميع الدول الاوروبية من الخطر الفاشستي . ولكن الرفض هذه المرة اتى من قبل حكومة لندن التي وجدت ان مصلحتها تقضي بعدم التورط في ضمان سلامة جميع الدول الاوروبية .

واذا كانت هذه هي الاسباب المعلنة لفشل المفاوضات الثلاثية الا ان ذلك يعود بالواقع الى فقدان الثقة بين الدول الليبرالية وبين الاتحاد السوفياتي . واذا كانت باريس ولندن قد عرفت في تلك الفترة اتجاهات قوية مناوئة للتحالف مع الاتحاد السوفياتي ، وبأن لدى زعماء هذا الاخير كان قد تولد رغبة اكيدة بعدم التورط في تحالف مع الدول الاستعمارية .

---

(١) راجع صفحة ١٨٨ من هذا الكتاب حيث نعالج الحرب البولونية ـ السوفياتية ، وكيف ان بولونيا استطاعت بمساعدة الدول الليبرالية انتزاع بعض المناطق السوفياتية .

ثانياً : نجاح مساعي هتلر في التقرب من الاتحاد السوفياتي

بعد ان ضمن هتلر ايطاليا حليفاً دائماً ، يقف الى جانبه في مطلق الاحوال ، اخذ يفكر في الاسلوب الذي يجب ان يعتمده لاضعاف وتفريق اخصامه . فاتجه نظره نحو الاتحاد السوفياتي ، بعد ان لمس ما يشجعه من قبل القادة السوفيات ، وخاصة من قبل ستالين نفسه . اذ ان هذا الاخير كان قد اعلن في خطاب القاه امام مؤتمر الحزب الشيوعي ، في ١٠ اذار من عام ١٩٣٩ ، بان الدول الليبرالية مسؤولة عن استعمال القوة من قبل المانيا ، كما ترك مجالا للاعتقاد بانه ليس بين الاتحاد السوفياتي وبين المانيا اية خلافات اساسية . بالاضافة الى انه لم يهاجم النازية كما كان يفعل في خطبه السابقة .

ولقاء هذا الموقف السوفياتي الذي يشير الى رغبة في تحسين العلاقات مع المانيا ، فقد نشطت الدبلوماسية الالمانية في ترميم الجسور التي تربط بين العاصمتين . وبعد مفاوضات طويلة دار معظمها حول تحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، وعلى اثر زيارات متبادلة تقدمت المانيا باقتراح ، في اول حزيران من عام ١٩٣٩ ، يرمي الى توقيع اتفاقية عدم اعتداء بينهما .

وفي نفس اليوم الذي فشلت فيه المفاوضات الثلاثية : الانكليزية ـ الفرنسية ـ السوفياتية ، اي في ٢١ اب من نفس العام ، اعلنت وكالات الانباء السوفياتية والألمانية بان اتفاقية عدم اعتداء بين الدولتين سيوقع عليها في القريب العاجل . ولم يمض يومان على هذا الخبر حتى وقعت الحكومتان : الالمانية والسوفياتية على الاتفاقية . والتي تعهد بموجبها كل من الطرفين بالتزام الحياد اذا ما دخل الطرف الثاني في حرب مع دولة او دول اخرى ، ومدتها عشرة سنوات .

ولقد الحق بالاتفاقية هذه بروتوكولا سرياً يقضي بتقسيم بولونيا بين الدولتين وحددت حصة المانيا بالقسم الجنوبي الغربي اما الاتحاد السوفياتي فقد حصل على القسم الشرقي والشمالي من بولونيا .

اعتبرت الاتفاقية السوفياتية ـ الالمانية من اهم احداث ما قبل الحرب العالمية الثانية ، وذلك لما تركته من تأثير بالغ على تطور الاحداث في هذه الفترة . اذ سرعان ما تكاثفت بعدها الغيوم وومضت البروق منذرة باعصار عظيم . ولقد اعتبرها البعض من المفكزين بانها احد الاسباب التي ادت الى الحرب العالمية الثانية ، فلو ان الاتحاد السوفياتي بقي الى جانب الدول الليبرالية فان هتلر كان على الارجح سيتراجع عن تنفيذ مخططه حيال بولونيا . أما وقد تمكن من التفريق بين الاتحاد السوفياتي وبين بريطانيا وفرنسا فانه كان يأمل بان تتراجع فرنسا وبريطانيا عن تأييدها لبولونيا . وفي حال عدم تراجعهما فان هتلر لم يجد فيها خطراً كبيراً عليه ، لانه بضمانه لحياد الاتحاد السوفياتي اصبح باستطاعته ان ير مي بكامل جيوشه على الجبهة الفرنسية .

اذن ، اذا كان للاتفاقية السوفياتية ـ الالمانية هذه الاهمية ، فلماذا اقدم الاتحاد السوفياتي على توقيعها ؟ ان الاهداف الرسمية للاتحاد السوفياتي من وراء هذه الاتفاقية ما تزال غامضة ، وذلك لعدم نشر الاتحاد السوفياتي لوثائقه السرية . واذا لم نجد الوثائق الرسمية التي تشير الى اهداف الاتحاد السوفياتي من وراء هذه الاتفاقية ، فان البعض من المفكرين يرى بان الاتحاد السوفياتي وقع على الاتفاقية لانه وجد بان الاتفاق مع بريطانيا وفرنسا اصبح مستحيلا . او قد يكون هدفه من ذلك هو اشعال الحرب في اوروبا ليضعف الدول الليبرالية والديكتاتورية . واذا ما حصل ذلك فانه يستطيع ان يلعب دور الحكم ويفرض ارادته على الطريق معا . وهنالك من يضيف الى ذلك عاملاً اخراً يتعلق في رغبة الاتحاد السوفياتي في فك الحصار المضروب حوله في الشرق والغرب ، عن طريق محور طوكيو ، برلين .

القسم الثالث : أسباب الحرب العالمية الثانية

الاحداث الدولية تشبه الى حد كبير « السلسلة » الذي يتكون من حلقات متصلة ببعضها البعض . فالحدث الدولي ما ان ينتهي حتى يبدأ اخر .

ولذلك فهو يتأثر بما سبقه من احداث ، ويؤثر فيما يأتي بعده من احداث . واذا ما اخذنا الحرب العالمية الثانية ، كمثال لنا ، يمكننا ان نلاحظ تأثرها باحداث سبقتها بعشر او بعشرين سنة . فتجتمع هذه العوامل وتشكل جميعها الاسباب البعيدة لهذا الحدث العالمي . اما السبب القريب او المباشر فهو بالنسبة للحدث الدولي كالشعرة التي قصمت ظهر البعير . . او « كنقطة الماء التي طفحت الكيل » . فما هي الاسباب البعيدة والقريبة للحرب العالمية الثانية ؟

البند الاول : الاسباب البعيدة للحرب العالمية الثانية

من خلال نظرة سريعة نلقيها على تطور احداث ما بين عامي ١٩١٩ و١٩٣٩ ، يمكننا ان نلاحظ عدّة أسباب للحرب العالمية الثانية . وهذه الأسباب قد تتغير او تتبدل من باحث الى آخر ، اذ ان بعض البحاثة قد يشدّد النبرة على عامل اكثر من الاخر ، ولكن هنالك عاملين اساسيين لا يمكن لاي باحث ان يتجاهل نتائجهما على الوضع الدولي بشكل عام وعلى الحرب العالمية الثانية بشكل خاص . وهذان العاملان هما : مقررات مؤتمر الصلح والأزمة الاقتصادية العالمية .

اولاً : بالنسبة لمقررات مؤتمر الصلح لعام ١٩١٩ ، فانها لم تضع الحلول الجذرية للمشاكل الدولية ، وانما مثّلت ارادة الفريق الغالب ، وحققت اطماعه على حساب الفريق المغلوب .

اذن ، مقررات مؤتمر الصلح أتت معبّرة لميزان القوى القائم في ذلك الوقت ، وهذا يعني ان اي تغيير في موازين القوى سيؤدي الى المطالبة بتعديل تلك المقررات . وسيؤدي بالتالي الى اصطدام بين ارادتين : إحداهما تطالب بالتغيير لبلوغ غاياتها واطماعها ، والاخرى ترغب في المحافظة على مصالحها تحت ستار المحافظة على الوضع القائم .

ثانيا : بالنسبة للازمة الاقتصادية العالمية فقد ساعدت على اضعاف الانظمة البرلمانية الديمقراطية وعلى تقوية الانظمة الديكتاتورية بشكل عام

وعلى المجيء بالنازية الى الحكم في المانيا بشكل خاص ، كما انه من نتائجها الاقتصادية والاجتماعية ان ساعدت الدول الديكتاتورية على التفكير في « المجالات الحيوية » والعمل بها . وكان من الطبيعي ان تصطدم اطماع هذه الدول مع ارادة الشعوب القاطنة في هذه المناطق من جهة ، ومع مصالح الدول المستفيدة من الوضع القائم من جهة ثانية .

بالاضافة الى هذين العاملين يمكن ان نتبين عوامل اخرى ، قد تكون ثانوية او متفرعة عنهما ، وأهمها :

١ـ التناقض الجزئي بين الدول المهيمنة على الوضع القائم :

لقد شكل التناقض في مواقف بريطانيا وفرنسا من القضايا الاوروبية سبباً في ظهور النازية ، وفي افساح المجال امام مخططاتها . فهذا التناقض او ما سمي « بسوء التفاهم الودي » بين بريطانيا وفرنسا حول قضايا اوروبا الوسطى والشرقية وخاصة ما تعلق منها بالتعويضات ونزع السلاح ، ادى الى تعزيز موقف المطالبين باعادة النظر في اتفاقيات الصلح[1] .

٢ـ تخوف الدول الليبرالية من الخطر الشيوعي :

ان العامل الثاني الذي ساعد الانظمة الديكتاتورية على تحقيق مخططاتها يعود الى ان قسماً كبيراً من الرأي العام في الديمقراطيات الغربية وجد في الانظمة الفاشية وسيلة فعالة لمكافحة الشيوعية ، خاصة بعد ان وقعت كل من اليابان والمانيا وايطاليا على ميثاق « الانتي ـ كومنترن » . وهنالك من يعتقد بان توقيع المانيا على ميثاق « الانتي ـ كومنترن » بعد ان كانت قد اعتبرت الشيوعية عدوتها الاول في البرنامج النازي ، هو الذي جعل بريطانيا تقف في وجه فرنسا وتمنعها من استعمال القوة لمنع هتلر من تنفيذ بعض مطالبه وخاصة المعتدلة منها .

اذن ، تخوف الدول الليبرالية من تحول الانظمة الديكتاتورية في اليابان

---

(١) كان ابرز المطالبين باعادة النظر في مقررات الصلح ايطاليا ثم المانيا بعد تسلم النازية للحكم .

والمانيا وايطاليا الى انظمة شيوعية هو الذي دفع بها وخاصة ببريطانيا الـى مسايرة هذه الانظمة في بعض مطالبها ، وامتناعها عن اتخاد اجـراءات قد تؤدي الى احراج لحكومات هذه الدول فتدفع بها الـى إعتنـاق الشيوعية او التعامل معها . وانطلاقاً من هذه القناعة لدى الدول الليبرالية ولدى بريطانيا بشكل خاص كان ان اعتمدت سياسة هادئة حيال المانيا وحليفاتها طالما ان ذلك لا يشكل خطراً مباشراً علـى مصالحهـا من جهـة وطالمـا انهـا تعتبـر الشيوعية عدوتها الاولى وتتعامل معها على هذا الاساس من جهة ثانية .

٣ ـ عدم تفهم الدول الديكتاتورية لمنطلقات مواقف الدول الليبرالية :

لقد اعتقد النـازيون وشاركهـم في ذلك الفـاشيون ، ان مواقف الـدول الليبرالية من اطماعهم ناتجة عن ضعف . لهذا فان شمبرلن عندما اعلن بانه سيكون بالمرصاد للمطامع النازية في بولونيا ، فان هتلر لم يأبه لهذا الموقف البريطانـي الجـديد ، واعتقـد بان بريطـانيا سوف تتراجـع عن موقفهـا ، وسترضخ في النهاية الى مطالبه كما سبق وفعلت في « ميونخ » ابان الازمة التشيكوسلوفاكية . ولكن فات هتلر ما كان قد حصل من تبدل في الظروف الدولية لكلتا القضيتين . فبريطانيا اذا كانت وافقت على ضم بعض المناطق التي تسكنها اكثرية المانية الى « الريخ الالماني » فهي لا يمكن ان تتساهل بضم اراضي غير المانية كما فعل هتلر مع مورافيا وبوهيميا . كما فات هتلر بان « شمبرلن » اذا كان قد وافق معه على ضم « السـودات » الـى الـريخ الالماني فذلك لأن غالبية سكان هذا الاقليم من الالمان وحسب وانما لان هتلر كان يعتبر الشيوعية عدوة النازية الاولى ، اما وان هتلر فقد وقع علـى اتفاقية عدم اعتداء مع الاتحاد السوفياتي ، فان ذلك زاد في تصلب الموقف البريطاني من المطالب الالمانية في بولونيا .

ان الحكومة البريطانية التي سبق لها واعترضت على الميثاق الفرنسـي ـ السوفياتي لعام ١٩٣٥[١] ، والتي رفضت ايضاً توقيع حلف ثلاثي مع الاتحاد

---

(١) راجع صفحة ٢٨٧ من هذا الكتاب .

السوفياتي وفرنسا[1] في ربيع عام ١٩٣٩ ، فهي لا يمكن ان تقبل بتحالف المانيا مع الاتحاد السوفياتي . ولهذا فهي اذا كانت قد تساهلت في الماضي مع المطالب الالمانية فلأن النازية عدوة للشيوعية . اما وقد حصل التحالف بين النازية والشيوعية فلا يمكن لبريطانيا ان تسكت على اعمال هتلر التوسعية .

٤ ـ عدم فعالية « عصبة الامم » :

اذا اضفنا الى العوامل السابقة ، ضعف « عصبة الامم » وعدم قدرتها على القيام بالدور الذي اراده لها دعاتها ، فتوضح لنا اكثر اسباب تدهور الاوضاع الدولية وانحدار العالم السريع الى اتون الحرب .

ان « عصبة الامم » التي كانت احدى النتائج الايجابية للحرب العالمية الاولى ، ارادها واضعوها ان تكون جهاز انقاذ للعالم من ويلات الحروب وبالتالي فقد ارادوها وسيلة تحول دون الحروب المحلية والاقليمية لكي يصان السلام العالمي . وذلك انطلاقاً من المبدأ القائل بان السلام وحدة لا تتجزأ .

ان « ويلسن » الذي اراد ان تكون الحرب العالمية الاولى حرباً على الحروب عن طريق « عصبة الامم » كان يتصور بان هذه المنظمة الدولية ستشكل الاداة الفعالة في صيانة السلام العالمي عن طريق الاجراءات الفعالة التي ستتخذها لا بالنسبة للساعين الى قلب الاوضاع القائمة ، وحسب ، وانما عن طريق ايجاد الحلول للقضايا الدولية ، السياسية والاجتماعية والاقتصادية أيضاً ، ولكن المنظمة الدولية لم تستطع ان تشكل اكثر من جهاز اوروبي في الدرجة الاولى يسيطر عليه القوى الاستعمارية التقليدية ، وبشكل خاص بريطانيا وفرنسا . وقد برهنت عن عجزها في اكثر من مجال

---

(١) راجع صفحة ٣٨٢ من هذا الكتاب .

حتى انها عجزت عن حماية استقلال وسيادة بعض اعضائها من البعض الاخر[1]

ان هذه العوامل جميعها اوجدت وضعاً قابلا للانفجار ، او بمعنى اخر ، اوجدت قنبلة شديدة الانفجار ، فاي نار هي تلك التي اشعلت فتيل هذه القنبلة حتى حصل الانفجار ، او ما سمي بالحرب العالمية الثانية ؟

البند الثاني : السبب المباشر للحرب العالمية الثانية

طوال فترة ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩ ، كانت الدول ذات الانظمة الديكتاتورية تمضي في تهديم الوضع القائم بينما الدول ذات الانظمة الليبرالية ، المستفيدة من هذه الاوضاع ، كانت صامتة او شاجبة فقط لهذه الاعمال . والسبب في هذا الموقف المتقاعس ، والذي وصفه البعض بالمستسلم ، يعود الى الموقف الانكليزي المتأثر بالعوامل التالية :

١ ـ اعطاء الاولوية في العمل للقضايا الداخلية الناتجة عن الازمة الاقتصادية العالمية .
٢ ـ اعتماد مبدأ التسامح مع المانيا وذلك بهدف اقامة التوازن بينها وبين فرنسا .
٣ ـ نجاح الدبلوماسية الالمانية في اقناع فئة كبيرة من الرأي العام الانكليزي بان احلافها موجهة ضد الشيوعية وليس ضد الدول الليبرالية .

ولكن هذه العوامل ما لبثت ان تغيرت في عام ١٩٣٩ على اثر تطور الاوضاع الدولية . فالعامل الاول قد تلاشى تأثيره على الحكومة البريطانية مع عودة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الى وضعها الطبيعي . اما العامل الثاني فقد اختل لصالح المانيا بعد ان اعادت بناء قواتها العسكرية ، وضمت اليها : السار والنمسا وتشيكوسلوفاكيا ، وكذلك بالنسبة للعامل الثالث فقد انتهى تأثيره على السياسة الانكليزية اذا لم نقل بان تأثيره انعكس بعد ان زال

(١) مثال على ذلك ، عدوان ايطاليا على الحبشة ، اليابان على الصين ، المانيا على النمسا ، ايطاليا على البانيا . والخ . .

الوهم الذي اوجدته المانيا لدى بعض القادة الانكليز ، بان احلافها موجهة ضد الشيوعية وليس ضد بريطانيا ، وذلك على اثر توقيعها لاتفاقية عدم الاعتداء مع الاتحاد السوفياتي .

ومع هذه التطورات التي طرأت في عام ١٩٣٩ ، على الاوضاع الدولية ، لم يبق ما يبرر سكوت بريطانيا على مخططات النازية وحلفائها . ولذلك حسمت الحكومة البريطانية امرها ، بالاتفاق مع فرنسا ، وقررتا منع هتلر من الاستمرار في مخططاته . ولكن هتلر اعد مخططه الرامي الى القضاء على بولونيا ، لم يأبه لموقف بريطانيا الجديد ، اذ كان يعتقد بان بريطانيا ستتراجع امام اصراره وستعمد الى حل الازمة دبلوماسياً ، وذلك كما عودته في السابق ، وخاصة في مؤتمر ميونخ .

اذن ، نتيجة لاستمرار هتلر في مخططه حيال بولونيا على امل ان تتراجع بربطانيا عن موقفها المؤيد لها ، ولاصرار الحكومة البريطانية على موقفها المؤيد لبولونيا ، حصل التصادم بين الطرفين ونشبت الحرب التي شملت القارات الخمس .

فما هي القضية البولونية ، وكيف تطورت ؟

البند الثالث : تطور الازمة البولونية

بالرغم من الاتفاقية الالمانية ـ البولونية لعام ١٩٣٤ ، ومن موقف بولونيا المؤيد لالمانيا في قضية « السودت » ، فان ازمة بين الدولتين بدأت تظهر في تشزين الاول من عام ١٩٣٨ ، على اثر اضطرابات شهدتها المناطق البولونية المأهولة باقلية المانية . وهذا ما ادى الى نزوح بعض البولونيين الالمان باتجاه المانيا ، اجابت عليه السلطات النازية باقصاء (١٥) خمسة عشر الفاً من اليهود البولونيين .

نتيجة لهذه التطورات عادت مسألة دانتزيغ لتحتل واجهة الاحداث الدولية ، فاقترح « فون ربنتروب » « Van Ribentron » على زميله البولوني

« ليبسكي » « LIPSKI » ، في ٢٤ تشرين الاول من عام ١٩٣٨ ، مشروعاً يقضي :

١ ـ اعادة مدينة دانتزيغ الى المانيا مع خط حديدي يمر عبر « الكوريدور البولوني » « Corridor Polonais » .
٢ ـ احتفاظ بولونيا بمرفأ حر في مدينة دانتزيغ ، يتصل بها عبر خط حديدي .
٣ ـ ضمان حدودهما المشتركة وتمديد اتفاقية عدم الاعتداء لفترة ٢٥ عاماً .

وبالاضافة الى ذلك فان المانيا ستعمل على تحسين علاقاتها مع بولونيا بشكل يوازي متانة علاقاتها بايطاليا .

لقد بدأت المفاوضات بين الطرفين بجو من السرية التامة وذلك بطلب من الحكومة الالمانية ، وكان جواب الحكومة البولونية على المشروع الالماني ، بقبول مبدأ التفاوض حول « دانتزيغ » مع التأكيد على التمسك بمدينة « دانتزيغ » المطل الوحيد لبولونيا على البحر .

ولكن في الوقت التي كانت المشاورات حول دانتزيغ تتم بين برلين وفرصوفيا ، كانت هذه الاخيرة تعمل على تحسين علاقاتها بالاتحاد السوفياتي . فنتج عن المفاوضات السوفياتية ـ البولونية توقيع اتفاقية عدم اعتداء في ٢٤ تشرين الثاني من عام ١٩٣٨ . ثم وقعت اتفاقيات اخرى بين الطرفين في ١٩ شباط من عام ١٩٣٩ ، تدور جميعها حول تحسين علاقاتهما التجارية .

ان بولونيا التي تخوفت من اثارة المانيا لقضية « دانتزيغ » فسارعت على توقيع اتفاقية عدم اعتداء مع الاحتاد السوفياتي ، زاد تخوفها من المطامع الالمانية بعد ان عمد هتلر على ضم « بوهيميا » و« سلوفاكيا » الى الريخ الالماني في ١٥ اذار من عام ١٩٣٩ . وقد انعكست المخاوف البولونية هذه في فترة المفاوضات ، ٢٦ و٢٧ اذار من عام ١٩٣٩ ، التي دارت بين « ليبنسكي » و« ثون ريبنتروب » . وعلى اثر تظاهرة بحرية قام بها الاسطول الالماني ، في البلطيق بتاريخ ٢٩ اذار ، راجت اشاعة تقول بان المانيا تدبر

خطة لضم « دانتزيغ » . مما ادى برئيس الحكومة البولونية « جوزيف بيك » Joseph Beck الى الاعلان بان بلاده على استعداد لخوض حرب على ان تسلم بتغيير وضع «دانتزيغ » .

ونتيجة لهذا التوتر في العلاقات البولونية ـ الالمانية ، سارع « جوزيف بيك » الى الاجتماع « بشمبرن » بعد ان كان هذا الاخير قد صرح في ٣١ اذار بان بلاده تضمن سلامة وأمن بولونيا . وتم اللقاء في لندن ، بتاريخ ٦ نيسان ، ونتج عنه توقيع اتفاقية تعهدت بريطانيا بموجبها بضمان سلامة وامن الاراضي البولونية . وكذلك الحكومة الفرنسية اعلنت من جانبها في ١٣ نيسان ، بان فرنسا وبولونيا تعهدتا بالرد السريع والمباشرة على كل خطر يهدد مصالحهما .

لقد كان جواب الحكومة الالمانية على هذا التضامن الانكليزي ـ البولوني ـ الفرنسي ، بان اقدم وزير خارجيتها على اعلام الحكومة البولونية بان الاتفاقية الالمانية ـ البولونية لعام ١٩٣٤ ، اصبحت غير صالحة بعد توقيع الاتفاقية الانكليزية . البولونية .

اذن ، على هذا الشكل ساءت العلاقات الالمانية ـ البولونية وعادت بولونيا تعتمد من جديد على حلفائها الليبراليين . ولقد حاولت فرنسا وبريطانيا جر الاتحاد السوفياتي الى توقيع اتفاقية معها ، يكون الهدف منها حماية استقلال وأمن بولونيا . الا انه لاسباب اشرنا اليها سابقاً فشلت المفاوضات الثلاثية : الانكليزية ـ الفرنسية ـ السوفياتية ، وهذا ما ادى الى تفاهم الماني ـ سوفياتي ، تجلى باتفاقية عدم الاعتداء التي وقعها الطرفان في ٢٣ اب من عام ١٩٣٩[١] .

البند الرابع : انفجار الازمة البولونية ونشوب الحرب العالمية الثانية :

قبل توقيع الاتفاقية الالمانية ـ السوفياتية بيوم واحد ، اي في ٢٢ اب من

---

(١) راجع صفحة ٣٨٠ من هذا الكتاب .

عام ١٩٣٩ ، كان هتلر قد اعلم كبار ضباطه بانه عازم على احتلال بولونيا ، وبان الحرب ستبدأ في السادس والعشرين من شهر اب . ولكن بسبب الموقف الحماسي الذي وقفته بريطانيا وفرنسا الى جانب بولونيا من جهة ، وبسبب موقف « موسوليني » نفسه الذي كان يرغب بتأجيل الحرب الى ما بعد استكمال تسليح جيشه[1] من جهة ثانية ، وجد هتلر نفسه مضطراً الى تأجيل اعلان الحرب على ما بعد هذا التاريخ .

وفي خلال هذه الفترة جرت اخر محاولة لمنع نشوب الحرب ، وكانت بمبادرة انكليزية ، حيث ان شمبرلن ، بالاتفاق مع الحكومة البولونية ، عرض على هتلر ضم دانتزيغ والممر البولوني الى الريخ الالماني ، شرط اعتراف المانيا بالسيادة البولونية على ما تبقى لها من اراضي . فأجاب هتلر على هذا الاقتراح ، في ٢٩ اب م نفس العام ، واشترط بأن يأتي الى برلين مفوض بولوني مطلق الصلاحية للتوقيع على اتفاقية بين الطرفين . وذلك من دون ان توضح مضمون هذه الاتفاقية . فكان جواب الحكومة البولونية على الرد الالماني بأنه ليس من المعقول الموافقة على اتفاقية لا تعرف مضمونها ، ومع ذلك فقد ارسلت ، في ٣٠ اب ، مندوباً عنها الى برلين لا يتمتع بمطلق الصلاحية ، وفي نفس الوقت اعلنت التعبئة العامة تحسباً لكل طارىء . فكان جواب هتلر على هذا التصرف من قبل الحكومة البولونية بان رفض استقبال مندوبها ، وفي اليوم التالي كانت جيوشه تجتاح الاراضي البولونية .

ومع دخول الجيوش الالمانية الى بولونيا ، طلبت حكومة هذه الاخيرة النجدة من حليفتيها . فاعلنت فرنسا التعبئة العامة في اول ايلول ، وفي اليوم التالي اقر المجلس الاعتمادات العسكرية التي طلبتها الحكومة الفرنسية ، وفي ٣ ايلول انذرت الحكومة الفرنسية الحكومة الالمانية بضرورة سحب جيوشها من الاراضي البولونية وامهلتها حتى الساعة الخامسة من نفس اليوم

(١) كان موسوليني قد حدد عام ١٩٤٣ لاستكمال بناء قواته العسكرية .

لاعطاء الجواب . وكذلك الامركان بالنسبة للحكومة البريطانية التي انذرت هتلر بواسطة سفيرها في برلين بضرورة سحب جيوشه من الاراضي البولونية وامهلته حتى بعد ظهر الثالث من ايلول من اجل تلقي الجواب .

فلما رفضت الحكومة الالمانية الانذارين : الفرنسي والانكليزي ، بدأت الحرب بين لندن ـ باريس ـ فرصوفيا من جهة وبين برلين من جهة ثانية .

وعلى الرغم من اعلان بريطانيا وفرنسا الحرب على المانيا ، الا ان ذلك لم يخفف كثيراً عن بولونيا لان القسم الاكبر من الجيوش الالمانية زحفت نحو الاراضي البولونية مستخدمة في خططها الحرب الخاطفة .

وبعد سبعة عشر يوماً من بدء الهجوم الالماني على بولونيا دخلت الجيوش الروسية الحرب لتأخذ نصيبها من الاراضي البولونية وذلك تنفيذاً للبروتوكول السري الملحق بالاتفاقية : السوفياتية ـ الالمانية . وهذا ماجعل الحكومة البولونية تلجأ الى بولونيا ، تاركة بقايا جيشها امام الخيار الصعب : الموت او الاستسلام للالمان او للسوفيات . ولم ينته شهر ايلول حتى كان الصليب المعقوف يرفرف فوق النصف الغربي لبولونيا بعد ان سقطت وارسو في السابع والعشرين من ايلول في ايدي الالمان ، بينما كان شعار المنجل والمطرقة يرفرف فوق نصفها الشرقي .

الفَصْـل الثّـَاني

تطـور الاوضـاع الـدولية في فتـرة ١٩٣٩ ـ ١٩٤١

بدأت الحرب العالمية الاولى رسمياً في ٣ ايلول من عام ١٩٣٩ ، اي بعد انتهاء فترة الانذارين : الفرنسي والانكليزي ، لالمانيا . وفـي ١٧ ايلـول دخلت الجيوش السوفياتية الحرب ضد بولونيا ، تنفيذاً للبروتوكول السري ، الملحق بالاتفاقية الالمانية ـ السوفياتية لعام ١٩٣٩ . ولهذا فان الجبهـات تكون قد شكلت مع بداية الحرب العالمية الثانية على الشكل التالي :

- جبهة المانيا ـ (الاتحاد السوفياتي ضد بولونيا فقط) .
- جبهة الحلفاء وتضم : بريطانيا ـ فرنسا وبولونيا .

ان الحرب وان تكن قد اعلنت رسمياً في ٣ ايلول الا انها لم تبدأ فعلياً الا في ربيع عام ١٩٤٠ . فلماذا هذه الفترة الفاصلة بين الحربين : الرسمية والفعلية ؟ وما هي التطورات التي حصلت على الساحة الدبلوماسية والساحة العسكرية حتى عام ١٩٤١ ؟

القسم الاول : اسباب تأخر الحرب الفعلية حتى ربيع عام ١٩٤٠ ، واهم احداث هذه الفترة

ان تأخر الحرب الفعلية فترة من الزمن تقارب التسعة اشهر لا يعنـي بان المعـارك العسـكرية كانـت هادئـة كلياً طوال هذه الفتـرة ، فهنـالك بعض المعارك التي شهدتها اوروبا الا انها بقيت ، نسـبياً ضعيفـة بالمقارنـة مع معارك الفترة اللاحقة من الحرب .

فما هي الاسباب التي حالت دون اشتداد المعارك في هذه الفترة ؟ وما هي اهم احداثها ؟

البند الاول : اسباب تأخر الحرب الفعلية حتى ايار من عام ١٩٤٠

اذن ، الحرب العالمية الثانية بدأت رسمياً في ٣ ايلول من عام ١٩٣٩ ، ولكنها لم تبدأ عملياً الا في ربيع عام ١٩٤٠ . ويعود السبب في ذلك الى عوامل عدة : بعضها يتعلق بالدول المتحاربة وبمدى استعداداتها والبعض الاخر يتعلق بالمبادرات السلمية التي بذلت في تلك الفترة .

اولا : الاسباب التي تتعلق بأوضاع الدول المتحاربة

بالنسبة لبريطانيا وفرنسا فانهما وان اعلنتا الحرب على المانيا في ٣ ايلول من عام ١٩٣٩ ، الا ان قواتهما لم تشتركا في الحرب بشكل جدي الا في ربيع عام ١٩٤٠ . ويعود السبب في ذلك الى ان استعداداتهما العسكرية كانت لا تمكنهما من الهجوم على المانيا . فالقيادة الفرنسية كانت تعلم بان جيشها المكون من / ١٠٠/ ماية فرقة عسكرية و / ١٥٠٠/ الف وخمسماية طائرة ، لا يمكنها من اختراق خط « سنغريد » المحصن احسن تحصين ، وبالتالي فانه غير قادر على تقديم مساعدة فعالة الى بولونيا خاصة بعد ان شارك الاتحاد السوفياتي المانيا في اقتسامها ، كما ان الحكومة الفرنسية كانت تعلم بانها اذا ارسلت قواتها الى المانيا فانها ستقوم عملياً بمفردها بمواجهة الجيش الالماني المكون من / ١١٠/ ماية وعشر فرق مشاة ، و / ٣٠٠٠/ ثلاثة الاف طائرة ، و / ٢٥٠٠/ الفين وخمسماية مصفحة ، جميعها حديثة الصنع ومجهزة باحدث الاسلحة . وذلك لان بريطانيا لم تكن مستعدة للحرب وليس بامكانها ان تساهم في المعركة باكثر من قوى رمزية . لهذا فان خطة فرنسا وبريطانيا معاً اعتمدت على كسب الوقت لصالحهما ، واقتصرت على الدفاع دون الهجوم ، وذلك توفيراً في الارواح والعتاد ريثما تجهزان قواتهما وتجندان اكبر عدد ممكن من ابناء الشعبين : الانكليزي والفرنسي .

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال ، هو : اذا كانت فرنسا ومعها بريطانيا غير مستعدتين للحرب ، وتعملان معاً على الاستفادة من عامل

الوقت ، فلماذا لم تقدم القوات الالمانية على مهاجمتهما قبل استعادتهما لقوتهما ؟ الجواب على ذلك هو ان المانيا وان كانت اكثر الدول استعداداً للحرب الا انها وجدت ان مصلحتها تقضي بتأجيل هجومها على فرنسا ، وذلك لسببين اساسين :

الاول : يعود الى حاجة المانيا الى فترة زمنية تعمد خلالها الى اعادة تنظيم قواتها بعد حربها مع بولونيا ، وذلك قبل ان تقوم لهجومها الكبير على الجبهة الغربة .

الثاني : يتعلق بحليفتها ايطاليا التي كانت غير مستعدة للمشاركة في الحرب في تلك الفترة ، حيث انها اعلنت عن رغبتها هذه بشكل صريح في ايلول في عام ١٩٣٩ وذاك على الرغم من تحالفها « الآلي » مع المانيا ، والسبب في عدم رغبة ايطاليا بالاشتراك في الحرب يعود لا لكونها لا تريد ان تحارب الى جانب المانيا بل لان القسم الاكبر من جيشها كان خارج القارة الاوروبية ، /١٨/ ثمانية عشر فرقة كانت موجودة في افريقيا ، او غير مجهز التجهيز الكافي ، ٣٣ ثلاثة وثلاثين فرقة كانت غير مجهزة التجهيز الكامل ، وذلك من اصل /٦٧/ مجموع القوات الايطالية .

وبالاضافة الى هذين العاملين هنالك من يرى بالمبادرات السطحية سبباً في تأخير المعارك الفعلية فترة من الزمن . فما هي المبادرات السلمية التي تمت حتى عام ١٩٤٠ ؟

ثانياً : مبادرات السلام :

ان فترة الهدوء النسبي التي شهدتها اوروبا بين تشرين الاول ١٩٣٩ وايار ١٩٤٠ ، كانت فرصة مناسبة لعرض مبادرات السلام ، واهم تلك المبادرات اثنتان : الاولى : كانت من قبل هتلر نفسه ، اما الثانية : فقد اتت من قبل الدول الاوروبية المحايدة .

بالنسبة لمبادرة هتلر للسلام فقد بدأت سرية عن طريق اتصال اجراه في نهاية شهر ايلول ، مع الحكومة البريطانية ، عرض عليها خلاله اجراء

مفاوضات للصلح على اساس الابقاء على دولة بولونية . ولكن الحكومة البريطانية لم تجاوب على هذا العرض الالماني ، فعاد هتلر هذه المرة ليؤكد عرضه السابق علناً في خطاب القاه في ٦ تشرين الاول . وكان من الطبيعي ان يكون رد الحكومتين : الانكليزية والفرنسية ، على عرض هتلر بالرفض ، وذلك لانهما عندما اعلنتا الحرب على المانيا في ٣ ايلول من عام ١٩٣٩ ، كان هدفهما القضاء على النازية وليس انقاذ بولونيا ، لانهما كانت متأكدتين من عدم قدرتهما انذاك على نجدة بولونيا وحمايتها من الخطر الالماني . ولقد تجلى ذلك الموقف الرافض لمبادرة هتلر في تصريح « لشمبرلن » في ١٢ تشرين الاول ، اعلن فيه : بان عروض السلم الالمانية المسبوقة باعتداءات ظالمة وغاشمة لا يمكن ان تكون مقبولة ، خاصة وان هذه العروض ، بالاضافة الى انها غامضة وغير واضحة ، فهي غير مدعومة بضمانات مادية لرفع الظلم الذي ارتكبته النازية بحق بولونيا وتشيكوسلوفاكيا . فاجابت الحكومة الالمانية على الرفض الانكليزي - الفرنسي لدعوتها الى السلم بان صرفت النظر عن هذه المبادرة ، واخذت تعد نفسها لحرب قاسية ومدمرة .

اما بالنسبة لمبادرة السلام الثانية فقد ظهرت الى الوجود في اليوم التالي لرفض « شمبرلن » للمبادرة الالمانية . وتجلى ذلك بارسال برقيات من قبل الزعيمين : البلجيكي والهولندي ، في ٧ تشرين الاول من عام ١٩٣٩ ، الى زعماء : بريطانيا ، فرنسا والمانيا . يعرضان عليهم في هذه البرقيات وساطتهما للصلح . وقد انضم الى هذه المبادرة فوراً كل من ملوك : الدانمرك ، النروج ، السويد ورومانيا ، وكذلك رئيس جمهورية فنلندة وبتأييد من البابا .

ولكن هذه المبادرة لم تكن احسن حظاً من المبادرة الالمانية ، اذ ان جواب هتلر عليها كان سلبياً وسريعاً ، وكذلك كان جواب الحكومتين : الانكليزية والفرنسية ، حيث ان الرئيس الفرنسي « لبران » « Lebran » ، جاوب على مبادرة الدول المحايدة : بان السلام القائم على العدل هو

الوحيد المقبول لدى فرنسا ، واي عرض للسلام لا يكرس انتصار العدالة هو سلام زائف وزائل . واليوم على المانيا وليس على فرنسا ان تعلن بانها الى جانب او ضد السلام القائم على العدالة .

البند الثاني : اهم احداث الفترة الفاصلة بين الحرب الرسمية والحرب الفعلية

ان كلامنا عن الهدوء النسبي في الفترة الفاصلة بين الحربين : الرسمية والفعلية . هذا يعني بان هنالك بعض الاحداث ، ولكنها ليست بضخامة الأحداث التي ستعرفها الفترات اللاحقة من الحرب . واهم احداث تلك الفترة هي التي دارت في شمالي اوروبا ، وخاصة في فنلندة ، الدانمرك والنروج .

اولا : احتلال فنلندة من قبل القوات السوفياتية

على الرغم من اتفاقية عدم الاعتداء التي وقعتها المانيا مع الاتحاد السوفياتي ، فان هذا الاخير لم يشعر بالاطمئنان الحقيقي حيال المانيا . لذلك راح يعمل على تعزيز حدوده الغربية وتمكن من الحصول على موافقة حكومات دول البلطيق : استونيا ، لتونيا ، ولتوانية بالسماح لقواته باتخاد بعض القواعد داخل اراضيها . ثم طلب الى الحكومة الفنلندية ، في ١٢ تشرين الاول من عام ١٩٣٩ ، بان تتنازل له عن بعض الجزر الواقعة على مدخل بحر البلطيق ، وعن القسم الجنوبي منها لاقامة بعض القواعد العسكرية عليه . ولكن طلبه هذا وبل بالرفض من قبل الحكومة الفنلندية . ولهذا اقدمت الحكومة السوفياتية في ٢٨ تشرين الثاني ، على نقض اتفاقية عدم الاعتداء مع فنلندا ، ثم قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها في اليوم الثاني ، وفي ٣٠ تشرين الثاني كانت الجيوش السوفياتية تغزوا الأراضي الفنلندية . وهذا ما دفع بالحكومة الفنلندية الى تقديم شكواها الى « عصبة الامم » التي انزلت لاول مرة عقوبة الطرد بحق احد اعضائها . وبالاضافة الى موقف « عصبة الامم » هذا فان الحكومتين : الفرنسية والانكليزية ، حاولت ارسال حوالي / ٥٠/ الخميسن الفاً من جنودهما لنجدة فنلندا .

وكان على هذه القوات ان تصل فنلندا عن طريق السويد والنروج اللتان رفضتا السماح لها بعبور اراضيهما بحجة الحفاظ على حيادهما من الحرب . ونشير في هذا المجال الى ان الهدف من الاقتراح الفرنسي ـ الانكليزي ، بارسال / ٥٠/ الف مقاتل الى الشمال هو ليس الدفاع عن فنلندا ضد الاتحاد السوفياتي وحسب ، وانما قطع الطريق ايضاً على المانيا ومنعها الوصول الى الحديد السويدي الذي يغذي مصانعها عن طريق المرافىء النروجية ، وخاصة مرفأ « تارفيك » .

اذن عدم وصول المساعدات الفرنسية ـ الانكليزية الى فنلندا ، دفع بقوات هذه الاخيرة الى الاستسلام بعد قتال استمر حوالي الاربعة اشهر . وقد ارغمت الحكومة الفنلندية في ١٢ اذار من عام ١٩٤٠ ، على توقيع اتفاقية « موسكو » ، التي تنازلت بموجبها للاتجاد السوفياتي عن بعض مناطقها ، وعن جزيرة « هانجو » القاعدة البحرية الممتازة .

ثانياً : احتلال الدانمرك والنروج من قبل القوات الالمانية

بعد ان فشلت المحاولة الانكليزية ـ الفرنسية الرامية الى قطع الطريق الى الحديد السويدي المصدر الى المانيا ، عن طريق ارسال حوالي ٥٠ الف جندي الى البلاد الاسكندينافية ، حاول الاسطول الانكليزي القيام بهذه المهمة عن طريق زرع الالغام في المياه الاقليمية النروجية . وما كاد الالمان يعرفون ذلك حتى امر هتلر قواته احتلال الدانمرك فدخلتها في ٩ نيسان من دون قتال ، واعلنت الحماية الالمانية عليها . وفي نفس اليوم قامت القوات الالمانية باحتلال جميع الموانىء والمطارات الرئيسية في النروج باستثناء مرفأ « تارفيك » الذي احتلته القوات « الحليفة » في ١٥ نيسان .

ولقد استمر القتال بين القوات الالمانية من جهة والقوات الفرنسية ـ الانكليزية من جهة ثانية على الاراضي النروجية طوال فترة شهرين ، اضطرت القوات الحليفة في نهايتها ، اي في ١٥ حزيران ، الى الجلاء عن النروج وذلك بعد ان لجأت حكومة الملك « صاكوب السابع » الى لندن ، وشكلت حكومة جديدة موالية للالمان برئاسة « كيسلنغ » .

القسم الثاني : الحرب الفعلية واختلال التوازن لصالح المانيا وحلفائها

بعد ان فشلت مبادرات السلام ، وبدأت المعارك تشتد وتعنف في شمالي اوروبا ، اخذت دائرة الحرب الفعلية تتوسع بسرعة ، فامتدت الى الجبهة الغربية في ١٠ ايار من عام ١٩٤٠ . ودخلت ايطاليا الحرب في ١٠ حزيران من نفس العام ثم فرض الاستسلام على فرنسا في ١٥ حزيران . ولم يبق في اوروبا من دول تقاتل القوى الفاشية سوى بريطانيا التي ظلت تقاوم لوحدها حتى تاريخ الهجوم الالماني على الاتحاد السوفياتي في ٢٢ حزيران من عام ١٩٤١ ، وبعد ان دمرت القوات اليابانية الاسطول الاميركي في « بيرل هاربر » في ٧ كانون الاول من عام ١٩٤١ . اذ عند ذلك فقط توحدت جهود بريطانيا مع قوى الاتحاد السوفياتي ، وامكانات الولايات المتحدة الامريكية فصمدت في وجه العدو المشترك ، ثم انتزعت النصر وفرضت الهزيمة على اخصامها في اوربا في ايار من عام ١٩٤٥ ، وعلى اخصامها في اسيا في ايلول من نفس العام . ولكن الى ان دخل الاتحاد السوفياتي الحرب ، وكذلك الولايات المتحدة الامريكية ، فان ميزان القوى كان لصالح الدول الديكتاتورية حيث تحققت انتصارات كبيرة في اوروبا كما في الشرق الاقصى ، وتوثقت علاقاتها فيما بينها عن طريق الاعتراف لبعضها في قيام نظامين جديدين في اوروبا وفي الشرق .

البند الاول : انهيار فرنسا وصمود بريطانيا لوحدها بدعم خفي من الولايات المتحدة الامريكية

بعد شهر واحد من اشتداد العمليات العسكرية في شمالي اوروبا ، بدأت المعارك عنيفة على الجبهة الغربية ، وذلك بعد ان كانت القوات الالمانية قد تجمعت على الحدود البلجيكية والهولندية .

ولكي توفر المانيا على قواتها اجتياز خط « ماجينو » المحصّن احسن تحصين ، امرت قواتها القيام بعملية التفاف من وراء القوات الفرنسية عن طريق بلجيكا وهولندا . واذا كانت بلجيكا قد صمدت لفترة اطول من هولندا التي انهارت قواتها في خلال اقل من اربعة ايام من الاجتياح الالماني لاراضيها ، بفضل الامدادات التي وصلتها من فرنسا وبريطانيا ، فان مصيرها لم يكن افضل من مصير هولندا ، وذلك لان القيادة الالمانية كانت قد جردت قوات مصفحة كبيرة في ١٤ ايار من عام ١٩٤٠ تمكنت ليس من تحطيم خط دفاع الحلفاء في بلجيكا وحسب ، وانما من اختراق صفوف الجيش الفرنسي المرابط في « سيدان » أيضاً . وبهذا تمكن الجيش الالماني من قطع الامدادات على الجيش الفرنسي المرابط على خط « ماجينو » مما ادى الى انهيار الجبهة الغربية بسرعة كبيرة .

اولا : دخول ايطاليا الحرب وسقوط باريس :

اذن ، في خلال اسبوعين من بدء القتال على الجبهة الغربية انهارت القوات الفرنسية ، وكذلك الامر بالنسبة للقوات الانكليزية التي ارسلت لمساعدة بلجيكا وفرنسا في وجه الاجتياح الالماني ، اذ تركت مواقعها ورجعت مذعورة الى بلادها ، تاركة وراءها كامل عتادها الحربية .

وعلى الرغم من هذه الانتصارات السريعة التي حققتها القوات الالمانية ومن انهيار الجيش الفرنسي ، فان الحكومة الفرنسية لم توقع اتفاقية الهدنة الا في ٢٢ حزيران من عام ١٩٤٠ . ولكن قبل الكلام عن اتفاقية الهدنة لا بد من الاشارة الى ان ايطاليا دخلت الحرب الى جانب المانيا في ١٠ حزيران من عام ١٩٤٠ ، وذلك على الرغم من ان موسوليني كان قد اعلن مع بداية الحرب ، في أيلول من عام ١٩٣٩ ، بان بلاده غير محاربة[1] . اما سبب تغيير

---

(١) راجع صفحة ٣٩٣ من هذا الكتاب .

ايطاليا لموقفها فيعود في الجزء الاكبر منه الى رغبة موسوليني في اقتسام اسلاب الحرب بعد ان ايقن بان النصر سيكون حليف المانيا . ولهذا سارع الى اعلان الحرب على فرنسا وبريطانيا في ١٠ حزيران ، اي بعد ان هزمت قواتهما في وجه القوات الالمانية .

وبعد ان دخلت ايطاليا الحرب بخمسة ايام ، اي في ١٥ حزيران ، سقطت باريس ومعها الحكومة الفرنسية . فشكلت حكومة جديدة برئاسة « بيتان » الذي اتخذ مقراً لحكومته في « فيشي » واول عمل اقدمت عليه الحكومة الفرنسية الجديدة طلب وقف اطلاق النار تمهيداً لتوقيع اتفاقية الهدنة .

ثانياً : توقيع اتفاقية الهدنة على الرغم من المعارضة الشديدة التي ابدتها بريطانيا .

في ٢٢ حزيران من عام ١٩٤٠ ، وقعت الحكومة الفرنسية على اتفاقية الهدنة في نفس عربة السكة الحديدية التي وقعت فيها المانيا على هدنة عام ١٩١٨ . وقبل ان تقدم حكومة « فيشي » على توقيع اتفاقية الهدنة كانت تتردد بين الانتقال الى افريقيا الشمالية ومتابعة الحرب من هناك الى جانب بريطانيا ، وبين التوقيع على اتفاقية الهدنة . والسبب في التردد هذا يعود في قسم كبير منه الى الضغوطات التي تعرضت لها حكومة « فيشي » من قبل بريطانيا .

وقد تجلّت هذه الضغوطات باعلام تشرشل للحكومة الفرنسية ، في ١٤ حزيران ، بان حكومته ترفض تفرد فرنسا بتوقيع إتفاقية هدنة او معاهدة صلح مع المانيا . وعندما وجد هتلر ان الحكومة الفرنسية تميل الى توقيع الهدنة مع المانيا وتهيء نفسها لذلك ، عاد واقترح عليها في ١٦ حزيران ، بان حكومته توافق على هدنة توقعها مع المانيا بشكل منفرد شرط ان تعطي اوامرها الى قادة اسطولها للانضمام فوراً الى الاسطول الانكليزي ، ومرة ثانية وجد تشرشل ان طلبه لا يمكن تحقيقه ، لذلك عاد واقترح على الحكومة الفرنسية مشروع اتحاد بين فرنسا وبريطانيا . ولكن هذا المشروع

الاخير لم يكن أحسن حظاً من الاقتراح الثاني اذ وصفته الحكومة الفرنسية بانه مشروع مرتجل وغير عملي . ولهذا فان الحكومة الفرنسية وجدت نفسها مضطرة الى الأنسياق باتجاه توقيع اتفاقية الهدنة مع المانيا ، أما الاسباب التي ادت بالحكومة الفرنسية الى هذا الطريق فيمكن ايجازها بالتالي :

١ ـ لقد وجدت الحكومة الفرنسية انه في حال نقلها لمركزها من فرنسا الى الجزائر فان قواتها الذاتية في شمالي افريقيا لا تمكنها من الرد على هجوم الماني قد يأتي عن طريق اسبانيا وجبل طارق ، او عن طريق ليبيا والبحر المتوسط خاصة وان ايطاليا اعلنت الحرب رسمياً عليها .
٢ ـ عدم ثقة الحكومة الفرنسية بقدرة بريطانيا على الصمود في وجه الغزو النازي خاصة بعد الانتصارات الخاطفة التي حققتها القوات الالمانية بوجه الدول الحليفة .
٣ ـ عدم ظهور اي مؤشر يبشر بامكانية تغيير الولايات المتحدة الامريكية لموقفها من الحرب الدائرة في اوروبا .

لهذه الأسباب ، وبحجة السهر على حقوق المدنيين الفرنسيين من الاضطهاد الذي قد يلاقونه على ايدي النازية ، اقدمت حكومة « فيشي » على وقف اطلاق النار ، واخذت تحضر لتوقيع الهدنة التي تمت في ٢٢ حزيران من عام ١٩٤٠ . والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال ، هو : لماذا المانيا قبلت بوقف اطلاق النار ، وبتوقيع اتفاقية الهدنة قبل ان تنهي احتلالها الكامل للأراضي الفرنسية ؟ ان السبب الاساسي الذي دفع بالحكومة الالمانية على قبول طلب الحكومة الفرنسية بوقف اطلاق النار ، هو تخوفها من انضمام الاسطول الفرنسي الى الاسطول الانكليزي في حال استمرارها في عملياتها العسكرية ضد فرنسا .

بعد ان وجد الطرفان ان مصلحتهما تقضي بتوقيع اتفاقية الهدنة ، وقعت الاتفاقية ، وكان اهم ما تضمنته هو تقسيم الاراضي الفرنسية الى قسمين :
الأول : ويشمل الاجزاء الشمالية من فرنسا والشواطىء الواقعة على

الاطلسي ، ويقع تحت الاحتلال الالماني . اما الثاني ، ويشمل الاجزاء الاخرى من فرنسا ويبقى تحت سلطة « حكومة فيشي » وفيما يتعلق بالاسطول الفرنسي فقد اتفق على تجريده من السلاح ، شرط عدم استعماله من قبل القوات الالمانية والايطالية . وبالاضافة الى ذلك فقد تعهدت حكومة « فيشي » بدفع نفقات الاحتلال ، مقابل تعهد الحكومة الالمانية بالاعادة التدريجية ، وضمن بعض الشروط ، اسرى الحرب .

والسؤال الاخير الذي يطرح نفسه في هذه القضية ، هو : هل رضخت الحكومة الانكليزية للأمر الواقع ، وقبلت بانفراد الحكومة الفرنسية في توقيع اتفاقية الهدنة وانسحابها من الحرب ؟ ان الحكومة البريطانية لم تكتف بمعارضة اتفاقية الهدنة هذه وحسب ، وانما سعت الى اتخاذ بعض الاجراءات العملية ايضاً .

فقد رأت الحكومة الانكليزية بالاعلان الصادر عن المانيا وايطاليا بعدم استعمال الاسطول الفرنسي لمصلحتهما ، وبتعهد حكومة « فيشي » بعدم التنازل عن اسطولها لمصلحة المانيا وايطاليا ، ضمانات غير كافية لمنع اشتراك الاسطول الفرنسي بعمليات عسكرية ضدها في المستقبل . وانطلاقاً من قناعة الحكومة الانكليزية هذه كان نداؤها الى الاسطول الفرنسي للالتحاق بالقواعد الانكليزية . وهذا ما دفع بحكومة « فيشي » الى اتخاذ اجراءات معاكسة حيث طلبت الى اسطولها بالعودة فوراً الى قواعده الوطنية . وبان يدمر نفسه بنفسه فيما لو حاولت القوات الالمانية او الايطالية الاستيلاء رعليه .

وعلى الرغم من هذه الاجراءات الجديدة التي اتخذتها حكومة « فيشي » فان ذلك ظل غير كاف بنظر الحكومة الانكليزية مما حدا بها الى اعطاء الاوامر الى اسطولها بتدمير الاسطول الفرنسي اينما وجده . ولكن هذا الموقف لم يستمر طويلاً ، اذا ما لبثت الحكومة الانكليزية ان اوقفت مطاردتها للاسطول الفرنسي في تموز في عام ١٩٤٠ ، واخذت تؤيد وتدعو

الى تأييد حكومة « فرنسا الحره » « ديغول » ، والتي حاربت الى جانب بريطانيا حتى يتحقق لهما النصر .

ثالثاً : بريطانيا تقاتل لوحدها دول المحور طوال فترة حزيران ١٩٤٠ - حزيران ١٩٤١ :

لقد ظلت بريطانيا تقاتل بمفردها عدوها الظافر ، لفترة عام كامل ، من حزيران ١٩٤٠ ، تاريخ انسحاب فرنسا من الحرب ، حتى حزيران ١٩٤١ ، تاريخ دخول الاتحاد السوفياتي الحرب . ومما ساعد بريطانيا على الصمود طوال هذه الفترة هو وحدة شعبها واستجابته لمطالب حكومته الائتلافية التي شكلها « ونستون تشرشل » في ١٠ حزيران من عام ١٩٤٠ . والذي اعلن : بان بلاده ستقاتل هتلر حتى تنتصر او تموت كريمة في ساحة القتال . وكان بذلك ينتقد خطوات الحكومة الفرنسية المتجهة نحو الاستسلام .

لقد حاول هتلر طوال هذه الفترة استعمال شتى الوسائل لاسقاط بريطانيا . فحتى نهاية صيف ١٩٤٠ كان قد اعتمد اسلوب المواجهة المباشرة ، اذ حاول غزو الجزر البريطانية عن طريق البحر والجو . وعندما يئس في نجاح هذا الاسلوب ، لجأ الى وسيلة اخرى ، تقضي بفرض الحصار البحري على الجزر البريطانية بالاضافة الى الاستمرار في القصف الجوي لموانئها ومدنها . ولهذا كان هتلر اعطى اوامره الى اسطوله البحري باغراق البواخر الانكليزية في الاطلسي والمتوسط وباغلاق قناة السويس وجبل طارق في وجهها . وبرأي هتلر انه اذا تمكن من عرقلة المواصلات البريطانية وحال دون اتصالها بمراكز تموينها يسهل عليه عند ذلك اجبارها على الاستسلام . ولكن الذي ساعد بريطانيا على الصمود بالاضافة الى الانسجام في الجبهة الداخلية ، هو : رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، « فرانكلن روزفلت » الذي اعتبر وعن حق بانه أكبر نصير لقضيتها . اذ قدم لها مساعدات كبيرة دون ان يعلن الحرب رسميا على المانيا ، وذلك عن طريق تعديل موقف الولايات المتحدة المحايد ، بشكل سمح له بارسال كميات كبيرة من

الاغذية والعتاد الحربي الى بريطانيا دون مقابل . ثم قدم لها خمسين مدمرة في ٢ ايلـول من عام ١٩٤٠ ، مقابـل تاجير بريطـانيا للـولايات المتحـدة الامريكية بعض القواعد البحرية والجوية في جزر الهند الغربية .

ان المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الامريكية الى بريطانيا في عام ١٩٤٠ ، كانت قليلة بالنسبة لما قدمته في عام ١٩٤١ وما بعد . اذ ان الرئيس روزفلت بعد ان صدر « قانون الاعارة والتاجير » في ١١ اذار من عام ١٩٤١ ، قدم مساعدات الى بريطانيا وحليفاتها قدرت بحوالي ٤٠ مليارا من الدولارات .

البند الثاني : التوسع الياباني في الشرق :

في الوقت الذي كانت فيه المانيا تحرز النصر تلو النصر في اوروبا ، كانت اليابان تحقق انتصارات مماثلة في آسيا والمحيط الهادىء . والانتصـارات اليابانية لم تتوقف مع دخول الولايات المتحدة الامريكية للحرب الى جانب بريطانيا ، اذ ان اعظم انتصارات اليابان تحققت في الأشهر الاولى في عام ١٩٤٢ ، اي بعـد ٧ كانـون الاول من عام ١٩٤١ ، تاريخ حادثـة « بيرل هاربور » . فبعد ان اقدم الاسطول الياباني وبشكل مفاجىء علـى تحـطيم الاسطـول الاميركي في « بيرل هاربــو » ، ومــن ثم تدميره للمــدرعتين الانكليزتين « برنس ديلز » Prinse of Wales و« ربولس »Repulse بالقرب من ماليزيا في ١٠ كانون الاول من عام ١٩٤١ ، اصبح طريق النصر مفتوحـاً امامه الى سيام والملايو البريطانية . فتم الاستيلاء عليهما في النصف الثاني من شهر كانون الاول في نفس العام . وفي اواخر الشهر نفسه تقدم الاسطول الياباني نحو « هونغ ـ كونـغ » واستولـى علـى الجـزيرتين الامـريكيتين في « غوام » ثم استسلمت له سنغافوره في ١٥ شباط من عام ١٩٤٢ .

ان الاسطول الاميركي قد ضعف دوره كثيراً في المحيط الهادىء بعد ان فقد قسماً كبيراً من قطعه في « بيرل هاربـور » . ولـذلك طلبـت الحكومـة الاميركية الى الجنرال « ماك ارثر » بمغادرة الفيليبين خوفاً من ان يقع اسيراً في أيدي اليابانيين .

اذن ، بسبب الخسائر الكبيرة التي الحقت بالاسطول الاميركي ، وفقدانه القدرة على الحركة والمجابهة في وجه الاسطول الياباني ، خلت الساحة امام هذا الاخير ، فتقدم الى « جاوا » ونزل فيها بعد ان استسلم الحاكم الهولندي في ٩ اذار من نفس العام بدون قيد او شرط . وفي نيسان من عام ١٩٤٢ اصبح الاسطول الياباني يهدد أمن وسلامة استراليا نفسها .

حتى ايار من عام ١٩٤٢ ظل الاسطول الياباني سيد المحيط الهادىء ، اذ في هذا التاريخ ، وبعد أن اعاد الاميركيون تنظيم اسطولهم وامداده بقطع جديدة ، وقعت معركة جوية ـ بحرية بين الاسطولين استطاع الاسطول الاميركي بنتجيتها ان يعيد اعتباره ، ومنع اليابانيين من احتلال جزيرة « سالومون » وهذا ما ادى الى اعادة التوازن الى القوى البحرية في المحيط الهادىء ، ولكن بعد ان كانت اليابان قد استولت على امبراطوزية استعمارية بلغت مساحتها الثمانية ملايين كيلو متر مربع . وتحتكر العديد من المواد الاولية[1] .

البند الثالث : التحرك الدبلوماسي للدول الديكتاتورية ومبادرتها الى انشاء نظامين جديدين في اوروبا والشرق الاقصى

قبل ان ننتقل الى تفاصيل المرحلة الثابتة من الحرب ، وجدنا انه حتى نُلّم باحداث المرحلة الأولى ، لا بد وان نشير الى الميثاق الثلاثي ، الذي وقعته : ايطاليا ، المانيا واليابان ، والذي تضمن اعتراف هذه الدول المتبادل باقامة نظامين جديدين في اوروبا والشرق الاقصى .

اولاً : الميثاق الثلاثي : كنا قد اشرنا في القسم السابق الى ان الولايات المتحدة الامريكية كانت قد اتخذت موقف المحايد من الحرب العالمية الثانية . ولكن هذا الموقف لم يستمر طويلاً ، اذ ما لبثت الحكومة الامريكية ان سلكت عملياً طريق التعاون مع بريطانيا ، وتجلى الموقف الامريكي الجديد ، بالاضافة الى قانون « الاعارة والتأجير » الذي صدر في ١١ اذار من

---

(١) قدر انتاجها من الكاوتشوك الطبيعي بـ ٩٣٪ ، وانتاجها من القصدير بـ ٧٦٪ من الانتاج العالمي

عام ١٩٤١ ، بالقرار الذي اتخذه « روزفلت » في ٢٦ ايلول من عام ١٩٤١ ، والذي قضى بمنع تصدير المواد الحديدية الى اليابان .

وبعد ان لمست اليابان هذا التبدل في الموقف الاميركي ، خاصة وان منع تصدير المواد الحديدية اليها سيترك اثاره السيئة على صناعتها ، توجهت نحو حليفتيها الأوروبيتين للتشاور معهما في الموقف الذي يجب اتخاذه في السياسة الامريكية الجديدة . فاجتمع ممثلون عن الدول الثلاث في طوكيو ، وناقشوا بالاضافة الى الموقف الموحد من التبدّل الامريكي ، كيفية توثيق التعاون والأسس التي ستقوم عليها روابط الدول الثلاث .

وبنتيجة الاجتماع تم الاتفاق على الميثاق الثلاثي في ٢٧ ايلول من عام ١٩٤١ ، وتضمن البنود التالية :

١ ـ اعتراف اليابان لالمانيا وايطاليا باقامة « نظام جديد » في اوروبا[١] .

٢ ـ اعتراف المانيا وايطاليا لليابان باقامة « نظام جديد » في الشرق الاقصى[٢] .

٣ ـ تتعهد الدول الثلاث بالتعاون من اجل اقامة النظامين الجديدين في اوروبا وآسيا الشرقية ، كما تتعهد ايضاً بالرد على كل اعتداء يقع على احداها من قبل اية دولة غير داخلة في الحرب حتى ذلك التاريخ[٣] .

ورغبة من ممثلي الدول المؤتمرة في الابقاء على موقف الاتحاد السوفياتي المحايد ، فقد خصصوا المادة الخامسة من الميثاق للتأكيد على حسن علاقات بلادهم بالاتحاد السوفياتي . وزيادة في الحرص على عدم تفسير الميثاق الجديد بانه ضد الاتحاد السوفياتي ، اتصل وزير خارجية المانيا « فون ريبنتروب » بزميله السوفياتي « مولوتوف » ، واعلمه ان الميثاق الثلاثي موجه ضد « محرضي الحرب الامريكيين » وليس ضد الاتحاد السوفياتي . والسبب في هذا الحرص على عدم استعداء الاتحاد السوفياتي هو ان ممثلي الدول الثلاث كانوا يرون بان الحرب ولا شك ، انها واقعة مع الولايات

(١) المادة الاولى من الميثاق الثلاثي .

(٢) المادة الثانية من الميثاق الثلاثي .

(٣) المادة الثالثة من الميثاق الثلاثي .

المتحدة الامريكية ، وانه من صالح بلادهم ان يبقى الاتحاد السوفياتي على الحياد .

وهكذا نرى بان « المحور » الذي جمع برلين ـ روما ـ طوكيو حول فكرة محاربة الشيوعية[1] في عام ١٩٣٦ ، انتهي في عام ١٩٤١ بتحالف ثلاثي ضد الدول الديمقراطية . وهذا إن دل على شيء فيدل على ان الانظمة الديكتاتورية تنظر بنفس المنظار الى الدول الديمقراطية والدولة الشيوعية وان عدم معاداتهما في ان واحد يعود لمواقف تكتيكية وحسب ، ولذلك لا عجب اذا التقت الدول الديمقراطية مع الدولة الشيوعية من اجل القضاء على العدو المشترك ، اي على الدول الديكتاتورية .

ثانياً : المسعى الالماني ـ الياباني لاقامة نظامين جديدين في اوروبا وآسيا

اذا كان الميثاق الثلاثي ، كما سبق ورأينا ، اتى موجزاً ومقتضباً ولم يتوسع بمفهوم « النظام الجديد » ، فاننا سنحاول معرفة ذلك عن طريق تصريحات او ممارسات الحكومتين : الالمانية واليابانية .

١ ـ النظام الجديد في اوروبا :

لم يعرف الميثاق الثلاثي « النظام الجديد » في أوروبا ، اذ كل ما تضمنه اعتراف اليابان بسيادة المانيا وايطاليا في اوروبا ، وبحقهما في اقامة « نظام جديد » في هذه القارة . وكذلك الامر بالنسبة للخطب والتصريحات النازية والفاشية فانها لم تكن افضل من الميثاق الثلاثي بالنسبة لتوضيح مفهوم « النظام الجديد » ، وذلك باستثناء مؤلف هتلر « كفاحي » اذ كل ما اتى من اراء في هذا المجال كان يتبدل مع تبدل اوضاع الحرب . اما اذا رجعنا الى مؤلف هتلر « كفاحي » بامكاننا ان نتوصل الى ان المقصود « بالنظام الجديد » هو ايجاد مناطق حيوية مؤلفة من عدد معين من « المجالات الحيوية » المستقلة سياسياً واقتصادياً ، ولكنها ترتبط فيما بينها باتفاقات

---

(١) بروتوكول اوكتوبر لعام ١٩٣٦ وميثاق الانتي ـ كومنترن .

ثنائية . والهدف من ذلك هو الحفاظ على مصالح بعض الامـم ، وخاصـة الامة الالمانية التي تشكل النواة الاساسية للنظام الجديد . فهي التي تقـوم بالتخطيط وتقسيم العمل بين هذه المجالات ، بينما تحتكر لنفسها معظـم الانتاج الصناعي ، حيث ان دول اوروبا الغربية والشرقية معاً عليها ان تقدم لها المواد الاولية والمنتوجات الغذائية . وهكذا يصبح بامكان المـانيا ان تقيم النظـام الجـديد بقيادتهـا ، وتحلـه بالتالـي محـل النظــام الليبرالــي الفوضوي .

وعلى الرغم من ان غاية هتلر كانت السيطرة على اوروبا بكاملها ، الا انه بامكاننا ان نلاحظ ، من حيث الواقع ، بان مواقفه كانت تختلف باختلاف البلاد التي خضعت لنفوذه . فهنالك بعض المناطق كان قد ضمها هتلر الى « الريخ » الالماني بشكل مباشر مثل : النمسا ، و « السودات » ، القســم الغربي من بولونيا بما فيه دانتريغ ، « ميمل » الالزاس واللورين و بعـد ان هزمت ايطاليا في المرحلة الثانية من الحرب ضم اليه اقليمـي « ايستـر » و « التيرول » الايطاليين . . وهنالك بعض المناطق ، مثل : بوهيميا وموراڤيا والقسم الالماني من بولونيا . اعطى لها الحكم الذاتي مع اخضاعها للحماية الالمانية . اما المناطق الاخـرى التي خضعـت للاحتـلال الالمانـي فقـد وضعت تحت نظام الاحتلال المباشر ، الا انـه بامكاننـا التمييز بين نوعين انطلاقاً من اسلوب التعامل معها . فالبلاد الغربية والتـي تشمـل : القســم الفرنسي المحتل ، بلجيكا ، هولنده ، الدانمرك ، النروج ، كانت تلقـى معاملة حسنة من قبل القوات الالمانية ، وذلك على عك البـلاد الاوروبية الاخرى المحتلة ، والتي كانت تعامل معاملة سيئـة وقـاسية مثـل : صربيا واليونان والقسم المحتـل من الاراضـي السوفياتية . واخيراً هنـاك البـلاد الصديقة مثل : ايطاليا (قبل الهزيمة) اسبانيا رومانيا بلغاريا ، هنغاريا ، وفنلندة .

ان الدول التـي بقيت خارج « النظـام الجـديد » في القـارة الاوروبية ، بالتالي خارج النفوذ الالماني هي البرتغال ، سويسرا ، السويد وايرلندة ،

حيث ان هذه الدول ظلت خارج اطار الحرب ، وكانت بالتالي تشكل دولا محايدة . وكذلك بريطانيا بقيت خارج النظام الجديد ، ولكنها كانت تشكل الدولة العدوة لهذا النظام ، حيث انها حاربت المانيا وحلفاءها تارة بمفردها وطوراً مع حلفائها فترة تقارب الست سنوات ، حتى تمكنت من تحقيق النصر ورفع راية النظام الديمقراطي عالية .

٢ ـ « النظام الجديد » في الشرق الاقصى : اذا كانت الحرب العالمية الثانية قد استمرت ست سنوات في اوروبا فانها استمرت في الشرق الاقصى حوالي التسع سنوات . وعندما بدأت الحرب في اوروبا فان الانتصارات التي حققتها « الجيوش المانية والايطالية شجعت القوى العسكرية الحاكمة في اليابان على انتهاج سياسة توسعية تهدف الى اقامة « نظام جديد » في شرقي اسيا . ولقد راينا كيف ان الميثاق الثلاثي اتى على هذا النظام بشكل مقتضب وموجز دون ان يحدد معالم هذا النظام الجديد في شرق آسيا . وكل ما يمكن استنتاجه من الميثاق الثلاثي حول مفهوم النظام الجديد في الشرق الاقصى ، هو ان المانيا وايطاليا اعترفت لليابان باقامة نظام جديد في شرقي آسيا بعد ان اعترف اليابان بهما باقامة نظامهما الجديد في اوروبا .

ولقد عرّف اليابانيون المنطقة التي يجب ان يشملها « النظام الجديد » باسم « منطقة الازدهار المشترك في اسيا الشرقية الكبرى » ، ومن اجل تحقيق ذلك وجدوا ان عليهم ازالة الوجود العسكري للدول الاستعمارية . فرنسا وبريطانيا وهولندا والولايات المتحدة الاميركية من المنطقة بالاضافة الى كل ما تركته هذه الدول من اثار ومعالم حضارية غربية . ولكي تتمكن اليابان من طرد الغربيين من هذه المنطقة من العالم ، كان لا بد من كسب ودّ وصداقة شعوب هذه المنطقة ، فكان الشعار « آسيا للاسيويين » .

اذا كانت الغاية من السياسة اليابانية الجديدة هو ان يشمل نظامها الجديد : الصين ، الهند الصينية ، تايلند ، ماليزيا و« الهند » تحت شعار : « اليابان زعيمة اسيا ، اليابان حامية اسيا ، اليابان نور اسيا » فانها كانت ترى بان تقسم المناطق التي سيشملها النظام الجديد الى ثلاث فئات : (١) اقاليم يجب ان تنضم الى اليابان بشكل مباشر ، وذلك يعود للاهمية

الاستراتيجية التي تتمتع بها هذه الاقاليم ، مثل : هونغ ـ دونغ ـ سنغافورة وغينيا الجديدة ، وذلك بغية المحافظة على التفوق البحري والعسكري لليابان . ٢) اقاليم يجب ان يعطي لها الحكم الذاتي ، ولكن ضمن الحماية اليابانية ، مثل : ماليزيا واندونيسيا ، ٣) الاقاليم التي يجب ان تتكون منها الدول الحليفة لليابان ، مثل : منشوكو ، الفيلبين ، الصين ، الهند الصينية ، سيام وبورما . وواجبات هذه الدول الحليفة ان تقبل بوجود حاميات عسكرية يابانية في بعض المواقع الاستراتيجية منها ، وان ترتبط مع اليابان بمعاهدات عسكرية . وبهذا الشكل تكون اليابان قد تسلمت القيادة العسكرية والسياسية لهذه المنطقة . اما بالنسبة للوجه الاقتصادي للنظام الجديد في الشرق الاقصى ، فكان يتجلى بجعل كل قطاع من قطاعات « دائرة الازدهار المشترك » ينتج ما يتناسب وامكانياته ، ويحصل من القطاعات الاخرى على ما يفتقر اليه . اما غاية اليابان من هذا التقسيم للعمل بين قطاعات « دائرة الازدهار المشترك » هي جعل اليابان منشوريا والصين الشمالية وكوريا مركزاً لانتاج الفولاذ والحديد والمواد الكيميائية . وبعبارة اوضح ، كان اليابان يرمي الى جعل هذا القطاع مركزاً للتصنيع ، اما اقاليم اسيا الجنوبية الشرقية فعليها ان توفر الخامات وتصنيع الانسجة والمطاط مع بعض الصناعات الخفيفة كاستخراج المعادن وتنقيتها .

اذن ، يمكن القول بان « النظام الجديد » في الشرق الاقصى كان بسيطاً وخالياً من التعقيد ، تمثل اليابان فيه المركز الاساسي وينطلق التخطيط منها على ان تعطي الافضلية لاحتياجات اليابان على حاجات الدول والاقاليم الاخرى . واذا كان اليابان قد فشل في تثبيت نظامه في الشرق الاقصى على اثر الهزائم الذي انزلت باسطوله في المرحلة الثانية من الحرب ومن ثم على اثر استسلامه دون قيد او شرط ، بعد ان اعلن الاتحاد السوفياتي الحرب عليه ، وبعد ان ضربت مدنه « هيروشيما » و« نازاكي » بالقنابل الهيدروجينية . فان شعاراته بشكل عام وشعار « آسيا للاسيويين » بشكل خاص ، تركت افضل النتائج على الحركات التحررية التي عرفتها شعوب هذه المنطقة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

الفَصْل الثَالِث

العلاقات الدولية خلال المرحلة الثانية من الحرب

(١٩٤١ ـ ١٩٤٥)

ان اهم ما تميزت به هذه المرحلة هو رجحان كفة « الحلفاء » العسكرية . حيث ان الولايات المتحدة الامريكية خرجت عن حيادها ودخلت الحرب رسمياً الى جانب بريطانيا وذلك بعد ان كان الاتحاد السوفياتي قد دخل عملياً الحرب ضد « دول المحور » . وقد تميّزت هذه المرحلة ايضاً بنشاط دبلوماسي كثيف من قبل دول الحلفاء . كان له نتائجه ليس على تطور الحرب وحسب ، وانما على ما بعد الحرب وحتى يومنا هذا .

القسم الاول : رجحان كفة الحلفاء العسكرية

إن رجحان كفة الحلفاء العسكرية هو اهم ما ميّز المرحلة الثانية من الحرب ، والسبب في ذلك يعود الى انضمام الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية الى بريطانيا في مقارعة دول المحور المكونة من : المانيا ، ايطاليا واليابان . فكيف دخل كل من الأتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية الحرب ، بعد ان كان الاول قد وقع اتفاقية عدم اعتداء مع المانيا في عام ١٩٣٩ ، وكانت الثانية قد اتخذت موقفاً محايداً من الحرب ؟

البند الاول : دخول الاتحاد السوفياتي الحرب

ان اتفاقية عدم الاعتداء التي وقعها كل الاتحاد السوفياتي والمانيا ، في آب من عام ١٩٣٩ ، لم تكن بالواقع سوى اتفاقية مؤقتة ، وبالتالي فانها لم تعبر عن تحالف قلبي وصادق بين الدولتين . ويعود السبب في ذلك الى تضارب اطماع ومصالح الدولتين في اوروبا الشرقية والدانوب من جهة ، ولاختلاف

في الايديولوجية بين النظامين من جهة ثانية . وذلك بالاضافة الى ان هتلر كان يرى باراضي الاتحاد السوفياتي مجالاً حيوياً للأمة الالمانية من جهة ثالثة[1] . ولكن بسبب الحرب الشعواء التي اعلنها هتلر ضد بريطانيا ومستعمراتها ، واحتمال دخول الولايات المتحدة الامريكية للحرب ، فقد وجد ان المرحلة تقضي بالتفاوض مع الاتحاد السوفياتي لادخاله محور : برلين ـ روما ـ طوكيو .

ولهذا ، اقترح هتلر في ١٣ تشرين الاول من عام ١٩٤٠ ، على الحكومة السوفياتية اجراء مفاوضات جديدة بينهما ، مما ادى « بمولوتوف » الى زيارة برلين في ١٢ تشرين الثاني . واجتمع الى زميله الالماني « فون ريبنتروب » كما التقى بهتلر الذي عرض عليه دخول الاتحاد السوفياتي عضواً رابعاً في جبهة المحور . وكان هتلر قد وضع مخططاً يرمي الى تقسيم العالم الى اربع مناطق نفوذ :

الاولى : تشمل اوروبا الوسطى والجنوبية وافريقيا الوسطى وتكون في حصة المانيا .
الثانية : تشمل يوغوسلافيا وافريقيا الشمالية والشرقية وتعطى الى ايطاليا .
الثالثة : تشمل بلدان الشرق الاقصى وتكون من حصة اليابان .
الرابعة : تشمل الخليج العربي وايران وربما الهند وتكون من نصيب الاتحاد السوفياتي فيما لو قبل الانضمام الى « دول المحور » .

اما بالنسبة « للمضائق » فانها بسبب موقعها الاستراتيجي تبقى تحت السيادة التركية مع الاعتراف للاتحاد السوفياتي بحقه في عبورها ومنع سفن الدول غير الواقعة على البحر الاسود عن ولوجها .

ان هذه الخطة كانت مجرد فكرة في مخيلة هتلر ، لم يُصرح عنها في لقائه مع الوزير السوفياتي ، اذ اكتفى فقط بان عرض عليه فكرة انضمام بلاده الى المحور الثلاثي ، مقابل الاعتراف لها بالتوسع في الخليج العربي وبحق

---

(١) ظهر ذلك بوضوح في برنامج النازية الذي اورده هتلر في كتابه « كفاحي » .

سفنها في العبور في المضائق التركية . فنقل « مولوتوف » عرض هتلر الى حكومته التي اجابت على ذلك بمذكرة ، رفعها الى هتلر بواسطة سفيره في موسكو ، في ٢٥ تشرين الثاني . وتضمنت المذكرة قبول الاتحاد السوفياتي . الانضمام الى محور : برلين ـ روما ـ طوكيو ، شرط الاعتراف له بالامور التالية :

١ ـ انشاء قاعدة عسكرية سوفياتية في المضائق .
٢ ـ تنازل اليابان له عن بعض الامتيازات الاقتصادية في جزر « سخالين »
٣ ـ اطلاق يده في فنلندا .
٤ ـ الاشراف على بلغاريا لان في ذلك ضرورة للحفاظ على امنه وسلامته .

لقد استاء هتلر جداً من المذكرة السوفياتية ، اذ كشفت له عن اطماع موسكو في اوروبا ، ووجد فيها تضارباً مع مصالحه واطماعه . ولهذا غير رأيه فوراً من الاتحاد السوفياتي ، وقرر تصفية الحساب نهائياً معه . فأصدر أوامره الى قيادته العسكرية من اجل وضع مخطط سريع ومفاجىء لاحتلال الاتحاد السوفياتي . وتمهيداً لتنفيذ هذه الخطة اخذت القيادة العسكرية الالمانية تنشىء القواعد العسكرية على الاراضي القريبة من الحدود السوفياتية . ومما ساعده على ذلك هو ان المجر كان قد انضم الى « المحور » في ٢٠ تشرين الثاني من عام ١٩٤٠ ، ورومانيا في ٢٣ من نفس الشهر ، وكذلك الامر بالنسبة لبلغاريا دخلت الحرب الى جانب المانيا في اذار من عام ١٩٤١[١] اما بالنسبة ليوغوسلافيا فان الذي عكر علاقاتها بدول المحور هو انقلاب عسكري ادى الى تشكيل حكومة مناوئة لالمانيا مما أدى الى اجتياح الماني لاراضيها ودخول الجيش الالماني بلغراد بالقوة في نيسان من عام ١٩٤١ ـ وكذلك الامر بالنسبة لليونان فقد احتلت من قبل القوات الالمانية بالتعاون مع القوات ا الايطالية .

وهكذا نرى بان هتلر قد تمكن من مدّ نفوذه الى البلقان وشمالي اوروبا

---

(١) وعدت بلغاريا بمنفذ على البحر على حساب اليونان .

وشرقها ، ولم يبق امامه سوى تنفيذ خطته الرامية الى احتلال الاتحاد السوفياتي ، والتي عُرفت باسم « خطة بر باروسا » .

ومع فجر يوم الاحد الواقع في ٢٢ حزيران من عام ١٩٤١ ، وهو نفس اليوم الذي أمر فيه نابليون جيوشه لاحتلال الروسيا في عام ١٨١٢ ، شرعت الفرق النازية المصفحة مع جيش جرار من المقاتلين بغزو الاتحاد السوفياتي عن طريق جبهات ثلاث :

- جبهة أوكرانيا .
- جبهة موسكو عن طريق روسيا البيضاء .
- جبهة لينغراد عن طريق البلطيق .

وفي خلال اشهر قلائل وصلت طلائع الجيش الالماني الى مشارف موسكو ، وضربت حصارها حولها في اوائل تشرين الثاني من عام ١٩٤١ . وهنالك من يرى بان الجيوش الالمانية اضطرت الى التوقف على بعد مئة كيلو متراً عن العاصمة السوفياتية ، وذلك لأن فترة الحصار هذه استمرت حوالي الثمانية عشر شهراً . كانت خلالها الحكومة القيصرية قد اعادت تنظيم جيوشها مستفيدة من مساعدات الحلفاء لها من جهة ومن دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب في جبهة واحدة مع بريطانيا والاتحاد السوفياتي حيث وحّدت بينها المصيبة والتقت معاً على محاربة الخطر النازي .

البند الثاني : دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب

بعد ان اعلنت المانيا الحرب على الاتحاد السوفياتي ، اخذت الولايات المتحدة الامريكية تتصرف وكأنها داخلة الحرب الى جانب « الحلفاء » . اذ قبل دخولها الحرب رسمياً ، كان الرئيس روزفلت يقدم مساعدات كبيرة الى بريطانيا ، وهذا ما جعل بلاده محتفظة رسمياً فقط بحيادها .

واذا كان عطف « روزفلت » على قضية الحلفاء ، قد شكل احد الاسباب التي ادّت بالولايات المتحدة الامريكية الى دخول المعركة ضد دول

المحور » ، فان الحملات العسكرية اليابانية ضد الولايات المتحدة الامريكية وحليفاتها في المحيط الهادىء كانت السبب الاهم في دفعها الى المشاركة الفعلية في الحرب العالمية الثانية .

ان اسباب دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب وان تعددت الا ان هنالك من يرى بأنها لم تدخل الحرب الا عندما وجدت ان مصالحها اصبحت في خطر . فهي لم تقدم المساعدات السخية الى بريطانيا الا بعد ان حققت القوات الالمانية انتصارها على فرنسا ، واصبح بالتالي الخطر النازي يتهدد القارة الاوروبية بكاملها ، وهذا ما يهدد المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الامريكية .

واذا كان ما يحول حتى خريف عام ١٩٤١ ، دون اعلان روزفلت الحرب على المانيا ، هو الرأي العام الامريكي الرافض مبدئياً تدخل حكومته في القضايا الخارجة عن نطاق القارة الامريكية : فان اقدام الاسطول الياباني ، في ٧ كانون الاول من عام ١٩٤١ ، على تدمير الاسطول الامريكي في « بيرل هاربور » اوجد الاجواء المؤاتية لتقبل الرأي العام الامريكي قرار رئيسه « روزفلت » القاضي باعلان الحرب على اليابان ، في ٨ كانون الاول ، وعلى المانيا وايطاليا في العاشر من نفس الشهر .

البند الثالث : انتصار « الحلفاء »

لقد انتهت انتصارات دول « المحور » في عام ١٩٤٢ ، بعد ان توقف الزحف الالماني في الشرق على اثر معركة ستالينغراد في كانون الاول من عام ١٩٤٢ ، وبعد معركة العلمين التي اوقفت زحف « رومل » نحو مصر ، في ٢٣ تشرين الاول من عام ١٩٤٢ ، وبعد تدمير الاسطول الياباني في بحر المرجان ، في صيف عام ١٩٤٢ ، والذي اوقف الزحف الياباني نحو الهند .

اذن ، بعد توقف الزحف « المحوري » في الشرق عند ابواب

ستالينغراد ، وفي الهند الصينية عند ابواب الهند ، وفي افريقيا عند ابواب مصر ، اخذت تحركات القوات المحورية ، والتي كانت بمجملها عنيفة وسريعة تفقد حيويتها بل ان هذه الدول اخذت تستنفر قواتها ، في حين ان الدول « الحليفة » كانت ما تزال حتى تلك الفترة توجه اقتصادها نحو الحرب ، وبالكاد تكون قد انزلت كامل قواتها الى المعركة .

بعد الجمود الذي أصاب قوات المحور ، تتابعت الاحداث لصالح الحلفاء ، فاستعاد الاميركيون المبادرة في المحيط الهادىء ضد اليابانيين ابتداء من شباط١٩٤٣ ، اما في اوروبا فلقد اخذت بوادر الضعف ، تظهر في جبهة المحور لجهة ايطاليا في ربيع عام ١٩٤٣ ، إذ صدر الامر لموسوليني بالانسحاب الا ان النازيين تدخلوا في الامر ووضعوه على رأس جمهورية ايطالية مؤقتة . وتبع هذا الانقسام في الجبهة الايطالية احتلال الحلفاء لجنوب ايطاليا واحتلال الجيوش الالمانية لشمالها . وبتاريخ ٣ ايلول استسلمت الحكومة الايطالية التي كانت برئاسة « بادوليو » دون قيد او شرط ، تاركة الباب مفتوحا امام تقدم القوات الحليفة نحوالشمال .

وعلى الرغم من انسحاب ايطاليا من الحرب فقد ظل التوازن النسبي قائماً بين القوى المتصارعة ، اذ ان الجيوش الالمانية بمساعدة جيوش بعض الدول الاوروبية الصغيرة الدائرة في فلكها بالاضافة الى الجيوش اليابانية ، ظلت تقاوم الجيوش الحليفة ببسالة وثبات . ولكن فترة التوازن هذه لم تستمر طويلا اذ ان ميزان القوى ما لبث ان رجح بشكل واضح لصالح « الحلفاء » اثر نزولهم في منطقة النورماندي ، بتاريخ ٦ حزيران ١٩٤٤ ، وفي منطقة « البروفانس » بتاريخ ١٥ اب من نفس العام . وذلك بالاضافة الى الهجوم المضاد الذي قامت به الجيوش الروسية ضد القوات النازية . وعلى اثر هذه المعارك المظفرة التي خاضتها الجيوش الحليفة ضد القوات الالمانية من الجهات الثلاث : الشرق والغرب والجنوب ، تم للحلفاء بسرعة هزم الجيوش الالمانية في ربيع ١٩٤٥ ، وبتاريخ ٨ ايار ١٩٤٥ وقعت المانيا وثيقة الاستسلام في مدينة « رامس » Reims دون قيد او شرط ،

تاركة اليابان وحده في المعركة . فتحولت المعارك الضارية الى آسيا . ولكن الحكومة الاميركية ارادت ان تنهي المعارك مع اليابان بسرعة ، فالقت اول قنبلة هيدروجينية على مدينة « هيروشيما » بتاريخ ٦ اب ، ثم القت الثانية على مدينة « ناكازاكي » في ٩ اب ١٩٤٥ ، ونزولا عند الحاح الحكومة الاميركية كان الاتحاد السوفياتي قد اعلن الحرب على اليابان في ٨ اب ١٩٤٥ . فاتجهت جيوشه بسرعة نحو منشوريا مكتسحة بطريقها كوريا وجنوب جزيرة سخالين عند ذلك اضطرت حكومة طوكيو الى طلب وقف اطلاق النار ، فاجابت الدول الحليفة طلبها . ووقع عنها وثيقة الاستسلام الجنرال ماك ارثر « قائد القوات الحليفة ، على ظهر المدمرة الاميركية « ميسوري » الراسية في خليج العاصمة طوكيو في ٢ ايلول.وباستسلام اليابان انتهت الحرب العالمية الثانية ، وشرعت الدول وسط الخراب والدمار الذي خلفته المعارك تتلمس طريقها الى المستقبل ، تاركة لرجال السياسة معضلات جساما تتطلب الحل السريع . الا ان بعضها ما زال معلقا بسبب الانقسام الذي طرأ في جبهة الحلفاء ، والذي ادى الى انقسام العالم الى معسكرين كبيرين . ولكن قبل ان نبدأ بمعالم العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب لا بد من التطرق الى اهم النشاطات الدبلوماسية التي قامت بها الدول الحليفة اثناء الحرب العالمية الثانية ، والتي ستتناولها من خلال المؤتمرات التي تمت في هذه الفترة .

القسم الثاني : النشاط الدبلوماسي للدول الحليفة واهم المؤتمرات التي عقدت في خلال هذه المرحلة .

قبل ان نبدأ الكلام عن اهم المؤتمرات الدولية التي كانت ثمرة نشاط الدبلوماسية الحليفة خلال المرحلة الثانية من الحرب وقبل ان نشير الى الجهود المبذولة من اجل توحيد المواقف والاستمرار في الحرب وتنسيق الخطط الرامية الى هزم العدوّ من جهة والى وضع اسس متينة وجديدة لعالم ما بعد الحرب من جهة ثانية ، نرى من المفيد ان نشير الى الملاحظتين التاليتين :

الاولى : هي ان فرنسا والتي كان لها دورها المؤثر والبارز في السياسة الدولية على ابواب الحرب العالمية الثانية ، وبعد ان هزمت في المرحلة الاولى من الحرب ووقعت على اتفاقية الهدنة مع المانيا دون موافقة حليفتها بريطانيا ، كان ان انقسمت على نفسها ، وبهذا الانقسام فقدت كل دور لها في المجال الدولي ، وبقي ذلك حتى تاريخ تحريرها من القوات الالمانية .

ان حكومة « فيشي » التي وفعت الهدنة مع الالمان في حزيران ١٩٤٠ ، ظهرت بمظهر التابع للالمان في حين ان الدول الحليفة لم تعترف « بلجنة التحرير الوطنية » كممثل شرعي لفرنسا . هذه اللجنة التي انطلقت اولا من لندن والتي استقرت في الجزائر . واستمرت فترة عدم الاعتراف بها كحكومة مؤقتة او كممثل لفرنسا ، حتى تشرين الاول من عام ١٩٤٤ ، حيث انه في هذا التاريخ تم تحرير فرنسا من القوات الالمانية وبعد ان استعادت فرنسا وحدتها عاد لها دورها الدولي ، وتجلى ذلك بالاتفاقيات الدولية التي وقعتها مع الدول الحليفة ، وكان أهمها الاتفاقية الفرنسية ـ السوفياتية التي وقعت في ٩ كانون الاول من عام ١٩٤٤ ، والموجهة ضد المانيا .

الملاحظة الثانية : هي ان الصين بسبب ضعف امكاناتها والانقسامات الداخلية من جهة واحتلال القسم الكبير من اراضيها من قبل الجيوش اليابانية من جهة ثانية لم تتمكن من لعب دور هام في المؤتمرات الدولية . فهي لم تحضر من المؤتمرات الدولية سوى مؤتمر القاهرة ، الذي تم بين روزفلت « وتشرشل » و« تشان ـ كاي ـ شيك » . في اواخر عام ١٩٤٣ . وكان اهم ما قرره هذا المؤتمر هو دعم بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية لحق الصين في استعادة جميع المناطق الصينية المحتلة من قبل اليابان بما في ذلك « فورموزا » والتي سبق ان خسرتها الصين منذ اكثر من نصف قرن .

البند الاول : نجاح الدبلوماسية الحليفة في تحديد المبادىء التي على اساسها شاركت بعض الدول في الحرب

قبل ان تدخل الولايات المتحدة الامريكية الحرب ، كان رئيسها قد اتفق مع رئيس الحكومة البريطانية ، في اب من عام ١٩٤١ ، على بعض المبادىء واعتبارها منطلقاً لسياسة بلديهما . وبعد ان دخلت الولايات المتحدة الامريكية الحرب حصل التأكيد على هذه المبادىء في ميثاق عرف « بتصريح الامم المتحدة » . فما هي العوامل التي ادّت الى الاتفاق الاول ؟ ولماذا حصل تأكيده في ميثاق آخر ؟

أولاً : ميثاق الاطلسي :

كانت الحرب العالمية الثانية حتى ٢٢ حزيران ١٩٤١ ، تاريخ هجوم القوات الالمانية على الاتحاد السوفياتي ، مميزة بنضال القوى الليبرالية ضد القوى النازية والفاشية . حتى ان البعض من المحللين الدوليين رأى في هذه الميزة سبباً في تقديم الولايات المتحدة الامريكية لبعض المساعدات الى بريطانيا ، عندما كانت هذه الاخيرة لوحدها تناضل في وجه الدول الديكتاتورية .

ان دخول الاتحاد السوفياتي الحرب وان عدّل في هذه النظرة للحرب العالمية الثانية ، الا انه لم يحل دون استمرار التقارب بين الدولتين الانكلو-سكسونيتين ، حيث انه اجتمع الرئيس الاميركي « روزفلت » بالزعيم الانكليزي ، تشرشل ، في ١٤ آب من عام ١٩٤١ ، على ظهر الباخرة الانكليزية « برنس ويلز » وهي راسية في خليج الارض الجديدة . وتمّ في هذا الاجتماع توقيع الميثاق المعروف بـ « ميثاق الاطلسي » ، والذي تضمن مبادىء اعتبرتها بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية اساساً لاهدافهما المشتركة .

وعلى الرغم من تأكيد « ميثاق الاطلسي » على الاخص الدولتين الانكليزية والامريكية للنظام الاقتصادي الحر ، الا ان بنوده صيغت بشكل ملطف ، بحيث انه لا يحول دون موافقة الاتحاد السوفياتي عليه ، والتي تمت مع بقية الدول الحليفة في ٢٤ ايلول من نفس العام .

ثانياً : مؤتمر واشنطن وتصريح الامم المتحدة :

بعد ان دمّر الاسطول الياباني الاسطول الاميركي في « بيرل هاربور » ، في ٧ كانون الاول من عام ١٩٤١ ، نشطت الدبلوماسية الاميركية بهدف توحيد جهودها مع الدول الحليفة الاخرى . فكان اللقاء بين « روزفلت » و « تشرشل » في واشنطن ، في ٢٢ كانون الاول من نفس العام . وحضر بعض الاجتماعات ، التي استمرت حتى ١٤ كانون الثاني من عام ١٩٤٢ ، « ليتفينوف » ، سفير الاتحاد السوفياتي في واشنطن .

ان مقررات لقاء واشنطن وان تناولت بعض الامور العسكرية : كتقسيم العالم الى جبهتين : جبهة الشرق الاقصى او الهادىء ، وجبهة اوروبا او الاطلسي . وانشاء سلطة عليا تضم « هيئة اركان مختلفة » يكون مركزها واشنطن ، بالاضافة الى قيادة حليفة لكل جبهة من الجبهتين . الا ان الشيء الاهم هو موافقة ٢٦ « امة » في اليوم الاول من عام ١٩٤٢ ، على ميثاق عُرف بـ « تصريح الامم المتحدة » وتضمن بالاضافة الى المبادىء التي نص عليها « ميثاق الاطلسي » ، تعهد هذه الامم باستعمال كل امكانياتها المادية والبشرية وبعدم توقيع هدنة او صلح منفرد مع « دول المحور » .

البند الثاني : توثيق العلاقات بين اطراف جبهة الحلفاء :

كنا قد اشرنا في فصل سابق الى ان ازمة الثقة بين الدول الليبرالية والدولة الشيوعية قد شكلت احد اسباب التباعد بينهما على ابواب الحرب العالمية الثانية . وشكلت بالتالي عاملا هاماً في تقارب الاتحاد السوفياتي مع المانيا

واقتسامهما معاً بولونيا[1] . ولكن التقارب الالماني ـ السوفياتي لم يستمر طويلا اذ ما لبث ان تفجّر في عام ١٩٤١ ، وهذا ما جعل الدولة الشيوعية تلتقي من جديد مع الدول الليبرالية في جبهة واحدة . فكان لا بد من تنسيق الجهود وتوحيدها من اجل القضاء على العدو المشترك وتحقيق النصر . فكيف تمّ ذلك ؟

أولا : الحلف الانكليزي ـ السوفياتي :

عندما اعلن هتلر الحرب على الاتحاد السوفياتي لم يكن ، يجمع بين هذا الاخير وبين الدول الحليفة ، سوى عدائهما الشديد للنازية والفاشية معاً . وظل الوضع كذلك حتى ايار من عام ١٩٤٢ ، اذ في هذا التاريخ وُقع ميثاق التحالف السوفياتي ـ الانكليزي .

والجدير بالاشارة في هذا المجال ، هو ان هذا التحالف كان نتيجة لمبادرة سوفياتية ، اذ ان الحكومة الشيوعية بهدف فتح جبهة في اوروبا الغربية ضد المانيا من جهة ، وتوثيق علاقاتها بالدول الليبرالية من جهة ثانية ، كلفت وزير خارجيتها « مولوتوف » القيام بزيارة إلى لندن وواشنطن .

وبنتيجة زيارة « مولوتوف » الى لندن حصل الاتفاق التحالف السوفياتي ـ الانكليزي ، الذي وقعه الطرفان في ٢٦ ايار من عام ١٩٤٢ . وكان اهم ما تضمنه الامور التالية :

١ ـ تعهد الطرفين بعدم اجراء اية مفاوضات مع الحكومة النازية او اية حكومة المانية اخرى ما لم تتخل عن سياسة العدوان[2].
٢ ـ تعهد كل طرف للاخر بمد يد المساعدة في حال تعرضه لاي هجوم الماني في المستقبل .
٣ ـ توطيد التعاون الاقتصادي والسياسي بين البلدين .
٤ ـ تعهد كل طرف للاخر بعدم التدخل في شؤون الداخلية .
٥ ـ مدة الاتفاقية عشرون عاماً .

---

(١) راجع صفحة ٣٧٨ من هذا الكتاب .

(٢)Cf.J.B.Duroselle.Histoire Dènnlomoit ue.Dalloy.1962.I.P.396

ان اهمية هذا التحالف هو ليس بتعهد الطرفين بمحاربة النازية اذا كانا في حرب فعلية معها ، ولكن الاهمية تعود الى كونه شكل اول اتفاق مكتوب ارتبط بموجبه كل من الاتحاد السوفياتي وبريطانيا بالمحاربة معاً في جبهة واحدة ضد عدو مشترك ، هو : المانيا .

هذا بالنسبة لزيارة « مولوتوف » الى لندن ، اما بالنسبة لزيارته الى واشنطن ، فانها لم تؤد الى قيام تحالف سوفياتي ـ اميركي ، والى اقناع القادة الاميريكيين بفتح جبهة ثانية في اوروبا ، تقاتل النازية والفاشية ، وتخفف بالتالي بعض الاعباء عن الاتحاد السوفياتي[1] . وكل ما أحرزته زيارة واشنطن هي انها رطبت الاجواء بين الولايات المتحدة الامريكية وبين الاتحاد السوفياتي مع وعد بالسعي الى فتح جبهة جديدة في اوروبا ضد دول المحور وذلك من دون تحديد تاريخ البدء بتنفيذها .

ثانياً : توتر العلاقات بين السوفيات والانكلو ـ سكون ، واقتصار اللقاء على الزعيمين الانكليزي والاميركي

اذن ، من خلال زيارة مولوتوف الى لندن وواشنطن ، يظهر لنا ان المطلب الرئيسي للسوفيات ، هو فتح جبهة ثانية في اوروبا ، وذلك بهدف التخفيف عن جيشهم عن طريق توزيع القوى الفاشية والنازية على جبهتين اساسيتين عوضاً عن تجميعها على الجبهة الروسية فقط ، بعد ان اقتصرت الحرب ضد بريطانيا على حصار بحري وقصف جوي .

وبسبب التأخر الذي حصل في فتح الجبهة الثانية المطلوبة وشن قادة السوفيات حملة تصريحات قوية ضد الانكلو ـ سكسونيين ، معتبرين تأخرهم هذا مؤامرة مقصودة ضد الجيش السوفياتي . وذلك لان التباطؤ في فتح الجبهة الثانية في اوروبا سيؤدي بنظر السوفيات الى اضعاف جيشهم وانهاكه .

---

(١) في تلك الفترة كان هتلر قد اوقف غزوه لبريطانيا واقتصرت خطته على ضرب المدن الانكليزية من الجو بالاضافة الى حصار ضربه على شواطئها .

ولقد ظل سوء الظن مخيماً على علاقات السوفيات بالانكلو - سكسون ، فترة غير قصيرة من الزمن . حتى ان اقدام ستالين على تهنئة تشرشل على النجاح الذي احرزته « القوات الحليفة » في الجزائر وليبيا ، لم يبدد شكوك السوفيات بحلفائهم الانكلو - سكسون . وقد تجلى ذلك برفض ستالين لرغبة الزعيمين : روزفلت وتشرشل ، في الالتقاء به في الدار البيضاء ، متذرعاً بالعمليات العسكرية التي كانت تشهدها « ستالينغراد » . ولكن رفض ستالين الاجتماع بروزفلت وتشرشل لم يمنع الاخيرين من الاجتماع لوحدهما في « انفة » « Anfa » على مقربة من الدار البيضاء ، في ٩ كانون الثاني من عام ١٩٤٣ . وقد تناقشا في هذا الاجتماع بعدة مواضيع ، اهمها :

١ - تنظيم العمليات العسكرية في البحر المتوسط وخاصة فيما يتعلق بصقلية .

٢ - اجراء المصالحة بين الفرنسيين في لندن والفرنسيين في الجزائر .

وكذلك حرص الزعيمان على اظهار رغبتهما الصريحة والاكيدة في متابعة الحرب حتى احراز النصر . وتجلت هذه الرغبة في تصريح للوزير الاميركي « هوبكنز » « Hopkins » على اثر لقاء « انفة » حيث اكد فيه على ان اهداف الحرب تصبح مسألة بسيطة في حال استسلام المانيا وايطاليا واليابان دون قيد او شرط[1] .

وعلى اثر الانتصار الذي حققه الحلفاء في تونس ، خف تشرشل الى لقاء روزفلت في واشنطن ، في ايار من عام ١٩٤٣ . وتميز هذا الاجتماع بالطابع العسكري ، الا ان اهم ما نتج عنه :

١ - تكليف تشرشل الاتصال برئيس حكومة البرتغال « سالزار Salazar » من اجل السماح للحلفاء باقامة قواعد عسكرية في جزر الخالدات «

---

(1) Cf.J.B.Duroselle.Ibid.P.398

Açores »[1] ، مقابل مساعدتهم له في حال تعرض بلاده لاي اعتداء من قبل قوات « فرانكو » «Franco » .

٢ ـ اعطاء الافضلية للعمليات العسكرية في اوروبا وذلك على الرغم من التيار القوي في الجيش الاميركي والذي كان يقول بضرورة اعطاء الافضلية للعمليات العسكرية في المحيط الهادىء .

٣ ـ التخلي عن نظام الامتيازات الذي كان سائداً الصين .

٤ ـ تجديد الدعوة الى اجتماع رؤساء الدول الحليفة الثلاث : روزفلت ، تشرشل وستالين[2] .

ان ستالين وان كان قد ابدى تجاوباً مع الدعوة لمؤتمر يضم الرؤساء الثلاثة ، حيث اقدم في حزيران ١٩٤٣ ، على حل « الكومنترن » « Komintern » ، الا انه كان في الوقت نفسه ما زال يشكك في موقف الانكلو ـ سكسون من بلاده . وكان ذلك يتجلى في الرسائل التي كان يتبادلها مع « تشرشل » ، بالاضافة الى استدعائه لسفيريه « ليتفينوف » Litvinove « وميسكي » « Maisky » من واشنطن ولندن .

ولقد اثار استدعاء ستالين لسفيريه في لندن وواشنطن ، ذعراً كبيراً لدى الانكلو ـ سكسون ، واخذوا يخشون من اقدام الاتحاد السوفياتي على عقد صلح منفرد مع ألمانيا بوساطة اليابان[3]. ولكن النصر الذي حققته القوات الحليفة في ايطالية ، واضطرار موسوليني الى تقديم استقالة حكومته ، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة « بادوكليو » « Badoglio » في ٢٥ تموز من عام ١٩٤٣ ، قوى من عزيمة روزفلت وتشرشل ، فكان لقاؤهما في « كيبك » « Québec » ، بتاريخ ١٧ آب من نفس العام . ولقد شارك في اجتماعات هذا اللقاء المندوب الصيني « سونغ » « T.W.Soong » . اما اهم ما توصل اليه هذا اللقاء ، هو الدعوة الى عقد اجتماع لوزراء خارجية

---

(١) تقع هذه الجزر في المحيط الاطلسي واهمها : فيال « Fiayale » و « سان ميكائيل » « SanMiguel » .

(2)Cf.J.B.Duroselle.Ibed.P.400.

(٣) الاتحاد السوفياتي لم يعلن الحرب على اليابان الا بعد ان هزمت المانيا واوشكت الحرب على نهايتها في آسيا .

الدول الثلاث في موسكو ، وقبول ستالين لهذا الاقتراح .

البند الثالث : توثيق العلاقات السوفياتية ـ الانكلو ـ سكسونية واجتماع قادة الحلفاء الثلا الحلفاء الثلاثة

بهدف تقريب وجهات النظر وازالة التوتر من علاقات الدول الرئيسية الثلاث في جبهة الحلفاء ، حصلت لقاءات بين ممثلين عن هذه الدول . فكان اللقاء الاول على مستوى وزراء الخارجية واما الثاني فكان على مستوى رؤساء الحكومات .

أولا : مؤتمر وزراء الخارجية في موسكو :

بعد الانتصارات التي حققتها قوات الدول الحليفة في شمالي افريقيا ، وتهديدها لايطاليا ، اخذ ستالين يغير رأيه في حلفاء الامر الواقع حيث وعدوه بفتح جبهة ثانية في اوروبا ، في موعد اقصاه ربيع عام ١٩٤٤ . ولهذا وافق على عقد مؤتمر في موسكو يضم وزراء خارجية الدول الثلاث . ومن خلال المناقشات في هذا المؤتمر الذي حضره : مولوتوف عن الاتحاد السوفياتي ، « كورديل هول » « Corgell Hull » عن الولايات المتحدة الامريكية وإيدن عن بريطانيا ، تبين للوزيرين الاخيرين ان زميلهما السوفياتي يركز كثيراً على فتح جبهة اوروبية ثانية .

ولقد اعتبر بعض المفكرين مؤتمر موسكو ، على الرغم من انه تم على مستوى وزراء الخارجية ، من اهم المؤتمرات التي عقدت في خلال الحرب العالمية الثانية . واهمية هذا المؤتمر تعود الى كونه الاول الذي جمع بين ممثلين عن الدول الاساسية الثلاث في جبهة الحلفاء . والمؤتمرون فيه وان لم يتوصلوا الى اتخاذ قرار يحدد موعد فتح الجبهة الاوروبية الثانية ، الا انهم استطاعوا ان يعيدوا الثقة المفقودة بين اعضاء الجبهة الواحدة من جهة ، كما انهم ازالوا التوتر بين بلدانهم ومهدوا الى عقد مؤتمر على مستوى الرؤساء من جهة ثانية . واهم مقرراته كانت التالية :

١ ـ دعوة الرؤساء الثلاثة : روزفلت ، ستالين وتشرشل الى عقد مؤتمر حدد

مكانه بناء على اقتراح سوفياتي ، في طهران .

٢ ـ تشكيل لجنة استشارية مهمتها تقديم الاقتراحات حول مستقبل المانيا ، ويكون مقرها في لندن .

ثانياً : مؤتمر طهران :

عقد مؤتمر طهران على مستوى رؤساء حكومات الدول ، وبدأ جلساته باجتماع تمهيدي في عام تشرين الثاني من عام ١٩٤٣ ، بين روزفلت وستالين اللذين وصلا قبل تشرشل الى العاصمة الايرانية . وقد تناولا في هذا الاجتماع اوضاع الحرب بشكل عام . ثم عقدت جلسات المؤتمر بحضور الرؤساء الثلاثة : روزفلت ، ستالين ، وتشرشل ، بالاضافة الى وزراء خارجيتهم .

ان مؤتمر طهران وان شكل مناسبة لاجراء تعارف ودي وفي تفهم وتفاهم الرؤساء الثلاثة لبعضهم بعض[1] ، الا ان القسم الاكبر من اهميته يعود الى المقررات التي نتجت عنه ، واهمها :

١ ـ تثبيت موعد انزال القوات الحليفة في « النورماندي » باول ايار من عام ١٩٤٤ . وتعهد روزفلت وتشرشل لزميلهما الثالث ، بانزال اكثر من مليون جندي على الاراضي الفرنسية ، خلال شهري ايار وتموز من نفس العام .

٢ ـ تعهد ستالين بامداد حلفائه بالمعلومات العسكرية فيما يتعلق بالحرب الدائرة في الشرق الاقصى ، وذلك دون ان يعلن الحرب على اليابان .

وبالاضافة الى ذلك فقد ناقش المؤتمرون عدة قضايا هامة ، رفضوا بعضها واجلوا البحث في البعض الاخر واهم القضايا التي رفضت ، هي : تلك المتعلقة بفتح جبهة ثالثة في البلقان . ولقد اثير اقتراح فتح الجبهة

(١) كان المؤتمر مناسبة اظهر خلالها الرؤوساء الثلاثة الكثير من الثناء على جهود بعضهم البعض : فأشاد الرئيسان الانكلوسكسويان « بالدور العظيم الذي لعبه الجيش السوفياتي في صموده ضد القوات الالمانية . كما اشاد ستالين بدوره بالتقنية الأميركية وبان الحلفاء لا يمكنهم ان ينتصروا من دون الصناعة الاميركية » .

البلقانية من قبل تشرشل ، اما الرفض فقد كان من قبل روزفلت وستالين ، الا ان هذا الاخير ندد بشدة باقتراح تشرشل . واذا كان قد انطلق في مهاجمة الاقتراح الانكليزي ، من ان الضرورة تقضي بأن يأتي الهجوم ضد المانيا على خط مستقيم ، وبان البلقان لا يمكن ان يؤمن ذلك ، فان السبب الحقيقي الذي كان وراء تنديد ستالين باقتراح تشرشل ، هو رغبته في ابقاء البلقان بعيداً عن نفوذ حلفائه الانكلو ـ سكسون .

اما القضايا التي اجل البحث فيها فاهمها قضية المانيا والمصير الذي ستؤول اليه بعد الحرب . والسبب في ذلك هو تعدد الاراء والمقترحات حول مصير المانيا ، اذ ان روزفلت كان قد اقترح تقسيم ألمانيا الى خمس دويلات ، وتشرشل الى ثلاث . اما ستالين فكان همه منصباً على تعديل حدوده مع بولونيا ، على ان يرضي هذه الاخيرة ببعض الاراضي على حساب المانيا ، فيصبح خط « الاودر ـ نيس » الخط الفاصل بين بولونيا والمانيا الشرقية . والقضية الثانية التي اجل البحث فيها الى مؤتمرات اخرى كانت قضية انشاء منظمة الامم المتحدة وذلك عى الرغم من تركيز روزفلت وتأييده لها .

اذن اذا كان مؤتمر موسكو قد جمع وزراء خارجية الدول الثلاث لاول مرة ، فان مؤتمر طهران جمع الرؤساء الثلاثة . ولهذا فان اهمية مؤتمر طهران لا تعود الى المقررات الحاسمة التي اتخذها وحسب ، وانما لكونه جمع رؤساء الحكومات للدول الاساسية في جبهة الحلفاء ، وفي هذا قال تشرشل : بان مؤتمر طهران هو أعظم تركيز للسلطة رآه العالم . لان الشخصيات التي حضرته كانت تمسك بين يديها سعادة البشرية المقبلة[1] .

البند الرابع : دور فرنسا والصين في النشاط الدبلوماسي الحليف :

بسبب الظروف القاسية التي كانت تعيشها كل من الصين وفرنسا ، فان

1)Cf.SherWood.Moomooriol de Roosevelt.P.H.

نقلا عن : Duroselle في كتابه تاريخ العلاقات الدولية ، صفحة ٤٠٤ ..314 ،

دورهما لم يبلغ نفس المستوى الذي بلغه دور الدول الاساسية الاخرى في رسم السياسة الدولية . ولكن هذا لا يعني بانهما قد ابعدتا بشكل مطلق عن الحلبة الدولية ، اذ لا يمكن لاي باحث الانكار على فرنسا والصين . دورهما الهام لا في الحرب العالمية الثانية وحسب وانما في ارساء اسس السلام لفترة ما بعد الحرب أيضاً .

أولا : بالنسبة للصين : ان الصين وان كانت غالبية اراضيها محتلة من قبل القوات اليابانية ، مع بداية الحرب العالمية الثانية ، فانها وبسبب استمرارها في المعركة على جانب الحلفاء من جهة وكونها اكبر دولة في العالم من جهة ثانية ، فكان ان لعبت دوراً في دبلوماسية الدول الحليفة . وهذا الدور قد تجلى بالاضافة الى مشاركتها في مؤتمر « كيبك » الانف الذكر[1] ، بحضور « تشان ـ كي ـ شيك » لمؤتمر القاهرة .

ونشير في هذا المجال الى انه عقد في القاهرة مؤتمران على هامش مؤتمر طهران : الاول شارك فيه بالاضافة الى « تشان ـ كي ـ شيك » ، روزفلت وتشرشل عندما كانا في طريقهما لحضور مؤتمر طهران ، وعلى الرغم من ان هذا المؤتمر قد غلب عليه الطابع العسكري ، الا ان هدفه الاساسي كان مناقشة مستقبل الشرق الاقصى ، وقد توصل المؤتمرون الى الاتفاق حول الامور التالية :

١ ـ اخلاء جميع الجزر التي استولت عليها اليابان في الحرب العالمية الاول .
٢ ـ استقلال كوريا .
٣ ـ استرجاع الصين لجميع اراضيها التي انتزعتها منها اليابان بالقوة ، مثل : فورموزا ، بسكادور ومنشوريا والخ . .

وقد حاول تشرشل انتزاع موافقة حليفيه الاخرين ، بحق بريطانيا في استرجاع سنغافورة وهونغ ـ كونغ ، ولكنه لم يوفق في ذلك ، فأجل البحث

(١) راجع صفحة ٣٩٨ من هذا الكتاب .

في هاتين القضيتين الى فترة لاحقة .

اما المؤتمر الثاني الذي عقد في القاهرة ، فقد حضره بالاضافة الى تشرشل وروزفلت وهما في طريق عودتهما من طهران ، الزعيم التركي « عصمت اينانو » « Tsmat Inanu » . واهم ما تناوله المؤتمرون مسألة مشاركة تركيا في الحرب . ولكن على الرغم من الحاح « تشرشل » ، الراغب في فتح جبهة البلقان ، فان الرئيس التركي اعتذر عن عدم تلبية رغبة تشرشل بحجة ان قواته العسكرية غير مستعدة لخوض غمار الحرب .

ثانياً : بالنسبة لفرنسا : في الفترة التي كانت فيها الدبلوماسية الحليفة تنشط من اجل توحيد جهودها في وجه العدو المشترك ، اذ كانت المؤتمرات تعقد تارة بين تشرشل وروزفلت ، واخرى بين روزفلت وتشرشل و « تشان ـ كي ـ شيك » وثالثة بين روزفلت وتشرشل وستالين ، كانت الدبلوماسية الفرنسية غائبة عن مسرح العمل الدولي . والسبب في ذلك يعود الى الخلافات التي كانت قائمة بين الفرنسيين المؤيدين لاتفاقية الهدنة مع المانيا ، وبين الرافضين لتلك الاتفاقية من جهة ، وبين الفرنسيين الرافضين انفسهم من جهة ثانية .

ولهذا فان فرنسا بالاضافة الى تعثرها في لعب دور هام في المؤتمرات الدولية ، كانت هي نفسها احد مواضيع المؤتمرات التي عقدتها الدول الحليفة ، وخاصة تلك التي تمت بين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية .

أ ـ مصالحة الفرنسيين الرافضين لاتفاقية الهدنة مع المانيا :

لم تكتف بريطانيا برفض اتفاقية الهدنة الالمانية ـ الفرنسية[٢]، ولا

---

(١) كان قد سبق هذا المؤتمر لقاءات عدة بين الزعماء الانكليز والزعماء الاتراك ، اهمها : اللقاء بين تشرشل ، وعصمت اينونو في اضنه ، على اثر مؤتمر « انفا » ، واخر حصل بين ايون وزميله التركي في القاهرة قبل مؤتمر طهران بثلاثة اسابيع .

الولايات المتحدة الامريكية التي حذت حذوها ، وانما بذلتا جهودا كبيره من اجل توحيد صفوف الفرنسيين الراغبين في استمرار فرنسا في الحرب الى جانب الحلفاء . وقد تجلى ذلك بمبادراتهما الثنائية الرامية الى تقريب وجهات النظر بين الفرنسيين الذين اتخذوا مقرهم في لندن ، بزعامة الجنرال ديغول ، وبين الفرنسيين الذين اتخذوا من الجزائر مقراً لهم ، بزعامة الجنرال « جيرو » « Giraud » .

وتفصيل ذلك ، هو انه بضغط من تشرشل وروزفلت وافق الجنرال « ديغول » على التفاوض مع الجنرال « جيرو » . وقد بدأت المفاوضات عن طريق الجنرال « كاترو » « Catroux » ، الذي تمكن من كسر الجليد بين الزعيمين الفرنسيين ، اذ حصل على موافقتهما في انشاء « اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني » « Le Comité francais de libération nationale » والتي سيكون مقرها في الجزائر . وبعد ان نجح « كاترو » في تقريب وجهتي النظر بين « ديغول » و« جيرو » ترك الاول لندن وتوجه الى الجزائر في ٣٠ ايار من عام ١٩٤٣ . وفي ٣ حزيران تشكلت « اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني » من رئيسين متساويين في الصلاحيات[١] ، ومن خمسة اعضاء[٢] .

ان الخلافات لم تنته بين الجنرالين « ديغول » و« جيرو » مع انشاء « اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني » ، وانما كانت تتصاعد من ان الى آخر ، تارة بسبب تمسك « جيرو » بمنصبه العسكري كقائد اعلى للجيش الفرنسي بالاضافة الى منصبه السياسي ، وتارة اخرى بسبب مصالح الاستعلامات . وفي كل مرة كان الخلاف يسوى لصالح الجنرال « ديغول » . اذ في المرة الاولى تخلى « جيرو » عن منصبه السياسي مقابل الاحتفاظ بمنصبه العسكري وذلك في اول تشرين الاول من عام ١٩٤٣ . اما في المرة الثانيةفان الخلاف انتهى بين الطرفين باستقالة الجنرال « جيرو » من القيادة

---

(١) هما : ديغول و « جيرو » .

(٢) هم : « كاترو » ، السفير « ماسيغلي » « Massigli » ، اندريه فيليب « André Phihlip » ، والجنرال « جورج موته » « Georges Molmot » وجان مونه .

العسكرية ، وتم ذلك في ٨ نيسان من عام ١٩٤٤ . وبهذا يكون النزال « ديغول » قد تخلص من منافسه الاساسي على قيادة « اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني » وقد تحولت هذه اللجنة ، في ٣ حزيران من عام ١٩٤٤ . الى حكومة مؤقتة لفرنسا .

كان السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال ، هو : هل اعترفت الدول الحليفة بالحكومة المؤقتة بعد ان توحدت جهود الفرنسيين الذين هم خارج الاراضي الفرنسية والذين عملوا على استمرار بلادهم في الحرب الى جانب الحلفاء ؟ الجواب هو ان الدول الحليفة لم تعترف بالحكومة الفرنسية المؤقتة التي اتخذت مقراً لها في الجزائر ، وحجتهم المعلنة هي عدم اطمئنانهم الى موقف الشعب الفرنسي من هذه الحكومة . اما السبب غير المعلن فقد يعود الى موقف روزفلت العدائي او لنقل غير الحميم ، من الجنرال « ديغول » ، اذ كثيراً ما حذر من ميوله الاستبدادية .

ولكن فترة عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة لم تستمر طويلا ، اذ ما لبثت الدول الثلاثة الرئيسية في جبهة الحلفاء ان اعترفت بها في ٢٣ تشرين الاول من عام ١٩٤٤ . ويعود ذلك الى الدور الذي لعبته قوات الحكومة المؤقتة في فتح « كورسيكا » بعد ان شايعتها جميع اجزاء الامبراطورية الفرنسية[١] بالاضافة الى اسطول الاسكندرية . والى الاستبسال الحماسي الذي استقبل به الجنرال ديغول عند دخوله باريس على اثر تحرير الاراضي الفرنسية من القوات الالمانية . اذ عند ذلك شكل الجنرال « ديغول » حكومة جديدة شارك فيها بعض الشخصيات الفرنسية التي ظلت تقاوم الاحتلال من الداخل ، من بينها رئيس « مجلس المقاومة الوطني » « جورج بيدو » الذي تسلم حقيبة وزارة الخارجية .

وبزوال السبب الذي اتخذته الدول الحليفة حجة لها من اجل عدم عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة ، سارعت الدول الحليفة الى الاعتراف

---

(١) باستثناء الهند الصينية التي كانت قد احتلتها القوات اليابانية .

بالحكومة الفرنسية الجديدة ، فكانت بريطانيا اول الدول التي اعترفت بها حيث ان حكومتها اقدمت في ١٣ ايلول على تعيين « لوف دوبر » سفيرا لها في باريس ، ثم تبعتها الحكومة الاميركية فسمت « جيفرسون كافري » ممثلا لها في باريس ، وفي ٢٣ تشرين الاول صدر قرار ثلاثي تضمن اعتراف : بريطانيا ، الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ، بحكومة الجنرال ديغول .

وبهدف اعادة العلاقات مع فرنسا الى سابق عهدها قام « تشرشل » يرافقه وزير خارجيته « إيدن » بزيارة لباريس في ١١ تشرين الثاني من نفس العام . وكان قد مهد الى هذه الزيارة في ٢٩ ايلول ، بتصريح اعرب فيه عن فرحه وفرح الشعب الانكليزي برؤية فرنسا تتحرر من الاحتلال الالماني ، وتعود من جديد الى المساهمة في رسم السياسة الالمانية . ولهذا فان اهم ما نتج عنه لقاء تشرشل ـ ديغول هو الاعلان عن قبول فرنسا عضواً رابعاً في اللجنة الاستشارية التي انبعثت عن مؤتمر موسكو في تشرين الاول من عام ١٩٤٣ .

ب ـ عودة فرنسا الى المسرح الدولي وتوقيعها معاهدة تحالف مع الاتحاد السوفياتي :

على الرغم من ان فرنسا لم تشارك في المؤتمرات التي تمت بين الدول الحليفة ، فان ما كان يجري على المسرح الدولي لم يكن بخاف على ساساتها ، ولذلك فان الاعتراف بالحكومة الفرنسية ما كاد يتم حتى سارع « ديغول » الى استغلال الخلاف المستتر بين « الحليفين ـ الخصمين » ، اي بين السوفياتي والانكلو ـ سكسون . وكان يرى ديغول بأن الواجب الوطني يقضي باستغلال هذا الخلاف لصالح فرنسا ، وان الظروف مؤاتية لان تستعيد فرنسا دورها الدولي عن طريق لعب دور الحكم بين الفريقين . وكان من بين طموحات الجنرال « ديغول » ابعاد الولايات المتحدة الامريكية عن الحلبة الاوروبية ، ولهذا فكر بتوقيع تحالف مع الاتحاد السوفياتي وآخر مع بريطانيا . ولم تمض فترة قصيرة من الوقت حتى تم توقيع معاهدة

التحالف الفرنسية ـ السوفياتية ، على اثر زيارة قام بها ديغول الى موسكو ، في اول كانـون الاول من عام ١٩٤٤ . وتضمنـت هذه المعاهـدة الامـور التالية :

١ ـ التعهد بالاستمرار في الحرب ضد النازية حتى احراز النصر النهائي[١].
٢ ـ التعهد باتخاذ التدابير الضرورية من اجل منع انبعاث نحو الالماني من جديد ، وبمد يد المساعدة في حال دخول احدهما في حرب جديدة مع المانيا .
٣ ـ التعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الاخر .
٤ ـ توثيق التعاون في المجالين السياسي والاقتصادي .
٥ ـ مدة الاتفاقية عشرون عاماً تجدد تلقائيا اذا لم يعلن احد الطـرفين عن رغبته بوضع حد لها قبل عام من نهاية المدة المحددة[٢].

لقد أتت الاتفاقية الفرنسية ـ السوفياتية شبيهة بخطوطها العامة بالاتفـاقية الانـكليزية ـ السـوفياتية لعـام ١٩٤٢ ، ولا تختلف عنهـا الا من حيث أن الاتفاقية الثانية تضمنت نصاً يقضي بالغائها عندما تتأسس منظمة دولية حيث كان الاعداد لمنظمة الامم المتحدة في أوجه .

البند الخامس : تقسيم الغنائم وتنظيم عالم ما بعد الحرب :

بهدف تقريب وجهات النظر حول الكثير من القضايا المطروحة ان لجهة سير المعارك وتضارب المصالح او لجهة المبادىء التي عليها سيشاد النظام الدولي حصلت لقـاءات عدّة بين ممثلين عن الـدول الحليفـة ، أهمهـا : مؤتمزا مالطا وبوتسدام .

اولا : مؤتمر يالطا « Yalta »

بعد ان اعيد انتخاب روزفلت للمرة الرابعة في ٧ تشرين الثاني من عام

---

(١) المادة الاولى من معاهدة التحالف .

(2) Cf.Duroselle.Ibed.P.428.

١٩٤٤[1] ، خف تشرشل الى مقابلته حيث انه كان قد مضى فترة طويلة على آخر لقاء معه[2] . ولكن في هذا اللقاء الذي تم في « كيبك » حصل خلاف في وجهات النظر حول المدة الزمنية التي يمكن ان تستمرها الحرب . فتشرشل كان يعتد بان الحرب لن تستمر اكثر من ايام ، اما روزفلت فكان على عكسه ، بل كان يتخوف من احتمال معاودة القوات الالمانية للهجوم على القوات الحليفة بعد ان توقفت هذه الاخيرةفي منطقة الرين وجنوب هولندا .

ان الخلاف في وجهتي النظر الانكليزية والامريكية لم يقتصر على تقييم الحرب ، وانما امتد الى امور اخرى ، الى حد ان الرئيس روزفلت رفض السماح لزميله الانكليزي « تشرشل » التكلم باسمه عندما قام هذا الاخير بزيارة ستالين في موسكو . بتايخ ١٨ تشرين الثاني من عام ١٩٤٤ . ولقد تجلى الخلاف الاميركي ـ الانكليزي اكثر وضوحاً بابدال « كورديل هل »« Cordell hull » بالمستر « إدوار ستيتينيوس » « Edward Stettinius » في منصب امانة سر الدولة الامريكية ، حيث ساند هذا الاخير الاحزاب اليسارية المعادية للملكية في بلجيكا وايطاليا واليونان في حين ان « تشرشل » كان يدعم النظام الملكي في هذه الدول .

وبهدف ازالة التوتر من العلاقات الانكليزية الامريكية من جهة وللوقوف عى موقف الاتحاد السوفياتي من بولونيا ومن قضية الحرب في الشرق الاقصى من جهة ثانية كان لا بد من اجتماع يضم قادة الدول الحليفة . فتم اجتماعهم في يالطا . في الفترة الممتدة بين ٤ و ١١ شباط من عام ١٩٤٥ . ولقد بحث هذا المؤتمر الذي ضم روزفلت ، تشرشل ، وستالين ، مجمل القضايا المطروحة للبحث ، وأهمها :

١ ـ قضية منظمة الامم المتحدة : بالنسبة لهذه القضية فقد اتفق المؤتمرون على ايجاد الحلول لبعض القضايا التي عجز مؤتمر « دومبرتون

---

(١) كان منافسة في هذه المرة الجمهوري « ديوي » . « DeWey » .

(٢) آخر لقاء بين الزعيمين الانكلو ـ سكسونيين كان في مؤتمر القاهرة الثاني .

اوكس » « Dumbarton Qaks »[1] عن حلها ، مثل : قضية التصويت في مجلس الامن وقضية تمثيل الجمهوريات السوفياتية في المنظمة الدولية[2] .

٢ ـ القضية الالمانية : لقد اثيرت القضية الالمانية في هذا المؤتمر من جميع جوانبها . فبالنسبة لقضية احتلالها المؤقت من قبل القوات الحليفة ، اثيرت قضية حصة فرنسا . وقد رفض ستالين ان يتنازل عن اي جزء من القسم الذي كان قد قرر سابقاً من حصة السوفياتي ، وكذلك رفض روزفلت . الا انه وبالحاح من تشرشل وإيدن وبمساعدة الوزير الاميركي « هوبكنز » ، عاد روزفلت ووافق على اقتطاع حصة لفرنسا من منطقتي الاحتلال الاميركية والانكليزية . وبالاضافة الى ذلك فقد وافق المؤتمر على اشراك فرنسا في « لجنة الاشراف الحليفة » اما بالنسبة الى التعويضات والى مستقبل المانيا فقد ترك المؤتمرون القضية الاولى الى « لجنة حليفة » اوجدت خصيصاً لهذه الغاية واتفق على ان يكون مقرها في موسكو . اما القضية الثانية فقد اتفق على مبدأ التقسيم من دون المبادىء التي يجب ان تعتمد في ذلك .

٣ ـ القضية البولونية : بحثت هذه القضية في مؤتمر يالطا ان من جهة الحدود ام من جهة التمثيل . وبالنسبة للموضوع الاول فقد اتفق على ان يكون « خط كورزون » « Curzon » هو الخط الفاصل بين الحدود البولونية والحدود السوفياتية على ان يعوض على بولونيا ببعض الاراضي الالمانية . وتم ذلك على الرغم من معارضة تشرشل الذي كان يسعى الى جعل الحدود البولونية تمتد الى أبعد من خط « كورزون » ، اما بالنسبة للقضية الثانية ،

---

(١) كان الموضوع الوحيد لهذا المؤتمر الذي عقد في تشرين الاول من عام ١٩٤٤ ، هو البحث في انشاء منظمة الامم المتحدة .

(٢) حلت قضية التصويت في مجلس الأمن باعطاء الدول الخمس الكبرى « حق النقض » ، أما قضية تمثيل الجمهوريات السوفياتية فقد حلت باعطاء اوكرانيا وروسيا البيضاء الحق في عضوية المنظمة بالاضافة الى عضوية الاتحاد السوفياتي نفسه .

اي من يمثل بولونيا ؟ فقد اتفق المؤتمرون عى تشكيل حكومة ائتلافية تضم بعض الوزراء من حكومة « لوبلن » « Lublin » المدعومة من الاتحاد السوفياتي ، بالاضافة الى بعض العناصر من حكومة بولونيا في المنفى والتي كان مقرها لندن والمدعومة من الانكلو ـ سكسون .

٤ ـ قضية الحرب في الشرق الاقصى : نزولا عند رغبة روزفلت فقد وعد ستالين باعلان الحرب على اليابان في مهلة أقصاها ثلاثة اشهر ، بعد استسلام المانيا وشرط ان يسترد الاتحاد السوفياتي جميع الاراضي والامتيازات التي خسرتها الامبراطورية الروسية في حرب مع اليابان عام ١٩٠٥ ، وهي :

أ ـ الاشراف على الخطوط الحديدية في منشوريا .
ب ـ استرجاع قاعدة « بور ارثر » « Port-Arthur » .
ج ـ استرجاع القسم الجنوبي من « سخالين » « Sukhaline » ، و « ارخبيل كوريل » « Archipel des kouriles »[1] .

قبل ان ننهي كلامنا عن مؤتمر يالطا لا بد ن الاشارة الى موقف فرنسا من هذا المؤتمر ، حيث انه تم بعد ان كانت الدول الحليفة قد اعترفت بالحكومة الفرنسية ، ولم يعد هنالك ما يبرر عدم دعوة القادة الفرنسيين الى المشاركة في مؤتمرات الدول الحليفة .

كان رد فعل الجنرال « ديغول » كبيراً على عدم دعوة بلاده الى حضور مؤتمر يالطا ، اذ اعتبر ان في ذلك اساءة لفرنسا . وقد تجلت نقمته هذه برفضه الدعوة التي وجهها اليه روزفلت على اثر مؤتمر يالطا ، للاجتماع به في الجزائر[2] .

وبالنسبة لموقف الجنرال « ديغول » من الاتحاد السوفياتي فقد طرأ عليه الكثير من التعديل بع ان اطلع على موقفه من قضية تخصيص فرنسا بجزء من

(1) Cf.Duroselle.Ibed.P432.

(٢) لقد ترك هذا الموقف اثاراً سيئة على العلاقات الفرنسية ـ الاميركية .

الاراضي الالمانية . وظهر له بأنه لا يمكن الركون الى دعم الاتحاد السوفياتي للقضايا الفرنسية في المحافل الدولية . ولهذا وجد ان مصلحة فرنسا تقضي بالبحث عن سند لها خارج موسكو ، ولكن من اين سيجد هذا السند وهو لا يثق بالانكلو- سكسونيين ايضاً ؟

ثانياً : مؤتمر بوتسدام : « Potsdam » .

اعتبر مؤتمر بوتسدام الذي عقد في تموز من عام ١٩٤٥ ، من اهم المؤتمرات الدولية التي عقدت في خلال الحرب العالمية الثانية ، وذلك يعود الى عدة عوامل ، اهمها :

١ ـ لأن توقيته اتى بين اهم حدثين عالميين : بعد استسلام المانيا وقبل استسلام اليابان .

٢ ـ لانه كان آخر مؤتمر ضم رؤساء الدول الحليفة الثلاث . كما أنه كان اول اجتماع شارك فيه الرئيس الاميركي « ترومان » بعد ان غيب الموت سلفه « روزفلت » في ٢ نيسان من عام ١٩٤٥ . اما بالنسبة الى بريطانيا فقد تمثلت مع بداية المؤتمر بتشرشل وايدن ، ومع ختامه بـ « اتلي » « Attlee » و « بيفن » « Bevin » .

٣ ـ النتائج الهامة التي اسفرت عنه :

ا ـ الغاء « اللجنة الاستشارية » التي انشأها مؤتمر موسكو ، وانشاء « مجلس » يضم وزراء خارجية الدول الخمس الكبرى : الولايات المتحدة الامريكية ، بريطانيا ، الاتحاد السوفياتي ، فرنسا والصين . وعهد اليه مهمة التحضير لاتفاقات الصلح مع الدول المهزومة . وما يجدر الاشارة اليه هو ان الدول الخمس لا تتمثل في جميع جلسات هذا المجلس . لان المؤتمر اشترط حتى تتمثل احدى الدول الخمس في جلسات « مجلس وزراء الخارجية » المخصصة للبحث في الاتفاقات مع الدول المهزومة ، ان تكون قد وقعت على اتفاقية الهدنة مع الدولة التي يبحث المجلس في اتفاقية الصلح معها . وبمعنى اخر ان الصين اذا لم تكن قد وقعت الهدنة مع ايطاليا لا يحق لها حضور الجلسات المخصصة لدرس اتفاقية الصلح مع ايطاليا

ب ـ احتفظ المؤتمر لنفسه بحق البحث في اتفاقية الصلح مع المانيا .

ولكنه لم يتمكن من وضع هذه الاتفاقية وانما اكتفى المؤتمرون بوضع بعض المبادىء التي يجب ان تكون الاساس لاتفاقية الصلح مع المانيا . واهم هذه المبادىء : نزع السلاح ، القضاء على النازية ، نشر المبادىء الديمقراطية وتطبيق نظام اللامركزية . اما فيما يتعلق بالحدود الالمانية فقد وعد الانكلو ـ سكسون ستالين بدعم مطالبه في بروسيا الشرقية ورفضوا الالتزام باي تعهد فيما يتعلق بتعديل الحدود البولونية ـ الالمانية ولكنهم قبلوا بادارة بولونيا مؤقتاً للاراضي الواقعة الى شرقي خط « الاودر ـ نيس » « Oder-Neisse » دون ان تشكل جزءاً من منطقة الاحتلال السوفياتي .

بالاضافة الى ذلك ناقش المؤتمرون قضايا اوروبا الوسطى والدانوب بمبادرة انكلو ـ سكسونية ، الا انهم لم يتوصلوا الى اتفاق حول هذه القضايا بسبب موقف ستالين ، الصلب وهجومه المعاكس على وضع البلاد المحتلة من قبل القوات الانكلو ـ سكسونية وخاصة بالنسبة لليونان الذي تفردت بريطانيا في احتلاله .

هذه اهم المؤتمرات التي عقدتها الدول الحليفة في فترة الحرب العالمية الثانية ، والتي كان الهدف منها تقريب وجهات النظر في القضايا المطروحة وتوحيد جهودها من اجل التغلب على عدو مشترك ، بالاضافة الى وضع مبادىء تكون الاساس لبناء النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب ، وقد تمكنت الدول « الحليفة » من اتخاذ مقررات هامة في هذه المجالات ، ولكن ما نحب ان نقوله هو ان اتخاذ القرار شيء وتنفيذه شيء اخر . هذا في الظروف الطبيعية فكيف اذا كانت القرارات قد اتخذت في ظروف غير طبيعية ومن قبل دول ذات مصالح وانظمة متناقضة لم يكن يجمع بينها سوى الخوف من عدو مشترك . اما وقد زال العامل الذي وحد بينهم ، فمن الطبيعي ان يعود الوضع الى سابق عهده ، فيتجدد الخلاف بين حلفاء الامس ، ويصبح بالتالي من الصعب تنفيذ المقررات السابقة ، وقد ظهر ذلك بوضوح بالنسبة لاتفاقات الصلح مع المانيا واليابان . وهذه امور سنراها بالتفصيل في الجزء الثاني من هذا الكتاب ، بالاضافة الى الكثير من القضايا وخاصة تلك التي تتعلق بنتائج الحرب العالمية الثانية وبانعكاساتها على النظام الدولي بشكل عام .

المراجع

١ ـ الدكتور احمد سويلم العمري ، اصول العلاقات الدولية ، القاهرة ، مطبعة الانجلو ـ المصرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٥٩ .

٢ ـ موريس كروزيه ، تعريب يوسف اسعد داغر وفريد م . داغر ، تاريخ الحضارات العام ، العهد المعاصر ، عويدات ، بيروت ، ١٩٧٠ ، صفحة

٣ ـ جورج لتشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، تعريب جعفر خيّاط ، دار الكشاف ، بغداد ، ١٩٥٩ .

٤ ـ جورج انطونيوس ، يقظة العرب ، ترجمة الدكتوران ناصر الدين الاسد واحسان عباس ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٦ .

٥ ـ تقارير الهيئة التنفيذية في المنظمة الصهيونية مرفوعة الى المؤتمر الصهيوني الثاني عشر ، التقرير السياسي ، مطبعة العمل القومي ، لندن ، ١٩٢١ .

٦ ـ روي مكريدس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة الدكتور حسن صعب ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٦٦ .

٧ ـ الدكتور رياض الصمد ، الطائفية ولعبة الحكم في لبنان ، بيروت ، ١٩٧٧ .

٨ ـ بيير رينوفان وجان باتيست دوروزيل ، مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية ، ترجمة فايز كمرنقش ، عويدات ، بيروت ، ١٩٦٧ .

٩ ـ ج ـ ب . دوروزيل ، التاريخ الدبلوماسي ، ترجمة الدكتور نور الدين حاطوم ، دار الفكر ، ١٩٦٦ .

١٠ ـ لويس دوللو ، التاريخ الدبلوماسي ، ترجمة الدكتور سموحي فوق العادة ، عويدات ، بيروت ، ١٩٧٠ .

١١ ـ زين نور الدين زين ، الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان ، دار النهار للنشر ، ١٩٧٧ .

١٢ ـ محاضرات للدكتور عبد الرزاق حفّار ، في العلاقات الدولية لفترة ما بين الحربين عام ١٩٧٤ .

١٣ ـ محاضراتنا في العلاقات الدولية لفترة ما بين الحربين ، عام ١٩٧٢ .

— P. Renouvin, Histoire des Relations Internationales, Tome Huitième, de 1929 à 1945, 4 Hachette, Paris, 1958.

1 — P. Renouvin, Histoire des Relations Internationales, Tome septième, de 1914 à 1929, Hachette, Paris, 1960.

2 — Foster Rhea Dulles, le chemin de Téhéran, overseas Editions, NewYork, 1944.

3 — A.Toynbee, The Islamic World Since The Peace Settlement, Survey of International Affairs 1925, Vol. I, London, 1927.

4 — Royal Institue of International Affairs, Great Britain and Palestine. 1915-1945, London, 1946.

5 — Joseph Dumer, The Republic of Israèl, NewYork, 1950.

6 — J. Jeffries, Palestine: The reality, London, 1939.

7 — Harold Nicolson, Diplomacy, London, Oxford University Press, 1950.

8 — Harold Nicolson, Curson, The Last Phase, 1919-1925: A Study in Post-War Diplomacy, London, 1934.

9 — J.-B. Duroselle, Histoire Dèplomatique, de 1919 à nos Jours, Edition, Dalloz, Paris, 1974.

10 — Raymond Aron, Paix et Guerre entre les nations, Calmann-lévy. 6è Edition, Paris, 1962.

11 — N.Truchy et M. Bye, les Relations économiques internationales, T.VIII du Traité d'économie politique, Paris, 1948.

12 — R. Guillain, les Problèmes douanières internationaux et la S.D.N., Paris, 1930.

13 — P. Renouvin, la question d'Extrême-Orient, 1840-1940, Paris, 30 édition, 1958.

14 — Michel Salomon, Méditerranée Rouge, Robert Laffont, Paris, 1970.

15 — J. Bouillon, P. Sorlin et J. Rudel, le monde contemporain, Bordas, Paris, 1963.

16 — J.Laçouture et J.Baumier, Le poids du Tiers Monde, Paris Arthaud. 1962.

الفهرس



المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع